وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه
الطور الثالث

الشعبة : العلوم الاقتصادية
التخصص: دراسات اقتصادية ومالية

[العنوان]

إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

من إعداد
بن موفق زروق

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2019/02/04 أمام الجنة المكونة من السادة :

أعمر سعيد شعبان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجلفة	رئيسا
قادري محمد طاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
الحدي نجوية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	ممتحنا
شليحي طاهر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجلفة	ممتحنا
شريط صلاح الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
سدي علي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

Democratic and Popular Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

جامعـــــة زيان عاشــور بالجلفـــة

Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences
Department of Economic Sciences

SUBJECT :

The Strategy of Diversification of the Algerian Economy in Light of Contemporary Economic Changes

Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctorat.
Option : Economic and Financial Studies

Presented by:

Ben Mouaffek Zerrouk

Supervisor By:

Pr/ Kadri Mohammed Tahar

~ Jury Members ~

Dr. Chabane Amer said	*University of Djelfa*	*President*
Pr. Kadri Mohammed Tahar	*University of Djelfa*	*Supervisor*
Pr. El-heddi nadjwia	*University of Djelfa*	*Examiner*
Dr. Chelihi Taher	*University of Djelfa*	*Examiner*
Pr. Cheriet Salah Eddine	*University of M'sila*	*Examiner*
Dr. Seddi Ali	*University of Tiaret*	*Examiner*

Academic Year : 2018 / 2019

قال سبحانه وتعالى : ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)﴾

ســـورة يوســف

- ✓ .. من يسطر على الغذاء يسيطر على الشعوب ... أما من يسيطر على الطاقة يسيطر على القارات ... و أما من يسيطر على المال يسيطر على العالم.."

هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا السابق ومستشار الأمن القومي الأمريكي

- ✓ لا شك أن الأمة لن تستقل بنفسها وتملك قرارها إذا كانت محتاجة للغير في كل شيء من طعامها ولباسها وباقي حاجاتها، بل سيظل التهديد بالحصار الاقتصادي واقعاً عليها دائماً وتظل خاضعة لما يملى عليها من طرف المستعمر الاقتصادي إن لم تنهض بنفسها؛

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

- ✓ يقول الله تعالى : " لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ "
- ✓ لا يسعني وانا اقدم هذا المجهود، إلا ان اشكر رب العالمين العلي القدير شكرا يليق بعظيم سلطانه الذي انعم علينا لإتمام هذا البحث.

✍ كما لا اسى وان اشكر الذين كانوا وراء نجاح هذا العمل ومن ساهم من موقعه في تقديم كل ما يستطيع من عون ... واخص بالذكر مشرفي :

الأستاذ الدكتور : قادري محمد الطاهر السائحي

والمشرف المساعد الأستاذ الدكتور : نوي طه حسين

على ما قدموه لي طيلة مشواري الدراسي من ملاحظات وتشجيع، ودعم بشتى الوسائل وحث على الاستمرار، وإكمال هذه الدراسة والرفع من سويتها .

✍ الشكر للأساتذة الأفاضل اعضاء لجنة المناقشة قبولهم إجازة هذا العمل لهذه المرحلة، وخصص كل أستاذ وقتا لقراءة وتقييم هذا البحث.

✍ والشكر والامتنان لأساتذتي الأفاضل في جامعة زيان عاشور بالجلفة الذين ساعدوني على إتمام هذه الدراسة لتكون في أحسن حال بعدد من الآراء والملاحظات والمراجع واخص بالذكر : أ.د قرش عبد القادر- د. قصري محمد عادل- د. أعمر سعيد شعبان- د.شليحي الطاهر- د. مختاري مصطفى.

✍ كما و لا انسى كل عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة على ما قدموه لنا من تسهيلات في اقتناء المراجع طيلة مشوارنا الدراسي. واخص بالذكر : ضبع مقدم، بلقصة مصطفى

✍ بن مو فق زروق

إهْدَاء

- ✓ أحمد للّه الذي وفقني لهذا وما كنا لأصل إليه لو لا فضل اللّه علي ...
- ✓ أحمد للّه الذي وهب لنا ملك العقل واصطفانا على بقية خلقه...

أما بعد :

أهدي عملي هذا ...

✍ إلى : اللذيـن... أرجو أن أكـون قد نلت رضاهما ... والداي الكريمين..، اللذين رباني صغيرا..، وأحاطاني بعونهما ودعائهما..،أهديهما ثمرة من غرسهما..، وقطرة من فيضهما..، وفاء لبعض حقهما... أطال اللّه في عمرهما.

✍ إلى : صديقة، ورفيقة دربي، وشريكة حياتي زوجتـي الغاليت..،

✍ إلى : قرة عيني وذخري في الدنيا والآخرة أبنائي الأعزاء :

- ✓ فاروق عطيت الرحمـان؛
- ✓ مهيب صدام حسين؛
- ✓ حنيـــن هبـــت الله.

✍ إلى : من آمنت بإخلاصهم ..، وصفاء أنفسهم..، وبراءة سريرتهم..، أخوتي الأحبت

✍ إلى : أساتذتي الأفاضل..، تلك الشموع التي أنارت لي طريق العلم ..، وبددت دوني ظلمات الوهم ..، و أخص بالذكر مشرفي العزيز الأستاذ الدكتور : قادري محمد الطاهر السائحي وفاءً و اعترازا لما قدمت لي من تجميل في حياتي.

✍ إلى : كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم يد المساعدة ولو بكلمت طيبت مشجعت في إنجاز هذه الدراست.

✍ بن مو فق زروق

الملخص :

تأتي هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية من خلال التركيز على مختلف استراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي والتي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما تناولت هذه الدراسة تشخيص إستراتجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني من خلال البرامج الاقتصادية، وإستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومكانته في الاقتصاد الوطني، وآثار انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية وتقييم اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية مع الجزائر في ظل محدودية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تطرح الدراسة كيفية الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيه للقطاعات البديلة دور في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، من خلال طرح حزمة من الاستراتيجيات البديلة والحلول الاقتصادية والتي قد يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات حسب الأولوية كدور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، وتأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو ودور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وصناعة السياحة كبديل لخلق الثروة. وقد خلصت الدراسة إلى:

- ✓ أن اختيار إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة والاعتماد على القطاع القائد لدفع باقي القطاعات الاقتصادية بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.
- ✓ إن عجز القطاعات الاقتصادية البديلة عن النفط في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات.

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الإستراتيجية، التنويع الاقتصادي، ترقية الصادرات، الاقتصاد الجزائري، التنمية، الأزمة النفطية **2014.**

Abstract:

This study aims to highlight the mechanisms used for economic diversification in developing countries by focusing on different strategies of development and economic diversification which are commensurate with the potential of developing countries, especially in Algeria. The study also examined the diagnosis of Algeria's strategy in planning the national economy through economic programs, and strategy of Algeria according to the new economic growth, in addition to identifying the most important current economic challenges facing the Algerian economy because of the depreciation of oil prices since the middle of 2014, and their impact on some of the macroeconomic variables in Algeria, and challenge of attracting foreign direct investment to Algeria and its place in the national economy, and the impact of the opening up of the Algerian economy on foreign trade and the evaluation of the Euro-Mediterranean Partnership Agreement with Algeria in light of the limited exports outside the hydrocarbons sector. The study also explores how to move from an economy dominated by the hydrocarbons sector to a diversified and competitive economy In which alternative sectors have a role in diversifying the national economy and diversifying their sources of income by offering a package of alternative strategies and economic solutions that may be aimed at restructuring the economy and raising the contribution of alternative economic sectors in GDP. And improve the efficiency of these sectors by priority such as the role of the agricultural sector in achieving food security, rehabilitating the industrial sector as a source of growth and the role of renewable energy in achieving sustainable development, and the tourism creation as an alternative to wealth creation. The study concluded that:

- ✓ The choice of the strategy of economic diversification in Algeria is not subject to a theory or a strategy in itself, but is related to all the circumstances surrounding the development and the volume of investment resources available to them and the status of the main sectors and focus on the activities and industries leading and relying on the sector leading to pay the rest of the economic sectors to ensure the utilization of high efficiency and within the available possibilities
- ✓ The inability of the alternative economic sectors to oil in Algeria is not related to the scarcity of resources or Possibilities in general, as a result of the inefficient use of available resources due to the inability of the policies aimed at promoting these sectors.

Keywords :

- ✓ Strategy, economic diversification, development of exports, Algerian economy, development, oil crisis 2014.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence les mécanismes utilisés pour la diversification économique dans les pays en développement en se concentrant sur différentes stratégies de développement et de diversification économique en rapport avec le potentiel des pays en développement, en particulier l'Algérie, ainsi que le diagnostic de la stratégie algérienne en matière de planification de l'économie nationale par le biais de programmes économiques, La nouvelle croissance économique, en plus d'identifier les principaux défis économiques actuels auxquels l'économie algérienne est confrontée en raison des bas prix du pétrole depuis le milieu de 2014, et leur impact sur certaines variables macroéconomiques en Algérie, Le défi d'attirer les investissements étrangers directs en Algérie et sa place dans l'économie nationale, l'impact de l'ouverture de l'économie algérienne sur le commerce extérieur et l'évaluation de l'Accord de partenariat euro-méditerranéen avec l'Algérie au regard des exportations limitées hors secteur des hydrocarbures, ainsi que de la transition entre une économie dominée par le secteur du forage et une économie diversifiée et compétitive Dans lesquels des secteurs alternatifs jouent un rôle dans la diversification de l'économie nationale et de leurs sources de revenus en proposant un ensemble de stratégies et de solutions économiques alternatives susceptibles de restructurer l'économie et d'accroître la contribution des secteurs économiques alternatifs. Et améliorer l'efficacité de ces secteurs en priorité, tels que le rôle du secteur agricole dans la réalisation de la sécurité alimentaire, la réhabilitation du secteur industriel en tant que source de croissance et le rôle des énergies renouvelables dans la réalisation du développement durable, ainsi que l'industrie du tourisme en tant qu'alternative à la création de richesse. L'étude a conclu que:

- ✓ Le choix de la stratégie de diversification économique en Algérie n'est pas soumis à une théorie ou à une stratégie en soi, mais est lié à toutes les circonstances entourant le développement, au volume des ressources d'investissement dont il dispose, à la situation des principaux secteurs et à leur focalisation sur les principales activités et industries et sur la dépendance du chef de secteur Pousser le reste des secteurs économiques à s'assurer qu'ils sont exploités avec une efficacité élevée et dans les moyens disponibles.
- ✓ L'incapacité des secteurs économiques alternatifs au pétrole en Algérie est en grande partie non liée à la rareté des ressources ou des possibilités en général, mais dans la mesure où elle est le résultat de l'utilisation inefficace des possibilités disponibles en raison de l'incapacité des politiques visant à promouvoir ces secteurs.

Mots-clés:

- ✓ stratégie, diversification économique, développement des exportations, économie algérienne, développement, crise pétrolière 2014.

قائمة المحتويات

الموضوع :	رقم الصفحة
الشكر والتقدير:	I
الإهداء:	II
الملخص:	IV - III
قائمة المحتويات:	VI - V
قائمة الجداول:	X - IX
قائمة الأشكال:	XII - XI
مقدمة عامة:	أ - j
الفصل الأول : المنظور الإستراتيجي لعملية للتنويع الاقتصادي في الدول النامية	**62-02**
تمهيد:	02
المبحث الأول: دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق التقدم الاقتصادي	22.03
المطلب الأول: التأصيل النظري للإستراتيجية الاقتصادية	03
المطلب الثاني: التخطيط الإستراتيجي للاقتصاد الوطني	10
المطلب الثالث: التخطيط الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية	16
المبحث الثاني: الإطار النظري لإستراتيجية التنويع الاقتصادي	33.22
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي	22
المطلب الثاني: تقسيمات و أنماط التنويع الاقتصادي	29
المطلب الثالث: انعكاسات التنويع الاقتصادي	31
المبحث الثالث: إستراتيجيات التنمية و التنويع الاقتصادي	45 .34
المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتوازنة والدفعة القوية	34
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المتوازنة والحلقة المفرغة	38
المطلب الثالث : إستراتيجيات التنمية الغير المتوازنة	40
المبحث الرابع: الإستراتجيات المستدامة في التنمية والتنويع الاقتصادي	61 .46
المطلب الأول: إستراتيجيات التصنيع والتجارة الخارجية	46
المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية المعتمدة على الزراعية	53
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة	57
خلاصة:	62

الفصل الثاني : تشخيص إستراتجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال	**143 - 63**
تمهيد :	64
المبحث الأول : التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال	**74 ـ 65**
المطلب الأول: نظرة المواثيق و البرامج الوطنية للاقتصاد الجزائري	66
المطلب الثاني: مخلفات الاستعمار وملامح إصلاح الاقتصاد الجزائري	68
المطلب الثالث: مرحلة الإعداد والتهيؤ للانطلاق في النموذج الاشتراكي	70
المبحث الثاني : مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967 – 1989	**99 – 75**
المطلب الأول: المخطط الثلاثي للتنمية 1967 – 1969	75
المطلب الثاني : المخططين الرباعيين للتنمية 1970 – 1977	81
المطلب الثالث: المخططات الخماسية للتنمية 1980 – 1989	90
المبحث الثالث: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1989ـ 2015	**118 - 99**
المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي 1989 ـ 1994	100
المطلب الثاني: برامج التعديل الهيكلي 1995 – 1998	104
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وفق المنظور الكينزي 2001 – 2010	106
المبحث الرابع : الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر آفاق 2010 ـ 2030	**142 -119**
المطلب الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014	119
المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للنمو 2015 – 2019	131
المطلب الثالث: الإستراتيجية التمنية وفق نموذج النمو الجديد 2016ـ2030	137
خلاصة:	**143**
الفصل الثالث : التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري	**243 -144**
تمهيد:	**145**
المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني	**174-146**
المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى الأزمة النفطية لسنة 2014	146
المطلب الثاني: أثر الأزمة النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	153
المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر في ظل تراجع موارد المحروقات	164
المبحث الثاني : تحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	**217 -175**
المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية	175
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري	185
المطلب الثالث: إستراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر	202

المبحث الثالث : تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية	218 -242
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات	218
المطلب الثاني: تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على الشراكة الأورو- متوسطية	228
المطلب الثالث: تقييم انفتاح الجزائر على الشراكة الأورو- متوسطية	237
خلاصة :	243
الفصل الرابع: البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر	244 -332
تمهيد :	245
المبحث الأول : دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي	246 -269
المطلب الأول: أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي	246
المطلب الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر	251
المطلب الثالث: مرتكزات تبني إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر	264
المبحث الثاني : تأهيل القطاع الصناعي والتحويلي كرافد للنمو	270-290
المطلب الأول: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية	270
المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	275
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر	284
المبحث الثالث : دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة	291 -306
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الطاقات المتجددة	291
المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في الطاقة المتجددة	296
المطلب الثالث: الفعالية الطاقوية للإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة	301
المبحث الرابع : ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة	307-331
المطلب الأول : صناعة التنمية السياحية	307
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياحية العالمية والمحلية	312
المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الجزائر في تنمية القطاع السياحي	319
خلاصة :	332
خاتمة :	333-339
قائمة المراجع :	340.352
الملاحق :	353.357

قائمـة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(02.01)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الثلاثي خلال الفترة 1967 – 1969	75
(02.02)	مقارنة بين الإعتمادات المالية والاستثمارات الفعلية للقطاع المنتج المباشر	78
(02.03)	الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع شبه منتج في المخطط الثلاثي 1967 – 1969	79
(02.04)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الأول للفترة 1970 – 1973	82
(02.05)	إنتاج المواد الزراعية خلال المخطط الثلاثي التمهيدي و المخطط الرباعي الأول	84
(02.06)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة 1974 – 1977	87-86
(02.07)	هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية 1978 – 1979	90 -89
(02.08)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول خلال الفترة 1980 ـ 1984	92 -91
(02.09)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الثاني خلال 1985 ـ 1989	97
(02.10)	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001ـ2004	107
(02.11)	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004	108
(02.12)	أهم المؤشرات الاقتصادي المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش 2001ـ2004	109
(02.13)	تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية خلال 2000 – 2004	110
(02.14)	تطور معدل نمو قطاع المحروقات خلال الفترة 2001ـ2004	111
(02.15)	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005ـ2009	114
(02.16)	اثر البرنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال 2005 – 2009	116
(02.17)	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005ـ2009.	117
(02.18)	توزيع المخصصات المالية على المحاور الكبرى للبرامج التنموية 2001ـ2014.	121
(02.19)	حجم الإعتمادات المالية المخصصة للبرامج التنموية ما بين 20014 – 2014	123
(02.20)	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقة في الجزائر ما بين 2010 – 2014	125
(02.21)	نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي 2010ـ2015	126
(02.22)	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية للفترة 2010 – 2014	127
(02.23)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014	128
(02.24)	رصيد ميزان المدفوعات فترة البرنامج الخماسي2010ـ2014	129
(02.25)	التركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر 2010 ـ 2014	130
(03.26)	تباطؤ معدلات النمو في العالم الفترة ما بين 2012ـ2014	148
(03.27)	رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر مابين 2012 – 2016	154
(03.28)	الاحتياطات الرسمية الخارجية 2009ـ2017	156
(03.29)	الناتج الداخلي الخام ما بين 2009 ـ 2016	158
(03.30)	تطور المالية العامة في الجزائر ما بين 2009 – و آفاق 2020	160
(03.31)	العمليات التي تنجز على صندوق ضبط الإيرادات ما بين 2009 – 2017	163
(03.32)	البنك الإفريقي يمنح الجزائر قرض بقيمة 900 مليون أورو	168
(03.33)	مقارنة ما بين التمويل التقليدي وفق قانون النقد والقرض والتمويل الغير تقليدي	170
(03.34)	مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة	176-175
(03.35)	ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للاستثمار ما بين 2009 – 2017	186
(03.36)	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 2005ـ2015	194-193

(03.37)	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب القطاعات الاقتصادية خلال 2002 – 2016	195
(03.38)	قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مابين 2016 – 2017	196
(03.39)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017	197
(03.40)	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال 2002 ـ 2016	201
(03.41)	نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002ـ 2017	202
(03.42)	أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر من الأسواق الدولية خلال الفترة 2005 ـ 2017	220-219
(03.43)	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر ما بين 2014 – 2017	222
(03.44)	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر ما بين 2014 – 2017	225
(03.45)	التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة مابين 2005ـ 2015	227
(03.46)	التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة الكبرى خلال 2016ـ2017	227
(03.47)	التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والواجبات ذات الأثر المماثل لمنتجات الملحق رقم 03	230
(03.48)	التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية لمنتجات غير المذكورة في الملحقين 02 و03	230
(03.49)	الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ما بين 2005 – 2017	234
(04.50)	استخدام الأراضي في الجزائر لسنتي 2014 ـ 2015	250
(04.51)	الإنتاج الحيواني والدواجن في الجزائر ما بين 2008ـ 2015	253
(04.52)	مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين 2008 – 2015	254
(04.53)	القروض الزراعية في الجزائر ما بين 2008ـ 2015	255
(04.54)	مؤشرات تربية الأحياء المائية في الجزائر لعام 2015 وآفاق 2020	257
(04.55)	الناتج المحلي والناتج الزراعي خلال الفترة 2011 – 2016	259
(04.56)	تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي ما بين 2001 - 2014	259
(04.57)	الصادرات الكلية الزراعية خلال الفترة 2011 – 2016	260
(04.58)	أهم السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة 2008 – 2015	261
(04.59)	الواردات الكلية الزراعية خلال الفترة 2011 – 2016	262
(04.60)	أهم السلع الزراعية المستوردة خلال الفترة 2008 – 2015	263-262
(04.61)	الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية لسنة 2015	264-263
(04.62)	مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر مابين 2004 – 2017	278
(04.63)	قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر	297
(04.64)	ترتيب الدول العشرة الأولى في قطاع السياحة الدولية ما بين 2010–2013	313
(04.65)	عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاع في سنة 2015	322
(04.66)	مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا وعربيا 2007 ـ 2015	323
(04.67)	تطور عدد السياح خلال الفترة 2000ـ2014	323
(04.68)	تطور الإيرادات السياحية الإجمالية في الجزائر 2000ـ2015	324
(04.69)	ميزان السياحة في الجزائر حلال الفترة 2010 – 2015	324
(04.70)	مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة 2010 – 2015	325
(04.71)	السيناريوهات المتوقعة من المخطط SNAT آفاق 2030	327

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
(01.01)	العلاقة بين الإستراتيجية والخطة والسياسة الاقتصادية	07
(01.02)	تقدير مـؤشر جيني للتنويع الاقتصادي	28
(01.03)	تقسيمات التنويع الاقتصادي	28
(01.04)	تقلب أسعار السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة	33
(01.05)	نموذج موسـع للحلقة المفرغة	38
(01.06)	العلاقـة بين الاستهـلاك والإنتاجيـة	57
(01.07)	تداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	60
(02.08)	مكانة القطاع المنتج (الصناعة والزراعة) في المخطط الثلاثي للفترة 1967 – 1969	76
(02.09)	نسب الاستثمارات الفعلية للقطاع شبه منتج من المخطط الثلاثي 1967 – 1969	80
(02.10)	توزيع قطاع البنية التحتية في المخطط الثلاثي للتنمية 1967 – 1969	81
(02.11)	مكانة قطاع الصناعات في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970 – 1973	83
(02.12)	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	114
(02.13)	تطور الدين الخارجي ما بين 2004 – 2009	118
(02.14)	حجم الإعتمادات المالية المخصصة للبرامج التنموية ما بين 2014 – 2014	123
(02.15)	أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010 – 2014	124
(02.16)	أرصدة ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج الخماسي 2010 – 2014	129
(03.17)	العرض و الطلب العالمي على النفط مابين 2014 – 2016	147
(03.18)	العلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وأسعار النفط مابين 1987 – 2015	149
(03.19)	إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري ما بين 2014 ـ 2017	151
(03.20)	أرصدة الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال فترة 2012 – 2016	154
(03.21)	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)	155
(03.22)	تطور متوسط أسعار النفط و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو خلال الفترة (2000-2016)	157
(03.23)	تطور مؤشرات المالية العامة خلال الفترة 2011 ـ 2016	159
(03.24)	نسبة عجز الموازنة من BIP ما بين 2014 – 2018	172
(03.25)	تدفقات و أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2017	182
(03.26)	نظرة شاملة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية لعام 2017	184
(03.27)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017	187
(03.28)	تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة ومعدل الناتج الوطني الخام للجزائر 2006-2015	198
(03.29)	مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2006 – 2015	198
(03.30)	تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2006-2015	199
(03.31)	علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات البطالة في الجزائر 2000-2017	200
(03.32)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف ما بين 2000 – 2017	200
(03.33)	هيكل واردات الجزائر من الأسواق الدولية خلال الفترة (2005 ـ 2017)	218

(03.34)	يبين التوزيع الجغرافي لإجمالي واردات الجزائر حسب الدول في سنة 2017	223
(03.35)	تطور الصادرات خلال السنوات (2001-2017)	223
(03.36)	هيكل الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين ما بين 2001-2017	224
(03.37)	التوزيع الجغرافي لإجمالي صادرات الجزائر حسب الدول في سنة 2017	226
(03.38)	وضعية الميزان التجاري بين الجزائر و دول الاتحاد الأوربي مابين 2005 – 2017	236
(04.39)	القيمة المضافة و نسبة نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2003 – 2017	276
(04.40)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة 2000-2016	277
(04.41)	الإنتاج العالمي من الطاقة الشمسية	292
(04.42)	نسبة إنتاج الطاقة المتجددة من مجموع إنتاج الطاقة العالمي	295
(04.43)	تطور عدد السياح في العالم ما بين 1995 – 2014	312
(04.44)	إيرادات السياحة الدولية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 2001– 2015	314
(04.45)	السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف ما بين 2006 – 2016	315

مقدمة

- تمهيد
- إشكالية الدراسة
- الأسئلة الفرعية
- فرضيات الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- دوافع اختيار موضوع الدراسة
- منهجية الدراسة
- حدود الدراسة
- الدراسات السابقة
- هيكل وتقسيمات الدراسة

1 ـ توطئة:

حددت الكثير من الدول النامية خاصة العربية في أوائل تسعينات القرن العشرين ثلاثة تحولات مترابطة في مجال سياسة التنويع الاقتصادي بهدف اللحاق بالدول المتقدمة من أجل تعزيز النمو وإيجاد فرص التوظيف الكافية واللائقة. وقد تعلق الأمر بالانتقال من اقتصادات يهيمن عليها القطاع العام المتخم باليد العاملة الزائدة إلى اقتصادات يكون فيها للقطاع الخاص دور المحرك الرئيس للنمو، ومن اقتصادات مغلقة تعتمد في شكل مفرط على حماية الإنتاج المحلي إلى أخرى تنافسية متكاملة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، وأخيرا من اقتصادات متمركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية وتنوعا. وعليه فقد حاز موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت هذه البلدان، وبخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات، وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها والناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

لهذا سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية، والقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذلك بأساليب إدارة المرتكزات التنويعية المتمثلة في الفوائض المالية والموارد، وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وباعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصادية ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق تنويع اقتصادياتها لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادية في بلدانها.

وفي خضم ذلك وما يعانيه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية (النفط) وإختلالات في البنية الهيكلية خلال العقود الماضية التي مرت على الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا العديد من التحولات والتغيرات، حاولت خلالها السلطات العمومية وفي كل مرحلة من تلك التغيرات إلى وضع سياسات وإصلاحات للتكيف مع معطيات التغيرات بهدف رفع نجاعة المؤسسات الاقتصادية والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، إلا أن تلك الإصلاحات وحتى التي اعتبرت هيكلية لم تثبت فعاليتها وكفاءتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية ورهاناتها. رغم أن سياسة التخطيط المركزي والإصلاحات المالية للسبعينيات ساهمت في بناء النسيج الصناعي وتحقيق العديد من المطالب الاجتماعية إلا أنها أدت إلى ضعف النجاعة الاقتصادية، ولم تتمكن الإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة بعدها، واللامركزية في التسيير المجسدة بمنح الاستقلالية لمؤسسات القطاع العام من الوقوف أمام أزمة المديونية وتردي الظروف المعيشية، وهو الأمر الذي أكد ضرورة التخلي عن نموذج الاقتصاد المخطط والانتقال نحو اقتصاد السوق مع مشارف عشرية التسعينيات من القرن الماضي وتجسد ذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي والشروع في خوصصة المؤسسات الكبرى في منتصف تلك العشرية، مع محاولة التخفيف من أثار الانتقال على المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ، ولقد ساعد الانفراج في العائدات النفطية من جديد مع بداية الألفية الثانية وتحسن الظروف المناخية التي انعكست على زيادة المحاصيل الزراعية على تحسن وضعية الاقتصاد ومؤسساته

والظروف الاجتماعية، إلا أن نتائج تلك السياسات وأطر الدعم سرعان ما تراجعت بتراجع العائدات النفطية وتدهورت بذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي والشروع في سياسة تقشفية صارمة، والأمر الذي يكاد من جديد بناء السياسة الاقتصادية والاجتماعية على الريع. وبقاء من جديد هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني بشكل كبير إذ بقي هذا الأخير يمثل أكثر من **97 %** من إجمالي الصادرات الوطنية وأكثر من **65 %** من الإيرادات العامة وهذا بعد فشل معظم السياسات في الخروج بالاقتصاد الوطني من أحادية القطاع إلى التنويع الاقتصادي المنشود على الرغم من تبني أغلب المخططات السابقة لهدف التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية وخلق قاعدة إنتاجية. وما زاد من معاناة الاقتصاد الوطني تلك المخاطر الناتجة بالأساس عن التقلبات الحادة في قيم أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولعل ما يثبت هذا الأزمات الدورية التي شهدها العالم في هذا الشأن منذ العام **1973**. وصولا إلى الأزمة النفطية لسنة **2014** ونتيجة لأسباب عديدة، عرفت الجزائر أزمة بترولية حادة انخفضت على إثرها أسعار البترول إلى مستويات دنيا، وصل سعر البرميل فيها إلى أقل من **50** دولار بحلول منتصف **2015**، مخلفة بذلك آثار سلبية على كل المؤشرات الاقتصادية، وعليه فإن هذا الإنهيار يعد تحديا كبيرا ويدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية تخلص الجزائر من تبعيتها للنفط، من خلال اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي، وما تقوم عليها من آليات وميكانيزمات التي قد يؤدي تناسقها وتكاملها إلى إحداث تنمية تحقق الاستقرار الاقتصادي. وهو الأمر الذي دفع بالحكومة للإسراع في وضع خطط تنموية، بغية إيجاد بدائل للتنويع الاقتصادي بدلا من الاعتماد على النفط، وقد سارعت الدولة في بداية خططها إلى تدارك الأوضاع باتخاذ جملة من التدابير. وصولا إلى طرح نموذج اقتصاد جديد للنمو في سنة **2016** يرتكز بالأساس على مدخل جديد للسياسة المالية وتنويع الاقتصاد الوطني في آفاق سنة **2030**.

2 ـ إشكالية الدراسة : تعتبر الجزائر من الدول ذات الاقتصاد الأحادي الجانب كونها تعتمد بشكل رئيسي على المورد الريعي حيث يتربع البترول في صادراتها على المرتبة الأولى وبنسبة تفوق **97 %**، هذا المورد طبيعي المهم شكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير ما جعل أسعاره في السوق العالمية تتعرض في الكثير من الأحيان إلى اضطرابات كبيرة ما جعل الدولة تقع في مشاكل كبيرة في الحصول على موارد مالية إضافية تساعدها على تمويل وارداتها واستكمال مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية ولفترة طويلة، وفي ظل هذه الوضعية أصبح من الضروري البحث عن البدائل الإستراتيجية الممكنة لإيجاد موارد تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية. وعليه تنبثق إشكالية هذه الدراسة التي يمكن طرحها على النحو التالي: **ما هي الاستراتيجيات والبدائل المناسبة للنهوض بالاقتصاد الجزائري لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام في ظل الإمكانيات المتاحة؟**

3 ـ الأسئلة الفرعية : من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل يعتبر النفط نقمة أو نعمة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟
- ✓ هل غياب التخطيط الاستراتيجي في إعداد البرامج التنموية كان سببا في تدهور التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ✓ ما مدى نجاح الإصلاحات المتعاقبة في تحقيق مطالب التنويع الاقتصادي ؟
- ✓ فيما تجلت تداعيات الأزمة النفطية لسنة **2014** على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟
- ✓ هل تعتبر الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة أزمة **2014** ناجحة أم فاشلة في المدى الطويل؟

- ✓ هل يساهم مناخ الاستثمار في الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- ✓ هل تشكل الشراكة الأورو-جزائرية تحدي أم فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري ؟
- ✓ ما هي الاستراتيجيات المثلى لتطوير والنهوض بالاقتصاد الجزائري من أجل تفعيل التنويع الاقتصادي؟

4 ـ فرضيات الدراسة : قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي ستكون منطلق دراستي، ويمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ يعتبر النفط سلعة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- ✓ إن غياب التخطيط الاستراتيجي واعتماد البرامج التنموية على الجباية البترولية جعل الجزائر تبقى بعيدة عن مطلب التنويع الاقتصادي.
- ✓ تعبر جملة التدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014 دائمة وتصلح في المدى الطويل.
- ✓ لا يساهم مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التمسك بالقاعدة **49/51.**
- ✓ ضعف التجارة الخارجية يجعل من خيار الانفتاح على التجارة الدولية تحديا لتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ يعبر كل من قطاع الصناعة والفلاحة من أفضل القطاعات البديلة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

5 ـ أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد وهو التنويع الاقتصادي والذي تكمل دراسته في البحث عن البدائل الاقتصادية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات الذي يشهد تقلبا في أسعاره في الأسواق الدولية.

- ✓ تعطي الدراسة أهمية إضافية، نظرا لارتباطها بالمستقبل الاقتصادي، والاجتماعي للاقتصاد الوطني حيث يعتبر النفط مورد ناضب وزائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية، تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصاد الوطني.
- ✓ تتوافق الدراسة مع اهتمام الجزائر في توسيع القاعدة الإنتاجية، والبحث عن بدائل اقتصادية ومالية في ظل انخفاض أسعار النفط مما يساهم في استكمال برامج التنمية خاصة برنامج النموذج الاقتصادي الجديد.
- ✓ تشخيص أسباب الأزمة النفطية لسنة **2014** وبيان أثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ معرفة السياسة الاحتوائية للحكومة الجزائرية للأزمة الحالية في المدى القصير والطويل
- ✓ تقديم رؤية متكاملة حول أفضل البدائل الإستراتيجية للاستغلال الإمكانيات المتاحة في مختلف القطاعات.
- ✓ رصد واقع ومشاكل وأهم التحديات التي تواجه تطوير القطاعات الاقتصادية البديلة في الجزائر .
- ✓ تقدير الانعكاسات الحالية والمستقبلية لمشاريع الشراكة الأورو- جزائرية على الاقتصاد الجزائري.

6 ـ أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- ✓ محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتسليط الضوء على مضمون البرنامج الاقتصادي الجديد، واختبار مدى قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الريعية.
- ✓ محاكاة الواقع العملي لموضوع التنويع الاقتصادي بالإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري.
- ✓ إبراز فرص نجاح التنويع الاقتصادي في القطاعات الغير نفطية التي تتميز الجزائر بميزة تنافسية فيها؛
- ✓ البحث عن كيفية تأهيل الاقتصاد الجزائري وطرق الرفع من قدراته التنافسية في ظل المتغيرات الحالية؛

- ✓ التركيز على تقييم القطاعات الإنتاجية والخدماتية المساهمة في التنمية في الجزائر خاصة القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وقطاع الطاقة المتجددة؛
- ✓ تقديم رؤى اقتصادية متكاملة حول أفضل البدائل الإستراتيجية للاستغلال المستدام للموارد الطاقوية، بما يحقق التنويع الاقتصادي بين متطلبات التنمية المستدامة.
- ✓ البحث عن نقاط قوة الاقتصاد الجزائري وتبيان طرق المحافظة عليها، والعمل على إبراز نقاط الضعف وتوضيح كيفية إصلاحها للرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري وإنتاجيته وبناء القدرات الوطنية به.
- ✓ تقييم أداء الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية، والتعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف في أداء الاقتصاد الجزائري.

7ـ دوافع اختيار موضوع الدراسة : مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الميول الشخصي، والرغبة في الخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة، إضافة إلى ارتباط الموضوع بنوع التخصص الأكاديمي الذي نزاوله ذات الطابع الاقتصادي.
- ✓ أهمية الموضوع خاصة في المرحلة الأخيرة التي يمر بها الاقتصاد الوطني خاصة في ظل تراجع أسعار البترول والدعوة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري
- ✓ ملاحظتنا وتأملاتنا للمسيرة التنموية في الجزائر والتي تميزت بوجود مجموعة من الاختلالات.
- ✓ التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، ففي حين العالم يسعى إلى الاستغناء عن الطاقات التقليدية، والبحث عن طاقات بديلة ومتجددة ما تزال الجزائر تعتمد على النفط.
- ✓ إن تجربة الاقتصاد الجزائري مع موضوع التنويع الاقتصادي قد يكون جديدا نوع ما.
- ✓ المساهمة في النقاش الوطني السائد والاهتمام بالاقتصاد الوطني حول إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات.

8ـ الدراسات السابقة : رغم وجود العديد من الكتب والمقلات التي درست موضوع تنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أنه تم دراسته من جوانب مختلفة حيث أن كل باحث درسه بطريقته الخاصة، فمنهم من ربطه بمتغير آخر ومنهم من درسه بمنفردة ومنهم من لمح له ومن بين هذه الدراسات التي استطعنا الحصول عليها نذكر منها :

I. بن عامر نبيل: **" تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 – 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية - "** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر**(03)**، **2014-2015.** قسم الباحث دراسته إلى سبعة فصول حيث عنون الفصل الأول بـــ "مشكلة التخلف الاقتصادي" عرف في مبحث الأول التخلف الاقتصادي، وخصائصه وطرق قياسه، وفي المبحث الثاني تطرق إلى النظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي، أما الفصل الثاني فعنون "مدخل النمو والتنمية الاقتصادية". تناول فيه مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية ومتطلباتها. أما الفصل الثالث فتطرق إلى" نظريات ونماذج النمو والتنمية الاقتصادية "بمختلف مدارسها الاقتصادية. وجاء الفصل الرابع بعنوان: " تخطيط التنمية الاقتصادية". تطرق فيه إلى معنى التخطيط الاقتصادي وضرورته الحتمية للتنمية ، كما تطرق إلى

مقومات التخطيط الاقتصادي الناجح. أما الفصل الخامس خصص لـــ: "عرض ودراسة تجربة الجزائر في التخطيط الاقتصادي" تناول فيه مفاهيم أساسية حول تخطيط الاستثمار، وتجربة الجزائر في التخطيط الاقتصادي كخيار للتنمية و عرج على جميع المخططات الاقتصادية بدأ من المخطط الثلاثي لسنة 1967 وصولا غلى المخطط الخماسي الثاني . أما الفصل السادس فخصص لـــ:" تشخيص السياسة الاقتصادية ضمن الإستراتيجية التنموية للفترة ما بين **2001 - 2014**". تناول فيه في المبحث الأول واقع الإستراتيجية التنموي في الجزائر ما بين **2001** و**2014** أما المبحث الثاني فخصص لتحليل كل من السياسة النقدية والمالية ضمن إستراتيجية التنمية. وتناول في الفصل السابع "تحليل الأداء التنموي وعرض مقومات التنمية الشاملة بالاقتصاد الجزائري" حيث قام الباحث بتحليل الأداء التنموي للاقتصاد الجزائري للفترة **2001 – 2013** " والتطرق إلى آليات تفعيل مقومات التنمية الشاملة بالاقتصاد الجزائري. وقد خلصت الدراسة إلى الكثير من النتائج نذكر أهمها أن الاقتصاد الجزائري يعاني خللا في البنية القطاعية لانحصار التنوع، بسبب تزايد أهمية قطاع المحروقات، واستمرار هزال القطاع الصناعي، وانخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة، وفي المقابل فإن بعض قطاعات الخدمات ما لا يقدم مساهمة كبيرة لعملية التنمية. إضافة إلى سوء إعداد وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وغياب مشروع واضح في تصور جديد للهياكل الإنتاجية والاجتماعية.

II. عبد الرحمان بن سانية:**" الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، **2012 / 2013.** قسيم الباحث دراسته إلى ثلاثة أبواب، تضمن الباب الأول فصلين خصص الأول لدراسة الانطلاق الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، ركز خلالها على نظرية روستو بصفتها أهم نظرية صرحت بفكرة الانطلاق الاقتصادي، مع التطرق إلى النظريات الأخرى التي تكلمت ضمنا عن هذه الفكرة .أما الفصل الثاني فقد خصصه الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية وبيان الوضعية الداخلية والدولية التي تحاول تحقيق نهضتها انطلاقا منها، مع بيان جهودها في محاولة بناء نهضتها الاقتصادية وأهم ما انتهجته من سياسات، وما يعترض سبيلها من عقبات. وتضمن الباب الثاني فصلين خصص الأول إلى دراسة مسيرة الاقتصاد الصيني وأهم مراحل تجربته في تحقيق انطلاقه الباهر، وكذا أهم المؤشرات الراهنة لأدائه بعد الانطلاق.، أما الفصل الثاني فقد خصص لبحث أهم العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها أثر بارز في نجاح انطلاق اقتصاد الصين، مع التطرق أيضا لأهم المشاكل التي رافقت هذا الانطلاق حتى يتم الاستفادة منها في تصور نموذج الانطلاق الاقتصادي المقترح لحالة الدول النامية. أما الباب الثالث فقد تضمن كذلك فصلين، الأول درس فيه العوامل المستخلصة من التجربة الصينية بين الطرح النظري والواقع الفعلي لاقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، وقد تميز بالطول مقارنة بالفصول الأخرى بسبب كونه الجزء المحوري في الدراسة، أما الفصل الثاني فقد خصصه للجوانب التي ينبغي أن تتضمنها الإستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي والتي تشكل رهان استمرار التنمية بعد الانطلاق. وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن محاولات الدول النامية، وجهودها لبلوغ هدف انطلاقها الاقتصادي في فترة الستينيات والسبعينيات، من خلال انتهاج جملة من السياسات التنموية المختلفة، لاسيما منها السياسات المرتكزة على الصناعة، وتطبيق السياسات التي نفُذت برعاية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كل تلك الجهود لم تفلح

في بلوغ هدف الانطلاق الاقتصادي وقد أوصى من خلال دراسته إلى ضرورة جعل" تنويع الصادرات "الهم الرئيسي في الخطة التنموية، لاسيما في الدول النامية البترولية، واتخاذ التدابير العاجلة لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بذلك، وقد يشكل الانطلاق من النهوض بالزراعة – والتي تشغل عددا كبيرا من السكان -في مرحلة أولى حلا سريعا ملائما، ولكن شريطة أن تُتخذ تدابير الحكامة التي تمنع من صرف أموال كبيرة على الإصلاح الزراعي دون فعالية واضحة، أو أثر بارز على تنويع الصادرات.

III. Aristomène Varoudakis et Jean-Claude Berthélemey, **quelles politiques pour un décollage économique,** Cahiers de politique économique du Centre de Développement de l'OCDE), DE L'OCDE OU DES GOUVERNEMENTS DE SES PAYS MEMBRES, n°12 , 01sept 1996.

تتناول الدراسة موضوع سياسات الإقلاع الاقتصادي في أربعة محاور، حيث ركز الباحثان في المحور الأول على تطور ظاهرة الانطلاق الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في الكثير من البلدان لاسيما بلدان جنوب شرق آسيا مما يجعل منها أمرا صعبا وغير عادي في النهوض باقتصادياتها، مع وضع شروط كلية رشيدة لتحقيق ذلك ، أما المحور الثاني فتناولا فيه العوامل التي كانت وراء تحقيق دول شرق آسيا انطلاقها الاقتصادي و التي كان أهمها الادخار والاستثمار والدور الفعال للنظام المالي والانفتاح التجاري والتعليم، أما المحور الثالث فقد تطرقا فيه إلى السياسات الضرورية لتشجيع انطلاق الاقتصاديات الفقيرة، كالحاجة إلى إرادة سياسية، والإصلاحات الراديكالية، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فحين تم تخصيص المحور الرابع للعناصر الضرورية لبناء إستراتيجية على المدى الطويل، وهي الحكومة المستقرة، والرؤية طويلة المدى، والسياسة اللبرالية المستندة إلى قانوني السوق العرض والطلب، والأخذ في الاعتبار حتميات العولمة، وضرورية بناء هيكل اقتصادي مؤهل للانطلاق.

IV. نوي نبيلة، **" أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية – دراسة تجربة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة- النرويج"**، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف**01**، سنة **2017/2016.** قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة فصول، وقد هدفت من خلالها إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة **التنمية** الاقتصادية في كل من الجزائر، والإمارات العربية المتحدة التي توجهت منذ سنة **2000** إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية، وقد قامت ببناء نموذج قياسي لأثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية في كل دولة، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية مع التركيز على تطور المفهوم من التنمية إلى استدامة التنمية، أما الفصل الثاني فخصص للإحاطة بالمفاهيم المرتبطة بالتنويع الاقتصادي وعلاقته باستدامة التنمية الاقتصادية، أما الفصل الثالث فخصص لتقييم مدى نجاح محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي وأثر ذلك على الاستدامة الاقتصادية، كما تطرقت إلى إستراتيجية كل دولة لتحقيق التنويع الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى نجاح النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي وهو ما أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد حققت نتائج هامة في مؤشرات التنويع الاقتصادي، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، و مع ذلك بين النموذج القياسي أن تحسين الاستدامة الاقتصادية لا يزال يتطلب تنويعا أكثر للصادرات بالنسبة للجزائر، التي فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباط الاقتصادي بقطاع النفط، وهو ما اثر سلبا على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية.

V. Ndjambou Paterne, **Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, ET L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À RIMOUSKI , 2013.

تناول الباحث في أطروحته إشكالية تنويع الاقتصاد الجابوني كونه معرض للكثير من التحديات التي تواجه تنميته الاقتصادية ، كون أن دولة الغابون ما تزال تعتمد على العديد من الموارد الطبيعية غير المتجددة كـــ (النفط ، والمنغنيز والحديد، واليورانيوم، وما إلى ذلك) ، والموارد الطبيعية المتجددة (الغابات والموارد المائية ، إلخ)، ورغم أن الغابون تعد من أكثر الاقتصاديات ازدهارا في أفريقيا إلا أنها ما تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، التي تمثل أكثر من **80 %** من صادرات البلاد على مدى ثلاثة عقود على الأقل وما يقرب من 60 **%** من إيرادات ميزانية، وقد شجعها في ذلك ارتفاع الطلب على النفط في التجارة الدولية ما أدى بها إلى الاعتماد عليه في بناء نماذجها التنموية من جهة ومن جهة أخرى، وضعف الاقتصاد الغابوني وتعرضه للصدمات الخارجية (الاقتصادية والمالية وأزمة الغذاء، ...)، بالإضافة إلى التدهور التبادل التجاري مع شركائها التجاريين. وفي ضوء هذه التحديات، عرج الباحث إلى إشكالية ما مدى يمكن أن يكون التنويع الاقتصادي إستراتيجية لتطوير الغابون وللتغلب على اعتمادها على عائدات النفط. تناولها في ثمانية متغيرات تمثلت في التنمية، والاستثمار العام، والاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم وسعر الصرف وإدارة المالية العامة والانفتاح التجاري و ريادة الأعمال باستعمال مؤشر هيرشمان - هرفندال القياسي استخدم فيها طريقة المربعات الصغرى العادية، للعثور على محددات التنويع الاقتصادي في غابون ما بين **1980- 2010**. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنوع الاقتصادي للبلد تأثر بانفتاح التجارة وسعر الصرف والتضخم.

VI. وحيد خير الدين : **" أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر – "** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بـــ بسكرة، **2012-2013**. قد تناول الباحث دراسته في ثلاثة فصول، حيث جاء الفصل الأول بعنوان مدخل عام لاقتصاديات النفط، تناول فيه ماهية الثروة النفطية وخصائصها في نشاط العلم، والإمكانيات العالم من قطاع المحروقات، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للدول المنتجة والدول المستهلكة من حيث الأهمية الاقتصادية والعسكرية والسياسية أما الفصل الثاني فجاء بعنوان: السوق النفطية العالمية والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي، حيث تناول فيه المنظومة المؤسسة للقطاع النفطي في العالم و تأثيراتها على أسعار النفط على كل من الدول المنتجة والمستهلكة والجزائر. أما الفصل الثالث فعنون بـــ: الاقتصاد الجزائري والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، حيث سعى فيه الباحث إلى تبيان الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري والتطرق إلى كل من قطاع الزراعة والسياحة كإستراتجيتين بديلتين لقطاع النفط. وقد خلصت الدراسة إلى أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين الاستراتجيين.

VII. Farah Elias El-hannani " **Oil Volatility, Economic Growth and Diversification –Alternative Explanation of The Oil Curse In Algeria** -", Dissertation of PhD in economic Science, Faculty of management and economic sciences, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen , Algeria, 2016-2017.

تبحث دراسة الباحثة في حالة الجزائر كواحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط حيث سعت إلى إظهار تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تطوير المبادئ التجريبية للجهات الحكومية وغير الحكومية في إدارة تقلب عائدات النفط وبالتالي تنويع الاقتصاد، واستخدمت في دراستها أدوات تجريبية مختلفة لتحليل واقع التنويع الاقتصادي وعلاقته مع تقلبات النفط والمتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية الأخرى وهي نظرية المحفظة وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر ولكن لم يتم العثور على أي دور للمتغيرات الأخرى هذا ما فسر ضعف القاعدة المجهزة لهذا التنويع، نتيجة لذلك أوصت الباحثة في دراستها إعطاء المزيد من الاهتمام لإستراتيجية تنفذ على المدى الطويل وعدم التركيز على القرارات المؤقتة كردة فعل للتقلبات الدولية.

VIII. صاق هادي، **"دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة 2000-2012"**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، سنة **2014/2013**.اعتبر خلالها الباحث أن التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية يعتبر سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كون أن سياسة التنويع الاقتصادي تقوم على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسساتية تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا عبر الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني. والجزائر كغيرها من الدول النفطية بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار خاصة من خلال مختلف البرامج التنموية الممتدة خلال الفترة **2000 – 2012**، سخرت فيها اعتمادات مالية كبيرة لتطوير وتنمية قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة. وقد توصل الباحث في الدراسة أن النفط يشكل جسرا حقيقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة، سواءً من خلال الرفع من كفاءة استخدامه كمصدر للطاقة وتنمية الصناعات التكريرية المرتبطة به، أو من خلال ضمان الاستخدام الأمثل لموارده في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة، السياحة، أو تطوير الهياكل القاعدية وغيرها. حيث أوصى من خلال دراسته على الاعتماد على سياسة اقتصادية متجددة للتنمية الاقتصادية تكفل معالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني من الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التركيز على الجهد التنموي في ترقية وتطوير أنشطة إنتاجية بديلة على غرار الفلاحة والصناعة والخدمات والسياحة وقطاع الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.

IX. ممدوح عوض الخطيب، **"أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد رقم **18** عدد **02**، جامعة الكويت، ماي **2011**. تناول الباحث في دراسته اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة **1970–2008** تم خلالها تقدير التنويع الاقتصادي اعتمادا على الكثير من المؤشرات خاصة مؤشر جيني ومعامل هيرفندال- هيرشمان، وقد درس كذلك أثر التنويع على النمو في الاقتصاد السعودي وقد أظهرت الدراسة الأثر العكسي للتنويع الاقتصادي على النمو الإجمالي في المملكة، والأثر الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي، وبذلك فقد صاحب تزايد التنويع

الاقتصادي في الاقتصاد السعودي نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي على الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من رفع درجة التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو في القطاع غير النفطي فإن بعض المؤشرات الإحصائية ما تزال تعكس استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط، ومنها ارتفاع نسبة الإيرادات الحكومية الفعلية، وارتفاع نسبة الصادرات النفطية من جملة الصادرات السلعية، وهو الأمر الذي يتطلب تحقيق التنويع في الإيرادات الحكومية، والصادرات السلعية إلى جانب التنويع في بني الإنتاج، ونتيجة لذلك أوصى الباحث في دراسته بضرورة تنويع الإيرادات الحكومية والصادرات السلعية، والتوسع في قطاعات القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة التي تشكل الطاقة مدخلا إنتاجيا مهما فيها وقسما كبيرا من تكاليفها الإنتاجية كبدائل واعدة أمام تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على الإيرادات والصادرات النفطية.

وكتكملة للدراسات السابقة تأتي هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي يلعبه التنويع الاقتصادي من حيث الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه القطاع الريعي إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيها للقطاعات البديلة دور في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، من خلال طرح حزمة من الاستراتيجيات البديلة والحلول الاقتصادية والتي قد يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية، والقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقطاع السياحة والطاقات المتجددة.

9 ـ حدود الدراسة : إن محاولة الإجابة على إشكالية الموضوع، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تعين علينا وضع محددات وأبعاد الدراسة التي تمثلت في الإطار المكاني، الذي سيشمل الجزائر بحسب توفر البيانات، في حين سيقصر الإطار الزماني للدراسة في التركيز على فترة الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة **2001 – 2017** إلا أن ذلك لم يمنع من التطرق لمسيرة الاقتصاد الجزائري منذ **1962** استقلال الجزائر إلى غاية طرح النموذج النمو الجديد بالإضافة إلى إعطاء نظرة مستقبلية حول آفاق الاقتصاد الجزائر تمتد تقديراتها في آفاق **2030.**

10ـ منهجية الدراسة : من خلال تقسيمات الدراسة نرى أن منهج البحث يتوقف على الأهداف المراد التوصل إليها وعلى صيغة الموضوع في حد ذاته ومنه فالمنهج المتبع في موضوعنا هو **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المناسب في تجميع البيانات، والمعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة وتنظيمها ثم تحليل تلك المعطيات للوصول إلى نتائج، كما ويبرز **المنهج التاريخي** عند سرد أهم النظريات في مجال التنمية والتنويع الاقتصادي وفق رؤية الدراسة وكذا عند تشخيص مراحل مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية طرح النموذج الاقتصادي الجديد.

11 ـ هيكل وتقسيمات الدراسة: بالاعتماد على المنهجية المتبعة، والأهداف المتوخاة من الدراسة، قمنا بطرح تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ترتبط ببعضها ارتباطا منهجية حيث:

شكل **الفصل الأول** قاعدة هامة لفهم " المنظور الإستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية" حيث تم التطرق في المبحث الأول لـــ التخطيط الاستراتيجي للتقدم الاقتصادي، وفي الأنظمة الاقتصادية المختلفة كأسلوب للتنمية الاقتصادية، في حين تناول المبحث الثاني الإطار النظري لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، في حين تطرقنا في المبحث الثالث والرابع إلى مختلف الاستراتيجيات التي طرحها الاقتصاديون الإنمائيون المشتغلون بقضايا

التخلف في دول العالم الثالث، خاصة إستراتيجية التنمية المتوازنة والدفعة القوية والحلقة المفرغة للتخلف والأطروحات المختلفة لإستراتيجية النمو الغير المتوازن وإستراتجيات التنمية المستدامة للتنويع الاقتصادي. ثم يأتي **الفصل الثاني:** لـــ " تشخيص إستراتجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال" وعليه تم التركيز في المبحث الأول على التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري وسماته غداة الاستقلال من خلال الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وفقا للمواثيق الوطنية، في حين تناول المبحث الثاني مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط ما بين **1967-1989** وفق النهج الاشتراكي حيث تم التفصيل في المخططات التنموية كالمخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين ومرحلة الفترة التكميلية والمخططات الخماسية للتنمية. كما عالج المبحث الثالث مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق **1989 – 2015** بانتهاج سياسة إصلاحية جديدة برعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي، وبرامج التعديل الهيكلي، والإصلاحات الاقتصادية وفق المنظور الكيتزي بعد تحسن أسعار النفط سنة **2001** والتي تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج التكميلي لدعم النمو ، كما تناول البحث الرابع الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر بعد انهيار أسعار البترول سنة **2014** وانتهاج نموذج النمو الاقتصادي في عام **2017**. ثم يأتي **الفصل الثالث** ليناقش بعض" التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه الاقتصاد الجزائري." حيث تم التركيز في المبحث الأول على الأسباب المؤدية إلى الأزمة النفطية لسنة **2014**، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حين تطرق المبحث الثاني لتحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومساهمته في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما تم التطرق إلى ومعوقات والعوامل المحفزة الاستثمار الأجنبية المباشرة، في حين يتناول المبحث الثالث: تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية بالإضافة إلى تقييم اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية والجزائر ورغبة الجزائر في دخول التكتلات الاقتصادية والدولية كانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وختاما جاء **الفصل الرابع:** لطرح بعض: "البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر" حيث تناول المبحث الأول دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ومساهمته في الاقتصاد الوطني خاصة النمو والتشغيل والموازين التجارية كما يتطرق إلى مرتكزات تبني إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر بعد التقصي على المشاكل والتحديات التي تواجه تنميته، في حين يتناول المبحث الثاني تأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو حيث نركز فيه على دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وواقع القطاع الصناعي في الجزائر، وإستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع الصناعي كما يشخص مختلف الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي بالجزائر وشروط نجاح عملية التصنيع في الجزائر. ويتناول المبحث الثالث: دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. ويركز على مختلف أنواع ومصادر الطاقات المتجددة المتواجدة في الجزائر وإستراتيجية الطاقة المتجددة وواقعها في الجزائر وإمكانيات الجزائر وسياستها اتجاه الطاقة المتجددة كما يتناول البرامج الوطنية المخصصة لتطوير الطاقات المجددة كالبرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة ومخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة كما تتناول الدراسة معيقات استغلال الطاقة المتجدّدة في الجزائر. في حين تناول المبحث الرابع ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني وهذا على غرار التفصيل في الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي كالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كما تم التفصيل في معوقات التنمية السياحية وسبل ترقيتها في الجزائر.

الفصل الأول : المنظور الإستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية

المبحث الأول: التخطيط الإستراتيجي للتقدم الاقتصادي

المبحث الثاني: الإطار النظري لإستراتيجية التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنويع والتنمية الاقتصادية

المبحث الرابع: إستراتجيات مستدامة في التنمية الاقتصادية

تمهيد :

إن أحد العوامل الأساسية لإحداث التنويع الاقتصادي يتمثل في ضرورة تجميع المدخرات المحلية من أجل توليد كمية كبيرة من الاستثمارات الإنتاجية خاصة في القطاع الصناعي لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كما يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاجتماعية، والثقافية المواتية لعملية التقدم الاقتصادي، وتواجهنا في هذا الصدد اختيار إستراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية تعمل على تعبئة الموارد المحلية، وزيادة قوى الإنتاج بهدف تحقيق إشباع متزايد لحاجات الأفراد من السلع والخدمات، كون أن إستراتيجية التنويع الاقتصادي تنصرف إلى الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاقتصادي إلى مرحلة النمو الذاتي، ولا شك أن هذا الأسلوب يختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية لكل دولة من ناحية، ولاختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من عملية التنمية من ناحية أخرى. وعليه يجب عند المفاضلة بين إستراتيجية وأخرى أخذ هذه العوامل في الاعتبار. وفي واقع الأمر أنه لا توجد إستراتيجية شاملة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية، فمنذ بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية، ومحاولة الكشف عن أهم العناصر المؤدية لعملية التقدم الاقتصادي، والارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي، ظهر عدد من الاستراتيجيات الجزئية للتنمية، والتي تتكامل مع بعضها البعض حينا، وتتعارض حينا آخر .

وعليه نشير على أننا سنركز في هذا الفصل على الاستراتيجيات التي طرحها الاقتصاديون الإنمائيون المشتغلون بقضايا التخلف الذي طال مجموعة دول العالم الثالث وطرح كقضية لافتة على المستوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. ويرجع عدم تطرقنا إلى أطروحات المتقدمين إلى كونها لا تمثل إسهاما جزئيا في معالجة إشكالية انطلاق التنمية بسبب أن تحليلات مفكريها ركزت على تطبيق نماذج جاهزة عن اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك شغلتهم قضية النمو بصفة رئيسية وفق هيكل إنتاجي قائم، أكثر من قضية التنمية، وهذا لا يلغي كون تحليلاتهم لا تخلو من الإشارة إلى متغيرات هامة تؤثر بصفة بارزة على التنمية ومن ذلك :

- ✓ طرح دافيد ريكاردو، وتوماس مالتوس لفكرة مردودية الموارد وتأثير النمو السكاني على التنمية؛
- ✓ طرح مارشال لفكرة إعادة توزيع الموارد لزيادة الإنتاجية؛
- ✓ بيان مارشال للدور المحوري للمهارات التنظيمية في عملية التنمية؛
- ✓ دور السياسة المالية وتدخل الدولة لتحريك النشاط الاقتصادي كما طرحه كيتز؛
- ✓ تحليلات هارود –دومار وهانس التي ركزت على البعد الطويل المدى والتي أشارت إلى ضرورة التيقظ للضغوط التضخمية أو الركود طويل الأجل ومعالجتهما بمزيد من السياسات الحكومية.

المبحث الأول : التخطيط الاستراتيجي للتقدم الاقتصادي

من المعلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، لأن لها أبعاداً مختلفة، حيث تتضمن أحداث وتغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسة، والاجتماعية، والإدارية، وحتى في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد؛ وأن عملية كهذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي، بل يجب أن تكون عملية إدارية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية، ولابد من وجود إطار اقتصادي تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها، وتطبقها الدولة وفق إستراتيجية معينة.

المطلب الأول : التأصيل النظري للإستراتيجية الاقتصادية

الإستراتيجية **Strategy** كملة شائعة الاستعمال، وقد ازداد استخدام هذا المصطلح في الآونة الأخيرة خاصة لكل من يريد أن يضفي هالة من الأهمية على حديثه، فاستخدام هذه الكلمة يؤدي إلى إضفاء أهمية خاصة على النشاط محل البحث. وقد كان الألماني (**Van Bolow**)أول من استخدم هذا المصطلح عام **1799** م في الحروب.

الفرع الأول: المفهوم العام للإستراتيجية

قبل التطرق إلى تعريف مصطلح الإستراتيجية وجب معرفة أصل هذه الكلمة، لكونها مصطلح جديد لم يكن له صلة بالاقتصاد إلا في العقد الأخير من القرن العشرين، فظهوره أولا كان في المجال الحربي العسكري لينتقل إلى المجال السياسي ثم الاقتصادي وباقي المجالات.

أولا- أصل كلمة إستراتيجية: الإستراتيجية كلمة مأخوذة من اللغة الفرنسية عن اللاتينية عن أصل إغريقي (يوناني) مشتقة من كلمة:(استراتيقوس=**Strategos**) بمعنى قيادة الجيش حيث أنها تتكون من مقطعين هما **Strata** أي الجيش، و **Goss** ويعني القيادة أو المناورة، في حين يقول عبد الحميد عبد الفتاح المغربي أنها تعني إدارة المعارك للانتصار في الحرب[1]، كما يعرفها قاموس المورد (**Almawrid**) على أنها تعني علم أو فن الحرب أو وضع الخطط الحرب وإدارة العمليات العسكرية.[2] ويشير قاموس أوكسفورد (**The Concise Oxford Dictionary**) إلى أن الإستراتيجية تعني الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكن من السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة.[3] ويعتبر الاقتصادي **"ألبرت هيرشمان"** أول من استخدم مصطلح الإستراتيجية في الاقتصاد أوائل الستينات في كتابه "إستراتيجية التنمية الاقتصادية". ومنه يتضح أن الإستراتيجية ارتبطت في بداية ظهورها بالعلوم العسكرية وفنون إدارة الصراع العسكري؛ أما حاليا فقد أصبحت الإستراتيجية تهتم بإدارة الصراع الاستراتيجي الشامل وليس العسكري فقط.[4]

ومنه نستنتج أنه في ظل التعقيدات والتطورات الراهنة يمكن أن نقول بأن الإستراتيجية تحولت من علم إدارة الصراع العسكري إلى إدارة التنافس الدولي والصراع الإستراتيجي عموما بمجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والإعلامية بجانب العسكرية.

---

(1) : عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1999م، ص17.

(2) **:** Fred Nickols, **Strategy Definitions & Meanings**, 2016, P2

(3) : Mohammed Hussain Suliman Abu Salih, **Strategic Planning for the Sudanese Economy: The missing Dimenison**, Khartoum, Currency Printing Press, 2002, P-P : 109 - 113

(4) : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التخطيط الاستراتيجي للتنمية، الأهداف الألفية للتنمية والتخطيط الاستراتيجي**، متوفر على الرابط: http://www.arab-api.org/ar/، تاريخ التصفح : 03 جانفي 2017، على الساعة 20:30، ص 08 .

ثانيا – تعريف وأهمية الإستراتجية :

1 ـ تعريف الإستراتجية: المتدبر في المفاهيم والتعريفات التي أوردها معظم كتب الإدارة الإستراتيجية يمكنه ملاحظة أن معظم تلك المفاهيم والتعريفات تمت صياغتها لتناسب منظمات الأعمال، أي أنها تنطلق من الإدارة الإستراتيجية للمنظمات، إلا أن معظمها لم يلتفت إلى الإستراتيجية في حالة التخطيط الاستراتيجي للدول وما قد يشمله ذلك من مفاهيم متخصصة مثل مفهوم التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي. كما أن لظاهرة العولمة وبروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد له انعكاسات أيضا على مفهوم الإستراتيجية، فمن خلال هذا الوضع وردت العديد من التعريفات للإستراتيجية نذكر منها:

أ- كل الأطروحات والوسائل والأفكار المتناسقة والمتكاملة التي من شأنها تحديد وتحقيق المصالح الوطنية وتحقيق ميزات وقدرات تنافسية من منظور عالمي للدولة ومؤسساتها، تمكنها من تحقيق غاياتها عبر أحسن استغلال للفرص والموارد، وتستجيب عبرها للمخاطر والتهديدات ونقاط الضعف في البيئة المحلية والدولية، ويتم عبرها تحديد الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الإستراتيجية للدولة [(1)]

ب- يعرفها محمد مدحت العقاد على أن: "الإستراتيجية هي تلك الأهداف التنموية بعيدة المدى التي يعمل المجتمع على إنجازها لتحقيق تغيير في مساره الاقتصادي و الاجتماعي" . [(2)]

ج- ويمكن تعريفها أيضاً بأنها : قدرة الدولة على تشكيل المستقبل وفق الإرادة الوطنية.[(3)]

د- ويمكن تعريفها أيضاً بأنها "عملية صياغة الإستراتيجية .بما يتضمن وضع الأهداف والغايات والإغراض الرئيسية والتحليل الإستراتيجي، والتنبؤ والاختيار الإستراتيجي لانتهاز الفرص السانحة وتحاشي أو تقليل الخطر والتطبيق الإستراتيجي .بما فيه تخصيص الموارد وتحديد السياسات والخطط التفصيلية.[(4)]

- الإستراتيجية برنامج عام يسعى لإحداث تغيير جوهري في المجتمع ويحتوي على عدد من الخطوات والمسالك والإجراءات التي توجه نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف طويلة المدى.
- يمكن الجمع بين التعريفات السابقة لتصبح : الإستراتيجية هي قدرة الدولة على امتلاك القوة الإستراتيجية الشاملة التي تتيح لها تشكيل المستقبل وفق الإرادة الوطنية، وتهيئة الأوضاع المطلوبة لتحقيق ذلك.

✓ **ومن الأمور الواجب مراعاتها لتحقيق أهداف الإستراتيجية نذكر ما يلي :**

✓ تحديد أبعاد السياسة العامة للدولة في ضوء تحديد الأهداف القريبة، والبعيدة المطلوب تحقيقا؛

✓ تحديد المشكلات والتحديات والقيود السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المؤثرة أو المفروضة والتي تعوق كل قطاع عن تحقيق أهدافه، ووضع الحلول؛

✓ وضع الخطط التفصيلية المختلفة، ووضع تصور للخطة العامة المطلوبة؛

✓ التنسيق والتكامل بين مختلف الجهود والقطاعات والمؤسسات والتنظيمات؛

---

(1) : محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، 2010، ص 56 .

(2) : العقاد مدحت محمود، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 82.

(3) : محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2009، ص 112

(4) : كاظم نزار الركابي، **الإدارة الإستراتيجية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 33.

- ✓ إعداد دراسة دقيقة وشاملة لكل من المهارات والقدرات الاجتماعية من ناحية، والقدرات والخصائص التنافسية من ناحية أخرى؛
- ✓ وضع التصورات والتنبؤات المختلفة بما يمكن تحقيقه في المستقبل في ضوء ودراسة التجارب والخبرات السابقة والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة؛
- ✓ تحديد أبعاد السياسة القطاعية، والأهداف القطاعية المختلفة، والمتنوعة. (1)

2 ـ أهمية الإستراتيجية: من أهم مزايا الإستراتيجية أنها تضع الدولة في موضع المبادرة بدلاً عن موطن الاستجابة عند التخطيط لتشكيل المستقبل، فهي تمكن من التأثير بفاعلية أكثـــر نتيجة لعنصر المبادرة، عكس أسلوب ردود الأفعال الذي يتميز بمحدودية الأثر والاستجابة من البيئة، وبالتالي فإن الإستراتيجية وفق هذا المفهوم تصبح وسيلة أساسية لتحقيق السيطرة سواء على مصالح الدولة في البيئة أو على مصيرها، كما تتميز الإستراتيجية أيضاً بكونها تتيح فرصة أكبر للقيادة لفهم نشاط الدولة، وبالتالي التزامها. إن العمل دون رؤية إستراتيجية يجعل الدولة تقع في فخ الأزمات بما يشغلها عن إمكانية تحقيق طموحات مستقبلية وبناء تراكم استراتيجي. (2)

ثالثا – الإطار الزمني للإستراتيجية : طبيعة التحدي والطموح المطلوب إنجازه يعني مواجهة تعقيدات البيئة، بالتالي تتم الحاجة لتحقيق أهداف إستراتيجية كبيرة تحتاج لزمن طويل، وكذا تكون الحاجة لإجراء تغييرات إستراتيجية لتهيئة الظروف والأوضاع المطلوبة لتحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية المنشودة، وهذا يتطلب أيضاً فترة زمنية طويلة، وكلما زاد الطموح كلما زادت التعقيدات المطلوب مواجهتها وبالتالي يزيد عمر الإستراتيجية. (3) ومثال على ذلك إنه إذا طلبنا من أي مجموعة أن تحلم بمستقبل (ما) للدولة، وقمنا بمنحهم ثلاثة أو أربعة سنوات مثلا، فان هذا المجموعة قطعاً لن تستطيع أن تحلم وذلك بسبب بسيط وهو أن الفترة المتاحة للخطة لا تكفي لموجهة تعقيدات الخطة مثل تأسيس البنى التحتية أو توفير الموارد البشرية أو تشكيل سلوك وطني جديد، والعكس عند تحديد فترة زمنية طويلة فإن هذا يعني إمكانية تشكيل رؤية عميقة يمكن عبرها تحقيق حلم وطني حقيقي، وهذا ما يدعو للتفريق بين مفهوم الإستراتيجية في مستوى الدولة ومستوى المنظمات والشركات، حيث يمكن في حالة المنظمات إنجاز طموحات كبيرة في فترة قصيرة والعكس صحيح في حالة الدول. (4)

الفرع الثاني : العلاقة بين الإستراتيجية والخطة والسياسة الاقتصادية

أولا – السياسة الاقتصادية : السياسة ما هي إلا فرع من العلوم الاجتماعية يختص بالبحث في أصول تنظيم الحكومات وإدارة شئون الدولة، حيث يمكن تعريف **علم السياسة** على أنه علم الدولة أي هو علم دراسة كل ما يختص بالسلطة أو بحكومة الجماعات. ويرى البعض أن **السياسة هي مجرد اقتراحات تنبثق عن الإستراتجية**، وتعبر

---

(1) : أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة**، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2014 ص 12.

(2) : محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، مرجع سبق ذكره.

(3):Mohammed Hussein Abu Salih ,**National Strategic Planning**, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012, P 40.

(4) : محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، متوفر على الرابط: http://www.strategy.sd/strplanning.html، تاريخ التصفح : 03 جانفي 2017، على الساعة 22:30.

عن احتياجات معينة، وعن طريقها يتم توجيه الخطط والبرامج والمشروعات باعتبارها دليل أو إطارا للخطط الحالية والمستقبلية[1] (أنظر الشكل رقم **01**). وعلى الرغم مما قد كون هناك في أحيانا كثيرة من تشابه كبير بين السياسة والإستراتيجية إلا أنه من الخطأ استخدام إحداهما كبديل للأخرى أو اعتبارهما شيئا واحدا حيث **تفترق السياسة عن الإستراتيجية** في أن السياسة هي مجموعة من الإجراءات والقوانين واللوائح والبرامج التي قد تتخذ لتحقيق هدف معين أي أن السياسة لها إجراءات تخطيطية وتنفيذية يعقبها متابعة وتقييم في حين ترتكز الإستراتيجية على الخطوط العريضة لتحقي الأهداف الشاملة كما سبق الذكر. كما أن السياسات قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل في حين أن الإستراتيجية تكون دائما طويلة الأجل، كما تختلف الساسة عن الأهداف وعن القواعد عن الإجراءات وعن البرامج وعن المشروعات وعن الأوامر والتعليمات.

أ – : علاقة السياسة بعلم الاقتصاد: يعتبر علم الاقتصاد من أقرب العلوم لعلم السياسة، وأوثقها صلة به فالسياسة الناجحة تتطلب الكفاءة المتخصصة والتعاون بين الاقتصاديين والسياسيين على أساس أن المهمة الرئيسية للحكومة هي الإشراف عن الشؤون المالية والتجارية في المجتمع، كما أن تدخل الدولة –بصفتها الجهاز السياسي الذي يقود المجتمع- في الشؤون الاقتصادية يجعل الصلة أكثر ترابطا بينهما، هذا فضلا عن أن السياسة الاقتصادية تعتبر من أهم فروع علم الاقتصاد، لذلك لا يمكن الفصل الاقتصاد عن السياسة. [2]

ب – : مقومات نجاح السياسة الاقتصادية: تتصف السياسة الاقتصادية الجدة بعدد من الخصائص أو الشروط التي يجب أن تتوافر فيها حتى يمكنها الإسهام في توجيه الجهود نحو الهدف المحدد ومن أهمها نذكر :

- ✓ وجود سلطة تنفيذية تتركز لديها إمكانية تخطيط وتنفيذ السياسة الاقتصادية؛
- ✓ وجود خطة متكاملة ومتوازنة تعكس صورة واضحة للتطور المطلوب في مختلف القطاعات والمتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ سلامة الأساليب السياسية التي تتتبع لتحقق الأهداف الوسيطية والنهائية للسياسة موضع الاعتبار من ناحية، ومدى مرونتها وفاعليتها وسهولة متابعتها من ناحية أخرى؛
- ✓ عدم وجود تعارض وتضارب بين الأهداف أو بين الوسائل والأساليب المستخدمة أو بين القطاعات؛
- ✓ قبول غالبية أفراد المجتمع لمختلف أهداف وأساليب السياسة الموضوعة أو المقترحة.
- ✓ يجب أن ترتكز السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى على المفاضلة بين أهداف السياسة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التشغيل، التوازن الخارجي، استقرار الأسعار، السيطرة على معدلات التضخم.[3]

ثانيا – الخطة الاقتصادية : الخطة (**Plan**) وليدة عملية التخطيط وهي بيان يشير للبرنامج السياسي، وتفترق الخطة عن السياسة في أن الخطة تعتبر مرحلة من مراحل التي يتم فيها إنجاز جانب من أهداف السياسة وقد يتم تعديلها وتطويرها لتتلاءم مع التغيرات مع الحفاظ على جوهر السياسة متمثلا فيما تتضمنه من أهداف.

---

(1) : أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة**، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2014 ص-ص: 8-10

(2) : **نفس المرجع** ، ص 16

(3): Bertrand Blancheton**, Maxi Fiches De Sciences économiques**, 3ème édition, Collection Maxi fiches, Dunod France, 2016, p 218 .

1 – تعرف الخطة: مجموعة من الإجراءات التي تتخذ بغرض تحقيق أهداف معية، أو هي أداة توجيه، وتنسيق لمقومات، وطاقات المجتمع بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا المجتمع. كما تعرف على أنها وضع تصور وتصميم الكيفية استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة بالمجتمع خلال فترة زمنية معينة. ومنه ومن هذه التعريف يمكن أن نستخلص أن الخطة الاقتصادية تتحلل إلى أربعة عناصر رئيسية هي: **الهدف** الذي تسعى إلى تحقيقه، **الوسائل** التي تتخذ لتحقيق هذا الهدف، **الإمكانيات والموارد** المتاحة لتنفيذها، **المدة** المحددة لانجازها.

2 – أنواع الخطة الاقتصادية: يمكن تميز مجموعة من الأنواع للخطط الاقتصادية على النحو التالي:

- **أ- من حيث مدى شمول الخطة:** وتشمل :
  - الخطة الاقتصادية **الفردية**؛ الخطة الاقتصادية **للمشروع**؛
  - الخطة الاقتصادية **لصناعة** أو **لمجموعة من الصناعات أو لقطاع.**
  - والخطة الاقتصادية على **المستوى الوطني.**
- **ب- من حيث بعدها الزمني:**
  - **الخطة قصيرة الأجل:** ومدتها لا تزيد عن سنة ولذا يطلق عليها الخطة السنوية أو الخطة التنفيذية وتتميز بالمرونة وبواقعية الأهداف وهي أكثر أنواع الخطط تفصيلا وخصوصية؛ (1)
  - **الخطة متوسطة الأجل:** وتتراوح مدتها بين سنة إلى خمس سنوات، والوظيفة الجوهرية لهذه الخطة هي تحديد اتجاه تطور الاقتصاد الوطني وتحديد الأهداف الرئيسية للإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
  - **الخطة طويلة الأجل:** وتأخذ فترة أطول من خمس سنوات وهذه الخطة غالبا ما يكون من طبيعتها التنبؤ بالاتجاهات الرئيسة للاقتصاد الوطني وتحديد الأعمال اللازمة لإحداث التغيير الهيكلي في الاقتصاد الوطني، كما أنها تمثل الإطار العام للخطط الصغيرة والمتوسطة وتستخدم كمرشد في إعداد الخطط. بناءا على ما سبق يمكن تلخيص العلاقة بين الإستراتيجية والخطة والسياسة الاقتصادية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) يبين: العلاقة بين الإستراتيجية والخطة والسياسة الاقتصادية

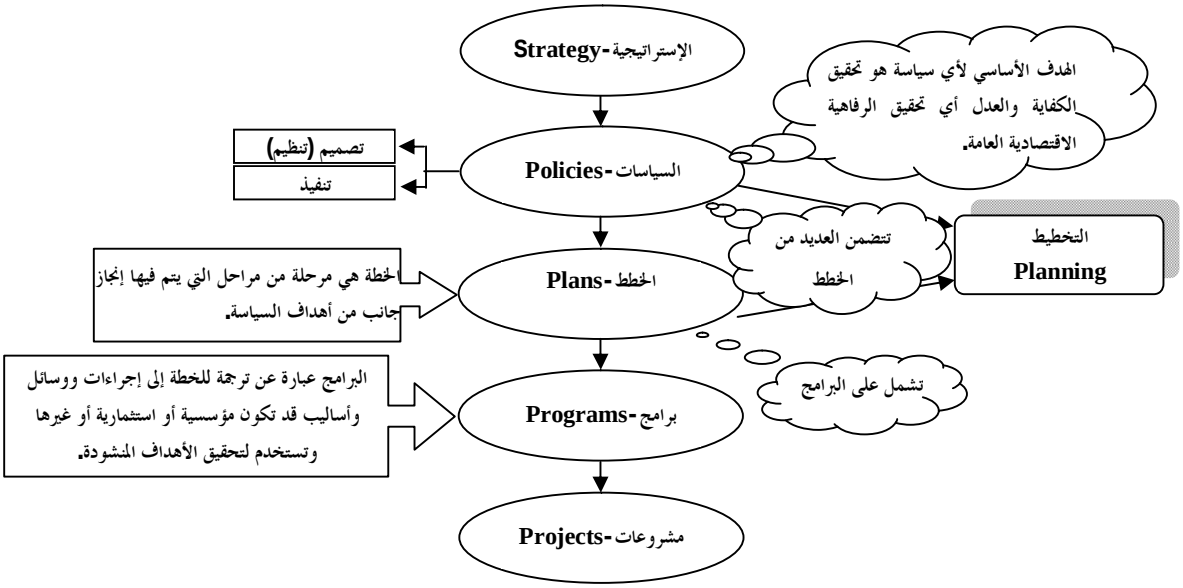

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية:** مرجع سبق ذكره، ص 15.

(1) : نعمة الله نجيب إبراهيم، أحمد منذور، أحمد رمضان، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 541

رابعا : ـ مستويات الإستراتيجية :

1 ـ المستوى الدولي: تضم الاستراتيجيات المتعلقة بالمصالح الدولية مثل مناخ الاستثمار الدولي، البيئة...

2 ـ المستوى الإقليمي: يتعلق الأمر بوضع الاستراتيجيات ذات الصلة بالمصالح الإقليمية مثل مصالح الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، المغرب العربي ... الخ.

3 ـ المستوى الوطني: تصنف مستويات الإستراتيجية داخل الدولة على النحو التالي:

- ✓ الإستراتيجية الوطنية أو العامة أو العليا التي تتبعها؛
- ✓ إن مستويات الإستراتيجية القطاعية، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والتكنولوجية، والإعلامية، والعسكرية والأمنية. هذه ويتبعها مستوى أكثر تفصيلا لكل قطاع مثل :
  - الإستراتيجية الزراعية؛
  - الإستراتيجية الصناعية ... الخ. (1)

الفرع الثالث : التخطيط الاستراتيجي القومي

أولا ـ تعريف التخطيط الاستراتيجي : هو العملية التي يتم من خلالها وضع الإستراتيجية التي تتضمن التحليل الإستراتيجي والاختيار الإستراتيجي وتحديد البدائل، ويُعنى بإيجاد الترابط والتناسق بين الأهداف الإستراتيجية والمرحلية والأهداف قصيرة الأجل، وكذا الترابط والتناسق بين الأهداف والتشريعات والسياسات الإستراتيجية، وتحقيق التكامل بين كل منها بما يضمن أن كافة الجهود المتناثرة تصب تجاه تحقيق الغايات المحددة بأفضل السبل والتكاليف وذلك في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمهددات والمخاطر والتطورات العلمية محلياً وإقليمياً ودولياً. (2) كما يعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه عملية تنسيق الموارد المتاحة والفرص المتاحة للاقتصاد في المدى الطويل لتحقيق أهداف إستراتيجية طويلة الأجل تقوم على رؤية إستراتيجية يُراد تحقيقها في الأجل الطويل. لذلك فالتخطيط بمعنى التفكير المسبق لما يجب عمله خلال فترة زمنية معنية لتحقيق أهداف محددة بالاعتماد على الموارد والإمكانات والفرص المتاحة برسم الطريق إلى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

ويمكن القول أنه بدون التخطيط التنموي فإن الدولة تسير باتجاه غير معروف إلى مستقبل غير مرئي فتتفاقم المشكلات والاختلالات وتهدر الثروات والطاقات ولا تتحقق أي نتائج. (3)

ومنه فالتخطيط الاستراتيجي مهم جداً لتحديد الرؤيا والهدف ويحدد الإختلالات التي لا بد من تعديلها ويرسم الطريق إلى ذلك. وعلى الرغم من أهمية التخطيط الاستراتيجي إلا أنه لم يدخل الاقتصاد حتى بداية الستينيات من القرن الماضي عندما دعا الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام عام 1965 إلى تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجي في الحكومة الفدرالية. (4)

---

(1):Mohammed Hussein Abu Salih ,**National Strategic Planning**, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012, P 44.

(2) : محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

(3) : الزميع علي، **التخطيط ودوره في التنمية، في واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**. المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص 32.

(4) : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التخطيط الاستراتيجي للتنمية، الأهداف الألفية للتنمية والتخطيط الاستراتيجي**، متوفر على الرابط: http://www.arab-api.org/ar/، ص 08 .

ثانيا ـ سمات التخطيط الإستراتيجي : يمكن فيما يلي ذكر أهم سمات التخطيط الإستراتيجي [1]

1. إن المفهوم الحديث للتخطيط الإستراتيجي لا يقوم على التنبؤ بالمستقبل كما هو الحال في التخطيط التقليدي أو قصير الأجل، وإنما يسعى إلى تشكيل المستقبل من خلال بلورة وتحقيق أهداف كبرى غالباً ما تتصف بالجراءة والمبادرة قد يسبق تحقيقها إجراء تغييرات أساسية وجوهرية
2. التخطيط الإستراتيجي يشمل مصالح الأجيال الحالية والقادمة ويتضمن الاهتمام بالبيئة وتنمية وتنويع وحسن استغلال الموارد.
3. التخطيط الإستراتيجي يسعى إلى تحقيق أهداف كبرى طموحة وهو ما يعني ارتباطها بتعقيدات كبيرة يتوقف النجاح في التعامل معها على مدى وجود إسناد معرفي كافٍ.
4. التخطيط الإستراتيجي يمتد ليشمل البيئة الدولية لتحقيق مصالح عالمية وهو ما يعني مواجهة الدولة لأوضاع ومتغيرات خارجية سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة كالصراع حول المصالح ، الفوارق في القدرات التفاوضية والتقنية والمعلوماتية والاقتصادية، المنافسة الحادة، تباين الأنماط الاستهلاكية..إلخ ، وهو ما يستدعي الاستناد إلى المعرفة لمواجهة هذا عكس التخطيط العادي الذي غالباً ما يرتبط بالبيئة المحلية. [2]

ثالثا ـ الفرق بين التخطيط والتخطيط الاستراتيجي : يمكن توضيح الفرق فما يلي:

1. التخطيط بمفهومه العادي يعمل على التنبؤ بالمستقبل، والذي يعتمد دائما على دراسة وتحليل بيانات ومعلومات الماضي والحاضر، أما التخطيط الاستراتيجي فهو يسعى إلى تشكيل المستقبل من خلال بلورة وتحقيق أهداف كبرى غالباً ما تتصف بالجرأة والمبادرة قد يسبق تحقيقها إجراء تغييرات أساسية وجوهرية في البيئة.
2. التخطيط بمفهومه العادي غالباً ما يجاري الواقع، مثال أن مستثمراً ما لو أراد إنشاء مصنعاً آلياً للخبز، فإنه فسيقوم بتحليل بيانات الماضي والحاضر ولنقل أنه اكتشف أن بيانات تشير إلى أن استهلاك المواطنين من للخبز ظل يتناقص بمعدل 2 % سنويا، وفق هذه البيانات يستطيع أن يتنبأ بمعدلات الاستهلاك في السنوات القادمة، وبالتالي سيرى إن كان هذا الوضع مجد اقتصاديا له فسيقوم بإنشاء المصنع، والعكس. هنا نلاحظ انه لم يغير شيئاً في الواقع بل قام بمجاراته. أما في حالة التخطيط الاستراتيجي فالعكس تماماً فهو يقوم ببلورة عدد من الأهداف الطويلة أو المتوسطة التي يهدف من خلالها إلى إحداث التغييرات المطلوبة لقيام مشروع معين أو تحقيق هدف استراتيجي ما ، ومن الأمثلة على ذلك، الهدف الاستراتيجي الأمريكي في فترة الخمسينيات الذي يقضي بتصدير القمح إلى بعض دول العالم التي لا يدخل القمح ضمن أنماطها الاستهلاكية، مثل دول إفريقيا التي تستهلك الذرة والأرز فقد استطاعت الو.أ.م عبر العديد من الخطط الطويلة، إحداث تغييرات إستراتيجية في الأنماط الاستهلاكية لدى تلك الشعوب، مكنتها من بناء أسواق إستراتيجية تستهلك القمح الأمريكي، إذن فالتخطيط الاستراتيجي لم يستسلم للواقع كالتخطيط العادي، وإنما سعى إلى تغيير الواقع.

---

(1) : محمد حسين أبو صالح، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص : 59 - 69.

(2):Mohammed Hussein Abu Salih ,**National Strategic Planning**, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012, P – P : 118 – 117

3. التخطيط العادي غالباً ما يسعى إلى بلورة أهداف محدودة لا تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتحقيقها، عكس التخطيط الاستراتيجي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف كبرى طموحة لا يمكن تحقيقها في فترة زمنية قصيرة. ولعل هذه النقطة تشير إلى أحد أسباب تفوق الدول المتقدمة، حيث إن إتباع أساليب التخطيط الاستراتيجي تجعلهم يضعون أهدافاً طموحة، جريئة، كبيرة لا يمكن تحقيقها في سنوات قليلة، إلا أن وضوحها يجعلهم يسيرون تجاهها. ولذلك دائماً ما نجد أن الدول والمنظمات في العديد من الدول النامية تنظر إلى الأهداف الإستراتيجية الطموحة الجريئة باستخفاف أو على الأقل تصفها بالأحلام.
4. التخطيط الاستراتيجي يشمل مصالح الأجيال الحالية والقادمة ويتضمن الاهتمام بالبيئة وتنمية وتنويع وحسن استغلال الموارد، أما التخطيط العادي فيسعى لتحقيق المصالح، وكثيراً ما يتم استخدام وسائل لتحقيقها لا يراعى فيها تعقيدات المستقبل، وسرعان يتم تحقيق هذه المصالح لكن مع تدمير الموارد وإتلاف الغابات والبيئة.
5. غالبا ما يرتبط التخطيط العادي بالبيئة المحلية بينما نجد التخطيط الاستراتيجي يمتد ليشمل البيئة الدولية، ومثال على ذلك أن معظم شركات الدول النامية نجدها تسعى إلى تحقيق أهداف محلية، يعزز ذلك شعارات الاكتفاء الذاتي، كما نجد أن المصانع غالبا ما تقوم لسد حاجة محلية، كما أنها لم تبرز لتحقيق أهداف في السوق العالمي، على العكس تماماً نجد أن دول أخرى كاليابان والصين وكوريا والدول الأوربية، ينطلق تخطيطها من منظور عالمي لتحقيق أهداف في أسواق عالمية، لذلك نجد السمة العامة لشركات أنها تسعى إلى تحقيق أهداف في السوق العالمي، إذن إتباعهم للتخطيط من منظور عالمي مفتوح جاء نتيجة للتخطيط الاستراتيجي بينما نجد تخطيط معظم الدول النامية يأتي من منظور محلي ضيق نتيجة لإتباع أسس التخطيط العادي.[1]

المطلب الثاني : التخطيط الإستراتيجي للاقتصادي القومي

في الغالب ترتبط كتب التخطيط الاقتصادي التقليدية بين التخطيط والتنمية، لاعتباره أداة لإحداث التنمية الاقتصادية وبما أن التنمية ذات مضامين كمية ونوعية تمس جميع جوانب الحياة، فإن التخطيط يصبح ضروريا.[2] كونه يمكن للدولة من أن تتحكم وتوجه المتغيرات الاقتصادية بما يحقق الاستغلال الأمثل والكفء لموارد المجتمع، سواء مباشرة من خلال مؤسساتها العامة أو بطريقة غير مباشرة من خلال القطاع الخاص.

الفرع الأول: مدخل للتخطيط الاقتصادي التنموي : إن أول من تطرق لفكرة التخطيط الاقتصادي، العالم النرويجي **"كريستيان شوفيدر"** وذلك في بحث نشره سنة **1910** م ثم تطورت الفكرة عمليا أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا ثم بريطانيا، وهكذا استخدمته الدول الرأسمالية وسيلة مؤقتة تنظم عملية تحول اقتصادياتها الوطنية من ظروف السلم إلى ظروف الحرب، ثم أكدت الحرب العالمية الثانية، ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية، وأخذت دول جنوب شرق آسيا بنفس الفكرة ثم أمريكا اللاتينية.[3]

(1):Mohammed Hussein Abu Salih ,**National Strategic Planning**, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012, P – P : 36 – 40 .

(2) : بشير محمد موفق لطفي، **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 20.

(3) : حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط 2 ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص221.

أولا ـ مفهوم التخطيط الاقتصادي وأهميته :

1 – مفهوم التخطيط الاقتصادي: لقد سطرت الكثير من التعريفات التي طرحها الكثير من الاقتصاديون على النحو التالي: التخطيط الاقتصادي كمصطلح مركب عرفته بعض المعاجم بأنه : "إعداد الخطط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ترسم الكيفية للاستفادة من الموارد التي تتمتع بها الدولة على أفضل وجه، و توزيعها على كافة الحاجات من أجل الحصول على منفعة قصوى لصالح الجماعة. وهو العمل على توجيه النظام الاقتصادي السائد في البلاد نحو تحقيق أهداف معينة خلال فترة ومنية محددة تبعا لخطة مرسومة."[(1)] ويعرف علي لطفي التخطيط الاقتصادي على أنه "إعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متناسق، معتمدا على شيء من المركزية في الإعداد واللامركزية في التنفيذ، متضمنا تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة زمنية معينة، هادفا إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومنتظمة لجميع فروع النشاط، وجميع مناطق الدولة."[(2)] كما يعرف كذلك التخطيط الاقتصادي على أنه "نوع من تدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقل، وذلك لضمان اتجاه وقيم المتغيرات الاقتصادية الهامة".[(3)] كما يعرف التخطيط الاقتصادي على أنه "عملية حصر وتجميع موارد المجتمع مادية كانت أم بشرية، وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية محددة."[(4)] كما يعرف على أنه"حزمة من النشاطات المتتابعة التي تم رسمها وتنفيذها لحل مشكلات اقتصادية معينة."[(5)]

وكمفهوم تنموي شامل للتخطيط الاقتصادي فقد عرفه واترسون بأنه "برنامج ذو جهود واعية ومستمرة تبرز كإستراتيجية من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شانها تقف عائقا في وجه تحقيق هذه الأهداف" [(6)]

من خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص ثلاثة عناصر مهمة في التخطيط الاقتصادي :

- ✓ التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع وإمكانياته البشرية، والمالية، والمادية خلال فترة الخطة؛
- ✓ تحديد الأهداف بوضوح والتي يراد للاقتصاد تحقيقها خلال فترة الخطة، وهذا حسب الاحتياجات والأهمية؛
- ✓ اختيار الوسائل والإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة أو التي يمكن أن تتوفر للاقتصاد.

2 ـ أهمية التخطيط التنموي وأهدافه :

أ- التخطيط يهدف إلى تحديد التعديلات المطلوب إحداثها في المستقبل في مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية، لتتوافق مع الأهداف المرغوب تحقيقها في المستقبل، كما يتوجب إجراء تنبؤات سابقة لحالة الاقتصاد القومي باعتبار أن الظروف السابقة ستظل سائدة في المستقبل؛

---

(1) : الجمعة علي بن محمد، **معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية**، مكتبة العبيكان، الرياض ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2000، ص 172.

(2) : علي لطفي، **التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1980، ص 32 .

(3) : عبد الفتاح قنديل، **اقتصاديات التخطيط : الاعتبارات النظرية، القرارات الفنية، إجراءات التخطيط**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986، ص 23 .

(4) : جواد سعد العارف: **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 31 .

(5) : John Classon, **An Introduction to Regional Palnning: concepts, theory, practice,** Hutchinson, London,1983, p12

(6) : Diana Conyers, **Rural Regional: Toward an Operational Theory,** Centre for Development Studies, University College of Swansea, Singleton Park, Swansea, Wales, United kingdom. 1985, P 6.

ب- ضرورة توفر معلومات كافية عن الاقتصاد القومي في الفترة الحالية التي يتم فيها الإعداد للخطة، ويتطلب ذلك إجراء مسح شامل من خلال جهاز إحصائي كفء مساند لجهاز التخطيط عن الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي؛ وكذلك توفير معلومات دقيقة عن قيم المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك من الدخل القومي، والاستهلاك، والاستثمار والادخار والصادرات والواردات والضرائب والإنفاق الحكومي...، بالإضافة إلى توفر الخبراء والفنيين المختصين في تحليل المعلومات واستنتاج العلاقات لتوظيف تلك المعلومات بكفاءة في العملية التخطيطية؛

ج- تولي عملية التخطيط من طرف "سلطة عامة مركزية" أي أن هيئة التخطيط المركزية تكون تابعة للحكومة حيث تستطيع هذه الهيئة بما يتوافر لديها من بيانات وإحصاءات أن تنسق بين أهداف الخطة الاقتصادية، وكذلك التنسيق بين الوسائل والسياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة؛

د- اشتمال التخطيط الاقتصادي جميع قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي بما يضمن تحقيق التوازن القطاعي أي ضمان تحقيق معدلات نمو متساوية أو متقاربة لقطاعات وفروع النشاط الاقتصادي المختلفة داخل الاقتصاد القومي؛

ه- الاختيار بين البدائل والتنسيق، والذي يعنى به عند صياغة الخطة الاقتصادية عدم الاكتفاء بوضع بديل واحد، بل وضع أكثر من بديل، ثم يتم اختيار أفضل تلك البدائل وفق توقعات مدروسة لمستوى التكنولوجيا ومستوى المهارة للقوى العاملة، والمستوى التنظيمي لإدارة الموارد. [1]

- **كما تكمن أهمية التخطيط التنموي في تحقيق مجموعة من الأهداف** تتمثل في :

✓ المساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

✓ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و التوظيف السليم للموارد البشرية؛

✓ تحقيق معدلات نمو اقتصادي وتحسين مستوى معيشة ونوعية حياة السكان؛

✓ التوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي ومكاسب التنمية طبقيا و مكانيا؛

✓ تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع وإعادة توزيع الدخول بين السكان والمناطق بشكل مقبول. [2]

ثانيا – : مبادئ وأنواع التخطيط الاقتصادي

1 – مبادئ التخطيط الاقتصادي: بعد التطرق لأهمية التخطيط الاقتصادي يمكن استخلاص أهم المبادئ الأساسية للتخطيط التنموي الشامل ونلخصها فيما يلي: [3]

أ – الشمولية: ويقصد بها أن تتناول الخطة القومية كل أبعاد النشاط الاقتصادي من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك وتراكم، وكل أشكال النشاط الاقتصادي من سلعي ومالي وبشري، وكل مستويات النشاط الاقتصادي من قومي وقطاعي ووحدوي، بحيث يكون للخطة القدرة على توجيه كافة الموارد في اتجاه تحقيق الأهداف المتفق عليها. [4]

---

(1) : محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، 2010، ص 56 .

(2) : عثمان محمد غانم، **التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص 43.

(3) : أحمد عارف االعساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2011، عمان، الأردن، ص237

(4) : محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، مصر ، 2008 ، ص342 – 343 .

ب – الواقعية: إذ لابد أن توضع الخطة على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية فيه. وأن توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم. وبالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

ج – التكامل والاتساق : يجب أن تكون أجزاء الخطة متكاملة عضويا، وأن تشكل في مجموعها كلا متكاملا متناسقا. وهذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

د – المرونة: وتعني الاستجابة للتغيرات التي تحصل في الواقع، وبالشكل الذي يتيح تعديل الخطة وتكييفها حتى تستوعب هذه التغيرات، كما أن المرونة تعني إمكانية تعديل الخطة وإجراء التغيرات فيها إذا تم اكتشاف معوقات واقعية تبرز عند تحويل الخطة من خلال التنفيذ إلى فعل في الواقع، وبالتالي فإن المرونة يجب أن ترتبط بهذه الجوانب الواقعية، ومن ثم ينبغي أن لا تكون وسيلة إلى التهرب أو التنصل من تنفيذ الخطة. أي أن الخطة ينبغي أن لا تكون سببا للتخلي عن عنصر الالتزام في حالة عدم وجود مبررات واقعية قوية تحول دون تنفيذ الخطة. وهذا يعني الأخذ بالمرونة عندما تستدعي الضروريات ذلك.[1]

هـ – الالتزام والديمقراطية: لابد من توفير مركز جهاز تخطيطي لاتخاذ القرارات وأن يكون لهذه القرارات صفة الالتزام على جميع المستويات في القطاع العام، وصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاوني إن وجد. ومن ناحية أخرى فلابد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية، ومنظماتها في صياغة الخطة، والقرارات التخطيطية المتعلقة بها.

و – مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ: نظرا لأن وضع الخطة يفرض الأخذ بمركزية التخطيط لكون المركزية تستطيع تحقيق الشمولية والتناسق ولها القدرة على ذلك، لان أي جهة أخرى لا تستطيع القيام بذلك، في حين أن التنفيذ ينبغي أن لا يكون مركزيا في الغالب لعدم قدرة الهيئة المركزية على تنفيذ المشاريع لوحدها لكون هذه المشاريع متعددة، وفي مجالات وقطاعات مختلفة، في هذه الحالة تعطى المشروعات إلى الجهات أو القطاعات المختصة كل حسب اختصاصه حيث يقوم القطاع الزراعي بتنفيذ المشاريع الزراعية والقطاع الصناعي بتنفيذ المشاريع الصناعية...الخ.[2]

ز – توفير الكوادر التخطيطية : لابد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها أولا لضمان نجاح العملية التخطيطية، حيث أن درجة المركزية في اتخاذ القرارات، واتساع حجم القرارات التخطيطية المركزية يتناسب عكسيا مع ندرة الكوادر التخطيطية المخلصة، وكفاءتها، وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط.

ح ـ الاستمرارية: إن مبادئ الواقعية والشمول، والاتساق، والمرونة، والمركزية، والديمقراطية كلها تساعد على تأمين هذا النسق المتناسق بين جميع أجزاء الخطة، واستمرارية العملية التخطيطية. إذ أن العملية التخطيطية لابد وأن تكون عملية مستمرة. وتطبيقا لهذا المبدأ تأخذ بعض الدول التي تتبع منهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بمبدأ ما يسمى بالخطط المتحركة بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والمتغيرات المستجدة. مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة ويساعد المخططين على

---

(1) : عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1983 بيروت، لبنان، ص262.

(2) : فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، عمان، الأردن، ص 375 .

مواجهة الظروف الجديدة ويضمن استمرار العملية التخطيطية. إلا أن ذلك يتطلب قدرة ناضجة في الممارسة التخطيطية ووسائل تكنولوجيا متطورة؛ لتسهيل مهمة وضع التعديلات اللازمة على الخطة، وتسهيل مهمة متابعة التنفيذ، وتقييم الأداء. (1)

2 ـ أنواع التخطيط الاقتصادي: تختلف أنواع التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي من حيث نوع التخطيط، ودرجة شموله والوسائل المتبعة لتحقيق أهدافه. إذ أن لكل دولة ظروفها الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في اختيار نوع التخطيط المناسب، ودرجة المركزية، والشمول التي تتلاءم معه، والطرق، والأساليب التي يجب إتباعها لتحقيق أهدافه، ومنه سنحاول في هذا الجزء التعرف على بعض هذه الأنواع من خلال أسس تصنيف مختلفة وعديدة كما يلي:

أ – التخطيط حسب الشمول: التخطيط الاقتصادي القومي يمكن أن يأخذ شكلين هما: (2)

- ✓ **التخطيط الجزئي أو القطاع** Partial Or Sectoral **:** يعني تخطيط الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية المهمة فقط على سبيل المثال القطاع الزراعي، أو القطاع الصناعي وأحيانا أحد فروع الطاعات مثلا تخطيط لصناعة السيارات. لذلك يسمى التخطيطي الجزئي بخطة عمل، والهدف منه إحداث تغيير في جانب معين من الاقتصاد أو تمهيدا للتخطيط الشامل.
- ✓ **التخطيط الشامل** Comprehensive Planning **:** هذا النوع يسهل للمخططين مهمة اختيار أفضل الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة، حيث أنه يتعامل هذا النوع من التخطيط مع القطاعات الاقتصادية جميعا، ويكون هدفه إحداث تغيير في جميع جوانب حياة المجتمع، ويستديم لفترة طويلة .

ب – التخطيط حسب الإدارة : ويشمل الأنواع التالية: (3)

- ✓ **التخطيط المركزي** Centralised Planning **:** هو أن تتولى السلطة العامة غالبا ما تكون في العاصمة متمثلة في جهاز التخطيط كل القرارات الخاصة بالخطة وبمشاركة أجهزة التخطيط الأخرى، أي تصدر القرارات بعد استطلاع رأي الوحدات الإنتاجية المختلفة داخل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.
- ✓ **التخطيط** اللامركزي Decentralised Planning **:** يتمثل بهيئات التخطيط الرسمية وغير الرسمية على مستوى الأقاليم والتجمعات السكانية، والتي تقوم بإعداد وتنفيذ الخطط التنموية يشاركها في ذلك غالبا السكان المحليون وبالتحديد المجموعات المستهدفة.

ج – التخطيط حسب المستوى المكاني : ويندرج تحت هذا التصنيف ثلاثة أنواع هي: (4)

- ✓ **التخطيط الوطني أو القومي :** ويكون على مستوى البلد أو القطر أي أنه يمس جميع الأقاليم والمناطق التي تضمها الدولة. ولكي يكون التخطيط ناجحا، يجب أن تسبقه دراسة جزئية على مستوى المناطق المختلفة والأنشطة النوعية المتعددة، وهذا حسب طبيعة كل إقليم وإمكانية نجاح الخطة على مستواه.

---

(1) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2011، عمان، الأردن، ص237

(2) : يحي غني النجار، **دراسة في التخطيط الاقتصادي مع الإشارة إلى تجربة العراق**، منشورات دار الثقافة والفنون، بغداد، العراق،1987، ص47.

(3) : عثمان محمد غانم، **التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص 44.

(4) : محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **إقتصاديات التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان ، 1985، ص225.

- ✓ **التخطيط الإقليمي:** يهدف إلى تحقيق التوازن في نمو أقاليم الدولة، لأنها غالبا ما تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الاقتصادي، وعليه فإنه يتم وضع خطة لإقليم أو أقاليم معينة بقصد تحقيق هذا الهدف، والجدير بالملاحظة أنه قد يكون جزء من التخطيط الوطني إذا كانت الخطة الإقليمية جزء من الخطة الوطنية.

د – **التخطيط حسب المدة الزمنية:** ويتضمن : [1]

- ✓ **التخطيط قصير الأجل:** ويطلق عليها عادة الخطة التنفيذية، وبعدها الزمني عام واحد، و غالباً ما ترتبط بالميزانية العامة للدولة، وهي تعد الوسيلة التنفيذية للخطة متوسطة الأجل، فهي تتميز بتفصيل الأهداف والوسائل المزمع استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، ومثال ذلك تحديد دقائق السياسات النقدية والضريبية وسياسات الأسعار والأجور وما إلى غير ذلك من السياسات الأخرى.
- ✓ **التخطيط متوسط الأجل:** ويطلق على الخطط التنمية الثلاثية (03 سنوات) والخطط الخمسية، وترتبط بالخطة طويلة الأجل عن طريق الإطار العام الذي ترسمه الخطة طويلة الأجل، وهي تحتوي على درجة أكبر من التفاصيل، فهي تتعرض لهيكل القطاعات، واختبار المشروعات الاستثمارية المحددة وتفصيل هيكل العمالة...و غير ذلك.
- ✓ **التخطيط طويل الأجل:** هي تلك الخطط التي يحتاج تنفيذها إلى مدة زمنية تصل إلى 15 سنة، وغالباً ما يكون من طبيعته التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، بمعنى تحديد الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية.

وأخيرا فإن اثنين أو أكثر من أنواع التخطيط هذه قد توظف جنبا إلى جنب في إعداد خطة تنمية معينة من دون أن يؤثر ذلك سلبا على إجراءات تنفيذ الخطة، وتحقيق أهدافها.

الفرع الثاني : تنظيم أجهزة التخطيط الاقتصادي: إن التخطيط الاقتصادي يرمي إلى إجراء تغيرات هيكلية في البنيان الاقتصادي وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الأجهزة التخطيطية مبنية على أسس وظيفية واضحة، ومنه فأجهزة التخطيط الاقتصادي تشمل تصنيفا معينا يهدف إلى تشكيل نظام متكامل لعملية التخطيط الاقتصادي هذه الأخير، وتحتوي أجهزة التخطيط على نوعين من الأجهزة كما يلي :

أولا– الأجهزة الرئيسية: وهي التي تقوم بالمشاركة في إعداد الخطط في المستويات المختلفة للاقتصاد وتتمثل:

- ✓ السلطة السياسية العليا، وهي التي تحدد أهداف التخطيط نيابة عن المجتمع، كما تقوم بإصدار الموافقة النهائية على الخطة قبل عرضها على الهيئة التشريعية.
- ✓ الهيئة العليا للتخطيط، سواء اتخذت صفة الهيئة أو الوزارة، ويعهد إليها إعداد الخطة من الناحية الفنية، وكذلك الإشراف على تنفيذها، وهي تحت إشراف رئيس الحكومة.
- ✓ التنظيم الإداري على مستوى القطاع، وغالباً ما تكون الوزارة مسؤولة عن القطاع مثل وزارة الصناعة، وزارة النقل... وهذا المستوى يكون مسؤولا عن إعداد ومراقبة تنفيذ الخطة على مستوى القطاع الذي يمثله.

---

(1) : عثمانية رؤوف، **التخطيطي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 09. بتصرف

- ✓ المؤسسات أو الهيئات الإدارية المسؤولة عن فروع الأنشطة المختلفة داخل القطاع، مثل مؤسسة الغزل ومؤسسة الصناعات الكيماوية... ويكون هذا المستوى مسؤولا أمام المستوى الأعلى منه، عن إعداد الخطة والتنسيق بين خطط الوحدات التابعة له ومراقبة تنفيذ الخطة.
- ✓ المشروع أو الوحدات الإنتاجية، وهي الوحدات التابعة للمؤسسات مثل مصنع الغزل والنسيج تابع لمؤسسة الغزل، أو شركة الأدوية تابعة لمؤسسة الصناعات الكيماوية...

ثانيا – الأجهزة المساعدة للتخطيط: وهي الأجهزة التي لا تشترك مباشرة في إعداد الخطة، وإنما تشارك في إعداد الدراسات والبيانات التي تطلبها جهات التخطيط الرئيسية، وتضم تلك الأجهزة:

- ✓ الجهاز المركزي للإحصاء، الذي يجمع البيانات اللازمة لإعداد الخطط الاقتصادية.
- ✓ الجهاز ا لمركزي للأسعار، والذي يتولى دراسة وتخطيط الأسعار و إعداد الدراسات التفصيلية عنها. [1]

المطلب الثالث: التخطيط الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية

لا يقتصر التخطيط الاقتصادي على مجموعة من الدول دون الأخرى، فهو كأسلوب للتنمية الاقتصادية يستخدم في مختلف دول العالم على اختلاف النظم الاقتصادية السائدة بها. إلا أن التخطيط المركزي الذي استخدم بداية في الاتحاد السوفيتي وانتشر بعد ذلك في دول أوروبا الشرقية ومعظم الدول النامية، اعتمد من طرف هذه الأخيرة كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية وتحقيق التنمية بديلا عن أسلوب اليد الخفية في النظام الرأسمالي المعتمد على آلية السوق وجهاز الثمن. وبما أن التخطيط، وفقا لما يرى به أنصار النهج الاشتراكي يؤخذ في بعده الإنمائي على أنه تخطيطا للمجتمع، فهذا يدل على مدى تعقده اقتصاديا، ومنه صعوبة تحديد مفهومه بنوع من الدقة والشمول.

الفرع الأول : التخطيط الاقتصادي الاشتراكي :

أولا : التخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي : يعتمد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، حيث تمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج.[2] لذلك كان التخطيط الاقتصادي فيها تخطيطا مركزيا إلزاميا له خاصية التوجيه، حيث تتولى سلطة مركزية عملية التخطيط والتوجيه، وإصدار الأوامر اللازمة لتنفيذ الخطة وفق أهداف معلنة وأولويات مقررة سلفا ومن ثم تكون هيمنة الدولة على الاقتصاد.[3] ومن الأهداف التي تحاول الدول الاشتراكية الوصول إليها نذكر منها:

- ✓ إن التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الأسس الرئيسية للاشتراكية يهدف قبل كل شيء إلى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية التي تعترض طريق بناء الاشتراكية.
- ✓ تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية وأداة للتوجيه الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، بحيث يستطيع هذا القطاع توجيه أنماط الإنتاج غير الاشتراكية التي يستمر نشاطها في هذه المرحلة.
- ✓ دعم الجهاز الإنتاجي بالاعتماد على التصنيع وتطوير الزراعة، وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية بهدف رفع مستوى المعيشة وحسن توزيع الدخل.

---

(1) : عثمانية رؤوف، **التخطيطي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق الذكر، ص 11.

(2) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2011، عمان، الأردن، ص240.

(3) : إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج - استراتيجيات)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 310.

- ✓ تحقيق الإشباع المتزايد لاحتياجات المجتمع وأفراده من خلال زيادة الإنتاج وتنميته، وبالاعتماد أساسا على زيادة الإنتاجية التي تتحقق عن طريق حسن استخدام الموارد التي يفترض تحققها من خلال التخطيط الاقتصادي.[1]

ثانيا ـ التخطيط الاقتصادي ميدانيا في الدول الاشتراكية: أما على مستوى التطبيقي فقد بدا التخطيط الاشتراكي بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م.[2] واعتمد في مراحله الأولى على نظام التخطيط المركزي لتوجيه النشاط الاقتصادي، وبعد إحداث هيئة جهاز **"غوسبلان"**[3] قد تم اعتماد الخطط الخماسية ابتداءً من الخطة الخماسية الأولى (1928-1932) التي أعطت الأولوية لإقامة الصناعة الثقيلة وتطويرها وخصصت لذلك الجزء الأكبر من الاستثمارات. هذا النهج المدعوم مكنّ السلطة السياسية من فرض رقابتها الشديدة على تعبئة الموارد واستخدامها ووضع الأولويات التخطيطية موضع التنفيذ ولاسيما ما يتعلق منها بتطوير فروع الصناعة الثقيلة على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية. وكان التخطيط في الدول الاشتراكية الأخرى تقليداً للنموذج السوفييتي بصورة عامة عدا بعض الحالات. وخلاصة القول إنه رغم الانتقادات الشديدة للنموذج السوفييتي في التخطيط المركزي الإلزامي، إلا أنه استطاع تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الخطط الخماسية الأولى مقارنة مع الدول الرأسمالية وتجنب حالات التضخم النقدي التي كانت تفتك باقتصاديات الرأسمالية والنتائج السلبية للأزمات الاقتصادية الدورية، ومنها الأزمة الكبيرة 1929-1932.كما كان أكثر قدرة على تخطيط الاستثمار لصالح الصناعات الأساسية وفروع الصناعة الثقيلة رغم معاناته من حالات التمادي في الاستثمار لتحقيق أهداف التصنيع السوفييتي الثقيل. ومن جهة يرى البعض أنه قد عجز في كثير من الأحيان عن مواكبة الإصلاحات الحديثة وتطوير التقانة المعاصرة رغم ذلك لقي قابلية لدى البلدان النامية التي تناضل لتطوير مجتمعاتها.[4]

الفرع الثاني : التخطيط الاقتصادي الرأسمالي

أولا ـ التخطيط الاقتصادي في النظام الرأسمالي: يعتمد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث أن القوة المحركة لآلية هذا النظام هي المزاحمة وآليات السوق. فطبيعة النظام الرأسمالي ذاتها تجعل قطاعات الاقتصادي القومي متباينة في تطورها وبإتباع هذا الأسلوب تسعى الدول الرأسمالية إلى تحقيق الأهداف العامة في النقاط التالية: [5]

- ✓ رفع معدل نمو الدخل القومي، بحيث تبقى الاقتصاديات الرأسمالية منافسة للاقتصاديات الاشتراكية؛
- ✓ تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون مختلفة عن غيرها أو يراد التعجيل في نموها بمعدل أعلى؛

---

(1) : فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، عمان، الأردن، ص321.

(2) : عمرو محي الدين، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1975، ص 31 .

(3) : لجنة التخطيط المركزية للدولة السوفياتية : أنشأت سنة 1921 تعتبر الجهاز الأول والمسؤول عن إعداد الخطط ومتابعة تغييرها، وفي أبريل 1991، وتم حل هيئة تخطيط الدولة من قبل الاتحاد السوفيتي

(4) : Henri Paris, **Stratégie soviétique et chute du Pacte de Varsovie,** la clé de l'avenir, Publications de la Sorbonne, 1995 p. 370 ; [lire en ligne] : https://books.google.dz/books?id=b7889izuiKAC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false

(5) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2011، عمان، الأردن، ص139.

- ✓ تصحيح الانحرافات الناجمة عن طريقة سير اقتصادياتها الرأسمالية ونمطها والتي تظهر في التضخم، والبطالة...
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد، والقضاء على أي حالة من حالات عدم الاستخدام من خلال آلية السوق.[1]

ويمكن القول باختصار أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي المسطرة في هذا النظام، وأن معظم القرارات تكون في أيدي قلة من الأفراد. وأن الحكومة لا تؤثر في هذه القرارات إلا بطريق غير مباشر من خلال السياسة المالية والنقدية وسياسة الأجور. الأمر الذي يجعل تنفيذ الأهداف خاضعا لرغبة هؤلاء الأفراد ومشيئتهم.

ثانيا – التخطيط الاقتصادي ميدانيا في الدول الرأسمالية : لقد وجدت غالبية الدول الرأسمالية نفسها إبان أزمة الثلاثينات من القرن الماضي مرغمة على التدخل في الشأن الاقتصادي وإعطاء أهمية خاصة لحماية المنتجين المحليين في وجه المنافسة الخارجية والسماح بإقامة الكارتيلات[2] وضرورة مبادرة الدولة للقيام بالإنفاق لأغراض اقتصادية وعسكرية. ولقد أتت الدفعات الأولى للتخطيط من اليسار السياسي، واستندت إلى اعتبارات واقعية وأحياناً سياسية، وكان اللجوء للتخطيط يتبع غالباً حدوث أزمة اقتصادية كحال فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وتحديثه، وحالة بريطانيا لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات عام1961 وبصورة عامة فقد انبثق التخطيط في الدول الرأسمالية عن حالات عدم الرضا عن الأداء الاقتصادي وبروز عقبات جدية أعاقت مواصلة الاتجاه الصاعد للنمو الاقتصادي الذي حدث إبان فترة إعادة الإعمار، وعليه فقد ركزت الخطط الاقتصادية لهذه الدول على رفع معدلات النمو إلى 4-5٪ سنوياً وزيادة الإنفاق على السلع والخدمات والاستهلاك العام والخاص وزيادة الاستثمار الإنتاجي إلى جانب رفع وتيرة التصدير.

وقد اهتمت الخطط بتحقيق التوازن الإجمالي بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات وتحقيق فائض نسبي في ميزان المدفوعات وزيادة الاستهلاك الفردي والجماعي من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وهذا إلى جانب الاهتمام بتصحيح حالات عدم التوازن في مجالات التنمية الإقليمية، إذ برز ذلك في خطط كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وبرامجها.[3]

الفرع الثالث: التخطيط الاقتصادي في الدول النامية

ما إن حصلت الدول النامية على استقلالها السياسي حتى شرعت في إدخال أسلوب التخطيط الاقتصادي، واعتمدت غالبيتها على نظام الخطط الخمسية التي كانت محاولات لتطوير عملية التنمية من خلال ثلاثة مداخل:

1 - العمل على زيادة الحجم الكلي للاستثمار.

2 - توجيه بعض الاستثمارات لإزالة الاختناقات في نطاق الإنتاج بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

3 - العمل على تأمين مستوى جيد للتنسيق والتوافق بين الأجزاء المختلفة للخطة.

وقد كانت هذه الدول الفتية تبدأ عملها التخطيطي ببرامج وخطط مبسطة تتضمن قائمة بمشروعات مطروحة من الإدارات الحكومية المختلفة دون مراعاة لشروط التكامل فيما بينها. ومع ذلك فقد كان بالإمكان لهذا المستوى من

---

(1) : فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، عمان، الأردن، ص304

(2) : الكارتل: هو اتفاق ناتج عن تجمع بين مؤسسات وطنية، أو دولية، لتحديد أسعار المنتجات، فعلى سبيل المثال منظمة أوبك هي كارتل نفطي.وبمعنى آخر: اتفاق بين عدد من الشركات أو المشروعات الكبرى على تثبيت أسعار منتجاتها، وتوزيع حصص السوق في المناطق والقطاعات والدول المختلفة بهدف التوصل إلى أرباح احتكارية.

(3) : لمزيد من التفصيل أكثر أنظر موسوعة المعرفة على الرابط : **http://www.marefa.org/index.php**

التخطيط أن يحقق كثير من الفوائد، ويقلص من الاختناقات فيما لو وصُمِّمت المشروعات بصورة صحيحة وأكثر ملائمة، وكانت المشكلة الدائمة في أن إدراجها يتم في كثير من الأحيان من دون دراسة وافية ومن دون تقويم موضوعي لتكاليفها ومنافعها، إلى جانب ضعف التنسيق فيما بينها يقلص من دور الأولويات. وفي تنفيذ هذه البرامج الاستثمارية جرى الاعتماد على دور الموازنة السنوية في التخطيط، وحاولت بعض الدول الانتقال بالتخطيط إلى مرحلة التخطيط الشامل الذي يضم نشاط القطاعين العام والخاص، ويجمع بين النشاط الاقتصادي الكلي ومستوى المكونات التفصيلية للمتغيرات الإجمالية، كما يمثل نوعاً من عدم الثقة في دور آلية السوق لتحقيق التنمية، ويعبر عن رغبة الدولة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على النشاط الاستثماري والتجارة الخارجية إضافة إلى قيامها بعملية الدفعة القوية التي تستطيع من خلالها إقامة مجموعة من المشروعات المتكاملة اقتصادياً وتقنياً. [1]

الفرع الرابع : التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي

يولي الإسلام اهتمامه بكل ما من شانه إصلاح معاش الناس ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي ومن ذلك اهتمامه بعامل التخطيط خاصة والاقتصاد عامة. فقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على مشروعية التخطيط في الإسلام وأهميته بالنسبة للحياة الاقتصادية للشعوب وتنميتها وتقدمها نحو الازدهار لمواجهة الكوارث والأزمات الاقتصادية، وذلك كما في الآيات التي وردت في سورة يوسف عليه السلام من الآية 46 إلى الآية 49 : فالله عز وجل يقول بعد بسم الله الرحمان الرحيم ﴿**يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)**﴾ [2] وغيرها والقارئ لهذه الآيات يعرف مدى وجوب الأخذ بهذا الأسلوب الحيوي المرتبط بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية المترامية الأطراف. إن لدى بعض الدول الإسلامية ثروات هائلة من الموارد والمعادن النفيسة لكن غفلتهم عن عنصر التخطيط الاقتصادي، والاستراتيجيات الاقتصادية التي تناسب مجتمعاتهم أدت إلى تخلفهم اقتصاديا، واعتمادهم على المساعدات الخارجية أو على تجارب الآخرين ومحاولة تطبيقها حرفيا تلك التجارب التي تحمل في طياتها أفكارا أو معتقدات لا تصلح للعمل بها في مجتمعاتنا الإسلامية لذا نراهم يعانون من المشاكل الاقتصادية.[3] وهذه الحضارة التي أرسى قواعدها ومبادئها الرسول صلى الله وعليه وسلم، بل إن تعاليم الإسلام ذهبت إلى ابعد من ذلك فقال تعالى: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ...**﴾[4] في هذه الآية دعوة للقيادة الحكيمة بالعمل والتخطيط والاستعداد لمواجهة أمر مستقبلي.

ومن الآيات التي أبرزت أهمية التخطيط المستقبلي، قوله سبحانه وتعالى: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً**﴾[5] أي سبيلاً وسُنّة وطريقاً واضحة سهلة لبلوغ الغايات، ولقد دعى الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الاكتفاء الذاتي في جميع مجالات الحياة بالإمكانيات الذاتية في الوطن قدر المستطاع عن طريق تشجيع الادخار ومنع

---

(1) : عصام خوري، **التخطيط**، الموسوعة العربية، على الرابط : https://www.arab-ency.com/ar

(2) : القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية **46، 47 ، 48 ، 49 .**

(3) : صلاح الدين محمد تكين، **التخطيط الاقتصادي في الإسلام**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1191، ص-ص: 64 – 95

(4) : القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية **60 .**

(5) : القرآن الكريم ، سورة المائدة، الآية **48**

اكتناز المال، التزاما بقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[1] والحض على استثمار المال حتى لا تأكله الصدقة، سواء كان استثمارا في هيئة مشروعات صغيرة أو المشاركة في مشروعات كبيرة. يتم هذا في ضوء فهم ولي الأمر ومخططي التنمية بتوجيه الأموال إلى أنشطة اقتصادية تحقق النماء والاكتفاء لكل أفراد المجتمع .[2]

الفرع الخامس: التخطيط الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

منذ أواخر عقد الثمانينات وأوائل التسعينات تفككت الأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا كما تفكك الاتحاد السوفيتي وأخذت الدول الناشئة عن هذا التفكك بنظام السوق الحر، منهية بذلك حقبة تاريخية انحسر فيها النظام الرأسمالي وتحول فيها إلى مواقع الدفاع عن وجوده واستمرارية.

أولا ـ من دولة الرفاه إلى نظام السوق: لقد جاء توقيع اتفاقيات الغات لعام **1994** في ختام جولة الأوراغوي، كإعلان انتصار تاريخي، وانطلاقة جديدة للنظام الرأسمالي العالمي، الذي لم يعد هناك من ينافسه أو يشكل بديلا عنه وقد اندفع بعض مروجيه للقول"بنهاية التاريخ"، أي أنه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية النهائية للتطور الإنساني. في التسعينات وتحت مظلة "العولمة" تم الترويج لفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة كفكر مطلق ووحيد وتم وصف كل ما خالفه بالتأخر والجمود. وفي هذا الإطار تم الهجوم على مكتسبات " دولة الرفاه" كعائق ومعرقل لحرية السوق وحركة رأس المال.[3] ومن هنا بدأت الدعوات تنادي بالعودة إلى نظام السوق وإلغاء تدخل الدولة في الاقتصاد، فانطلقت الأصوات من رئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" والرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" تنادي بتقليص دور الدولة وخصخصة القطاع العام وقد عاصر هذه الأفكار أزمة مديونية عصفت باقتصاديات الدول النامية نظرا لأحوال تسييرها الداخلية وهو ما أجبرها من أن تستدين من المؤسسات المالية الدولية الخاضعة لتوجهات الدول الغربية المتقدمة والتي حملت معها شعار "عدلوا أوضاعكم أولا، وستضمنون تنميتكم فيما بعد..."، لتفرض هذه الأخيرة عليها خطط تنموية تهدف إلى الرجوع لنظام السوق والخصخصة مقابل مساعدتها وهي ما عرفت ببرامج التثبيت و/أو التعديل الهيكلي؛ هذه البرامج كانت لها أثار سلبية على كل المستويات اقتصادية واجتماعية وحتى السياسية فقد تقلص دور الدولة الوطنية ومدى تحكمها في سيادتها الوطنية، كونها لا تولي اعتبارات كبيرة للبعد الاجتماعي والإنساني والبيئي وإنما هي وصفة لا تمنح إلا للاعتبارات الاقتصادية على المستوى الكلي.[4]

ثانيا – مستقبل التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية: إن نجاح اقتصاد السوق يتوقف على نجاح التخطيط، لأن اقتصاد السوق يعمل وفق آلية العرض والطلب والتخطيط يعتمد على معرفة ماذا ينتج؟ وكيف؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا ؟ وما هي نوعية المنتوجات وكمياتها؟ والسعي لزيادة القدرة النافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي، وتجنب الآثار السلبية للعولمة و التأقلم الايجابي مع المتغيرات الدولية، اي أنه يعتمد على السوق كمؤسسة لتحديد خطوات المستقبل من خلال الربط بين الخطة الإنتاجية والتسويقية.

---

(1) : سورة التوبة، الآية 34.

(2) : فرهاد محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** ، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1994م، ص49- 52.

(3) : نبيل مرزوق، **دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، 2005/12/06، ص 6.

(4) : إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج - استراتيجيات)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 324-326.

1 – ضرورة العودة إلى التخطيط الإستراتيجي للتنمية : إن العودة إلى التخطيط الإسترتيجي للتنمية أمر محتوم لكن مع وجود تعديل عميق في طبيعته وفنيات ممارسته فالتحولات لا تلغي التخطيط ولا تعني غياب الدولة بل إن تجارب الدول المختلفة تؤكد وتثبت أهمية دور الدولة في العملية التنموية. يقول حازم الببلاوي في هذا الشأن أنه:" من التبسيط الشديد الاعتقاد بأن العودة إلى اقتصاد السوق مع التخصيصية هو انزواء لدور الدولة الاقتصادي وتهميش له. فالحقيقة أن الدولة لم تكن في أي وقت من الأوقات أقوى. مما هي عليه الآن فيما تتمتع به من أدوات للتأثير في الحياة الاقتصادية. والفارق هو أنه في ظل غلبة القطاع العام قامت الدولة أيضا بدور الإنتاج، مما ترتب عليه تخليها جزئيا عن دورها الرئيسي في رسم السياسات ووضع القواعد ومراقبتها ومن ثم تدهور أداء الدولة حينما حصرت نفسها في الإنتاج، فالدولة ما زالت لاعبا أساسيا في الحياة الاقتصادية، بما تلكه من وسائل للتأثير في النشاط الاقتصادي عبر السياسات الاقتصادية، ومن خلال دورها التنظيمي وتوفير الخدمات الرئيسية..."[1]

2 – دور الدولة في عملية التخطيط الاقتصادي في ظل المستجدات العالمية: إن التخطيط ليس بديلا عن آليات السوق كما أن السوق ليس بديلا عن التخطيط ولهذا فإن الأسلوب الأفضل هو المزاوجة بينهما بحيث يكملان ويولدان **"اقتصاد سوق اجتماعي"** يكون فيه التخطيط دورا الآلية الرئيسية لادارة الموارد وتنميتها وللسوق دور الآلية المساعدة في ذلك. ولأن اقتصاد السوق يعني أن يكون للدولة دور اقتصادي واجتماعي في آن واحد، لذا فإن هناك أسئلة تطرح نفسها وهي:

- ✓ كيف يمكن للدولة أن تحقق هذا التناغم بين الاقتصاد والاجتماع من دون أن يكون لديها المؤسسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف؟
- ✓ كيف يمكن للدولة منع الانحرافات التي تحدث في السوق، إذا لم يكن لها تواجد في جانبي العرض والطلب؟

لذلك فإن على الدولة أن تعود إلى السوق بشكل قوي حيث يترتب عليها أن تضطلع بمجموعة من الأدوار يمكن إجمالها في النقاط التالية: [2]

- يتعلق الدور الأول بوظائف الدولة الكلاسيكية الخاصة بحفظ النظام وتطبيق القانون وضمان احترام حقوق الملكية الخاصة وإنفاذ التعاقدات وغيرها مما يمكن اعتباره أساسا للنظام العام من ناحية، ولنظام السوق من ناحية أخرى إذ لا ينتظر أن يقوم تبادل حر تبعا لقواعد العرض والطلب دون حضور الشروط المؤسسية الأولية كحقوق الملكية وإنفاذ التعاقدات.
- دور الدولة التنظيمي، والذي تضطلع الدولة فيه بتنظيم العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين ابتغاءا للصالح العام، وفي هذا السياق تتدخل الدولة لضبط اختلالات القوة بين الفاعلين الاقتصاديين كحال قوانين منع الاحتكار والقوانين المنظمة لتدفق المعلومات في أسواق الأوراق المالية والقواعد الضابطة لنشاط البنوك وقوانين حماية المستهلك وقواعد السلامة الصحية والأمن الصناعي والحد الأدنى من الحقوق للعمال وغيرها.
- ينطلق الدور الثالث من اتخاذ الدولة لدور تنموي إزاء الاقتصاد بإدارة جزء من الموارد الاقتصادية بما يدفع النمو أو يحقق أهدافا تنموية كالتصنيع أو دعم منافسة الصناعات المحلية في الأسواق العالمية أو تنمية

---

(1) : حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة عالم المعرفة، 2000، الكويت، ص 192.

(2) : إسماعيل محمد بن قانة، **المرجع نفسه**، ص326 – 329 .

قطاعات بعينها لخلق الوظائف، ويمتد هذا الدور إلى دعم للاقتصاد الخاص عن طريق الاستثمار الحكومي في قطاعات قلما يتجه إليها الاستثمار الخاص لضعف عائدها على المدى المباشر كالبنية الأساسية والاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي، وهي قضايا لها بعد تنموي من ناحية أخرى لأنها تزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو وترفع من مستويات المعيشة، ولها بعد اجتماعي كذلك لأنها تمس القدرات الإنتاجية للمواطنين، وترتب لهم حقوقا اقتصادية واجتماعية كمواطنين وليسوا فحسب كأطراف في العملية الإنتاجية.

- إعادة توزيع الدخل والثروة، ويتحدد هذا من خلال مالية الدولة في المقام الأول، فتقوم الدولة من خلاله بتحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات واستخدامها للانفاق على مجالات معينة، وعادة ما يتقاطع هدف إعادة التوزيع مع أهداف تنموية أخرى فعلى سبيل المثال جمع الضرائب لدعم نظم التعليم والرعاية الصحية ترفع من مستويات المعيشة ولكنها في الوقت نفسه ترفع من إنتاجية وكفاءة القوى العاملة وتخفض من تكلفة العمل على أصحاب الشركات الخاصة، ويتصل دور الدولة في إعادة التوزيع اتصالا وثيقا بقضية شرعية الدولة والنظام الاجتماعي ككل لأنه من خلالها يتحدد للمواطنين ما إذا كان النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يخدم مصالحهم وتحسين مستويات المعيشة.[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري لإستراتيجية التنويع الاقتصادي

يشار إلى أن موضوع التنويع الاقتصادي عرف اهتماما منذ فترة طويلة. وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت، فاتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي أسس ومفاهيم

تهدف عملية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة، تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي، كفؤ، توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، تحسن نوعية حياته وتحرر الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب.

الفرع الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي

إن مفهوم التنويع الاقتصادي يطرح على مستويين، فيعرف على المستوى الجزئي على أنه استيراتيجية لتنمية المؤسسة التي تهدف إلى توسيع مكونات منتجاتها واستهداف قطاعات سوقية جديدة في نفس الوقت في حين يعرف على المستوى الكلي والذي هو صلب موضوعنا على أنه زيادة عدد مناصب الشغل في إقليم ما بفضل ظهور قطاع نشاط اقتصادي جديد أو التوسع في قطاع نشاط موجود مسبقا وليس هو النشاط الوحيد أو المهيمن في هذا الإقليم.[2]

---

(1) : عمرو عادلي، **دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر**، ديسمبر 2014 [على الخط] http://carnegie-mec.org/2014/12/31/ar-pub-57674

(2) : Ndjambou Paterne, **Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, 2013,p 82.

أولا - تعرف التنويع الاقتصادي: للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي من خلالها ينظر بها إلى هذه الظاهرة فالبعض يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادارت السلعية. كما يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن. ومنه فالتنويع في معناه البسيط، يشُار إليه بـــ " **عدم وضع البيض في سلة واحدة** " فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر.وبالتالي، فإن وجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد. [1]ومنه يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية). إذا فالتنويع هو مسار التحول الهيكلي لاقتصاد ما بحيث يتم التحول من اقتصاد تهمين عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، الزراعية ... إلى) إلى قطاعات النشاط الثانوية والخدمية (الصناعات التحويلية، السلع الصناعية، التجارة، السياحة...)). لكن هذا التحول ليس بالضرورة زوال باقي القطاعات الأولية، وإنما بخفض مساهمتها في خلق الثروة للاقتصاد أي خفض أهميتها الاقتصادية. [2]كما يعني عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج. ومن جانب آخر يتضمن معنى التنويع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الأولية والمواد المصنوعة، التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنويع تعتبر مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها بأنها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي، مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل، اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته. [3] كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه:"عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل". [4] وفي الكثير من الأحيان، يُعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات. تنويع سلة السلع التصديرية هو، في

---

(1) : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، ص8.

(2) : Ndjambou Paterne, **op-cit**, p 82.

(3) : طبايبية سليمة، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف ، لجزائر، يومي : 07/08/ أفريل 2008، ص03.

(4) :حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، شبكة النبأ العنكبوتية، http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

الحقيقة، جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج. ومن هذا المنطلق، فإن التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات. ويعرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي على أنه: " سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد .بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية. أما في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية".[1]

كما يعرف التنويع الاقتصادي عل أنه: "تلك العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس مال. ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق"[2]. وقد أشار (**Johnes**) إلى أنه:" في حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. حيث يرتبط التنويع بالإجراءات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتغير سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن".[3] في حين توسع (**Le- Yin Z HANG**) في طرحه أن التنويع الاقتصادي يتحقق عندما يتم" الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، الذي يتضمن بشكل عام تقليل الاعتماد على المورد الوحيد وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".[4]

بصفة عامة، يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة .وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد .ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.

---

(1) : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص:07-09.

(2): The nine work Areas of the Nairobi work program, **Economic Diversification,** UNFCCC. 1999, p01.

(3): Johnes.B, **Encyclopedia of International Political Economy,** Routledge.2001, p360.

(4): Le- Yin Z HANG, **Workshop On Economic Diversification,** Teheran. UNFCCC. Islamic Republic of Iran.18-19 October 2003, p07.

ثانيا ـ القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي: إن التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاوجية بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه، وإنما كان من أهم اشتراطاته توافر قواعد التنويع الأساسية، وهنا نجد أن قواعد التنويع تتمثل في:

1 ـ القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

2 ـ القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

أما تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنويعا اقتصاديا بائنا، فارتفاع حجم الانتاج الصناعي أدى إلى تنويع الصناعات وإرتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادارت، ما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي. وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الاولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة. وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عُنيت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وإزدادت القدرة على تطوير القطاع الزارعي، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الاولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل.[1]

الفرع الثاني: محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

أولا ـ محددات التنويع الاقتصادي : يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة **2006** خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي:

- ✓ **العوامل المادية:** كالاستثمار ورأس المال البشري؛
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- ✓ **المتغيرات المؤسسية :** الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- ✓ **السياسات العمومية:** المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- ✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال(القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) ، والحصول على التمويل.[2]

وهكذا، فإن غياب القطاعال خاص والقوة العاملة الماهرة والمتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

---

(1) : عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد و الدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24 ، 2013، ص– ص 09 – 10 .

(2) : التقرير السنوي حول **التنويع**، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة، لسنة 2006. على الرابط: https://www.uneca.org/

ثانيا : مؤشرات التنويع الاقتصادي ودرجة قياسه: يمكن الاستناد إلى مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الإقتصادي، وهذا حسب درجة التركز الاقتصادي على النحو التالي:

1 – أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي: هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي :

أ ـ معدل ودرجة التغير الهيكلي: كما تدل عليهما النسبة المؤوية لاسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلا) مقابل القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو/و تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج الاجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك.

ب ـ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط: ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

ج ـ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في بلدان العالم التي تصدر البترول هو تقليل الاعتماد على ايرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الايام، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

د ـ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية: بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة ، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات اسعار النفط وصادراته.[1]

هـ ـ التوزيع القطاعي للقوى العاملة: أي تطور إجمالي العمالة بمجملها، حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.

و – نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

ز – توزع ملكية الاصول بين القطاعين العام و الخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة،و لاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي،والعمالة، وتكوين راس المال الثابت الاجمالي.[2]

2 – مؤشرات التنويع والتركز المتعلقة بالتجارة الخارجية: يقاس التنويع الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه

---

(1) : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 20.

(2) : صادق الهادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج – خلال الفترة 2000 – 2012**، مذكر ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بـــ سطيف، 2014، ص 09.

المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز **كمؤشر جيني** أو على مفهوم التنوع كمعامل **هيرفندال- هيرشمان** و الذي يختصر بالشكل (H.H.I) ويعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. وعموما نذكر بعض من مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي التالية :

أ – مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي (مؤشر الانكتاد UNUCTAD): يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفر من الاستهلاك التجاري للطاقة وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد. يتكون من أربعة عناصر هي: [1]

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- ✓ مقدار التركز في الصادرات.

وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

$$Sj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$$

حيث :

- ✓ **hij**: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j
- ✓ **hi**: حصة السعة i من جملة صادرات أو واردات العالم الخارجي

ويقيس هذا المؤشر نسيب السلعة i من إجمالي الصادرات .

ب ـ معامل هيرفندال ـ هيرشمان (Herfindal-Hirshman): ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. وقد استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات (1982) لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. [2]

كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. [3]

---

(1) : محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980 – 2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016، ص ص : 640 – 641 .

(2): FEDERAL RESERVE BULLETIN, **The Herfindahl-Hirschman Index**, VOLUME 79, NUMBER 3, MARCH 1993, PP : 188 -189 . on website: https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?toc_id=127637&filepath=/files/docs/publications/FRB/1990s/frb_031993.pdf&start_page=25

(3) : ممدوح عوض الخطيب، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، ص 212.

$$HHI = \frac{\sqrt{\Sigma_{i=o}^{n} \left(\frac{xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

ويعرف معامل هيرفندال- هيرشمان بالصيغة التالية :

حيث :

N : عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج) أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس؛

Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i (قيمة المتغير في النشاط i)؛

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات(الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات).

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان ما بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H.H.I \leq 1$) فإذا إذا كان :

- ✓ **HHI = 0 (تنوع كامل):** يعني تنوعا كاملا أي أن القطاعات تساهم بنفس النسبة؛ أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دلك ذلك غلى وجود تنوع كبير في صادرات؛
- ✓ **HHI = 1 (تركز كبير):** يدل على أن الناتج متمركز في قطاع واحد، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من سلعة واحدة فقط ولا تسهم باقي النشاطات بأي حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يحقق نظرية العلة الهولندية أي أن التنوع معدوم؛ وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال- هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات ومن ثم حصرها في عدد قليل منها.

ج- معامل التركز (Concentration coefficient): ويستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني (Gini coefficient) – نسبة للعالم الايطالي كورادو جيني 1912- [1]من أفضل مقاييس التركز وأبسطها يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تقدير مؤشر جيني للتنويع الاقتصادي

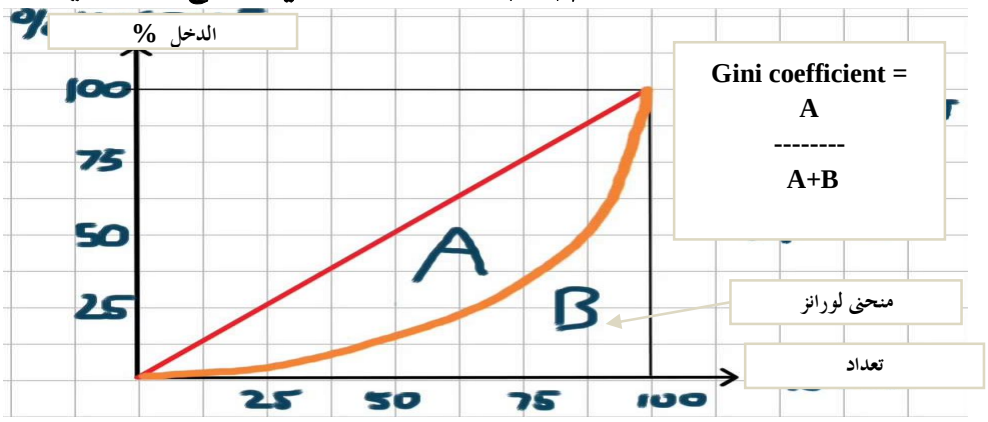

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

Lorenzo Giovanni Bellù, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO,Rome, Italy, **Inequality Analysis, The Gini Index, P 07.** on website:
http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf

(1): Lorenzo Giovanni Bellù, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO,Rome, Italy, **Inequality Analysis, The Gini Index, P 06.** on website:
http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf

يعتمد فكر مؤشر جيني على منحنى لورانز بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورانز وقطر المثلث(AB). ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC)، وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر(الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة).[1] أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

المطلب الثاني : تقسيمات وأنماط التنويع الاقتصادي

الفرع الأول : تقسيمات التنويع الاقتصادي: يقسم الاقتصاد السياسي التنويع إلى قسمين وهما: التنويع الأفقي والتنويع الرأسي أو العمودي كما يوضحهما الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : تقسيمات التنويع الاقتصادي

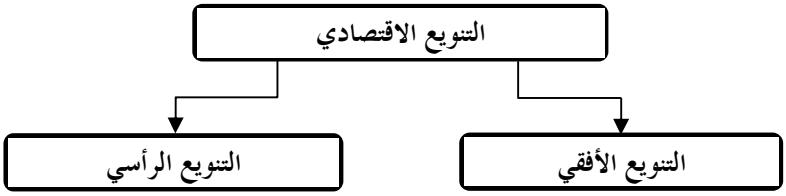

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، ص: 15.

يطلق : **التنويع الأفقي** على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول. أما **التنويع الرأسي** فيطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

الفرع الثاني : مستويات (أشكال) التنويع الاقتصادي

يوجد أنماط وأشكال مختلفة من التنويع. أولا قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة. ثانيا، على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و/أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام يمكن أن نميز بين مستويين هامين هما : [2]

أولا– تنويع الإنتاج: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل" لعنة الموارد طبيعية" أو ما يسمى بالمرض الهولندي. فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.[3]

ويحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي. وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة(الإستخراجية/التحويلية)

---

(1) : ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006–2009، ص 208.

(2): GIZ and UNIDO: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4, "**Diversification– omestic and Export Dimensions"**, on website: http://www.equip-project.org/tool-4- diversification-domestic-and-export-dimensions/ 24-25, 2015,p 188 .

(3) : موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 ، ديسمبر 2016، ص 136.

والخدمات. وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتباره هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الأخرى، الا ان تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين:

1 - جانب الطلب: ويتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطا ر بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛

2 – جانب العرض: ويتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.[1] في هذا الإطار يمكن كذلك التمييز بين نوعين:

- ✓ **التنويع الأفقـــي:** يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها؛
- ✓ **التنويع العمودي:** الذي يعنى الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك.

ثانيا – تنويع التجارة الخارجية (الأسواق): إنه ومن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة ؟) فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية ومنه فتنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. ويتم تنويع الاسواق في جانبين رئيسيين :

1 ـ تنويع هيكل الصادرات: وهو الحل الأمثل ويقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

2 – تنويع هيكل الإستراد: وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع؛ لأن ذلك سيوثر على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة...إلخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.[2]

وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعية بالتنوع الشديد في اقتصادياتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية، وتكاملها على عدة مستويات، أما الدول المتخلفة تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب

---

(1) : الصوفي أشرف، الدامي عبد المنعم، **القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل اهمايز أسعار االبترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، يومي : 25 – 26 أفريل 2017، ص 03.

(2) : طباييبة سليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد. أو بالاقتصاديات الريعية، فأصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة الاختلال البنياني في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالتزامن مع تعاظم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية، أصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيرادات أكثر تنوعا وأكبر حجما. (1)

وبالنظر إلى درجة تنويع **المنتجات وتنويع الأسواق** معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل.

المطلب الثالث: انعكاسات التنويع الاقتصادي

إن إنخفاض معدلات النمو وانعدام الحوافز التي تشجع القطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصاديات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف.

الفرع الأول : أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي

أولا : ضرورة التنويع الاقتصادي: يعمل التنويع الاقتصادي في البلدان ذات الوفرة بالموارد (لاسيما في النفطية منها) على معالجة عدد من القضايا التنموية وتفادي مخاطر الناجمة عن الآثار العكسية للمرض الهولندي، ذلك أن السلع الأساسية وخاصة المعادن، تعرف أسعارها وصادراتها تقلبات حادة مقارنة بالسلع الأخرى، وبالتالي تنعكس آثارها على باقي مؤشرات الإقتصاد الكلي كالمالية العامة، الحسابات الجارية والدخل القومي .كما أن بعض البلدان الغنية بالموارد تواجه خطر نضوب مواردها، ومن تم التنويع الاقتصادي إحدى الاستراتيجيات المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية، وقد أكدت الدراسات ذلك والتي قام بها كل من: (2)

- ✓ أوتي(**Auty**): سنة **1988**؛
- ✓ همفريز (**Humphreys**): سنة **1993**؛
- ✓ ساكس وستيغليتز (**Sachs and Stiglitz**): سنة **2007**؛
- ✓ غيلب **Gelb**: سنة **2010** .

---

(1) : باجي بن حسين، مهيز ابتسام، **البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد قراءة في التجربة النرويجية**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهايار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، يومي : 25 – 26 أفريل 2017، ص-ص: 03- 05. (بتصرف)

(2) : باهي موسى شعابنية سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

ثانيا- أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي: تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى على الاقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع الوحيد في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية...إلخ عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك بالإضافة.[1]

- ✓ رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات والنمو الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.
- ✓ تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
- ✓ هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
- ✓ رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- ✓ تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
- ✓ الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث خلال العام الأخير بشكل ملحوظ.[2]
- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول والمواد الزراعية...
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي(البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية .أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

---

(1) : حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، شبكة النبأ العنكبوتية، http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

(2) : إسماعيل إبراهيم سجيني ، **التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة**، صحيفة مال الاقتصادية، نشر يوم : 03 أفريل 2017 على الرابط http://www.maaal.com/archives/20170403/89430، شوهد يوم : 28 جويلة 2017.

الفرع الثاني : قلة التنويع الاقتصادي وانعكاساته السلبية

إن قلة التنويع الاقتصادي قد تكون ناتجة عن غياب إرادة السلطات أو تباطؤ المردودية العالية الظرفية للموارد الطبيعية المحدودة. فمحاولات التنويع التي تجري في كثير من الأحيان من خلال مشاريع الأشغال العامة قد تكون مضللة أو ذات إدارة سيئة. ذلك أن جهود السلطات نحو تنويع الاقتصاد، تصبح صعبة التحقيق على إعتبار أن عملية استخراج الموارد تكون إلى حد كبير أكثر مردودية من الصناعات الأخرى. ومع مرور الزمن تصبح الدول المصدرة للموارد الطبيعية أكثر اعتمادية على الصناعات الاستخراجية، فوفرة عائدات الموارد الطبيعية قد لا يشجع الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية التي من شأنها أن تدعم اقتصادا أكثر تنوعا، ذلك أن الزيادة السلبية من قطاعات الموارد تكون نتاج طابع المفاجئة في الأسعار. وبينما تميل قطاعات الموارد لتوفير عائدات مالية كبيرة، فإنها غالبا ما لا توفر فرص العمل الكثيرة، كما أنها تنشط كجزر منعزلة ضعيفة الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية. [1]

والشكل الموالي يبين لنا تقلبات أسعار السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة.

الشكل رقم (04) يبين : تقلب أسعار السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة

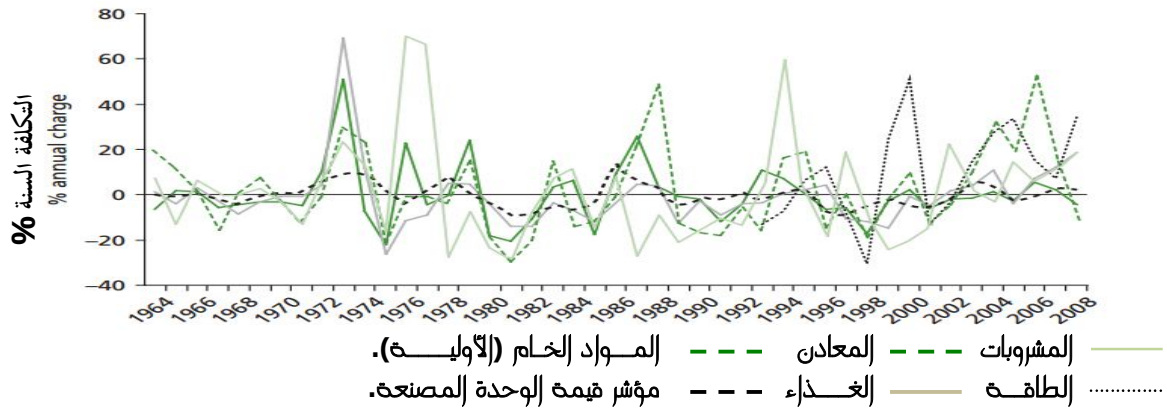

Source: Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE, **Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?,** The World Bank, Washington, 2010, p-21.**[On-line]**
http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803-1284336216058/FlagshipReport.pdf

ملاحظة : يوضح الرسم البياني التغيرات السنوية في مؤشرات الأسعار الحقيقية حيث يتم استخدام مؤشر اسعار المستهلكين الأمريكي (CPI) لامتصاص التضخم في مؤشرات أسعار السلع و مؤشر قيمة الوحدة المصنعة.

وعلى الرغم من صعوبة المقارنة[2] إلا أن الشكل التالي يوضح كيف أن تقلب أسعار السلع الأولية شهد خلال العقود الماضية تقلبات أعلى مقارنة بالسلع المصنعة، لاسيما في أسعار الطاقة، الغذاء والمعادن ويقول البنك الدولي في هذا الدراسة أنه منذ إكتشاف النفط الخام، كمصدر رئيسي للدخل نتج عنه تدهور القطاعات التقليدية التي كانت رائدة كالزراعة والحرف إلى حد أن بعض البلدان تحولت من بلدان مصدرة إلى مستوردة صافية للغذاء.

---

(1) : باهي موسى شعابنية سعاد، **التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط -عرض تجارب رائدة**، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل اخماير أسعار االبترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، يومي : 25 – 26 أفريل 2017، ص 09.

(2) : Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE, **Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?,** The World Bank, Washington, 2010, p-21.**[On-line]**
http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803-1284336216058/FlagshipReport.pdf

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي

إن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات والاستراتيجيات: فالأولى تتحدث عن النمو، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة، أما الثانية فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية أو المتخلفة اقتصادياً، والتي سميت باستراتيجيات التنمية، والتي تختلف عن النظرية أو النموذج في كونها مجموعة من قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية، ويتم ذلك من خلال تطبيقها، وتقويمها على اعتبار أنها منهجية أو أسلوب عمل، أو خطة اقتصادية، وقد بينت التجارب على أنها قد تعتمد على القطاع الزراعي، و يمكن أن تكون في القطاع الصناعي كما يمكن أن تكون خليطا بينهما و يمكن أن تعتمد على قطاع آخر .

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتوازنة والدفعة القوية

إن أول من اقترح هذه الإستراتيجية[1] هو الاقتصادي **"باول روزنشتين-رودان"** -Paul Rosenstein Rodan [2] بطرحه لفكرة الدفعة القوية وذلك عند نهاية الحرب العالمية الثانية، أما الذي صاغها وجعلها أكثر كمالا وأكثر ملائمة مع خصائص البلدان النامية، فهو الاقتصادي نيركس من خلال تطرقه للحلقة المفرغة للفقر. [3]

الفرع الأول : إستراتيجية الدفعة القوية

تنسب هذه الإستراتيجية (Theory Big Push)[4] إلى الاقتصادي باول روزنشتين-رودان والتي يؤكد فيها على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة. وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق.

أولا ـ مفهوم إستراتيجية الدفعة القوية:. إن فالتقدم خطوة بخطوة في نظره لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق، وكسر الحواجز والقيود، وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. وهذا يعني أن الدول النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية جديدة خاصة في القطاع الصناعي أي حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها (Rodan) بالدفعة القوية والتي قدرها بنحو **13.2%** من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا إلى أن يصل إلى حوالي **15%** من الدخل القومي بعد ذلك. وللتدليل على أثر الدفعة القوية في التغلب على حالة الجمود يشبه **(Rodan)** وبعض كتاب الاقتصاد بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية لكي تبدأ بالطيران وتتخلص من قوة الجاذبية الأرضية. وينطلق **(Rodan)** في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي (Social Overhead Capital) من طرق

---

(2) : أطلق مصطلح إستراتيجية على: **الدفعة القوية، والنمو المتوازن، والنمو غير المتوازن وأقطاب النمو** بدلا من النظريات وهذا نظرا لكون مضامينها تميل إلى مفهوم الإستراتيجية منها إلى مفهوم النظرية، كما أن هناك من الدول من عملت بأفكارها في خططها التنموية وهو ما يجعل وضعها ضمن الاستراتيجيات.

(3) : **باول روزنشتين-رودان** : P. Rosenstein-Rodan (1902-1985) اقتصادي من أصل يهودي درس ودرس في جامعة كوليدج في لندن ومن ثم في مدرسة لندن للاقتصاد حتى عام 1947. ثم انتقل إلى البنك الدولي، قبل أن ينتقل إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، حيث عمل أستاذا من 1953 إلى 1968، مؤلف كتاب "مشاكل التصنيع في جنوب شرق أوروبا الشرقية، أصل نظرية الدفعة القوية، منحه المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية (ISS) الزمالة الفخرية في عام 1962" وكان له الفضل في طرح إستراتيجية الدفعة القوية التي كانت المدخل لنظريات بعها في التنمية.

(3) : محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 264.

(4) : M.L. Jhingan, **The Economics of Development and Planning,** Vrinda Publications, Revised and Enlarged Edition, 2005, P32.

ومواصلات، ووسائل نقل، وتدريب القوى العاملة، وهذه المشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات. (1)

ويرجع سبب التركيز على ضرورة تكوين مقدار معين من الاستثمارات اللازمة للوصول بالمجتمع إلى مرحلة النمو الذاتي... إلى ما فعلته الدول الصناعية المتقدمة عندما كانت في مرحلة من نموها الاقتصادي دولا زراعية وتتصف بأغلب الصفات السائدة حاليا في أغلب الدول النامية، ومن ثم يجب على الدول النامية الساعية إلى التقدم أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في الماضي مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المرجوة من عملية التنمية بين تلك المجموعتين من الدول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على ضرورة تكوين مستوى معين من رأس المال المادي في القطاع الصناعي كعامل استراتيجي في تحقيق هدف التنمية لا ينفي أهمية عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية خاصة تلك المتعلقة بتوافر البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية الملائمة لها.

ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع تصاعد في مسار التقدم الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية. كما يرى **(Rodan)** أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط، وتنفيذ مشروعات التصنيع. فالسوق المحلية الضيقة والمحدودة لا تحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، كما أن المستثمر الخاص يبحث عن الربح الخاص وليس الربح الاجتماعي، وأن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية. (2)

ثانيا- أنواع التصنيع حسب روزنشتين-رودان : حسب **(Rodan)** هناك نوعين من برامج التصنيع : (3)

1- إستراتيجية النوع الأول: يتمثل في إقامة برنامج للصناعات الثقيلة، وصناعات الأجهزة والآلات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة في نفس الوقت بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، وهذا اعتمادا كليا على الموارد المحلية إلا أن (Rodan) استدرك وطرح مشكلتي ضخامة حجم الموارد المطلوبة، والتضحيات اللازمة في سبيل إنجاز هذه البرامج في الدول المتخلفة، والتي تمتد لأكثر من جيل على غرار ما حدث في الاتحاد السوفييتي سابقا، والذي يعتبره نموذج غير مثالي حيث يعاب على هذا النوع أنه لا يتم فيه الالتزام بمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد، كما قد يؤدي لعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي مما يحرمه من فوائد ومزايا تقسيم لعمل الدولي.

2 - إستراتيجية النوع الثاني: فيعتمد على قيام البلدان المتقدمة بالاستثمار في البلدان المتخلفة، ليحقق بذلك هدف التخصص وتقسيم العمل الدولي لتتحقق الفائدة بذلك للطرفين، على أن هذا النوع من البرامج لقي

---

(1) : هشام محمود الاقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص157

(2) : مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص89.

(3) : أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادي، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، ط01، القاهرة، مصر، 2014، ص50

استحسانا في أوساط المختصين وتبنته كثير من الدول النامية مثل مصر التي اعتبرته تجربة رائدة في النمو الاقتصادي بما أحدثه من تحريك لرؤوس الأموال من الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية.

الفرع الثاني : تقييم إستراتيجية الدفعة القوية: مع التأكيد على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية فقد أوضح **روزنشتين-رودان** أن الوفورات الخارجية[1] الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية:

أولا - الحجج الاقتصادية لنظرية الدفعة القوية: مع التأكيد على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية فقد أوضح **روزنشتين-رودان** أن الوفورات الخارجية[2] الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية بها وهي :

1 - تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة: وتتمثل عدم التجزئة في المستلزمات أو العمليات التصنيعية، والتي تقود إلى زيادة العوائد. وأهم مثال لعدم تجزئة هو رأس المال الاجتماعي والذي يشتمل على صناعات أساسية مثل الطاقة والنقل والاتصالات والتي لها فترة نضج طويلة، فهذا النوع من المشروعات يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال. [3]

2 - تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة: وتعني إنشاء عدد من الصناعات المتزامنة في آن واحد لخلق سوق متسعة تسمح بدخول وتعدد السلع المعروضة، كما يرجع ذلك إلى أن المشروعات الاستثمارية الفردية تواجه بدرجة عالية من المخاطر، نتيجة لانخفاض مستويات الدخول، والتي تحد من الطلب على منتجاتها. [4] ومنه يمكن القول أن عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة تعني ضرورة تنفيذ قدرا كبيرا أو حدا أدنى من الاستثمارات بشكل متزامن في مجموعة من الصناعات بغرض توسعة حجم السوق. لأن تكامل الطلب يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بشكل وتنوعها في حين أن إقامة مؤسسات منعزلة لا يتوفر لها حجم سوق مناسب لتجاوز عتبة الربحية.

---

(1) : الوفورات الخارجية: يعنى بتحقيق مبدأ الوفورات الخارجية (التي تجد أساسها النظري في كتابات الاقتصادي ألفريد مارشال) أن إقامة مشروع أو صناعة ما قد تؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى من مزايا معينة دون أن تؤثر هذه المزايا على عائد الاستثمار في المشروع الأول، وتنقسم إلى: **1 - الوفورات الخارجية الموجبة** (والتي مفادها أنه عند إقامة مشروع أو صناعة ما كمنحلة نحل مثلا يؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى (زراعية مثلا) من مزايا معينة دون أن تتزايد تكاليف المشاريع التي ولدتها. **2 - الوفورات الخارجية السالبة** إقامة مشروع معين يعود بالضرر على مشروعات أخرى مثل إنشاء مصنع اسمنت يؤثر سلبا على المشاريع السياحية المجاورة له التي قد تتكبد خسائر بسببه، ويمكن للوفورات الخارجية أن تأخذ أشكالاً مختلفة في منشئها : أ- **وفورات خدمية:** تنتج عن تلقي المشروعات بعض الخدمات المجانية من مشروعات أخرى. **ب- الوفورات التقنية:** الناتجة عن العلاقات الفنية بين المشروعات (استفادة مشروعات من تجارب مشاريع أخرى). **3- الوفورات النقدية:** تنتج عن تخفيض أسعار مستلزمات إنتاج المشروعات بسبب توسع الإنتاج في المشروعات الأخرى وما يترتب عليه من تخفيض الأسعار .

(2) : الوفورات الخارجية: يعنى بتحقيق مبدأ الوفورات الخارجية (التي تجد أساسها النظري في كتابات الاقتصادي ألفريد مارشال) أن إقامة مشروع أو صناعة ما قد تؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى من مزايا معينة دون أن تؤثر هذه المزايا على عائد الاستثمار في المشروع الأول، وتنقسم إلى: **1 - الوفورات الخارجية الموجبة** (والتي مفادها أنه عند إقامة مشروع أو صناعة ما كمنحلة نحل مثلا يؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى (زراعية مثلا) من مزايا معينة دون أن تتزايد تكاليف المشاريع التي ولدتها. **2 - الوفورات الخارجية السالبة** إقامة مشروع معين يعود بالضرر على مشروعات أخرى مثل إنشاء مصنع اسمنت يؤثر سلبا على المشاريع السياحية المجاورة له التي قد تتكبد خسائر بسببه، ويمكن للوفورات الخارجية أن تأخذ أشكالاً مختلفة في منشئها : أ- **وفورات خدمية:** تنتج عن تلقي المشروعات بعض الخدمات المجانية من مشروعات أخرى. **ب- الوفورات التقنية:** الناتجة عن العلاقات الفنية بين المشروعات (استفادة مشروعات من تجارب مشاريع أخرى). **3- الوفورات النقدية:** تنتج عن تخفيض أسعار مستلزمات إنتاج المشروعات بسبب توسع الإنتاج في المشروعات الأخرى وما يترتب عليه من تخفيض الأسعار .

(3) : مدحت القرشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 89 – 90 .

(4) : بن عامر نبيل، **تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 – 2013 و آليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/ 2015، ص 122.

3 ـ تكامل دالة الادخار وعدم قابلية المدخرات للتجزئة: رغم أن **روزنشتين-رودان** يرى أن أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية خاصة في مراحلها الأولى تتمثل في توفير ذلك القدر الكافي من الموارد التمويلية اللازمة لبرنامج التصنيع بالدول النامية، غير أنه يرى أن تكامل دوال العرض ودوال الطلب، وما يترتب عليهما من ارتفاع في معدل نمو الدخل بمعدلات ملموسة، ويجب أن يقترن باتخاذ الحكومة للإجراءات والسياسات التي تعمل على تحويل النسبة الأكبر من الزيادة في الدخل إلى الادخار، مما يسهم في زيادة المدخرات بهذه الدول. وفي هذا الصدد نميز هنا بين الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار، فرغم انخفاض الميل المتوسط للادخار في الدول النامية بصفة عامة إلا أنه يمكن الارتفاع بالميل الحدي للادخار بهذه الدول من خلال السياسات والوسائل المحفزة على ذلك، وبالتالي يسهم هذا إيجابيا في الحد من مشكلة التمويل في المراحل التالية لعمليات التنمية أي في المدى المتوسط والطويل، مما يسهم في تزايد اعتماد الدول النامية على مواردها الذاتية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها.[1]

ثانيا ـ نقد إستراتيجية الدفعة القوية: من جملة الانتقادات التي وجهت لها هذه الإستراتيجية ما يلي:

- ✓ تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة للبلدان النامية ومنه صعوبة تطبيق برنامج النوع الأول، إذ كيف يمكن إقامة صناعات ثقيلة والدول النامية مغلوبة على أمرها، كما لو أن النظرية تقول بأن على الدول الفقيرة إذا أرادت النمو أن تصبح أولا غنية وهذا مالا يتقبله المنطق؛
- ✓ إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل، ولهذا يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، و وفراته الخارجية؛
- ✓ تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق؛
- ✓ تؤكد على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة و التي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان؛
- ✓ صعوبة جذب المستثمرين الأجانب إلى الدول النامية لتمويل الصناعة فيها بسبب وجود المشاكل الفنية، الإدارية والسياسية على الرغم من تفطن **"رودان"** إلى ذلك منذ البداية حينما أكد على ضرورة توفير المناخ الاقتصادي والسياسي (كخدمات رأس المال الاجتماعي، الخدمات الفنية عن طريق التدريب. إلخ)؛
- ✓ تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة ومتنوعة، اقتصادية وإدارية ومحاسبية...عادة لا تتوفر في البلدان المتخلفة؛
- ✓ إن تطبيق هذه الإستراتيجية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.
- ✓ إن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع الصغرى يلغي الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.[2]

لذلك يقول **سينجر"** قد يكون من السهل على المرء أن يفكر في أحجام كبيرة، وأن يتخيل ما يشاء من الانجازات العظيمة على الورق، ولكنه عندما يحاول تنفيذ ذلك سوف تصدمه الحقيقة المرة" والحقيقة المرة التي يشير إليها سينجر و**هيرشمان** أن البلد الذي يمكنه القيام بمثل هذه التنمية المتوازنة التي تتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة لا

(1) : مدحت القرشي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 168 – 169 .

(2) : Matouk BELATTAF, **économie du développement**, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger p 112 , 2010 .

يعتبر بلدا متخلفا في الحقيقة. ومنه ولهذه الأسباب فإن المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات أن إستراتيجية الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية المتوازنة والحلقة المفرغة

الفرع الأول : فكرة الحلقة المفرغة ارتبطت فكرة الحلقة المفرغة للفقر باسم الاقتصادي **رانجر نيركسه** Ragner Nurkse[1] الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها روزنشتين-رودان عن مشاكل التصنيع التي ستواجه دول شرق وجنوب شرق أوروبا في ما يعرف بإستراتيجية الدفعة القوية والتي تدعو الدولة إلى وضع استثمارات ضخمة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة المرتبطة مع بعضها البعض حتى تكتسب القوة اللازمة للنهوض بالاقتصاد. فهو يعتقد أن الدول المتخلفة تعيش في حلقات مفرغة من التخلف. وأن ضعف الحافز على الاستثمار بسبب ضعف حجم السوق المحلية" [2] هو أهم هذه الحلقات، ولمزيد من التفصيل إلى الشكل التالي الذي يجسد الحلقة المفرغة للكثير من المجالات.

الشكل رقم (05) : نموذج موسع للحلقة المفرغة

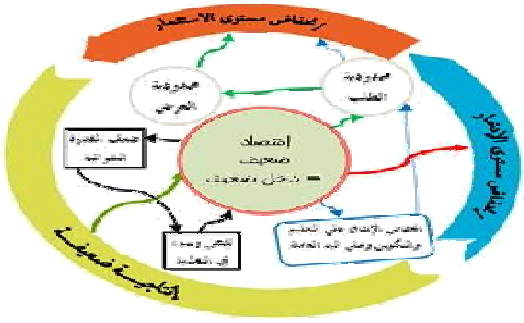

المصدر: من إعداد الباحث كنموذج مفصل وملخص لما سبق.

من الشكل نلاحظ أن **رانجر نيركسه** انطلق من فكرة أساسية مفادها أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة فمثلا ضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد، وهذا يؤدي بدوره إلى سوء في التغذية الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، وهذا بدوره يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض الإنتاج يعني بالطبع دخلا قليلا فادخارا ضعيفا وهكذا تلتحم لأطراف الحلقة من جديد. والواقع أن نظرية الحلقة المفرغة تعجز عن تقديم تفسير مقنع لظاهرة التخلف لأنها اعتبرت ندرة رأس المال في البلدان النامية متغيرا مستقبلا والتخلف الاقتصادي متغيرا تابعا ، أي أنها تفسر وجود حالة التخلف من خلال ندرة رأس المال.

وعليه فإنها تغفل الجانب التاريخي لمشكلة ندرة رأس المال وما ينجم عنها من تخلف. إذ أن السيطرة الاستعمارية تعتبر ضمن هذا التفسير هي المتغير المستقل وهي المسبب، وأن ندرة رأس المال متغير تابع وناتج عن السيطرة الاستعمارية. كما أن محدودية الفائض الاقتصادي القابل للاستثمار في البلدان التابعة هي نتيجة لتسرب النقد الأجنبي من هذه البلدان إلى الخارج لتغطية الاستيراد من السلع الكمالية التي ضخمها أثر المحاكاة والتباهي المرتبط بالاستهلاك المظهري للطبقة الإقطاعية التي تقتفي أثر البرجوازية المحلية. ومنه فإن هذا الاتجاه في نظر البعض يعاني من طابعه السكوني لأنه إلى التخلف على أنه حالة قائمة ومعزولة. [3]

---

(1) : رانجر نيركسه 1907-1959: اقتصادي أمريكي من أصل أستوني، يعتبر من مؤسسي اقتصاد التنمية، اشتهر بفكرته الحلقات المفرغة للفقر سنة 1953 حيث أثبت من خلالها أن الدول تكون فقيرة لأنها تحب أن تكون كذلك، ساهم في إثراء إستراتيجية النمو المتوازن مع روزنشتاين-رودان وعارض طرح هيرشمان في إستراتيجية النمو اللامتوازن.

(2) : إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج - استراتيجيات)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 166.

(3) : B.N.Ghose, **Contemporary Issues in Development Economics** ; Routledge studies in Development Economics, Routledge, London, New York, 2001, p 4 .

الفرع الثاني : شروط كسر الحلقة المفرغة للتخلف (إستراتيجية النمو المتوازن)

يرى **رانجر نيركسه** أنه يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إذا قامت بتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر هذه الحلقة، ولنجاحه لابد أن تتوفر له بعض الشروط:

1 - التركيز على توسيع الصناعات الاستهلاكية وهو ما أطلق عليه اسم التوازن الأفقي لصناعات الاستهلاك من خلال توجيه الاستثمارات نحو عدد كبير من تلك الصناعات وبأحجام تتناسب مع مرونة الطلب الدَخْلِيَة. (1)

2 – البرامج الاستثمارية يجب أن تبدأ بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل: مصانع الأحذية والملابس، الغذائية... وتأجيل الصناعات الثقيلة إلى طرق أخرى مواتية؛

3 - توجيه هذه الصناعات نحو السوق الداخلية لتلبية حاجات المستهلكين المحللين فهدفها الأول هو تحقيق الاكتفاء الذاتي ففي بداية مراحل هذه السلع لا تكون قادرة على منافسة سلع الدول المتقدمة وذلك لاتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح البلدان الناميـــةّ؛(2)

4 – توزيع المشاريع ما بين مختلف القطاعات (الصناعي- الزراعي) لأن تنمية القطاع الزراعي الذي يشغل أكثر من اليد العاملة في الدول النامية سوف يؤدي بهم إلى أن يزيد من طلبهم على السلع الصناعية، وبالتالي سوف تزداد إيراداته مما يرفع من دخول عماله مما يجعلهم يقبلون على منتجات القطاع الزراعي والعكس بالعكس.

الفرع الثالث: نقد إستراتيجية النمو متوازن

يري **ألبرت هرشمان** مقدم إستراتيجية النمو غير المتوازن أن هذه الإستراتيجية ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي؛

- ✓ كما قد تقود هذه الإستراتيجية إلى عزل البلدان النامية عن بقية العالم الخارجي بسبب تركيزها على التنمية من أجل الاكتفاء الذاتي، ويرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وهو ما يفوت على الاقتصاد الوطني جني ثمار التجارة الدولية؛
- ✓ يرى البعض أن هذه الإستراتيجية تشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية. وهو انتقاد له وزنه أثبتته التجارب ولاسيما في بلاد أمريكا اللاتينية والتي اتبعت سياسة إحلال الواردات وإستراتيجية النمو المتوازن، ولكن لم يكن **نيركسه** يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تتزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية؛
- ✓ ويؤكد **هيرشمان** أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من أجل تحقيق نمو ذاتي، ولكن نتيجة لظروف وطبيعة معظم الدول النامية ووجود بعض العوائق أمام عملية التنمية فإنها لا تستطيع أن تنفذ وتدير برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يبرر **هيرشمان** المناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن والتي تتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني.(3)

---

(1) : مرونة الطلب الدخلية : تعني مدى استجابة التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في دخل المستهلك سواء بالزيادة أو بالنقصان، أي أن هناك علاقة طريدة بين الدخل والاستهلاك فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والعكس صحيح.

(2) : عبد الجاسم علي عباس، **نظرية النمو المتوازن**، نشر يوم: **2013/05/02**، تم الاطلاع عليه يوم : 2016/02/12، على الساعة 10:30، موجود على موقع جامعة بابل العراقية: http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=9&lcid=36298 .

(3) : زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، الجزائر، 2005 / 2006، ص 30 .

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الغير المتوازنة

ارتبطت إستراتيجية النمو الغير المتوازن(**The Concept of Unbalanced Growth**) أو ما يسمى بإستراتيجية النمو الغير الذاتي بأسماء العديد من الاقتصاديين أمثال: **ألبرت أوتو هيرشمان Albert.O.Hirschman**[1] وهانز سنجر ممن انتقوا إستراتيجية النمو المتوازن وإن كان قد سبقهم إلى هذه الفكرة الاقتصادي الفرنسي **"فرانسوا بيرو"** في تقديمها تحت اسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو والتي سنتناولها لاحقا، وقد انطلق هيرشمان من انتقاد الاقتصادي **سينجر** لإستراتيجية النمو من أنها غير واقعية، حيث أن البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال، والتنظيم، ومتخذي القرارات... إلخ، وقد أكد **هيرشمان** بأن الشح القائم ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية. فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية.

الفـرع الأول: الأطروحات المختلفة لإستراتيجية النمو الغير المتوازن

أولا ـ إستراتيجية الصناعات المحركة : يعتقد **هيرشمان** بأن التنمية قد سارت على هذا المنوال حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.[2] ويستطرد **هيرشمان** فيقول بأنه عندما تبد المشروعات الجديدة فإنها تجني الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها فإن المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجية يمكن أن تستفد منها المشروعات اللاحقة وهكذا، يقول **هيرشمان :** صحيح أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية لكنها لا تستطيع تنفيذ، وتدبير برنامج استثماري شامل لمعظم القطاعات، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة. وعليه فإنه يجب على البلدان النامية التركيز على بعض القطاعات. ويستشهد بأن الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان قد عملت على تنمية قطاعات مختارة رائدة، وليس هناك بلدا ناميا يمتلك رأس المال والموارد الاقتصادية الأخرى بكميات كافية للاستثمار المتزامن في كل القطاعات. ويؤكد هيرشمان أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد. ويمكن أن يحدث من خلال نوعين من الاستثمار:

1 ـ الاستثمار في رأس المال الاجتماعي: إن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يخلق وفورات خارجية، وبدوره يشجع ويحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر؛[3]

2 ـ الاستثمار في نشاطات إنتاجية مباشرة: أما الاستثمار في النشاطات إنتاجية مباشرة فهي التي تستفيد من الوفورات الخارجية. والتي تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج.بها[4] ومنه فالاستثمار في رأس المال الاجتماعي شرط مسبق للاستثمارات الإنتاجية. يؤكد هيرشمان بأن المشكلة الرئيسة في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار

---

(2) : **ألبرت أوتو هيرشمان :** Albert.O. Hirschman (1915-2012) اقتصادي أمريكي من أصل ألماني درس في برلين ثم تابع دراساته العليا بالمدرسة العليا للعلوم التجارية بفرنسا ثم في جامعة السربون ثم انتقل إلى بريطانيا ودرس بمدرسة الاقتصاد بلندن، ثم انتقل إلى اسبانيا أين تحصل على دكتوراه الاقتصاد بجامعة تريست ثم انتقل إلى جامعة كاليفورنيا، ليشتغل بعدها بالاحتياطي الأمريكي لبناء الاقتصاد الأوروبي (مخطط مارشال) وفي سنة 1975 ارتقى إلى رتبة الأستاذية كتب العديد من الكتب حول الاقتصاد السياسي والفكر السياسي. كما كانت له مساهمات في مجال اقتصاديات التنمية حيث شدد على الحاجة إلى النمو غير المتوازن. كان عمله في وقت لاحق في السياسة الاقتصادية حيث قدم اثنين من المخططات الفكرية البسيطة ولكنها كانت قوية. الأول يصف الاحتمالات الثلاثة الأساسية استجابة لإنهاء النشاط في الشركات أو السياسات: الخروج ، الصوت، الولاء، ويصف عملة الأصلي الثاني الحجج الأساسية التي أدلى بها المحافظون: الفساد، العقم والمنافسة في البلاغة من رد الفعل.

(2) : مدحت القرشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

(3) : محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص185.

(4) : مدحت القرشي، **مرجع سابق الذكر**، ص 97.

إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة من صناعات أو مشروعات، ومنه يوضح هيرشمان أن هذه المشكلة تتم على المستويين التاليين مستويين .[1]

أ- **المستوى الأول:** يتمثل في اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي (SOC) وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر (DPC).

ب- **المستوى الثاني:** ويتمثل في اختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر. أي أيهما ذو أهمية. ويأخذ الاختلال بين القطاعين المذكورين مظهرين:

- ✓ اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر، ويتخلف وراءها قطاع رأس المال الاجتماعي في النمو، مما يولد اختناقا في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي، وفائضا في قطاع الإنتاج المباشر؛ ويؤيد **هيرشمان** هذا الاتجاه.
- ✓ اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي، ويتخلف وراءه قطاع الإنتاج المباشر. **ومنه فالسؤال المطروح هنا هو إلى أي قطاع إنتاجي يجب توجيه الاستثمارات؟** وهنا يظهر مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف. **فقوة الدفع إلى الأمام** تتمثل في قدرة الصناعة على خلق فرص الاستثمارات في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة. **فمثلا :** إذا أقيم مصنع للحليب فمن الطبيعي أن يدفع هذا المصنع إلى إقامة مصنع للجبن والزبادي... أما **قوة الدفع إلى الخلف** فتتمثل في قدرة الصناعة على خلق الطلب على منتجات الصناعة التي تسبقها في مراحل الإنتاج. **فمثلا:** عند إقامة مصنع للسيارات يشجع على إقامة مصنع للبطاريات ومصنع للزجاج...[2] **والقطاع القائد** حسب هيرشمان هو القطاع الذي يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام وللخلف في آن واحد.

كل هذا أدى **بهيرشمان** أن يطرح سؤال عن كيفية اختيار المشاريع أو الصناعات، وهذا لوجود كمية محدودة من الموارد الاستثمارية، وكإجابة عن ذلك فإن هيرشمان بنى ذلك على أن الاختيار سيكون على أساس المشاريع التي تحقق المساهمة الأكبر في عملية التنمية مقارنة مع تكاليفها، وفي هذا الإطار قسم الاختيارات إلى نوعين:

- o **اختيارات البديلة:** هي التي تقرر اختيار المشروع (أ) و(ب) على أساس حجم المساهمة في عملية التنمية
- o **اختيارات التأجيل :** فهي التي تقرر فيها ترتيب المشاريع، وبالنسبة لهيرشمان فإن اختيارات التأجيل هي الأهم وحجته في ذلك أنه يجب أن نبدأ بالأولويات على أساس ما اسماه بـــ**"قوة التأثير التنموي"** الذي يحدثه قطاع معين على قطاع آخر وبمعنى آخر أن الاختيار سيتم بناءا على آثار الروابط الأمامية و/أو الروابط الخلفية الناتجة فمثلا إذا تم الاستثمار في صناعة الحديد فإنه سينشط العديد من القطاعات التي قبله أو التي بعده[3]

---

(1) : M. L.Jhingan, **The Economics of Development And Planning**, Vrinda Publications (P) Ltd, 32nd Revised and Enlarged Edition, 1999, PP.189-197.

(2) : مدحت القرشي، **مرجع سابق الذكر**، ص 98.

(3) : إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.

ثانيا : إستراتيجية التنمية القطبية (أقطاب النمو)

يعتبر الاقتصادي الفرنسي **فرنسوا بيرو** François Perroux[1] السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية مراكز أو أقطاب النمو منذ الخمسينيات وتحديدا سنة **1955**، والتي اعتمدها فيما بعد وطرحها **هيرشمان** كأساس لنظرية النمو غير المتوازن.

1 ـ منهج إستراتيجية أقطاب النمو: ركز **فرنسوا بيرو** على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة التي استخدمها **هيرشمان.** فالتنمية الصناعية حسبه لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.[2]

وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح **(بيرو)** بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية. والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي.[3]

ومن هنا يمكن تعريف أقطاب النمو على أنها: شركات قائدة ذات حجم أمثل– غالبا ما تكون هذه الشركات عبارة عن تجمعات صناعية– يميزها عن غيرها إمكانياتها على زيادة الإنتاج وتعديل تركيبه وخلق تبدل مستمر في أشكال التنظيم والإدارة مما يشجع على الإبداع وعلى التقدم الاقتصادي.[4]

2 ـ شروط إقامة أقطاب النمو:

- ✓ توفير الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرضة ويد عاملة، ولا شك أن أحسن المناطق تلك التي تكون قريبة من السدود وأماكن تحويل المواد الأولية؛ لإتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة و الوصول إلى وفورات الحجم المثلي؛
- ✓ الاختيار الصحيح للأنشطة المحركة التي تمارس تحريضا على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو المستهلكة لمنتجات هذه الوحدات؛
- ✓ وجود البنى الفوقية الجديدة القادرة على استغلال الهياكل الأساسية والإنتاجية في منطقة القطب مثل:
  - O الأنظمة والقوانين المناسبة؛
  - O الهياكل الإدارية والمالية القادرة على التشغيل الأمثل للوحدات الاقتصادية؛
  - O المشاركة في التخطيط والإدارة ؛
  - O قوانين الإصلاح الصناعي والزراعي والخدماتي... الخ [5]

---

(1) : فرانسوا بيرو François Perroux (1903–1987) اقتصادي فرنسي خدم في اللجنة الأولى للمصطلحات الاقتصادية و المالية ، وهو من اخترع مصطلح التسويق سنة 1987 .

(2) : بشير محمد التيجاني، **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص47.

(3) : مدحت القرشي، **مرجع سابق الذكر**، ص 100.

(4) : الرادوي تيسير، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1985، ص 212.

(5) : إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص: 178 - 179 .

3 ـ مستويات أقطاب النمو: يرى **هيرمانسن** T. Hermansen إن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاءه إما في مناطق خالية من الصناعات– وهي سياسة تنموية محضة، أو في إقليميا كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، حيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في مناطق خالية من التنمية (المستوى الثالث) وهنا يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنواة محركة للتنمية الاقتصادية، أو الاكتفاء بالمستوى الأول إذا كان القطب يحتاج بعض الصناعات المكملة فقط، أو الاعتماد على سياسة تركيز الاستثمارات في مركز معين لغرض تقوية الخدمات العامة والهياكل الأساسية التي ستؤدي بدورها إلى عمران كثيف، وبالتالي تجذب إليها مختلف أنواع الصناعات بفضل المزايا الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة فيها، وفي كل الحالات يعمل قطب النمو على تدعيم القطب القائم بإضافة صناعات جديدة. [1]

4 ـ آثار آلية وحركة مراكز النمو : في حال نجاح أقطاب النمو وتنفيذها كما ينبغي فإنه سيكون لها آثار ونتائج إيجابية على المحيط والاقتصاد بشكل عام، وهي باختصار : [2]

- ✓ أثار هيكلية إذ ينخفض معدل الوفيات، ويرتفع معدل النمو في السكان، كما تظهر هجرة السكان باتجاه المراكز المحفزة لتؤدي إلى التحريض على إقامة التجمعات الحضرية بالقرب من مراكز النمو؛
- ✓ يبدأ مضاعف الاستثمار بالعمل؛ إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج؛
- ✓ تعمل مراكز النمو على تقليل التكاليف النسبية، وتخفض الهدر والاستغلال الكامل لها، وبتقليل التكاليف تقل المستلزمات من نشاط لآخر؛
- ✓ تمكن من تشكيل الروابط الخلفية والأمامية في الصناعات المختلفة، مما يؤدي إلى توسعة تشكيل النسيج الصناعي، وتنويع الاقتصاد برمته؛
- ✓ تؤدي إلى تموين الأسواق بالمنتجات بالمواد المنتجة وتزيد من دخول العاملين فيها مع زيادة طلبهم على الصناعات الاستهلاكية بالمقابل؛
- ✓ امتصاص اليد العاملة وإعادة تأمينها وتجميعها في مكان لتشغيل القطب في زمن قصير نسبيا وبتكاليف منخفضة مع تسهيل تأهيلها وتدريبها.

وإلى جانب هذه النتائج الإيجابية فإن القطب يولد عددا من النتائج السلبية نجمعها فيما يلي:

- ✓ الهجرة إلى مراكز النمو تؤدي إلى شيخوخة السكان في المناطق الزراعية مما يرافق ذلك من اختلاف معدلات الإنتاجية وفي حجم الإنتاج؛
- ✓ استقطاب اليد العاملة المؤهلة من مناطق أخرى أثناء تشييد الوحدات الاقتصادية للقطب ثم تعرضها للبطالة بعد تشغيل وحداته لاعتبارها زائدة عن الحاجة؛
- ✓ تركيز التنمية في مناطق الأقطاب وإهمالها في مناطق أخرى، مما يشكل نوع من اللاتوازن الجهوي أو الإقليمي؛
- ✓ ازدياد حدة التضخم النقدي في مناطق الأقطاب بسبب زيادة التدفقات النقدية مثل: القروض الخارجية...

---

(1) : كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 / 2013، ص 69.

(2) : مدحت القرشي، **مرجع سابق الذكر**، ص 100. **بتصرف**

ثالثا -إستراتيجية الصناعات المصنعة: هذه الإستراتيجية تم طرحها من طرف الاقتصادي **جيرار ديستان دبرنيس** Gérard Destanne de Bernis[1] وقد تم تنفيذها في بعض الدول النامية وهي لا تختلف كثيرا من حيث المبدأ مع إستراتيجية النمو المتوازن لهيرشمان، حيث يواف **دبرنيس، هيرشمان** على أهمية اختلال التوازن في دفع عجلة التنمية إلى الأمام ويقف معه في نقد النمو المتوازن وفي عدم قدرته على تحريك وتحريض البنية المتخلفة لاقتصاديات الدول النامية. حيث يرى ديبرنيس أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته **"صناعة ثقيلة"** وهو يركز بذلك على نوع خاص من الصناعات الثقيلة وهي **الصناعات المصنعة:** وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني، بمعنى ابسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها. إن قيام هذه الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإطلاق التنمية بالاقتصاد المتخلف يشترط حسب دبرنيس ما يلي: [2]

- ✓ يجب أن تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في المرحلة اللاحقة في الناتج المحلي الوطني؛
- ✓ هذه الصناعات يجب أن تكون مستقلة عن مراكز التمويل والتصنيع الخارجية؛
- ✓ أن يتوفر الاقتصاد ا لمحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها.
- ✓ تحتاج إلى زمن طويل كي تعمل وتعطي ثمارها مثلها مثل كل المشاريع ذات المردودية الاجتماعية العالية؛
- ✓ تحتاج هذه الصناعات إلى الانغلاق على العالم الخارجي، ولاسيما بعد المرحلة الأولى اللازمة لتأمين مستلزمات إقامة هذه الصناعات من العالم الخارجي، وتأتي أهمية هذا الانغلاق من اجل خلق محرك داخلي للتنمية؛

ويأتي اختيار ديبرنيس على أن تكون الصناعات المصنعة الثقيلة أو الإنتاجية تشمل ما يلي:

- o صناعات الحديد والصلب؛
- o الصناعات الميكانيكية؛
- o الصناعات الكيميائية؛
- o الصناعات الكهربائية والمراكز المتطورة للطاقة. [3]

ومنه تجدر الإشارة إلى أن كل من إستراتيجية هيرشمان في الصناعات المحركة وإستراتيجية أقطاب النمو لدى بيرو قد تكون صناعة آلات استثمارية أو صناعة استهلاكية، منفتحة على الداخل أو الخارج أو هما معا، بينما الصناعات المصنعة عند دبرنيس فهي مختصة فقط في إنتاج وسائل الإنتاج، وتعمل في إ طار اقتصاد مغلق فقط.

---

(1) : جيرار ديستان دبرنيس (1928 – 2010) : اقتصادي فرنسي ذو اتجاه ماركسي، عمل أستاذا في جامعة "بيار مانداس" بقرونوبل وأصبح عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي، استوحى نظرياته في التنمية من أفكار"فرنسوا بيرو" و"جونال ميردال" وغيرهم، كانت مساهماته الأساسية في تطوير نظرية التنمية سنوات الخمسينيات والستينيات، استوحى من فكرة أقطاب النمو لبيرو وقد درس في تونس وساهم في وضع البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لاتحاد النقابة التونسي، كما كان من المستشارين الاقتصاديين **للرئيس الراحل هواري بومدين**، كما كان له أبحاث عديدة في جامعة قرنوبل.

(2) : عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية والمنهج الإسلامي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، الجزائر ، 2011، ص470.

(3) : إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص 174.

الفرع الثاني : تقييم إستراتيجية النمو الغير متوازن

يعتبر الكثير أن هذه الإستراتيجية تكتسي طابع العقلانية والمنطقية خاصة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحدودة من خلال التركيز على المشروعات الاقتصادية وأخذها كل أوجه عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي في الاعتبار.

أولا ـ نقد إستراتيجية النمو الغير المتوازن: وجهت لهذه الإستراتيجية العديد من الانتقادات نذكر من بينها:

1. إهمال هذه الإستراتيجية المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية؛
2. أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب، واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة؛
3. أن هذه النظرية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي؛
4. كما أننا نلتمس من خلال هذه الإستراتيجية نوع من التوجيه للمستثمرين للاستثمار في قطاعات معينة وهو ما يتعارض مع حرية السوق وآلياته؛
5. تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وذلك لأن القيام بعملية التنمية والاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الكلي وخاصة السلع الاستهلاكية، وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي، فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية وخاصة في ظل عدم كفاءة السياسات المالية والنقدية في السيطرة عليه.
6. متطلبات إستراتيجية النمو الغير متوازن تفوق قدرات الدول النامية؛ حيث أنها تتطلب موارد وإمكانيات فوق طاقتها ونقص التسهيلات الأساسية اللازمة لعملية التنمية مثل: صعوبة الحصول على الكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية، ووسائل الطاقة والمواصلات والسوق.[1]

ثانيا ـ مدى ملائمة إستراتيجية النمو غير المتوازن للدول النامية: هذه الإستراتيجية حسب **مدحت القرشي** أنها تجري بصفة أساسية من خلال المبادأة الفردية والتي تتخذ من إخلال التوازن محركا للنمو. ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد. ومعلوم أن قرارات الاستثمار في الدول النامية تمثل العقبة أمام التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية؟ [2]

هذا الانتقاد في الواقع يمكن تفاديه عن طريق تخطيط عملية التنمية في ظل سياسة التنمية لهذه الإستراتيجية بما يضمن حصر وتعبئة الموارد الاستثمارية وتوجيهها إلى مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وفقا لما تقرره أهداف التنمية القومية... ولا شك أن هذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل دولة، الأمر الذي يعني أنه ليس بالضرورة إهمال الاستثمارات التي تقوم على أساس المبادأة الفردية وبدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق الخطة الاقتصادية القومية للدولة.[3]

---

(1) : محمد عبد العزيز عجيمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق(النظريات– الاستراتيجيات– التمويل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص190.

(2) : مدحت القرشي، **مرجع سابق الذكر**، ص 99.

(3) : هشام محمود الاقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص180

المبحث الرابع : إستراتجيات التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي

لقد أصبح العالم بمثابة قرية مالية واحدة... ولكن هناك حوالي **20 %** من الشعوب العالم هم الأكثر فقرا، حيث إن مكاسبها أقل نتيجة لزيادة العولمة الاقتصادية، كما أن نصيبهم في التجارة العالمية هو **1 %** فقط لذلك فإنه لمن السخرية أن تفتح الدول النامية أسواقها، بينما فالأسواق العالمية مازالت تقيد أو تحدد ذلك وتفرض القيود على الدول النامية، ولا يمكن أن تبيع الدول النامية منتجاتها إلا إذا قامت الأسواق العالمية بتحرير وتخفيض قيودها التي تفرضها لحماية الإنتاج الوطني.

المطلب الأول : إستراتيجيات التصنيع والتجارة الخارجية

نتيجة للأزمات التي واجهت الدول النامية في توفير احتياجاتها من العملات الأجنبية و مع دخول عصر العولمة وتحرير التجارة الدولية حاولت الدول النامية الاتجاه إلى تطبيق الكثير من الاستراتيجيات أهما:

الفرع الأول: إستراتيجية إحلال الواردات:

تعود هذه الإستراتيجية لإسهامات راؤول بريبش Prebisch Raúl[1] الذي لاحظ أن مرونة الطلب على منتجات البلدان النامية (الأولية أساسا) تميل نحو الانخفاض، والعكس بالنسبة للبلدان المتقدمة. الأمر الذي يعمل ضد معدل التبادل الدولي للبلدان النامية ولصالح البلدان المتقدمة، كما لاحظ أن التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة قد ساهم في رفع الأجور الحقيقية وفي خلق مستوى معيشي مرتفع وبعكس البلدان النامية، ولعلاج هذه المشكلة اقترح بريبش إستراتيجية إحلال الواردات، أي التوجه نحو السوق المحلي أساسا، على أن يتم ذلك من خلال سياسة حمائية.

أولا ـ تعريف إستراتيجية إحلال الواردات: تعني إقامة بعض الصناعات التحويلية من أجل سد حاجة السوق بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. أي أنها إستراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستوردة، مما يساهم في ظهور صناعات ناشئة وهذا بفضل تبني الدولة لسياسة صناعية قائمة على نظام حماية تعلمي، ومدعومة بإعانات مالية، وقروض مدعمة لصالح المنتجين المحليين لمساعدتهم على استيراد السلع والتجهيزات الاستثمارية،[2] ولقد سعت الكثير من الدول النامية إلى إتباع هذه الإستراتيجية، والمقياس الأكثر شيوعا لقياس الإحلال هو النسبة بين الواردات والعرض الكلي من السلعة، فإذا ازداد الإنتاج المحلي (العرض) بمعدل أعلى من معدل زيادة الواردات فإنه يعني أن إحلال الواردات قد تم، أما إذا زادت الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج المحلي فإن ما يتم هو عكس إحلال الواردات ويكون سالب.

ثانيا ـ مراحل إستراتيجية إحلال الواردات: تتكون هذه الإستراتيجية من مرحلتين أساسيتين هما:

1 ـ المرحلة الأولى: يتم إحلال الواردات محل السلع الاستهلاكية غير المعمرة بواسطة إقامة صناعات خاصة لهذه السلع مثل: صناعة الملابس، الأحذية... بالإضافة إلى الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها مثل: الخامات الخاصة بصناعة النسيج والجلد والخشب... وعادة ما توفر الدولة لهذه الصناعات الحماية الكافية وذلك لمنع منافسة المنتجات الأجنبية، ولضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين وتحفيزهم على إقامتها.

2 – المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة عندما يصل الإحلال في المرحلة الأولى إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية بنسبة تفوق زيادة استهلاكها المحلي، أي أن السوق المحلية لم تعد قادرة على

---

(1) : راؤول بريبش (1901 – 1986) السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أول من نادى بهذه الإستراتيجية في مؤتمر جنيف سنة 1964.

(2): Ndjambou Paterne, op-cit, p 88.

امتصاص المزيد من المنتجات الاستهلاكية لذلك يتم توجيهها نحو التصدير، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك بمساعدة التقدم الصناعي الذي يكون قد تحقق في المرحلة الأولى.

ثالثا : سياسة و شروط نجاح إستراتيجية إحلال الواردات: من جهة أولى إن إتباع هذه الإستراتيجية مرتبط بتطبيق السياسات التالية:

1 – الإبقاء على أسعار صرف مرتفعة للعملة لكي تنخفض تكلفة الواردات الأخرى (باستثناء الأغذية) وذلك لحماية المنتجات المحلية.

2 - الإبقاء على مراقبة أدق للموجودات من العملة الصعبة، وإقامة نظام لترخيص الاستيراد بحيث يكون من الضروري الحصول على رخصة استيراد من هذا النظام.

3 - منح قروض حكومية بأسعار فائدة منخفضة جدا لأغراض تفضيلية كتأسيس مشاريع تصنيعية.

ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب عدة شروط يتقدمها وضع أسس لاختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات، وهي تشمل الصناعات الاستهلاكية، ثم الوسيطة الإنتاجية، مع أهمية مراعاة عدم استمرار سياسة الحماية المتبعة وتخفيفها مع مرور الزمن، إلى جانب ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية قدر الإمكان وتقليل التبعية للخارج، وذلك من خلال تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، والاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي المتاح، مع الاهتمام بالتقنية المحلية والعمل على تطويرها بالطرق والأساليب العلمية الممكنة، ومحاولة تطوير التقنية المستوردة من الخارج في الاستفادة من التطور العلمي الحاصل في الدول الأخرى. [(1)]

رابعا : نتائج تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات:

أثبتت هذه الإستراتيجية فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداء من وسائل الإنتاج من سلع تجهيز ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك، وزيادة الواردات والديون الخارجية، فظلت الدول المنتهجة لها تابعة للدول المتقدمة ومرتبطة بتصدير المواد الأولية إليها. ويرجع فشل هذه الإستراتيجية في تحقيق ما كان مرجوا منها لعدة أسباب نذكر منها :

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والناتجة عن الحماية، يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية.
- إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية.
- إن الحماية ينتج عنها غالبا ارتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك ارتفاع الأجور مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية.
- إن التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان يعتمد على المواد الخام المستوردة الأمر الذي يفاقم من مشكلة النقص في العملة الصعبة.

(1) : لمزيد من التفصيل أنظر: خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، ط 1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006 ، ص 196 – 198 .

- ومجمل القول أن هذه الإستراتيجية لا تعطي المنتجات المصنعة قدرة تنافسية لمواجهة المنتجات الخاصة بالدول الصناعية.[1]

الفرع الثاني : إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

أولا ـ تعريف إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الإستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية والوسطية.[2]

يتم من خلاله هذه الإستراتيجية التركيز على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه أقل أهمية، وتعطي هذه الإستراتيجية للتصدير أهمية كبيرة، فهي تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسطية والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات، ويزيد من أهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الأولية وما تعانيه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وانخفاض إيراداتها من هذه الصادرات، ولذلك يكون من صالح الدول النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام.

ثانيا ـ دوافع إستراتيجية التصنيع وأسباب تطبيقها :

تتمثل أهم الأسباب التي تجعل الدول النامية تأخذ بهذه الإستراتيجية فيما يلي:

1. الاستفادة من المزايا النسبية المحلية فتتحول الدولة من مصدر للمنتجات الأولية إلى مصدر للمنتجات الصناعية التي تستخلصها من المنتجات الأولية، فتتحول مثلا الدولة المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة.
2. الاستفادة من وفرة حصيلة الصادرات من العملة الصعبة التي ستتحقق بفضل إتباع هذه الإستراتيجية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، ومساعدة الدولة في عدم لجوئها إلى الاقتراض من الخارج إلا عند الضرورة القصوى.
3. التغلب على مشكل ضيق السوق المحلية وما يعانيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا سيؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية.
4. وتخفيض نفقات الإنتاج، وتتمثل أشكال إقامة صناعات التصدير في:
   - تصنيع المواد الأولية وتصديرها..
   - الانتقال من صناعة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير.
   - إقامة الصناعات التصديرية على أساس الميزة البينية للدول النامية.

---

(1) : نبيل بوبيبة، **محاضرات في التنمية**، المحاضرة الأولى، التصنيع كأسلوب للتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر ، 2008–2009 [على الخط] http://www.startimes.com/?t=24123142 ، تاريخ التصفح : .

(2) : محمد محروسي إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 311 .

ثالثا ـ سياسات إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير وشروط نجاحها:

1 – سياسات إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: تتمثل في الإصلاحات التي تم إدخالها على إستراتيجية إحلال الواردات بهدف الانتقال للتصدير وتتمثل فما يلي :

- منح معونات للسلع الصناعية المصدرة.
- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة .
- تعديل أسعار الصرف.
- رفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعارا إيجابية حقيقية .
- إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهدف جعلها أسعارا معقولة

2 – شروط نجاح إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: أهم شروط نجاح هذه الإستراتيجية ما يلي :

- تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على توفير فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة بصورها المختلفة داخل هذه الدول.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي و توفير المناخ المناسب لنمو الاستثمارات الأجنبية .
- توفير الحوافز للمصدر كالإعفاءات الضريبية للعمليات المدعمة والمكملة للنشاط التصديري.
- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة
- وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز وتنشيط الصادرات .
- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني
- الاستفادة من نظام المناطق الحرة .

3 – تقييم إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

أ ـ إيجابيات إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية ولكن سلع مصنوعة تعتمد كما تم ذكره على الميزة النسبية.
- التغلب على مشكل صغر السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفرات الحجم.
- إن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يشجع على ارتفاع مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا العامل هام جدا وخاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى.
- إن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي (مثل السلع التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات) لكنه يتوقف على معدل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

ب – عيوب إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع.
- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة..) وهذه هي الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها.
- إن الدولة التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة.

ثالثا- إمكانية الدمج بين إستراتيجيتي إحلال الواردات والتصنع من أجل التصدير : بعد أن رأينا أن إستراتيجية تشجيع الصادرات الصناعية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية وإنهاء الاعتماد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، إلا أن هذه الإستراتيجية انتقدت كما تم ذكره على أنها لا تمكن البلدان النامية من إيصال السلع الصناعية إلى الأسواق الدولية لأنها تحتاج إلى مستوى عال من الإنتاجية، وتوفير المستلزمات من آلات وتقنية كثيفة رأس المال، كما تحتاج إلى أسواق كبيرة لصادراتها والتي قد لا تتوفر للعديد من البلدان، وبخلافه يتعرض البلد المعني إلى مخاطر، ولهذا فإنه من المناسب للبلدان النامية الجمع بين إحلال الواردات والتصنيع للتصدير. ويتم إتباع إمكانية الدمج هذه لضمان نجاح نتائج كلا الإستراتيجيتين في إحداث انتعاش في التنمية الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إقامة واستحداث فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية، وذلك لفك الخناق عن السوق المحلية وتوسيعها، وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري.

ويتم تطبيق الإستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة، وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، ولكن ما يعاب على هذين الإجراءين أن هناك بعض الاقتصاديين ممن يرون أن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجه للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد.[1]

(1) : نبيل بوبيبة، مرجع سبق ذكره

الفرع الثالث: إستراتيجية التوجه الداخلي

تعتبر إستراتيجية النمو الداخلي أو النمو الداخلي من الاستراتيجيات الحديثة التي نادى بها بول بومر (**Paul Romer**) سنة **1994** والتي يؤكد من خلالها أن النمو لا يعتمد إلا على سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

أولا- مفهوم إستراتيجية التوجه الداخلي : تبحث هذه الإستراتيجية عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، وهو الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام. ونعني به أنه يتعين أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج. ويمكن القول أن وظيفة أي نموذج للنمو الداخلي ببساطة هي أن يمكّن من إبقاء الناتج الحدي لرأس المال دون انخفاض أسرع من اللازم مع تراكم رأس المال، على عكس النظريات النيوكلاسيكية التي كانت ترى في النمو أنه يتحقق بعوامل خارجية (رأس المال المادي، التكنولوجيا، السكان) والتي أدت إلى الإختلالات التي نتجت عن أزمة البترول سنة 1973 ، والتي نتج عنها تقلص قُدرة الاقتصاديات الكبرى عن مواصلة معدلات النمو، إلى تواري شبه تام لها على الأقل فيما يتعلق بالاهتمامات الفكرية.[1]

ثانيا - شروط تطبيق إستراتيجية التوجه الداخلي: يتطلب تطبيق هذه الإستراتيجية توفير ثلاثة شروط أساسية:

1 – **تقليل التبعية تدريجيا للعالم الخارجي:** ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

أ- تخصيص الموارد: وتوجيهها مباشرة للفقراء بهدف زيادة إنتاجيتهم العمل، البنية الأساسية...[2]

ب- تحقيق الأمن الغذائي: الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على الخارج في توفير غذائها وهو وضع لا يمكن قبول استمراره، فمعظم الدول المتقدمة تستعمله كسلاح يضمن تحقيق مصالحا حتى سمي بالسلاح الأخضر. لذلك فتحقيق الأمن الغذائي يعني ارتقاء دول العالم الثالث في التقسيم الدولي وهذا يتطلب منها إتباع التخصص وتقسيم العمل...

ج- إقامة قاعدة تكنولوجية حديثة: عن طريق إيجاد مؤسسات قطرية تنحصر فيها المصادقات على عقود نقل وشراء التكنولوجيا، وتبادل المعلومات وإنشاء أجهزة لتجميع وتوثيق وتوزيع هذه المعلومات .

2 - ويتحقق ذلك بتقسيم العملية إلى :

أ– التوسيع الرأسي : وهذا عن طريق :

- تعبئة الموارد المالية الناتجة عن الفائض الاقتصادي الناتج من فوق الإنتاج على الاستهلاك في كل بلد نامي.
- إزالة الفوارق بين الريف والحضر ودعم سياسة التوازن الجهوي من خلال إنشاء وحدات زراعية صناعية لإعادة توزيع السكان وتوزيع دخولهم .

ب– التوسيع الأفقي: وهو أن السوق الوطنية لكل دولة مهما اتسعت، فهي تشكل أساسا كافيا لتحقيق تنمية صناعية متكاملة بمعدلات سريعة، وعليه فإنها يجب أن تمتد مع أسواق الدول المتقدمة أو نظيرتها النامية.[3]

---

(1) : محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009 . ص 52.

(2) : جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية: مفاهيم– نظريات– تطبيقات**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص265

(3) : أنظر : إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج - استراتيجيات)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص-ص: 187-189.

الفرع الرابع : إستراتيجية التنمية المستقلة

يعتبر بول باران (Paul Baran)[1] رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير **الاقتصاد السياسي للتنمية** إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن.[2]

أولا ـ المفهوم وأسس إستراتيجية التنمية المستقلة: تعتمد إستراتيجية التنمية المستقلة على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في موارده و صوغ السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك، وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما :

- ✓ الإمكانيات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة لديه؛
- ✓ نوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها.[3]

ثانيا: شروط نجاح إستراتيجية التنمية المستقلة: هناك جملة من الشروط اللازمة لإنجاحها نذكر منها:

- ✓ ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بحدود؛
- ✓ السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك؛
- ✓ أهمية توفير الحجم الكبير والإمكانيات الواسعة؛
- ✓ عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة وطبيعة العلاقات التي تربطها بها؛
- ✓ العمل على تخفيف اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي؛
- ✓ التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مراحله؛
- ✓ العمل على تخفيف اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.[4]
- ✓ تعزيز التعاون مع الدول النامية التي تتشارك في أهدافها العامة، وهنا تتحول هذه الإستراتيجية إلى الاعتماد الجماعي على الذات الذي يساعد على توسيع الإنتاج الاقتصادي للبلدان الصغيرة، و يسهل تذليل العديد من العقبات التي تقف في وجه الاعتماد على الذات كخطوة على طريق سياسة الاعتماد الجماعي على الذات.[5]

ولابد الإشارة هنا إلى أن هذه الإستراتيجية تتقاطع وتبتعد عن الإستراتيجية العالمية السائدة حاليا، والتي جاء بها الغرب وبالأخص الولايات المتحدة والهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تهيمن عليها الولايات الأمريكية وتتعارض أيضا مع مفهوم وطروحات العولمة التي يتم فرضها بشتى الوسائل على بلدان العالم المتخلفة.

---

(1) : بول باران Paul Baran (توفي 1964)– مفكر اقتصادي ماركسي، قدم مساعدته في الخطة الخمسية الهندية الثانية سنة 1956 أهم إضافاته الأساسية هي تحليله للفائض الاقتصادي ومضمونه و أشكاله المختلفة و تناقضاته المترتبة بوجوده و بتزايده

(2) : مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص 181.

(3) :إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج - استراتيجيات)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 206.

(4) : مدحت القرشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 182

(5) : إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص 207

المطلب الثاني : إستراتيجيات التنمية المعتمدة على الزراعة

الفرع الأول : إستراتيجيات وآراء في التنمية الزراعية: استراتيجيات ونماذج التي تنادي بالتنمية الزراعية كإستراتيجية أهم كثيرة إلا أننا سنكتفي بذكر أهم النماذج التي لاقت صيتها في العالم على النحو التالي :

أولا ـ نموذج شولتز في التنمية الزراعية : حاول **شولتز**[1] تفسير السلوك الاقتصادي للفلاح في المجتمعات الزراعية الفقيرة، بحيث شرح العديد من الحقائق الخاصة بالزراعة التقليدية، باعتبارها ذلك القطاع الفقير الذي يتصف بتوازن خاص طويل الأمد[2] بالنسبة إلى توزيع عناصر الإنتاج المتوفرة لدى الفلاحين، ويرى فيه بأنه التوازن الذي قد يحققه الاقتصاد أو أي قطاع من قطاعاته عند نفاذ جميع الفرص الاقتصادية المتاحة والخاصة بالأسلوب للإنتاج القائم. وحسب **شولتز**؛ لا يوجد هناك فرص غير مستثمرة في الزراعة التقليدية لكي يتم استخدامها من طرف الفلاحين لزيادة الإنتاجية الزراعية، وأن مجال عدم كفاءة الإنتاجية في توزيع عناصر الإنتاج هي قليلة نسبيا في قطاع الزراعة التقليدية، حيث ركز **شولتز** على دراستين في **الهند** وَ **غواتيمالا** في تأكيده على أن الفلاحين التقليديين يبذلون كل ما لديهم من كفاءة مهنية، وتوزيع أمثل لها، إلا أنه في ظل الأسلوب الإنتاجي التقليدي تكون المساهمة في العملية الإنتاجية ضئيلة في نموها، وعلى الرغم من زيادة الادخار والاستثمار بالمقارنة مع عناصر الإنتاج المتاحة فإنها لا تقدم سوى فرص قليلة من النمو، ثم إن عائدها قليل مقارنة مع كفاءة الفلاحين، والعوامل المحيطة بالجانب الإنتاجي جعلت الفلاحين لا يضيعون الفرص المربحة كما يستفيدون منها حسب درجة كفاءتهم. وهذا هو الشيء الذي جعل **شولتز** يؤمن بأن الفلاح التقليدي فقير بالرغم من كفاءته. وفيما يخص مفهوم التحول نحو التنمية، يرى **شولتز** بأن هذا يتحقق عن طريق التجار المتعاقبة للفلاحين وخاصة الفرص الاقتصادية الجديدة وأن الفرص الاقتصادية في أغلب الأحيان ما هي إلا تحسينات في التقنيات الإنتاجية، حيث أن الزيادة في الإنتاج الزراعي يعتمد على استخدام وسائل الإنتاج المستحسنة، إضافة إلى عناصر الإنتاج، والفرص التسويقية الجديدة، ومنه يرى **شولتز** بأن مفتاح التنمية هو تطوير المعرفة التي تمكن من تحسين الأسلوب الإنتاجي والتركيز على السياسة السعرية وسياسة الاستثمار في البحوث والاستثمار في رأس المال البشري بالإضافة إلى كل هذا فإن السياسة التطبيقية الخاصة بالزراعة التقليدية تتطلب ما يلي:

- ✓ تشخيص العناصر الزراعية الفعالة من خلال العائد؛
- ✓ إيصال هذه العناصر إلى الفلاحين بعد التأكد من فعاليتها؛ وتدريب الفلاحين على هذه العناصر وتعليمهم عليها بكفاءة، باعتبارها سياسة دائمة الارتباط بالعمل الفلاحي
- ✓ اتخاذ الإجراءات والتدابير التي يتم بها التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة بنمو الإنتاج الزراعي؛
- ✓ التحكم في تذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي برسم سياسة واضحة المعلم وإزالة كل العراقيل التي من شانها أن تخفض في أسعار المنتجات الحقيقية.[3]

---

(1) : ثيودر شولتز (**Theodore W. Schultz**) 1902 – 1998: درس الاقتصاد حتى حصل علي الدكتوراه في عام 1924، من أهم كتبة" إعادة توجيه السياسة الزراعية" عام 1943 و"الزراعة في اقتصاد غير مستقر" عام 1945 و"تحول الزراعة التقليدية والجديدة الملجأ" عام 1964 "النمو الاقتصادى والزراعة " عام 1968 و"الاستثمار في رأس المال البشري" عام 1971 و"الموارد البشرية (رأس المال البشري: قضايا السياسة والبحث)" عام 1972 .

(2) : يقصد به ذلك التوازن الذي يشبه التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد في حالة السكون أو القريب جدا من التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد.

(3) : عبيرات مقدم، **التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها وآفاقها**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، 1994 – 1995، ص7.

ثانيا ـ نموذج داندیکا في التنمية الزراعية : يعتبر **داندیکا** من الاقتصاديين الذين حاولوا نوعا ما التفاعل مع أفكار **شولتيز** فيما يخص تنمية الزراعة التقليدية وإن اتفق معه في بعض الأفكار فقد اختلف معه في البعض الآخر. فمن المعطيات التي اتفق **داندیکا** مع **شولتز** تبدو في تركيزه على أهمية النمو السكاني كعامل متغير ومؤثر على التنمية الزراعية، إذا كان هناك عدم توازن بين معدل نمو الإنتاج ومعدل نمو الاستهلاك. وبالرغم من اعترافه بالزراعة التقليدية مع شولتز إلا أنه اختلف معه في عامل الكفاءة، بحيث يرى داندیکا أن الكفاءة لا تقود بالضرورة إلى حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وخاصة العمل. كما يرى بأن ضغط السكان بالنسبة للزراعة التقليدية له طبيعة خاصة، والذي لا يتماشى مع هذا العامل، باعتباره يؤثر سلبا على الغذاء لهذه الزيادة السكانية كون أن الزراعة التقليدية ذاتية التشغيل وأن العمل الحقيقي يسمح فقط بالبقاء على قيد الحياة دون مراعاة الإنتاجية الحدية للعمل.

ومنه فتحليل **داندیکا** حول الضغط السكاني ومدى تأثيره على الزراعة التقليدية يعتمد فيه على قطاعين:

- ✓ الأول هو الذي ينتج فائضا؛
- ✓ والثاني هو الذي يعاني من الضغط السكاني وعدم تركه آثارا إيجابية وبالتالي لا يوفر ادخارا ولا استثمارا فهو بمثابة عائق في وجه التنمية الزراعية ويرى داندیکا أن التنمية الزراعية التقليدية في الهند كان من الواجب أن تكون مصحوبة بتنمية عامة كما يأخذ بعين الاعتبار ثلاث إجراءات : (1)
  - إصلاح القطاع الزراعي؛
  - توفير الأموال لتمويل الاستثمار الزراعي ؛
  - أن يكون هناك حد أدنى لدعم الأسعار وعليه فهذا الاقتصادي يعتقد بعدم جدية هذه الإجراءات التي تؤدي إلى حل معين إذ لم تعالج المشاكل العامة للتخلف.

ثالثا ـ آراء ليونارد جوي في التنمية الزراعية: إن أول ما ابتدأ به جوي أفكاره حول التنمية الزراعية هو بعض التساؤلات الخاصة بوضع سياسة التنمية الزراعية لـــ **شولتز** وعدم وضوح أفكاره فيما يخص نموذج الزراعة التقليدية بكل أنواعها. وفي هذا الشأن انتقد **ليونارد جوي** أفكار شولتز المتعلقة بالنموذج التقليدي موضحا انتقاده بالقول أن بعض الحالات الزراعية ذات حد كفاف والتي تتوفر فيها فرص لم تستنفذ بعد و لم تصل الزراعة بعد إلى التوازن في المدى الطويل. ومن ذلك يشير **ليونارد جوي** في الكثير من الأحيان معتمدا في ذلك على خبرته في الزراعة الإفريقية في إيجاد تغيرات لنظرية **شولتز** الواردة في كتابه بعنوان "الزراعة التقليدية" إلى ما أسماه بالدواعي الاقتصادية والتي تؤثر على الأسس الهامة والواردة في سياسة **شولتز** الزراعية وضرورة تطبيق المكتشفات الزراعية، والتي قد تظهر من خلال تناقض رغبة الفلاحين لتطبيق هذه المكتشفات والتي قد تؤدي إلى زيادة العائد من الإنتاج ولكن بنسبة أقل من زيادة التكاليف والتي قد تكون غير مرغوب فيها على نطاق التفضيل الزمني. إضافة إلى ذلك يرى وجوب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الثقافي والاجتماعي، حيث أنه ينصح الاقتصاديين بوجوب دراسة المشاكل الخاصة والمكتشفات ليس من الناحية الفنية فقط بل أيضا بعلاقتها بالوسط الاجتماعي والبيئة التي سوف تطبق فيها ومدى ملائمتها مع هذا الوسط.

(1) : عبيرات مقدم، **المرجع سبق ذكره**، ص8.

رابعا ـ آراء هندركس وكريستنسن في التنمية الزراعية: في مقالة للأستاذ **هندركس** قسم فيها الدول ذات النمو السريع في التنمية وأخرى بطيئة التنمية في هذا الشأن في رأيه فإن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة الإنتاجية في الدول أو الأقطار التي حققت سرعة في النمو الزراعي ترجع إلى :

- التوسع في الرقعة أو المساحة المزروعة (التنمية الزراعية الأفقية)؛
- تغيرات في طبيعة و نوع المحاصيل الزراعية؛
- تغيرات في مردودية المحاصيل.

وفيما يخص **كريستنسن** فيشخص عوامل متعددة من شانها التأثير على التنمية الزراعية والتي يمكن تلخيصها في:

- نصيب الفرد من عائد الأرض؛
- مدى الاستخدام الأمثل للعمل الزائد (الفائض)؛
- التحفيزات الاقتصادية لزيادة العائد الإنتاجي؛
- اعتماد حجم الحقل بحيث يكون ا كفاءة إنتاجية. وهكذا يتبين أن هناك عوامل عديدة تعمل على نمو الإنتاجية الزراعية، وهذه العوامل منها ما هو على مستوى الحقل ومنها ما هو خارج الحقل، كخدمات الإرشاد الزراعي، التمويل.. وغير ذلك [1]

الفرع الثاني : إستراتيجية التنمية الريفية (الثورة الخضراء) :

أولا ـ مفهوم إستراتيجية التنمية الريفية : تلخصت هذه السياسة التنموية فيما سمي" الثورة الخضراء فقد سمح التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة في مجال علم الأحياء والكيمياء بفتح آفاق لتطوير الزراعة من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات المتطورة، مما سمح بزيادة الإنتاجية أضعافا كثيرة في القطاع الزراعي ومواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض.

ثانيا : تقييم إستراتيجية التنمية الريفية

1 ـ النتائج الإيجابية : إن هذه الإستراتيجية التي اعتمدتها العديد من الدول النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان (كالصين، الهند، باكستان، المكسيك واندونيسيا) لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعادة توزيع الأراضي، وإنما إحداث انطلاق اقتصادي عن طريق إستراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح بـــ : [2]

- ✓ توفير الاحتياجات الغذائية وتوفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية
- ✓ توفير سوق للسلع غير الزراعية تبعا للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي.
- ✓ توفير مدخلات للإنتاج الصناعي.
- ✓ للدولة في هذه الإستراتيجية دور بارز ليس فقط في مجال تمويل البحث وضمان المعدل المطلوب للاستثمارات ولكن حتى في مجال الاستثمار البشر ي والتكوين.

(1) : عبيرات مقدم، **مرجع سابق الذكر**، ص– ص : 9 – 10

(2) : Keith Griffin, **stratégies de développement**, éd : Economica, Paris, 1989, P-P: 208 – 209 .

- ✓ نجحت هذه الإستراتيجية غالبا في البلدان التي انطلق فيها التطبيق بوضعية حسنة نسبيا لتوزيع المداخيل (كوريا الجنوبية، تايوان، اليابان، الصين) حيث أن سياسات الإصلاح الزراعي وإنشاء منظمات تعاونية وجدت أرضية جيدة وتكيف معها الناس بسرعة وأتت ثمارها.
- ✓ وأخيرا ساهمت الثورة الخضراء فعلا في تطوير القطاع الفلاحي في كثير من البلدان، وفي ترسيخ البحث العلمي في المجال الزراعي، وفي إنشاء مناصب الشغل، و في تقليص المجاعات في العالم على حد بعيد.

2 ـ النتائج السلبية : إن تجربة التحول الزراعي التي خاضتها الدول النامية أبرزت جملة من الانتقادات نذكر منها:

- ✓ التبعية القوية للخارج بسبب أن الأنواع الجديدة من البذور التي تنتج في المخابر الأجنبية، وكذا الأسمدة والآلات والتجهيزات اللازمة للزراعة تأتي كلها من الخارج و تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات.
- ✓ زادت الثورة الخضراء من حدة عدم العدالة الجهوية والاجتماعية بسبب تركيز الإنتاج، الثروة والسلطة.
- ✓ ارتفاع إنتاج المواد الغذائية قد تسبب في تخفيض أسعارها ومعظم المستفيدين من هذه الزيادة كانت لا شك في صالح سكان الحضر. (1)
- ✓ مكننة القطاع الزراعي أدت إلى تضخيم معدلات البطالة فالثورة الخضراء قد رفعت في طلب اليد العاملة إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تحسين مناسب في ظروف عمل العمال المزارعين الذين لا يملكون أراضي. (2)

الفرع الثالث: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والصناعية:

هذه الإستراتيجية يرى البعض فيها أنها حديثة نسبيا وهي بالتالي تخالف رأي الكثيرين من الساسة والاقتصاديين في الدول النامية الذين انبهروا بالتصنيع ورأوا أن الزراعة متخلفة بطبيعتها. وأهملوا أن للزراعة درا هاما في التنمية الاقتصادية عن طريق إسهامها في تسهيل عملية التصنيع وهذا بتزويدها بالمنتجات الزراعية الخامة التي لا يمكن بيعها للجمهور مباشرة كما هي بل لابد من تعليبها و تصبيرها وفقا لمتطلبات الحضارة، وبالتالي لابد أن تخلق لها صناعة تحويلية خفيفة تقوم بهذا الدور، وإذا لم تتواجد هذه الصناعة سيكون مآل هذه المنتجات ربما التصدير لتعود مصنعة للبلدان النامية. وفي المقابل نجد أن للصناعة دورا هاما في دعم الزراعة بالآلات والمعدات والجرارات والحصادات ومعدات الري وأسمدة زراعية... لذلك فإن تنمية قطاع يجب تنمية الآخر وهذا لا يحصل إلا إذا كان هناك قطاع صناعي محلي يلبي هذه الطلبات وإلا كان مآلها الاستيراد من الخارج.وعليه فإن هذه العلاقات المتشابكة والوثيقة بين القطاعين تستدعي بالضرورة إتباع إستراتيجية الربط بين القطاع الزراعي والصناعي حتى تتحقق النمو التنمية الاقتصادية في البلاد النامية. (3)

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة

إن عدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي. الأول، تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات، والثاني تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية، والثالث ارتفاع حدة التقلبات على

---

(1) : عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2014، ص99.

(2) : زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، الجزائر، 2005 / 2006، ص48.

(3) : أنظر : إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج - استراتيجيات)**، مرجع سبق ذكره ، ص-ص : 201 – 202.

: حبابة عبدالله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص- ص : 116 – 117.

المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة. وبالتالي، فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: إستراتيجية الحاجات الأساسية: أسفرت تجارب التنمية المختلفة على زيادة التفاوت في توزيع الدخول دون أن يطرأ تحسن يذكر على مستوى معيشة الأغلبية الفقيرة. مما أدى إلى بروز اتجاه يرى أنه التنمية يجب أن تؤدي إلى زيادة دخل ما يسمى بالجماعات المستهدفة.[1]

أولا ـ مفهوم إستراتيجية الحاجات الأساسية: هذه الإستراتيجية تهدف أساسا إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية..، وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي؛ وحجة أصحابها هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء.[2] وفي عام 1976 تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية والتي طبقتها الهند لأول مرة قبلها بسنتين في خطتها الخماسية لسنة 1974 حيث استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

- ✓ رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف والمدن خاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل؛
- ✓ التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والمياه الصحية...؛
- ✓ تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الدولة.

إن هذه الإستراتيجية تعطي فكرة التركيز على الاستهلاك كأداة لرفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية هذه الزيادة الناجمة عن تحسين الوضعية المعيشية والصحية للقوة العاملة و هذا ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (06) يبين : العلاقة بين الاستهلاك والإنتاجية

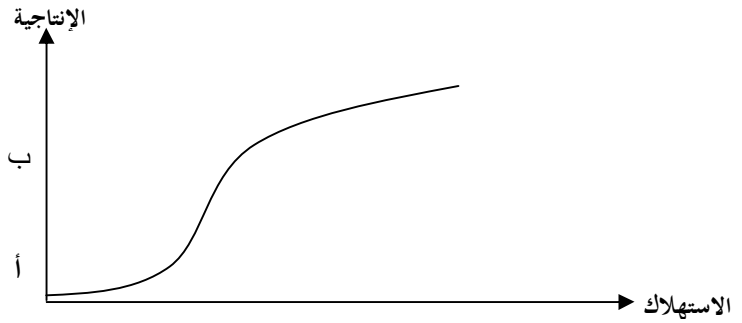

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

من الشكل نلاحظ أنه :

- في البداية يساهم الاستهلاك بنسبة قليلة في نمو الإنتاج، لكن مع تحسن تدريجي في صحة وكفاءة قوة العمل ترتفع الإنتاجية بشكل كبير كما يبينه الخط الرابط بين النقط (أ) و النقطة (ب).
- بعد النقطة (ب) فإن تأثير الاستهلاك على الإنتاجية سوف يخضع لقانون تناقص العوائد.

بناءً على هذه العلاقة، ومن خلال فلسفة مدخل الحاجات الأساسية ركز كثير من الباحثين أمثال **(أمارتيا سين)** و**(بيرك)** على ضرورة الانطلاق في البحث عن تحقيق التنمية من نقطة القضاء على النقص فيما يؤخذ من غذاء وطاقة

(1): Dudly Seers, **The New Meaning Of Development**, International Development Review,1977, p 2.

(2) : خبابة عبدالله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 117.

لدى الطبقات الفقيرة (خصوصا بالأرياف) وتوفير حاجاتها الأساسية، وهذا يتطلب عدالة في توزيع الدخل، وتوسيع إنتاج الغذاء بدلا من تصدير المحاصيل، وتفضيل التكنولوجيا كثيفة العمل على التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

كخلاصة فإن مدخل الحاجات الأساسية يتصور أنه لا يمكن إحداث إطلاق لقوى النمو في المجتمعات النامية في ظل وجود طبقة كبيرة من الفقراء الذين لا يتمتعون بالعتبة الدنيا من الحاجات الأساسية الضرورية للحياة، وأن توفير هذه الحاجات يعتبر محفزا للإنتاجية إ أن قوة العمل التي تتمتع بصحة جيدة وتقرا وتكتب وتتغذى جيدا هي قادرة على بذل جهود مادية وفكرية أكثر من قوة العمل المريضة والجائعة وسيئة التغذية.

ثانيا ـ نقد إستراتيجية الحاجات الأساسية : واجهت استراتيجيه الحاجات الأساسية انتقادات أهمها:

- ✓ تركز إستراتيجية الحاجات الأساسية على الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الرفاهية في الاقتصاد؛
- ✓ قصر النظرة : فبدلا من التركيز على زيادة الطاقة الإنتاجية واستمرارها في المدى الطويل، كون هذه الأخيرة تتبنى توجيه الموارد إلى القطاع الاستهلاكي للفقراء بدلا من توجيهها نحو القطاع الإنتاجي وهو الأمر الذي يرفع في النهاية من مستوى معيشتهم في الأجل الطويل؛ (1)
- ✓ إن زيادة دخل الفقراء، لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية، قد يستغرق وقتا طويلا؛
- ✓ إن هذه الإستراتيجية هي بمثابة تنمية من الدرجة الثانية لان التركيز عليها يحرم بلدان العالم الثالث من محاولة اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة. (2)

الفرع الثاني : إستراتيجية التنمية المستدامة

أولا : المفهوم والتطور: كانت كل المؤشرات منذ سبعينيات القرن العشرين تدل على أن التنمية لابد من أن تغير من نهجها بالشكل الذي يتماشى مع حاجات السكان ومحيطهم البيئي . ففي عام 1972 في نادي روما قدمت دراسة بعنوان "حدود النمو" تم توضيح مستقبل العالم فيها استنادا إلى المعطيات الاقتصادية والبيئية آنذاك حيث أشارت إلى التفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمات، توفير الغذاء، تحديات التلوث، نفاذ الموارد الطبيعية وخلصت إلى أنه إذا استمر الوضع في العالم بنفس الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية السائدة فان ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمان إلى استتراف شبه كامل للموارد الطبيعية، كما سينتج عنه تدمير للبيئة نتيجة للتلوث والدمار البيئي. (3)

ومع بداية الثمانينات بدأ العالم برمته يشتكي من مشاكل بيئية خطيرة أصبحت تهدد الوجود البشري على الأرض بسبب إهمال التنمية للجوانب البيئية طويلة ماضية. (4) هذا ما عجل بظهور مفهوم جديدي للتنمية ذات بعد بيئي هي التنمية المستدامة التي جاءت في تقرير المجلس العالمي للبيئة والتنمية في سنة 1987 والذي أعطى مفهوما جديدا للتنمية المستدامة في الذي حمل عنوان **"مستقبلنا المشترك** "وقد عرفها بأنها :" مواجهة الحاجات للجيل الحالي

---

(1) : مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص- ص : 176-177.

(2) : عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2014، ص95.

(3) : ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر 2015، ص18.

(4) : عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 19.

بدون التضحية بحاجات الجيل القادم. فالتنمية يجب أن تستمر وتكون مستدامة." [1] وقد عرفها محمد كامل عارف " هي تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". [2]

ثانيا ـ أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة :

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية.

2- احترام البيئة الطبيعية، من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

4- حقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة.

6- إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وذلك بإتباع أساليب تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر لتصل في النهاية إلى المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة. [3]

ثالثا ـ أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: ترتكز إستراتيجية التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف المورد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. [4]

1 ـ البعد الاقتصادي: يعني بالاستدامة من خلال هذا البعد استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم. [5] ويقصد بالبعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم من

---

(1) : جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية: مفاهيم– نظريات– تطبيقات**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012،ص111

(2) : محمد كامل عارف، **مستقبلنا المشترك**، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير، 1978، ص83.

(3) : الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر – الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2016، ص 301.

(4) : حسونة عبد الغاني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص36.

(5) : مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، عدد 26، جامعة البليدة، الجزائر، جوان، 2010، ص 135.

السلع والخدمات ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

2 ـ البعد الاجتماعي: ويعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية، كما ينبغي أن يكون النمو الديمغرافي معقولا متوازنا مع إمكانات حكومة كل بلد ومواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديموغرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن، التعليم مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأراضي زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة.

3 ـ البعد البيئي: البعد البيئي هو الاهتمام إدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة،[1] حيث يركز هذا البعد على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستنزاف والاستهلاك، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.[2]

4 ـ البعد التكنولوجي: يتطلب الرقي بالتنمية المستديمة جهدا منظما لتطوير ونشر تكنولوجيات جديدة، مثل تلك الخاصة بالإنتاج الزراعي وأنظمة الطاقة المتجددة والسيطرة على التلوث.[3]

الشكل رقم 07 : تداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

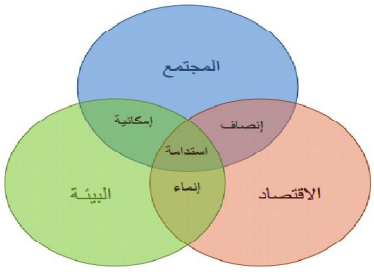

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

Neila. NEDJADI, Khaled. KHEBBACHE, **La problématique du développement durable à travers l'agenda 21: Concepts, priorités et perspectives,** Une conférence scientifique internationale sur le développement durable. L'efficacité et la facilité d'utilisation, Jours: de 7 à 8 Avril,2008, Université Setif , P 09.

من الشكل يتبين لنا أنه لنجاح عملية التنمية المستدامة، لابد من ارتباط هذه المحاور عبر الزمن وتكاملها نظرا للارتباط الوثيق بين البيئة والاقتصاد والأمن الاجتماعي. (أي تحقيق السلامة البيئية، والمساواة بين الدول والأفراد والأجيال، والكفاءة الاقتصادية)[4] وإجراء التحسينات الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة.

---

(1) : هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي،2014، ص 219.

(2) : مراد ناصر، **مرجع سابق**، ص-ص: 135- 136.

(3) : محمد كامل عارف، **مستقبلنا المشترك**، مرجع سبق ذكره، ص 51

(4) : Neila. NEDJADI, Khaled. KHEBBACHE, **La problématique du développement durable à travers l'agenda 21: Concepts, priorités et perspectives,** Une conférence scientifique internationale sur le développement durable. L'efficacité et la facilité d'utilisation, Jours: de 7 à 8 Avril,2008, Université Setif , P 09.

الفرع الثالث : إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

لفهم هذه الإستراتيجية وجب علينا التطرق إلى نشأتها ومؤشرات قياسها على النحو التالي:

أولا ـ مفهوم إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة: لقد برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفه تركيبة مشكلة من إستراتيجية التنمية البشرية كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي دورا هاما في ترويج لهذه الإستراتيجية وذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990.[1] وقد لقيت هذه التقارير اهتماما من العاملين في العلوم الاجتماعية، كون أن هذه التقارير أكدت بأن التنمية البشرية تتجاوز الدخل والنمو لتشمل كل القدرات البشرية، بما فيها الحاجات والآمال واختيار الأفراد. فإلى جانب الدخل يحتاج الناس إلى التغذية الكافية والمياه الصالحة والخدمات الصحية والمدارس والنقل والسكن. ونستدل على خلاصة هذه التركيبة الناشئة في التعريف الشامل للتنمية البشرية المستدامة والذي ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **أن التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس.** ومن حيث المبدأ، فأن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق، فتتركز الخيارات الأساسية في :

- ✓ أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل؛
- ✓ أن يكتسبوا المعرفة؛
- ✓ أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.[2] وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فأن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال بيد أن إستراتيجية التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد. فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تستمد من الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان الحقوق الانسان.

ثانيا : مؤشرات قياس إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة: تعد هذه المؤشرات بمثابة انعكاس لواقع حقوق الإنسان والتنمية وكلما تطورت هذه المؤشرات هي دلالة على مفهوم البعد البشري في التنمية والذي يستند إلى ثلاثة مؤشرات هي:

- ✓ **طول العمر:** مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.
- ✓ **التحصيل العلمي:** مقاساً بمؤشرات فرعية هي: **نسبة البالغين** الذين يقرءون ويكتبون، **معدل التسرب الإجمالي** لمراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية.
- ✓ **مستوى المعيشة:** مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي.ويتم قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث بموجب صيغ معينة، حيث يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المؤشرات للتعبير عن مستوى التنمية البشرية وللمقارنات الدولية أيضا. وانطلاقاً من هذه التصورات فإن تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل. وزيادة الدخل مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية أعلى. ويتحمل أفراد المجتمع مسؤولية التنمية اخذين بنظر الاعتبار الاحترام التام لحقوقهم وحرياتهم. ومن حق الدولة وضع سياسيات إنمائية وطنية تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان.

---

(1) : أسعد جواد كاظم، **التنمية البشرية المستدامة، ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2002، ص 10.

(2) : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية 2015**، ص- ص: 10-11 .

خلاصة الفصل الأول :

إن اختيار إستراتيجية التنمية لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وعلى الأخص حالة هيكل البناء الأساسي فاستراتيجيات التنمية ليست عمليات ذاتية تحدث لمجتمع معين وفق إمكانياته وظروفه بل هي نقل وتقليد لواقع موجود، لكن هذا الواقع كذبته أغلب الوقائع والأحداث، فرغم الانتقادات الموجهة لمختلف الاستراتيجيات إلا أنها أكثر ملائمة لظروف وواقع الدول النامية، حيث أنه يمكن الاستفادة من الاستثمارات المتاحة في الدول النامية، وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانات المتاحة. وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل مسالة التوازن ولكن تكون عند حد أدنى لها، حيث لا يمكن تجاهل العلاقات الفنية بين المخرجات، والمدخلات لأي منتج ولا يمكن تجاهل هيكل الطلب لدى المستهلكين وما يرتبط به من زيادة في الطلب على الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الصناعي، وكذلك الواردات نتيجة للزيادة التي تحدث في الدخول.

كما أن هذا الأسلوب يأخذ في اعتباره دور الدولة والتخطيط، ولكنه لا يفضل التخطيط المركزي، وكذلك لا يترك كل شيء على عاتق المشروع والقطاع الخاص لأن الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي يجب أن تقوم به الدولة خلال عملية التنمية ، حيث يشجع هذا على زيادة الاستثمارات الإنتاجية الخاصة و بالتالي فغنه ينطوي على تواجد الدولة والمشروع الخاص جنبا إلى جنب في تحقيق التنمية.

ومهما يكن من أمر بالنسبة لاختيار إستراتيجية التنمية التي تختارها الدول النامية، فلا شك أن إستراتيجية التنمية الملائمة هي تلك التي تساعد على كسر حواجز التخلف، والانتقال باقتصاديات تلك الدول إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، الأمر الذي يضمن تحقيق زيادة تراكمية ومستمرة في نمو الدخل القومي الحقيقي، وفي متوسط نصيب الفرد منه، مع تحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع. كما يجب أن تساعد إستراتجية التنمية هذه الدول على امتصاص أكبر قدر من فائض القوى العاملة لديها ومكافحة البطالة، وتوفير القدر المناسب (المعقول) من أساسيات الحياة من مأكل، وإسكان وتعليم ومستوى صحي مناسب لأغلب المواطنين في هذه الدول خاصة الطبقات الفقيرة.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال

- المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري غـــداة الاستقلال
- المبحث الثاني: مرحلـــة الاقتصـــاد الإداري المخطـــط 1967 – 1989
- المبحث الثالث: مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق 1989 – 2015
- المبحث الرابع: الإستراتيجية التنمـــوية الجديـــدة للجـزائر 2015-2030

تمهيـد:

شرعت الجزائر بعد حصولها على استقلالها السياسي في سنة **1962** في وضع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الكثير من المواثيق الوطنية والتي أكدت ما جاء به بيان أول نوفمبر **1954** الذي نص على "الاستقلال الوطني من أجل إقامة دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" لتباشر إستراتيجيتها التنموية وفق مخططات اقتصادية بداية من المخطط الثلاثي لسنة **1967**، وهذا بعد مدة انتظار قاربت **05** سنوات انعدمت فيها الرؤية الاقتصادية و لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي- الدولة التي تتحمل أعباء التنمية-، ويرجع فيه السبب إلى تدهور الحالة الاقتصادية للبلاد وتدمير البنية التحتية والهياكل الاقتصادية من طرف المعمرين، ما أدى بالدولة إلى تبني لإستراتيجية التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري وفق النهج الاشتراكي ولتنفيذ أهدافه تبنت الجزائر إستراتيجية التنمية الغير متوازنة، وفي هذا الصدد تم تنفيذ خلال هذه الفترة **(1967 – 1989)** خمسة مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية.

ونظرا لعدم تحقيق التنمية المنشودة خلال عقد السبعينات، والثمانيات، واستفحال الأزمة الاقتصادية لعام **1986** التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول إلى دون **10** دولار للبرميل التي أثرت بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية في الجزائر وتدهور الوضع الاجتماعي، حتم على الجزائر الدخول في مرحلة اقتصاد السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية بانتهاج سياسة إصلاحية جديدة بداية **1989** برعاية إلى المؤسسات النقدية والمالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ، إلا أن تطبيق هذه الإصلاحات لم يحسن من بنية الاقتصاد الجزائري الهشة تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات واستفحال المديونية الخارجية

ومع تحسن أسعار النفط مع حلول سنة **2001** باشرت الجزائر بتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية وفق سياسة إنفاقية عمومية توسعية ذات طابع كيتزي والذي يعالج فترات الركود الاقتصادي، وهذا بزيادة الطلب الكلي الفعال. هذه السياسة التنموية تمحورت في تطبيق الكثير من البرامج التنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **(2001-2004)**، والبرنامج التكميلي لدعم النمو**(2005-2009)**، وبرنامج توطيد النمو **2010 – 2014**، إلا أن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف سنة **2014** أدى بالحكومة الجزائرية إلى وقف كل البرامج التنموية وإطلاق نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي في عام **2017.**

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لإستراتيجية الجزائر التنموية لأكثر من نصف قرن وفق المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال
- ✓ المبحث الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط **1967 – 1989**
- ✓ المبحث الثالث: مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق **1989 – 2015**
- ✓ المبحث الرابع: الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر **2015 - 2030**

المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

عشية الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوه، مفكك ومتناقص داخليا غير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات، انعكس عنه وضع اجتماعي أكثر تجسيدا للتخلف، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاته، وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية والتي نجد انعكاسا لها في مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من اجل بناء اقتصاد وطني قوي.

المطلب الأول : نظرة المواثيق والبرامج الوطنية للاقتصاد الجزائري

الفرع الأول : برنامج طرابلس 1962 قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان **1962** مباشرة عقب توقيع اتفاقية **إيفيان** بين الجزائر وفرنسا في **18** مارس **1962** إلى عقد ندوة تاريخية بطرابلس الليبية، تم خلالها دراسة كيفية بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

أولا – تخطيط الاقتصاد الوطني من مضمون برنامج طرابلس 1962: نص هذا المشروع على أن:" التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض، توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب. وفي هذا المجال، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة. ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية على غرار ما حدث في عدة بلدان لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة".[1]

كما أكد برنامج طرابلس على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني وقد جاء هذا التأكيد مرة أخرى في ميثاق الجزائر **1964**.[2] وبفضل التمويل الخارجي أنشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات: النسيج، الجلود، المواد الغذائية، في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية **1962** إلا أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها.

ثانيا – آثار برنامج طرابلس 1962: يمكن أن نستخلص من هذا البرنامج ما يلي:[3]

- ✓ إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.
- ✓ ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات.
- ✓ ضمن هذا، فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا أنه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية حيث ينص في هذا المضمار"يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في تجاه إتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية".

---

(1) : جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986، ص19.

(2) : محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص 35.

(3) : جفال عبد الحميد ، سيدي دري عمار، **التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية**، ط01، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 ص46.

- مما تجدر الإشارة إليه كذلك أنه رغم ضبابية الرؤية حول مستقبل التنمية الاقتصادية في هذه الفترة، إلا أنه اتخذت بعض القرارات تعد هامة الأثر لمستقبل الاقتصاد الجزائري لعشريات قادمة نذكر منها:

✓ رفض الاستعانة بالخبرات الأجنبية ماعدا في بعض المجالات التقنية (الأشغال العمومية، الاتصالات)، وكان لهذا القرار تكلفته من حيث عدم اكتساب الخبرة المهنية بصفة سريعة،

✓ اعتبار نشاط الوساطة الاقتصادية خارج القانون ونشاط طفيلي، وهو ما جعل أسواق السلع والخدمات لا تشتغل بصفة جيدة لكون نشاطات الوساطة غير محددة وغير منظمة.

✓ شكلت سياسة الأجور المنخفضة تحد صعب في منتصف السبعينات ودفعت إلى ظهور الرشوة.

✓ تحديد الضريبة على دخل الشركات إلى مستوى **90 %** أدى إلى ظهور التهرب الضريبي والتوجه نحو الاقتصاد الموازي (الخفي).

الفرع الثاني : ميثاق الجزائر 1964: قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل **1964**، ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:[1]

✓ خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة؛

✓ توفير مواد الاستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها. ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها؛

✓ إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة .

✓ كما ورد في التوصية الاقتصادية والاجتماعية للمؤتمر التأكيد على ضرورة"تدعيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا من خلال التطبيق الصارم لقرارات المؤتمرين المتعلقين بكل من التسيير الذاتي الفلاحي والصناعي والتدعيم الجدي لمراقبة التسيير، تطبيقا لمراسيم مارس 1963".[2]

وعموما فإن كل من برنامج طرابلس **1962** وميثاق الجزائر **1964** أعطيا للصناعات القاعدية الأولوية واقتراح إقامة صناعة للحديد والصلب كطريقة للتنمية الاقتصادية وهذا نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.

الفرع الثالث : المواثيق الأخرى التي صدرت بعد ميثاق 1964

أولا ـ بيان 19 جوان 1965: إن هذا التاريخ يعتبر نهاية المرحلة الأولى للجزائر المستقلة فقد تميزت بسلسلة من التأميمات تناولت المؤسسات الأجنبية التابعة للقطاعات الإستخراجية [2] سنتطرق لها لاحقا، حيث جاء في خطاب الرئيس الراحل **هواري بومدين** ما يلي: " إن سياستنا تعتمد على تصنيع البلاد، و بناء اقتصاد وطني لا مجال فيه لأي نوع من أنواع الاستغلال، وأن الحديث عن بناء اقتصاد وطني يعني أولا وقبل كل شيء

---

(1) : جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**، مرجع سبق ذكره، ص20.

(2) : سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري- محاولتان من أجل التنمية (1962 – 1989، 1990 - 2005)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص 83.

(3) : عجايبي خديجة، **الصناعة والعمران وآثارها على القطاع الزراعي**- دراسة ميدانية بولاية عنابة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص114.

استرجاع الثروات الوطنية واستغلالها لمصلحة الشعب وحده، وهذا ما أنجزناه بالفعل حيث تم استرجاع الثروات الوطنية إلى أصحابها الطبيعيين..." [1]

من خلال هذا الخطاب نستنتج أن الاختيارات الحالية للتنمية في الجزائر لها أبعادها وجذورها تاريخية وجدت أثناء الثورة المسلحة وظهرت للوجود بعد الاستقلال مباشرة، وبدا تنفيذها بعد عام **1966** عن طريق نموذج التنمية الجزائرية المعتمدة على المخططات المتعاقبة .

ثانيا- الميثاق الوطني 1976 : كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم **27** جوان **1976**، ترتكز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بـــ - الثورة الصناعية" و"الأهداف الكبرى للتنمية". على وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية: - **للتصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد ثورة حقيقية. ذلك أنه، مثل الثورتين الثقافية و الزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحدثه من أنشطة، وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان، وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد**" . ومنه يتضح أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الاقتصادي للبلاد، لنقله من اقتصاد تقليدي يعتمد، بصفة أساسية، على الأنشطة الزراعية، إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، أو بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة و منسجمة. [2]

ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن. فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة. فضلا عن هذا، فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهو يدخل العلوم و التقنية والتكنولوجيا في حياة المجتمع.

ثالثا- الميثاق الوطني 1986 : قامت بإعداد جبهة التحرير الوطني ونوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم **16** جانفي **1986** كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى:

1. **تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة :** بمعنى هيكلة النسيج الصناعي وتكثيفه أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات أكثر انتظاما حتى تتعزز المبادلات، كما تعتبر عملية التصنيع أداة فعالة وحاسمة في بناء اقتصاد حديث وتحسين الإنتاج وإقامة صناعة مصنعة وتدعيم الصناعة الثقيلة. كل ذلك من شأنه أن يساعد على تحقيق التكامل والاندماج في جميع المجالات:

- ✓ **مواصلة تنمية الصناعات الأساسية:** إن الصناعات القاعدية، كصناعة الحديد والصلب، باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه تصنيع البلاد. ولهذا فالطاقة الإنتاجية المتوفرة في هذه الصناعات لابد من تطويرها وتحسين مستوى استخدامها كي تكون سندا لإعادة تجديدها وتوسيعها.

(1) : لقطات مقتطفة من **خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين** بمناسبة الذكرى الثانية عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، 24-02-1968 .

(3) : جفال عبد الحميد، سيدي دري عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

- ✓ **تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي:** عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية وطنية تسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتراكم التقنيات إلى مراحل إنتاج الآلات وبناء المصانع اعتمادا على الإمكانيات الوطنية في الدراسات والإنجاز.

2. **تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى:** إن توطيد التكامل الاقتصادي في إطار تنمية شاملة متزنة، يرتكز على البحث المنهجي عن التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وبهذا الصدد ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا وأن تكون هي غاية التنمية ومحركها. وسوف تتطوّر الصناعة لتلبية حاجيات هذه القطاعات أساسا مع العلم أن الأولويات سترتب حسب الحاجة .
3. **تدعيم صناعة متنوعة و تطويرها؛**
4. **ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي؛**
5. **ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية.** [1]

المطلب الثاني : مخلفات الاستعمار وملامح إصلاح الاقتصاد الجزائري

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية حيث يسميها الكثير من الكتاب الجزائريين باسم " **فترة الانتظار** "حيث لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية، لذلك كان الوضع الذي واجهته الحكومة الجزائرية الأولى سنة **1962** وضعا صعبا للغاية حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصادية لاسيما سنتي **1961** و**1962** وسياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين، وقد تدهورت الحالة الاقتصادية للبلاد، مما أدى بالدولة إلى اختيار الاشتراكية كنظام لتسيير الوضع الاقتصادي في البلاد وقد تجسد ذلك من خلال العديد من النصوص الأساسية ابتداء من مؤتمر الصومام **1956** الذي أعطى الإشارة إلى التسيير الذاتي للمؤسسات ليتأكد ذلك في جميع المواثيق الوطنية ابتداء من ميثاق طرابلس **1962** وميثاق الجزائر **1964.**

الفرع الأول: سمات الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال :

في هذه المرحلة زادت تعقيدات تدهور الهياكل الاقتصادية الجزائري وقد وتجلى ذلك من خلال: [2]

1. غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم
   - ✓ **50.000** إطار سامي.
   - ✓ **35.000** إطار متوسط.
   - ✓ **100.000** عامل مهني.

---

(1) : زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005- 2006، الجزائر، ص ص : 150 – 151 .

(2) : عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري- الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 – 2005 ، ص 18.

وقد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و **90 %** تم تجهيلهم في فترة الاستعمار؛

2. أخذ المعمرون مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي سنة **1962** قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـــ**500** مليون فرنك فرنسي شهريا، وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته **750** مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية؛[1]

3. انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارة العمومية وتوقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين سنتي **1962** و **1963** تم :

- ✓ غلق أكثر من **100** مؤسسة صناعية.
- ✓ توقف عن النشاط أكثر من **1400** مؤسسة من مجموع **2000** مؤسسة صناعية بسيطة
- ✓ انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة **35%** وفي نهاية **1963** وصلت إلى **55** %؛

4. ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات، بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة تتميز بكل عناصر التقدم، من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجية عالية، ومناطق نشاط مختارة بعناية فائقة؛ وبالمقابل وجود قطاعات اقتصادية تقليدية يتوزع عليها معظم الجزائريين.

5. وجود ما بين **(11-12)** مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، **70 %** من السكان العاملين في حالة بطالة؛

6. سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذ كان يستحوذ على قرابة **80 %** من اليد العاملة؛

7. التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج حيث استحوذ عليه البترول بمعدل **80%** من مجموع الصادرات؛

8. تدني مستوى المعيشة في كل وسائل العيش الحديثة كالخدمات الصحية والتعليم والنقل والسكن؛[2]

9. الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي والأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية وتفتقر لرؤوس الأموال.

10. فجر الاستقلال كانت الزراعة والخدمات تمثل **73%** من إجمالي الإنتاج، و**20%** من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة بمفهوم **G.Debernis** في حين نجد الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على **45 %** من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.[3]

(1) : Ahmed Henni, **Economie de l'Algerie indépendante**, ENAG, Algerie, 1991, P.26.

(2) : عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الواقع و الآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011 ، ص 7.

(3) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

الفرع الثاني: مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق ما بين 1962 – 1965

ورثت الجزائر بعض الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة: الطرق المعبدة، خطوط النقل، الخطوط الحديدية، مطارات صغيرة، نوادي ومؤسسات اجتماعية وإدارية، مجموعة من المدارس وهياكل التكوين، الكشف عن بعض الخامات والمعادن، ونتيجة لهذا الوضع الصعب جاءت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة منصبة على ما يلي:

1. الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من مسيرين، وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال والاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة **(1959-1964)** التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، واستنادا إلى ما تنص عليه معاهدة أيفيان **1962**، تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة.
2. الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار وتركيز الجهود لتأمين معيشة **12** مليون جزائري مهددون بالجوع؛
3. محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة وتوفر الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري وبين حاجيات المواطنين.

المطلب الثالث : مرحلة الإعداد والتهيؤ للانطلاق في النموذج الاشتراكي

الفرع الأول: التغيرات الكمية والنوعية في الاقتصاد الجزائر

أمام هذه الوضعية برزت إرادة قوية لفرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي، واحتكار الدائرة المالية ودائرة التخطيط باعتبارهما مجالا حيويا لممارسة السلطة الاقتصادية، أي التوجه نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي ليس فقط لوظائف الاستثمار ولكن حتى وظائف الإنتاج والتوزيع التجاري، فالدولة هي أكبر مستثمر، أكبر مستهلك، أكبر مشغل وأول بنكي في البلاد، وفي هذا الإطار تم الإعلان عن الأملاك التي تركها المعمرون "أملاك شاغرة " ومنح إدارتها سواء للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية) أو للعمال الذين يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية والزراعية والتجارية)، وهكذا ظهر أنظمة في إدارة الوحدات الاقتصادية تمثلت في:[1]

- ✓ التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون قدرت بحوالي **330** مؤسسة بمجموع **3000** عامل في سنة **1964**، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية.
- ✓ إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي **ONRA** الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع **ONACO** الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية.
- ✓ إنشاء شركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل:
  - o الشركة الوطنية لنقل، وبيع المحروقات **Sonatrach** في سنة **1963**؛
  - o شركة (**SNS**) في **1964** المتخصصة في قطاع صناعة الحديد؛

(1) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

- الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في **1964**؛
- وشركة **(S.O.M.E.A)** في الصناعة الميكانيكية والطائرات؛
- والإبقاء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز.

✓ المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر فـــ :

- استعادت الدولة **56 %** من أسهم الشركة البترولية **S.N.REPAL** و**Raffinerie** بالعاصمة
- استعادت **20%** من حصص شركة الغاز**CAMEL.**
- استعادت **40%** في رونو **CARL Renault** و **30 %** في **S.A.B.A.B .**
- استعادت **25 %** في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة **La Fonderie** الأكثر أهمية في الجزائر

✓ كما عملت السلطات الجزائرية إلى تأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل:

- تأميم الأراضي الزراعية والمناجم سنة **1963.**
- تأميم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية
- تأميم البنوك الأجنبية سنوات ابتداءً من **1966** موازاة مع ذلك ونتيجة للتخوف من هروب رؤوس الأموال شرعت السلطات الجزائرية في الرقابة على السياسة النقدية والمالية وذلك بـــ :
  - تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري في **12 – 12 -1962**
  - إلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري **1964.** **(1)**
  - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في **10** أوت **1964.**
  - إنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر في **1966/08/13 .**
  - فرض رقابة على الصرف مع منطقة الفرنك ابتداء من أكتوبر **1963** وعدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، والرقابة على التجارة الخارجية. **(2)**

وعموما يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية : **(3)**

1. **قطاع التسيير الذاتي:** المتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين، والذي واجه العديد من المشاكل منها ما يخص التمويل، نقص الموارد البشرية المؤهلة، التموين، التسويق وعدم رغبة الدولة في الاستمرار في هذا النوع من التسيير، ولذلك انتقلت مجموع الوحدات المسيرة ذاتيا تدريجيا تحت رقابة الشركات الوطنية بعد إنشاء القطاع العام، ففي سنة **1973**، أصبح القطاع الصناعي المسير ذاتيا يمثل اقل من **0.3 %** من اليد العاملة الإجمالية.
2. **قطاع خاص أجنبي:** ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول والغاز،

(1) : محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص 35

(2) : صالح صالحي، **تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول: حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بـــ بشار، 21 أفريل 2004 ، ص 2.

(3) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

3. **قطاع خاص وطني:** ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص، لا يحظى بدعم السلطات العمومية، " فصدور قانون الاستثمارات سنة **1963** مثلا كان يتعلق فقط بالاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعني ضمنيا منع الاستثمار الخاص الوطني، وفي نفس السنة تم تعيين مندوبين عن الحكومة في كل شركة خاصة بهدف التحضير لإدماجهم في نظام التسيير الذاتي"
4. **قطاع عمومي نامي:** ابتداء من سنة **1966** ورث ملكياته عن المستعمر بعد رحيله أو أنه أنشأ وكُون من طرف الدولة.

من الملاحظ لهذه الفترة أنها لم فيها يتم إنشاء القطاع العام إلى غاية سنة **1966**، وامتازت بركود اقتصادي، فلا البرجوازية الأجنبية ولا المحلية أخذت بزمام المبادرة لإدارة النشاط الاقتصادي، بل كانت إستراتيجية الرأسمال الأجنبي الفرنسي هو احتكار قطاع المحروقات وتفضيله عن القطاع الزراعي أو حتى التصنيع.

الفرع الثاني : السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

من الملاحظ أنه قبل سنة **1965** كان التخطيط مقتصرا على إعداد ميزانيات التجهيز السنوية والمخططات القصيرة المدى (قوانين المالية) وذلك بسبب نقص الإطارات الكفؤة، وانعدام جهاز للإحصاء، وضعف القطاع الاقتصادي العمومي، تمركز جل القطاعات الاقتصادية في أيدي الأجانب، بالإضافة إلى الأثر الواضح للدعم المالي والتقني الفرنسي، كل ذلك حال دون قيام سياسة تخطيط جادة وفعالة مما أدى إلى تبني سياسات معينة تمثلت في :

- ✓ أول خطوة اتخذتها السلطة الجديدة المنبثقة عن التصحيح الثوري **19** جوان **1965** هي إعادة هيكلة أجهزة الدولة وتمثلت في :
  - o إنشاء مجلس الثورة **1965**
  - o المجلس الشعبي البلدي **1966.**
  - o محكمة الثورة **1968.**
  - o المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دعما لسياسة التخطيط التي بدأت سنة **1965** حيث طلبت السلطات العمومية الجزائرية دعم ومساعدة فريق من خبراء البنك العالمي، الذي اقترح على الجزائر برنامجا تنمويا مستمدا من فكر النظام الاقتصادي الليبرالي، غير أن هذا البرنامج رفض من قبل السلطة باعتباره لا يتماشى مع رغبة وطموحات الجزائريين، فقد كانت السلطة تسعى إلى انتهاج نهج اشتراكي كغيرها من الدول المستقلة حديثا يحررها من التبعية للنظام الرأسمالي و يمكنها من تأميم مرافقها الاقتصادية المملوكة للأجانب.
- ✓ بعدها أجريت الحكومة اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية **GOSPLAN**[1] وبالتعاون مع خبراء جزائريين بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى **(1965-1980)** وقد وقبلت هذه الأخيرة من طرف

(1) : لجنة التخطيط المركزية للدولة السوفياتية : أنشأت سنة 1921 تعتبر الجهاز الأول والمسؤول عن إعداد الخطط ومتابعة تغييرها، وفي أبريل 1991، وتم حل هيئة تخطيط الدولة من قبل الاتحاد السوفيتي.

السلطات العمومية الجزائرية.ومن هذا المنطلق بدأت الحكومة الجزائرية في تهيئة الظروف لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وذلك عن طريق الاستمرار في عملية تأميم الممتلكات الاستعمارية.[1]

- ✓ إصدار قوانين جديدة سنة **1967** مثل :
  - o قانون الاستثمار
  - o قانون الوظيف العمومي
  - o قانون الإجراءات المدنية
  - o قانون الإجراءات الجزائية...

الفرع الثالث: سمات السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

تميزت السياسة الاقتصادية بعد سنة **1965** بخصائص نلخصها كالآتي: [2]

- ✓ الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد وذلك بـــ
- ✓ تبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية؛
- ✓ عدم السماح للقطاع الخاص وطني كان أو أجنبي أن يتولى عملية التنمية
- ✓ قرر مجلس الثورة سنة **1966** مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية.
- ✓ البحث عن استقلال اقتصادي صناعي حقيقي مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي عن طريق:
- ✓ تبني سياسة اقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل وطويل المدى (إلى غاية **1980**) يحدد الاتجاه العام للتنمية في الجزائر وهو موزع على خطط اقتصادية ثلاثية ورباعية
- ✓ الهدف من هذه السياسة القضاء على التخلف والخروج من دائرته في آفاق الثمانينات.
- ✓ ظهور الظروف الموضوعية لإتباع سياسة تنموية سريعة وذاتية تعتمد على :
- ✓ الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد والصلب والطاقة وتثمين قطاع المحروقات، ومثلت ملكية الدولة قلب هذا النموذج بعد إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي في شكل شركات وطنية (تحولت فيما بعد إلى مؤسسات اشتراكية)،
- ✓ الاعتماد على المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذه، في كل قطاع (باستثناء الأشغال العمومية والري) حيث :
  - ▪ أنشأت مؤسسة عمومية صناعية تحتكر نشاط الفرع
  - ▪ إنشاء مؤسسة عمومية للتسويق تحتكر نشاط التوزيع والاستيراد والتصدير، بهدف توسع القطاع العام وتقلص نفوذ البرجوازية الناشئة.

(1) : عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص 62 .

(2) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره** ، ص 23.

- ✓ تبعا لذلك تم في المجال المالي ما يلي :
- ✓ تأميم جميع البنوك والأجهزة المالية في **1966** واحتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الإعتمادات المالية وتوجيهها للتنميّة.
- ✓ تأميم جميع البنوك في سنة **1969** بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري. تأميم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية في جوان **1967**، ثم مجموع السوق البترولية في ماي وجوان **1968**. **(1)**
- ✓ في مجال الزراعة ركزت السياسة الحكومية على :
  - ✓ تحسين وتنظيم القطاع الزراعي :
    - إعادة توزيع الأراضي
    - هيكلة المزارع
    - تخطيط الإنتاج...
  - ✓ زيادة الطاقة الإنتاجية الطبيعية عن طريق :
    - تقليص نظام التبوير؛
    - استصلاح أراضي جديدة...
  - ✓ زيادة التشغيل وتنظيمه عن طريق :
    - زيادة كفاءة العمل
    - إعادة توزيع الملكية
    - محاربة التغيب عن الأرض...
- ✓ في مجال التجارة الخارجية تم التركيز على :
- ✓ تنويع التجارة الخارجية (حصة فرنسا تقلصت إلى **45 %** من الواردات و **53 %** من الصادرات لصالح شركاء مثل ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا) واحتكارها من طرف القطاع العام لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج
- ✓ توجيه جل الإعتمادات المالية لصالح التنمية،
- ✓ اعتماد سياسة جمركية تحارب الاستهلاك الطفيلي وترشيد الاستهلاك الوطني،
- ✓ تهيئة وحماية سوق المنتجات المحلية الجديدة. **(2)**

(1) : محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، الجزائر ، ص155.

(2) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 24

المبحث الثاني : مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967 – 1989

إن تبني الجزائر لإستراتيجية التخطيط المركزي للاقتصادي الجزائري كان سنة **1967** وفق النهج الاشتراكي الذي يحمل الطابع الديمقراطي في الإعداد والطابع الإلزامي في التنفيذ من خلال تحديد الأهداف وتوضيح وسائل بلوغها، قد اعتمدت الجزائر في ذلك على أطروحات بعض الاقتصاديين من خلال تبني إستراتيجية التنمية الغير متوازنة كإستراتيجية حلال الواردات كمرحلة أولى لذلك كان معظم المخصصات الاستثمارية في الجزائر موجهة لقطاع الصناعة الثقيلة كقطاع قائد لتحريك النمو وهو ما يفسر تبني الدولة لأفكار كلا من **"فرونسوا بيرو"** من خلال إستراتيجية أقطاب النمو والصناعة المحركة و**"جيرار دوبرنيس"** من خلال إستراتيجية الصناعة المصنعة. وفي هذا الصدد تم تنفيذ خمسة مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية على النحو التالي.

المطلب الأول: المخطط الثلاثي للتنمية 1967 – 1969

يعتبر المخطط الثلاثي أول مخطط اقتصادي قصير الأجل تمكنت من خلاله الجزائر من إنشاء خطتها الاقتصادية المبنية على التصنيع باعتبار أن الصناعة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن بناء الاقتصاد وتحقيق أهدافه المعلنة في المواثيق المختلفة. هذا البرنامج الذي تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي يتميز بتوازن نسبي، للمعامل المتوسط لرأس المال[1]، وهو يعبر عن العامل القطاعي لرأس المال.[2] والجدول التالي يبين توزيع الاستثمارات العمومية على ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها.

الجدول رقم (01) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الثلاثي خلال الفترة 1967 – 1969

فترة البرنامج / هيكل الاستثمارات / القطاعات		1967 – 1969		
		المبلغ مليار د.ج	المبلغ مليار د.ج	النسبة (%)
1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الزراعة	1.88	6.79	% 74
	الصناعة	4.91		
2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية		0.36	0.36	% 04
3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	البنية التحتية الاقتصادية	0.28	2.01	% 22
	البنية التحتية الاجتماعية	1.73		
المجموع		9.16	9.16	% 100

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- وليد عبد الحميد ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010، ص- ص: 209 – 210 .
- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص168.

من الجدول نلاحظ أن هيكل توزيع الاستثمارات للمخطط الثلاثي تم توزيعها طبقا لثلاثة أوزان حيث أن جهاز الإنتاج (الاستثمارات الإنتاجية المباشرة[3]) قد حظي بالأولوية المطلقة فاقت نسبة 74 % من إجمالي هيكل الاستثمارات العمومية الكلية، وهذا راجع للضرورة ورغبة الدولة في تطوير جهازها الإنتاجي الذي يشكو من الضعف والتبعية للخارج فالإنتاج الزراعي كان موجه إشباع حاجات السوق الخارجية حيث كانت هذه السوق قد وجهت أيام الاستعمار إلى تطوير إنتاج الكروم والنبيذ في الوقت الذي كانت فيه حاجات السوق الوطنية (حاجات الشعب)

(1) : المعامل المتوسط لرأس المال يعبر عن العلاقة بين رأس المال المستعمل ي عملية الإنتاج والناتج المحصل عليه خلال فترة زمنية محددة (سعدون بوكبوس، ص 151).

(2) : سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري- محاولتان من أجل التنمية (1962 – 1989، 1990 - 2005)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص 148.

(3) : الاستثمارات الإنتاجية : هي تلك التي تؤدي إلى خلق هياكل إنتاج قيم استعماليه لها شكل السلع كالمنتجات الزراعية والصناعية المختلفة .

تتطلب تطوير المنتجات الزراعية الغذائية، كما أن الصناعة كانت ضعيفة حيث كانت تتمثل إما في الصناعات فلم تكن تخدم التنمية الاقتصادية كونها صناعات إستخراجية أو استهلاكية صغيرة أو وسيطية وقد كانت تجارية لا استثمارية همها الربح. لذلك ركزت عليها الدولة كمتغير مستقل في معادلة التنمية. والشكل التالي يبين لنا نسب مكانة كل من الزراعة والصناعة من الاستثمارات العمومية في المخطط الثلاثي .

الشكل رقم (08) : مكانة القطاع المنتج (الصناعة والزراعة) في المخطط الثلاثي للفترة 1967 – 1969

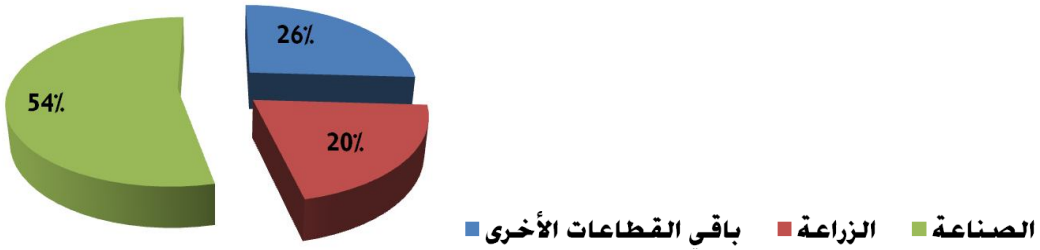

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الشكل أن السلطات الحكومية قامت بتوجيه الاستثمارات العمومية نحو التصنيع بينما القطاع الزراعي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، فالقطاع الصناعي تربع على باقي القطاعات بنسبة فاقت النصف حيث وصلت إلى **54 %** من مجموع مبالغ الاستثمارات الكلية. أما الزراعة رغم تحصلها على المرتبة الثانية من حجم الاستثمارات العمومية في المجموعة الأولى (الاستثمارات المنتجة) إلا أنها لم تتجاوز نسبة **20 %** هذا ما يعكس إستراتيجية الجزائر المنتهجة نحو التصنيع والتي تهدف من خلالها إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية.

أما باقي القطاعات فلم تتجاوز نسبة **26 %** وهي موزعة على النحو التالي :

- ✓ في **القطاعات الغير إنتاجية** [1] استثمرت الدولة نسبة قدرت بـــ **22 %** في من مجموع الاستثمارات الفعلية فقد تم تخصيص هذا الوزن من أجل تشييد البنية التحتية سواءً كانت اجتماعية بمبلغ قدر بـــ **1.73** مليار د.ج أو اقتصادية **280** مليون د.ج كونها تدعم هياكل الإنتاج بخدمات أو وفورات خارجية تساعده على تحسين معدل إنتاجية العمل.
- ✓ **القطاعات الشبه منتجة**[2] وبدرجة أخيرة وأقل حيث خصصت الدولة نسبة لا تتجاوز **04 %** من مجموع الاستثمارات الفعلية حيث شملت هذه الأخيرة السياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية... كونها تتميز بالدور الإسنادي فقط للقطاع المنتج.

الفرع الأول : الاستثمارات في القطاع المنتج ومكانة التصنيع فيه

إن مجموع الاستثمارات المرخصة ماليا والتي خصصتها الدولة في المخطط الثلاثي لهيكل القطاع المنتج مباشرة هي **07** مليار د.ج من خلالها تم وضع سياسة صناعية ترمي إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية :

- ✓ خلق تكامل اقتصادي بين مختلف فروع القطاعات المنتجة؛
- ✓ الرفع من قدرات التراكم الاقتصادي؛

---

(1) : الاستثمارات الغير منتجة : هي تلك التي يترتب عنها هياكل ذات نشاط اجتماعي أو ثقافي مثل البناءات السكنية و المدارس و المستشفيات و المؤسسات الإدارية أو ذات نشاط مفيد للاقتصاد كالطرق والماء و الكهرباء... وقد سميت بهذا الاسم لا لكونها لا تفيد الإنتاج المادي وإنما لكون نشاطها لا يتعلق بإنتاج القيم الإستعمالية.

(2) : الاستثمارات الشبه منتجة : تتمثل في تلك التي تؤدي إلى إنشاء هياكل مفيدة بخدماتها للإنتاج المادي كالتجارة والسياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية إذن فهي نشاطات تخدم القطاع المنتج وتسنده في تطويره أي أنها نشاطات لا تخلق الإنتاج (قيم استعماليه) .

- ✓ إعادة توزيع جديد للمداخيل ؛
- ✓ تكييف جهاز الإنتاج مع احتياجات السوق؛ [1] ولقد انصب المجهود الاستثماري طيلة المرحلة على تطوير الصناعات التي تعاني من قيمة المواد الأولية، وتساهم في تدعيم التكامل ما بين القطاعات وداخل القطاعات ذاتها، وتوفر دعما قويا لإنشاء المناصب.

أولا- هيكل القطاع المنتج:

1 – القطاع الزراعي: لقد كان الحجم الاستثماري الذي خصصه المخطط الثلاثي للزراعة هو **1.62** مليار من الدينارات الجزائرية (ويمثل بطبيعة الحال الترخيص المالي التقديري) وقد تقرر توجيه معظمه وهو **77.7%** إلى تطوير الزراعة النباتية، وذلك عن طريق : تحديث فن الإنتاج الزراعي، إدخال تقنيات أكثر تطورا خصوصا في قطاع التسيير الذاتي الزراعي كأسلوب إنتاج جديد يمثل التطبيق الاشتراكي للجزائر المستقلة. وقد حظيت الزراعة أيضا في تطوير هيكلها بمشاريع الري يمثل وزنها في مجموع الاستثمارات المقررة ما يقارب من **22 %** لأن الدولة راغبة في توسيع رقعة الأرض المروية.

2 – القطاع الصناعي : أما بخصوص الوحدات الصناعية (المحروقات؛ صناعات منجمية؛ صناعات تحويلية ثقيلة؛ صناعات تحويلية استهلاكية؛ وحدات انجاز للبناء والأشغال العمومية التي اعتبرت أيضا وحدات صناعية لإنتاج المباني والطرق... فقد كان الترخيص المالي التقديري من الاستثمارات في المخطط الثلاثي لكامل القطاع الصناعي **5.4** مليار د.ج وكان أكبر حجم منه قد خصص لصناعة المحروقات بنسبة **42 %** ثم للصناعة التحويلية الثقيلة بنسبة **40.4** % وسبب الاهتمام بهذين الفرعين كون الأول مصدرا هاما للعملات الصعبة ويشكل للتنمية موردا ماليا هاما ولهذا تركز الاهتمام فيه على توسيع البحوث الجيوفيزيائية لاكتشاف حقول البترول والغاز وإنشاء شبكة نقل قوية لتوزيع هاتين المادتين. أما بخصوص الفرع الصناعي الثاني فإن أولويته الاستثمارية يبرزها كون الدولة الجزائرية راغبة في إنشاء قاعدة صناعية تقوم من جهة بتحويل المواد الأولية المحلية ومن جهة أخرى بمد فروع الإنتاج أو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بمواد تلبي حاجاتها، فهو إذن فرع صناعي لخلق شروط التكامل الاقتصادي الذي لطالما عملت السياسة الاقتصادية الفرنسية على حرمان المجتمع الجزائري منه لجعل هيكله الاقتصادي تابعا بصفة دائمة للاقتصاد الفرنسي. ومن هذا النوع من الصناعات صناعة إنتاج أدوات العمل ويعتبر مصنع الحديد والصلب واحدا منها.

ثانيا – تحليل أولويات توزيع الاستثمارات القطاعية : إذا كان هيكل القطاع المنتج مباشرة قد حظي بمبلغ تقديري من الترخيص المالي، من مجموع استثمارات المخطط الثلاثي (7مليار د.ج) فإن هذا يعبر عن إحدى أولويات المخطط الرئيسية. وهي التطور السريع لهيكل جهاز الإنتاج كقاعدة مادية للتنمية. وبالضبط توجيه معظم استثماراته إلى القطاع الصناعي الذي بلغ **5.4** مليار د.ج الذي شكل وزنه **77 %** تقريبا من مجموع الاستثمارات القطاع المنتج ومن الخطأ القول أن هذه الأولويات على حساب القطاع الزراعي الذي بلغت نسبته من هذه الاستثمارات نحو **23 %** فقط. لأن التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي شيئان مختلفان. فمن الناحية الحسابية لتوزيع الاستثمارات المنتجة مباشرة هناك فعلا اختلال توازني لحساب الصناعة وعلى حساب

(1) : عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعة الصغيرة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 1994 – 1995، ص 50.

الزراعة. ولكنه من الناحية الاقتصادية لا يمكن أن يعبر ذلك بالضرورة عن اختلال توازن اقتصادي. فلا بد من إدخال عناصر أخرى في التحليل ومن أبرزها المقارنة بين درجة تطور جهاز الإنتاج الصناعي ودرجة تطور جهاز الإنتاج الزراعي. فإذا كان هذا الأخير متطورا كثيرا عن الأول فإنه يعبر عن اختلال توازني اقتصادي لابد في معالجته من أجزاء استثمارات كبيرة لفائدة الجهاز الأول لامتصاص هذا التفاوت. كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أيضا هدف الاستثمار الصناعي وأثره على هيكل القطاع المنتج كله أو على فروع من فروع إنتاجه، مثل الزراعة، حين تكون الدولة راغبة في تطويره. وفي هذه الحال يكون التركيز على الاستثمارات الصناعية هو بهدف خلق الشروط المادية لتطوير القطاع الزراعي مستقبلا ولا نكون في هذه الحالة إذن أمام اختلال توازني اقتصادي في توزيع الاستثمارات. (1)

ثالثا – مقارنة التقديرات بالانجازات المحققة: من ملاحظة سير عمل انجاز المخطط الثلاثي نستطيع أن نستخلص مجموعة من النتائج وهذا عن طريق مقارنة الانجازات المالية في نهاية فترة المخطط بالترخيص المالي التقديري في بداية فترة المخطط (وهنا يجب التأكيد على أن المقارنة بين الكميات المالية لا تعبر تعبيرا حقيقيا عن سير عمل الانجاز، لأنها تعبير نقدي والنقود ترمز فقط للقيمة ولا تعبر عنها تعبيرا حقيقيا فهي قوة شرائية خاضعة للارتفاع والانخفاض كما تدل عن ذلك تقلبات الأسعار). والجدول التالي سير عمل انجاز استثمارات المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية للقطاع المنتج.

الجدول رقم (02) : مقارنة بين الإعتمادات المالية والاستثمارات الفعلية للقطاع المنتج المباشر

الاستثمارات المنتجة المباشرة	القطاعات	الاعتماد المالي مليار د.ج	الاستثمارات الفعلية مليار د.ج
القطاع الزراعي	الزراعة	1.26	1.39
	الصيد البحري	0.01	-
	الري	0.35	0.49
المجموع		1.62	1.88
القطاع الصناعي	المحروقات	2.27	2.52
	الصناعات الأساسية	2.18	1.58
	الصناعات التحويلية الأخرى	0.49	0.37
	المناجم و الطاقة	0.46	0.44
المجموع		5.40	4.91

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص190.

نلاحظ أن حجم الاستثمار الفعلي للمخطط الثلاثي قد بلغ **9.16** مليار د.ج ويمثل فيه حجم استثمار القطاع المنتج **6.79** مليار د.ج أي بنسبة **74 %** وأولى ملاحظة عن هذين الحجمين الاستثماريين المنجزين هي زيادة بنسبة **1%** في الحجم الأول بالنسبة للترخيص المالي التقديري للمخطط وانخفاض بنسبة **03%** من الحجم الثاني بالنسبة للترخيص المالي. ويلاحظ أن هذا الانخفاض كان قد حدث في الانجازات المالية الصناعية التي هبطت بنسبة **9%** خصوصا في فرع الصناعات الثقيلة التي كانت فيها نسبة الانخفاض ما يقارب **27%** أما الاستثمارات الزراعية فقد ارتفعت بشكل ملحوظ سواء كان ذلك بالنسبة للترخيص المالي أو بالنسبة

(1) : محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج01، مرجع سبق ذكره، ص-ص : 175 – 176 .

لتكلفة البرنامج وكان الارتفاع على الترتيب **16%** و **0.5%.** وقد أثر هذا التطور في الاستثمارات الفعلية في نهاية المخطط الثلاثي بالنسبة للاستثمارات التقديرية لفترة المخطط على هيكل توزيعها في القطاع المنتج وفي طليعته فرع الإنتاج الصناعي. وفرع الصناعة التحويلية الثقيلة الذي انخفض وزنه الاستثماري من **40.5%** إلى **32.2%** يدل هذا الانخفاض عن وجود برامج استثمارية من هذا الفرع الصناعي لم ينطلق انجازها خلال فترة المخطط أو تأخر انجازها لأسباب فنية تعود بالدرجة الأولى إلى تعقد تكنولوجياتها وهذا رغم الأهمية الصناعية التي تكتسبها ورغم مالها من فعالية على التنمية الشاملة. وما يثير الانتباه بصفة واضحة هو تغيير وزني فرع صناعة المحروقات الذي ارتفع من **42%** إلى **51%** وقد عمدت الجزائر على إعطاء الإنتاج البترولي هذه النسبة الكبيرة وزيادة رفع وزنه مرة ثانية من اجل الحصول على موارد مالية لتمويل الصناعة ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة، في محاولة لتبيان القدرة على تسديد الدين للمقرضين الأجانب[1] حيث تم توظيف حوالي نصف الإنتاج البترولي في تمويل الصناعة كمحاولة لتفعيل فكرة النهج الصناعي المقترحة.[2]

الفرع الثاني : الاستثمارات في القطاع شبه المنتج (خدمات الإنتاج)

تشمل هذه الاستثمارات أنشطة السياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتخزين والتوزيع، التي اهتم بها المخطط الثلاثي حيث خصص لها حجما تقديريا من الاستثمارات بلغ 460 مليون د.ج والذي يمثل نسبة 5.1 % من الاستثمارات التقديري المرخصة ماليا للمخطط والبالغة 9.06 مليار د.ج. وتبدو هذه النسبة ضعيفة. لأن هناك اهتمامات أكثر أولوية للدولة بقطاعات أخرى سنتعرض لها لاحقا.وقد كان توزيع الاستثمارات في القطاع شبه المنتج (خدمات الإنتاج) على النحو الذي يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (03): الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع شبه منتج في المخطط الثلاثي 1967 – 1969

استثمارات خدمات الإنتاج	القطاعات	الاعتماد المالي مليون د.ج	النسبة (%)
القطاع الزراعي	السياحة	340	74
	المواصلات السلكية واللاسلكية	120	26
	النقل	-	-
	التخزين والتوزيع	-	-
المجموع		460	100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص- ص : 179، 190.

من الشكل نلاحظ أن النشاط السياحي كنشاط تجاري قد خصص له اعتماد مالي كبير داخل هيكل استثمارات خدمات الإنتاج قدر بـــ 340 مليون د.ج وقد حقق نسبة معتبرة من توزيع هذه الاستثمارات حيث بلغت حوالي 74 % والباقي كله وهو 26 % مخصص لتطوير فرع المواصلات السلكية واللاسلكية كنشاط يخدم الإنتاج أيضا. والغريب أنه في توزيع الاستثمارات خدمات الإنتاج قد تم إهمال تطوير كل من فروع النقل والتوزيع والتخزين المنتوجات. إن العمل الاستثماري في القطاع شبه المنتج ليس معقدا مثل العمل الاستثماري في القطاع المنتج مباشرة، ويدل على ذلك كون أن الاستثمارات الفعلية في نهاية المخطط كانت قريبة جدا من تكاليف البرامج

(1) : قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2013، ص91.

(2) : Benissad hocine, **La Réforme Economique en Algérie**, 2 éme ed , O P U , Algérie, 1991 , P16.

الاستثمارية، وهما على الترتيب **360** مليون د.ج مقابل **370** مليون د.ج وتمثل هذه العلاقة معدل انجاز مالي رقمه هو **97.3%** . ولقد كانت استثمارات القطاع شبه المنتج الفعلية والمنفذة في المخطط الثلاثي موزعة كما يلي :

- ✓ السياحة **180** مليون د.ج
- ✓ النقل **70** مليون د.ج
- ✓ السلكية واللاسلكية **110** مليون د.ج، كما يوضحها الشكل الموالي.

الشكل رقم (09) : نسب الاستثمارات الفعلية للقطاع شبه منتج من المخطط الثلاثي 1967 – 1969

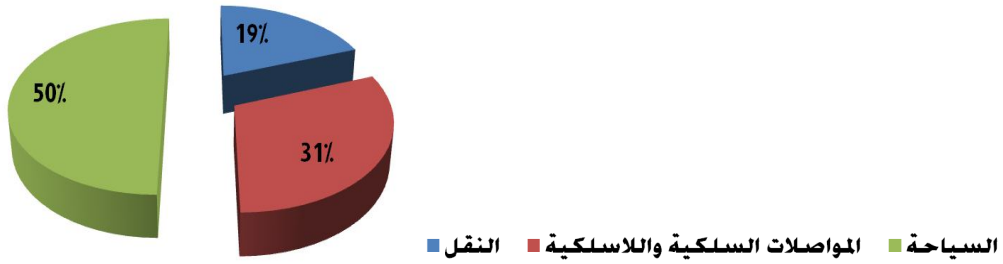

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على قطاعات الجدول السابق

وبالمقارنة السريعة بين نسب الاعتماد المالي التي يبينها الجدول السابق والاستثمارات الفعلية المنجزة خلال المخطط الثلاثي كما في الشكل رقم **(01)** نلاحظ أن :

- ✓ معدل الاستهلاك الاستثماري في فرع العمل السياحي قد تم انجاز منه فقط نحو **53 %** وهي نسبة ضعيفة؛
- ✓ أما معدل الاستهلاك الاستثماري في فرع نشاط السلكية واللاسلكية قد بلغ ما يقارب **92 %** أي أنه من مبلغ الاستثمار التقديري والمقدر بـــ **120** مليون د.ج قد تم انجاز منه **110** مليون د.ج ؛
- ✓ في تم تحويل جزء من الاستثمارات المرخص بها ماليا وهي **70** مليون د.ج إلى فروع النقل لتطوير طاقاته الإنتاجية كنقل العمال أو المنتجات. كما أن المخطط قد أهمل كل من فروع نشاط التخزين والتوزيع .

الفرع الثالث: الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية

لقد تولت الدولة من المخطط الثلاثي بتطوير القطاع غير المنتج والتي أصطلح على تسميتها بالبنية التحتية التي تتركب من البنية التحتية الاجتماعية كبناء المساكن، ومراكز التعليم والتكوين، ومراكز الصحة، والإدارات العمومية والبنية التحتية الاقتصادية كشق الطرق وتعبيدها، وتطوير شبكة المياه النظيفة، وشبكة الكهرباء والغاز...وهذا من أجل إسناد باقي القطاعات ومحاربة التفاوت الجهوي.

أولا – تطور البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية: خصصت الدولة لهذا القطاع اعتماد مالي قدر بـــ **1.58** مليار د.ج حيث بلغ وزنه من الإعتمادات المخصصة للمخطط الثلاثي حوالي **17 %** إلا أن الاستثمارات الفعلية في نهاية سنة **1969** قد بلغت **2.01** مليار د.ج. حيث يعبر هذا التطور في الأوزان النسبية لتوزيع الاستثمارات بين بداية ونهاية تطبيق المخطط على سرعة اكبر في الانجاز المالي للاستثمارات لهذا القطاع بزيادة نسبية قدرت بـــ **27 %.**

ثانيا- مساهمة قطاع البنية التحتية في تطوير الجهات المحرومة: لقد كانت الاستثمارات الفعلية في القطاع الغير المنتج موزعة على البنية التحتية الاجتماعية بمبلغ 1.73 مليار د.ج موزعة كما يلي :

- السكن **0.24** مليار د.ج

- التربية والتكوين **0.84** مليار د.ج
- استثمارات الأخرى **0.65** مليار د.ج

أما البنية التحتية الاقتصادية **0.28** مليار د.ج متمثلة في شبكة النقل.

الشكل رقم (10) : توزيع قطاع البنية التحتية في المخطط الثلاثي للتنمية 1967 – 1969

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج01، د.م.ج، 1999، ص 190.

من الشكل نلاحظ أن الدولة قد وجهت أكبر جزء من الاستثمارات غير المنتجة مباشرة إلى قطاع البنية التحتية الاجتماعية، ويبدو أن النشاط الذي كانت له الأولوية الواسعة في تطوير طاقاته الإنتاجية هو نشاط التعليم والتكوين الذي يمثل حصته من مجموع البنى التحتية **42 %**. لقد وجهت الدولة الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية غير المنتجة بالدرجة الأولى إلى تطوير المناطق المحرومة والتعليم هو واحد من مجالات هذا التطوير بجانب شق الطرق إلى هذه المناطق وتوصيلها بالماء النظيف وإدخال الكهرباء الريفية، وتجدر الإشارة أن هذه الاستثمارات كانت أسرع في الانجاز ويعود ذلك وجود تعطش كبير من سكان المناطق المحرومة إلى هذا النوع من الاستثمارات، مما جعلها في الكثير من المناطق يساهمون في الانجاز بأعمال تطوعية. إضافة إلى كون هذه الاستثمارات لا تتطلب دراسات معقدة.[1]

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي من المخطط الثلاثي للتنمية هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات التي تليه، فقد تم التركيز على الصناعات القاعدية، وافتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة ... إلا أنه قد تم تحقيقه بصورة مرضية أنا ذاك. إلا أنه وحسب الخبير السوفيتي بيروفيسكي **Bobrowsky** " أن البرنامج كان واقعيا إلا حد بعيد فقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق **45 %** من مجموع الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط"، فالعديد من الوحدات الصناعية أنشأت في هذه الفترة، كمركبات المحركات والجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة الثقيلة بأرزيو وعنابة... في حين كان نصيب الزراعة **17 %** في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير مع الصناعة، وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.[2]

المطلب الثاني : المخططين الرباعيين 1970 – 1977

لقد كان الهدف الرئيسي من المخطط الثلاثي للتنمية هو تحضير الوسائل المادية، والبشرية لانجاز المخططات التي تليه، فقد تم التركيز على الصناعات القاعدية الثقيلة خاصة قطاع المحروقات الذي لعب دورا مهما في المخططات التالية وهذا عندما ارتفعت أسعاره في السبعينيات مما أدى بالسلطة إلى توجيه تلك التدفقات المالية من العملة الصعبة إلى تمويل هذين المخططين من أجل تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وباعتماد التصنيع كأداة رئيسية للتنمية.

(1) : محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(2) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 30

الفرع الأول : المخطط الرباعي الأول للتنمية 1970 – 1973

لقد قامت المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط[1]. حيث تم التركيز فيه على النقاط التالية :

- ✓ تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد؛
- ✓ جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية؛
- ✓ تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن.
- ✓ ضرورة تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع بأكبر سرعة ممكنة. [2]

لقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الاهتمامات عن طريق توزيع استثماراته والتي تميزت من جهة بتخصيص حجم مالي معتبر قدر في البداية بـــ **27.75** مليار د.ج، وهذا بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة، ومن جهة أخرى باعتماد برامج استثمارية كبيرة وطويلة الأجل قدرت بأربع سنوات. وهذا للتغلب على مشكلات التخلف والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال أرقام الجدول التالي.

الجدول رقم (04) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970 – 1973

هيكل الاستثمارات / القطاعات		الاعتماد المالي (مليار د.ج)	الاستثمارات الفعلية (مليار د.ج)
1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الفلاحة	2.92	2.94
	الصيد البحري	0.12	0.07
	الري	1.90	1.34
	مجموع قطاع الزراعة	4.94	4.35
	المحروقات	4.57	9.78
	الصناعات الأساسية	5.21	7.52
	الصناعات التحويلية الأخرى	1.19	1.32
	المناجم و الطاقة	1.43	2.18
	تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية	-	0.64
مجموع الصناعات		12.40	21.44
2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية	السياحة	0.70	0.78
	النقل	0.80	1.13
	المواصلات السلكية واللاسلكية	0.37	0.40
	التخزين والتوزيع	-	0.29
مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية		1.87	2.60
3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)	شبكة النقل	1.14	1.13
	السكن	1.52	1.54
	التربية والتكوين	3.31	3.04
	الاستثمارات الأخرى	2.57	2.21
مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة		8.54	7.92
مجموع الاستثمارات		27.75	36.31

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج01، مرجع سبق ذكره، ص251

(1) : كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بـــ بسكرة، جانفي 2005، ص 04.

(2) : ينظر : محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ص– ص : 194 – 195 .

من خلال ملاحظة أرقام هذا الجدول وبمقارنتها بأرقام المخطط الثلاثي الأول **1967 – 1969** يتضح أن :

- ✓ المخطط الرباعي الأول متوسط الأجل مبرمج لأربع سنوات، فهو إذن أطول من المخطط الثلاثي السابق الذي تميز بأنه قصير الأجل والذي برمج لمدة 03 سنوات فقط.
- ✓ حجم الإعتمادات المالية المخصصة لاستثمارات المخطط الرباعي الأول **(27.75** مليار د.ج) أعلى بكثير من الإعتمادات المالية المخصصة لاستثمارات المخطط الثلاثي الأول **(09.06** مليار د.ج) إذا تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات.
- ✓ حجم الاستثمارات الفعلية للمخطط الرباعي الأول **(36.31** مليار د.ج) أعلى بكثير من استثمارات المخطط الثلاثي الأول **(9.16** مليار د.ج) إذا تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات. كما أن تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الرباعي الأول قد ارتفعت إلى **(68.56** مليار د.ج).

الشكل رقم (11): مكانة قطاع الصناعات في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970 – 1973

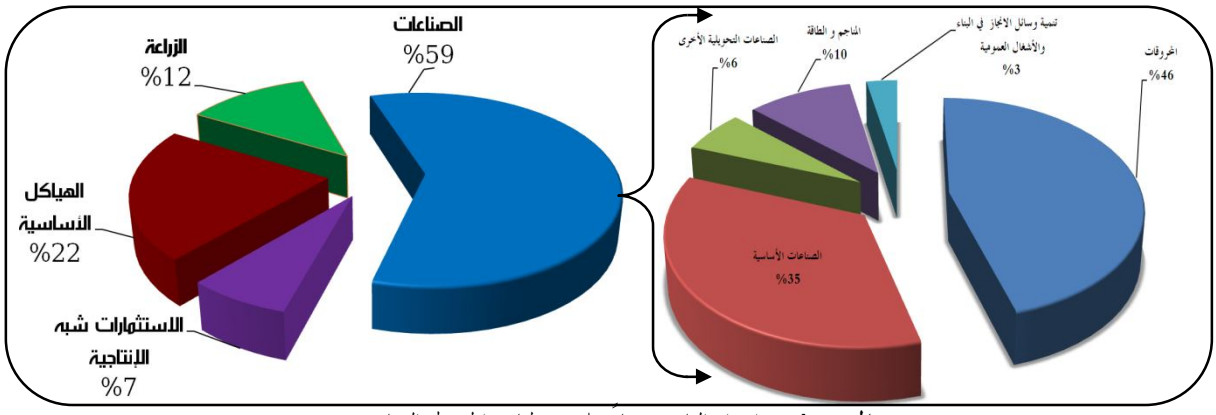

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أن ترتيب القطاعات الاقتصادية من خلال المخطط الرباعي الأول كان كما يلي:

أولا- تنمية القطاع الإنتاجي المباشر: ويظهر ذلك من خلال الاهتمام بالقطاعين التاليين:

1 ـ تنمية القطاع الصناعي: لقد أعطت الدولة الأولوية لقطاع الصناعات والذي جاء في المرتبة الأولى بنسبة **59%** من الاستثمارات الفعلية للمخطط الرباعي الأول حيث خصصت له مالي هو **12.4** مليار د.ج إلا أن الاستثمارات الفعلية قد وصلت إلى **21.44** مليار د.ج وتدل الأرقام الإحصائية للاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الأول أنه حقق نتائج إيجابية في ميادين الانجاز حيث تم:[1]

- ✓ الصناعات التي استحوذت على حصة الأسد من الاستثمارات الفعلية هي المحروقات والحديد والصلب والميكانيكية الالكترونية، والكهربائية، ومواد البناء التي بلغت نسبتها من مجموع الاستثمارات الصناعية من غير وحدات الانجاز أكثر من **82 %** منها ما يقارب **47** % تابعة لصناعة المحروقات وحدها.
- ✓ إنجاز **130** مشروعا للإنتاج الصناعي منها **71** مشروعا من النوع الكبير والمتوسط موزعة في الغالب بين الصناعات الغذائية **(17** مشروعات) والصناعات الهيدروكاربونية **15** مشروعا
- ✓ تطوير الصناعات الثقيلة حيث تم :

(1) : محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج01، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 218 - 219

- انجاز **03** وحدات صناعية جديدة من الحديد والصلب وتوسيع **03** طاقات الإنتاجية **03** أخرى؛
- انجاز **05** وحدات جديدة في الميكانيكية الالكترونية مع توسيع **09** طاقات إنتاجية أخرى؛
- انجاز **04** وحدات جديدة من إنتاج مواد البناء زيادة عن توسيع **06** طاقات إنتاجية أخرى.

أ – نتائج الاستثمار في القطاع الصناعي: لقد كانت نتائج الاستثمارات الصناعية الفعلية في المخطط الرباعي الأول زيادة الإنتاج الصناعي بشكل واضح حيث ارتفع الإنتاج الصناعي من غير الهيدروكاربونات بالأسعار الجارية من **4.4** مليار د.ج بداية المخطط **1970** إلى **5.2** مليار د.ج نهاية المخطط عام **1973** وقد كانت الاستثمارات الفعلية هي **11.66** وزيادة الإنتاج في الهيدروكاربونات بالأسعار الجارية من **6.04** مليار د.ج سنة **1970** إلى **7.06** مليار د.ج سنة **1973** مقابل استثمارات فعلية هي **9.78** مليار د.ج.

ب – مصادر التمويل: لقد اعتمدت الجزائر على مصادر تمويل داخلية وخارجية، وكان اللجوء إلى الخرج يعتمد بصفة رئيسية على القروض التي فاقت 05 مليار د.ج وجهت لثلاث أنواع من الصناعات هي الحديد والصلب والميكانيكية الالكترونية و الكيميائية ومواد البناء.

2 ـ تنمية القطاع الزراعي: لقد كانت الفلاحة هدفا للتأميم غير المسبوق من خلال ميثاق الثورة الزراعية ، ثم الأمر **73-71** بتاريخ **08** نوفمبر **1971** المحدد لأهداف وكيفيات تطبيق الثورة الزراعية التي كانت تستهدف تحسين تقنيات الإنتاج ومضاعفة الإنتاجية الفلاحية[1] وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل السابق حيث أن قطاع الزراعة قد احتل المرتبة الثانية بنسبة **12 %** ويدل ذلك على اهتمام الدولة بتلبية حاجات تطوير الزراعة كقطاع منتج يساهم مساهمة مباشرة في إنتاج القيمة المضافة وخلق الدخل القومي وهذا باستثمار مبلغ مالي معتبر قدر بـــ **4.35** مليار د.ج.

أ – توزيع الاستثمارات الزراعية: إن توزيع الاستثمارات الزراعية التقديرية والبالغة **4.94** مليار د.ج قد تمت على النحو التالي :

- ✓ تخصيص **1.9** مليار د.ج لتقوية وتجهيز مياه الري، منها **800** مليون د.ج للدراسات؛
- ✓ تخصيص **2.92** مليار د.ج لتطوير الفلاحة بتزويدها بالري الصناعي وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني كالمواشي وتدعيم الزراعة بأدوات العمل المتطورة خاصة الميكانيكية، كما تم تدعيم صغار الفلاحين بقروض لشراء الجرارات، باقي الاستثمارات تم توجيهها إلى التشجير والتقليم.
- ✓ تخصيص **120** مليون د.ج لتطوير الصيد البحري.

ب – فعالية الاستثمارات الفلاحية: لقد بلغ حجم إنتاج مختلف المواد الغذائية لعام **1978** كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : إنتاج المواد الزراعية خلال محطات المخطط الثلاثي التمهيدي و المخطط الرباعي الأول

	المخطط الثلاثي الأول 1967 – 1969		المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973		
الإنتاج الزراعي	بداية المخطط 1967	نهاية المخطط 1969	بداية المخطط 1970	سنة 1971	نهاية المخطط 1973
	5.159 مليار د.ج	5.563 مليار د.ج	5.945 مليار د.ج	6.19 مليار د.ج	5.556 مليار د.ج

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص : 201، 205، 206.

(1) : عبد الحق لعميري، **عشرية الفرصة الأخيرة- الاقتصاد الجزائري، الازدهار أو الانهيار؟** ترجمة: جناح مسعود، منشورات الشهاب، 2015، ص63 .

من الجدول يتبين لنا أن إنتاجية تطور الإنتاج وتطور الاستثمارات الزراعية كانت بين فترتي المخططين والتي تقدر بحوالي **60** % وهي فعالية استثمارية تدل عن وجود إمكانيات واسعة لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر، كما بلغ الإنتاج أقصى حد له في سنة **1971** وهذه القيمة تعبر على أن لكل من المخططين دور في الرفع من طاقاته الإنتاجية، ومنه يمكن القول أن هذا القطاع ما يزال يتضمن طاقات واسعة جدا، ولكنها غير مستغلة.

ثانيا – تنمية القطاع شبه منتج: انصب اهتمام الدولة في الاستثمارات قطاع خدمات الإنتاج بكل قوة نحو تطوير أدوات النقل ووسائل السياحة، في حين كان الاهتمام بوسائل التخزين ضعيفا حيث أن الاستثمارات الفعلية من الترخيص المالي قد ارتفعت من **1.87** مليار د.ج إلى **2.6** مليار د.ج بزيادة نسبية قدرت بـــ**30.04%**، وارتفاع معدل الانجاز الفعلي بالنسبة لمعدل الانجاز التقديري من حوالي **40** % إلى ما يقارب من **59** % من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية شبه المنتجة . كما أن سرعة الانجاز كانت أكبر في قطاع النقل حيث ارتفعت نسبته إلى ما يقارب **82.5** % ويعود ذلك بصفة عامة إلى أن عمل الاستثمار في هذا المجال يكاد يتمثل في عمليات اقتناء وسائل النقل، أما الاستثمارات في تطوير قطاع المواصلات السلكية فانصب على تمديد شبكاتها الداخلية إلى المناطق الريفية لربط البلديات والولايات ببعضها البعض وإلى مراكز الإنتاج الصناعي على الأخص لتدعيم جهود تطوير جهازه الذي كانت له الأولوية الواسعة في إستراتيجية التنمية.

ثالثا – تنمية قطاع الهياكل الأساسية : توزعت قيمة الاعتماد المالي في القطاع غير المنتج مباشرة المقدرة بـــ **8.54** مليار د.ج موزعة على البنية الاقتصادية بـــ **1.14** مليار د.ج والبنية الاجتماعية بـــ **7.39** مليار د.ج حيث:

أ - **البنية الاقتصادية :** بلغت الاستثمارات الفعلية للهياكل الأساسية الاقتصادية (شبكة النقل) ما يقارب **1.13** مليار د.ج وذلك ضمن مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية المقدرة بـــ **7.92** مليار د.ج حيث اتجهت معظم الاستثمارات نحو تنمية هياكل المواصلات كأولوية والباقي وجه إلى تنمية مرافق المناطق المخصصة لبعث الصناعات لها. وفيما يخص معدل الانجاز الفعلي فقد بلغ **59** % من تكاليف البرامج الاستثمارية وهو أعلى بنسبة **3.4** من الهدف التقديري.

ب – **البنية الاجتماعية :** بلغت الاستثمارات الفعلية للهياكل الأساسية الاجتماعية ما يقارب **7.39** مليار د.ج وذلك ضمن مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية المقدرة بـــ **7.92** مليار د.ج حيث كانت أكثر النشاطات التي اهتمت بها الدولة هي قطاع التربية والتكوين فقد بلغت استثماراته الفعلية نسبة **38.38** % من أجمالي استثمارات قطاع الهياكل الأساسية.

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الثاني للتنمية 1974 – 1977

يعتبر المخطط الرباعي الثاني **1974–1977** ثالث مخطط أعدته الدولة الجزائرية منذ استقلالها كتكملة للمخططات السابقة، تميز بمبلغ استثمارات كبير بسبب ارتفاع أسعار البترول فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير، حيث خصص له اعتماد مالي قدر بـــ **110** مليار دينار جزائري وقد تلخصت أهم اتجاهاته السياسية العامة فيما يلي:

- ✓ **تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية :** لحاجة الدولة في التحكم في وسائل الإنتاج، كون الجزائر قد ورثت اقتصاد مستعمرا بأتم معنى الكلمة، متمثلا في سيطرة رأس المال الأجنبي على جهاز الإنتاج المادي في الصناعة بصفة خاصة؛

- ✓ **تطوير القاعدة المادية للمجتمع:** بإعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية، وتغيير شروط الإنتاج والاستغلال الزراعي، وبالنسبة للصناعة بتوسيع القاعدة الصناعية وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ **اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي:** باعتباره السياسة الناجعة في تحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة أو المتخلفة، والارتقاء بها بمعدلات نمو سريعة إلى مستوى تطور المناطق الأخرى في المجتمع، وكذا إعطاء الهيئات القاعدية حق اقتراح مخططات التنمية وخاصة مخططات التنمية البديلة؛
- ✓ **تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث:** [1] من أجل بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون المتعدد الأطراف من جهة ولمعالجة مشكلة التبادل غير المتكافئ وغير العادل بين هذه البلدان والبلدان المصنعة من جهة أخرى.

وقد هدفت الدولة من خلال المخطط الرباعي الثاني عن طريق المحاور سالف الذكر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بحوالي **46** % أي بمعدل سنوي يبلغ **11.5**% وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة.
- ✓ المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن **100000** منصب عمل سنويا.
- ✓ تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات.
- ✓ تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء...).
- ✓ برمجة إنجاز حوالي **500** وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية والالكترونية...) [2]

أولا – هيكل استثمارات المخطط الرباعي الثاني: أهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه (الثلاثي والرباعي الأول) من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج،... والشكل الموالي يبين أرقام وهيكل الاستثمارات العمومية في هذا المخطط الرباعي الثاني للتنمية.

الجدول رقم (06) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة 1974 – 1977

هيكل الاستثمارات / القطاعات		الاعتماد المالي (مليار د.ج)	الاستثمارات الفعلية (مليار د.ج)
1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الزراعة	12.00	5.85
	الصيد البحري	0.12	0.09
	الري	4.60	2.97
	مجموع قطاع الزراعة	16.72	8.91
	المحروقات	19.50	36.00
	الصناعات الأساسية	21.86	28.46
	الصناعات التحويلية الأخرى	4.01	5.07
	المناجم و الطاقة	2.63	4.62
	مجموع الصناعات	48.00	74.15

(1) : بن عامر نبيل نبيل، **تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 – 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2014 – 2015، ص-ص: 189 – 190 .

(2) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق كره**، 2005، ص 33.

تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية		2.73	3.45
2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية	السياحة	1.50	1.24
	النقل	6.49	5.27
	المواصلات السلكية واللاسلكية	1.51	2.32
	التخزين والتوزيع	1.00	1.39
مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية		10.50	10.22
3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)	شبكة النقل	3.09	2.66
	السكن	0.70	0.57
	التربية والتكوين	8.30	8.55
	الاستثمارات الأخرى	9.95	5.95
		10.23	6.77
مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة		32.27	24.50
مجموع الاستثمارات		110.22	121.23

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج01، مرجع سبق ذكره، ص341.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المخطط الرباعي الثاني قد تميز بالخصائص التالية : أن طموح الدولة الجزائرية كان كبيرا من خلال المخطط الرباعي الثاني وهذا عند مقارنة مجموع استثماراته التقديرية المقدرة بـــ **110.22** مليار د.ج بمجموع الاستثمارات التقديرية للمخطط الرباعي الأول المقدرة بـــ **27.25** مليار د.ج حيث تضاعف إلى **4** مرات عن المخطط السابق، وبـــ **10** مرات عن المخطط الثلاثي التمهيدي الأول.

- ✓ بقي التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة **61** % من مجموع الاستثمارات.
- ✓ تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع، إذ ارتفع معدل الاستثمار الخام من متوسط **35%** سنة **1970** إلى **46** % من الناتج الداخلي الخام ما بين **(78-79)**.
- ✓ زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، حيث انتقل إنتاج النفط الخام من **22.8** مليون طن في سنة **1963** إلى **63** مليون طن في سنة **1979**، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من **300000** طن إلى **30** مليون طن خلال نفس الفترة[1]؛

ثانيا ـ تحليل الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني: من خلال هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة **(1974 – 1977)** نلاحظ أن ترتيب القطاعات الاقتصادية من خلال المخطط الرباعي الأول كان على النحو التالي:

1ـ تنمية القطاع الإنتاجي المباشر:

أ- قطاع الصناعة: خصصت له الدولة الجزائرية مبلغ **48** مليار د.ج وقد مثل وزنها من مجموع الاستثمارات بإضافة مبالغ وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية **2.73** مليار د.ج سترتفع **46** % لذلك حضت الصناعة بهذه الأولوية ويبدو ذلك عندما نقارن أرقامها من خلال حجم الاستثمارات الفعلية **77.6** مليار د.ج وتكاليفها التي ارتفعت إلى **172.75** مليار د.ج وقد وجهت هذه الاستثمارات إلى إنتاج وسائل الإنتاج والاستهلاك المحلي. كما أن الجزائر توجهت إلى اختيار صناعة التمييع وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال

(1) : وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لبعض نماذج التنمية**، مكتبة الحسن العصرية ،لبنان، 2010، ص6.

كثيف لرأس المال، تهدف إلى التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع. وقد تحصلت الجزائر في هاته الفترة على أكثر من **60** مليار د.ج كإيرادات نفطية بسبب ارتفاع أسعار البترول سنة **1973**.[1]

ب- **قطاع الزراعة:** الهدف الاقتصادي هو رفع القدرة الإنتاجية للزراعة للمجتمع، و من أبرز أهداف الاستثمار الزراعي لتوسيع الطاقة الإنتاجية الزراعية على الصعيد الأفقي خلال فترة المخطط الرباعي الثاني، ما يلي :

- ✓ استصلاح **500.000** هكتار من الأراضي الجديدة ؛
- ✓ غرس **100.000** هكتار من الأراضي الجبلية أو الأراضي القليلة الاستغلال زراعيا بمختلف أنواع الأشجار لمكافحة الانجراف وحماية التربة؛

كل هذا استدعى حجم ترخيص مالي بلغ **16.72** مليار د.ج إلا أن استثماراته الفعلية قد انخفضت إلى **8.91** مليار د.ج قدر هذا الانخفاض بنسبة **47** % .

2- تنمية القطاع شبه الإنتاجي: أولى المخطط رعاية اكبر لقطاع النقل والتخزين بمبدأ اللامركزية، فمن الناحية المالية سجل **10.22** مليار د.ج كاستثمارات فعلية مقابل ترخيص مالي **10.5** مليار د.ج بمتوسط إنجاز فعلي **97** %، إلا أنه كلف **23.65** مليار د.ج .

3. تنمية الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة :

أ- **البنية التحتية الاجتماعية:** بلغ مجموع الاستثمارات **28.47** مليار د.ج، وتمثل الحجم التقديري لفترة المخطط الرباعي الثاني المعبر عنه بالترخيص المالي، ويتضح ما يقرب من **35** % منها موجه إلى التعليم والتكوين، بينما حصل فرع السكن على حوالي **29** % وهو تدعيم اقتصادي يستهدف دعم قطاع الإنتاج، وخاصة سياسة التصنيع التي ركز عليها هذا المخطط والفرع الذي يأتي بعد ذلك في ترتيب الأولوية، هو التجهيزات الجماعية والإدارية بنسبة **16.5**% ثم يليه فرع الصحة بنسبة **6.6** %. وقد قصد المخطط من ورائها تحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:

- تحسين مستويات المعيشة للسكان، ابتداء من زيادة مناصب العمل ومن توزيع عادل للدخل؛
- رفع المستوى الثقافي والتقني ولاسيما تطبيق الإصلاح المحدث للمدرسة الأساسية، للزيادة في التكوين التقني؛
- التحسين السريع لشروط معيشة السكان بفضل ترقية الطلب المجاني، وبفضل الإسراع في تحقيق البرامج الاجتماعية، ولاسيما في مجال القرى الفلاحية والإسكان الحضري والتجهيزات الجماعية.

ب- **البنية التحتية الاقتصادية:** رغم أن حصة قطاع البنية التحتية الاقتصادية من الاستثمارات تشكل فقط حوالي **10** % من مجموع استثمارات الهياكل الأساسية إلا أن وتيرة الانجاز كانت ضعيفة، حيث الترخيص المالي **3.79** مليار د.ج مقابل استثمارات فعلية **3.23** مليار د.ج وتكاليف البرامج **8.2** مليار د.ج.[2]

لقد تميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا

---

(1) : قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص93.

(2) : بن عامر نبيل نبيل، **تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 – 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2014 – 2015، ص-ص: 190 – 192.

الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.[1]

كما أن هذه المرحلة كان ينتظر منها تحقيق أهداف الصناعة القاعدية، حيث تم التركيز على الصناعات التحويلية وإعطاء دور للصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير بعض الفروع (المواد الغذائية، وصناعة الجلود، ومواد البناء وبعض الصناعات التي تأتي في مقدمة الصناعات الأساسية)، غير أن تطبيق هذه الصناعة لم تحقق الأهداف التي سطرت لها، بل على العكس من ذلك، فقد وسعت من التبعية الاقتصادية للخارج على الرغم من ضخامة تكاليف الاستثمارات التي عرفتها.[2]

ورغم تلك النقائص غلا أن المخطط الرباعي قد استحدث **468** ألف وظيفة عمل جديدة موزعة على النحو التالي، **243** ألف وظيفة لقطاع المنتج مباشرة، **75** ألف وظيفة للقطاع شبه المنتج، و**150** ألف وظيفة للقطاع الغير منتج.[3]

الفرع الثالث: استثمارات الفترة التكميلية 1978 – 1979

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر **1978** أعد صناع القرار تقريرا اقتصاديا واجتماعيا لتطورات الاقتصاد الجزائري منذ المخطط الثلاثي الأول **26 – 69**. ليتم التأكيد على هذه الفترة كمرحلة إتمام ومراجعة، حيث تم خلالها وضع حوصلة للبرنامجين الرباعيين السابقين وتحديد النسب المنجزة منهما، والعمل على إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:[4]

- ✓ الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني،
- ✓ تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- ✓ أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية؛

الجدول رقم (07) : هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية 1978 – 1979

هيكل الاستثمارات / القطاعات		الاعتماد المالي (مليار د.ج)	الاستثمارات الفعلية لسنة 1978 (مليار د.ج)	الاستثمارات الفعلية لسنة 1979 (مليار د.ج)
1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الزراعة	1.99	2.47	1.78
	الصيد البحري	0.01	0.01	1.93
	الري	1.77	1.67	-
	مجموع قطاع الزراعة	3.77	4.15	3.71
	المحروقات	34.40	14.70	17.53
	الصناعات الأساسية	7.95	11.79	16.57
	الصناعات التحويلية الأخرى	8.63	3.96	-
	المناجم و الطاقة	55.65	2.05	-
	مجموع الصناعات	55.65	32.50	34.10
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية		2.35	1.09	1.46

(1) : عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعة الصغيرة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع تسير، جامعة الجزائر، 1994 – 1995، ص 51

(2) : كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر ببسكرة، جانفي 2005، ص 04.

(3) : محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ، ص329

(4) : عيجولي خالد، **انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**، دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2015، ص 322.

2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية	السياحة	0.31	0.33	0.26
	النقل	2.68	1.19	0.90
	المواصلات السلكية واللاسلكية	0.23	0.71	0.66
	التخزين والتوزيع	3.24	0.70	0.85
مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية		6.46	2.93	2.67
3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)	شبكة النقل	1.75	1.20	1.44
	السكن	14.18	4.93	6.16
	التربية والتكوين	8.14	2.96	3.21
	الاستثمارات الأخرى	4.32	2.89	3.03
مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة		28.39	11.98	12.84
مجموع الاستثمارات		96.62	52.65	54.78

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص342

من الجدول نلاحظ أن الصناعة كانت في المرتبة الأولى بنسبة **60.81** % لسنة **1978** ونسبة **62.24** % للسنة الموالية والتي كانت فيه الاستثمارات الفعلية لفرع الحر وقات بالدرجة الأولى ثم يليها قطاع الهياكل الأساسية بنسبة متوسط **23** % للسنتين، مما يدل على توسع استثماري في هذا القطاع، أما قطاع الفلاحي فلم يستفد سوى بـــ **4.15** مليار د.ج لسنة **1978** و**3.71** مليار د.ج لسنة **1979**.

المطلب الثالث: المخططات الخماسية للتنمية 1980 – 1989

بعد فترة سنتان من التقييم التي قامت به السلطة حول سير المخططات الثلاثة، عادت مرة أخرى إلى التخطيط الاقتصادي، حيث قامت بوضع مجموعة من التعديلات، وهذا من خلال وضع توازن قطاعي بين الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى، فالسياسة الجديدة لتخطيط التنمية المعتمدة اختلفت عن سابقتها والتي أعيب عنها عدم التوازن في توزيع الاستثمارات ذات الحجم الرأسمالي الكبير وذات التكنولوجيا الراقية على حساب القطاعات الأخرى، والتي من بينها قطاع الفلاحة. هذه السياسة الجديدة تحوي أفكارا جديدة تقترب من نظرية النمو المتوازن من خلال الاعتماد على الاستثمار في جبهة واسعة و على كل القطاعات.

برزت هذه السياسي من خلال المخططات الخماسية والتي مرت بفترة زمنية بدأت عام **1980** وانتهت عام **1989**، طبق فيها مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الإعتمادات المالية المخصصة لها، قدرت بـــ **650** مليار د.ج حيث تم التركيز فيها على إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حسب المحاور التالية:[1]

- ✓ التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد؛
- ✓ إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير؛
- ✓ مراجعة إستراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة تفوق **51** %؛
- ✓ اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي (ذات القيمة المضافة) في القطاع الإنتاجي الصناعي تحت عنوان تثمين الطاقات الإنتاجية المتاحة بدلا من التوزيع الأفقي؛

(1) : العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر(1970 - 2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 – 2008 ، ص 81.

- ✓ تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالولايات والمؤسسات في إعداد المخططات التنموية.

الفرع الأول : المخطط الخماسي الأول للتنمية 1980 ـ 1984

يعتبر هذا المخطط أول تجربة تخطيطية للجزائر لفترة طويلة المدى مقارنة بالبرامج السابقة كونه وضع لمدة خمس سنوات، وقد جاء هذا المخطط يحمل في طياته إستراتيجية تنموية جديدة، تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين، وقد جاءت البنود العريضة للإستراتيجية الاقتصادية للمخططات الخماسية في الميثاق السياسي التي تهدف إلى: [1]

- ✓ مواصلة بناء الاقتصاد الوطني في سياق توجيه العناية إلى تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية.
- ✓ تغطية كافة الاحتياجات الأساسية للمواطنين وللأمة، في آفاق **1990** بفضل التنمية البشرية؛
- ✓ توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة؛
- ✓ بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛
- ✓ التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي منه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى الا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

أولا – توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول : إن الكميات التي حددتها الدولة لإنفاقها في شكل استثمارات خلال فترة المخطط درت بـــ **400.6** مليار د.ج، وقد بلغ متوسط الانجاز التقديري معدل **71.5%** تقريبا من حجم تكاليف البرامج الاستثمارية. وعلى هذا النحو يمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي **1980 – 1984** من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (08) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول خلال الفترة 1980 ـ 1984

هيكل الاستثمارات / القطاعات		تكاليف البرامج (مليار د.ج)	الترخيص المالي (مليار د.ج)
1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الفلاحة	23.90	20.00
	الغابات	4.00	3.20
	الصيد البحري	1.50	0.90
	الري	30.00	23.00
	مجموع قطاع الفلاحة والري	59.40	47.10
	المحروقات	78.00	63.00
	الصناعات الأساسية	56.50	32.00
	الصناعات التحويلية الأخرى	56.54	43.46
	المناجم و الطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعات		213.21	155.46
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية		25.00	20.00

(1) : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980 – 1984**، ص–ص: 01- 05 .

2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية	السياحة	4.60	3.40
	النقل	15.80	13.00
	المواصلات السلكية واللاسلكية	8.00	6.00
	التخزين والتوزيع	17.80	13.00
مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية		46.20	35.40
3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)	شبكة النقل	28.20	17.50
	المناطق الصناعية	2.10	1.40
	السكن	92.50	60.00
	التربية والتكوين	65.70	42.20
	الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة		216.69	143.64
مجموع الاستثمارات		550.50	400.60

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **مشروع المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984**، ص 346.

من الجدول نلاحظ أن استثمارات هذا المخطط قد زادت عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني(**311.3** مليار د.ج) لترتفع إلى **560.6** مليار د.ج بزيادة نسبية قدرت بـــ **80** %، وترجع هذه الزيادة في الأرقام إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط بداية سنة **1980.**[1] وقد وزعت استثمارات هذا المخطط حسب الأولويات المسطرة، حيث كان القطاع المنتج في مقدمة اهتمامات الدولة حيث خصص له ما نسبته **54** % من مجموع الاستثمارات المخطط. كما اهتمت الدولة بقطاع الهياكل الأساسية حيث خصصت له ما نسبته **39** % من استثمارات المخطط أي **216.69** مليار د.ج وتعتبر أعلى نسبة حققتها الدولة منذ بدأ البرامج التنموية، وقد اهتم المخطط كذلك بالقطاع الشبه الإنتاجي الذي يوفر مختلف الخدمات للقطاع السابق حيث خصص له ما يفوق **46.20** مليار د.ج وقد اتخذ في ذلك التفضيلات الاجتماعية كالسكن مثلا، كوسيلة لتحقيق هدف التهيئة الإقليمية والتوازن الجهوي بين المناطق المختلفة.

ثانيا ـ تحليل سير الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول: من خلال هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول نلاحظ أن تكاليف القطاعات الاقتصادية كانت وفق الترتيب التالي:

1- **تنمية القطاع الإنتاجي المباشر:** من خلال ملاحظتنا لأوزان تكاليف القطاعات الاقتصادية في المخطط نلاحظ أن القطاع المنتج قد احتل المرتبة الأولى بتكاليف قدرت بـــ **297.61** مليار د.ج بمعدل انجاز تقديري قدر بـــ 75 % حيث :

- ✓ **أن قطاع الصناعة:** قد احتلت المرتبة الأولى في أولويات الدولة حيث خصصت لها **155.46** مليار د.ج أي بنسبة **38.8 %** إلا أنها كلفتها أكثر من **213.20** مليار د.ج وعلى رأسها وعلى رأسها قطاع المحروقات الذي كلف لوحده **78** مليار د.ج وهذا ما يعكس أن الجزائر ما تزال تعتمد في تمويل مشاريعها التنمية على مداخيل النفط. كما قد زادت تكلفة قطاع المقاولات حيث المبلغ المالي المقدر بـــ **20** مليار د.ج

(1) : ارتفع متوسط أسعار النفط سنة 1980 إلى 35 دولار ثم إلى 37 دولار في 1981 بسبب الحرب العراقية- الإيرانية، و كانت هذه أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط قبل ذلك التاريخ ، لكن بعده و إلى غاية 1985 وصل إلى 26 دولار قبل أن تنهار في أفريل من عام 1986 و تصل إلى ما دون 10 دولارات.

المخصص لتنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية قدر ارتفعت إلى **20** مليار د.ج وهذا يرجع إلى زيادة أسعارها وتأخر استلامها من الخارج.

- ✓ **أما قطاع الزراعة:** حدد المخطط أهدافا طويلة المدى لتنمية هذا القطاع، وقد اعتمد عددا من البرامج الإنمائية كلفت الدولة **59.4** مليار د.ج بنسبة قدرت بأكثر من **20 %**، وهذا ما يعكس اهتمام الدولة بتنمية قطاع الري كوسيلة في تطوير الزراعة حيث خصص له **30** مليار د.ج بنسبة فاقت **50%** بالإضافة إلى توسعة المساحات المخصصة للزراعة من أجل ترقية مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

2- تنمية قطاع القطاع الشبه إنتاجي : لم يهمل المخطط في توجهاته قطاع خدمات الإنتاج حيث خصص له **35.40** مليار د.ج لكنه كلف **46.20** مليار د.ج وقد اعتمد في تنمية هذا القطاع على فرعين رئيسيين هما: التوزيع والنقل، نسبتها من تكاليف البرامج الاستثمارية بلغت **72.7** % والتخزين الذي خصص له حجم استثمارات بـــ **17.8** مليار د.ج بدون التقليل من أهمية فرعي المواصلات السلكية والسياحة ، وفيما يخص مستوى متوسط الانجاز فقد قدر بـــ **76.6 %** من تكاليف البرامج الاستثمارية.

3- تنمية القطاع الغير إنتاجي : كلف هذا القطاع **216.69** مليار د.ج أي ما نسبته **38.7** % من إجمالي تكاليف الاستثمارات المقدرة بـــ**550.5** مليار د.ج، والتي وزعت على البنية التحتية على النحو التالي:

أ- استثمارات البنية التحتية الاجتماعية: خصصت لتنمية هذا القطاع **186.39** مليار د.ج حيث تمركز اهتمام الدولة الجزائرية على تنمية قطاع السكن بالدرجة الأولى أين بلغت تكاليف انجازه بحوالي **92.50** مليار د.ج،والاهتمام بالتعليم العالي والتكوين أين كلف **67.70** مليار د.ج.

ب- استثمارات البنية التحتية الاقتصادية : والتي كانت في شكل برامج إنمائية حيث كلفت في مجملها **30.29** مليار د.ج أي ما نسبته **14 %**.

وما يمكن الإشارة إليه أن المخطط الخماسي الأول لم يضمن تنفيذ استثمارات جديدة فقط، بل تمت مواصلة إنجاز الاستثمارات المتبقية من المخطط الرباعي السابق والتي بلغت ما يقارب **197** مليار د.ج والتي حاولت الحكومة الجزائر انجازها خلال فترة المخطط الخماسي الأول. إلا أنها عجزت كذلك على استهلاك مخصصات هذا البرنامج، فقد استهلك ما يقارب **160** مليار د.ج فقط خلال الفترة **1980 – 1984**.

ثالثا : سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية سنة 1980

إن لجوء الجزائر إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية يرجع بالأساس إلى فشل المخططات الاقتصادية السابقة في الرفع من إنتاجية الاقتصاد الوطني حيث جاء في التقرير الذي سبق إعداد المخطط الخماسي الأول **1980 – 1984** الكثير من الانتقادات بخصوص تسيير المؤسسات العمومية ومدى فعاليتها من خلال كشف نقاط الاختلالات وتقديم اقتراحات لمعالجتها، ومن هنا جاءت الإجراءات الجديدة الواردة في المخطط الخماسي الأول لإزالة نقاط الضعف بخصوص تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية وركزت على تجنب إنشاء مؤسسات من الحجم الكبير، حيث أنه لا يمكن تسييرها ومراقبتها ولها تكاليف عامة كبيرة وغير فعالة، ورغبة الحكومة هو إنشاء وحدات إنتاجية من الحجم الصغير والمتوسط و إشراك القطاع الخاص في ذلك خاصة النشاطات الحرفية، الخدمية والتوزيع بالتجزئة.

1 ـ **الإطار العام لإعادة الهيكلة :** جاءت هذه الإصلاحات التي عرفت بإجراءات الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات بعد صدور المرسوم رقم **80 – 242** في **14** أكتوبر **1980** كاستجابة لمتطلبات الوضعية الحرجة للمؤسسة العمومية التي كانت تشكوا عجزا كبيرا في التسيير من جهة، واستجابة لوضعية الاقتصاد الوطني الذي ميز جهازه الإنتاجي ضعفا كبيرا في الأداء مقابل ارتفاع تكاليف عملياته المختلفة من جهة ثانية. حيث حددت اللجنة المختصة التي تم إنشائها على مستوى المجلس المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني (اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات **CNRE** ويرأسها وزير التخطيط) المحاور الأساسية التي تدور حولها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتتضمن إعادة الهيكلة ثلاث مراحل أساسية: **(1)**

- ✓ إعادة الهيكلة العضوية وهدفها التنظيم العقلاني للمؤسسة الاقتصادية الوطنية.
- ✓ إعادة الهيكلة المالية وهدفها تزويد المؤسسات الجديدة بوسائل مالية تضمن لها التوازن المالي الذي طالما افتقرت إليه.
- ✓ توزيع تراث الشركات التي تمت إعادة هيكلتها ما بين المؤسسات الجديدة.

2 ـ **النتائج المترتبة عن إعادة الهيكلة للمؤسسات :** إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات والتي لم تمس بقواعد التسيير الاشتراكي للمؤسسات جاءت في الحقيقة لإدماج مفاهيم جديدة في تسيير المؤسسات العمومية والبحث عن سبل اقتصادية ومالية جديدة وبالتالي تجنب العجز المالي الذي عانت منه المؤسسة. إلا أنه مع هذا الإصلاح ظهرت تناقضات ونتائج سلبية زادت من سوء الوضعية المالية والإدارية للمؤسسة الاقتصادية خاصة أنه من مجموع **70** مؤسسة وطنية عمومية كبيرة وفق المقاييس الدولية، تم ميلاد **474** مؤسسة عمومية ذات مقاييس وطنية وجهوية، و**779** مؤسسة عمومية ولائية، و**1086** مؤسسة عمومية بلدية. ونلخص أهم هذه النتائج فيما يلي:

- ✓ بروز مشكلة تقاسم ديون المؤسسة الأم تجاه البنوك والخزينة العمومية بين المؤسسات المتفرعة عنها ومطالبة البنوك باسترجاع أموالها.
- ✓ إن الانقسام غير العادي للمؤسسات، والسريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسب الهيكلة العضوية ما بين **100** % إلى **220** % في ظرف زمني لا يتعدى السنتين (**1981-1982**) وهي إجراءات كان لها الأثر الواضح على وضعيتها المالية حيث بلغت مديونيتها مع نهاية **1983** في حدود **179** مليار د.ج، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام لنفس السنة (**86.8** مليار د.ج). **(2)**
- ✓ ورثت المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها حالة من التسيير لأموالها بدون ضمان (على المكشوف) ولمدة سنتين بالنسبة لرقم أعمالها وتمول بواسطة قرض يرحل لمدة خمس سنوات، مع إعفاء لسنتين، وقد وجدت هذه المؤسسات نفسها ملزمة بتعويض لثلاث سنوات أي ما يعادل **80 %** من رقم أعمالها، ولنفس الحساب (على المكشوف) أما المتبقي **(20 %)** التي لا تكفي لتسديد تكاليف الاستغلال فهي عبارة عن تكاليف استغلال

(1) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره** ، ص 91.

(2) : عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الواقع و الآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011 ، ص 30.

(مواد أولية، يد عاملة، ضرائب ورسوم...) كما عليها أن تدفع هذه النسبة بالإضافة إلى إلزامية دفع الديون الخارجية.[1]

- ✓ تمت إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات هي بناء على قرار المركز وطبقت بطريقة ميكانيكية منتظمة دون الأخذ بعين الاعتبار لقطاع النشاط وطبيعة المؤسسة، وفي ظل غياب سياسة واضحة للإصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار:
- ✓ الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، مراجعة نمط تمويل الاقتصاد وتصحيح العلاقات التي تربط البنوك بالمؤسسات العمومية، ولذلك استمرت في الواقع الممارسات السابقة بخصوص احتكار المركز للقرارات الإستراتيجية لاختيار الاستثمارات وإنجازها، تخصيص الموارد المالية، تحديد الأسعار، تنظيم المؤسسة، سياسة الأجور والعمالة... ومنذ **1981** أخذ المكشوف البنكي للبنوك التجارية لدى البنك المركزي طابع الديمومة مما يعكس عمق المشاكل الهيكلية للمؤسسات العمومية في الجزائر.
- ✓ قلة الإطارات والتقنيين المختصين وضعف التكوين و غياب الحوافز مقارنة بتضاعف عدد المؤسسات على المستوى المحلي، الجهوي والوطني ومن ثم عدم التحكم في الإنتاج و التسيير.
- ✓ إمكانية ظهور استثمارات إضافية نظرا لتضاعف عدد المؤسسات مما يؤدي على مستوى الاقتصاد الكلي إلى بروز احتياجات إضافية في التمويل تؤدي في ظل إلى ارتفاع التكاليف.
- ✓ عدم تحقق التوازن المالي لمؤسسات الدولة وبسبب ضعف القدرة على التمويل الذاتي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج المرتفعة الراجعة لكتلة الأجور الكبيرة الناتجة عن العمالة الكثيفة، وضعف استعمال الطاقة الإنتاجية، كل هذا زاد من استفحال العجز المالي لمؤسسات الدولة رغم مجهودات التطهير المالي.
- ✓ إعادة الهيكلة العضوية تتطلب تقسيم تراث أو أصول المؤسسات الأم بين المؤسسات الجديدة مثل مرافق التخزين، وسائل النقل... مما يطرح مشاكل ونزاعات وهو ما يتطلب التدخل المباشر للوصاية باستمرار لحل هذه النزاعات.
- ✓ إعادة الهيكلة المالية كإجراء مرافقة لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية يعتبر إصلاحا غير ناجح أخفى الحقيقة لفترة من الزمن رغم ما استهلكته من أموال سائلة (**34.7** مليار دج) وإجراء تطهير حقوقها، فإن المؤسسات العمومية سجلت تراجعا إجماليا لخزينتها بين ديسمبر **1982** وسبتمبر **1989** بـــ **44.6** مليار د.ج.
- ✓ نقل المقرات الاجتماعية للشركات الوطنية خارج العاصمة بهدف تطوير وظيفة الإنتاج للمؤسسة وخلق آثار تحريضية في كل المناطق أدى في الواقع إلى تعقيد التنسيق ما بين القطاعات وداخل القطاع الواحد بالنسبة للمؤسسات.
- ✓ في الكثير من الحالات التقسيم لم يتم بين الفروع التقنية ولكن بين الوظائف الكبرى للمؤسسة: تقسيم أخذ بعين الاعتبار وظيفة الإنتاج وآخر أخذ بعين الاعتبار التوزيع وتقسيم ثالث أخذ بعين الاعتبار نمو وتطور

(2): Ahmed ben Bitour, **conférence sur le financement de l'économie Algérienne**, CUSTOMS and fiscal Maghreb institut , 1993, p 12

المؤسسة، هذا النمط من التفكيك للمؤسسات يوجه له البعض انتقادا من حيث أنه تجاهل ماهية المؤسسة التي هي في حاجة لاستكمال وظائفها: الإنتاج، التوزيع، و النمو والتطور للوجود أصلا.

- ✓ أدت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات إلى حل المديريات العامة السابقة للمؤسسات والفروع وتشتيت عمالها وما نتج عن ذلك من مشاكل اجتماعية (السكن مثلا ...) وصعوبة التأقلم مع المحيط الجديد.
- ✓ إعادة الهيكلة العضوية والمالية وتطهير الحقوق، يمكن النظر إلى آثارها كذلك من خلال النتيجة المحاسبية ووضعية خزينة المؤسسة. [1]

الفرع الثاني : المخطط الخماسي الثاني للتنمية 1985 – 1989

أتى المخطط الخماسي الثاني بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الدولة عهد التخطيط المركزي سنة **1967** وقد تطلع هذا المخطط في برامجه الاستثمارية إلى إعطاء دفع قوي لتطوير سياسة التهيئة الإقليمية على غرار المخطط الخماسي الأول الذي اهتم كثيرا بوضع النصوص التنظيمية لهذه السياسة وقد صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في نهاية ديسمبر من عام **1984**، انطلاقا من وضعية الاقتصاد الجزائري وبحكم علاقاته مع العالم الخارجي قرر المخطط الخماسي الثاني تحديد برامج استثمارية تقوم على المحورين التاليين :

- ✓ استثمار، وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة، والتي ترتبط بالتسيير والإنتاج، من أجل تحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية في الزراعة والصناعة، والانجاز التي تشكو من الانخفاض؛
- ✓ تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتمثل في شبكات الطرق بمختلف أنواعها، والسكن والتكوين والصحة... [2]

ومن مميزات هذا المخطط أنه جاء لتكملة وظيفة المخطط الخماسي السابق من **1980 – 1984** حيث الاهتمام القوي بالتسيير، وإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة والري. وقد ركز هذا المخطط في أهدافه على: [3]

- ✓ تنظيم الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تطوير قطاع الفلاحة و الري؛
- ✓ تقليل الاعتماد على الخارج.

أولا - توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول : أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد خصص المخطط الخماسي الثاني **550** مليار د.ج كاستثمار في هذا المخطط مما يسمح هذا المبلغ من النفقات بفضل فعالية أكبر لجهاز الإنتاج بصفة عامة وإنجاز الاستثمارات بصفة خاصة بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتوسيع و تدعيم قاعدة التنمية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية. وفيما يلي استثمارات المخططة خلال الفترة **1985-1989** :

---

(1) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

(2) : محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 138-139.

(3) : بريش عبد القادر وآخرون، **التجربة التنموية الجزائرية مطلع الألفية الثالثة بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ص 05

الجدول رقم (09) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1985 ـ 1989

هيكل الاستثمارات / القطاعات		تكاليف البرامج (مليار د.ج)	الترخيص المالي (مليار د.ج)	الاستثمار الفعلي مليار د.ج)
1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الفلاحة	44.00	30.00	{ 13.564 }
	الغابات	9.60	7.00	
	الصيد البحري	1.10	1.00	
	الري	60.72	41.00	28.737
	مجموع قطاع الفلاحة والري	115.42	79.00	42.301
	المحروقات	41.50	39.80	28.822
	الصناعات الأساسية	91.30	44.60	{31.791 }
	الصناعات التحويلية	79.60	58.50	
	المناجم و الطاقة	39.20	31.30	42.899
مجموع الصناعات		251.60	174.2	85.512
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية		33.20	19.00	15.255
2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية	السياحة	5.50	1.80	1.663
	النقل	21.52	15.00	6.849
	المواصلات السلكية واللاسلكية	14.00	8.00	7.011
	التخزين والتوزيع	25.01	15.85	8.939
مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية		66.03	40.65	24.462
3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)	شبكة النقل	60.46	43.60	34.355
	المناطق الصناعية	2.50	1.90	0.562
	السكن والتهيئة العمرانية	124.92	86.45	52.312
	التربية والتكوين	64.80	45.00	31.722
	الاستثمارات الأخرى	109.45	60.20	84.019
مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة		362.13	237.15	202.970
مجموع الاستثمارات		828.38	550.00	370.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج02، مرجع سبق ذكره، ص 223.

نلاحظ من الجدول أن الدولة قد اتجهت من الاستثمارات الصناعية إلى صناعات أخرى غير المحروقات بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي، كما نلاحظ تسجيل تناقص في الاستثمارات الفعلية اقل من الاستثمارات المقررة، حيث بلغت الاستثمارات الفعلية حجم **5،370** مليار د.ج وهو ما يمثل **3،67** % فقط من الترخيص المالي المحدد لهذا البرنامج **550** مليار د.ج. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انهيار أسعار البترول بنسبة تراوحت بين **60** إلى **70** % والتي أدت إلى تراجع إيرادات من العملة الصعبة التي يعتمد الاقتصاد الوطني عليها في تمويل تنميته وتموينها. حيث نلاحظ من خلال الجدول أن اهتمام الدولة هذه كذلك هذه المرة انصب على قطاع الهياكل الأساسية حيث أخذت النصاب الأكبر بنسبة فاقت **43** %، ثم يليه قطاع الإنتاجي بنسبة قاربت **32** %.

ثانيا ـ تحليل سير الاستثمارات في المخطط الخماسي الثاني: من خلال هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول نلاحظ أن تكاليف القطاعات الاقتصادية كانت وفق الترتيب التالي:

1 **ـ تنمية القطاع المنتج:** من خلال ملاحظتنا لأوزان تكاليف القطاعات الاقتصادية في المخطط نلاحظ أن القطاع المنتج قد احتل المرتبة الأولى بتكاليف قدرت بـــ **251.60** مليار د.ج حيث احتلت في فروعه الصناعة المرتبة الأولى حيث خصص لها حوالي **103.1** مليار د.ج أي ما نسبته **70 %** من إجمالي الترخيص المالي المخصص للاستثمارات

الإنتاجية المباشرة، هذا القطاع الذي كان متفوق عليه قطاع المحروقات في البرامج السابقة حيث احتلت المحروقات المرتبة الأولى لتصبح تحتل المرتبة الثالثة بعد الصناعات الأساسية والصناعات التحويلية حيث استحوذت المحروقات على **39.80** مليار د.ج من أصل **174.2** مليار د.ج أي بنسبة مقدرة بـــقرابة **23%** وهذا راجع كما سبق الذكر إلى تراجع أسعار النفط بداية من سنة 1986، ثم يليه قطاع الفلاحة في الاستثمارات المنتجة بنسبة **14** % وقد أعطى المخطط اهتماما واضحا لقطاع الفلاحة والري بعد الصناعة، حيث استحوذ على نسبة **21 %** من إجمالي الاستثمارات أي بمبلغ مقدر بـــ **104.72** مليار د.ج ما يؤكد حرص الجزائر على تقليل التبعية الغذائية للخارج وتقليص فاتورة الاستيراد.

2 ـ **تنمية قطاع الشبه منتج :** نظرا لأهمية قطاع الاستثمارات شبه الإنتاجية بمختلف فروعه (السياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتخزين والتوزيع) و ارتباطها المباشر بالقطاع الإنتاجي، فقد اهتم المخطط الخماسي الثاني اهتماما ملحوظا، بهذا القطاع حيث خصص ما قيمته **40.65** مليار د.ج لتطوير هذا القطاع بنسبة قدرت بأكثر من **7 %** من مجموع تكاليف البرنامج، إلا أنه كلف الدولة الجزائرية أكثر من **66** مليار د.ج باستثمارات فعلية لم تتجاوز **25** مليار د.ج في أحسن الأحوال.

3 ـ تنمية قطاع الهياكل الأساسية : خصص لهذا القطاع **237.15** مليار د.ج أي ما نسبته **43.11 %** من إجمالي الترخيص المالي المخصصة للاستثمارات العمومية إلا أنه كلف أكثر من **362.13** مليار د.ج من استثمارات فعلية لم تتجاوز **202.97** مليار د.ج ، والتي وزعت على البنية التحتية على النحو التالي:

a. **استثمارات البنية التحتية الاجتماعية:** احتل قطاع الهياكل الاجتماعية المرتبة الأولى بين باقي القطاعات من حيث توزيع مخصصات البرنامج فقد استفاد هذا القطاع من **175.05** مليار د.ج حيث تمركز اهتمام الدولة الجزائرية على تنمية قطاع السكن بالدرجة الأولى أين بلغت تكاليف انجازه بحوالي **124.92** مليار د.ج، يليه كل في الاهتمام فرع التربية والتكوين بتكاليف قدرت بـــ **64.80** مليار د.ج ثم شبكة النقل أين كلفت أكثر من **60.46** مليار د.ج.

b. **استثمارات البنية التحتية الاقتصادية:** اهتم المخطط الخماسي في مجال تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية وقد ظهر هذا التوجه في توزيع استثمارات هذا الفرع فقد خصص له ما قيمته **62.96** مليار د.ج من مجموع قيمة الاستثمارات المسجلة في إطار المخطط الخماسي الثاني حيث كان وزن الاستثمارات الجديدة للسكة الحديدية من إجمالي استثمارات هذا القطاع تزيد عن **64 %.**

لقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية وسياساتها الاستثمارية حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة والتي ترمي إلى فتح اقتصادها وتحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي. كما تم التأكيد في بداية هذه المرحلة التأكيد على السقوط الحر للاقتصاد الوطني وفشل السياسة الاقتصادية المتبعة وكذا الإستراتيجية التنموية المختارة وضعف تطبيق التخطيط مما أدى إلى ظهور التضخم وضعف الجهاز الإنتاجي.

ثالثا- استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية: من المفيد أن نشير أن هذه الفترة تعتبر من الناحية النظرية تطبيقا للمخطط الخماسي الثاني **1985-1989** والذي وضع ليكمل الأهداف التي بدأها المخطط الخماسي الأول. إلا أنه مع بداية سنة **1986** حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، وتفاقم حدة الديون الخارجية و ارتفاع معدل التضخم. ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية وإستراتيجية استثمارها حيث ركزت على:

- ✓ مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، مما يضمن الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة؛
- ✓ المحافظة على استقلالها الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- ✓ تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من خلال الاستعمال الأفضل لطاقات الانجاز وترقية تأهيل اليد العاملة.

وقد كان الهدف من وراء هذه العملية هو محاولة تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على استغلال المحروقات إلى اقتصاد إنتاجي مستقل نسبيا. فالصناعة الوطنية ينتظرها في المستقبل أن تستهلك الأقل من المواد والسلع المستوردة و أن توفر فرص عمل أكثر. [1]

لتعطى المؤسسة الوطنية استقلاليتها في التسيير المالي والإداري، بموجب القانون **88 – 01** المؤرخ في **12** جانفي **1988**، الخاص بتوجيه المؤسسات العمومية والذي أصبحت الدولة بموجبه مالكة مساهمة في رأس مال المؤسسة دون أن تتدخل مباشرة في التسيير، عكس ما كان عليه الأمر سابقا، حيث كانت المؤسسة تأخذ شكل المؤسسة الاشتراكية التي تعود ملكيتها بالكامل للدولة دون تمتعها بأي شكل من أشكال الاستقلالية. حيث أعطى القانون التوجيهي حول المؤسسة الاقتصادية العمومية مفهوما جديدا للمؤسسة في جوانب مختلفة التعريف، الأنواع، وطرق الإنشاء حيث أصبحت المؤسسة العمومية وفقا لهذا القانون تعرف على أنها: "شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة، تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها مباشرة أو بصفة غير مباشرة، جميع الأسهم أو جميع الحصص". [2]

المبحث الثالث : مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق 1989 – 2015

نظرا للاختلال البرامج التنموية وعدم تحقيقها للتنمية المنشودة في الجزائر خلال عقد السبعينات، والثمانيات واستفحال الأزمة الاقتصادية لعام **1986** التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول إلى دون **10** دولار للبرميل التي أثرت بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية في الجزائر وتدهور الوضع الاجتماعي، أدى بها إلى اللجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي[3] والبنك العالمي ومن أهم الأسباب التي حتمت على الجزائر الاستنجاد بصندوق النقد الدولي في كل مرة نذكر ما يلي :

- ✓ عجز الميزانية العامة: والتي ولدت بدورها ارتفاع في معدلات التضخم، حيث ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية في الفترة ما بين سنوات **1987** و**1992** بنسبة **30** % في السنة؛

---

(1) : زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005- 2006، الجزائر، ص 170.

(2) : دبيش أحمد، **إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2010 – 2011 ، ص 201.

(3) : انضمت الجزائر بعد استقلالها إلى صندوق النقد الدولي يوم 31 أوت 1963 بموجب القانون رقم 384/63 المؤرخ في : 26 سبتمبر 1963 الذي حدد كيفية تسديد حصة الجزائر ضمن المؤسسات المالية الدولية، حيث كانت حصتها تقدر بـــ : 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

- ✓ اختلال ميزان المدفوعات: وتمثل ذلك في مجال حصيلة النقد الأجنبي والتي تتمثل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية نتيجة اعتمادها على منتوج واحد والمتمثل في قطاع المحروقات؛
- ✓ مشكلة المديونية الخارجية: فمنذ لجوء الجزائر للاقتراض والديون لم تتوقف عن الارتفاع منذ السبعينيات وهذا كان راجع لعدم وفرة رؤوس الأموال وضعف التمويل الداخلي، وقد تأزمت الديون منذ سنة **1985** نظرا لانكماش أسعار البترول، وقد وصلت سنة **1990** إلى **32** مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز مليار دولار في السبعينيات .

وقد بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من صدور دستور **1989** الذي فتح باب واسع أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنه صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي تصب في اتجاه تعمق الإصلاح.[1] نظرا للأسباب السابقة تم توقيع الجزائر على عدة برامج مع صندوق النقد الدولي تخص الإصلاح الاقتصادي أو ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحرير بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول : برامج الاستقرار الاقتصادي 1989ـ 1994

انتهت المحاولة الأولى للتصحيح الذاتي بين (**86-89**) إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية، أساسا صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي اللذان في الواقع كانت الجزائر ترفض التعامل معهما منذ عضويتها فيهما منذ سنة **1963** لأنهما يرمزان إلى الإمبريالية العالمية، ويتدخلان في السيادة الوطنية للدول النامية التي تطلب مساعدتهما.

الفرع الأول : الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول (31 ماي 1989)

لم تستعمل الجزائر أبدا مصادر مالية من الصندوق إلى غاية **1989** أين كان لها أول تعامل معهما في السداسي الثاني من عام **1989** وذلك من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي على النحو التالي:

أولا – سحب الشريحة الاحتياطية: وقد تمثل سحب الشريحة الاحتياطية، والتي بدورها تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد، وبعبارة أخرى هي حصص الاكتتاب والتي هي عبارة عن حصص دول الأعضاء في رأس مال الصندوق، والتي تسددها عند الانضمام إلى عضوية الصندوق (بمثابة رسم عضوية أو اشتراك)، حيث يطلب من كل دولة عضو القيام بدفع **25** % ذهبا أو بإحدى العملات الرئيسية وتسمى بـــ"شريحة الدولار "، ويدفع الباقي **75** % بالعملة الوطنية وتسمى بـــ " الشريحة الآجلة " وقد وضعت الحصص للتعبير عن حجم وأهمية اقتصاد كل دولة.[2] ووفق تشريعات الصندوق فان السحب داخل الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط ويتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته. حصلت الجزائر من خلاله على تمويل موزعة بـــ **218** مليون دولار أي ما يعادل **155.3** مليون حقوق سحب خاصة أي **25** % من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية **1988**.

ثانيا – تسهيل تمويل تعويضي (stand by): يعتبر على أنه أول اتفاق جرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في **30** ماي **1989** من نوع " stand by " والذي حددت مدته بـــ **12** شهر طلبت فيه الجزائر

---

(1) : مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2008، ص 108.

(2) : عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 178 .

مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية، وذلك بالتفاوض معه حول " تسهيلة تمويل تعويضي "، لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة، حصلت فيه الجزائر على تمويل تعويضي بمبلغ **401** مليون دولار (**315.2** مليون ح.س.خ(**DTS**))، ليصبح مجموع المبلغ في حدود 619 مليون دولار (أي ما يعادل **470** مليون حقوق سحب خاصة)، وتوازيا مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود **300** مليون دولار. هذه العملية التي استجاب لها صندوق النقد الدولي كانت وفق شروط بعد مفاوضات تمت في سرية تامة حيث أبلغت الجزائر الصندوق بالتدابير المالية والاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الاستمرار في تسديد التزاماتها الخارجية، وتوجت المفاوضات بعقد أول اتفاق استعداد ائتماني في **31** ماي **1989** مدته **12** شهرا وقد كان يهدف إلى تطهير الاقتصاد الجزائري من كل معالم التخطيط الاشتراكي من جهة و التحول نحو اقتصاد السوق من جهة ثانية الهدف منه[1]، في حين ارتكز محتواه على ما يلي:[2].

- ✓ ضرورة تخلي الدولة على السياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدرا للتضخم والعجز الخارجي ورمزا لاقتصاد المديونية، ويتم ذلك من خلال تقليل النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا و رفع الدعم عنها.
- ✓ تبني سياسة نقدية صارمة (بخصوص تسيير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة) .
- ✓ مواصلة انزلاق قيمة الدينار الذي بدأ منذ سبتمبر **1986**.
- ✓ مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصاره على دور المعدل والمنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول، أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق.

وعليه كان رد فعل السلطات العمومية الجزائرية هو القيام بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال إصدار جملة من القوانين و المراسيم الهادفة إلى مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها من قبل و إدراج أخرى يتضمنها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي منها:

- ✓ إصلاح نظام الأسعار و جعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريرها فيما بعد، مع بداية التخلي التدريجي عن دعمها، رغم أنها مازالت في جوهرها مقننة (قانون **89-12** مؤرخ في **05** جويلية **1989** يتعلق بالأسعار) حيث نميز بين الأسعار الإدارية (مضمونة، مسقفة، وذات الهوامش المحددة) والأسعار الحرة.
- ✓ الإصلاح المالي والبنكي من خلال صدور قانون النقد والقرض **(90-10)** المؤرخ في **10** افريل**1990** والذي يهدف إلى استقلالية البنك المركزي –بنك الإصدار- عن الخزينة والبنوك التجارية من جهة، وعن التطهير المالي لمديونية الخزينة والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج، أي السماح بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وخدماتية (استثمار أجنبي مباشر).
- ✓ اعتمد قانون المالية لسنة **1990** ومنشور وزارة التجارة رقم**(60-90)** مؤرخ في **20** أوت **1990** ولائحة بنك الجزائر **(90-04)** الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير (الوكلاء المعتمدين و تجار الجملة) و هو ما يسمح للمؤسسات بالتزود بمدخلات الإنتاج وممارسة الاستيراد لقائمة

(1) : Mouhoubi Salah, **l'Algérie à l'épreuve des reformes économiques**, OPU, Algérie, 1998, p 26.

(2) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 168

من المنتجات المرخص بها، و جاء هذا الإجراء نتيجة للصعوبات التي تواجهها البنوك بخصوص تمويل عمليات الاستيراد، و منه اللجوء إلى السوق الموازي للدينار، وهو ما اعتبر تمهيدا لتحرير التجارة الخارجية.

- ✓ إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، ومرا جعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة **1991** أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة **1992**، ومن خلاله تم تصحيح عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة وبعض الرسوم الجمركية، وتبسيط قيود الاستيراد وتحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثاني : الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق الأول، اتجهت الجزائر من جديد إلى الصندوق النقدي الدولي لإنقاذها من الأزمة والاستعانة بوصفته لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد حلول للتطورات الجديدة منها المتعلقة بالاضطرابات الاقتصادية المتتالية والاجتماعي بسبب سخط الشعب.

ولهذا تم إبرام اتفاق ثاني معه عرف بالاستعداد الائتماني الثاني **(STAND-BY2)** في **03** جوان **1991**، .بموجبها حررت الجزائر رسالة نية في: **27 /1991/4** .بموجبها حصلت على **300** مليون **DTS**، .بمقدار **400** مليون دولار، إلى إلى غاية **1992/03/31** أي لمدة **10** أشهر فقط، هذه الشريحة قسمت إلى أربعة شرائح أو أقساط كل شريحة .بمبلغ **75** مليون وحدة سحب خاصة، يستمر تحريرها بناءا على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية وتتمحور حول:

- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسة العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
- تحرير التجارة الخارجية. وتنويع الصادرات من غير المحروقات.

فسحبت الجزائر ثلاثة أقساط، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها؛ إذ قامت الحكومة بتوجيهها لامتصاص الغضب الاجتماعي كون أن الأوضاع السياسية والاقتصادية أنا ذاك كانت في غاية الصعوبة بالاضافة إلى قساوة الشروط أدت إلى توقف المفاوضات كليا، وفضلت الجزائر مراجعة **fmi** وطلب إدخال نوع من التساهل والمرونة فيما يتعلق بسعر الصرف وعرض العملة، ووجهت رسالة نية جديدة في **30** سبتمبر **1991** على نوع من التخفيف لبنود الرسالة الأولى مع اشتراط الصندوق تخفيض العملة وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية، لكن تأخر تنفيذ هذه الشروط أدى إلى تعليق رسالة الموافقة والدعم التي .بموجبها تدخل البنوك التجارية الأجنبية في مفاوضة حول إعادة تمويل جزء من المديونية مع القرض الشعبي الجزائري. وبعد تسوية الخلاف، أرسل الصندوق رسالة الموافقة إلى البنوك التجارية الدائنة للجزائر، ووافق على رسالة حسن النية الجديدة، وهو ما سمح بتحرير قرض بـ**350** مليون دولار من البنك العالمي لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي نهاية جوان **1991**. كما يمكن القول أن برنامج الاستقرار المدعم من طرف **fmi** لسنة **1991** لم يتيسر تنفيذه كلية، وهذا لعدة أسباب:[1]

(1) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 169 – 179

- ✓ أن السلطات العمومية الجزائرية كانت ترفض بشدة اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مما قلص من حجم التمويل المتاح.
- ✓ لم يتم تحرير الكثير من خطوط القروض لسنة **1991** مما ساهم في تراجع الواردات بالقيمة بحوالي **20%** وهو ما نتج عنه انخفاض في الإنتاج وتراجع في قطاعات الصناعات التحويلية والبناء.
- ✓ لم يحضى البرنامج بإجماع واسع من طرف الشركاء الاجتماعيين (أرباب العمل ونقابات العمال) حيث تضرر أرباب العمل من خسائر الصرف، بينما نقابات العمال فلم يتم إشراكها في النقاش، وهي غير مستعدة لتخفيض الأجور بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية.

الفرع الثالث: الاتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994

قبل الدخول في هذا البرنامج لجأت الحكومة الجزائرية إلى أن اعتماد سياسة اقتصادية تدخلية وتوجيهية ما بين **1992 – 1993** لتتلائم مع استقلال القرار الاقتصادي والحفاظ على السيادة الوطنية، إلا أن النتائج السلبية التي تم تسجيلها في مختلف المشرات الاقتصادية كتراجع الإيرادات البترولية وزيادة العجز، وتراجع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار، وتقارب وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداء من سنة **1994** و لم يبق إلا خيار واحد هو الرجوع من جديد للتفاوض مع **fmi** حول اتفاقية تثبيت جديدة وطلب إعادة جدولة الديون الخارجية لدى نادي باريس ونادي لندن ثم برنامجا متوسط المدى للتصحيح الهيكلي. ففي نهاية سنة **1993** لجأت حكومة "رضا مالك" التي حلت محل حكومة "بلعيد عبد السلام" هذا الأخير الذي أوقف التعامل مع صندوق النقد الدولي، ونتيجة لهذه العراقيل والقيود التي وقفت أمام التوازن الداخلي والخارجي لجأت حكومة "رضا مالك" إلى الصندوق النقد الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من **1994/04/11** إلى **1995/03/31**، وبموجبه قامت السلطات الجزائرية بتحرير رسالة القصد (النية) التي حولت إلى واشنطن أين يوجد مقر الصندوق الدولي للنقد لدراستها والمصادقة عليها.[1] تحصلت بموجبه الجزائر على قرض بقيمة **2،457** وحدة سحب خاصة ما يعادل **1.03** مليار دولار يهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير والتنمية على المدى الطويل.[2] وقد تمثلت أهم أهدافه في:[3]

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ **03** % سنة 1994 و**06** % سنة **1995** وذلك بنية استيعاب الارتفاع في القوة العاملة وخفض معدل البطالة تدريجيا.
- خفض معدل التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي **(3%**إلى **4**% سنة **1997** بسياسات ميزانية صارمة؛
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات الصرف الأجنبي؛
- حماية الطبقات الأكثر تضررا في المجتمع بسبب تكاليف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ومن النتائج المحققة على المستوى الداخلي فقد تم إيقاف النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي **-2.5%** بعد أن كان في حدود **– 2**% عام**1993**، كما أن معدل التضخم لم يتجاوز **29** % عوض **40** % كما تم تخفيض قيمة العملة بـ**40.17**% في أفريل**1994** إذا فقدت من قيمتها أكثر من **60**% في سنة واحدة، كما ارتفعت أسعار الكثير من المواد الغذائية والطاقوية المدعمة، وانخفض عجز الموازنة بنسبة **4.3** % وارتفعت الكتلة النقدية **M2** إلى **21** % بعد

---

(1) : الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر ، 1996 ، ص – ص : 34 – 36 .

(2): Abdelkader Sid-Ahmed , **un projet pour l'Algérie**, éditions Publisud, Algérie, 1995, p44.

(3) : عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص159.

أن سجلت **15.7**% سنة **1993** مصحوبة بارتفاع مختلف معدلات الفائدة. أما على المستوى الخارجي فقد تحسن ميزان المدفوعات بسبب زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار **2.64** مليار دولار في عام **1994** مقابل **1.5** مليار دولار في عام **1993**. ومن نتائج الإصلاحات أنه تم حل **88** مؤسسة عمومية محلية، وعرض **05** فنادق عمومية للبيع، مع منح الاستقلالية لـــ**5** مؤسسات من بين 23 مؤسسة عمومية هذا كله في إطار برنامج الخصخصة. **(1)** لقد سمح هذا الاتفاق مع بإعطاء مؤشرا إيجابيا للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية المقدرة بـــ 14.5 مليار دولار في إطار نادي باريس، لتتمكن الجزائر بعد ذلك من إبرام اتفاقيات ثنائية، كما قدم الصندوق مبلغ **260** مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات لفترة سداد **5** سنوات وقد ساعدت إعادة الجدولة هذه على خفض قسط خدمة الدين سنة **1994** إلى **4.25** مليار دولار والذي انخفض بنسبة **35.5%** بعد أن كان في حدود **96** %، من جانب آخر عرف القطاع البنكي صدور الأمر رقم **74/ 94** المؤرخ في **29** نوفمبر **1994**، والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك، والمؤسسات المالية، وكذا التعليمة رقم **94/73** في **28** نوفمبر **1994** المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري. **(2)**

المطلب الثاني: برامج التعديل الهيكلي 1995 – 1998

لجأت الجزائر مرة أخرى للصندوق الدولي للحصول على التمويل اللازم كون أن القروض السابقة قد تميزت بالاختناق المالي نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل وهو ما أعاق تحقيق الاصلاحات، والاهداف المنشودة هذه المرة اختلفت القروض عن سابقها كونها تميزت بأنها قروض متوسطة المدة، شرعت حينها الجزائر في ابرام اتفاق مع fmi من أجل استئناف النمو، تخفيض معدل التضخم، استعادة التوازن الخارجي، هذا الاتفاق رافقه اتفاقيات إعادة جدولة الديون لدى نادي لندن (بالنسبة للديون المصرفية) ونادي باريس (بالنسبة للديون العمومية الخارجية).

الفرع الأول : اتفاق القرض الموسع ماي – 1995 ماي 1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة حسن النية السنوية في **09** أفريل **1995** إلى صندوق النقد الدولي، وذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وبذلك تم إبرام الجزائر الاتفاق الممدد في ماي **1995** مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وليغطي فترة ثلاثة سنوات من **31** مارس **1995** إلى **01** أفريل **1998**. **(3)** ولقد كان البرنامج يهدف إلى توزيع أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الاداء الاقتصادي، وهي بذلك تتجه إلى إصلاح الاطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية أي غصلاح النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط و الطويل، كما كان يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي: **(4)**

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا؛
- ✓ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية؛

---

(1) : كربالي بغداد، **نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة خيضر محمد بـــ بسكرة، العدد 08، 2005 ، ص 10

(2) : برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، 2009، ص 159.

(3) : نجاة مشمس، **فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2004، ص173.

(4) : ضيف احمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر– 3، 2014- 2015، ص 221.

- ✓ خفض التكاليف الاقتصادية للتصحيح الهيكلي على الفئات السكانية الاكثر تضررا؛
- ✓ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف.

في هذا الصدد وبموجب هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها **1169.28** مليون وحدة حقوق سحب الخاصة أي ما يعادل **127.9 %** من حصة الجزائر في الصندوق، يتم سحبه قبل تاريخ **21** ماي **1998** وفق أقساط سنوية خلال الفترة **1995 – 1998** حيث حددت قيمة القسط الاول بـــ **325.28** مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الحكومة كذلك خلال نفس الفترة من مبلغ **03** مليار دولار أمريكي لدعم ميزان المدفوعات، ومبالغ اخرى ممنوحة من هيئات مالية كالبنك العالمي والبنك الاوروربي، بالاضافة [1]

وقد حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو إيجابية خلال فترة البرنامج خلال سنتي **1995 – 1996** وحتى **1998** حيث سجل على التوالي: **3.8 %** و**3.3 %** و**4.6 %** على غرار سنة **1994** الذي سجل نمو سالب **–0.9%** ويرجع الفضل إلى القطاع الزراعي الذي نما بمعدل **15 %** و**19.5 %** سنة **1995** و**1996** على التوالي، وقطاع المحروقات الذي شهد تطور من ناحيتين من ناحية الكمية المصدر فقد تجاوزت **800** ألف برميل نهاية التسعينات مقابل **767** ألف برميل سنة **1995**، أما من ناحية الأسعار فقد عرفت انتعاشا واضحا بين سنتي **1996** و**1997** حيث بلغ متوسط سعر البرميل **21.7** و**19.8** دولار للبرميل على التوالي. كما أن الميزانية العمومية قد سجلت فائضا قد بـــ **03 %**، **2.4 %**، **2.9 %** خلال السنوات **1996**، **1997**، **1998** على التوالي. وبناء على ما سبق، نستطيع القول أن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي كانت في مجملها ايجابية رغم المساهمة السلبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تطبيق هذا البرنامج لم يحسن من بنية الاقتصاد الجزائري الهشة تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات والذي يمثل **95 %** من الصدرات ويساهم في تشكيل **60 %** من إيرادات الميزانية العامة يضاف إلى هذا كون أنه قد ترتب على تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي تكلفة اجتماعية مرتفعة. [2]

إن لجوء الجزائر للصندوق النقد الدولي لم يكن وليد الاختيار، بل كان محتم عليها اللجوء إليه، لكن متخذي القرار في الجزائر لم يدخلوا في حسبانهم ما سيترتب عنه من أثار وخيمة كارتفاع معدل خدمة الدين؛ إن الشيء المؤسف والخطير للديون الخارجية بالنسبة للجزائر ليس في تفاقم حجمها بقدر ما هو في ضخامة الأعباء المترتبة عنها التي تنامت بشكل خطير، فقد بدأت في الزيادة إبتداءا من **4.084** مليار دولار سنة **1980** وصولا إلى **9.303** مليار دولار سنة **1993**. وهذا ما يعبر بصراحة على الحالة المتدهورة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة وللوضعية المالية بصفة خاصة ويرجع ذلك لاستنزاف أموال والجزائر المحولة للدول الأجنبية. فقد حولت الجزائر بين سنتي **1986** و**1993** حوالي **60.563** مليار دولار على شكل خدمات ديون.

كل هذا أثر بالسلب على التنمية ومعدل الادخار والقدرة الذاتية، وتسجيل عجز دائم في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى صعوبة التسديد و إلزامية إعادة الجدولة من أجل إطالة مدة دفع الديون والتخفيف من معدل خدمة الدين وقد ألزم ذلك من خلال نادي باريس ولندن.

---

(1) : عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص 149.

(2) : بوعكاز إيمان، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 – 2011** ، أطروحة دكتوراه شعبة اقتصاد مالي، 2015 ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر بـــ باتنة، ص209.

لكن في الواقع نجد أن هذه السبل (سبل الجدولة) لم يزد الجزائر إلا فقدانا لسيادتها واستنزاف لخيراتها والضغط عليها في مختلف المجالات، وبالتالي زيادة تبعيتها للهيئات الدولية. وبقي ما تم تحديده من أهداف حبرا على ورق، فلا وضعية مالية تحسنت ولا هي تخلصت من ديونها، إلى غاية انتهاج سياسة مغايرة عرفت ببرامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث : الإصلاحات الاقتصادية وفق المنظور الكينزي 2001 ـ 2014

مع حلول سنة **2001** وتحت تأثير الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي باشرت الجزائر بتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وهذا لتدارك التأخر المسجل خلال سنوات الأزمة وهذا وفق سياسة إنفاق عمومي توسعية ذات طابع **"كينزي"** الذي يعالج فترات الكساد، بما يعرف بأثر المضاعف، إذ أنه في فترات الركود الاقتصادي، وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة.[1] وذلك من أجل استئناف العملية التنموية في البلاد تمحورت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **(2001-2004)**، والبرنامج التكميلي لدعم النمو**(2005-2009)**، والبرنامج التكميلي لتوطيد النمو **2010 – 2014** ركزت في محتواها على العديد من القطاعات الحسّاسة في الاقتصاد، وأبرزها القطاع الفلاحي؛ هذا الأخير أولته الحكومة اهتماما بارزا من خلال المخطّطات الوطنية لترقية الفلاحة بالبلاد، حيث جاءت في شكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية**(2001-2004)**، ويليه برنامج التجديد الفلاحي والريفي**(2007-2013)**، والتي تجعل من القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا يمكن أن يساهم بقوة وفعالية بالتوازي مع القطاعات الأخرى في عملية التنمية الشاملة، وتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي للسكان..

الفـــرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2004

في ظل الوضع الاجتماعي المتدهور الذي عاشته الجزائر، والذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت مستويات مرتفعة قدرت بـــ**28.60** دولار للبرميل، مما أدى إلى حصول انفراج مالي في الجزائر سمح لها بالشروع في تنفيذ برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي **(PSRE).**

أولا ـ مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 : أقر هذا المخطط في أفريل من سنة **2001** ويمتد إلى سنة **2004** وهذا حسب المادة **07**[2] من المرسوم التنفيذي رقم **(02 - 145)** أن ينفذ برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الموازنة العامة السنوية. وقد خصص له غلاف مالي أولي فاق **525** مليار دينار جزائري، أي ما يعادل **07** مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم في تلك الفترة قبل إقراره والذي قدر بـــ **9.11** مليار دولار. وقد كان هذا البرنامج يستهدف إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويرتكز على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة

(1) : بوعكاز ايمان، **مرجع سبق ذكره** ، ص209.

(2) : الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم (145/02) المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص**، رقم (302/108)، العدد 33، بتاريخ 12 ماي 2002.

المضافة والشغل لاسيما تشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسة المحلية.[1] وقد جاء في برنامج الحكومة العمل على إنجاز الأولويات التالية: [2]

- ✓ معالجة أشكال العوز، والفقر، والتهميش، والإقصاء التي يعاني منها مختلف شرائح المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية؛
- ✓ المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن؛
- ✓ دعم التوازن الإقليمي وإعادة تنشيط المساحات الريفية، وقد تركزت جملة المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

السنوات / القطاعات	تراخيص البرنامج				إجمالي تراخيص البرنامج مليار د.ج	النسب (%)
	2001	2002	2003	2004		
إجمالي الدعم الموجه للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	93	77.9	37.6	2.0	210.5	40.1
إجمالي الدعم الموجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري منها:	10.6	20.3	22.5	12.0	65.3	12.4
✓ دعم الإنتاج الفلاحـــي	(7.6)	(16.3)	(20)	(12)	(55.9)	10.6
✓ دعم قطاع الصيد البحري	(3)	(3.9)	(2.5)	-	(9.5)	1.8
إجمالي الدعم الموجه للتنمية المحلية والبشرية منها:	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.9
✓ دعم التنمية المحليـــة	(32.4)	(42.9)	(35.7)	(3)	(114)	21.7
✓ دعم التنمية البشرية	(39.4)	(29.9)	(17.4)	(3.5)	(90.2)	17.2
دعم الإصـــــلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على رئاسة: الحكومة، **البرنامج الرباعي (2001 - 2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي**، أفريل 2001، ص49.

من خلال ملاحظتنا لأرقام مجموع المخصصات المالية في الجدول يتبين لنا أن :

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تميز بخاصية تتمثل في كون نفقاته تكميلية للنفقات العادية للتجهيز الـــتي تضـــمنتها الموازنة العامة السنوية خلال فترة البرنامج **2001-2004**، حيث لم يمثل سوى **30** % من إجمالي ما تم إنفاقه من نفقات التجهيز في إطار الموازنة العامة، والتي بلغ مجموعها خلال فترة **2001-2004** حوالي **1800** مليار دينار.

- ✓ ضخامة توزيع المخصصات المالية بشكل أكبر خلال السنتين الماليتين الأوليتين **(2001 – 2002)** في فترة تنفيذ البرنامج ويرجع ذلك إلى رغبة السلطات العمومية في استغلال اليسر المالي الذي عرفته الجزائر مع تحسن أسعار المحروقات لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد، سواء من حيث معدلات النمو الاقتصادي، التشغيل وتطوير البنية التحتية، وقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار هذا المخطط حوالي **15974** مشروعا.
- ✓ **قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية** يستحوذ على الحصة الأكبر أي بمبلغ مالي قدر بـــ **210.5** مليار د.ج أي بنسبة قاربت **40.1 %.** هذا القطاع الذي يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة

---

(1) : طبايبية سليمة، عناني ساسية، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص04.

(2) : عبد الرحمان تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص : 216 – 217.

إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران. ويعزى ذلك للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم وتهيئة الأرضية المناسبة للنهوض بالنشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

- ✓ يليه **قطاع التنمية المحلية والبشرية** بقيمة مالية قدرت بـــ **204.2** مليار د.ج أي بنسبة قاربت **38.9 %** وقد ركزت الحكومة على هذا القطاع لما يكتسيه من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية، باعتبار الإنسان محور التنمية، الذي يتضمن انجاز مخططات بلدية **(PCD)** موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطنين وبالتالي تدعيم سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ ويأتي **قطاع الفلاحة والصيد البحري** في المرتبة الثالثة بقيمة **65.4** مليار د.ج أي بنسبة فاقت **12.4 %** وهذا ضمن إستراتيجية الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **(PNDA)** بغلاف مالي قدر بـــ**55.89** مليار دينار، من أجل رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية والحد من النزوح الريفي كما يهدف إلى تدعيم الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية من خلال تهيئة الموانئ وتوفير المعدات والإمكانيات لذلك بلغ الغلاف المالي الموجه له **5.9** مليار دينار جزائري.
- ✓ وفي الأخير تأتي دعم **الإصلاحات** بقيمة مالية قدرت بـــ **45** مليار د.ج أي ما يعادل **8.6 %**، و قد تمثلت الإصلاحات في تحديث وتطوير إدارة الضرائب، تهيئة المناطق الصناعية، دعم الصندوق الوطني لترقيه المنافسة الصناعية، وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط والطويل.

ثانيا ـ السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004: إن تطبيق هذا البرنامج قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية. والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (11) : السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار د.ج
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0.3	0.5	-	-	0.8
المجموع	6.3	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر : زرنوح ياسمينة: **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، أنه من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، تمت عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، ومن اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار

وتحسين عمل المؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للـــomc، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي. [1]

ثالثا ـ نتائج تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 : لقد تميزت سنوات تطبيق **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق الأمن الوطني في البلاد من جهة أخرى، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (12) : أهم المؤشرات الاقتصادي المسجلة خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش (2000.2004)

المؤشر / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار د.ج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة	2118.12	2366.38	2603.43	2835.22	3144.00
معدل النمو الحقيقي لـــPIB (%)	**-**	**6.2**	**0.4**	**9.6**	**5.5**
نسبة الناتج الداخلي الخام (%)	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	1.50	4.50	4.20	5.90	3.56
نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة	1.50	3.20	5.20	4.10	3.04
التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	- 53.19	68.71	26.03	- 164.6	285
احتياجات الصرف مليار دولار	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار دولار	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
الدين العمومي (مليار دولار)	29.99	31.18	30.47	29.78	30.11
خدمة الدين / الصادرات %	19.80	21.20	21.68	17.70	12.60
متوسط سعر البرميل (دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ✓ كل المؤشرات: عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011 ، ص 223.
- ✓ بيانات النمو الحقيقي: شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 295.

1 - أثر تطبيق البرنامج على القطاعات الاقتصادية الكلية: حظيت المؤسسات بأهمية خاصة باعتبارها الأداة القادرة على خلق ديناميكية اقتصادية، حيث تم إنشاء **22400** مؤسسة مع نهاية جوان **2004**، والتي تشكل منها المؤسسات الخاصة **16698** مشروعا، أي بنسبة **96 %**، كما تركزت معظم هذه المؤسسات في مجال مقاولات البناء والأشغال العمومية

أ - معدل النمو الاقتصادي: على العموم عرفت معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة[2] كما نلاحظ من خلال الجدول السابق التطور الإيجابي على مدار السنوات الأربعة للناتج الداخلي الخام وبمعدل فاق **45 %** في نهاية سنة **2004** عما كان عليه في سنة الأساس **2000** حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي **4123.51** مليار د.ج ، وقد عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ما بين سنوات **2001 – 2003** حيث بلغ

(1) : زرنوح ياسمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص : 184- 185 .

(2) : سعودي محمد، **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية المدية -**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بـــ الشلف، دفعة 2007 ، ص- ص 16:

على التوالي **2.6%**، **4 %**، **06 %** على التوالي، إلا أنه عرف انخفاضا سنة **2004** حيث بلغ **5.5 %**. كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من **1779** دولار أمريكي سنة **2001** إلى **2553** دولار أمريكي سنة **2004**، وهو ما يفسر خروج الاقتصاد الوطني من حالة الانكماش وبداية النمو والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في إنتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود **49.5%** عند نهاية سنة **2004** مقارنة بسنة الأساس (سنة **2000**). **(1)**

ب – دور القطاعات الاقتصادية في تحق النمو الاقتصادي : إن الهدف الرئيسي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات المساهمة فيه ولمعرفة ذلك نستعين بالجدول التالي الذي يوضح لنا تطور معدلات النمو القطاعية خلال فترة البرنامج 2000 – 2004 على النحو التالي:

جدول رقم (13) : تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية خلال 2000 – 2004

القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004
نمو الفلاحة	9.00	10.40	10.00	9.70	9.10
نمو الطاقة	42.00	36.50	35.10	35.50	38.20
نمو الصناعة	7.70	7.90	7.90	6.50	6.00
نمو البناء والإشغال العمومية	8.70	9.10	9.80	8.50	8.30
نمو خدمات سلعية	21.60	24.20	24.80	21.50	20.70
نمو خدمات غير سلعية	11.00	11.90	12.50	18.20	17.70
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011، ص 225.

من خلال ملاحظتنا لأرقام معدلات القطاعات الاقتصادية نلاحظ بأن معدلات النمو القطاعية كانت جد متباينة من قطاع لآخر ومن سنة إلى أخرى إلا أنه يمكن أن ملاحظة التباين في النمو القطاعي على النحو التالي :

- ✓ **القطاع الفلاحي:** منذ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة **2001** تم استصلاح **151** ألف هكتار ومن الأراضي بالإضافة إلى حماية **07** مليون هكتار وقد سجل القطاع الفلاحي نسبة نمو قدرت بـــ **10.40 %** سنة **2001** بعد أن كان قد سجل **9 %** سنة **2000** إلا أنه بداية من سنة **2002** بدأ في التراجع إلى أن سجل **9.10%** سنة **2004** ويرجع ذلك إلى انخفاض إنتاج الحبوب التي بدورها تعتمد على السقاية بالأمطار وهو ما يؤكد أكثر من خضوع القطاع الفلاحي بدرجة كبيرة للظروف المناخية وعدم إتباع التقنية الحديثة.
- ✓ **قطاع الصناعة:** نلاحظ أن قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي قد تميز بنوع من الركود حيث تراجعت في سنتي **2003** و**2004** إلى **6.5 %** بعد أن سجلت أعلى قيمة لها **7.90 %** في سنتي **2001** و**2002** على التوالي. ويرجع سبب عدم يتجاوب قطاع الصناعة مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى الاختلالات الهيكلية والمالية التي يتخبط فيها القطاع الحكومي على مر السنين، بالإضافة إلى ضعف تدفق الاستثمارات الخاصة والعامة في الصناعة على خلاف باقي القطاعات خاصة الخدمية.
- ✓ **قطاع البناء والإشغال العمومية:** أعطى برنامج الإنعاش الاقتصادي الأولوية الكبيرة لهذا القطاع من اجل انجاز السكنات والمنشئات القاعدية والاجتماعية والاقتصادية التي بدورها سمحت بنموه طيلة فترة البرنامج إلا أنه في

(1) : عبد الرحمن تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 224 – 225 .

سنة **2003** قد سجل تراجع في مساهمته في النمو الاقتصادي إلى **8.30 %** بعد أن سجل **9.80 %** سنة **2002.** يرجع السبب إلى تأثير زلزال **21** ماي **2003** الذي خلف خسائر مادة و بشرية خاصة في الجزائر العاصمة، حيث تم توجيه جميع مخصصات القطاع للتكفل بالوضعية الاستثنائية للكارثة الطبيعية.

- ✓ **قطاع الخدمات:** عرف قطاع الخدمات تطورا سريعا، وهذا راجع إلى سياسة الانتعاش الاقتصادي التي تبنتها الدولة، وبذلك أصبح قطاع الخدمات يحتل المركز الثاني بعد قطاع الطاقة فيما يخص الثروة الوطنية، أما قطاع الخدمات غير الحكومية فقدرت نسبة متوسط نموها بـــ حوالي أكثر **23 %** خلال فترة البرنامج.
- ✓ **دور قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي:** يمثل قطاع المحروقات للجزائر الشريان الرئيسي والقلب النابض لاقتصادها، وقد شهدت الفترة **2001-2004** ارتفاعا مستمرا في أسعار المحروقات لتصل في نهاية **2004** إلى **50** دولارا للبرميل مما انعكس إيجابا على النسبة الكبيرة لمساهمة قطاع المحروقات في ورفع معدل النمو، والجدول التالي يلخص لنا هذه الحقائق:

جدول رقم (14) : تطور معدل نمو قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2004)

القطاع	2001		2002		2003		2004		المتوسط السنوي	
	نسبة من PIB	معدل نمو	نسبة من PIB	معدل نمو	نسبة من PIB	معدل نمو	نسبة من PIB	معدل نمو	نسبة من PIB	معدل نمو
محروقات	43.0	1.6-	32.8	3.7	36.2	8.1	35.3	6.4	35.5	4.1

المصدر: سعودي محمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 174 .

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات قد شكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط للفترة **2001-2004** حيث بلغ **5،34** %، منتقلا من معدل نمو سالب سنة **2001** «**- 6،1 %**» إلى معدل نمو ايجابي **4،6**% سنة **2004** و**1،8 %** سنة **2003** وسجل بذلك معدل نمو متوسط خلال **2001-2004** قدره **1،4** %.

2 - أثر تطبيق البرنامج على التوازنات المالية الكلية: عرفت معدلات التضخم ارتفاع ملحوظ حيث سجل التضخم أكبر نسبة له سنة **2001** بـــ **4.2 %** ليتزل إلى **1.4 %** في سنة **2002** ليعاود الارتفاع سنتي **2003** و**2004** وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الإنفاق الحكومي لهدف تحقيق التنمية بالإضافة أيضا إلى الزيادات الحاصلة في الأجور، في حين حقق ميزان المدفوعات رصيدا إيجابيات قدر بـــ **9.6** مليار دولار، إلا أن الارتفاع القوي للواردات سنة **2004**، حيث قدرت الزيادة بحوالي **40 %** مقارنة بسنة **2003** ويرجع ذلك إلى الحرية التجارية الناجمة عن إتباع سياسة الانفتاح التجاري والاقتصادي للاقتصاد الوطني في ظل سياسة الانتعاش الاقتصادي. بالإضافة إلى ثبات العملة أو استقرار معد الصرف طوال فترة البرنامج عند متوسط **76.39** د.ج وهذا ما يعكس الصرامة وتوخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.[1]

3 ـ أثر تطبيق البرنامج على الجوانب الاجتماعية:

أ – البطالة والشغل: من أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي استحداث مناصب شغل، وقد تجسد هذا من خلال التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء

(1) : مختاري مصطفى، **إشكالية السياسة المالية و التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 – 2016** ، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015 – 2016 ، ص 202 . **(بتصرف)**

والأشغال العمومية بطرق مباشرة وغير مباشرة، حيث فاقت مناصب الشغل المحققة **775.632** منصب شغل، وتعتبر غالبية المناصب التي تم توفيرها؛ مناصب دائمة بنسبة **8،61** %من مجموع المناصب. وهو ما شكل دافعا قويا للتخفيف من مشكلة البطالة. التي انخفضت من **29.5%** سنة **2000** إلى **17.7%** مع نهاية سنة **2004**.[1] كما سمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء **74700** منصب شغل منها **336000** منصب شغل دائم (أي بنسبة **45 %**) و**41000** منصب شغل مؤقت (أي بنسبة **55** %) وبهذا يكون ما تم تحقيقيه قد تجاوز نسبة **15 %** بمجموع **650000** منصب.

ب- الحد من الفقر: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اجتماعيا نوعا ما لا بأس به مقارنة بالسنوات السابقة حيث تمثل في نقطتين أساسيتين هما الرفع من قيمة التحولات الاجتماعية واستهداف الفئات المعنية من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الاجتماعي. وقد عرفت مستويات المعيشة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من سنة **2000** إلى سنة **2004** مما ساهم في انخفاض مؤشرات الفقر خلال هذه الفترة بناءا على الدراسة التي أعدتها المحافظة الوطنية للتخطيط وهو ما يعد نتيجة مباشرة للمشاريع والعمليات، التي استهدفها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خاصة ما تعلق منها بتحسين الإطار المعيشي والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، ونفس الشيء يقال على ما تم انجازه في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي استهدف رفع مستويات معيشة المجتمع الريفي على وجه الخصوص، بعد أن عرف هذا الأخير ارتفاعا ملحوظا في نسبة الفقر به، وعلى العموم فإن تزامن تطبيق كلا البرنامجين كان له الفضل، في شمول العملية مختلف شرائح أفراد المجتمع حيث انتقل نسيبة الأجور من **1.1 %** مابين سنوات **1995 – 2000** لتصل إلى **5.2%** كمتوسط خلال فترة البرنامج. مصاحبا ذلك انخفاض نسبة الفقر حيث انتقلت من **6.9%**سنة **1995** والتي سجلت أعلى نسبة للفقر لتنخفض إلى **1.6 %** نهاية سنة **2004**.[2]

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 ـ 2009

بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي نتج عنه تحسن كبير في المداخيل وتراكم في احتياطي الصرف، ما دفع بالسلطات العمومية الجزائرية إلى إقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع ومواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي سبق إقرارها وتنفيذها ضمن برنامج دعم الإنعاش والتي شرع في تطبيقها بداية سنة **2001**.

أولا ـ مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 : يعتبر برنامج تكميلي لسابقه وقد خصص بالجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان والسكن **2008** أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين **34.8** مليون نسمة يسكن **80 %** منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، كما اهتم كذلك هذا البرنامج بالتشغيل الصحة التعليم الأشغال العمومية، كما تم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب

---

(1) : سعودي محمد، **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية المدية -**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بـــ الشلف، دفعة 2007 ، ص 180.

(2) : نفس المرجع، ص- ص: 180 – 184 .

الوطني. وقد قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ **4202.7** مليار دينار جزائري[1] أي ما يعادل **60** مليار دولار. كما تم إدراج برنامجين مكملين وهما:

- ✓ برنامج تنمية جنوب الجزائر لسنة **2006** بقيمة مالية بلغت **432** مليار د.ج.[2]
- ✓ برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة **2007**.بقيمة مالية بلغت **668** مليار د.ج.[3]

زيادة على المبالغ التالية:[4]

- ✓ الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـــ **1071** مليار د.ج ؛
- ✓ الصناديق الإضافية والتي قدرت مبالغها بـــ **1191** مليار د.ج؛
- ✓ التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة **1140** مليار د.ج.

لتصبح مجموع المخصصات المالية التي خصصت لهذا هذا البرنامج حوالي **8705** مليار د.ج أي ما يقدر بحوالي **114** مليار دولار، إلا أنه في نهاية سنة **2009** فقد قدر الغلاف المالي الإجمالي لهذا البرنامج عند اختتامه **9680** مليار د.ج، أي حوالي **130** مليار دولار؛ وهذا بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.[5] وقد تمثلت أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي والأمني؛
- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

ثانيا – توزيع مخصصات برنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 : يعتبر هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **2005 – 2009**؛ الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث فقد اعتبر برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته المالية (**4202.7** مليار د.ج)، والتي تركزت في خمسة محاور رئيسية يمكن إجمالها في الجدول الموالي:

---

(1) : خير الدين معطى الله، سامية بزازي، **البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 ــ 2014**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص11.

(2) : برنامج تنمية جنوب الجزائر: أقره مجلس الوزراء الجزائري في 15 جانفي 2006، زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006 إلى 2009، يشمل البرنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر ويتضمن البرنامج عددا كبيرا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية، ومنها 110 مليارات دينار لبناء المنازل و80 مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب؛ يشمل الولايات التالية : أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إليزي، تندوف، الوادي ، غرداية. والتي تمتد على أكثر من 80 % من أراضي الجزائر

(3) : برنامج تنمية الهضاب العليا: هو كذلك تضمن العديد من المشاريع، التي تخص العديد من الولايات الداخلية. والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى، وتنمية منطقة الهضاب العليا، من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، بتوسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية عن المدينة الأم.، توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي ومحاولة إستصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء. وإنشاء المركبات الرياضية، المسابح النصف أولمبية، والنوادى الثقافية لترفيه الشباب. ويخص تنمية الولايات الداخلية الـــ 06 التالية: سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، حنشلة).

(4) : كريم بودخدخ، محمد سلامنة، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15و16نوفمبر2011، ص10.

(5) : محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص147.

جدول رقم (15):توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ (مليار د.ج)	النسب (%)
✓ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
✓ برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
✓ برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
✓ تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
✓ برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع البرامج الخماسي 2005-2009	**4202.7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009**، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7.

على اعتبار أن معدل الصرف هو **70** د.ج/$ معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو **60** مليار دولار خصص منه ما نسبة **85.5 %** لتحسين ظروف المعيشة والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار وهي استجابة طبيعية ضرورية إعادة التوازن الاجتماعي.[1] ولتوضيح أكثر لأرقام المحاور الرئيسية الخمسة المبينة في الجدول قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل التالي :

الشكل رقم (12):توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

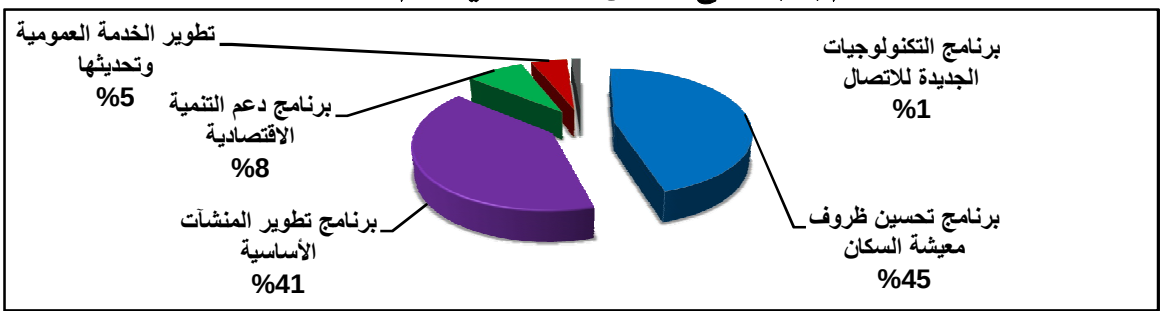

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على أرقام الجدول السابق

من خلال أرقام الجدول ونسب الشكل أعلاه نلاحظ أنه رغم أن المخطط الخماسي قد قسم وفق **05** محاور إلا أن جل المخصصات المالية قد تركزت في برنامجين رئيسيين الأوليين:

✓ **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** ركزت الحكومة في هذا البرنامج على ترقية مستوى العيش للفرد وتحسين ظروفه الاجتماعية بشكل عام. وهذا من خلال توفير السكن، وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية حيث خصصت لهذا البند ما قيمته **1908.5** مليار د.ج أي ما نسبته **45.5 %**. وقد خصصت نسبة كبيرة من هذا الغلاف المالي بلغت **555** مليار د.ج لقطاع السكنات أي ما نسبته **29.08%** أو ما يعادل **13 %** من إجمالي مخصصات البرنامج الكلي، ثم تليه التربية الوطنية بمبلغ **200** مليار د.ج وهذا بإنشاء مزيد من (الأقسام والمطاعم) قصدَ تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية ثم يأتي قطاع التعليم العالي **141** مليار د.ج. وبرامج بلدية للتنمية بنسبة **10.48 %**؛ بهدف إنشاء مشاريع التزود بالماء الشرب والتطهير، وفك العُزلة وتحسين المحيط الحضري.

✓ **برنامج تطوير المنشآت الأساسية والقاعدية:** يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية بنسبة **40.5 %** وهذا تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي ، حيث خصصت ما قيمته **1703.1**

(1) : عبد الرحمن تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 243.

مليار د.ج وذلك في إطار تحديث وتطوير البنية التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية. وقد خصص غلاف مالي في هذا الجانب **700** مليار د.ج لدعم النقل بالسكة الحديدية؛ (تحديث خطوط السكة الحديدية، وإنشاء خطوط جديدة)، علاوة على اقتناء تجهيزات الجر والاستغلال والصيانة، وإنشاء ميترو الجزائر، إضافة للنقل الحضري كإنجاز عربات التلفريك عبر الولايات واقتناء الحافلات لإنشاء **10** مؤسسات للنقل الحضري، وكذا الموانئ والمطارات كدراسة وإنجاز ثلاثة مطارات، ناهيك عن توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق – غرب.

- ✓ **برنامج التنمية الاقتصادية:** احتل المرتبة الثالثة حيث خصص لها **337.2** مليار د.ج أي ما نسبته بنسبته **08%** والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة ونظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره **20** مليار دولار وعليه يكون المجموع لما خصص للاستثمار حوالي **100** مليار دولار. وقد كانت أكبر حصة في هذا الباب موجهة لقطاع (الفلاحة والتنمية الريفية)؛ فقد خصّص لها ما قيمة **300** مليار د.ج وهو بذلك يعكس مكانةَ القطاعِ الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛ كونه يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات، أما الصناعة فخصصت لها **13.5** مليار د.ج؛ من اجل تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية.
- ✓ **برنامج تحسين الخدمات العمومية:** احتل المرتبة الرابعة حيث تم تخصيص لقطاع العدالة مبلغ **34** مليار د.ج؛ لكونه الضمان الأمثل لحقوق الأفراد والمؤسسات، فتم انجاز **14** مجلسا قضائيّا، **34** محكمة، **51** مؤسسة عقابية ومركز البحث في علم الإجرام، **05** مراكز أرشيف، أما قطاع الداخلية الذي اهتم بإنشاء برنامج لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية والإشارة الوطنية فخصص له **64** مليار دينار، ويعود غلاف مالي بقدر **65** مليار د.ج لقطاع المالية لتحديث (إدارة الجمارك الضرائب وأملاك الدولة)، أما قطاع التجارة فغطي بمبلغ **02** مليار لـــ(إنجاز وتجهيز) مخابر المراقبة النوعية، ومقرات تفتيش النوعية في الحدود.
- ✓ **برنامج تكنولوجيا الإعلام والاتصال:** احتل المرتبة الأخيرة بغلاف مالي قدر بـــ **50** مليار د.ج حيث لم يتجاوز **1.2 %** من مخصصات البرنامج، وقد وجه نحو :
  - استكمال رقمنة **16** محطّة أرضية وتشغيل **200.000** خط حلقي محلي للراديو؛
  - اقتناء نظام لمراقبة استعمال طيف الترددات الراديو الكهربائية ؛
  - تأهيل محطّة الراديو البحرية **INMARSAT** وإنجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر-**أبوجا** المسجل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقية **(النيباد)** بمبلغ إجمالي 3،16 مليار دينار. [1]

ثالثا. نتائج برنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 : إن البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش للفترة **2005ـ 2009** جاء لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي بحوالي **06** أضعاف، ويرجع ذلك بالأساس من

(1) : مشري محمد الناصر، بقة الشريف، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015**، **منشورة على الرابط : http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120#.W15b_tIzaUk**

جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة إلى أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

1 – أثر برنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي: سار هذا البرنامج على نفس وتيرة المخطط الأول من حيث التأثير إيجابا على الكثير من المتغيرات الاقتصادية للتنمية والتي نوجز بعضها في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (16): أثر البرنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005 – 2009

القطاع / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
✓ المحروقات (%)	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	7.8-
✓ الفلاحة (%)	1.9	4.9	5.0	5.3 -	21.4
✓ بناء وأشغال عمومية(%)	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7
✓ خدمات (%)	6.0	6.5	6.8	7.8	8.2
✓ خدمات الإدارة العمومية (%)	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0
✓ الصناعة (%)	2.5	3.1	6.5	8.4	5.5
✓ الناتج الداخلي الخام (%)	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
✓ الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
✓ الناتج الداخلي الخام (بالدولار) 01 $ = 70 د.ج	103.6	117	129	151	139

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عبر الرحمان تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 260.

✓ Rapport annuel de la Banque d'Algérie. http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات النمو شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة **2005 ــ 2009** حيث تراجعت من **5.1 %** سنة **2005** إلى **1.8** سنة **2006** وهذا نتيجة معدلات نمو الناتج المحلي السالبة في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار إلى **63** دولار أمريكي نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية مع نهاية سنة **2007** من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك. في حين أن المعدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسننا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة **2009** أين قدرت بـــ **9.3 %** وذلك راجع بالخصوص للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على باقي القطاعات الاقتصادية. خاصة قطاع الأشغال العمومية حيث بلغ معدل نمو خلال فترة البرنامج **9.4 %** ويرجع إلى زيادة النفقات على البرامج الضخمة الخاصة بالبنية التحتية التي أنجزتها الدولة خاصة على مجال السكن، بالإضافة غلى القطاع الخدماتي الذي لعب دورا مهما في رفع معدل النمو إذ بلغ متوسط نموه **6.5 %** خارج الإيرادات العامة هذا راجع إلى الإنفاق على تحديث الخدمات العمومية التي كرسها برنامج دعم النمو، ورغم معدل النمو المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إلا أن هذا لم يؤدي إلى تحسن ملحوظ في النمو الاقتصادي الكلي، وذلك لأن قطاع المحروقات يمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري. رغم أن القطاع الفلاحي قد حقق خلال فترة البرنامج **5.7** % مع الاشارة إلى المعدل السلبي لسنة **2008** إذ حقق - 5.3 % ويرجع ذلك غلى الجفاف وأحسن معدل له في نهاية البرنامج إذ حقق **21.4 %** إلا أنه وبمقارنة المبالغ التي صرفت عليه تبقى مساهمته في النمو جد محتشمة، ويبقى

(1) : خير الدين معطى الله، سامية بزازي، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

قطاع الصناعة يعاني الضعف رغم الأداء الجيد لبعض فروعه كالصناعات الغذائية والنسيج والجلود حيث يبلغ أحسن مساهمة له في سنة **2008** حينما بلغ **8.4 %**

2 ـ أثر برنامج التكميلي لدعم النمو على سياسة التشغيل : يعتبر القضاء على البطالة أولوية وطنية، فقد التزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليوني منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لد عام النمو **2005-2009**، منها مليون منصب للأعوان الاقتصاديين والتشغيل العمومي، ومليون منصب معادل مناصب الشغل في إطار البرامج ذات الكثافة العالية من اليد العاملة والجدول أدناه يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة البرامج التكميلي لدعم النمو **2005-2009**.

الجدول رقم (16) : مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005ـ2009.

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	3166374
معادل مناصب الشغل العامة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر : بيان السياسة العامة ، ملحق 2 ، أكتوبر 2010 ، ص 5 .

إن الالتزام الرئاسي في خلق مليوني منصب عمل، وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة، قد تحقق حيث أن مجموع المناصب المستحدثة في إطار ذلك مقدرة بـــ **2437115** منصب عمل حيث أن : **(1)**

- ✓ أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليخلق مناصب شغل حيث قدرت بـــ **3166374** منصب شغل بنسبة قاربت **70 %.**
- ✓ أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها بـــ **1865318** منصب شغل بنسبة تقارب **30 %** وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي **1692 503** منصب شغل.

ليؤدي ذلك إلى تخفيض نسبة البطالة التي كانت قد تجاوزت **15.3 %** سنة **2005** لتنخفض إلى **12.3 %** سنة **2006** إلا أنه خلال الأزمة المالية عاودت البطالة الارتفاع إلى **13.8 %**، لكنها بدأت في الانخفاض لتسجل **11.3 %** و**10.2 %** سنتي **2008** و**2009** على التوالي.

3 – أثر برنامج التكميلي لدعم الإنعاش على المديونية الخارجية: عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة الخارجية وهذا بعد الصدمة الخارجية في **1986** والتي تجسدت بهبوط إيرادات صادرات المحروقات بنسبة **39 %** والتي أدت إلى أزمة الدين الخارجي الذي بلغ **70 %** من إجمالي الناتج الخارجي، بالإضافة إلى خدمات الدين الخارجي الذي تجاوز **100 %** في سنة **1994**، إلا أنه في سنة **2006** بدأت الديون تعرف انخفاضا قويا نظرا للتسديدات المسبقة الهامة التي تمت قبيل الأزمة المالية الدولية. **(2)** وهذا كما يبينه الرسم البياني التالي :

---

(1) : كرمية التوفيق، **برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001–2015)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2015، يومي 11 –12 نوفمبر2015، جامعة البويرة، ص- ص: 14 -15 .

(2) : بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010، التطوير الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011، ص87.

الشكل رقم (13) : تطور الدين الخارجي ما بين 2004 – 2009

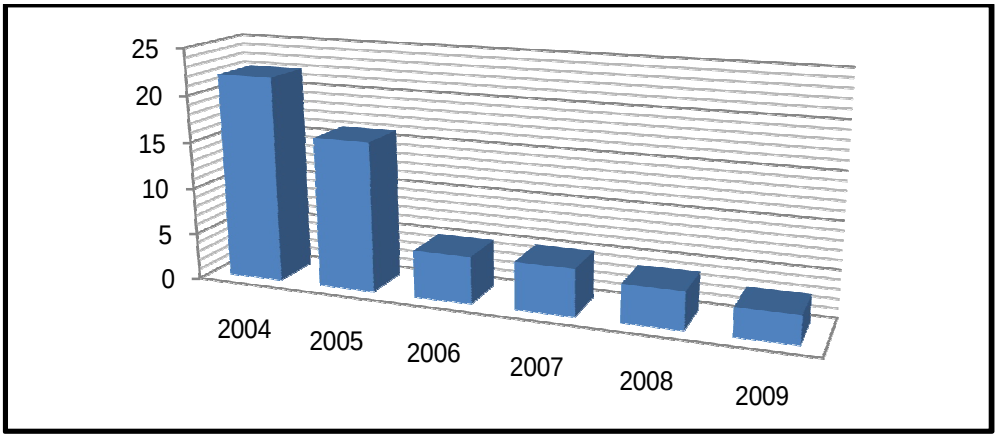

المصدر : بنك الجزائر، **التطوير الاقتصادي والنقدي للجزائر أكتوبر 2010**، التقرير السنوي 2009، ص87.

إن أهم شيء يحسب على الحكومة الجزائرية هي تسديدها للمديونية الخارجية حيث أننا نلاحظ من الشكل أن قاتم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل قد عرف اتجاها تنازليا منذ سنة **2004** بداية التسديدات المسبقة،حيث انتقل من **21.410** مليار إلى **5.062** مليار دولار في نهاية **2006**، ليتواصل منحاه التنازلي لكن بوتيرة ضعيفة أي **4.889** مليار دولار في نهاية **2007** و**4.282** مليار دولار في نهاية **2008** و**3.921** مليار دولار في نهاية **2009** ليصل إلى **3.679** مليار في نهاية **2010**، وقد استقر الدين القصير الأجل في حدود **1.778** مليار دولار من نفس السنة. المتمثل أساسا في تسبيقات الشركات الأم إلى فروعها في الجزائر المسيرة على مستوى ميزان المدفوعات في شكل استثمارات مباشرة أجنبية.

المبحث الربع : الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر 2010 ـ 2030

نظرا لأهمية التخطيط في تسهيل إنجاز المشاريع التنموية اعتمدت الجزائر على مجموعة من البرامج والمخططات التنموية ذات مدى زمني وحجم استثماري متزايد آخرها برنامج الاستثمارات العمومية أو ما يسمى ببرنامج توطيد النمو للفترة **2010 – 2014** يليه البرنامج الخماسي للتنمية للفترة **2015 – 2019** هادفة من وراء ذلك إلى بعث النمو الاقتصادي ودعمه، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014

جاء هذا البرنامج مكملا للسياسة التنموية التوسعية التي تبنتها الجزائر والتي شرعت في تطبيقها منذ سنة **2001**، حيث يسعى هذا البرنامج لتكملة المشاريع السابقة التي هي في طور الإنجاز، وهذا في سبيل إتمام المسيرة التنموية بالجزائر، حيث تم الإعلان عنه وإقراره من خلال بيان اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يوم الاثنين **24** ماي **2010** .

الفرع الأول : محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014

أولا – مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 : جاء البرنامج الخماسي للتنمية **(2010-2014)** عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ **10** سنوات ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي، مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ليأتي برنامج خاص، والمتعلق بدعم ولايات الجنوب، والهضاب العليا ليكتمل البرنامج الخماسي للتنمية، وقد استلزم هذا البرنامج قيمة مالية قدرت بحوالي **21.214** مليار د.ج، أي ما يعادل

286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.[1] وقد خصص هذا البرنامج لتنفيذ شقين أساسيين هما:[2]

- ✓ **برنامج جاري:** ويهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ **9700** مليار د.ج؛ أي ما يعادل **130** مليار دولار؛
- ✓ **برنامج جديد:** يهدف إلى إطلاق استثمارات جديدة في مجال التنمية بمبلغ **11534** مليار د.ج؛ أي ما يعادل **156** مليار دولار .

وقد تمحورت الأهداف العامّة لهذا المخطّط الخماسي فيما يلي:[3]

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للسكان، والتنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس، والرعاية الصحية؛
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، والبنية التحتية، وتحسين الخدمات العمومية؛
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية، وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج المحروقات؛
- ✓ العمل على تخفيض معدلات البطالة، من خلال خلق مناصب ووظائف عمل جديدة دائمة ومؤقتة؛
- ✓ تنمية اقتصاد المعرفة.

ثانيا – الدوافع تبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 : إن الدوافع التي أدت إلى إحداث برنامج تنموي بهذا الحجم الكبير تعود إلى أسباب، منها ما هو متعلق باستكمال المشاريع الكبرى الجارية ومنها ما هو متعلق بإطلاق مشاريع جديدة. كما ذكرنا سابقا.

1 ـ الأسباب المتعلقة بالمشاريع الجاري انجازها: وترجعها الحكومة إلى دواعي موضوعية وأخرى تمثل نقائص في التحكم على النحو التالي:[4]

أ – أسباب موضوعية:

- ✓ جرت العادة على أن كل برنامج عمومي للتنمية، يعتبر امتداد للبرنامج السابق، وقد كان على سبيل المثال برنامج **(2005 - 2009)** يتضمن ما قيمته **1216** مليار د.ج من البرنامج الجاري الذي انتهى في **2004**، ذلك لأن البرنامج الجاري يعد أكثر من ضرورة لتفادي سنوات بيضاء، بمعنى لابد منه حتى يستجيب لمتطلبات المواطنين من مساكن ومدارس وكهرباء وغاز ومياه صالحة للشرب، هذه الحقيقة نفسها سجلت في نهاية **2009** أزيد من **500** ألف مسكن ممول من طرف الدولة أو بمساعدتها؛
- ✓ عمليات التوسعة الجوهرية نظرا لما تميزت به الخزينة م إيرادات جيدة بداية من **05** أفريل **2005** إلى غاية **31** ديسمبر **2009** نهاية البرنامج الخماسي نذكر منها على سبيل المثال:
  - O البرنامج التكميلي الخاص بولايات الجنوب المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، والذي خصص له **377** مليار د.ج، كان ذلك في شهر فيفري **2006**؛

---

(1) : بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**، وثيقة خاصة، ص 02.

(2) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)** ، على الموقع:
http://www.andi.dz/ar/PDF/investirenalgerie/planquinquenal2010ar.pdf

(3) : قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين أمين، **تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، أيام 11-12 مارس 2013، ص 26.

(1) : عبد الرحمان تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 322.

- O البرنامج التكميلي المتعلق بولايات الهضاب العليا الذي أجيز في نفس الشهر والسنة بمبلغ مالي قدره **223** مليار؛
- O برنامج تكميلي آخر يتكون من **270.000** مسكن خصص من أجل امتصاص السكن الهش، بغلاف مالي قدره **800** مليار د.ج.
- O زيارات العمل والتفقد التي قام بها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" إلى ست عشرة **(16)** ولاية من **2005** إلى **2008**، حيث أعلن فيها عن برامج تكميلية محلية قاربت **200** مليار د.ج.

ب – أسباب متعلقة بنقائص التحكم: وقد تمثلي فيما يلي:

- ✓ التأخر الكبير المسجل في العديد من المشاريع من البرنامج التكميلي لدعم النمو **2005 – 2009** وهذا بسبب ندرة العقار، تشبع أداة الدراسة والانجاز، تمديدات في آجال الموافقة على الصفقات العمومية؛
- ✓ الحجم الكبير في عمليات إعادة التقييم المتعلقة بمستوى إنضاج الدراسات، ارتفاع أسعار المواد الأولية وغيرها من المدخلات، بدليل أن البرنامج السابق قد شهد إعادة تقييم لحوالي **815** مليار د.ج برسم سنة **2010** فقط.

2 – مبررات البرنامج الجديد : لعل أهمها، ذلك الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب ببعث برنامج تنموي في حدود **220** مليار دولار، يستجيب للحاجات الملحة من قبل الاقتصاد الوطني، والزيادة السكانية المعتبرة، هذه المبررات نستشفها من خلال المشاريع الجديدة للطرق والسكك الحديدية، وكما هي مكلفة، هي أيضا ضرورية وذات أهمية من أجل خلق مناخ يساعد على التنمية والنمو في آن واحد، كما يشهد على ذلك برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي.[1]

3 – الأسباب المالية المتعلقة بالمشاريع الجديدة : وقد تمثل فيما يلي:[2]

- ✓ تمويل هذا البرنامج كان عن طريق موارد وطنية بدون اللجوء إلى الاستدانة مما قد يخفف العبء المالي على ميزان المدفوعات الدولية؛
- ✓ توفير الخزينة العمومية على ادخار كبير، ويرجع السبب إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه سنة **2000** والذي بدوره ساهم في تمويل هذا البرنامج؛
- ✓ اعتماد الصرامة في النفقات العمومية، والاعتماد على معايير اقتصادية، ومالية في الحد من التبذير، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، دون المساس بالعدالة الاجتماعية.
- ✓ تميز بداية سنة **2004** بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم العام ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى **92.7** دولار للبرميل ما يسمح بتمويل جيد للكثير من المشاريع.

ثالثا – توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 : يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، حيث خصص له غلاف مالي لم يسبق لدولة سائرة في طريق النمو أن خصصته

---

(1) : مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر 2010، ص39.

(2) : ضيف احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 225.

وقد تم تخصيص له أكثر من **21.214** مليار د.ج شمل جميع القطاعات الوطنية لاسيما قطاع المنشئات والتنمية البشرية، والجدول الموالي يبين توزيع المبالغ المالية المخصصة لكل برنامج حسب المحاور الكبرى المسطرة.

الجدول رقم (18): توزيع المخصصات المالية على المحاور الكبرى للبرامج التنموية 2001-2014.

البرنامج الخماسي 2010-2014	المحاور الكبرى						القيمة المالية الإجمالية للبرنامج (مليار دينار جزائري)
	التنمية البشرية	المنشات الأساسية	تحسين الخدمة العمومية	التنمية الاقتصادية	مكافحة البطالة	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	
	10511	6668.7	1732.7	1635	382	284.5	21214
النسب (%)	% 49.5	% 31.5	%8.16	% 7.7	% 1.8	% 1.34	% 100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- ✓ CNES : rapport sur la conjoncture économique et sociale ،2001، p123.

من خلال الجدول نلاحظ أن البرنامج الخماسي للتنمية **(2010-2014)** قد تم تقسيمه إلى **06** محاور أساسية وفق القطاعات التالية:

1- تحسين التنمية البشرية: خصص البرنامج للفترة **(2010-2014)** غلاف مالي قدر بـــ **10122** مليار د.ج من مجموع مخصصات البرنامج المقدرة **21214** مليار د.ج، أي قرابة **50** % من موارده وهذا لتحسين التنمية البشرية، باعتبارها الركيزة الأساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني وهذا لانجاز منشآت للتربية الوطنية، منشآت قاعدية صحية، إنشاء وحدات سكنية، منشآت للشباب والرياضة، التوصيل بالكهرباء والغاز والماء الشروب وبالأخص في الأرياف، برامج هامّة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال، على نحو الانجازات التالية:[1]

- ✓ إنجاز ما يقارب **5000** منشأة للتربية الوطنية (منها **1000** إكمالية، و**850** ثانوية)، و**600000** مكان بيداغوجي جامعي، و**400000** مكان إيواء للطلبة، وأكثر من **300** مؤسسة للتكوين، والتعليم المهنيين؛
- ✓ إنجاز أكثر من **1500** منشأة قاعدية صحية، منها **172** مستشفى، و**45** مركبا صحيا متخصصا، و**377** عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من **70** مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- ✓ إنجاز مليوني وحدة سكنية منها **1.2** مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة **2014**؛
- ✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وتزويد **220000** سكن ريفي بالكهرباء؛
- ✓ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز **35** سدا، و**25** منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحري الجاري، وإنجازها؛
- ✓ إنجاز أكثر من **5000** منشأة قاعدية موجهة للشبيبة، والرياضة، منها **80** ملعبا، و**160** قاعة متعددة الرياضات، و**400** ميبح، وأكثر من **200** نزل دار شباب؛
- ✓ إنجاز برامج هامة لقطاعات المجاهدين، والشؤون الدينية، والثقافة، والإتصال.

2 - برامج الاستثمارات العمومية: خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب **40%** من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية حيث خصص لها **6448** مليار د.ج، وتحسين الخدمة العمومية الذي خصص لها **1666** مليار د.ج، وذلك على الخصوص:

(1) : بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010**، انعقد يوم 24 ماي 2010.

- ✓ أكثر من **3100** مليار د.ج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع، وتحديث شبكة الطرقات، وزيادة قدرة الموانئ؛
- ✓ أكثر من **2800** مليار دج موجهة لقطاع النقل من أجل تحديث، ومد السكك الحديدية، وتحسين النقل الحضري (تجهيز **14** مدينة بالترامواري)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛
- ✓ ما يقارب **5000** مليار دج لتهيئة الإقليم، والبيئة؛
- ✓ ما يقارب **1800** مليار دج لتحسين إمكانيات، وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة، وإدارات ضبط الضرائب، والتجارة، والعمل.

3 - دعم التنمية الوطنية: خصص هذا البرنامج أكثر من **1566** مليار دج لدعم التنمية الوطنية، اي ما نسبته **7.7 %** من الغلاف الكلي للبرنامج حيث تم توزيعها على النحو التالي:

- ✓ أكثر من **1000** مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية، والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة؛
- ✓ ما يقارب **150** مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وتسيير القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البترو كيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

4 - تشجيع إنشاء مناصب الشغل: أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل مكن القطاع من الاستفادة من حوالي **360** مليار د.ج اي ما نسبته **02 %** وهذا لترقية من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات، ومرتكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب في إنتظار التشغيل، أيضا هناك تسهيلات عمومية لإنشاء مناصب شغل التي سيوفرها تطبيق البرنامج الخماسي، وتولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بإنشاء ثلاث ملايين منصب عمل خلال خمس سنوات المقبلة.

5 - البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال: خصص البرنامج الخماسي **(2010-2014)** مبلغ مالي فاق **250** مليار د.ج أي ما نسبته **1.3 %** لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم، واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظمة الوطنية للتعليم، وكذا في المرافق العمومية.[1]

رابعا : خصائص برنامج توطيد النمو للفترة 2010 – 2014

إن مبلغ الالتزامات المالية التي اقرها الحكومة خلال هذا البرنامج الخماسي يترجم" إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من اجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد حيث أنه:[2] ويمثل برنامج مواصلة دعم النمو للفترة **(2010 – 2014)** برنامجا استثماريا ضخما مكملا للبرامج التي سبقته والتي انطلقت سنة **2001** ومن مميزات هذا البرنامج ما يلي:

- ✓ الأهمية من حيث الغلاف المالي الغير مسبوق والذي يشكل حوالي **40** مرة برنامج الإنعاش الاقتصادي وحوالي **1.5** مرة البرنامج التكميلي لدعم النمو كما يوضحه الشكل التالي :

(1) : مختاري مصطفى، **مرجع سبق ذكره** ، ص 202 . **(بتصرف)**

(2) : خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، **القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل البرامج التنموية المطبّقة خلال الفترة (2001 - 2014)**، الملتقى الوطني الأول حول: البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية وتطلعات التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور-الجلفة- ،يومي: 13-14 مارس 2013،07.

الشكل رقم (14): حجم الإعتمادات المالية المخصصة للبرامج التنموية ما بين (20014 – 2014)

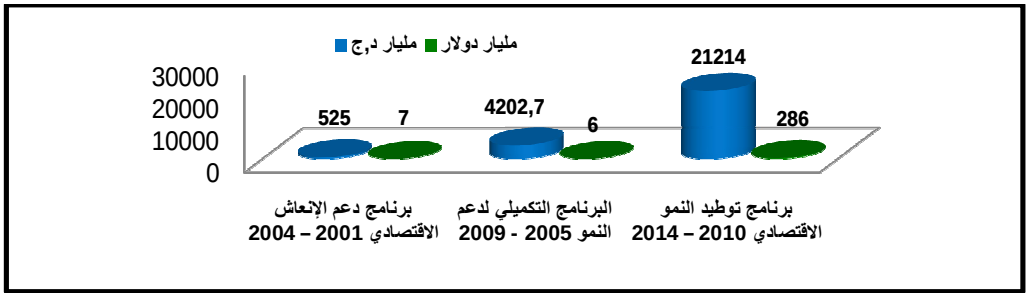

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع السابقة.

- ✓ خلال الفترة الأولى من هذا البرنامج تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، إلى جانب المشاريع المخصصة لتحسين المستوى المعيشي كمشاريع النقل، الصحة والتعليم ...الخ.
- ✓ كما وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد اعتمد أساسا على التمويل العمومي مع تخصيص غلاف إجمالي لميزانية التجهيز قدره **20.800** مليار د.ج، أي ما يعادل **285** مليار دولار، منها **10.326** مليار د.ج (أي **141** مليار دولار) كغلاف للبرنامج الجديد.
- ✓ خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـــ **286** مليار دولار وذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الدولية، وتقديم الاستثمارات إلى الجزائريين إلا في بعض الحالات التي لا توجد مؤهلات أو إمكانيات لإقامتها فتلجا إلى الخارج ولكن بشروط معينة.
- ✓ الانطلاقة القوية في تنفيذ البرنامج حيث خصص لسنتي **2010 – 2011** وحدهما حوالي **6583** مليار د.ج وهو ما يمثل 57 % من تكلفة البرنامج ككل؛
- ✓ إعطاء أهمية مميزة لهذا البرنامج (مقارنة بالبرنامجين السابقين) لتحسين التنمية البشرية والتي خصص لها قرابة **50 %** من موارد البرنامج.[1]

الفرع الأول : نتائج برنامج توطيد النمو 2010 – 2014

إن تنفيذ مشاريع البرامج الإستثمارية قد أدى فعلا إلى زيادة دالة الطلب الكلي الفعال كما ورد في النظرية الكينزية، كما أن اتجاه تلك المشاريع نحو البنية الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي والإقتصادي أدى إلى تزايد الإختناقات وتنامي الإختلالات كما تُبين ذلك تحاليل استراتيجية النمو اللامتوازن، لذلك فإن التأكد من طبيعة تاثير البرامج الإستثمارية على النمو الإقتصادي يستدعي معاينة تطور معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الخام وكذا معدلات النمو الحقيقية لبقية القطاعات خصوصا القطاع الصناعي المنوط به إحداث التحول الحقيقي في هيكل الإقتصاد الوطني، لكن بداية ومن خلال تتبع معدلات النمو المحققة على مدار الفترة **2010 – 2014.**

أولا ـ أثر برامج توطيد النمو على معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي: تميزت هذه الفترة بتراجع الطلب العالمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الاقتصاديات العالمية، حتى الاقتصاد الصيني الذي حقق معدل نمو مكون من رقمين تراجع بشكل رهيب، ويرجع سبب ذلك للدورة الاقتصادية التي تتميز بالتضخم

(1) : بوعكاز إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص225.

والركود، حيث عرفت مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية **2008** معدلات نمو جد مرتفعة.[1] والجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي خاصة في قطاع المحروقات وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في الجزائر **3.3 %** خلال الفترة **2010 – 2014.** والشكل التالي يبين أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين **2010 – 2014** على النحو التالي:

الشكل رقم (14): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010 – 2014

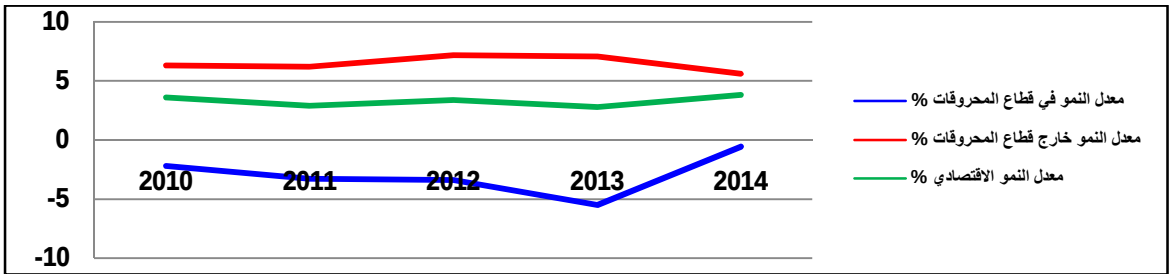

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2014 ، ص 151.

من خلال ملاحظة أرقام الجدول يتبين لنا أن أرقام معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر جد محدودة خلال الفترة **(2001-2014)**، ولا تدل على استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، واحتواء الاختلالات التوازنية ولا يتناسب مع حجم المخصصات الاستثمارية التي تم تنفيذها خلال الفترة والتي تميزت بالارتفاع المستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع لكبر حجم الغلاف المالي المخصص لبرنامج توطيد النمو المقدر بـــ **286** مليار دولار وهو مبلغ جد معتبر لاقتصاد نامي كاقتصاد الجزائر، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو في الجزائر والتي سجلت تذبذبا في أغلب الاحيان و هذا ما نلاحظه من الشكل السابق تسجيل لمعدلات نمو سالبة في معدل نمو قطاع المحروقات، والذي سجل متوسط سنوي سالب قدر بـــ **- 03 %** ، وقد بلغ ذروته بالسلب في سنة **2013** عندما سجل **-5.5 %** وهو ما انعكس بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كون أن قطاع المحروقات ميزال يلعبا دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني، إلا أن معدلات النمو الحقيقي قد سجلت نتائج إيجابية إلا أنها تميزت بالتذبذب حيث أنها لم ترتفع فوق عتبة **7.2 %** في أحسن الأحوال(سنة **2012**)، هذه النتائج تبقى غير مرضية وغير كافية، وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي مقارنة بالكم الهائل من المبالغ التي صرفت من أجل رفع النمو وتحقيق التنمية في الجزائر. والجدول الموالي يوضح أكثر دور القطاعات الاقتصادية الحقيقية في التاثير على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين **2010 – 2014.**

الجدول رقم (20): معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الجزائر ما بين 2010 – 2014

القطاع / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
✓ معدل النمو القطاع الفلاحي (%)	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5
✓ معدل النمو القطاع الصناعي (%)	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
✓ معدل النمو قطاع الأشغال العمومية (%)	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8
✓ معدل نمو قطاع الخدمات (%)	7.3	7.3	6.4	6.4	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2014، ص 151.

(1) : سعودي عبد الصمد، **دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2001 – 2014** ، ملتقى دولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، بالوادي يومي، ص 13 .

بالاعتماد على مخصصات برنامج توطيد النمو لمختلف القطاعات الانتاجية في الجزائر و الجدول السابق نلاحظ مايلي:

✓ **بالنسبة للقطاع الصناعي:** في إطار مواصلة دفع عجلة النمو في الجزائر تم تخصيص لهذا القطاع الحيوي دعم مباشر قدر بـــ **650** مليار د.ج وذلك قصد دعم وتنمية هذا القطاع وتطويره، من خلال تحديث المؤسسات العمومية، وتطوير الصناعات البيتروكيماوية ليصل الدعم المخصص في النهاية إلى **2000** مليار د.ج بعد اضافة مبالغ مالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل وهذا ما انعكس بالايجاب على معدلا نمو هذا القطاع بمتوسط سنوي قر بـــ **4.1 %**، حيث بدأ هذا القطاع في الانتعاش منذ سنة **2010** حين سجل معدل نمو قدره **3.4 %** إلى غاية سنة **2012** اين سجل أعلى معدل له بنسبة **5.1 %** ويرجع ذلك إلى انتعاش فرع الحديد والصلب والاسمنت ويرجع السبب إلى مباشرة مشروع رئيس الجمهورية لبناء **02** مليون السكن. بالاضافة إلى فرع الطاقة والمياه الذي نما بشكل إيجابي.

✓ **أما القطاع الفلاحي:** نلاحظ أنه قد سجل معدلات نمو ايجابية إلا أنها تميزت بالتذبذب فبعد أن سجل أعلى معدل له سنة **2011** بنسبة **11.6 %** إلى أنها بدات في التناقص تدريجيا إلا أنو وصلت إلى **2.5 %** على الرغم من أن قطاع الفلاحي والتنمية الريفية قد استفاد من حوالي **1000** مليار د.ج أي ما نسبته **25 %** من مخصصات البرنامج لقطاع التنمية الاقتصادية بغية مواصلة تعميم التكوين والارشاد وترقيةالصادرات الفلاحية ويرجع ذلك حسب الخبراء الاقتصاديين إلى عدم اتباع الاستراتيجية واضحة يخضع لها نشاط الفلاحة خاصة تلك المتعلقة بتحديث طرق الفلاحة المتطورة تظمن له الاستقرار والتطور والنمو في معدلات النمو الاقتصادي المنشود.[1]

✓ **قطاع الاشغال العمومية:** ويعد هذا القطاع أكبر القطاعات الاقتصادية التي حققت معدلات نمو خلال فترة البرنامج و هذا نظرا للمخصصات المالية التي خصصت له والتي بلغت **6448** مليار د.ج أي ما نسبته **40 %** من مخصصات البرنامج ليسجل بذلك معدل نمو ايجابي حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي **7.2 %** إلا أن هذا القطاع هو الأر شهد تذبذبا في معدلاته السنوية فبعد أن سجل **8.9 %** سنة **2010** كأعلى نسبة له بدا في الانخفاض ليسجل أدنى معدل له المقدر بـــ **5.2 %** في سنة **2011** ليعاود الارتفاع سنة **2012** إلى **8.2 %** لعاود الانخفاض على غاية **2014** حين سجل **6.8 %** وهذا ما يفسر بوجود مشاكل كبيرة في هذا القطاع.

✓ **قطاع الخدمات:** عرف القطاع تحسن كبير ليسجل بمتوسط سنوي قدر بنسبة **7.6 %**، حيث أنه في بداية تطبيق البرنامج قد سجل قطاع الخدمات نمو قدر بـــ **7.3 %** على التوالي خلال سنتي **2010** و**2011** إلا أنه خلال سنتي **2012** و**2013** قد انخفض إلى **6.4 %** على التوالي ليعاود الإرتفاع إلى **08 %** وهو دليل على إنعكاس المبالغ المالية المخصصة لهذا القطاع حين خصص لها اكثر من **1666** مليار د.ج ما أدى إلى تحسن مستوى المعيشة في الجزائر، خاصة في قطاع الاتصال والتكنولوجيا، من خلال خدمة الجيل الثالث، وكذلك فيما يخص قطاع التأمينات واستعمال منتجات منتجات جديدة في هذا القطاع وتوسع استعماله في ميدان الصناعة والفلاحة، أما فيما يخص قطاع النقل فتعددت وسائله من خلال انطلاق استعمال الترامواي في العاصمة، قسنطينة، ووهوران والنقل البحري في العاصمة وهو ما جاء في محاور تحسين الخدمة العمومية.

(1) : سعودي عبد الصمد، **مرجع سبق ذكره**، ، ص 11.

ثانيا ـ أثر برامج توطيد النمو 2010ـ2014 على التشغيل في الجزائر: بعد أن تيقنت الحكومة من نجاعة سياستها التشغيلية في التقليص من معدلات البطالة قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، ومع إعلان برنامج رئيس الجمهورية الذي تتكفل الحكومة بتجسيده والمتمثل في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق **2014**، منها **1500000** منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. حيث سخرت الحكومة مبلغ **360** مليار د.ج من البرنامج الخماسي من القيمة المالية الإجمالية للبرنامج لتأطير سوق العمل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، مع دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل. حيث يستهدف البرنامج توفير ثلاثة **(03)** ملايين منصب شغل من خلال مكافحة البطالة وزيادة فرص التشغيل بالاعتماد على برامج مدعمة للتشغيل واستحداث مناصب شغل كما يلي:[1]

- ✓ تخصيص مبلغ **150** مليار د.ج لموجهة إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.
- ✓ تخصيص مبلغ **80** مليار د.ج موجهة لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
- ✓ تخصيص مبلغ **130** مليار د.ج موجهة للتشغيل المؤقت.

ومنه يمكن إبراز أثر هذا البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي استحدثته مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وذلك بالنظر إلى نسب البطالة والتشغيل خلال الفترة **(2010 -2014)** .

الجدول رقم (21) : نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010ـ2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النشاط (%)	41.7	40	42	43.2	41.5
نسبة التشغيل (%)	37.6	36	37.4	39	27.1
نسبة المشتغلين (%)	90	90	98	2.9	35.5
نسبة البطالة (%)	10.0	10.0	11	9.8	9.8

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان، اثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001–2015)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001–2015)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة، 2015 ، ص09.

إن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، فقد تم في سنة **2011**

- ✓ استحداث **1935031** منصب شغل منها **1538235** منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادي.
- ✓ استحداث **796 396** منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة.

في حين بلغ عدد العاطلين على العمل في أبريل **2014** نحو **1000 115** شخص أي معدل بطالة قدر بـــ **9.8 %** على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر **2013** .[2] وقدر عدد السكان النشطين خلال أبريل **2014** نحو **11716000** شخص استنادا لمعايير المكتب الدولي للعمل بحيث أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من **15** سنة انتقلت إلى **41.5 %**. وقد بلغ عدد السكان النشطين حاليا

(1) : مصالح الوزير الأول ، **بيان السياسة العامة** ،الملحق رقم 03، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 2010 إلى 2014، ص39.

(1) : كرمية التوفيق **مرجع سبق ذكره** ، ص 16 .

10566000 شخص خلال نفس الفترة المرجعية أي بنسبة تشغيل تقدر بـــ **27.1%**، من مجموع السكان النشطين مما يمثل ارتفاعا بنقطة مقارنة بسبتمبر **2013.** وقدرت نسبة التشغيل التي تمثل العلاقة بين السكان النشطين والسكان البالغين أكثر من **15** سنة بـــ **35.5 %** على المستوى الوطني. والجدول يفصل أكثر في مساهمة القطاعات الاقتصادية في بنية التشغيل في الجزائر ما بين **2010 – 2014 .**

الجدول رقم (22): توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية للفترة (2010 – 2014)

القطاع / السنوات	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع الخدمات	
	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)
2010	1136	11.69	1337	13.8	1866	19.21	5377	55.34
2011	1034	10.77	1367	14.2	1595	16.62	5603	58.37
2012	912	8.97	1335	13.1	1663	16.35	6260	61.55
2013	1141	10.58	1407	13	1791	16.6	6449	59.78
2014	889	8.7	1290	12.6	1826	17.85	6224	60.85
متوسط	4203,2	9,82	1347,2	13,34	1748,2	17,326	5982,6	59,178

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2010 – 2014.

من خلال الجدول نلاحظ تباين القطاعات الاقتصادية في التخفيف من حدة البطالة حيث جاء قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنمو متواصل بنسبة قاربت **60 %** من اليد العاملة الإجمالية متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة فاقت **17 %** ويرجع السبب إلى كون استفادة هذه القطاعات بشكل كبير مبالغ ضخمة من مخصصات برنامج توطيد النمو وحتى البرامج السابقة حيث ساهمة المشاريع والعمليات المدرجة ضمن هذا البرامج في رفع عدد العمال لقطاع البناء والأشغال العمومية من إلى قرابة **1.8** مليون عامل سنة **2014** في حين ارتفع حجم العمالة في قطاع الخدمات بنسبة كبيرة إذا ما قورن بالبرنامج السابق حيث ارتفع عدد العمال من **2.565** مليون عامل إلى ما يقارب **6.224** مليون عامل سنة **2014** أما بالنسبة لقطاع الفلاحي والصناعة فقد شهدا تراجع في نسبة التشغيل و لم يساهما إلا بنسبة **9.82 %** في الفلاحة كونه مزال رهين الظروف المناخية ما يحتم عليه توفير مناصب شغل ظرفية مما يجعل العمالة تنتقل إلى باقي القطاعات خصوصا قطاع الخدمات و**13.34** في الصناعة، كما يمكن ملاحظة أنه خلال وخلال فترة برنامج توطيد النمو نلاحظ أن حالة التشغيل قد تميزت بالتذبذب من سنة إلى أخرى ويرجع السبب إلى حالة التشبع وعدم القدرة على مجاراة النمو المحقق في الفئة النشيطة دون تدخل الحكومي في القطاعين مما يجل تلك الزيادة في التشغيل زيادة ظرفية وغير دائمة.

وبالنظر إلى أسعار النفط فإنها لم تنخفض دون **80** دولار للبرميل سنة **2010** هذا السعر الذي يوفر حجم معين من الاستثمارات التي تضمن عدم سلبية النمو الاقتصادي وتوازي الزيادة في حجم الفئة النشيطة (عند حدود **2.5 %)** مما يدل أن تخفيض معدلات البطالة ناتج بالأساس عن التدخل الحكومي باستخدام الفوائض المحققة لقطاع المحروقات (ارتفاع الأسعار) مما يجعلها ظرفية وغير دائمة وحتى هذه المعدلات المحققة فمقارنة مع حجم الإنفاق العام فإنها تبقى عالية و تفوق الحدود المرغوبة والسبب في ذلك هو إهمال القطاعات المنتجة التي تستوعب العمالة على نحو

واسع (أكثر من بقية القطاعات)مما يؤكد الخلل الذي أحدثته إستراتيجية النمو اللامتوازن في شكل توزيع العمالة حيث تركزت في القطاعات غير المنتجة التي لم تعد لها طاقة استيعاب كبيرة.[1]

أما حسب القطاع القانوني فقد تفوق القطاع الخاص أو المختلط بنسبة **58.9 %** من التوظيف الإجمالي إلى جانب تسجيل تباينات هامة حسب الجنس، حيث تميز التشغيل النسوي بحضور قوي في القطاع العام **61.9 %** من بين التشغيل النسوي الإجمالي المتمركز أساسا في القطاع العام غير التجاري. وبهذا الانجاز وحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فان سياسة التشغيل ضمن هذا البرنامج قد حققت إلى حد الآن **78 %** من أهدافها.

إن برنامج توطيد النمو قد ساهم في التخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب شغل، والتي كانت مزيجا بين المناصب الدائمة والمؤقتة، كانت في حدود **01 %** خلال هاته الفترة، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات والمبالغ المالية المرصودة لذلك. والتي كان من وراءها الوصول إلى تحقيق هدف 3 ملايين منصب عمل في مجال التوظيف والتشغيل، إلا أن النتائج لم تعكس التوقعات، فاستطاعت أن تحقق فقط ثلث **(1/3)** ما سطر له، أي خلق **01** مليون منصب شغل.

ثالثا ـ أثر برامج توطيد النمو على التضخم الجزائر : إن الاعتماد في المخططات الإنعاش الاقتصادي على النظرية الكيترية منذ **2001**، وهذا أجل رفع الطلب الكلي الفعال وما رافقه من زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بالتزامن مع تراجع أداء القطاعات الإنتاجية وارتفاع الواردات نتيجة الاتجاه الخاطئ والغير مدروس نحو إستراتيجية النمو اللامتوازن، وما انجر عنها من تفاقم من اختلالات داخل الهيكل الاقتصادي الوطني وزادها التخفيض لسعر الصرف الحقيقي الفعلي وما يعنيه ذلك لارتفاع لمعدلات التضخم إلا أن معدلات التضخم طيلة فترة برنامج توطيد النمو قد شهدت تحكم واضح في معدلات التضخم ضمن حدود لا تتجاوز تقريبا **5.5 %** والشكل التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (23): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة
معدل التضخم (%)	4.1	5.7	8.9	3.25	4.78	5.35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، و البنك الدولي، ووزارة المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم قد شهد تذبذبا خلال فترة البرنامج **(2010 - 2014)** حيث سجل معدل التضخم **4.1 %** سنة **2010** بعد أن سجل **5.7 %** سنة **2009** ليبدأ في الارتفاع طيلة فترة البرنامج ليسجل أعلى معدل له سنة **2012** حين سجل **8.9 %** ويرجع ذلك إلى الزيادة في الكتلة النقدية والتي ساهمت في ارتفع معدل التضخم بنسبة **84 %** بالإضافة غلى ارتفاع نفقات التجهيز والتسيير طيلة فترة البرنامج بالإضافة إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد أدت إلى تدني القدرة الشرائية للمواطن فظهرت الضغوطات الاجتماعية للمطالبة برفع كتلة الأجور مما يعني ضغط أكثر لارتفاع الأسعار، كما عملت الدولة على التحكم في معدل التضخم عند عتبة **05%** في سنة **2014** وهذا عن طريق إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة بما يفوق **70** مليار دولار، وهو ما يعني ضغط أكبر على ميزان المدفوعات خصوصا مع انخفاض معدل تغطية الاحتياطات لأشهر الاستيراد من **38** شهر إلى **33**

(1) : ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 – 2015** ، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016 – 2017 ، ص- 174 - 175.

شهر سنة **2010** إلى **30** شهر مطلع سنة **2014** وهذا بالتزامن مع تراجع سعر البترول وانخفاض حجم الصادرات من المحروقات. منتصف جوان **2014.**

رابعا ـ أثر برامج توطيد النمو على ميزان المدفوعات في الجزائر : إن النظر لحسابات ميزان المدفوعات يلاحظ انه يتميز بقلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر والجدول التالي الشكل يوضح اثر برنامج توطيد النمو على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة **2010 – 2014** على النحو التالي:

الجدول رقم (24) : رصيد ميزان المدفوعات فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

البيـــان / السنـــة	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الخارجي الجاري	12.149	17.766	12.418	1.153	9.277-
رصيد الميزان التجاري:	18.205	25.981	20.167	9.880	0.459
الصادرات (fob)	57.090	72.888	71.736	64.867	60.129
الواردات (fob)	38.885-	46.927-	51.569-	54.987-	59.670-
رصيد حساب رأس المال	3.177	2.375	0.361-	1.019-	3.396
الرصيد الإجمالي	15.326	20.141	12.057	0.133	5.881-
سعر صادرات البترول الخام (دولار / برميل)	80.150	112.843	111.045	108.971	100.234

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

ـــ بالنسبة لإحصائيات سنوات 2010– 2011 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2014، ص48، (FR).

ـــ أما بالنسبة لإحصائيات سنوات 2012– 2013– 2014 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2016، ص55.

نلاحظ من الجدول أن الطفرة التي عرفتها الأسعار في السوق النفطية كانت عاملا قويا في تحسين وضعية ميزان المدفوعات حيث انتقل رصيد الميزان الكلي من **15.326** مليار دولار سنة **2010** إلى **20.141** مليار دولار سنة **2011** كأعلى فائض له خلال فترة البرنامج قبل أن يتراجع بقوة تدريجيا بداية من سنة **2012** إلى أن سجل عجز قدر بـــ **5.881** مليار دولار سنة 2014 ويرجع السبب في هذا الانهيار الكبير لميزان المدفوعات الأزمة النفطية الأخيرة التي تراجعت في أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى **50** دولار للبرميل منتصف جوان **2014.** هذا العجز الذي لم يسجله ميزان المدفوعات في الجزائر على طول فترات الاقتصاد الوطني (باستثناء سنة **1995** المتزامنة مع تحرير التجارة الخارجية) بالإضافة إلى التدهور الكبير في الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تتعدى **03 %** في أحسن الأحوال ومن جهة أخرى ارتفاع حصيلة الواردات على مدرا فترة البرنامج. ومنه يمكن القول أن برنامج توطيد النمو لم يفلح في التأثير على رصيد الميزان التجاري ولا على ميزان المدفوعات بل الأمر كله يرجع إلى أن أسعار النفط ما تزال تؤثر بالإيجاب وبالسلب في رصيد ميزان المدفوعات وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (15) : يوضح أرصدة ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

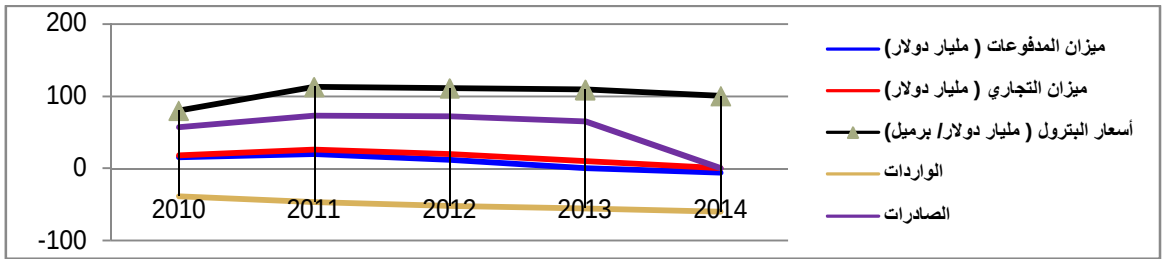

المصـــدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثالثا ـ أثر برامج توطيد النمو على التركيب السلعي ومستوى التنويع الاقتصادي : إن حجم الاستثمارات العامة في البرنامج توطيد النمو **2010-2014** قد وفر الحوافز الاستثمارية للتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر والتي عول عليه في القضاء تدريجيا على الاختلالات الهيكلية، والارتباط بعوائد موارد غير محددة، ومتذبذبة بالإضافة إلى كونه فرصة تاريخية اقتصادية يمكن تثمينها من إستراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية التي تؤدي عبر الزمن إلى تخفيض الاختلالات الهيكلية، ورفع درجات التنويع الاقتصادي.[1]

الجدول رقم (25) : التركيب الهيكلي للصادرات و مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر 2010 ـ 2014

البيـــان / السنـــة	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	57.090	72.888	71.736	64.867	60.129
✓ محروقات	56.121	71.661	70.583	63.816	58.462
✓ خارج المحروقات (أخرى)	0.969	1.227	1.153	1.051	1.667
نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات (%)	1.73	1.72	1.63	1.62	2.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

ـــ بالنسبة لإحصائيات سنوات 2010– 2011 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2014، ص48، (FR).

ـــ أما بالنسبة لإحصائيات سنوات 2012– 2013– 2014 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2016، ص55.

نلاحظ من الجدول أن إجمالي الصادرات الجزائرية قد انتقت من أكثر من **57** مليار دولار سنة **2010** إلى **71.7** مليار دولار سنة **2012** والسبب يرجع في ذلك إلى زيادة صادرات المحروقات التي انتقلت من **56.12** مليار دولار سنة **2010** لتصل إلى **70.58** مليار دولار، لتبدأ الصادرات الجزائرية في الانخفاض إلى غاية سنة **2014** لتصل إلى **61.13** مليار دولار ويرجع ذلك غلى انخفاض الصادرات البترولية إلى **58.47** مليار دولار بداية سنة **2014**، في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تشكل نسبة محتشمة حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة **2.85 %** والسبب في ذلك يرجع إلى استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وعدم استجابة الجهاز الإنتاجي وضعف مستوى التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015 – 2019

جرت العادة أن التخطيط للتنمية الاقتصادية في الجزائر يتم بإطلاق برامج تنموية متوسطة المدى تتراوح مدتها مابين أربع خمس سنوات، فبعد انتهاء فترة برنامج الاستثمارات العمومية (برنامج توطيد النمو) للفترة **2010 – 2014** سارعت الحكومة الجزائرية بعقد اجتماع الثلاثية (حكومة، مركزية نقابية، أرباب العمل) يوم الخميس **18** سبتمبر **2014** تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية في أثناء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم **26** أوت **2014.** وهذا لتقييم القرارات المتخذة في الدورة **16** للثلاثية التي عقدت بتاريخ **23** فبراير **2014**، وقد ضم هذا اللقاء الذي ترأسه الوزير الأول **"عبد المالك سلال"** عددا من أعضاء الحكومة والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ورؤساء منظمات أرباب العمل الموقعين على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو، إلى جانب الخبراء المدعوين. وقد استعرض سياق ورهان هذا اللقاء الذي يأتي عشية الانطلاق في المخطط الخماسي للتنمية للفترة **2015 – 2019**، وقانون المالية لسنة **2015** اللذين يكرسان مواصلة جهود التنمية الوطنية الذي شرع فيه سنة **2000.**

(1) : صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير متوازن للفترة ما بين (2001-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد13، سنة 2013، ص 25. **(بتصرف)**

الفرع الأول: مضمون البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015 – 2019

لقد كان الهدف من إطلاق البرنامج الخماسي للتنمية للفترة **2015 – 2019** هو بناء اقتصاد تنافسي بارز ومتنوع بوسعه أن يساهم في إخراج البلاد نهائيا من تبعيتها إلى المحروقات. وهذا عن طريق بعث النمو الاقتصادي ودعمه، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر على إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

أولا ـ أهداف البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015 – 2019 : رصدت الدولة الجزائرية لتنفيذ البرنامج الخماسي نحو **262** مليار دولار، و في هذا الصدد تم فتح حساب رقم **143-302** والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي **2015-2019** هذا كما جاء في التعليمة رقم **14** المؤرخة في **07** سبتمبر **2015** حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها. ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، قامت الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو **2015 – 2019** تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمور قدرها **07 %**، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني. [1]

وقد جاءت الأهداف الرئيسية التي يتوخاها المخطط الخماسي **2015-2019** تزامنا مع قانون المالية لسنة **2015**، وفي هذا السياق فقد اعتمد قانون المالية لسنة **2015** ما يلي:[2]

- ✓ ميزانية تجهيز بمبلغ **7،4.079** مليار دينار، أي نموا بنسبة **7،48 %** مقارنة بسنة **2014**؛
- ✓ نسبة نمو اقتصادي قدرها **25،4 %** خارج المحروقات؛
- ✓ نسبة تضخم قدره **3 %**؛
- ✓ ناتج داخلي خام بمبلغ **1،18.896** مليار دينار، أي ارتفاعا بنسبة **7%** مقارنة بسنة **2014**؛

أما المخطط الخماسي **2015-2019**، فقد حدد الأهداف الآتية:

- ✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ **22.100** مليار دينار، أي ما يعادل **280** مليار دولار؛
- ✓ منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية والتكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ.
- ✓ نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛ و هذا عن طريق إنشاء
- ✓ استحداث مناصب الشغل.

ثانيا ـ المحاور الرئيسية للمخطط الخماسي للنمو 2015 – 2019 : إن مشروع المخطط الخماسي **2015-2019** يندرج في إطار موصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي بضرورة أخذ في الحسبان منح

---

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، ماي 2014 ،،ص 11. **(بتصرف)** موجود على الرابط :
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions

(2) : الوزارة الأولى، بوابة الوزير الأول، **النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية**،18 – 09 -2014 ، على الرابط: **http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html** ، **(بتصرف)**

الأولوية للمجال الوطني المنتج من أجل بلوغ الهدف الأساسي والمتمثل في التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات. هذا بانتهاج مسعى صارم لترقية الاستثمار، وتنويع الاقتصاد الوطني وفق أسس معاصرة عن طريق توسيع القطاع الصناعي والقدرة الفلاحية، وترقية قطاع السياحة قصد ترقية النمو والتشغيل، لكن وفق سياسة ترشيد الإنفاق العمومي، وعليه يرتكز البرنامج على المحاور الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التالية:[1]

1 ـ تفعيل تنمية النشاطات المنتجة : حدد العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي تم التوقيع عليه يوم **23** فبراير **2014** مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين السبيل الواجب انتهاجه من أجل إقامة اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومن شأنه إنتاج الثروة واستحداث مناصب الشغل. وبهذا ستعمل الحكومة، دون تمييز بين القطاعين العمومي والخاص، على توسيع القطاع الصناعي الوطني وعصرنته، لاسيما من خلال ترقية الإنتاج الوطني ودعم النشاطات التي تشجع على الاندماج وتثمين المزايا الطاقوية والطبيعية وكذا تعزيز مسار الشراكة.

- ✓ **في مجال الصناعة:** تعمل الحكومة على اتخاذ تدابير من أجل تحسين حكامة المؤسسات وتطوير الترتيبات المعمول بها في مجال التقييس والاعتماد، وتعزيز القدرة في مجال تكوين الموارد البشرية وتحيين أنظمتنا للإعلام والإحصاء والرصد الاستراتيجي لقطاع الصناعة. ومن ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية حيث سيتم:
  - إنشاء مجمع صناعي منجمي من شأنه أن يسمح بإنجاز مركب كبير لإنتاج الأسمدة
  - الشروع في استغلال مناجم الحديد في كل من غارة جبيلات ومشري عبد العزيز،
  - مضاعفة إنتاج الرخام وفتح مناجم جديدة لاستغلال الزنك، الرصاص، والباريت والذهب في ست **(06)** ولايات من البلاد.
- ✓ **أما في النشاط الفلاحي:** أولى البرنامج الخماسي للنمو عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وهذا عن طريق:
  - توسيع المساحات المسقية في حدود مليون هكتار؛
  - تدارك العجز في مجال المكننة وتعميم استعمال البذور ذات مردودية عالية؛
  - تطوير الفلاحة الصحراوية وتعزيز حماية الصحة والصحة النباتية.
  - تعزيز تطوير الصناعة الزراعية- الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك وترقية تصدير المواد ذات مزايا مقارنة أكيدة.
  - كما سيتم تنفيذ مخطط للتهيئة الغابية على مستوى **172.000** هكتار، وكذا برنامج إعادة التشجير على مستوى **340.000** هكتار منها **100.000** هكتار من الأشجار المثمرة التي تتحمل الظروف المناخية القاسية لاسيما على مستوى الأحواض التي تصب في السدود من أجل الحد من ظاهرة الانجراف. [2]

(1) : الوزارة الأولى، بوابة الوزير الأول، **النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية**،18 – 09 -2014، مرجع سبق ذكره، **(بتصرف)**

(2) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، مرجع سبق ذكره، ص 19. **(بتصرف)**

- دعم الاستثمار في **نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، حيث ستسمح الجهود الرامية إلى عصرنة الأسطول البحري الوطني وتهيئة الموانئ وملاجئ الصيد البحري لمضاعفة الإنتاج الوطني.

✓ أما في مجال **الأمن الطاقوي**، ستستمر هر الحكومة على ضمان للجزائر على المدى الطويل والحفاظ على مكانتها كفاعل نشيط في السوق الدولية للمحروقات، من خلال بذل مزيد من الجهود في مجال الاستكشاف، والتطوير والشروع في الإنتاج على مستوى حقول البترول والغاز الجديدة قصد رفع الإنتاج. وسيتم إنجاز عمليات حفر نموذجية لتحديد طرق إنتاج المحروقات غير التقليدية و هذا من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعي كما حيث شرعت الجزائر في:

- إنجاز **14** أنبوبا جديدا لنقل المحروقات منها أنبوبين مخصصة لتموين منطقتي تمنراست وجانت.
- مع الإشارة إلى أن انطلاق برنامج لإنجاز **06** معامل للتكرير وإعادة تأهيل المنشآت المتوفرة، من شأنه أن يرفع القدرات الوطنية في مجال التكرير وتخزين الوقود إلى **60** مليون طن سنويا آفاق سنة **2018**.
- جدير بالذكر أنه سيتم ربط **1.5** مليون مشترك جديد بشبكة الكهرباء ومليوني مشترك بشبكة الغاز الطبيعي. وسيتم تعزيز قدرات إنتاج الكهرباء إثر إتمام أشغال مصنع إنتاج عنفات الغاز ووحدات إنتاج الطاقة. [1]
- أما فيما يخص الطاقات المتجددة يولي مخطط الاستثمار الجديد **(2015-2019)** أهمية للنهوض بالاستثمار في الاقتصاد الأخضر. حيث أطلقت الحكومة برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:
  - برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019. وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطني، والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية، وضمان نقل المعارف، والمهارات لاسيما للشباب؛
  - المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري، وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني(200ألف طن/سنويا)، وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية (التي ستمثل 70 % من الإنتاج). وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة، وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري. [2]
- كما وتم وضع برنامج واسع للطاقة المتجددة، حيث دخلت محطة هجينة أولى حيز الخدمة منذ سنة 2011 .كما ستشرع **23** محطة للطاقة الشمسية ومزرعة لإنتاج الكهرباء بقوة الرياح.

✓ **في مجال السياحة:** منح الأولوية للقدرات الوطنية لتنمية الصناعة السياحية كحتمية ضرورة حيث:

---

(1) : الوزارة الأولى، بوابة الوزير الأول، **مداخلة الوزير الأول لدى عرضه مخطط الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني**، مرجع سبق ذكره، **(بتصرف)**

(2) : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر-فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه**، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، ص7.

- ستُمنح الأولوية في هذا المجال لمتابعة المشاريع الجارية ولاسيما توفير قدرات للاستقبال تتمثل في **50.000** سرير و**15** مؤسسة حموية. وموازاة مع ذلك، سيتم تعزيز عمليات التهيئة السياحية وترقية وجهة الجزائر وتدعيمها.
- دعم نشاط الصناعة التقليدية ببعديه المتمثلين في الحفاظ على التراث الوطني والمساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال استكمال برنامج إنجاز غرف الصناعة التقليدية والدعم المباشر وغير المباشر للحرفيين والمساعدة في إنشاء شبكات التموين والتسويق.

✓ **في مجال المنشآت الأساسية:** وقد عزمت الحكومة الاستمرار في:

- توسيع شبكة الطرق من خلال إنجاز الطريق السيّار للهضاب العليا واستكمال أشغال المنافذ إلى الطريق السيّار، والانطلاق في إنجاز **07** طرق أخرى على طول **663** كلم وفك العزلة عن الأقاليم وذلك بإنجاز طرق جديدة على مسافة **2000** كلم في الجنوب والهضاب العليا.
- مواصلة عمليات ازدواجية السكك الحديدية على مستوى السكة الاجتنابية الشمالية كلها والكهربة التدريجية لمجمل الشبكة وإنجاز محطات جديدة وكذا الشروع في عمليات جديدة لتوسيع أو إنجاز خطوط الميترو والتراموي والمصاعد الهوائية.
- أما في مجال النقل البحري، فسيتم استلام محطة نهائية للمسافنة بميناء "جن جن"، والانطلاق في أشغال إنجاز **04** محطات بحرية جديدة وإنجاز موانئ في المياه العميقة وتعزيز الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن لنقل البضائع والـــمسافرين .
- وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني من خلال استلام **16** طائرة جديدة، والانطلاق في أشغال بناء مطاري الجزائر ووهران الجديدين فضلا عن برامج إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها .
- كما سيتم تعزيز جهود الدولة في مجال الموارد المائية من أجل تغطية احتياجات البيوت وقطاع الصناعة من الماء والمشاركة في تنمية قطاع الفلاحة. وفضلا عن متابعة المشاريع الجارية، ستولى عناية خاصة للاقتصاد في هذا المورد ورفع مردودية الشبكات وقدرات إنتاج المياه التقليدية وغير التقليدية، وتخزينها وتوزيعها.
- وفيما يتعلق بالـــمنشآت الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن الحكومة تعتزم العمل على عصرنتها بهدف ترقية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتشجيع على اندماج مجتمعنا في اقتصاد يقوم على العلم والمعرفة. وعلاوة على رخص الجيل الثالث الممنوحة لمتعاملي الهاتف النقال، فإن نظام الجيل الرابع للهاتف الثابت يغطي حاليا مجمل عواصم الولايات.[1]

2- تدعيم الـمجال الاقتصادي و الـمالي: من أجل تعزيز النتائج المحرزة في البرنامج السابق للفترة **2010- 2014** وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الجديد المتمثلة في تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها **07 %** وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني حيث تم :

(1) : الوزارة الأولى، بوابة الوزير الأول، **مداخلة الوزير الأول لدى عرضه مخطط الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني**، مرجع سبق ذكره، **(بتصرف)**

- ✓ وقد تضمّن مشروع مخطط العمل تفاصيل عن الأعمال التي سيتم القيام بها في مجال عصرنة النشاطات المالية وتعزيز مكافحة الفساد وتبييض الأموال، وتحسين مناخ الأعمال وإعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتوفير العقار الصناعي.
- ✓ إقرار تدابير خاصة من أجل تأطير السوق الوطنية وضبطها، وضمان التموين المستمر بالمواد والبضائع وحماية المستهلكين وقدرتهم الشرائية.
- ✓ عزم الحكومة على مواصلة جهودها بهدف القضاء على التجارة غير المشروعة من خلال تنفيذ البرنامج الجاري لإنجاز **1000** منشأة تجارية جوارية و**08** أسواق للجملة جهوية ووطنية ودخول **30** مخبرا لمراقبة النوعية حيز الخدمة.

3 ـ تحسين جهود في مجال التنمية البشرية : ستبذل الدولة جهودها من أجل تعميق دمقرطة التعليم من خلال:

- ✓ تحسين ظروف التمدرس وتطوير التجهيزات والمنشآت القاعدية وتعزيز الحوار مع الشركاء الاجتماعيين حول ظروف العمل ومعيشة الموظفين والأساتذة في قطاع التربية الوطنية.
- ✓ تطوير الإمكانيات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز دوره باعتباره دعامة للابتكار، وتدعيمه بتكوين وبحث يتوخى أهدافا محددة وتنظيم علاقاته مع القطاعات الاجتماعية -المهنية.
- ✓ تكثيف التكوين المهني وتنويعه، إذ ستعمل الحكومة على تطوير مسارات التكوين لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا البرامج الجوارية لفائدة سكان الريف.
- ✓ وبما أن التشغيل والسكن يشكلان أهم انشغالات مواطنينا، فإن الحكومة يعتبرهما من أوليات عملها.ولهذا الغرض، فإن قوام البرنامج الحالي للسكنات بمختلف صيغه، يقدر بأزيد من **2,2** مليون وحدة، منها **1,2** مليون وحدة قيد الإنجاز. كما سيتم تسليم **300.000** مسكن، والانطلاق في أشغال إنجاز **600.000** مسكن وفي هذا الإطار، فقد شُرع في أعمال من أجل إعادة هيكلة الأداة الوطنية للإنجاز وتوفير الأوعية العقارية وتطوير طرق البناء وترقية سوق التأجير وإرساء مسعى نوعي في مجال تصميم السكنات وإنجازها.
- ✓ تعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية وستشجع تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، سيتم تجديد جهاز المساعدة على الإدماج المهني وتخفيفه وتأسيسه على مقاربة اقتصادية في معالجة مسألة البطالة.
- ✓ تبسيط إجراءات استحداث نشاطات من قِبل البطالين أصحاب المشاريع وتقليص آجالها. وسيستفيد المقاولون الصغار من تسهيلات للحصول على القرض البنكي. كما ستتم مرافقتهم قصد ضمان ديمومة مشاريعهم من خلال التكوين في مجال التسيير وتمكينهم من الاستفادة من الطلبيات العمومية.
- ✓ من جهة أخرى، سيتم وضع آليات تحفيزية خاصة لفائدة الشباب حاملي الشهادات عند استحداث نشاطاتهم لاسيما النشاطات التي تقوم على المعرفة والتكنولوجيات الجديدة.
- ✓ إعادة تحديد محتوى الأجر الوطني الأدنى المضمون من خلال إعادة صياغة معمقة للمادة **87** مكرر من قانون العمل، سيتمحور عمل الحكومة في مجال علاقات العمل حول التكفل بمسائل المناولة وحماية الأطفال والأشخاص المعوقين والعمل غير المشروع وترسيم الحوار الوطني على الصعيدين الثنائي والثلاثي.

- ✓ وستستمر الحكومة في منح الأولوية للتكفل الصحي بالمواطنين سواء في مجال الوقاية أو مكافحة الأمراض المتنقلة أو تنظيم عمليات العلاج. وستتمحور الجهود حول أنسنة العلاقات بين السلك الطبي والمرضى وتحسين ظروف الاستقبال والتكفل على مستوى الهياكل الاستشفائية.
- ✓ مواصلة إنجاز هياكل صحية جديدة سواء تلك التي تقدم خدمات طبية أساسية أو المؤسسات المتخصصة لاسيما المراكز الاستشفائية الجامعية ومراكز مكافحة السرطان، وتزويدها بمستخدمين ووسائل ملائمة. من جهة أخرى، سيتم تحسين وفرة الدواء وتشجيع الاستثمار في المنتجات الصيدلانية.
- ✓ دعم العائلات المعوزة والطفولة المسعفة وكذا الأشخاص المعوقين من خلال الإبقاء على التدابير والآليات الرامية إلى تحسين ظروف المعيشة ومكافحة الإقصاء، وتعزيزها. وسيتم تسريع وتيرة انتشار مصالح النشاط الاجتماعي على مستوى البلديات، وكذا تبسيط إجراءات مَنح المساعدات في إطار أجهزة الإدماج الاجتماعي والمهني.
- ✓ وفضلا عن تثمين تراثنا الثقافي، سيتم دفع حركية تطوير خدمة عمومية جوارية في مجال الثقافة. كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى الشروع في تنفيذ الترتيبات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والمهنية للفنان وتعزيز حقوق المؤلفين ودعم الإنتاج الثقافي. وتوفير الشروط الملائمة لتنظيم التظاهرات الثقافية الدولية، لاسيما "قسنطينة، عاصمة الثقافة العربية لسنة **2015** ".

رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية مابين **2015-2019** إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التجميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ **03** أوت **2015** من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول إلى أقل من **50** دولار للبرميل والذي يعتبر الممول الأكبر لبرامج الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الإستراتيجية التمنية وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016ـ2030

إن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف سنة **2014** أدى إلى عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات خاصة عندما انهارت أسعار المحروقات أكثر في بداية **2015** إلى دون **47** دولار للبرميل، ما أدخل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في أزمة اقتصادية بموجبها قامت الجزائر بتجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج التنمية الخماسي للسنوات **2015 – 2019** ليتم طرح نموذج اقتصادي جديد الذي أُقر بتاريخ الاثنين **10** أفريل **2017.**

وقد تم الكشف عن أهم معالم النموذج الذي ستعمل من خلاله الحكومة الجزائرية على تجاوز أولا الأزمة الحالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد تنافسي متنوع، من خلال مضمون وثيقة أولية محررة في **21** صفحة نشرت على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وتشير الوثيقة إلى أن مجلس الوزراء قد صادق في **26** جويلية **2016** على نموذج جديد للنمو الاقتصادي **"Un nouveau modèle de**

"**croissance économique**" هذا النموذج الذي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 ويقوم من جهة أخرى على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في 2030".[1]

أولا – مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016ـ 2030 : تسعى الجزائر وفق النموذج الجديد إلى تغيير جذري لهيكلها الاقتصادي بحلول عام **2030** وهذا من اجل الوصول إلى اقتصاد تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير، كونه يحمل في طياته إجراءات استعجالية لمعالجة الاختلال في الكثير من العجوزات المالية وقد تضمنت الوثيقة جملة إصلاحات "هيكلية" مرحلية "عميقة" تمتد إلى **2030**، متضمنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة، وينتظر أن تتمكن الجزائر من خلاله تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام **2030**، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث تشير هذه الوثيقة إلى أن الجزائر وافقت في **2016** على نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة **(2016-2019)**، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق **2030.** يهدف النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو على النحو التالي:

1 – **مرحلة الإقلاع (Phase de décollage) من 2016-2019:** وهي مرحلة ستطبع برفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.

2 – **مرحلة انتقالية (Phase de transition) من 2020 – 2025:** تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.

3 – **مرحلة الاستقرار أو الالتقاء** (Phase de stabilisation ou convergence) **من 2026- 2030**: يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية المتراكمة وتتمكن عندها مختلف متغيراته الاقتصادية من (الالتقاء) تحقيق الاستقرار (التوازن) لصالح الاقتصاد الوطني .

إذن هذه الوثيقة الجديدة جاءت، لتدلل ظاهريا على وجود تصور حكومي لإدارة الأزمة من خلال **03** مراحل:

أ - المرحلة الأولى: مرحلة الإقلاع، وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار الاقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة **2017-2019** في بيئة صعبة، تتميز استنزاف مواردنا المالية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير صارمة وتطوير خطة التدفق النقدي وخطة الالتزام لتنظيم وتيرة الإنفاق على النحو التالي:[2]

- ✓ بالنسبة للميزانية التشغيلية، هذا الغطاء من شأنها حماية النفقات الثابتة، والنظر في خصوصيات كل قطاع لضمان حسن سير الخدمات والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية للفقراء وكذلك السلع والخدمات.
- ✓ الحفاظ على استقرارنا الاقتصادي والمالي يتطلب، في هذا السياق، والعمل الحكومي الاستباقي لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية، التي تم تقديمها في قانوني المالية لسنتي **2015 و2016.**

(1) : فرح إلياس الهناني، **كريمة مباركي الزراعة كبديل لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري - الزراعة العضوية كمقترح لتنمية الصادرات في إطار الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقى الوطني الثاني حول:أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمـــار ثليجي الأغواط، يومي: 10،11 أكتوبر 2017، ص 08. **(بتصرف)**

(2) : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances , **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)** , Algérie , Juillet 2016, p 02.

- ✓ توطيد هذه المجموعة من الإجراءات تستمر من خلال تنفيذ تدابير مالية وضريبية ويساهم في تعميق النهج لتعظيم الاستفادة من الموارد المالية وترشيد الإنفاق من خلال ضبط النفقات أفضل تشغيل وكفاءة أكبر للاستثمارات العامة ذات طبيعة استثنائية وغير قابلة للتأجيل.
- ✓ باتخاذ إجراءات معينة لتقليل العجز في الموارد، وهذا عن طريق تحسين تعبئة الموارد المالية في سوق سندات الخزينة والتعبئة المثلى للادخار الداخلي.
- ✓ مراقبة النفقات من خلال مواصلة الجهود التي بدأت منذ عام **2015** للحفاظ على الأرصدة النقدية القصيرة الأجل والاستدامة المالية المتوسطة الأجل. وبالتالي فإن التدابير المتخذة في عام **2015** والتدابير المعتمدة لعام **2016** ، ستكون أكثر صرامة وتوحيدًا في السنوات القادمة **(1)**

ولتأكيد خطورة المرحلة (بسبب التقلبات الأخيرة في أسعار النفط الخام العالمية) تضع الوثيقة في صفحتها الثامنة طرح سيناريوهين لأسعار النفط وتأثيرهما على أرصدتنا الداخلية والخارجية.

I – توقعات التكيف المالي في السيناريو المتدني دون تعديل الميزانية :

- ✓ الحفاظ على سعر الصرف **(i)** عند **108** د.ج/ دولار، والتضخم عند 4٪.
- ✓ باعتبار السعر الأدنى المتوقع للنفط في حدود **40** دولار سنة **2017**، و**45** دولار سنة **2018**، و**50** دولار سنة **2019**، لتخلص إلى القول إنه حتى لو تحقق ذلك فسنكون أمام تدهوراً في الاختلالات الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تفاقم حالات العجز في الخزينة العمومية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حادة في المديونية الداخلية وتدهور ميزان المدفوعات الذي سيقلل إلى حد كبير من رصيد احتياطيات الصرف.

II – توقعات سيناريو الاستقرار في المالية العامة خلال الفترة 2016-2019 :

- ✓ تطور سعر برميل النفط الخام الجزائري إلى **50** دولار في **2017** و**55** دولار في **2018** و**60** دولار في **2019**؛
- ✓ الزيادة في الإيرادات الضريبية بنسبة **11**٪ سنوياً لتغطية نفقات التشغيل تدريجياً بنسبة **84**٪ في **2019**، مقارنة بـــ**47**٪ في عام **2014**؛
- ✓ استقرار نفقات الموازنة، من المعدات بمبلغ إجمالي قدره **7000** مليار دينار سنويًا (من حيث المدفوعات).

وتظهر توقعات هذا السيناريو في **2019** أرصدة الخزانة (**-1.9**٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وميزان المدفوعات (**+2.2** مليار دولار، وبالتالي تجنب مخاطر تفاقم المديونية داخليا وخارجيا بل سيساهم في تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي.

ب- المرحلة الثانية: مرحلة التحول يسميها النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي، والذي يحقق الاستدراك الشامل، الذي يتأتى عبر عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف، وتطوير مصادر طاقوية بديلة، ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، وينبه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية، والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

(1) : République Algérienne Démocratique et Populaire, **Ministère des Finances**, op-cit, p 07 .

ج - المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار التي يتضمنها المشروع، والممتدة ما بين عامي **(2025-2030)**، وتسميها الوثيقة مرحلة تثبيت، وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استدراكا شاملا لجميع السياسات السابقة.[1]

ثانيا – أهداف برنامج النمو الاقتصادي الجديد : يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية:[2]

1 – **المقاربة المستجدة في لسياسة الموازنة:** يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق **2019** تتمثل في:

- ✓ تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير؛
- ✓ تقليص محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- ✓ حشد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.

2 – **مقاربة التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني:** حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة المراد استهدافها في المرحلة الثانية آفاق **2020 – 2030** والمتمثلة في:

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات في حدود **6.5 %** سنويا ما بين **2020-2030**؛
- ✓ رفع الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي مضاعفته بمقدار **2.3** مرات؛
- ✓ مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من **5.3 %** في عام **2015** إلى **10 %** من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام **2030**)؛
- ✓ تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته لتنويع الصادرات؛
- ✓ التحول في مجال الطاقة بحيث يتم تخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية (من **6**٪ سنوياً في عام **2015** إلى **+ 3**٪ سنوياً بحلول عام **2030**)، مما يعطي سعراً عادلاً الطاقة (تستهلك أقل وأفضل) واستخراج من باطن الأرض فقط ما هو ضروري لغاية للتنمية؛
- ✓ تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المعجل.(المتسارع).[3]

ثالثا – محاور برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016 – 2030 : ومن أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، يحدد النموذج إجمالا ثلاثة محاور إستراتيجية:

1- **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع جديدة للنشاط الاقتصادي بما يسمح باستخلاص القطاع الطاقوي، والبناء، والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، حيث أن الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10 % من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى حيث يتراوح بين (6.5-7.4 %) لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7 % خلال الفترة المرجعية.

---

(1) : بن بوزيان محمد، قسميوري كفية: **الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22-23 أكتوبر 2017، ص 377 .

(2) : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances , **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)** , Algérie , Juillet 2016, p 01.

(3) : op-cit, p 02.

2- **تعزيز نظام الاستثمار:** تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو خارج قطاع المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص، والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 (الاندماج المالي) بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية باشتراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (**PPP**)، وهذا يتطلب:

- ✓ تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛
- ✓ سياسة قوية للتحويل التكنولوجي، وتكثيف العلاقة بين الجامعة، والمؤسسة.

3- **الملاءة الخارجية:** الاستدانة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـــ **6.5 %** سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه **3 %** خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية، وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة احفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية، وصناعية وخدماتية، مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات، واستيراد المواد الطاقوية خلال السنويات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام **2020**.

وأكدت الوثيقة على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون **2030**، أربعة معوقات رئيسة درجة التغير في الهيكل الإنتاجي، تطور الدين الداخلي، الملاءة الخارجية والانتقال الطاقوي الذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط، والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي. وقد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على تحقيق هذه الرؤية وفق **06** محاور إستراتيجية:

- ✓ تحفيز المقاولاتية في الجزائر؛
- ✓ تمويل الاستثمار من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات. من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، تطوير سريع لسوق رؤوس الأموال؛
- ✓ السياسة الصناعية، والتنويع؛
- ✓ تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي، وإدماجه؛
- ✓ ضمان الأمن، وتنويع المصادر الطاقوية؛
- ✓ حكامة النموذج الاقتصادي الجديد. [1]

(2) : بن بوزيان محمد، قسميوري كفية، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 377 - 379

رابعا ـ النقائص والانتقادات الموجهة للنموذج الاقتصادي الجديد: لعل أكثر الانتقادات للنموذج الاقتصادي الجديد والتي ظهرت لدى وسائل الإعلام هي عدم وضوح محاوره، وعدم بروز الإرادة السياسية بدقة بعد المصادقة عليه، وفيما يلي نبين أهم النقائص: **(1)**

- ✓ بناء النموذج الاقتصادي على سيناريوهات للتنبؤ بمحور المالية العامة **2016 – 2019** : إلا أن كلاهما (المتفائل بارتفاع أسعار النفط والمتشائم باستمرار الانخفاض بأسعار النفط)يؤكد على استمرار العجز، فمن خلال السيناريو المتفائل بتحسن وضعية أسعار النفط؛ أي **50** دولار للبرميل في سنة **2017**، و **55**دولار للبرميل في سنة **2018**، فإن الميزانية تحقق عجز بـــ **1.9 %** من الناتج الداخلي الخام بشرط أن تزداد الإيرادات بنسبة **11 %**، مع ثبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند حدود **108**، ومعدل التضخم عند حدود **04 %** ، إلا أن معدل صرف الدينار قد انخفض إلى **110** في سنة **2016**، كما أن معدل التضخم كان في حدود **6.4 %** في نفس السنة، وعليه فالتوقعات التي بني عليها السيناريوين كانت غير سليمة، الأمر الذي يعكس زيادة الضغوطات على الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، واستمر سعر صرف الدينار في الانخفاض، إذ أنه وصل في الثلاثي الأخير من سنة **2018** إلى حدود **118.16** د.ج للدولار الواحد.
- ✓ تضمن النموذج ضرورة تحقيق المردودية للأموال المصروفة أو بعبارة أدق كما جاء في النموذج إنتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية دون وضع أية ميكانيزمات لتحقيق ذلك المطلب، ذلك لأن المواطن قد تعود على الحصول على بعض الخدمات دون دفع قيمتها، فهل تعني الإنتاجية تخلي الدولة عن دعم الصحة والتعليم وخدمات الحالة المدنية؟
- ✓ ركز النموذج الاقتصادي الجديد في سياسة التنويع على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الإنتاج إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي الأهم لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار، والتركيز على وجه الخصوص الرقابة المتعلقة بالتهريب، وتطبيق المعايير الدولية على المعدات المستوردة، وحماية الاستثمار والملكية الفكرية وغيرها.
- ✓ عدم التركيز على محاربة الفساد في استتراف ثروات البلاد وكيفية محاربته، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتوجات المغشوشة والمقلدة وخاصة المستوردة منها، وعدم إبراز دورها في تشجيع الاستثمار، وكأن النموذج لا يتعلق ببيئة الجزائر.
- ✓ كثرة الإجراءات التي تضمنها النموذج لتنويع الاقتصاد، كما أنه لم يتضمن كيفية تنفيذها، والجهة المسؤولة عنها، ومدة تطبيق كل إجراء على حدى.
- ✓ ترتكز سياسة تشجيع الاستثمار على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال، إلا أن هذا الأخير مازال محتكرا من طرف القطاع العام الذي يظهر عاجزا عن مواكبة التطورات التكنولوجية نتيجة لعدة عوامل معظمها خارجة عن إطاره، فمنها ما يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فمثلا ما يتعلق بدوره في تسوية المعاملات نجد الحد الأدنى للأجور يساوي **18000** د.ج، أي حوالي ضعف الحد الأدنى للأجور

(2) : العايب يسين، **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017، ص48.

وهو ما يعادل **161** دولار ، فإذا كانت التكلفة السنوية لبطاقة **Visa** في حدود **70** دولار، والعمولة عن كل عملية سحب **01** دولار مضافا إليها عمولة **01** % عن كل عملية دفع وسحب، فهل يمكن للحد الأدنى للأجور أن يتحمل تكاليف التعامل بالنقود الالكترونية، وذلك رغم الدور الفعال الذي تؤديه هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد، كما أن القطاع البنكي لا يمكن له في ظل عدم تعميق التعاون بينه وبين مؤسسات الأمن على إجبار المتعاملين وخاصة في القطاع غير الرسمي على التعامل داخل دائرته.

- ✓ لم يتم مراجعة النموذج منذ المصادقة عليه في جويلية **2016** إلى يومنا الحاضر، مما يدل على عدم توفر المتابعة والتكيف مع متطلبات الانهيار في أسعار النفط والاتفاقيات التعاقدية للجزائر مع الغير.**(1)**
- ✓ إقصاء الكفاءات الجزائرية (من خبراء، ومحليين وأستاذة) كونهم على دراية بأوضاع الاقتصاد الوطني في إعداد هذا البرنامج، في حين تم الاستعانة بالخبرة الكورية الجنوبية في إعداد النموذج الجديد للنمو.
- ✓ إن ربط وثيقة النموذج الاقتصادي الجديد على أن عملية التحول الاقتصادي تكون بدأ بمرحلة الإقلاع الاقتصادي، وهذا من خلال زيادة الجباية، ورفع الضرائب، هو مؤشر على أن النموذج المقترح لا يرقى إلى أن يكون خطة إستراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي، والمستوعِب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني من جهة، وإمكانات الجزائر من جهة أخرى، بدليل أنه أسقط تماما العنصر البشري من عملية التحول الاقتصادي في بلد به مخزون هائل من علماء، وباحثين ومختصين،
- ✓ عدم قيام هذا النموذج على أسس، وقواعد متينة، ومحكمة، فالإجراءات الإدارية البيروقراطية، وكثرة الفساد والرشوة، هي السمات الغالبة على كل المؤسسات في الدولة، والتي لا يمكن لها أن تؤسس لعهد اقتصادي جديد، كما أن الفساد، وكذا تغييب العنصر البشري، ومفهوم اقتصاد المعرفة ليسا هما فقط وجه المأزق في النموذج المقترح. **(2)**

(1) : العايب يسين، **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد**، مرجع سبق ذكره، 2017، ص49.

(2) : بن بوزيان محمد، قسميوري كفية: مرجع سبق ذكره، ص 379.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري رغم المخططات التنموية التي برمجت بداية **1967** للنهوض به إلى أنه عرف وضعا غير متكافئ، كونه اعتمد على الصناعات المصنعة الضخمة كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي على حساب الزراعة واعتمدت على التخطيط المركزي الضعيف وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، قد أدت إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التي ترجمت في انخفاض معدلات النمو وتبعية أكثر إلى قطاع المحروقات كمصدر أساسي لتمويل المخططات التنموية إلى غاية إستفحال الأزمة النفطية التي أكثر والتي عصفت بالكثير من المتغيرات في سنة **1986** وهو ما زاد من تأزم الوضع الاقتصادي للبلاد للكثير من المؤشرات الاقتصادية كظهور التضخم المستورد، والعجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين محدثة بذلك استنزاف لجزء كبير من إيرادات صادراتها.

وأمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي قامت الحكومة الجزائرية بانتهاج إصلاحات اقتصادية وموازاة مع ظهور موجة التحول نحو اقتصاد السوق تجلت هشاشة الاقتصاد الوطني أكثر فأكثر خاصة مع نهاية سنة **1988** الذي حتم عليها التوجه غلى المؤسسات الدولية نهاية **1999** مستنجدة بسياستها وتوجيهاتها في إطار اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي كمحاولة لاحتواء المشاكل الاقتصادية إلى أن تلك الإصلاحات الاقتصادية أوقعت الجزائر في مديونية لم تخرج منها إلى غاية تحسن أسعار النفط **1999** ما ساهم في تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري ترجمها تحقيق بعض الفوائض في ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف مما شكلت انطلاقة جديدة للاقتصاد الجزائر ترجمت إلى برامج إنفاقية وفق منظور كينزي توسعي بداية من سنة **2001.**

ورغم تلك الإصلاحات المعتمدة والبرامج الاتفاقية الكبرى ذات المخصصات المالية الضخمة التي فاقت قدرة استيعابه انعكست بالسلب على النمو في الجزائر بسبب اختلال توزيعها على القطاعات الإنتاجية، ما أدى بالاقتصاد الجزائري أن يبقى مرة أخرى رهين تغيرات أسعار النفط. ورغم البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر في الألفية الثانية، إلا انه مع انخفاض أسعار النفط منتصف **2014** بدأت بوادر الاختلالات الاقتصادية تلوح في الأفق منذرة ببروز أزمات، فكان لابد من الحكومة الجزائرية إلى محاولة تجنب الوضعية السيئة، واتخاذ الإجراءات الملائمة، فأطلت بنموذج اقتصادي جديد في **2017** كخطوة لتجاوز الأزمة الاقتصادية أولا، ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال تبني جملة من الإصلاحات.

الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : تحدي انخفاض الإيرادات النفطية على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تحدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

المبحث الثالث: تحدي تفعيل التجارة الخارجية للاندماج في الاقتصاد العالمي

تمهيـد :

يواجه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال في تمويله للتنمية العديد من التحديات الاقتصادية التي باتت تداعياتها جلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ومن أبرز هذه المشاكل هو اعتمادها الإيرادات البترولية الذي يتأثر بدوره إلى تقلبات في الأسواق العالمية ما يؤدي إلى تراجع إيرادات الجزائر من العملة الصعبة التي ترتكز عليها في تمويل خططها الاقتصادية والاجتماعية وتسوية معاملاته مع الخارج، وعلى الرغم من هذه المكانة التي حظي بها إلا أن الجزائر قد تعرضت لصدمات تجلت في انهيار أسعاره في فترات متعاقبة كان آخرها الأزمة النفطية لعام **2014** عندما تراجعت أسعار النفط إلى مادون **40** دولار للبرميل.

وفي ظل المستجدات والتحولات الدولية وكل ما تفرزه من متغيرات جديدة في أساليب وطرق التعاون والشراكة والاستثمار والتعاون بين الدول في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، والتي نجد من أبرزها كيفية توفير مناخ ملائم للاستثمار والشراكة الأجنبية. فإن تبني الجزائر لاقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية وكسلاح لمواجهة التطورات العالمية، فكان على الجزائر أن تبحث وتعمل على إيجاد ميكانيزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ جيد وخصب للاستثمار، وتشجيع الأجنبي رغبة منها في جلب الرأسمال الأجنبي لتمويل بعض النشاطات والقطاعات، وإحداث سياسة تنموية شاملة متينة وعلى اقتصاد سوق منتج للسلع والخدمات وقادر على خلق الثروة.

كما وسعت الجزائر في إيجاد مكانا لها في الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول لها، هذا الاتفاق جاء ليدعم العلاقات الأورو جزائرية المتميزة منذ السنوات الأولى للاستقلال وتجسيدا لمحاور مؤتمر برشلونة من خلال إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق **2020**، كما يتجسد موقف الجزائر هذا من خلال محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشاء هذه الأخيرة، رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة ومواصلة تحرير التجارة الخارجية.

وعليه سيقتصر هذا الفصل على دراسة التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري في المطالب التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** تحدي انخفاض الإيرادات النفطية على الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ **المبحث الثاني:** تحدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر؛
- ✓ **المبحث الثالث:** تحدي تفعيل التجارة الخارجية للاندماج في الاقتصاد العالمي؛

المبحث الأول : تحدي انخفـاض الإيرادات النفطية على الاقتصاد الجزائري

تمثل الإيرادات النفطية المورد الرئيسي للجزائر في تمويلها للتنمية الاقتصادية منذ الاستقلال حيث مزال النفط يتربع على حجم الصادرات بنسبة تفوق **97 %** وما بين **60 %** و**70 %** من مداخيل الميزانية، وأكثر من **40 %** من الناتج الداخلي الخام وهذا ما جعل الجزائر، ما يبرز هشاشة الاقتصاد الوطني، ولهذا فإن أي تقلب في أسعار هذا المورد في الأسواق الدولية ما سيؤدي إلى التأثير على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة التي تسدد بها فواتير وارداتها مع العالم الخارجي و هو ما حدث في الكثير من النكسات التي شهدتها أسعار النفط في بداية القرن الواحد والعشرين حينما شهدت أسعار النفط أزمتين ماليتين على التوالي واحدة في سنة **2009** وأخرى في سنة **2014**، حينما وصلت أسعار النفط ما دون **50** دولار للبرميل ما أدت إلى التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى الأزمة النفطية الحالية 2014

قبل التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى الأزمة النفطية الحالية (**2014**) وجب التطرق إلى بعض الأزمات التي شهدتها السوق العالمية بداية من السبعينات، كون أن لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية **2014** قد شهد مجموعة من الصدمات النفطية وزعت حسب السنوات التالية: **1973**، **1979**، **1986**، **1998**، **2004**، **2008**، **2014**، كما ولابد التفريق ما بين الأزمات النفطية الموجبة والأزمات النفطية السالبة وهذا بالنسبة للدولة المنتجة لا المستوردة للنفط على النحو التالي:

الفرع الأول: أنواع الأزمات النفطية ما بين 1973 – 2008 :

أولا ـ الأزمات النفطية الإيجابية: ويطلق عليها الأزمات النفطية الإيجابية وهذا من نظر الدول المنتجة للبترول كون أن أسعار النفط في تلك التواريخ قد غيرت منحاها نحو الارتفاع في الأسواق الدولية، وهذا راجل إلى مجموعة من الأسباب نوجزها حسب كل تاريخ .

أ ـ الأزمة النفطية الإيجابية لعام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم تصحيح الأسعار البترولية وتقيم برميل من جانب واحد، حيث قفزة الأسعار من **03** دولار للبرميل الواحد إلى **12** دولار للبرميل في أكتوبر **1973** أي رفع الأسعار النفطية بنسبة **400 %**.[1]

ب ـ الأزمة النفطية لعام 1979: عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة **1979** ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية "حرب الخليج"، من **13** دولار إلى **32** دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

ج ـ الأزمة النفطية لعام 2004: تميز هذا العام بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم العام ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى **36** دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة عام **1987**.[2]

---

(1) : منتدى الأعمال الفلسطيني، **تقرير بعنوان: تقلبات أسعار النفط عالميا**، مركز الدراسات والأبحاث، 2015، ص12.

(2) : نفس المرجع، ص13.

ثانيا- الأزمات النفطية السلبية: وهي تلك الأزمات التي انخفض فيها أسعار النفط ما أدت إلى أثار سلبية على الدول المنتجة نذكر أهمها:

أ- الأزمة النفطية لعام 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة **1986** انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر برميل بحر الشمال إلى **17.70** دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من **13** دولار للبرميل الواحد.

ب - الأزمة النفطية لعام 1998: عادت أزمة انخفاض أسعار البترول بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي الآسيوي سنة **1997**، ومع التخطي الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبك خاصة فنزويلا حصص الإنتاج المقررة لهم، قررت منظمة الأوبك رسميا رفع مستويات إنتاج النفط، ولكن في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط، ما لبث أن تحول ذلك القرار إلى كارثة، وفي ظل انهيار أسعار البترول العالمية، اجتمعت الأوبك في **23** مارس **1999** بفيينا، لمناقشة الحالة السيئة لهذا الانخفاض الكبير للأسعار، واتفقت على القيام بمزيد من التخفيضات في الإنتاج لإنعاش أسعار النفط العالمية من جديد.[1]

د - الأزمة النفطية لعام 2008: لقد وصل السعر سنة **2008** إلى **92.7** دولار للبرميل خلال الربع الأول ثم **113.5** دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى **52.5** دولار للبرميل خلال الربع الرابع، ولعل السبب الرئيسي إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية.[2]

الفرع الثاني: تحليل الأزمة النفطية الحالية (2014)

يرجع الكثير من الاقتصاديين أن الانكماش في أسعار النفط في الأسواق النفطية والتي شهدتها منتصف جوان **2014** نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل تتباين فيما بينها، ما بين السياسية والاقتصادية وحتى الجيوسياسية، نوجزها فيما يلي:

1 – الأسباب الاقتصادية : تمثلت أهمها في اختلال قانوني سوق النفط والمتمثل في العرض والطلب حيث تغلب العرض على الطلب وهذا كما يوضحه الشكل الموالي على النحو التالي:

الشكل رقم (17): العرض و الطلب العالمي على النفط مابين 2014 – 2016

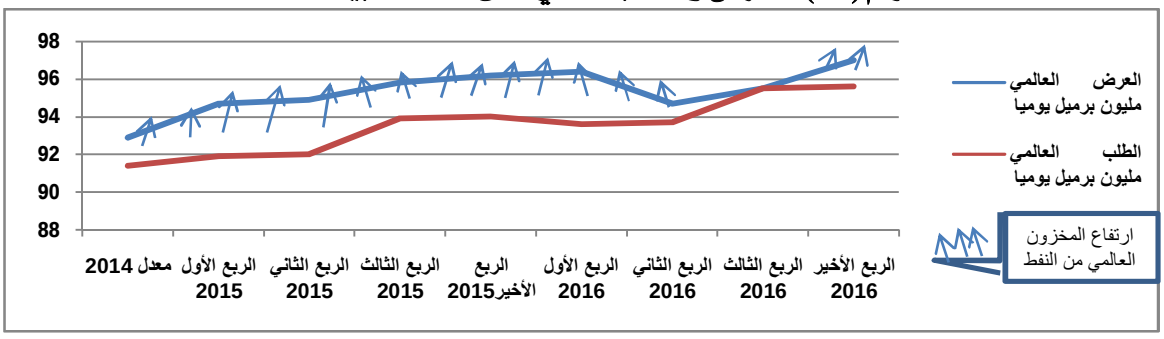

المصدر: عمر سليمان، **أثر متغيرات السوق الدولية والفواعل الدوليين في انهيار أسعار المحروقات 2014-2016**، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة-، جامعة الأغواط، يومي: 10-11 أكتوبر 2017، ص 05.

(1) : مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015، ص 5.

(2) : بوشول السعيد، **انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له، جامعة المدية، 2015، ص04.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في عرض النفط الخام في السوق الدولية، مقارنة بالطلب، بحيث نجد أن هناك فائض قدره **1361** مليون برميل من النفط خلال عامي **2015-2016**، تضاف إلى مخزونات النفط العالمية بسبب نقص الطلب، وهذا بطبيعة الحال يلعب دورا أساسيا في انهيار أسعار النفط و فيما يلي نوجز الأسباب التي أدت إلى الانكماش في الطلب العالمي والزيادة في العرض كما يلي:

أ- الانكماش في الطلب العالمي: شهد نمو استهلاك النفط على مستوى العالم خلال سنة **2014** تباطؤا كثيرا نحو **0.7** مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها **0.7 %** من عام **2013**)، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في **2012-2013**.[1] والسبب في ذلك هو:

- ✓ **انكماش النمو الاقتصادي:** بالرغم من التعافي الطفيف في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لم تنعكس تبعاته على النمو العالمي الذي سجل تباطؤ ضعيف وصل إلى حدود **2.6%** في سنة **2014** وهذا لتأثره بتباطؤ باقي الدول التي لم تحقق هذا النمو بالرغم من الجهود التي تبدلها في هذا المجال خاصة الصين الذي تراجع فيها معدل النمو من **7.7 %** في **2012** إلى **7.4%** واليابان التي وصل فيها معدل النمو **(0)** في **2014** ودول الاتحاد الأوربي التي حققت نمو طفيف وصل إلى **0.9 %** في **2014** وهو ما انعكس على استهلاك النفط لهذه الدول، على سبيل المثال حيث بلغ متوسط إجمالي استهلاك النفط **15.3** مليون برميل يوميا في **2009**، ثم أصبح **14.3** مليون برميل يوميا، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الشكل رقم (26): تباطؤ معدلات النمو في العالم الفترة ما بين 2012-2014

المناطق / السنوات	2012	2013	2014
✓ العالم	%2,4	%2,5	%2,6
✓ الولايات المتحدة الأمريكية	%2,3	%2,2	%2,4
✓ منطقة اليورو	-%0,7	%-0,4	%0,9
✓ اليابان	%1,7	%1,6	%0
✓ الصين	%7,7	%7,7	%7,4

المصدر: بريش أحمد، **تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار أسعار النفط وحتمية إيجاد حلول**، ملتقى دولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدية، 2015، 05.

- ✓ **ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي:** تؤكد اغلب الدراسات أن سعر النفط يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية(بعد أخذ عامل التضخم في الاعتبار)، إذ أنه كلما كان هناك ارتفاع في سعر صرف الدولار،فإن أسعار النفط تميل نحو الانخفاض بسبب ضعف الطلب،وبالعكس يؤدي انخفاضه إلى زيادة الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه. وبالتالي زيادة أسعار النفط.[2] فمثلا عندما كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية في عام **2011** مقابل الدولار يساوي **(54** روبية مقابل **01** دولار)، وبما أن سعر برميل النفط آنذاك يساوي **110** دولار، فذلك يعني أنها تشتري البرميل الواحد بـــ **5900** روبية تقريبا، ولو ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت **(61** روبية هندية تساوي **01** دولار)، فإن ذلك يعني أن عليها

(1) : صندوق النقد الدولي، **دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن، عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل**، واشنطن، 2015، ص 28.

(2): براهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009**، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 12، 2013، ص11.

أن تدفع **6700** روبية مقابل البرميل الواحد،وبالتالي تحملها لمصاريف إضافية في حال ما إذا استمرت في شراء نفس الكمية، وهذا هو السبب وراء تخفيض وارداتها من النفط.[1] ومن وعلى المدى الطويل وقد لعبت التطورات في العرض والطلب أدوارا هامة في دفع الانخفاض الأخير في أسعار النفط وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (18): العلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وأسعار النفط مابين 1987 – 2015

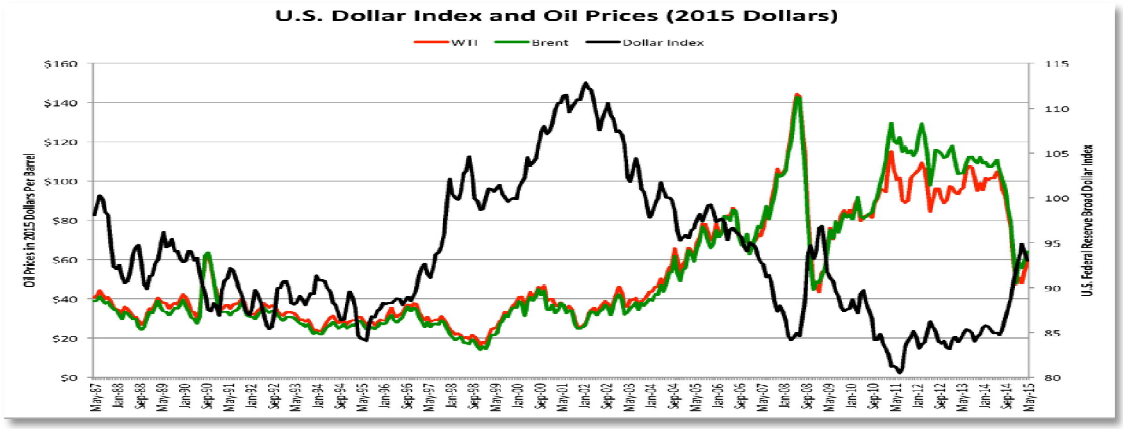

المصدر: بريش أحمد، **تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار أسعار النفط وحتمية إيجاد حلول**، ملتقى دولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدية،2015، 05.

من خلال المنحنى نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر الدولار أسعار النفط، بحيث نلاحظ أنه مع بداية ارتفاع الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من **2014** إلى غاية النصف الأول من **2015**، نتج عنه انخفاض في أسعار النفط، وهذا نتيجة لأسباب عديدة منها أنه سيخفض تكاليف الإنتاج، مما يمكن الشركات من التنقيب عن النفط في أماكن منافسة لدول أوبك، خاصة في بريطانيا والنرويج والبرازيل، كما أنه سيساعد بعض دول أوبك في المضي قدما بالمشاريع التي أجلتها سبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة، سيصبح النفط غاليا في أوروبا وآسيا، وسينخفض الطلب عليه فكلما ارتفع الدولار الذي يسعر به النفط انخفضت عملات هذه الدول، الأمر الذي يرفع سعر النفط داخل هذه الدول، ما يساهم في ضعف الطلب.

ب- الزيادة في العرض: عدم نمو الطلب العالمي على النفط لم ليتناسب مع زيادة العرض، مما أدى بالسوق النفطي أن يعاني **"تخمة في معروض النفط "** بزيادة قدرت بـــ **02** مليون برميل يوميا، ولقد بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان و ديسمبر **2014** حوالي **2.44** مليون برميل يوميا بمعدل نمو سنوي يقدر بـــ **5.4%**، بحيث اكتسبت ثلاث عوامل أهمية خاص في زيادة العرض.[2]

- ✓ **الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):** ويرجع أحد سبب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان الأعضاء في أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.

(1) : راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط:الأسباب والنتائج**، مداخلة في إطار أشغال الورشة الثانية في المؤتمر الأول حول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015،ص2.

(2): صندوق النقد الدولي: **دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية**، آفاق الاقتصاد العالمي، مرجع سابق ص 28.

- ✓ **زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك:** بالرغم من اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من **2014**، فقد فاقت التوقعات في **2013** ومطلع **2014**. وبوجه عام ارتفاع الإنتاج خارج أوبك بنحو **1.3** مليون برميل يوميا في **2013** وبما يزيد على **2.0** مليون برميل يوميا في 2014، وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدره إنتاج النفط الصخري في أمريكا.
- ✓ **تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك:** قررت بلدان أعضاء أوبك في نوفمبر **2014** أن لا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي). وقررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو **30** مليون برميل يوميا، بالرغم من تزايد مخزون النفط. في حين يرجع البعض قرار منظمة الأوبك الأخير إلى أسباب سياسية مبطنة تم تغليفها ببعد اقتصادي، يتمثل في الحفاظ على حصص السوق، في أن السعودية وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء رفع إنتاجها إلى معاقبة إيران على جمل من القضايا، كما تستخدمان النفط سلاحا ضد روسيا لإحداث خسائر في اقتصادها وذلك لمعاقبتها على موقفها بخصوص الأزمة الأوكرانية، وقضايا الشرق الأوسط، واستخدام إمدادات الطاقة للدول الأوروبية أداة للابتزاز السياسي.
- ✓ **تراجع دور أوبيك في تحديد أسعار النفط:** في الماضي عندما تنخفض أسعار النفط كانت أوبيك تقرر خفض الإنتاج فورا لدعم السعر، لكن هذه المرة، في الجلسة **166** في **27** نوفمبر **2014**، وفي اجتماع جوان **2015** قررت أوبك بضغط قوي من المملكة العربية السعودية، عدم خفض الإنتاج. يرى ممدوح سلامة خبير اقتصادي دولي في مجال النفط، بأن جميع الأدلة الظرفية تشير عن تواطؤ سياسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وراء الانخفاض الحاد والمفاجئ في أسعار النفط، بغرض استهداف إيران وروسيا.[1] كما وتم إعادة الإنتاج في كل من ليبيا والعراق ونيجيريا، حيث أعلنت ليبيا في أواخر جوان **2017** عن ارتفاع الإنتاج اليومي إلى **800** ألف برميل يوميا، يرتفع إلى **950** ألف برميل يوميا في أواخر السنة الحالية.

3 – المضاربة: أشار بنك التسويات الدولية في تقرير له أن التغيرات الحادة التي حصلت في أسعار النفط، هي مرآة لعامل التوقعات لدى المستثمرين الماليين في السوق العالمية الذين أصابهم الهلع، بعد قرار الأوبك عدم تخفيض الإنتاج اليومي، ودفع بهم إلى بيع الأصول المالية ذات العلاقة بالنفط خصوصا ما يسمى عقود المبادلات **SAWP**، ما عمق انخفاض السعر.

4. الديون: إن الزيادة في مقدار الديون في قطاع الطاقة نتيجة التوسع في عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب ساهمت في امتناع بعض المنتجين عن تخفيض حجم إنتاجهم من النفط بعد بدأ تراجع الأسعار، وذلك من أجل سداد التزاماتهم ومواجهة الخطر الذي تتعرض له ميزانياتهم، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم الديون في قطاع الطاقة خلال **(2006-2014)** حوالي **20 %**، في دول الأوبك والدول الناشئة **13 %**، في منطقة التنمية والتعاون الاقتصادي حوالي **10%**.[2]

(1): ممدوح سلامة، **العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوم : 07/ 11/ 2015.

(2) : أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط**، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة لسياسات، قطر،2015، ص 18.

5 - طفرة النفط الصخري: إن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لاسيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة **60 %** من الانخفاض المطرد للأسعار.

كما أن هناك عامل مهم أدى إلى تراجع طلب الولايات المتحدة من النفط، يتمثل في تحسين مستوى تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، كما أن ارتفاع أسعار المحروقات قبل النصف الأول من سنة **2014** أدى إلى تحفيز الاستثمارات التي تتطلب تكنولوجيات متقدمة وتكلفة عالية من اجل استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، والنفط الرملي في كندا. وتتعلق تلك التكنولوجيات الحديثة بتقنيات التكسير الهيدروليكي، والحفر الأفقي. (1)

الشكل رقم (19): إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري ما بين 2014-2017

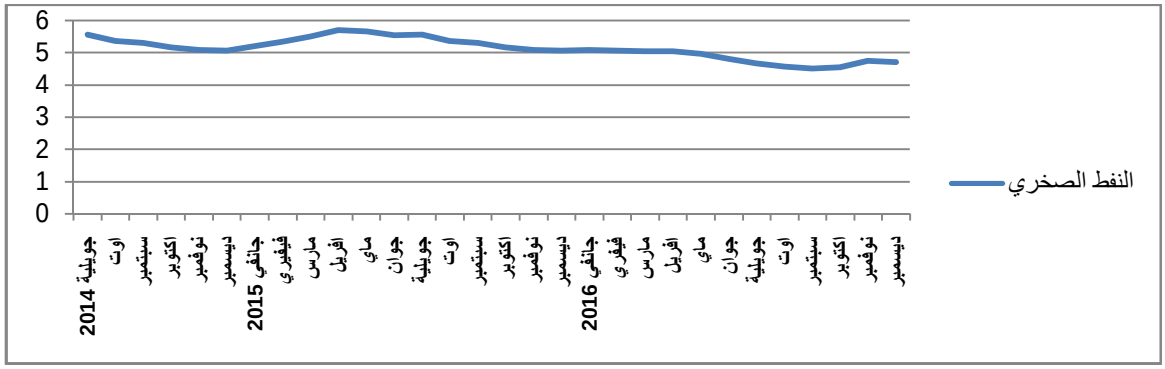

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **النشرات الشهرية**، (من نوفمبر2014 إلى فيفري2017).

الوحدة: مليون برميل/يوم

وتجدر الإشارة أن تقرير أصدرته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في ابريل عام **2014** أشار إلى أن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري بلغ **8.3** مليون برميل يوميا، وهذه التطورات انعكست على سوق النفط، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من نيجيريا مثلا، أكثر من **400** ألف برميل من النفط يوميا في عام **2014**، أما حاليا فهي لا تستورد عنها شيئا. وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط التقليدي، بالإضافة إلى أن زيادة إنتاج المحروقات خاصة من خارج دول الأوبك، بلغ مستويات تجاوز فيها مستوى العرض العالمي عن كميات الطلب خلال عام **2014**، وكان مصدر هذه الزيادات منطقة أمريكا الشمالية بحيث ارتفع إنتاجها من النفط والغاز الصخري من حوالي **10.9** مليون برميل يوميا في بدايات عام **2012** ، إلى **14.6** مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر **2014**، أي **34** بالمائة وهي نسبة عالية جدا. على الرغم من أن النفط التقليدي كذلك قد اثر على إنتاج الصخري كون أن تكلفة الغاز الصخري تعتبر مرتفعة نوعا ما عن تكلفة النفط التقليدي. إلا أنه وحسب الكثير من الخبران أنه إذا ارتفعت أسعار النفط في السوق العالمي فوق **50** دولار للبرميل سيبدأ الغاز الصخري في تكثيف إنتاجه. كما وأصبح الغاز الصخري حالياً يشكل نحو **44 %** من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وتعد هذه النسبة وحتى الزيادة في كمياته أكبر من إجمالي إنتاج كل من ثماني دول من أصل **12** دولة في منظمة أوبك (منظمة الدول

(1) : عمر سليمان، **أثر متغيرات السوق الدولية والفواعل الدوليين في انهيار أسعار المحروقات 2014-2016**، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة- ، جامعة الأغواط، يومي : 10-11 أكتوبر 2017، ص 09.

المصدرة للبترول). والواقع أن وكالة الطاقة الدولية تتوقع أن تتفوق الولايات المتحدة في السنوات القليلة المقبلة على المملكة العربية السعودية وروسيا لكي تصبح الدولة الأكبر إنتاجاً للنفط على مستوى العالم.

6 - المخزون النفطي: يساهم ارتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار، وقد جاء كخطوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتملة نتيجة الحرب أو الأزمات الطارئة المتوقعة في الشرق الأوسط، وحيث أن كل الأشياء متساوية، سوف تقود الزيادة في المخزونات إلى هبوط في الأسعار، ولقد ارتفعت مستويات المخزون النفطي العالمي بأنواعه المختلفة بحوالي 3,4 % خلال سنة 2016 مقارنة بمستوياته خلال سنة 2015، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مسؤولة لوحدها عن نحو 22,1 %من هذه الزيادة. [1]

2 ـ الأسباب السياسية: أرجع بعض المحليين الاقتصاديين والخبراء الانهيار الحالي لأسعار النفط إلى تفسير السياسي البحت، وانطلق هذا التفسير من الكاتب **"توماس فريدمان"**بعنوان **" حرب المضخات"** والخبير اقتصادي دولي، ومستشار للبنك الدولي في واشنطن، **"ممدوح سلامة"**ندوة بعنوان" **العوامل الكامنة وراء أ تراجع الحاد في أسعار النفط الخام"**وبنى فيهما تحليلهما على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من اجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتباريهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض.

- ✓ ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8 % في 2015، بالاضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار.
- ✓ أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في2014 يتضاعف هذا المبلغ بطول مدة تراجع أسعار النفط.

هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كل من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن بتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.[2] يرى ممدوح سلامة خبير اقتصادي دولي في مجال النفط، بأن جميع الأدلة الظرفية تشير عن تواطؤ سياسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وراء الانخفاض الحاد والمفاجئ في أسعار النفط، بغرض استهداف إيران وروسيا. وقد قدمت العديد من الأمثلة على الدعم السعودي للولايات المتحدة، وهي على التوالي:

- ✓ في عام **1973** بادرت المملكة العربية السعودية بإنقاذ الدولار الأمريكي في أعقاب انهيار معيار الذهب الدولي، لذلك وضعت إدارة **نيكسون** نظاما جديدا للحفاظ على الطلب على الدولار أطلق عليه اسم **" البترو-دولار".** أي تسعير كل صادرات النفطية السعودية بالدولار الأمريكي حصرا.
- ✓ في الثمانينات، تنبهت إلى حاجة المملكة السعودية إلى حصة من السوق، فأغرقت السوق بالنفط مسببا انهيار أسعار النفط إلى **10** دولار للبرميل، اتضح فيما بعد أن تخابر بين السعودية والمخابرات الأمريكية**(CIA)** لتعجيل سقوط الاتحاد السوفياتي **1991.**

---

(1) : سعيدي فاطمة الزهراء، **تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال فترة 2015/1990**، المؤتمر الدولي الأول: حول انعكاسات انهيار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 07 – 08 أكتوبر 2015 ، ص 10.

(2) : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي**، العدد 40 ، 2017، ص 52.

- ✓ وفي **2014** صرح وزير النفط السعودي " علي النعيمي" إلى الحاجة نفسها، في الجلسة **166** المنعقدة في **27** نوفمبر **2014** حاجة السعودية إلى الحصول على حصة من السوق، من المرجح أن هذا غطاء لتواطؤ بين الولايات المتحدة والسعودية لخفض أسعار النفط ضد روسيا وإيران. وفي واحد من تصريحاته الأخيرة، قال وزير النفط السعودي انه حتى إذا انخفضت أسعار النفط الى **20** دولارا للبرميل، فأن المملكة العربية السعودية لن تخفض الإنتاج، كما اعترف أن ميزانية السعودية ستعاني عجزا نتيجة لانخفاض أسعار النفط، لكنه قال أن بأماكنها الاقتراض من البنوك واستخدام بعض الاحتياطيات المالية للبلاد للتغطية الميزانية.لكن هناك أراء معاكسة والتي تقول أن السعودية بهذا التخفيض والتأثير في كمية وأسعار النفط التقليدي هو إجراء للقضاء على الغاز الصخري وإفلاس الشركات التي تعمل فيه.

المطلب الثاني: أثر الأزمة النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

عرفت الجزائر في منتصف عام **2014** أزمة اقتصادية حادة جراء انهيار أسعار النفط بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية بحيث انخفض سعر البرميل من **110** دولار أمريكي في جوان **2014** إلى حوالي **48** دولار أمريكي في جوان **2017**، بنسبة تراجع تقدر بـــ **56%**، ونظرا للتبعية المفرطة للاقتصاد الوطني للعوائد النفطية، فإن الجزائر تعد أكبر الدول عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الجزائر، ما خلف آثار وخيمة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الأول: أثر الأزمة النفطية على المتغيرات الخارجية : إن المستويات العالية التي بلغتها أسعار النفط في الأسواق العالمية لمدة **15** سنة متتالية، مكنت البلد من تحصيل فوائض وتراكمات مستمرة لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره **190.4** مليار دولار نهاية **2013**، ما سمح بالتخفيف من آثار الصدمة الكبيرة لأسعار النفط على الاقتصاد الوطني لكن على المدى المتوسط والطويل فإن الأمر سيصبح أكثر تعقيدا خصوصا بعد تآكل احتياطات الصرف ونفاد احتياطات صندوق ضبط الإيرادات... على النحو التالي:

أولا- اثر الأزمة النفطية على أرصد ميزان المدفوعات : أدى التدهور الحاد في سوق النفط، الذي بدأ في النصف الثاني من سنة **2014** ، إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة **1998** وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع، المقدر ب **11,8 %**، أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة **2015**، بنسبة **47,1 %** إلى عجوزات في الحساب الجاري وكذا في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات تقدر بـــ **27,3** مليار دولار و **27,5** مليار دولار، على التوالي ، في سنة **2016** ، أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بنسبة **5.2 %** إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة **15,6 %.** ومع ذلك، سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة **6,1** في الحد من،(مداخيل عوامل الإنتاج)، المتزامن مع التقلص الحاد في عجز بند العجز في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي **26** مليار دولار وهذا على النحو الذي يوضح الشكل التالي:

الجدول رقم (27) : رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر مابين 2012 – 2016

البيـــان / السنـــة	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الخارجي الجاري	12.418	1.153	9.277-	27.289 -	26.217 -
رصيد الميزان التجاري:	20.167	9.880	0.459	18.083 -	20.127 -
الصادرات (fob)	71.736	64.867	60.129	34.565	29.311
المحروقات	70.583	63.816	58.462	33.081	27.918
خارج المحروقات	1.153	1.051	1.667	1.485	1.393
الواردات (fob)	51.569-	54.987-	59.670-	52.649 -	49.437 -
رصيد حساب رأس المال	0.361-	1.019-	3.396	0.247 -	0.186
الرصيد الإجمالي	12.057	0.133	5.881-	27.537 -	26.031 -
سعر صادرات البترول الخام (دولار / برميل)	111.045	108.971	100.234	53.066	45.005

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2016، ص55.

أظهرت بيانات الديوان الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات تفاقم تراجع قيمة الصادرات أخر سنة **2016** منها حوالي **27.91** مليار دولار صادرات المحروقات والتي أصبحت تمثل **93 %** من إجمالي الصادرات.

✓ أما الصادرات خارج المحروقات فبلغت قيمتها **1.78** مليار دولار.

✓ أما فاتورة الواردات فانخفضت لتستقر عند **46.72** مليار دولار

وهذا بسبب تراجع الاستيراد في غالبية المنتجات. كما بلغ العجز التجاري للجزائر **3.97** مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى لسنة **2017** مقابل عجز بـــ **8.71** مليار دولار في نفس الفترة من **2016** بتراجع نسبته **54.4** بالمائة. وحسب بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، ارتفعت الصادرات الجزائرية إلى **15.7** مليار دولار بين جانفي ونهاية ماي من **2017** مقابل **11.15** مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة قدرها **40.77 %**. أما الواردات فقد انخفضت بشكل طفيف لتبلغ **19.67** مليار دولار في السداسي الأول لعام **2017** مقابل **19.86** مليار دولار في الفترة المقابلة من **2016** أي بتراجع قدره **0.98%**. وتغطي قيمة الصادرات **80%** من الواردات المسجلة في الأشهر الخمسة الأولى لسنة **2017** مقابل نسبة تغطية بلغت **56%** في نفس الفترة من **2016**. والشكل التالي يوضح أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة **2012 – 2016**

الشكل رقم (20) : يوضح أرصدة الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال فترة 2012 – 2016

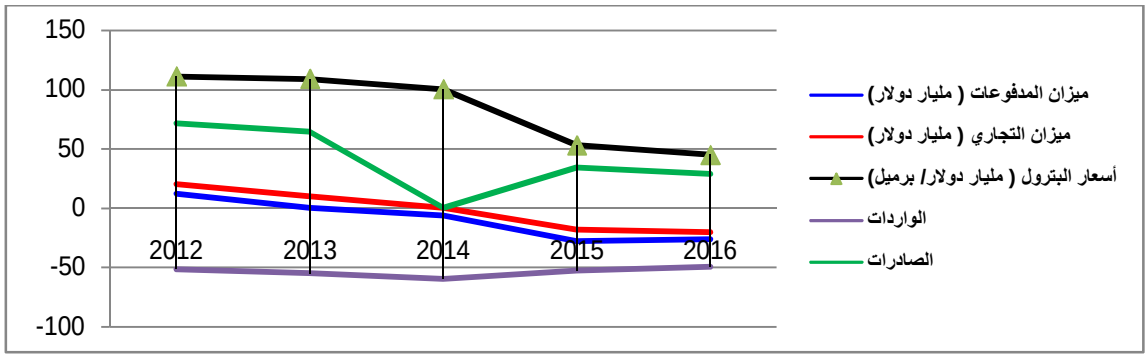

المصـــدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثالث على التوالي في السنوات الثلاثة الأخيرة وتفاقم هذا العجز بين سنتي **2014** و**2016**، إذ انتقل من رصيد سلبي **(- 9.28)** مليار دولار إلى 27.29 مليار دولار، سنة 2016،

ويمكن إرجاع ذلك إلى التدهور الكبير المسجل في الميزان التجاري بـــ **2,04** مليار دولار، ليبلغ 20,13 مليار دولار في **2016**، مقابل **18,08** مليار دولار في **2015** وهو ثاني عجز يسجل على التوالي بعد أكثر من ثمانية عشر **(18)** سنة من الفوائض المتتالية . بالمقابل، تقلص العجز في بند « الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج» للسنة الثانية على التوالي ليبلغ **7,34** مليار دولار في نهاية **2016** ، مقابل **7,52** مليار دولار في نهاية **2015** مقارنة **8,14** مليار دولار في نهاية **2014** يفسّر هذا التطور الإيجابي، أساسا، بانخفاض الواردات من خدمات النقل والتأمين، ذات الصلة بتراجع الواردات من السلع. كما أن التراجع المحسوس في عجز مداخيل عوامل الإنتاج من **1.57** مليار دولار في سنة **2016** مقابل **4.45** مليار دولار في سنة **2015** بسبب انخفاض تحويلات الأرباح وكذا حصص شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في الإنتاج. كما سجل بند صافي التحويلات الجارية[1] الذي يعرف فائضا هيكليا، في هذه السنة أيضا، فائضا قدره **2,82** مليار دولار في سنة **2016**، في تزايد طفيف **2.77** مليار دولار مقارنة بسنة **2015**. وقد أدى تطور مختلف هذه البنود إلى عجز في الحساب الجاري قدره **26,22** مليار دولار، وهو العجز الثالث على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الفوائض .ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض عائدات الصادرات من المحروقات بـــ **5,16** مليار دولار، سجل عجز الحساب الجاري تقلصا طفيفا (بمقدار **1,07** مليار دولار) يرجع ذلك، أساسا، إلى تراجع الواردات بـــ **3,21** مليار دولار وكذا إلى الانخفاض الكبير في عجز (مداخيل عوامل الإنتاج) بنحو **2.9** مليار دولار. والشكل الموالي هذا التطور:

الشكل رقم (21): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2012-2016)

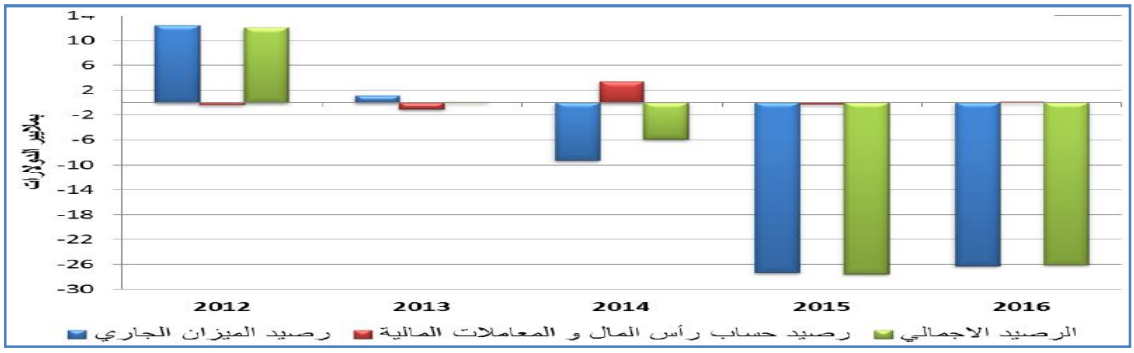

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 حول: **التطور الاقتصادي والنقدي**، نوفمبر 2016، ص: 54.

هذا وقد بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي مستوى قياسيا قدره **16.6 %** في **2015**، كما سجل حساب رأس المال والمعاملات المالية فائضا في **2016** برصيد موجباً قدره **186** مليون دولار مقابل فائض قدره **3.40** مليار دولار سنة **2014**.[2] وبعد العجز(**0.25** مليار دولار) المسجل في سنة **2015** الراجع إلى تحويل **2,34** مليون دولار المتعلق بعملية سحب استثمار خارجي،. نتج هذا الفائض، أساسا، عن الارتفاع الواضح للاستدانة الخارجية، عقب تجسيد اقتراض الدولة الجزائرية لمبلغ قدره **900** مليون أورو لدى البنك الإفريقي للتنمية. إجمالا، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في **2016** عجزا قدره **26,03** مليار دولار (**14.61** مليار دولار في السداسي الأول و **11,42** مليار دولار في السداسي الثاني)، أي في تراجع قدره **1,51** مليار دولار مقارنة بسنة **2015** .

(1) : التدفقات في التحويلات الجارية تتكون، إلى حد كبير، من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو.

(1) : banque d'Algérie, **Tendances monétaires et financières**, Algérie, au 4 trimestre, 2015, p 63.

ثانيا– انخفاض الاحتياطيات الرسمية: من المعروف أن حوالي **98 %**من العملة الصعبة في الجزائر مصدرها الصادرات النفطية، كما أن الجزائر تستورد نحو **70 %** من احتياجات المواطنين. الأمر الذي حتم على الحكومة الجزائرية اللجوء لرصيدها من العملة (احتياطي الصرف) لتغطية العجز الذي بلغ ما يقرب من **200** مليار دولار قبل انخفاض أسعار النفط، ليصل إلى **156** مليار دولار تبعًا لتقارير الحكومة. والجدول التالي يوضح تأثر احتياطي الصرف الجزائري بالأزمة التي مست قطاع النفط خلال سنة **2014** ما أدى إلى استنزافه.

الجدول رقم (28): الاحتياطات الرسمية الخارجية (2009-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي لاحتياطات	162,22	182,2	190,7	194,01	178,93	144.13	114.13	102.4
تغطية الواردات	38,33	36,76	36,66	35,4	30,4	28,4	22,5	19.5

المصدر: **الوحدة :** مليار دولار

- ✓ تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 حول: **التطور الاقتصادي والنقدي**، نوفمبر 2016، ص: 54.
- ✓ تقرير صندوق النقد الدولي رقم 142/17 .
- ✓ إحصائيات سنة 2018: وزير المالية عبد الحمان رواية، **عرض تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018** في جلسة علنية أمام نواب المجلس الشعبي الوطني.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياطي الصرف عرف نمو خلال الفترة **2009-2013** بحيث بلغ **148.91** مليار دولار نهاية **2009** و **182.22** مليار دولار نهاية **2011** ليصل إلى **194.01** مليار دولار نهاية **2013** ، ومع بداية السداسي الثاني من سنة **2014** عرف احتياطي الصرف تلاشيا بحيث كان يقدر بـــ **194** مليار دولار في مارس **2014** ليأخذ بعدها منحنى تنازلي ليصل إلى **193.27** مليار دولار في جوان **2014** ثم **178.93** مليار دولار في نهاية ديسمبر من نفس السنة، متأثرا بانخفاض أسعار النفط وصادرات المحروقات مرفوقا بارتفاع واضح في الواردات. بحيث واصل انخفاضه ليصل في ديسمبر **2016** إلى **114.1** مليار دولار مسجلا تراجعا بـــ **30** مليار دولار بين سنتي **2015** و**2016**، بنسبة تغطية تقدر بـــ **22.5** شهرا في **2016** مقارنة بـــ **30.4** شهرا في نهاية سنة **2014**، وفي نهاية جوان من السنة الجارية بلغ احتياطي الصرف حوالي **108** مليار دولار بعدما كان **114.1** مليار دولار في نهاية ديسمبر **2016**، مقابل **121.9** مليار دولار في نهاية سبتمبر **2016**، بسبب التراجع المستمر في أسعار النفط. وحسب تصريحات وزير المالية فان احتياطي الصرف الجزائري من المتوقع أن يبلغ قيمة **85,2** مليار دولار مع نهاية سنة **2018** أي ما يعادل **18,8** شهر من الاستيراد كما أضاف أنه قد يصل إلى **79,7** مليار دولار سنة **2019** بمعدل **18,4** شهر من الاستيراد قبل أن يبلغ قيمة **76,2** مليار دولار في **2020** (**17,8** شهر من الاستيراد).[1]

ثالثا– انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري : تتحدد قيمة الدينار الجزائري بسعر النفط والنفقات العمومية وفرق الإنتاج بين الجزائر وشركائها الأجانب، ويبقى عامل سعر النفط هو من يحدد النفقات والاستثمارات وحجم الإنتاج بما أن النفط يمثل **97 %** من صادرات الجزائر. وبسبب انخفاض أسعار النفط المنخفضة، والعجوزات المسجلة في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فوق مستواه التوازني.[2] أمام هذا الوضع، سمحت الجزائر بانخفاض سعر

(1): وزير المالية عبد الحمان رواية، **عرض تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018** في جلسة علنية أمام نواب المجلس الشعبي الوطني.

(2) : بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016، ص 72.

الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري [1] ، وقد كان الغرض من هذه السياسة التي اتبعتها السلطات النقدية والمتمثلة في البنك المركزي في محاولة منها لتخفيض قيمة العملة من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر من خلال جعل الواردات أكثر كلفة نسبيا مقارنة بالصادرات أرخص نسبيا، أي تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) مقابل باقي العملات خاصة الدولار واليورو.[2] وعليه يمكن توضيح هذا الأثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (22): تطور متوسط أسعار النفط و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو خلال الفترة (2000-2016)

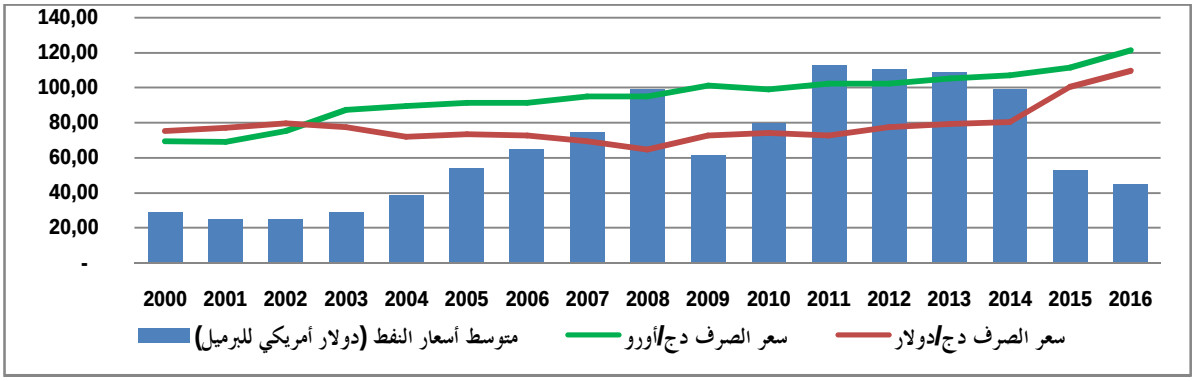

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وثائق مقدمة من وزارة المالية على الرابط :

- ✓ http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux_de_change2016.pdf
- ✓ http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

من خلال الشكل يتبين لنا بأن مرونة سعر صرف الدينار تجسدت أمام الصدمة الخارجية وتأثيرها على أساسيات الاقتصاد والتحركات الحادة على مستوى أسواق الصرف الدولية، في انخفاض قيمة العملة الوطنية، حيث انخفض سعر الصرف الاسمي أمام الدولار و اليورو على النحو التالي:

- ✓ تراجع سعر الدينار الجزائري بنسبة **35,89 %** مقابل الدولار الأمريكي ما بين **2014** و **2016** فبعد أن كان **01** دولار أمريكي يساوي **80.56** دينار جزائري في سنة **2014** أصبح يساوي **109.47** دينار جزائري في سنة **2016** في حين استقر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرارا واضحا في حدود **110** دينار للدولار الواحد في سنة **2018** .
- ✓ كما تراجع سعر الدينار الجزائري مقابل الأورو بـــ **13,35 %** ما بين **2014** و **2016** فبعد أن كان **01** أورو يساوي **106.91** دينار جزائري في سنة **2014** أصبح يساوي **121.18** دينار جزائري في سنة **2016**. إلا أنه انتقل إلى **116,4** في نهاية ديسمبر **2016**. وتواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة **2017**.

وبذلك فإن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف وتدخلات البنك المركزي، قد شكل خط دفاع أوّل أمام انخفاض الإيرادات البترولية، وسمح لسعر الصرف أن يلعب دوره كممتص للصدمة الخارجية.[3] كما وتجدر الإشارة فقد

---

(1) : لسبع مريم ، **دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017، ص 09.

(1) : Look at: samson kwalingana, **the short Run and long trade balance response tochange rate changes in malaxwi** , jornal of development and agricultural economics, vol 48, usa, 2012, p 221.

(3): بنك الجزائر، **وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**، أكتوبر2016، ص 45.

تم تثبيت سعر الصرف عند **108** دينار للدولار الأمريكي طيلة الفترة **(2017-2019)** بهدف تجنب آثار التقلبات التي تميز سوق العملات.[1]

الفرع الثالث : أثر الأزمة النفطية على المتغيرات الداخلية :

أولا ـ الناتج الداخلي الخام: ويُمكن إبراز التطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي من خلال تغيرات الناتج المحلي الإجمالي من خلال هذا الجدول سنتعرف على انعكاسات حصيلة قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (29): الناتج الداخلي الخام ما بين 2009ـ2016

السنوات	الناتج الداخلي الخام				معدل النمو
	الإجمالي	قطاع المحروقات	قطاعات أخرى	حقوق ورسوم على الواردات	
2009	9968	3109,1	6143,1	715,8	62,3
2010	11991,6	4180,4	7063,5	747,7	80,2
2011	14526,2	5242,1	8429,5	854,6	112,9
2012	16208,7	5536,4	9594,8	1077,5	111
2013	16650,2	4968	10440	1242,2	109,5
2014	17242,5	4657,8	11342,6	1424,1	100,2
2015	16591,9	3134,3	12149	1308,6	52,8
2016*	17 081,80	2 642,30	13.0692	1 370,30	48,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- ✓ النشرات الإحصائية لبنك الجزائر ، ص 21.
- ✓ المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية

الوحدة: مليار دينار

من خلال الجدول نلاحظ تطور في الناتج الداخلي الخام والذي ارتفع من **9967** مليار دينار سنة **2009** إلى غاية **17242.5** مليار دينار سنة **2014** بمعدل نمو قدره **72%** نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط خاصة خلال الفترة **(2010-2012)**، ورغم الانخفاض في حصيلة قطاع المحروقات بداية من سنة **2013** إلى أن الناتج الداخلي الخام لم يعرف إلا انخفاض طفيف بنسبة **03 %** بسبب ارتفاع حصيلة القطاعات الأخرى التي شكلت **73.22 %** سنة **2015** من الناتج الداخلي الخام مقارنة بـــ **62 %** سنة **2013**، كما ساهمت في زيادة الناتج الداخلي الخام سنة **2016** بنسبة **03 %** بالرغم من التراجع المستمر في حصيلة قطاع المحروقات. كما سجل الناتج الداخلي الخام للجزائر نموا بنسبة **3.7%** خلال الثلاثي الأول من **2017** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2016** (مقابل نمو نسبته **3.9%** في الثلاثي الأول من **2016** بالمقارنة بنفس الفترة من **2015**)، وأوضح الديوان الوطني للإحصائيات سبب هذا النمو ارتفاع نشاط قطاع المحروقات حيث سجلت قيمته الإضافية نموا بنسبة **7.1%** خلال الثلاثي الأول من **2017** مقابل **2.06%** في نفس الفترة من **2016**، بينما سجل قطاع الفلاحة نموا بنسبة **3%** خلال الأشهر الثلاث الأولى من العام الجاري مقابل **4.8%** في نفس الفترة من السنة الماضية، بحيث أن النمو الذي سجله القطاع الفلاحي المقرن بقطاعات النشاط الأخرى خارج قطاع المحروقات أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة **2.8%** خلال الثلاثي الأول من **2017** مقابل **4%** في نفس الفترة من العام السابق، حسب القيم الجارية، عرف الناتج الداخلي الخام خلال الثلاثي الأول من **2017** ارتفاعا معتبرا **13.1%** مقابل انخفاض بنسبة **0.4%** في نفس الفترة من **2016**.[2]

(1) : لسبع مريم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 09.

(2) : شليحي الطاهر، فاتحي رضوان، بن مو فق زروق، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، يومي: **14 - 15** أكتوبر **2017**، ص **10**.

ثانيا ـ عجز في الميزانية العامة: يرتكز قانون المالية في الجزائر على ميزانية تقديرية مبنية على سعر البرميل للبترول بـــ 50 دولار، وعندما يتعدى السعر في الأسواق تلك العتبة يتم تحويل الفائض إلى صندوق ضبط الموارد الذي يعتبر صندوقا للادخار العمومي وتغطية العجز في الميزانية إذا ما حدثت فوارق بين السعر السوقي والسعر المرجعي للميزانية العامة، وخلال الأزمة منتصف **2014** أثر هبوط أسعار النفط أكثر على موارد الميزانية العامة من خلال تراجع حصيلة الجباية البترولية، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات المالية العامة في الجزائر خلال **2011 - 2016** على النحو التالي :

الشكل رقم (23): تطور مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2011 ـ 2016)

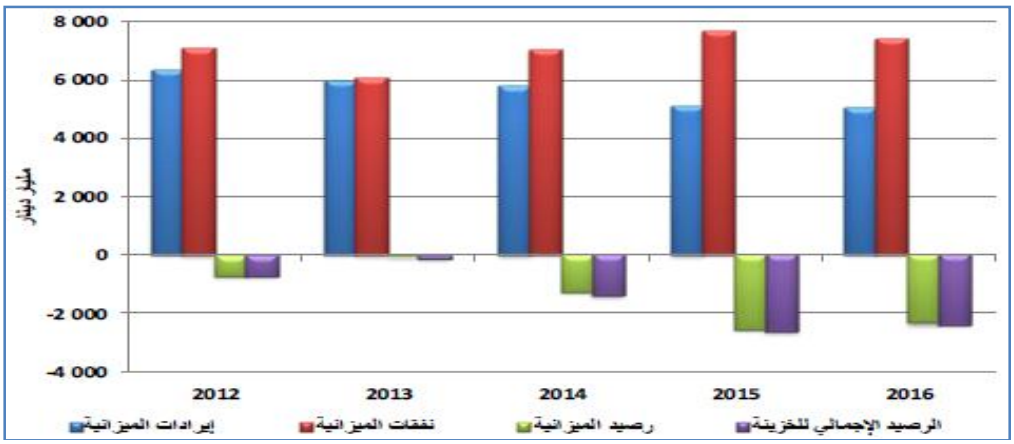

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016، ص 77.

من خلال الشكل والجدول الموالي نلاحظ أن **العجز الموازني** خلال الفترة **(2011-2015)** قد سجل ارتفاعا كبيرا تقدر نسبته بـــ **103** % في سنة **2015** مقارنة بسنة **2014**، ويعتبر الأكثر ارتفاعا منذ سنة **2009**، نتج أساسا هذا العجز عن انخفاض إيرادات الميزانية بنسبة **11,1 %** والمرتبطة بـــ :

- ✓ الانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بـــ **30 %**؛
- ✓ والارتفاع في نفقات الميزانية بـــ **9,4 %.**

أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول، بـــ**15.2 %** في **2016** إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي **25 %**، في حين وبفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الميزاني نوعا ما في سنة **2016** إلى **13.5 %** من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل **15,3 %** في **2015.**

وتجدر الإشارة أن أنّ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية المقدر **3172** مليار د.ج في **2015** مليار دينار قد تمّ تمويله بواقع **90 %** من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، في حين فإن العجز الموازني لسنة **2016** تم تمويله من موارد هذا الصندوق بنسبة **58,1%** فقط وتم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين الاقتصاديين.

والشكل الموالي يوضح تطور المالية العامة في الجزائر ما بين **2009 – 2016** وآفاق تسيير الموازنة العامة وفق سيناريوهات النموذج الاقتصادي الجديد **2020**

الجدول رقم (30) : تطور المالية العامة في الجزائر ما بين 2009 – و آفاق 2020

السنوات	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع الإيرادات العامة	الجباية البترولية		الموارد العادية		رصيد الميزانية
		إجمالي نفقات التسيير	نسبتها إلى مجموع النفقات %	إجمالي نفقات التجهيز	نسبتها إلى مجموع النفقات %		الجباية البترولية	نسبتها إلى مجموع الإيرادات %	إجمالي الموارد العادية	نسبتها إلى مجموع الإيرادات %	
2009	4,246,334	2,300,023	54.16	1,946,311	45.84	3,275,362	1,927,000	58.83	1,348,362	41.17	-970,972
2010	4,466,940	2,659,078	59.53	1,807,862	40.47	3,074,644	1,501,700	48.84	1,572,944	51.16	-1,392,296
2011	5,853,569	3,879,206	66.27	1,974,363	33.73	3,489,810	1,529,400	43.82	1,960,410	56.18	-2,363,759
2012	7,058,173	4,782,634	67.76	2,275,539	32.24	3,804,030	1,519,040	39.93	2,284,990	60.07	-3,254,143
2013	6,024,131	4,131,536	68.58	1,892,595	31.42	3,895,315	1,615,900	41.48	2,279,415	58.52	-2,128,816
2014	6,995,769	4,494,327	64.24	2,501,442	35.76	3,927,748	1,577,730	40.17	2,350,018	59.83	-3,068,021
2015	7,656,331	4,617,009	60.30	3,039,322	39.70	4,552,542	1,722,940	37.85	2,829,602	62.15	-3,103,789
2016	7,297,494	4,585,564	62.84	2,711,930	37.16	5,011,581	1,682,550	33.57	3,329,031	66.43	-2,285,913
2017	6,883,215	4,591,841	66.71	2,291,374	33.29	5,635,514	2,200,120	39.04	3,435,394	60.96	-1,247,701
2018	8,627,778	4,584,462	53.14	4,043,316	46.86	6,714,265	2,776,218	41.35	3,938,047	58.65	-1,913,513
2019	7,561,780	4,788,980	63.33	2,772,800	36.67	7,002,378	2,957,118	42.23	4,045,260	57.77	-559,402
2020	7,368,660	4 798 610	65.12	2 570 050	34.88	7,363,738	3,013,466	40.92	4,350,272	59.08	-4,922

المصدر :

- ✓ موقع وزارة المالية الجزائري : http://www.mf.gov.dz
- ✓ السنوات (2017- 2020): إحصائيات تقديرية بناء على قانون المالية.

الوحدة : مليون د.ج

1 – بالنسبة للإيرادات العامة: من الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة في تزايد خلال الفترة **2009 – 2016**، حيث بلغت إيرادات الميزانية حوالي **5011.518** مليار د.ج في سنة **2016**، مقابل **4552.542** مليار د.ج في **2015**، و**3927,748** مليار د.ج في سنة **2014** أي بارتفاع قدره **09 %** ويرجع ذلك إلى:

- ✓ الارتفاع المستمر في الجباية العادية والتي انتقلت من **2350,018** مليار د.ج سنة **2014** إلى **3329,031** مليار د.ج في سنة **2016** أي بزيادة قدرت بـــ **19.5 %** مقابل **16.2 %** في سنة **2015** وقد انتقلت نسبتها إلى إيرادات الميزانية الكلية من **53,5 %** في **2015** إلى **64.7 %** في **2016**، خاصة بسبب الارتفاع القوي في الإيرادات غير الضريبية التي عوّضت انخفاض إيرادات المحروقات وتموّل**44.2 %** من النفقات الكلية، مقابل 35.7 % في **2015** وتغطي النفقات الجارية بواقع **71 %** مقابل **59.1 %** في **2015** نجم الارتفاع المعتبر في الإيرادات خارج المحروقات، أساسا عن الإيرادات غير الضريبية التي بلغت مساهمتها في ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات نسبة **87.2 %.**
- ✓ انخفاض الجباية البترولية في سنة **2016** فقد سجلت **1615,900** مليار د.ج مقارنة بسنة **2015** عندما سجلت **1682,550** مليار د.ج. أي بانخفاض قدره **07 %** في سنة **2016** مقارنة بسنة **2014** حيث لم تعد تغطي سوى **24.1 %** من نفقات الميزانية الكلية في **2016** مقابل **31 %** في سنة **2015** و**48.4 %** **في** سنة **2014.** وبعدما كانت هذه الإيرادات من المحروقات في **2014** و**2015** تمثل **75.4 %** و**51.4 %** على التوالي، من النفقات الجارية، أصبحت لا تمثّل سوى **38.8 %** في سنة **2016.**

وبمقارنتها إلى إجمالي الناتج الداخلي فقد تراجعت الإيرادات الكلية بقليل في **2016** لتبلغ **29,0 %** من التدفق السنوي للثروة المنتجة، مقابل **30.6 %** في **2015** و**33.3 %** في **2014**، في ظرف يتّسم بارتفاع في قيمة إجمالي الناتج الداخلي. في المقابل، ارتفعت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بشكل واضح، منتقلة من **18.7 %** في **2014** إلى **20.1 %** في **2015**، لتبلغ **22.7 %** في **2016**.

2 - **بالنسبة للنفقات العامة:** شهدت النفقات العامة ارتفاعا بالرغم من تراجع إيرادات الجباية البترولية بسبب تبني الجزائر لسياسات توسعية من خلال مخططات خماسية ذات مشاريع عملاقة وإصلاحات اجتماعية ما أدى إلى استمرار **العجز** في الميزانية وتفاقمه. وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق فالنفقات العامة في تزايد مستمر خلال الفترة **2009 – 2015**، بزيادة قدرها **80 %** منذ سنة **2009**. باستثناء سنة **2012** عندما بلغت النفقات العامة **7058.173** مليار د.ج، وقد بلغت النفقات **7297,494** مليار د.ج في سنة **2016** مقابل **7 656,3** مليار دينار في **2015**، أي انخفاض قدره **3,6 %** عقب الزيادات المتتالية في سنة **2014** و **2015** المقدرة بـــ **16.1%** و**6.4 %** على التوالي حيث تسببت نفقات رأس المال بأكثر من **90 %** في هذا الانخفاض للنفقات الكلية. وبمقارنتها بنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت نفقات الميزانية في سنة **2016** إلى **43.4 %** مقابل **45.8 %** في سنة **2015** بالمثل، انخفضت نفقات الميزانية الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، لتبلغ **51.3 %** مقابل **56.4 %** في سنة **2015** وأدرجت نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة **2016** بمبلغ**4 807,3** مليار د.ج و**3 176,8** مليار دينار على التوالي إلا أنه استهلكت نفقات التسيير بواقع **95.5 %** وبواقع **87.9 %** بالنسبة لنفقات التجهيز. وبعد أن ارتفعت في **2014** و **2015** بـــ **8.8 %** و **2.7 %** على التوالي، عرفت النفقات الجارية شبه استقرار في سنة **2016** لتبلغ **4 591,4** مليار د.ج ، مقابل **4 617,0** مليار دينار في **2015** في حين، ارتفعت نفقات المستخدمين بـــ **5 %**، لتبلغ **2 279,5** مليار دينار، بينما سجّلت البنود الأخرى الهامة من النفقات الجارية انخفاضًا، خصوصاً التحويلات الجارية، التي تراجعت شيئاً ما لتصل **1929.3** مليار دينار، مقابل **2 000,8** مليار دينار في **2015** بانخفاض قدره **– 3.6 %**.

أما **بنفقات التجهيز** فقد شهدت ارتفاعات معتبرة في سنتي **2014** و**2015** حيث بلغت **3039.3** مليار دينار في **2015** (**18.3** من إجمالي الناتج المحلي) مقابل **1892.6** مليار د.ج في **2013**، أي ارتفاع نسبته **60.6 %** في ظرف سنتين، فقد بلغت **2792.2** مليار دينار في **2016**، أي في انخفاض قدره **8.1 %** مقارنة بسنة **2015**.

3 – **قدرة التمويل:** سجل رصيد الإيرادات في سنة **2016** عجزا بلغ **2 341,4** مليار دينار أي ما مقداره **13.5 %** من إجمالي الناتج الداخلي مقابل عجزا قياسياً بلغ **2 553,2** مليار دينار في **2015** أي ما نسبته **15.3 %** من إجمالي الناتج الداخلي، و **7.3 %** في سنة **2014** ويرجع تراجع العجز الطفيف في سنة **2016** إلى انخفاض نفقات التجهيز العمومية. وقد بلغ تدفق الادخار العمومي (إيرادات كلية مطروحا منها نفقات التسيير **450.8** مليار د.ج) مقابل **486,1** مليار دينار في سنة **2015** أي بادخار قدره **8.9 %** فقط، وهي نسبة قريبة جدّا من النسبة التي عرفتها سنة **2015** وبعيدة عن تلك التي سجّلت في سنة **2014 (21.7 %)** . وقد تم في سنة **2016** تمويل نفقات الاستثمار للدولة من خلال مبلغ الادخار العمومي بواقع **(16.1 %)** في سنة **2015** مقابل**49.7 %** في سنة **2014** و **96.5 %** في سنة **2013**، مؤديا إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بواقع **2 387,2** مليار د.ج

نتيجة لذلك، انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية، المعبر عنها بقائم إدخاراتها المالية لدى بنك الجزائر بـــ **1 387,9** مليار دينار، ليبلغ قائمها **740** مليار دينار، مقابل **2 073,8** مليار دينار في نهاية **2015** تآكلت قدرة التمويل هذه، التي أصبحت لا تمثل سوى **4.3 %** من إجمالي الناتج الداخلي، بما يقارب **4 900** مليار د.ج في ظرف ثلاث سنوات (**2014 – 2016**) كما أصبح لا يمثل الادخار المالي للخزينة العمومية سوى **10 %** فقط من النفقات الكلية في **2016**، بعدما كانت هذه النسبة تقارب **93.7 %** في سنة **2013** إجمالا تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة لسنتي **2014** و **2015** أساسا باقتطاعات من قائم صندوق ضبط الإيرادات وفي سنة **2016** إضافة إلى اقتطاع قدره **1387.9** مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات لجأت الخزينة العمومية إلى مصادر أخرى للتمويل، من بينها القرض الوطني للنمو الاقتصادي

ثالثا ـ تراجع رصيد صندوق ضبط الواردات: قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات[1] بموجب القانون رقم **02 – 2000** المؤرخ في **27** جوان لسنة **2000**، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2000**، حيث جاء في نص المادة **10** أن يتكون **باب الإيرادات** من**:** فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛ وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق؛ أما بالنسبة **لباب النفقات** فيتكون من: ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛ وتخفيض الدين العمومي، وتنفيذا لهذه المادة صدر المرسوم التنفيذي رقم **02 -67** المؤرخ في **06** فيفري **2002**، وكذا القرار الوزاري رقم **122** المؤرخ في **16** جوان **2002** لتحديد قائمة إيرادات ونفقات الحساب، وقد تم التفصيل في النفقات على النحو التالي: ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحدد عن طريق قانون المالية السنوي؛ وتخفيض الدين العمومي: عن طريق تسديد أصل الدين العمومي الداخلي والخارجي. في حين عمدت المادة أعلاه بموجب قانون المالية **2004**، حيث في باب **الإيرادات يتكون من:**

- ✓ فوائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جبائية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية؛
- ✓ تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير الحيوي للمديونية الخارجية؛
- ✓ أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

أما في باب النفقات فيتكون من:

- ✓ تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبائية بترولية يقل عن تقديرات قانون المالية.
- ✓ الحد من المديونية العمومية.

إلا أنه في سنة **2006** جاء تعديل آخر ضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2006**، إذ عدلت المادة **25** منه النفقات المتعلقة بالصندوق الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة **2000** وأصبحت على النحو التالي:

- ✓ تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن **740** مليار د.ج
- ✓ تخفيض المديونية العمومية .

لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط على الخزينة العمومية، بحيث خصص رصيد الصندوق لتغطية الانخفاض المحتمل والوفاء بالنفقات العامة، ويتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين سعر بيع برميل النفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة. والجدول الموالي يبين الأموال الجاهزة لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري من خلال العمليات التي قام إلى غاية **2017**

(1) : أنشئ صندوق ضبط الموارد بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

الجدول رقم (31): العمليات التي تنجز على صندوق ضبط الإيرادات ما بين 2009 – 2017

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد في بداية N/01/01	4280,1	4316,5	4842,8	5381,7	5633,75
فائض قيمة الجباية البترولية	400,68	1318,3	2300,3	2535,3	2062,23
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	4680,7	5634,8	7143,2	7917,01	7695,98
الاستخدامات: سداد الدين ـ ع	0	0	0	0	0
تسديد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	364,28	791,93	1761,5	2283,26	2132,47
مجموع الاستخدامات	364,28	791,93	1761,5	2283,26	2132,47
الرصيد النهائي	4316,5	4842,8	5381,7	5633,75	5563,51

السنة	2014	2015	2016	2017-02
الرصيد في بداية N/01/01	5563,41	4408,15	2073,84	785
فائض قيمة الجباية البترولية	1810,32	552,19	98,55	0
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
مجموع الموارد	7373,83	4960,35	2172,39	785
الاستخدامات: سداد الدين ـ ع	0	0	0	0
تسديد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	2965,67	2886,5	1387,93	785
مجموع الاستخدامات	2965,67	2886,5	1387,93	785
الرصيد النهائي	4408,15	2073,84	784,45	0

المصدر: موقع وزارة المالية : http://www.mf.gov.dz **الوحدة:** مليار د.ج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التأثير الواضح لإيرادات الجباية البترولية على رصيد الصندوق، كون أن الجباية البترولية هي المورد الوحيد والأساسي للصندوق، بحيث عرف رصيد الصندوق ارتفاعا خلال الفترة **(2010-2012)** نتيجة ارتفاع قيمة الجباية البترولية، وبداية من سنة **2013** عرفت موارد الصندوق تراجع نتيجة الانخفاض والتراجع في حصيلة فوائض الجباية البترولية ما أثر على رصيد الصندوق في ظل كثافة لجوء الدولة للصندوق لسد العجز المستمر في الميزانية بسحب حولي **3600** مليار خلال الفترة الممتدة من **2014-2016** بنسبة تراجع تقدر بـــ**82%** . حيث وصل رصيده نهاية **2014** إلى ما يقارب **4408.15** مليار د.ج ليتراجع في **2015** بنسبة **120** % حيث بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات **2073.84** وأصبح هذا الصندوق فارغ مع فيفري **2017.**

وقد تم التخلي عن سقف رصيد الصندوق في قانون المالية لسنة **2017** في المادة **121** منه التي عدلت المادة **10** من قانون المالية التكميلي لسنة **2000** المعدلة والمتممة، حيث ألغت هذه المادة العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى الإجباري الخاص بهذا الصندوق الذي حدد بـــ **740** مليار د.ج من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة في **2017** نتيجة لتراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني لسنة **2014.** [1]

(1) : الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، **المادة 212**، المؤرخة في ربيع الأول في عام 1438 الموافق لـــ 29 ديسمبر 2016، العدد77، ص-ص 50 – 51

المطلب الثالث : إستراتيجية الجزائر في ظل تراجع موارد المحروقات

تعتبر الجزائر من إحدى الدول الريعية التي تعاني من التبعية لقطاع للمحروقات بحيث يهيمن هذا الأخير على أكثر من **97** % من إجمالي الصادرات ما يشكل تهديدا وخطرا على اقتصادها، نتيجة الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط العالمية الأمر الذي نتج عنه تدهور العائدات النفطية وإضعاف أرصدة الحسابات الجارية وأرصدة الموازنات العامة والاحتياطات الرسمية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، بدرجة فاقت كل التوقعات مما أوقع الجزائر في إرباك حقيقي دفع بالحكومة إلى مباشرة مجموعة من الإجراءات للأجل تدارك الوضع.

الفرع الأول : إجراءات سياسة ترشيد الإنفاق العام (التقشف):

بعد عدم تمكن الحكومة الجزائرية من مواجهة الأزمة المالية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير في السوق الدولية، وهو ما اثر على الجزائر واقتصادها، لم تجد الحكومة الجزائرية سوى خيار واحد لا مفر منه، وهو إتباع إستراتيجية للتقشف تحت مسمى ترشيد الإنفاق العام الذي اعتبر خطوة مهمة للرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها الدولة. حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا الوضع، فتم خفض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، وزيادة أسعار بعض الخدمات والمواد الاستهلاكية، وفرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد، وزيادة الرسوم الجمركية لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة كما تم إتباع السياسات التالية:

أولا ـ إقفال كل حسابات برامج التنمية السابقة: مع تفاقم الأزمة النفطية أكثر في سنة **2015** وفي إطار سياسات ترشيد النفقات، أقرت الحكومة إجراءا جديدا في مشروع قانون مالية في ديسمبر **31** ديسمبر **2016 (2017)**، وهذا للتحكم في نفقات المشاريع الاستثمارية، حيث يتعلق بإغلاق كافة صناديق التخصيص تحت رقم:

- ✓ حساب التخصيص رقم **115 – 302** الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات البرنامج الخاص للإعمار"
- ✓ حساب التخصيص رقم **120 – 302** الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش **2005 – 2009** "
- ✓ حساب التخصيص رقم **134 – 302** الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي **2010 – 2014** "
- ✓ الحساب رقم **134 – 302** الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي **2015 -2019** ".

حيث يتم إغلاقها وصب كل أرصدتها المالية في حساب نتائج الخزينة، باستثناء مبلغ قدره **300** مليار د.ج الذي يتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم **145 – 302** الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية والمسجلة بعنوان عمليات الاستثمارات العمومية و المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز. وتوحيدها في هذا الصندوق الوحيد الذي يخص برنامج النمو الاقتصادي 2017 – 2019.[1]

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، **الفصل الثالث، الحسابات الخاصة بالخزينة**، المادة 119، 120، 121 ، التي يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، المؤرخة في ربيع الأول في عام 1438 الموافق لـــ 29 ديسمبر 2016 الجريدة الرسمية، لسنة الثالثة والخمسين، العدد77 ، ص-ص 49 – 50.

ثانيا ـ تجميد المشاريع التنموية : نظرا لازدياد كبير في النفقات العمومية على ضوء الارتفاع المسجل في أسعار النفط منذ **2011** وارتفعت التقديرات بخصوص الإنفاق العام من سنة **2009** إلى **2015** وهو ما انعكس على البرامج التنموية المسجلة في مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين...الخ لكن بالرغم من التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن سياسة الإنفاق سرعان ما انعكست آثارها السلبية على المواطن، فارتفع معدل التضخم، كما لم تحقق البرامج الاستثمارية النتائج المرجوة، وأفلست العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ. ومع منتصف سنة **2014** شهدت أسعار البترول انخفاضا واستمرت حدة الانخفاض خلال سنة **2015** وتذبذبا في بداية سنة **2016.** وقد كان لهذا الانخفاض الأثر الكبير على السياسة الإنفاقية للدولة، إذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام كمحاولة للتقليل من عجز الميزانية المتوقع، والتقليل من الآثار السلبية للانخفاض في أسعار البترول، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

- ✓ في إطار تعزيز الإجراءات الرامية إلى التحكم والصرامة الميزانياتية، لابد من تفادي الالتزام بعقود جديدة إلا إذا تعلق الأمر بعمليات استثنائية وذات بعد وطني، خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الانجاز وتكون قد سجلت نسبة تقدم في الأشغال معتبرة. كما أن كل عقد جديد متعلق بمشروع جديد يجب أن يؤجل تلقائيا إلى ما بعد **2016**، باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبيرة.**(1)**
- ✓ تجميد كل عمليات مشاريع التجهيز التي لم يتم الانطلاق في إنجازها بعد وليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التجميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ **25** جوان **2015** من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول إلى أقل من **50** دولار للبرميل والذي يعتبر الممول الأكبر لبرامج الاقتصاد الوطني.**(2)**
- ✓ تأجيل كل عمليات اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية نهاية سنة **2016.** بما في ذلك التي تم تسجيل اعتمادات بشأنها برسم ميزانية سنة **2015.** ويطبق هذا الإجراء على مشاريع الصفقات المتعلقة باقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية و لم يسجل بشأنها أي التزام أو دفع، إلا إذا حضيت بالموافقة المسبقة للسيد الوزير الأول.**(3)**
- ✓ ومن أجل الترويج للصادرات أدخل بنك الجزائر عدة تدابير متعلقة بتخفيف الرقابة على الصرف من خلال إلغاء إلزامية حصول مستوردي المواد التي تدخل في عملية الانتاج الموجه للتصدير على ترخيص من بنك الجزائر، بالإضافة إلى تمديد آجال الترحيل للجزائر لناتج الصادرات من **180** يوم إلى **360** يوم مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد التأمين التصدير لّما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر.**(4)**

---

(1) : مراسلة وزير المالية رقم 542، **بخصوص تسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016**، بتاريخ 24 مارس 2016

(2) : تلكس وزارة المالية رقم 3455، **يتعلق بنفقات التجهيز** ، بتاريخ 25 جوان 2015،

(3) : مراسلة ديوان الوزير الأول رقم 1356 ، **بخصوص توضيحات تكميلية من اجل تجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد**، 2015

(4) : خياري زعيش، **تحليل الانعكاسات الاقتصادية للأزمة النفطية والسياسات المتبعة لمواجهتها – حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017، ص– ص:15 – 16.

ثالثا ـ تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية: الملاحظ لمؤشرات الجزائر يلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات، والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان **2014**، هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة **2015**، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظ بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل: ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار وغيرها.[1] كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019) بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55,2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 05 سنوات.

الفرع الثاني : الخيارات التمويلية لمواجهة انخفاض إيرادات تمويل التنمية

مع استمرار تهاوي أسعار نفط برنت الجزائر في الأسواق العالمية منتصف جوان من عام **2014** عملت السلطات الجزائرية على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات بغرض تخفيف حدة الأزمة الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري، لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات والسياسات الاحترازية بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي ومواجهة ضعف تمويل التنمية وقد لجأت إلى الخيارات التالية:

أولا – اللجوء إلى الحد الأدنى لصندوق ضبط الإيرادات : كما وقد اشرنا سابقا أن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر من أكثر المؤشرات المتأثرة بالانخفاض الحاصل في أسعار النفط عالميا، باعتباره الممول المباشر لتغطية العجز في الموازنة العامة وعليه لجأت الحكومة إلى هذا الصندوق في سبيل مواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، حيث تم تمويل عجوزات الخزينة العمومية خلال **2014 – 2016** بقيمة **7.240,12** مليار دينار ليتراجع رصيد صندوق ضبط الموارد إلى **784,45** مليار دينار سنة **2016** هذا الرصيد الأدنى النظامي المرخص من طرف القانون لهذا الصندوق بلغ في نهاية جوان **2016** ولأول مرة منذ إنشاءه **740** مليار دينار وهذا تبعا للإقتطاعات الموجهة لتغطية عجز الميزانية خلال السداسي الأول من سنة **2016.** ومن أجل السماح بتغطية باقي العجز في الميزانية الذي قدر بأزيد من **2.450** مليار دينار لمجمل سنة **2016**، فقد تم إلغاء الحد الأدنى لصندوق الإحتياط العمومي -في قانون المالية لـ**2017** - وهذا للتمكن من السحب من كل ما هو متوفر.

ثانيا ـ التمويل الخاص عن طريق القرض السندي : نظرا لصعوبة تمويل المشاريع التنموية في إطار النموذج الجديد على الواقع آفاق **2019** أصدرت الخزينة العامة القرض السندي ابتداء من **17** أفريل **2016** ولمدة **06** أشهر، وهذا في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب ولمدة **03** سنوات، و**05** سنوات بقيمة **50.000** د.ج لكل سند، وبمعدل فائدة **05 %** سنويا بالنسبة لصكوك الثلاث سنوات، و**5.75 %** بالنسبة لصكوك الخمسة سنوات، على أن يتم دفع الفوائد الناجمة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب وتكون معفاة من الضرائب.[2]

---

(1) : مريم شطيبي، **المرجع سبق ذكره**، ص-ص: 09 – 10.

(2) : وزارة المالية، **قرار رقم 21**، مؤرخ في 19 جومادي الثانية 1437 الموافق لـ 28 مارس 2016 ، المتعلق بكيفيات وشروط التي تصدر وفقها الخزينة العامة سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.

وقد تم إصدار القرض السندي لسنة **2016** من طرف الخزينة العامة وفق الشروط التالية: **(1)**

- ✓ يفتح اكتتاب سندات الخزينة لدى صناديق جزائرية مثل الخزينة المركزية، الخزينة الولائية، وكالات البريد، الوكالات البنكية، وفروع البنك الوطني الجزائري.
- ✓ قابلية تداول السندات للتداول الحر، ويمكن شراؤها والتنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير أو عن طريق وسطاء مختصين كما يمكن رهنا لقرض مصرفي.
- ✓ يسمح بتسديد المسبق لسندات هذا القرض قبل آجال استحقاقها بطلب من حاملها و بموافقة من المدير العام للخزينة، ولكن لا يطلب التسديد المسبق إلا بعد انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند على الأقل، كما تحسب نسبة الفائدة المطبقة عند التسديد المسبق نسبة لعدد الأيام الجارية بعد تسديد آخر قسيمة.
- ✓ تمنح الخزينة لكل مصالح المالية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية ومصالح بريد الجزائر والبنوك وشركات التأمين من عمولة توظيف اكتتاب من الخزينة قدرها **01** % من مبلغ رأس المال المكتتب فعلا أو المكتتب بصفة نهائية في اليوم الأخير من فترة الاكتتاب.

وقد عدلت وزارة المالية في قرار وزاري جديد شروط القرض السندي، وكيفيات إصدار سندات الخزينة العمومية، على النحو التالي:

- ✓ استحداث قيم جديدة للسندات مع توسيع صناديق الاكتتاب الخاص بهذا القرض. حيث حدد القرار الصادر في آخر عدد من الجريدة الرسمية، المعدل والمتمم لمرسوم **28** مارس الماضي، الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، والقيم الجديدة للسندات المجسدة للقرض، حيث حددت حسب اختيار المكتتب بقيمة **10000** د.ج و**50.000** د.ج، ومليون دينار **1000000**د.ج، وهذا بعدما كانت بصيغة واحدة فقط بـــ **50.000** د.ج، في حين تم الإبقاء على نفس مدة القروض (**02** سنة و **05** سنوات).
- ✓ رفع عدد الصناديق الخاصة باكتتاب السندات من **06** صناديق إلى**07** صناديق وهي: الخزينة المركزية والخزينة الرئيسية والخزينة الولائية وكالات بريد الجزائر والوكالات البنكية وفروع بنك الجزائر ووكالات التأمين المباشرة.

قد مكنت في أولى عملياتها بتحصيل حوالي **251** مليار د.ج أي ما يعادل **2.26** مليار دولار حيث قررت السلطات العمومية اعتماد هذه الوسيلة كآلية لتمويل المشاريع والاستثمارات تفاديا للجوء الآلي للاستدانة سواء الداخلية والخارجية. ويرى الكثير من المحللين أن تحقيق النتائج المرجوة من خلال تطبيق القرض السندي لم تكلل بالنجاح و لم تحقق الأهداف المسطرة لها و يرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها: **(2)**

- ✓ عوائق على مستوى إصدار وعرض السندات والمتمثلة في ضعف كفاءة السوق المالي الجزائري وهو ما يؤثر على السوق السندي، بالإضافة إلى وجود عوائق على مستوى الطلب على السندات بسبب القاعدة

---

(1) : البنك الوطني الجزائري، **القرض السندي الوطني للنمو الاقتصادي** ، على الرابط: http://www.bna.dz/index.php/fr/

(2) : بوجمعة بلال، وافي ناجم، **واقع تمويل مشاريع البنية التحتية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي وآفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد**، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 05-06 نوفمبر 2017، ص 10.

الضعيفة للمستثمرين المحليين ونتيجة أيضا لتفضيلات وتوجيهات المستثمر الجزائري فهو يقوم بالاستثمار في أي نشاط تجاري وليست لديه ثقافة الاستثمار في السندات الحكومية والمساهمة في التنمية الاقتصادية.[1]

- ✓ ضعف القيمة المحصلة مقارنة بالمشاريع الهيكلية الضخمة كالطريق السيار شرق– غرب الذي بلغ حوالي **15** مليار دولار، مشروع الجامع الأعظم الذي يقدر بقرابة **04** ملايير دولار...إلخ

ورغم الانتقادات الموجهة لهذا النوع من التمويل من طرف الكثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين القائلة بفشل هذا الإجراء التمويلي الداخلي الذي لم يحقق نتائج كبيرة مقارنة بالنتائج المتوخاة وهذا نظرا لإخفاق السلطات في جلب التمويل اللازم لنجاح التنمية الاقتصادية كما أنه يستبعد الكثير من صيغ التمويل الإسلامية التي تحشد الكثير من المشاركات الشعبية الشاملة من قبل الأفراد لسد الاحتياجات التمويلية مثلما تفعل الكثير من الدول. إلا أنه وحسب تصريحات وزير المالية (بابا عمي) فقد تم تحصيل حوالي **568** مليار د.ج جراء الاكتتاب في القرض السندي الذي انقضت آجاله في **16** أكتوبر من عام **2016**، وقد عبر على ارتياحه للنتائج المحقق في إطار هذه العملية.

ثانيا – الاقتراض من البنك الإفريقي للتنمية : رغم أن الجزائر قد استبعدت اللجوء إلى الاستدانة من الخارج إلا أنها لجأت إلى البنك الإفريقي للتنمية.[2] الذي وافق على طلب الحكومة الجزائرية بعد تقديم طلب للحصول على التمويل (أنظر الملحق رقم 01 و02)، وبموجبه تم منح الجزائر في ديسمبر **2016** قرض بقيمة **900** مليون يورو.

الجدول رقم (32): البنك الإفريقي يمنح الجزائر قرض بقيمة 900 مليون أورو

الصفة	المبلغ	الشروط	مصدر التمويل
قرض	€ 900.000.000	معدل الفائدة 02 % مدة 20 سنوات مع تأجيل لـ 05 سنوات	البنك الإفريقي للتنمية (Banqe Africaine De Development)

Source : Banqe Africaine De Development, programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et energétique, pacie, 2016, p 06.

بناء على طلب الجزائر المقدم إلى ممثل البنك الإفريقي للتنمية المتواجد بالجزائر تم منح الجزائر قرض بقيمة **900** مليون يورو، أي ما يعادل **120.6** مليار د.ج وهو ما يفوق قيمة **01** مليار دولار.[3] وهذا من أجل دعم إصلاح الميزانية ودعم الجزائر في جهودها الإصلاحية لإنعاش الاقتصاد وقد تمثلت في الخصوص في دعم المنافسة الصناعية والطاقوية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد ووفق شروط استثنائية مربحة [4]أي بنسبة 02 % وتعويض خلال 20 سنة مع تأجيل 05 سنوات[5] وهذا بعد تراجع مداخيل الجزائر جراء انخفاض إيراداتها النفطية، والجدول التالي يبين تفاصيل القرض.

---

(1) : قحايرية سيف الدين، **القرض السندي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة شركة سونلغاز بالجزائر**، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 2016 ، ص 356.

(2) : باعتبار أسعار الصرف في سنة 2018 كما يلي: 01 أورو = 137 دينار جزائري، 01 دولار = 118 دينار جزائري.

(3) : أنشأ البنك الإفريقي للتنمية (**ADB**) عام 1963 لغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان الإفريقية ويضم 80 دولة عضو متكونة من 54 بلد إفريقي و26 غير إفريقي. وتعتبر الجزائر من بين البلدان المؤسسة لهذه المؤسسة التي يتجاوز رأسمالها حاليا 100 مليار دولار. وتحوز الجزائر 4,2 بالمائة من أسهم البنك و هي المساهم الرابع ضمن الدول الإفريقية و تحتل المرتبة السابعة في التصنيف العام لبلدان الأعضاء. يقع مقرّ البنك في أبيدجان، وقد نقل مؤقتا إلى تونس بسبب الحرب الأهلية في ساحل العاج.

(4): Banqe Africaine De Development, **programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et energétique**, pacie, 2016, p 06.

(5): African Development Bank, **AfDB approves €900 million for Algeria's Industrial and Energy Support programme,**https://www.afdb.org/en/news-and-events/afdb-approves-eur900-million-for-algerias-industrial-and-energy-support-programme-16309/.

ثالثا ـ تمويل الاقتصاد الجزائري بالتمويل الغير تقليدي: واجهة الجزائر مطلع سنة **2016** تحديات مالية صعبة نتيجة انهيار أسعار النفط عالميا والذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الجزائري وأهم أداة لتمويل التنمية، وهو الأمر الذي دفعها إلى تبني أساليب حديثة لتمويل التنمية تمثلت في سياسة التسيير الكمي بعيدا عن السياسة السابقة (التقليدية). مثل ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا عقب الأزمة المالية لعام **2007**، واليابان منذ تسعينيات القرن الماضي.[1] وقد لجأت إلى سياسات نقدية غير تقليدية[2] بشكل واسع واستمرت تلك البنوك، ومنها الاحتياطي الفيدرالي في إتباع تلك السياسة لسنوات بعد الأزمة. وهو ما لجأت إليه الحكومة الجزائرية بالفعل عندما طرحت مشروع التمويل البديل أمام مجلس الوزراء الذي صادق على أسلوب التمويل الجديد والذي عرف باسم التمويل الغير التقليدي، ما نتج عنه تعديلات في قانون النقد والقرض **10/90**، وهذا لتمويل العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية، بالإضافة إلى تجنيب الجزائر خيار اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، وكذا تجنب تعطيل نموذج التنمية الجديد لسنة **2017**.

1 ـ الظروف التي أدت إلى اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي : لقد أدت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد عقب دخولها بأزمة مالية حادة جراء انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وبعد أن شحت موارد و أرصدة صندوق ضبط الإيرادات وأصبح فارغ في فيفري 2017، ومع ارتفاع العجوزات المالية في كل المؤشرات المالية ما بين 2015 و2018، وانخفاض أسعار الصرف ... إلخ كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى الدخول في ظروف اقتصادية استثنائيا إذ أدى شح مواردها للاختيار ما بين الاستدانة الدولية أو اللجوء إلى طرق غير تقليدية واستخدام التيسير الكمي (طبع النقود) ، فقررت الحكومة إتباع السياسة النقدية الغير تقليدية، وخاصة ما يعرف منها بالتيسير الكمي[3] والتي عُرفت محليا بالتمويل غير التقليدي. وقد حدد المرسوم التنفيذي الذي صدر في العدد 15 من الجريدة الرسمية آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي. ويأتي هذا المرسوم تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر **2017**، حيث حددت آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية والميزانية الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات وذلك في اجل أقصاه خمس **(05)** سنوات

(1) : استخدام البنكُ المركزي الياباني هذه السياسة بزيادةِ احتياطيّاتهِ من 5 تريليون ين إلى 25 تريليون ين بينَ عاميّ 2001 و2006 ، حيثُ شرعَ هذا البنك الياباني في استخدامِ سياسةِ التسهيل الكمّيّ في محاولةٍ لتحفيزِ اقتصادِ البلدِ الذي عانى منَ الركودِ. ولقد استخدم الاحتياطي الفدرالي هذه السياسة لشراء الديون والسندات السيادية وغيرها من الأصول مقابل ضخ سيولة. وعلى الرغم من أن اليابان استخدمت برنامج التسهيل الكمي قبل أمريكا، فإن برنامج "التسهيل الكمي الأمريكي" الذي أطلقه الاحتياطي الفيدرالي عام 2009 بنسخته الأولى ثم الثانية في نوفمبر 2010، والثالثة في سبتمبر 2012 يعد الأشهر والأكثر تأثيرا.

(2) : سياسات نقدية غير تقليدية: هي سياسة نقدية تُستخدم في زمن الأزمات، ويتم من خلالها تنفيذ دعم ائتماني معزز، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات بالعملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، هي سياسات تهدف إلى تنشيط الطلب وزيادة أصول البنك المركزي، وخفض أسعار الفائدة على المدين المتوسط والطويل، والتيسير الكمي، ومنح تسهيلات ائتمانية للأفراد والشركات، والتدخل غير المحدود في سوق الصرف الأجنبي، والتوجيه المسبق، وإقراضات بأسعار فائدة صفرية، وسعر فائدة سلبي على الودائع. وكل ذلك، بغرض بعث النشاط الاقتصادي، أي ضخ السيولة بوسائل متعددة، بغرض تنشيط الطلب الكلي.

(3) : التسيير الكمي (التسهيل الكمي) : هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة. حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كميةً الأموال المحددة مقدما في الاقتصاد. وتتميز هذه عن السياسة المعتادة أكثر لشراء أو بيع الأصول المالية بالحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد، ويمكن تعريفه بأنه ممارسه يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل

ابتداء من أول جانفي **2018**.[1] كما وتحدد الكثير من المواد (أنظر الملحق رقم 03) من هذا المرسوم دور البنك المركزي في الإشراف على آلية التمويل الغير التقليدي حيث يكلف بنك الجزائر بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة بضمان ومتابعة تقييم مجموعة التدابير والإصلاحات ويعتمد في ذلك على لجنة تتكون من ممثليه و ممثلي وزارة المالية.[2] والجدول التالي يوضح مقارنة ما بين التمويل التقليدي وفق قانون النقد والقرض والتمويل الغير تقليدي وفق التعديلات.

الجدول رقم (33): مقارنة ما بين التمويل التقليدي وفق قانون النقد والقرض والتمويل الغير تقليدي

التمويل التقليدي وفق قانون النقد والقرض 90 / 10	التمويل التقليدي وفق تعديلات المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم
وفقا للمادة 46 بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية. فمثلاً لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 بناءً على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2016. والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية	مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جار على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.
فيما سبق (تقليدياً)، لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية " إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية،	ولكن مع التعديل الجديد يسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية " في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.
كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصادياً مستقلا يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء " سندات الخزينة " نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها " أصول ذات جودة أقل".	في ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن " بنك الجزائرّ سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية،كما وسوف يمدد مدة قروضها. ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.
وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد.	ووفق التعديل الجديد تخلص " بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ نور الدين جوادي، **"التمويل غير التقليدي" للخزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي**، 13 سبتمبر 2017، جريدة التحرير، على الرابط : http://www.altahrironline.com/ara/articles/271591

✓ مهري عبد المالك، **نوفل سمايلجي، آلية التمويل غير التقليدي للانفاق العام بين التجربة الامريكية الناجحة و ملامح المغامرة الجزائرية ، دراسة مقارنة: سلطات الاحتياذي الفدرالي الأمريكي وبنك الجزائر 2008 – 2017**، الملتقى الدولي الثاني حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بـــ قالمة، يومي 13 و14 مارس 2018، ص 13.

إن هذا التعديل سيسمح بكل حرية للخزينة العمومية في الحصول على التمويل اللازم بشكل أوسع من السابق عن طريق آليات جديدة ومباشرة وبدون قيود التي كان يحددها قانون النقد والقرض سابقا، ولمدة **05** سنوات أي سيسمح بنك الجزائر بالاقتراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل تمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي، دعم موارد صندوق الاستثمار الوطني. وإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01، **المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر ، 07 مارس 2018 ص 11.

(2) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من المادة 02 – إلى المادة 07، **المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر ، 07 مارس 2018 ص 11.

الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود (التقليدية) التي كان يحددها قانون "النقد والقرض" .

2 ـ حجم النقود من التمويل الغير تقليدي : إن لجوء الجزائر إلى مصادر التمويل غير التقليدية للخزينة العمومية، سوف يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها: الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي... ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية إستراتيجية تنموية محكمة، وترتكز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها على رؤية اجتماعية.وعليه فقد قدرت احتياجات الخزينة العمومية من التمويل الغير التقليدي لسنة **2017** بـــ **570** مليار د.ج و**1815** مليار في **2018**، و**580** مليار في **2019**. بالإضافة إلى تمويل الدين العام العمومي والذي يتكون من ديون المؤسسات الإستراتجية للاقتصاد الجزائري مثل مؤسسة سونلغاز وسونطراك، وقدرت الديون المسددة مقدار **1235** مليار د.ج مع نوفمبر **2017** بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار (**FNI**)، وقد بلغ إقراض البنك المركزي للخزينة العامة نهاية نوفمبر **2017** مبلغ **2185** مليار د.ج[1] أي ما يعادل 19 مليار دولار أمريكي، في شكل أوراق نقدية مضمونة من قبل الدولة الجزائرية، وهو ما يمثل **15%** من الناتج المحلي (**GDP**) وهذا بعد شهرين من انطلاق هذا الإجراء وبعد تعديل قانون النقد والقرض في حين أن هذا الإجراء لم يتجاوز **30%** ومن الناتج المحلي خلال أكثر من **04** سنوات استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية و**17%** في الاتحاد الأوروبي. بالرغم من اختلاف ظروف وأسباب سياسة التمويل غير التقليدي.

إلا أنه وبحسب الوضعية المالية لبنك الجزائر والمنشورة في الجرائد الرسمية فقد بلغت كمية النقود المطبوعة لحد الآن في إطار التمويل غير التقليدي **3585** مليار د.ج[2] في رصيد أصول البنك المركزي (أي ما يعادل **30.5** مليار دولار)، تحت اسم بموجب المادة 45 المكرر من نفس الأمر التابعة للسندات المالية الصادرة او المضمونة من طرف الدولة، وذلك منذ صدور القانون **17-10** المتمم للأمر **03-11** والمتعلق بتعديل قانون النقد والقرض، وهي كمية ضخمة بكل المقاييس وهذا في نظر الكثير من المختصين كونها تمثل نسبة **41.5 %** من ميزانية الدولة العادية والواردة في قانون المالية لسنة **2018**، (ينظر كذلك الملحق رقم 04).

3 – الآثار المحتملة للتمويل الغير تقليدي في الجزائر : يؤكد الكثير من المحللين أن لجوء الحكومة وبالاتفاق مع البنك المركزي إلى التمويل الغير التقليدي وبالضبط إلى سياسة التسيير الكمي، له تداعيات كبيرة على الاقتصاد الوطني لاسيما في حال وجهت هذه المبالغ لدفع الأجور، ما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم، على الرغم من أن السلطات العمومية تؤكد على أنها ستوجه لتمويل الاستثمار، إلا أن البنك المركزي قام مؤخرا بمراجعة نسبة الاحتياطي الإلزامي من **04 %** إلى **08 %** وهو ما يحد من قدرة البنوك على الاستثمار.

أ - عجز الموازنة : كان سبب طبع النقود في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية هو مواجهة تداعيات الأزمة المالية تأثيرها على الاقتصاد والركود وحالة انكماش الأسعار فان البنك المركزي الجزائري يقوم بإقراض الحكومة بسبب عجز الموازنة والذي هو بسبب انخفاض أسعار النفط التي كانت تمول **93%** من

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الوضعية الشهرية لبنك الجزائر في 31 ديسمبر 2017**، الجريدة الرسمية، العدد 32، الجزائر ، 03 جوان 2018 ص 25.
(2) : نفس المرجع، ص 26.

ادخار الخزينة في **2013** لتصبح النسبة في **2017** لا تتجاوز **10 %** ووصول صندوق ضبط الإيرادات إلى الحد الأدنى وفراغه تماما في فيفري **2017** وكل هذا أدى بالحكومة إلى استخدام المكشوف البنكي في صيف **2017** الذي يمثل **10 %** من الإيرادات السابقة ثم طبع النقود ليصل مبلغ الطبع فق أمر المادة **45** مكرر من قانون النقد والقرض لحدود **2185** مليار د.ج في نوفمبر **2017** وهو ما يمثل **15** من الناتج المحلي وهذا في السنة الأولى. والشكل الموالي يوضح نسبة عجز الموازنة الناتج المحلي.

الشكل رقم (24): نسبة عجز الموازنة من BIP ما بين 2014 – 2018

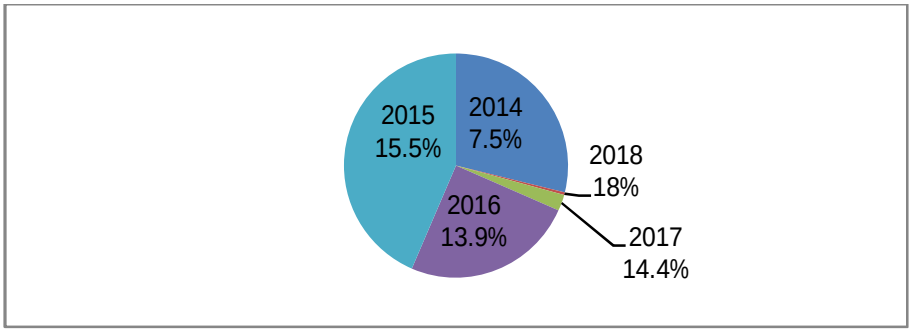

المصدر : سليمان ناصر، **السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، مركز البحوث للمالية و المصرفية، العدد 101، السنة 26 - عدد02، المجلد 26، مصر، القاهرة، 2018، ص 20.

إن طبع النقود سيستمر إلى خمس سنوات وفق ما يقتضيه القانون وإذا بقيت أسعار النفط دون مستويات **60** دولار للبرميل وفي حدود **53%** من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة اكبر مما استخدمته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لحل أزمتهما الاقتصادية بما فيه أزمة الدين التي أصابت أطراف أوروبا وأكثر من دولة. يظل التمويل غير التقليدي يستخدم لتغطية عجز نفقات التسيير التي تمثل **66 %** من الموازنة العامة وجزء معتبر لدفع ديون المؤسسات الوطنية التي تقترب ديونها من **2000** مليار د.ج وهو مبلغ اكبر من عجز موازنة **2018** بحد ذاته ومن ثم لن يستخدم طبع النقود لدفع استثمارات جديدة تنعش الطلب الفعال بل لتسديد أجور وديون الاقتصاد وهو ما سيضعف من معدلات النمو التي لا تزيد عن **3 %** في أحسن الأحوال في حين يبقى الدين يتزايد بنسبة اكبر من معدل النمو الاقتصادي. **(1)**

ب – الآثار على التضخم والنمو: بالرغم من أن الترخيص القانوني لتطبيق هذه السياسة كان في شهر أكتوبر **2017**، فإن أرقام بنك الجزائر أسفرت عن طبع كمية كبيرة من النقود تقدر بـــ**2185** مليار د.ج) أي ما يعادل **19** مليار دولار(وما يمثل **15 %** من الناتج الداخلي الخام للبلاد، وذلك خلال فترة تقل عن شهرين كما تبين سابقا، مما قد يعجّل (نظريا) بظهور تضخم حاد وسريع، خاصة في ظل كتلة نقدية كبيرة متداولة خارج الجهاز المصرفي، وقد اختلفت الأرقام في تقديرها، وقد أشار محافظ بنك الجزائر إلى أنها تساوي **4780** مليار د.ج. لكن بالنظر إلى الأرقام المعلنة من السلطة، خاصة تلك الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات نجد بأن نسب التضخم سارت بوتيرة مستقرة تقريبا خلال فترة ما بعد تطبيق هذه السياسة حيث انخفضت من **5.8 %** في نوفمبر **2017** إلى **4.6 %** في مارس من عام **2018**. إلا أن هذه

(1) : سليمان ناصر، **السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، مركز البحوث للمالية و المصرفية، العدد 101، السنة 26 - عدد02، المجلد 26، مصر، القاهرة، 2018، ص 20.

النسب نظرا لهذه السياسة قد شكك فيها الكثير من المحللين، كون ما يلحظه المواطن من ارتفاع رهيب ومتزايد في أسعار السلع والخدمات، وهو ما يطرح التساؤل حول مدى مصداقية تلك الأرقام.[1]

ج - **الخزينة و النقد:** ادخار المالي للخزينة (إيرادات كلية ناقص نفقات التسيير) لم يعد يتجاوز **10** % في **2016** بعدما كان **95** % في **2013** وحوالي **15**% في **2018** وما يشير إلى العجز الهيكلي للاقتصاد الجزائري يتطلب إصلاحا لمعالجة الطلب الفعال. أما نسبة نمو الكتلة النقدية فقد سجلا تراجع كبير بسبب انخفاض أيضا أسعار النفط كون أنّ الودائع التي تشكل جزء معتبر من النقد هي ودائع نفطية.

ويبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني انجازاتها، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنه السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات.

رابعا - تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة: لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي، جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة، حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أـــو تنتمي إلى منطقة الساحل، وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي، وبوركينافاسو. فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل **80** مليار دولار، وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.[2] ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة، وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو **14** دولة إفريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا.[3]

خفض الإنتاج البترولي : في شهر ماي 2017، شهدت أسعار خام أوبك انخفاضا محسوسا، إذ وصل المعدل الشهري إلى **49,2** دولار للبرميل. ويرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاوف من وفرة إمدادات النفط الخام العالمية على خلفية انتعاش الإمدادات من ليبيا ونيجيريا وارتفاع إمدادات الو م أ. بالرغم من قرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج (بمقدار **1,8** مليون برميل يوميا) الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة

---

(1) : سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

(2) : بن بوزيان محمد، قسميوري كفية: **الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22-23 أكتوبر 2017، ص 375.

(3) : مريم شطيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 9- 10.

حتى نهاية شهر مارس **2018**.[1] مع العلم أنه كان من المنتظر أن يمتد التخفيض إلى غاية شهر جوان **2018** أي لمدة سنة، غير أنه تم الاقتصار على مدة **09** أشهر، وربما كان لذلك أثر في عدم ارتفاع الأسعار ولو على المدى القصير.

كما واصلت أسعار النفط انخفاضها في شهر جوان **2017**، ليصل المعدل الشهري إلى حوالي **46** دولار للبرميل، نظرا لارتفاع مخزونات النفط الأمريكية، وحتى الليبية كما يرى بعض المحللين. واستمر الانخفاض خلال شهر جويلية بالرغم من اتفاق التمديد على التخفيض، لكن هناك بعض الدول لا ترغب في ذلك، مثل روسيا التي رفضت أن يكون التمديد لمدة لسنة، وبالتالي كما ذكرت سابقا أن التمديد لا يتجاوز شهر مارس من سنة **2018**.

وتجدر الإشارة بأنه بالرغم من أن كلا من نيجيريا وليبيا غير معنيتين باتفاق التخفيض، نظرا للظروف الأمنية التي تعيشها هذه البلدان، إلا أنه تمت دعوتهما في اجتماع الأوبك بتاريخ **24** جويلية **2017** من أجل تحديد نسبة إنتاجهما. وقد كان لهذا الاجتماع صدى مباشر على الأسواق العالمية للنفط، إذ ارتفعت أسعار النفط إلى حوالي **52** دولار للبرميل مع نهاية شهر جويلية خصوصا مع تعهد السعودية بتخفيض صادراتها النفطية. لكن تبقى الأسعار خاضعة لعدة عوامل سواء تعلق الأمر بالكميات المعروض في السوق، أو استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ومدى التزام الدول باتفاق تخفيض الإنتاج. وقد ارتفعت أسعار البترول قليلا مع بداية شهر أوت **2017** وتجاوزت **52** دولار للبرميل خصوصا بعد الإعلان تراجع المخزون الخام الأمريكي بحوالي **6,5** مليون برميل خلال الأسبوع الأول من شهر أوت.

وقد اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها من المنتجين المستقلين، المجتمعين في الجزائر، يوم **23** و**24** سبتمبر **2018** على ضرورة استقرار السوق العالمي للنفط، وتجنب رفع الإنتاج، مما يسمح بالمحافظة على السعر الحالي (**80** دولار للبرميل) متجاهلين طلب الرئيس الأمريكي، "دونالد ترامب"، عندما دعى إلى خفض الأسعار ورفع الكمية المنتجة وقد حذر عندما قال: " إننا نحمي دول الشرق الأوسط، ولن يكونوا آمنين لفترة طويلة بدوننا"...، وقد عبرت الجزائر في هذا المؤتمر على لسان وزير الطاقة، "مصطفى قيطوني"، على تطوير السبل الكافية لتعزيز التعاون بين الدول المنتجة للنفط، وذلك حفاظا على مصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء. حيث قال:"أن المصلحة العامة للمستهلكين والمنتجين تقتضي الانتقال المرن للتغييرات الحاصلة حتى لا يتم زعزعة استقرار السوق. كما وتجدر الاشارة انه عقب هذا الاجتماع قد تجاوز خام برنت **80** دولارًا لأول مرة منذ **4** سنوات، وفي صباح اليوم الثلاثاء لا يزال فوق عتبة **81.45** دولار.

(1) : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، جويلية 2017، ص 1.

المبحث الثاني : تحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، مما جعل العديد من الدول النامية تتسابق جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها كونها تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم لجذب حركة الأموال المباشرة إلى اقتصادياتها، باعتباره أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية كونه يعمل على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات. والجزائر كغيرها تندرج ضمن هذا السياق في التسابق لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق تنميتها الاقتصادية المنشودة.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أبرز أشكال تدفق الاستثمار وأهمها ارتباطا بتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر لما تقدمه من إسهامات على مختلف الأصعدة، وهو ما يبرز اشتداد التنافس بين جميع دول العالم على استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات بما في ذلك الدول المتقدمة التي تستقطب أكثر من ثلثي الاستثمارات العالمية، من خلال توفير مناخ استثماري مناسب يتلاءم ومتطلبات الشركات المتعددة الجنسيات راعي الاستثمار العالمي.

الفرع الأول : دوافع و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر : من الطبيعي بأن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع تجعل كل منها يسعى إلى العمل مع طرف الآخر لتحقيق تلك الأهداف والدوافع من أجل الحصول على مصلحة وعادة ما يقوم البلد المضيف بالقيام بالعديد من الإجراءات ومنها الإدارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار.

أولا- دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة : إن لكل طرف من أطراف الاستثمار الأجنبي المباشر أهداف مختلف يسعى من خلال تجسيده لمشاريعه إلى تحقيقها، هذه الأهداف التي قد تتفق عليها طرفي الاستثمار وقد يختلفان فيها مع بعض مما قد ينجر عنها آثارا إيجابية أو سلبية على طرفيه وعليه فإن تجسيد حوار الرفض والدفاع في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دوافعه قد تؤدي لفقدان لأحد الأطراف الكثير من المزايا والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
✓ البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة أو بدون ضرائب؛ ✓ تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب بإنشاء فروع في الدول المضيفة؛ ✓ التخلص من تكنولوجيا متقادمة؛ ✓ التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم ✓ البحث عن أسواق جديدة ✓ اختيار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدول المضيفة في التجارب المعملية ✓ البحث عن أرباح إضافية ✓ التخلص من مخلفات الانتهاج بالدولة المضيفة ✓ الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة ✓ استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة لأجل استخدامها في صناعتها. ✓ الاستفادة من الإعفاءات، والمزايا الممنوحة من ضرائب ورسوم	✓ تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد ✓ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ✓ تطوير الإدارة المحلية ✓ المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية ✓ توظيف عوامل الإنتاج المحلية ✓ إحلال الصادرات من خلال الشركات الوافدة ✓ إنشاء صناعات جديدة ✓ التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتامين والمصارف ✓ تحسين المركز التنافسي للدولة. ✓ وسيلة لاستكمال الموارد، لأجل النهوض بمعدلات الاستثمار والحل الأمثل لتغطية الفجوة الادخارية، وشكل بديل للأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي التي لها تبعيات سلبية، وذات أعباء ثقيلة. ✓ جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول.

✓ استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا ✓ اعتبارات إستراتيجية أخرى. ✓ يكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلاً من التصدير. ✓ يكمن في تجنب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات، ومن العوائق أيضًا البيئة المعادية للاستيراد. ✓ دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية. ✓ توزيع المخاطر عن طريق الانتشار الواسع	✓ دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية. ✓ تحقيق التقدم الاقتصادي. ✓ تنمية التجارة الخارجية. ✓ إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. ✓ توظيف عوامل الإنتاج المحلية. ✓ تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة ما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري. ✓ الاستفادة من الخبرات الأجنبية لتحسين الموارد البشرية المحلية للإدارة الحديثة ✓ محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ✓ فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.
- ✓ حجازي زياد، **مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، الأردن، 1996، ص 21.
- ✓ حسني علي خريوش وآخرون، **الاستثمار بين النظرية و التطبيق** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1999، ص-ص: 184-185.

ثانيا ـ أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة : إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفـــة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظر لأهميـــته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة. وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال كونه مولد للدخل عبر زيادة قيمة الإنتاج الكلي، وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها: [1]

1 - دفع عجلة التنمية الاقتصادية: لا تعني التنمية الاقتصادية تحسن الأوضاع الاقتصادية فقط؛ بل "يتعدى مفهومها إلى المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية. فهي تعني زيادة الإنتاج القومي الحقيقي، ومن ثمّ زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منه؛ الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى زيادة الادخار، ومن ثمّ تدعيم التراكم الرأسمالي، الذي يساعد بدوره، مرة أخرى، في زيادة الإنتاج والدخل القومي. كما تعني التنمية الاقتصادية، من جهة أخرى، تنظيم الإنتاج وتطويره، وتحسين القدرات الإدارية والفنية والإنتاجية للعامل، إضافة إلى توفير وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتحسين مستويات الصحة، والتعليم والمعيشة، وتوفير السلع الاستهلاكية بالنوعية والسعر المناسبين ما يصب في خدمة رفاهية المجتمع. وفي الكثير من الحالات تكون الموارد الرأسمالية المحلية المتاحة غير كافية للنهوض بمختلف مجالات التنمية وهو ما يبرز أهمية الموارد و رؤوس الأموال الأجنبية في سد النقص الحاصل بهذا الشأن، إضافة إلى" آثارٍ إيجابية ثانوية، فقد يقوم أصحاب هذه المشاريع بتمهيد ورصف الطرق المؤدية إلى منشآتهم، ومد شبكات المياه والكهرباء، والصرف الصحي، والاتصالات السلكية... مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي للدولة المضيفة، دون أن يرهقها ذلك بالنفقات الكبيرة؛ حيث أنه و في ظلّ

(1) : أسماء حاجي، بن مو فق زروق، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، جوان 2017، ص 146.

انخفاض القدرات المالية للقطاع الخاص، فإنه عادة ما كانت الحكومة هي التي تضطلع بمهمة إقامة مشاريع التنمية التحتية هذه".[1] كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسّة عند الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية.

2 – تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات سجلا اقتصاديا يظهر وضعية جميع المعاملات الدولية (الحقوق والديون) بين المقيمين في دولة ما مع ونظرائهم في العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[2]؛ ومن أبرز حساباته الحساب الجاري الذي يظهر التدفقات السلعية والخدماتية (خدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات المالية والاستشارية...) الصادرة والواردة. حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يصحح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في هيكل التجارة الخارجية كإحلال الواردات بالمنتجات المنتجة محليا وتشجيع الصادرات.كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ممّا يجعله مصدرًا جيدًا للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة.

3 - نقل التكنولوجيا والكفاءة الإدارية والفنية: لقد أصبحت التكنولوجيا أحد أهم مقومات النشاط الإنتاجي ذلك أنها تؤدي إلى تحسين جودة المنتجات وزيادة حجم الإنتاج، وما يتبعه من تحسن للأوضاع اقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. وهذا هو الأمر الذي يجعل من تبني التكنولوجيا وما يتبعها من طرقٍ إنتاجية وأساليب وسائل علمية ومعارف فنية، حلاً للعديد من المعضلات التي تقف في وجه مسيرة التنمية الشاملة في البلدان النامية. وعليه يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظرًا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق.[3]

4 - شكل من أشكال تدفق رأس المال: في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا تشهد أشكال تدفق رأس المال الأخرى تلاشيا، فالمساعدات الدولية في تناقص مستمر منذ الستينات، بعد أن كانت تشكل أهم مصدرا من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية، كذلك القروض التجارية التي تراجعت بعد أزمة المديونية التي شهدها العالم في الثمانينات، وحسب "هوسمان" و"فرناندیز" فإن القروض الدولية وخاصة قصيرة الأجل تعتبر "كولسترول رديء" لأنها تتم لاعتبارات المضاربة، وقد تقوم على معدلات تفاضلية لسعر الفائدة وتوقعات سعر الصرف، وهي سريعة الهروب في أوقات الاضطرابات، وفي المقابل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر "كولسترول حميد" لأنه يمكن من تحقيق مكاسب عدة (اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية)، ويتميز كذلك بالاستقرار والمرونة، خاصة في الأزمات على غرار أزمة شرق آسيا (1997-1998) وأزمة المكسيك (1994-1995) بالمقارنة مع تدفقات رأس المال الأخرى بما فيها الاستثمارات غير المباشرة ، هذا إلى جانب المساهمة الحقيقية في الاستثمار المحلي، حيث جاء في إحدى الدراسات التي أجريت على58 دولة نامية سنة 1999، أن (01)

---

(1) : هبال نورالدين، **قانون الاستثمار والبيئة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة تقييمية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 07، جامعة عباس لغرور بخنشلة، جانفي 2017 ، ص 291 .

(2) : dominick salvatore **, international economics**, 11eme edition, wiley education, USA, 2013, P 729.

(3) : نفس المرجع ، ص 292 .

دولار استثمار أجنبي مباشر تحقق زيادة 1 دولار في الاستثمار المحلي، مقارنة بالأشكال الأخرى لتدفق رأس المال كالاستثمار في الحافظة والقروض، التي تساهم بمساهمة ضعيفة في هذا السياق.[1]

بالإضافة إلى ما سبق تكملة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه يقوم :

- ✓ تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسّن ميزان المدفوعات.
- ✓ يمثّل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.
- ✓ تقليص البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة.
- ✓ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور عند الحديث عن مستوى الأجور في الدول النامية والأثر الذي يحدثه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليه أي الفرق بين مستوى الأجور الذي توفره الشركات المحلية والأجور التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة على مستوى الاقتصاد المضيف نجد أن النظرة التقليدية والمعروفة لدى العامة ترجح كفة هذه الأخيرة وتقر بارتفاع مستوى الأجور على مستواها.[2]
- ✓ كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.
- ✓ ويعتبر نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال جلب المستثمرين الأجانب للمهارات الإدارية والتقنية لمشاريعهم، إذ يشجع هذا الأخير المنافسين المحليين على الاستفادة في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة وبالتالي رفع القوة الإنتاجية العاملة المحلية وتطوير التكنولوجيا.
- ✓ ويتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث انه ينشأ إما نتيجة للتعلم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي؛ وتتجاوز هذه الآثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم تحسين مهاراتهم لزيادة

---

(1) : باراكش لونانجي وعساف رزين، **ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية**، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2001، ص 07.

(2): بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص.117 .

جودة السلع الموردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات.[1]

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الفرص التجارية فالاستثمار والتجارة عنصران متكاملان بصورة متزايدة، وأيضا توفير الفوائد البيئية والاجتماعية وسيكون لها أثر مع مرور الوقت في رفع المعايير البيئية والاجتماعية للبلاد من خلال اعتماد الشركات المحلية لهذه المعايير.
- ✓ ونتيجة للاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل* بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، والتي تنشأ عن طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]
- ✓ إن ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدت بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات وفروعها والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة ما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية لهذه الدول، وعلى تنافسيتها في الخارج.[3]
- ✓ تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي نعاني من الكساد الاقتصادي وإن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للإستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير.
- ✓ الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير

---

(1): نفس المرجع السابق، ص- ص: 121-122.

* **أثر الإحلال:** ويعني إحلال الاستثمارات الأجنبية محل الاستثمارات المحلية بسبب عدم قدرتها على المنافسة وهو الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي الذي لم يستطع مواكبة التطور التكنولوجي الذي تتمته به الشركات الأجنبية فتزول الشركات المحلية من السوق تدريجيا أما **أثر التكامل:** الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية مع قدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

(2) : نفس المرجع السابق، ص.123.

(3) : جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة الجزائر المغرب**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص.104.

وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته .

- ✓ الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل **40** مليون دولار.[1] وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .

ثالثا ـ الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة : على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أنّ له آثار سلبية على الدول المضيفة كون أن الاستثمار الأجنبي يعمل على:[2]

- ✓ إن اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل للتنمية في البلدان النامية قد يعرضها لأوجه عدم استقرار، واختلالات متعددة من الناحية الاقتصادية، وذلك لكونه يتميز بسرعة التأثر، والتقلب وعدم الاستقرار على نحو نسبي، كما أن المستثمر الأجنبي لا يهتم باحتياجات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في البلد المضيف، وإنما يتجه نحو المشروعات التي تحقق له أعلى الأرباح وبأسرع وقت ممكن؛
- ✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة وبشكل مباشر على المشروعات المحلية التي تصل إلى مستوى منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة، حيث إن المشروعات الأجنبية تنافس المشروعات المحلية على استغلال المواد الأولية واليد العاملة وعلى أسواق تصريف المنتجات؛[3]
- ✓ اضطراب بعض حكومات الدول المضيفة للتنازل عن احتكارها لبعض النشاطات الاقتصادية لتتيح الفرصة أمام المستثمرين الأجانب، وبعض الشركات متعددة الجنسيات مما قد يؤدي لتحكم هذه الشركات في بعض القطاعات الهامة (قطاع النفط / القطاع المالي مثلا). وبالتالي فقدان السيادة الاقتصادية التي قد تترجم حتى في ضعف السيادة السياسية.
- ✓ العمل على تحويل الأرباح وعدم إعادة استثمارها محليا، مما يؤدي إلى خروج سريع لرؤوس الأموال و التأثير السلبي على موازين المدفوعات؛
- ✓ احتمال استهداف الموارد والثروات الطبيعية وتحويلها للدول الأم مما يقلل القيم المضافة الممكن الاستفادة منها من هذه الموارد فيما لو تم استخدامها محليا؛
- ✓ احتمال نل الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة لصناعات ملوثة للبيئة في ظل غياب الرقابة البيئية، وبغرض تخفيض التكلفة، حيث أن التكاليف البيئية لا تنعكس ضمن تكاليف الإنتاج المحاسبية إذا لم يكن هناك تشريعات بيئية وتشريعات مالية ضريبية بيئية تأخذ هذه التكاليف بالحسبان؛[4]

---

(1) : كمال المنوفي، وآخرون : **الإستثمارات الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد**، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1775 ،ص 2002 .

(2) : يترود موران، **الشركات متعددة الجنسيات: الاقتصادي السياسي للاستثمار الاجنبي المباشر**، ترجمة جورج خوري، دار الفارس، عمان، الأردن، 2001، ص 12 .

(3) : نفس المرجع ، ص 12 .

(4) : أحمد منير نجار، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، جامعة العربي بن المهيدي بـــ أم البواقي، ديسمبر 2015 ص، 25.

- ✓ إن منح المستثمر درجة من السيطرة الإدارية غير مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يحد من فاعلية السياسات الاقتصادية في المضيف واستقلالية صانعي القرار المحليين في معالجة الأزمات الاقتصادية الداخلية؛
- ✓ القدرة التكنولوجية العالية والخبرات الإدارية المتطورة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي قد تتيح له فرصة استغلال البلد المضيف بصورة غير عادلة لاسيما في المجالات المتعلقة بالموارد الطبيعية كالاستثمار بالنفط أو الغاز أو عند خصخصة المشروعات العامة.
- ✓ قد يجلب المستثمرين الأجانب تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أنّ وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم البطالة؛
- ✓ كما أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة؛ واستنزاف ثروات الدول النامية؛

الفرع الثاني : اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية

يعتبر تدفق وانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة ظاهرة عالمية، حيث التنافس المحموم بين كتلتي الدول النامية والدول المتقدمة للحصول على أكبر نسبة ممكنة من هذا التدفق، وذلك بمساعدة النظام العالمي الجديد وازدياد مستويات عولمة الاقتصاديات الدولية وتطلع الدول النامية لتضييق الفجوة التقنية بينها وبين الدول المتقدمة بواسطة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول، واستخدامه في مجالات إنتاجية أكثر استقرارا من الاستثمارات المالية الغير مباشرة.[1]

أولا – أسباب انتشار ظاهرة زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا : إن تدابير سياسية الاستثمار التي تأخذ بها البلدان مُوجَّهة بصورة غالبة نحو تحرير الاستثمار والترويج له وتيسيره. ففي عام **2014**، هدف أكثر من **80 %** من تدابير سياسات الاستثمار إلى تحسين شروط الدخول والحد من القيود. وكان أحد مواضع التركيز في هذه التدابير هو تيسير الاستثمار وتحرير قطاعات محددة(البنية التحتية والخدمات...) وتتصل قيود الاستثمار الجديدة، في معظمها، بالمخاوف الأمنية وبالصناعات الإستراتيجية كالنقل، والطاقة...[2]

ويمكن أن تعود هذه الظاهرة إلى عدة عوامل لعل من أهمها:[3]

- ✓ الأزمات العالمية التي عصفت ببعض الدول في أمريكا اللاتينية (كالمكسيك، والأرجنتين، والبرازيل...) والفلبين مما دفع بحكومات هذه الدول لبيع ديونها لمستثمرين أجانب بأسعار تشجيعية ، حيث تراوحت نسبة هذه المبيعات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول بين **20 % - 80 %**؛
- ✓ انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية للعديد من الدول النامية – ومنها العربية وتوسيع حركة تحرير التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال بمساعدة التطور التقني الهائل في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية خصوصا الانترنت؛

(1): faculty of economics FDI summit , ljubljana , solovenia , 20-21/09/2012 ,p 12.

(2) : أحمد منير نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص: 14- 15

(3) : الإنكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015- عرض عام : إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي**، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2015، ص 17 .

- ✓ حاجة الدول النامية و العربية للتمويل الخارجي مع الانخفاض الواضح في الادخار من إجمالي الناتج المحلي من جهة وانخفاض معدلات نموه مع الزمن من ناحية أخرى؛
- ✓ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتشار عمليات التحول الاقتصادي في منظومة دول أوروبا الشرقية وما صاحبه من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية، وقد جاء هذا الطلب كمنافس قوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية؛
- ✓ تراجع حركة المديونية الدولية بسبب أزمات المديونية الدولية للأعوام **1982**، وما تلاها من أزمات وصولا إلى الأزمة العالمية الأخيرة عام **2008**، وتعثر العديد من الدول النامية والعربية عن دفع أعباء الديون، إضافة للشروط الصعبة، وأحيانا التعجيزية، حيال القروض التي تقدمها المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛
- ✓ اللجوء المتزايد للعديد من الدول النامية والعربية إلى توقيع اتفاقيات ثنائية تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لتجنب العوائق الجمركية نتيجة التكتلات الاقتصادية العالمية ، إضافة لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي.

ثانيا – اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية : حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام**2018**، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة **23.4 %** نهاية **2017** مقارنة بنسبة تراجع قدرت بـــ **16 %** في سنة **2014.** وهو ما يرجع في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقّن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة. وكانت الاستثمارات الجديدة أيضاً تقابلها بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة[1]. والشكل التالي يوضح تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام **2017**

الشكل رقم (25): تدفقات و أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2017

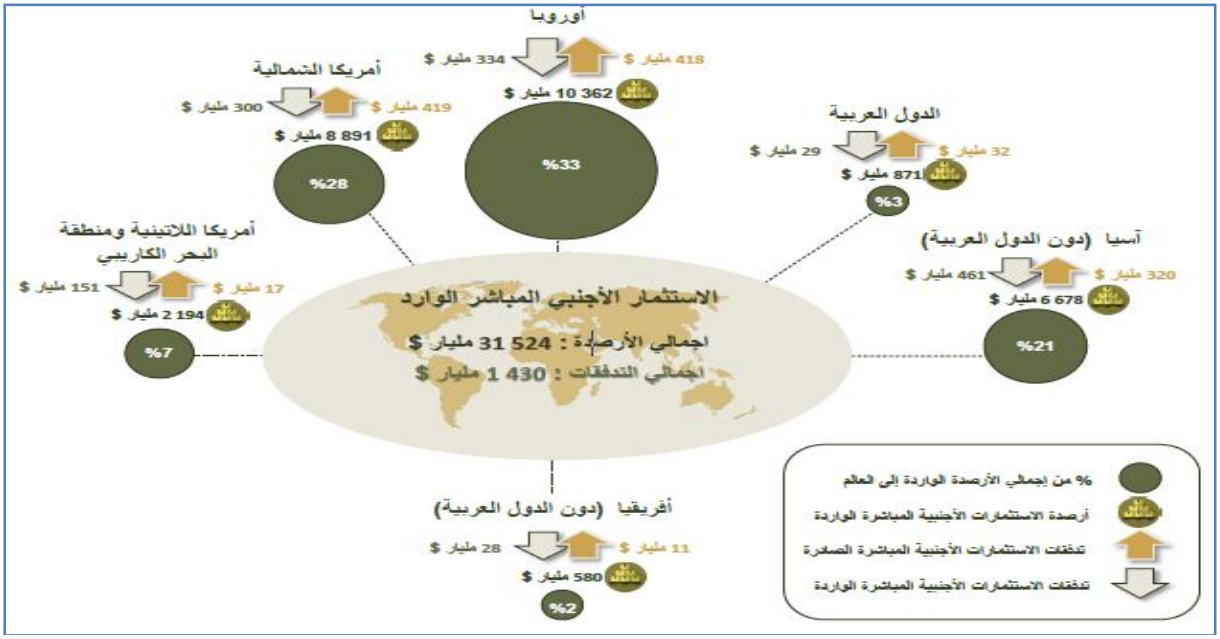

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، الكويت، 2018،ص 13.

(1): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، الكويت، 2018،ص 13.

من خلال الشكل وحسب تقارير تشير قاعدة بيانات " أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر" (**FDI Markets**) التي أعدتها مؤسسة "الفاينان شيال تايمز" **Financial Times** وتقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قد شهدت تراجعا كبيرا بمقدار **438** مليار دولار، وبنسبة **23.4 %** من **1868** مليار دولار عام **2016** إلى **1430** مليار دولار عام **2017**، وذلك مع انخفاض صفقات التملك، والاندماج عبر الحدود بمقدار **193** مليار دولار وبنسبة **21.8 %** إلى **694** مليار دولار. في حين ارتفعت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل **14 %** لتبلغ **31524** مليار دولار بنهاية عام **2017.** وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام **2018**، استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية حول **671** مليار دولار، مع ارتفاع حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ **46.9%** عام **2017** مقارنة بحصة بلغت **35.9 %** عام **2016**، وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية بشكل طفيف إلى **476** مليار دولار عام **2017**، وكذلك التدفقات الواردة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى **151** مليار دولار في مقابل تراجع التدفقات الواردة إلى أفريقيا إلى **42** مليار دولار. (1)

في المقابل تراجعت بحدة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة **37.1 %** إلى **712** مليار دولار عام **2017** لتمثل**49.8 %** من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة تراجع التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة **39.4 %** إلى **300** مليار دولار وكذلك التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل **42.1 %** إلى **304** مليارات لنفس العام. أما الدول المتحولة فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها أيضا بمعدل **27.1 %** خلال العام لتبلغ **47** مليار دولار فقط بعدما شهدت بدايات انتعاش في العام السابق.

وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعا بمعدل **4.7 %** في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى **103.4** تريليونات دولار بنهاية عام **2017**، كما ارتفعت مبيعاتها إلى **30.8** تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى **73.2** مليون عامل.

وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار **17** مليار دولار وبنسبة **1.1 %** إلى **1581** مليار دولار عام **2017** كما استقر معدل هذا العائد عند **7 %** على أرصدة الاستثمارات لنفس العام. (2)

ثانيا ـ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة **11.5 %** من **32.4** مليار دولار عام **2016** إلى **28.7** مليار دولار عام **2017.** وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته **2 %** من الإجمالي العالمي البالغ **1430** مليار دولار، و **4.3 %** من إجمالي الدول النامية البالغ **671** مليار دولار. واستقرت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية حول مستوى الـــ **3 %** منذ عام **2008** وحتى العام **2016** قبل أن تتراجع في العام **2017** إلى مستويات قريبة من مستوياتها التي سبق وبلغتها خلال الفترة ما بين عامي **2005**، و**2007.** والشكل التالي يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية لعام **2017.**

(1) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **مرجع سابق الذكر**، ص 12.

(2) : **نفس المرجع**، ص 12.

الشكل رقم (26): نظرة شاملة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية لعام 2017

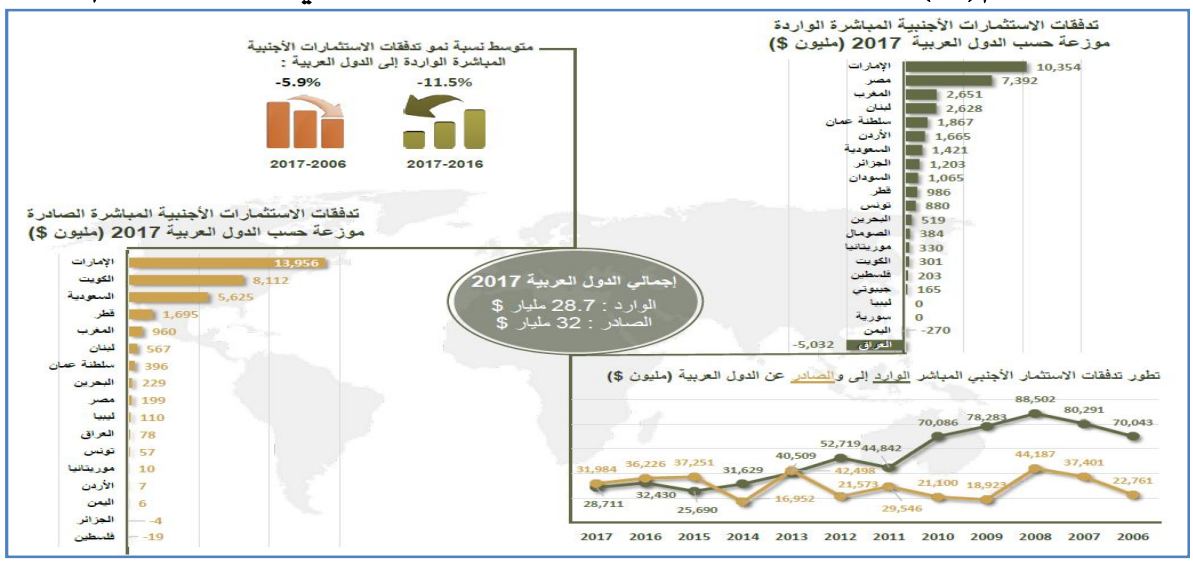

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، الكويت، 2018،ص 13.

من خلال الشكل نلاحظ أن تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية لعام **2017** حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر على نحو **61.8 %** من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية .وتصدرت الإمارات بنحو **10.4** مليارات دولار وبحصة **36.1 %** ، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة **7.4** مليارات دولار وبحصة **25.7 %**، كما جاء المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة **2.65** مليار دولار وبنسبة **9.2 %** من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة **2.63** مليار دولار وبحصة **9.2 %** وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بمعدل **4.4 %** لتبلغ **871.3** مليار دولار عام **2017** ، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته**2.8%** من الإجمالي العالمي البالغ **31.5** تريليون دولار عام **2017**.

وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على **54.2 %** من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية. فقدت صدرت السعودية بقيمة **232.2** مليار دولار وبحصة **26.7 %** ، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة **129.9** مليار دولار وبحصة **14.9 %** ، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة **109.7** مليار دولار وبنسبة **12.6 %** من الإجمالي العربي.

ثالثا ـ مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام2017 : شهد عام **2017** إنشاء **809** مشروعات استثمارية أجنبية جديدة في الدول العربية بزيادة **35** مشروعاً عن **2016** ، وتخص تلك المشاريع **627** شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من **70.6** مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع نحو **100** ألف فرصة عمل. واستحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على **542** مشروعا جديدا عام **2017** تخص **443** شركة، وبتكلفة استثمارية نحو **22.7** مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من **51** ألف فرصة عمل جديدة، وقد استحوذت الإمارات على **60.5 %** من تلك المشاريع. كما حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام **2017** بقيمة **37.7** مليار دولار تمثل **53.4 %**من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة **9.2** مليارات دولار وبحصة بلغت **13%** ثم السعودية بقيمة **7** مليارات دولار وبحصة10 % وتصدرت روسيا قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام **2017** بقيمة **32.8** مليار دولار وبنسبة 46.4%من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 4.8 مليارات دولار وبحصة بلغت 6.7 % ثم الإمارات بنحو4 مليارات دولار وبحصة بلغت**5.6 %** وتاريخيا ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

في الدول العربية من **460** مشروعا عام **2003** إلى **1324** مشروعا عام **2008** ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من عام **2009** حتى بلغ **769** مشروعا عام **2015** ، وذلك قبل أن يعاود الصعود إلى **809** مشروعات عام **2007**. وخلال الفترة ما بين عامي **2003** وحتى **2017** يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو **7350** شركة بنسبة **% 8.5** من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدر عددها بنحو **86600** ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن **13** ألف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو **% 5.2** من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو **249** ألف مشروع. كما تركزت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة خلال الفترة ما بين عامي **2003** وحتى**2017** في عدد محدود من الدول أولها الإمارات التي حظيت ب **3959** شركة، وبنسبة **% 53.9** من الإجمالي العربي وثانيها السعودية ب **1035**شركة وبنسبة **% 14.1** من الإجمالي العربي، وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة ب **761** شركة أجنبية وبنسبة **10.4 %**من الإجمالي. كذلك تم تقدير التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي **2003** و **2017** بقيمة تزيد على **1.1** تريليون دولار بنسبة **% 8.5** من الإجمالي العالمي البالغ **13.3** تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع بما يزيد عن **1.9** مليون فرصة عمل بنسبة **% 5.1** من الإجمالي العالمي البالغ **37.5** مليون فرصة عمل. (1)

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري

إن مناخ الاستثماري في الجزائر بدأ مسيرته التنموية حديثا خاصة بانتقالها إلى اقتصاد السوق وانفتاحها على العالم الخارجي وذلك بتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي تقتضي تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومنه سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة واقع مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بدراسة حالة الاقتصاد الجزائري وتأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للتطرق إلى الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجب علينا التطرق إليها من خلال ترتيبها في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري وحجم الاستثمارات الخارجية التي تستقطبها السوق الجزائرية وذلك بعرض وتحليل التدفقات الواردة والصادرة والأرصدة المقابلة لكل عام ومرتبة الجزائر ضمن الترتيبات العالمية في هذا المجال.

أولا- ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار: سعت الدولة الجزائرية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وفي مختلف القطاعات، حيث تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ففي هذا العنصر سنحاول تحليل وتقيم مناخ الاستثمار الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية المتاحة والمستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.وتعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه. وعليه الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للاستثمار ما بين **2009 – 2017** على النحو التالي :

(1) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص : 15 – 17 .

الجدول رقم (35): ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للاستثمار ما بين 2009 – 2017

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سهولة الأعمال	134	136	143	148	151	153	161	163	156
التنافسية	-	-	142/87 دولة		144/110 دولة		144/79دولة		/87
الشفافية	178/111	180/105	180/112	180/105	94	100	88	-	-
الحرية الاقتصادية	183/107	179/105	179/132	140	145	146	157	154	-
التنمية البشرية	188/104	96	96	93	93	83	-	-	-

المصدر: أسماء حاجي، بن مو فق زروق، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، جوان 2017، ص 146.

في حين تتبارى دول العالم في رفع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنافسيتها التي تكون مؤشرا على نجاح حكوماتها في أداء مهماتها، كانت الجزائر تحتل المراكز الأخيرة في الكثير من المؤشرات الدولية التي تشكل تنافسية الاقتصاد رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية وتطوير المناخ الاستثماري حيث يبين الجدول أن:

- ✓ مؤشر سهولة الأداء[1] يبين أن الجزائر خلال الفترة **2009-2017** تتأخر في الترتيب الدولي بل وأنها تستمر في التراجع باستمرار من المرتبة 134 سنة **2009** إلى **163** سنة **2016**، ثم تتحسن في **2017** بتقدمها خمس مراتب لتصل إلى المرتبة 156 دوليا وتظل في ذيل الترتيب العالمي.
- ✓ في حين تظهر تقارير التنافسية العالمية[2] ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري عموما وتراجعه من الرتبة **87** إلى **110** عالميا بين عامي **2011** و**2014**، ثم تتحسن تنافسيته لتصل إلى الرتبة **79** سنة **2016** ثم تتراجع إلى **87** سنة **2017** (حين درس 138دولة حول العالم، منها 13 دولة عربية). وللأسف فقد أرجعها التقارير إلى مجموعة من العوائق التي تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية كتفشي البيروقراطية وصعوبة الحصول على التمويل وانتشار الرشوة بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة.
- ✓ بالنسبة لمؤشر الشفافية لا يختلف الأمر كثيرا عن سابقيه فالجزائر تحتل مراكز متأخرة أيضا باحتلالها المرتبة **111** سنة **2009** لتتحسن إلى **88** سنة **2014** وهو أحسن ترتيب حصلت عليه الجزائر في مؤشر الشفافية خلال سنوات الدراسة. وهذا ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها.
- ✓ أما بحسب ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية ضعيفة خلال الفترة **2009-2016** فأسوأ رتبة تنقيط حصلت عليها الجزائر كان سنة **2015** بالمرتبة **157** ودخلت الجزائر في منطقة الحرية المعدومة سنة **2013** بـــ **49.6** نقطة. وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر هو التراجع المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر محدودية الفساد، ومؤشر حرية القطاع المالي والملكية الفكرية، وحرية الاستثمار، وحرية العمل.

(1) : مؤشر سهولة أداء الأعمال: هو مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما.

(2) : مؤشر التنافسية العالمي على 114 عاملاً لقياس التنافسية يتم تصنيف هذه العوامل ضمن 12 مجموعة أساسية تضم: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، البيئة، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الاستعداد التقني، حجم السوق، تعقيد الأعمال، والابتكار.

- ✓ أما مؤشر التنمية البشرية: فيتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما إذ انتقلت من الرتبة **105** سنة **2009** إلى **83** سنة **2014**، ومرد ذلك تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر. وفي سنة **2012** ارتفع، متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى **73.4**، وانخفض معدل الأمية لدى البالغين إلى **22%** مقابل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي إلى **5402** دولار. ويضاف إلى ذلك الارتفاع المسجل في الإعتمادات المخصصة لقطاعي التربية والتعليم والصحة في ميزانية الدولة، مما أدى إلى زيادة قدرتهما الاستيعابية وتوفير فرص أفضل للتمدرس وتحسين الاستفادة من الخدمات الصحية. [1] وعليه فإن هذه الأرقام تعبر على أن بيئة الأعمال في الجزائر لا زالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية وهو ما يستوجب العمل على تسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة الفساد ونشاط السوق السوداء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ثانيا ـ التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر: لقد صاحب توجه الجزائر لاقتصاد السوق الانفتاحي صدور عدة قوانين تتعلق بالاستثمار، إلا أن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ سنة **1990** وبداية الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الاستثمار من خلال سن قوانين وتسهيلات وامتيازات من أجل دعم وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ومن بين أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار على غرار القوانين التالية:

- ✓ قانون الاستثمارات لسنة **1963**، قانون الاستثمارات لسنة **1966**؛
- ✓ القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لسنة **1982**؛
- ✓ القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها لسنة **1986**؛
- ✓ القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لسنة **1988**. نذكر منها ما يلي:

1 - **القانون المتعلق بالنقد والقرض[2] لسنة 1990:** الصادر في **14** أفريل **1990** يعتبر هذا القانون نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي.كونه شمل جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر. كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية **51 %** و**49%** وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز. ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا. ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة **1990** بـــ **344** مشروع أي بمعدل **20.6 %** وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.

---

(1) : جمال بلخباط، **مرجع سبق ذكره**، ص.151.

(2) : الجريدة الرسمية، **القانون رقم90–10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـــ 14 أبريل 1990 ، المتعلق بالنقد و القرض**، العدد16، 1990، ص520.

2 – **قانون الاستثمارات وتحرير سياسة الاستثمار[1] لسنة 1993:** منح هذا القانون مجموعة من التسهيلات اللازمة لتدعيم واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تلته عدة مراسيم وتشريعات مكملة طوال فترة التسعينات إلا أن هذا لم يؤد إلى استقطاب استثمارات كبيرة وذلك نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي مرت به البلاد، وواصلت الجزائر جهودها في سبيل الوصول إلى قانون تشريعي ناجح يحقق امتيازات في الجانب الاستثماري.

3 – **الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار[2] لسنة 2001:** صدور قانون **2001** المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله لمنح المزيد من الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية والجمركية للمستثمرين، خاصة المتعلقة بالاستثمارات الإنتاجية وبإنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**، وثم تعديل هذا القانون عدة مرات في السنوات اللاحقة.

4 – **الأمر رقم 06 – 08 المعدل والمتم للأمر 01 – 03[3] لسنة 2006:** تم تعديل الأمر رقم **01 – 03** بإصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار وهو الأمر رقم **06 – 08** والذي نص على تبسيط مسار الامتيازات من خلال نظام بسيط وتصريحي يضمن شفافية أكبر فعدل النظام الاستثنائي التعاقدي بصفة تضمن إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع بتوضيح الامتيازات التي تنمح لهذه المشاريع. وقد عزز هذا القانون مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمرافقة أفضل للاستثمارات من خلال التركيز على الإعلام والتبسيط والمساعدة وترقية الاستثمار وكذا مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة مقابل الامتيازات الممنوحة وذلك بمساعدة الإدارات الجبائية والجمركية، فهو يمنح للوكالة أجل أقصاه 72 ساعة لإصدار قرار بالامتيازات المقررة في إطار مرحلة الانجاز و**10** أيام فيما يخص القرار بمرحلة الاستغلال وتتحصل الوكالة على إتاوة محددة مقابل تحملها لتكاليف دراسة ملفات المستثمرين، كما تم بموجب هذا القانون منح مزايا إضافة للاستثمارات التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني وتحدد المزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر تحت إشراف وزير ترقية الاستثمارات ذات الأهمية حسب التنظيم بعد رأي المجلس الوطني للاستثمار.[4]

5 - **قانون المالية التكميلي[5] لسنة 2009:** لعل أبرز التعديلات التي جاءت على قانون ترقية الاستثمار لسنة **2001**، هو التعديل الذي حمله قانون المالية التكميلي لسنة **2009**، والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة **51/49** ولصالح الطرف الجزائري، هذا التعديل جاء في المادة **58** حيث نصت على أنه " لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة **51 %** على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدد من الشركاء." كما لا

---

(1) : الجريدة الرسمية، **المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني من عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار** ، العدد64، 1993، ص 03.

(2) : الجريدة الرسمية، **الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 01 جمادي ثانية 1422، الموافق لـ 20 أكتوبر سنة 2001، المتعلق بترقية الاستثمار**، العدد47، 2001، ص4.

(3) : الجريدة الرسمية، **الأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتم للأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار**، العدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006، ص 17.

(4) : أوشن ليلى، **المرجع السابق**، ص 60.

(5) : الجريدة الرسمية، **الأمر رقم 09 -01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق لـ يوليو 2009 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009**، العدد 44، 26 يوليو 2009، ص 04.

يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف المستثمرين الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة **30 %** على الأقل من رأس المال الاجتماعي.[1]

6 - **قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار[2]:** ألغى هذا القانون أحكام الأمر رقم **01 -03** السابق والمتعلق بتطوير الاستثمار[3]، وأهم ما جاء به تمثل في:

- ✓ الإبقاء على شرط الثبات التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر الأجنبي صراحة الاستفادة من الآثار الناتجة عن مراجعة أو إلغاء القانون المتعلق بالاستثمار مستقبلا [4]؛
- ✓ ترتيب الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب حسب أهمية قطاع النشاط [5]؛
- ✓ إلغاء التصريح بالاستثمار وطلب الامتيازات واستبدلها بوثيقة وحيدة، إقرار اختصاص القضاء الوطني في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية كأصل عام، والاستثناء هو اللجوء إلى التحكيم[6]؛
- ✓ مبدأ التعويض العادل، الإبقاء على حق الشفعة في الاستثمارات الوطنية والأجنبية.[7]

7 - **المزايا والتحفيزات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر:** قدم هذا القانون الكثير من الضمانات والحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر حتى تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه أوجدت التعديلات الأخيرة ثلاثة مستويات من المزايا على النحو التالي:

أولا - مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة: زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا التالية:

1 - المشاريع المنجزة في الشمال: حيث تم التمييز بين مرحلتين على النحو التالي :

أ - مرحلة الإنجاز:[8]

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

---

(1) : الجريدة الرسمية، **المادة 58**، **نفس المرجع السابق**، ص 13.

(2) : ج.ج.د.ش، القانون رقم 16–09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ03 أوت 2016، **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016، ص 18.

(3) : المادة 37، **نفس المرجع**، ص 24.

(4) : المادة 22، **نفس المرجع**، ص 22.

(5) : المادة 07، **نفس المرجع**، ص 19.

(6) : المادة 24، **نفس المرجع**، ص 22.

(7) : المادة 30، **نفس المرجع**، ص 23.

(8) : المادة 12، **نفس المرجع**، ص-ص: 19 – 20.

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- ✓ تخفيض بنسبة **90 %** من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء لمدة عشر **(10)** سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

ب. مرحلة الاستغلال:[1] حيث أنه ولمدة ثلاث **(03)** سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة **(100)** منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات **(IBS)**

ب - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني **(TAP)**.

ت - تخفيض بنسبة **50 %** من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2 - الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا: والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:

أ- مرحلة الإنجـــــاز:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني ،
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنـــية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز،
- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء،
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال،
- ✓ التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،

(1) : مرجع سابق الذكر، ص 19.

- ✓ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:
  - بالدينار الرمزي للمتر المربع(م2) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى **50 %** من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، وكذا ا لمناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة ،
  - بالدينار الرمزي للمتر المربع (م2) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى **50 %** من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

ب- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- ✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- ✓ إعفاء من الرسم على النشاط المهني،
- ✓ تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

المستوى الثاني - مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل: يتعلق الأمر بنوعين من المزايا:[1]

- ✓ في المقام الأول: يتعلق الأمر بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.
- ✓ أما النوع الثاني: يخص المشاريع التي تخلق أكثر من **100** منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـــ **05** سنوات على مرحلة الاستغلال.

المستوى الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:[2]

أ **- مرحلة الإنجاز:** كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز

- ✓ منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- ✓ إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب- مرحلة الإستغلال:

- ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر **(10)** سنوات؛
- ✓ تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

---

(1) : الجريدة الرسمية، **المادة 15**، من القانون رقم 16 – 09، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 20 – 21.

(2) : الجريدة الرسمية، **المادة 17** ، **18**، **19** ، من القانون رقم 16 – 09، مرجع سبق ذكره، ص 21.

8 - **إجراءات لتحفيز الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني من خلال قانون المالية لسنة 2017:** تضمن هذا القانون العديد من الإجراءات التي تتعلق بقانون الضرائب والرسوم المماثلة وقانوني التسجيل والطابع وقانوني الرسوم على رقم الأعمال والضرائب غير المباشرة وأحكام جبائية مختلفة، وأحكام الجمركية والجباية البترولية وتمثلت أهم الإجراءات التحفيزية للمستثمرين في إجراءات المواد **(86، 88)** من القانون والتي تنص على:

- ✓ تمنح الاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي لمؤسسات الإنتاج التي تنشط في مجال التجميع والتركيب المنصوص عليه بموجب التشريع المعمول به، وذلك حسب المنتج المعني لفائدة المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية.
- ✓ تطبيق رسم مخفض للحقوق الجمركية **(05 %)** على العناصر المنتجة، الموجهة للإنتاج الوطني للزرابي والهدف من ذلك تعزيز الإنتاج الوطني في هذا القطاع لمنافسة المنتوج الأجنبي. مع العلم أن الواردات من هذه السلعة وصلت إلى حوالي **32** مليون دولار في السنة خلال الفترة **(2013- 2015).**
- ✓ يمكن للأشخاص المعنويين الخواص القيام بإنشاء وتهيئة وتسيير مناطق نشاطات، مناطق صناعية ومناطق لوجيستية على أراض ذات طابع غير فلاحي، شرط أن تشكل ملكيتهم، أو تابعة للاملاك الخاصة للدولة على أساس حق امتياز منح لهم بالتراضي لمدة **33** سنة، مع منح تخفيضات على مبلغ الامتياز حسب الموقع الجغرافي.

إن تحقيق الجزائر لرغبتها في الأمن والاستقرار من أجل تسريع عجلة التنمية والبناء، ونقل المجتمع بسرعة من مرحلة الركود والترقب إلى مرحلة الانطلاق والنمو والتطور، ومنه توفير فرص للعمل والنشاط من أجل الازدهار والرفاهية، لا يمكن الوصول لكل هذا وجعله مكتسبات دائمة إلاّ من خلال التقدم الاقتصادي. كون أن التقدم الاقتصادي لم يعد ممكنا تحقيقه في عزلة أو في ظل نظريات الاكتفاء، بل من خلال تعزيز استقطاب رؤوس الأموال والخيرات وتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وكذلك من خلال الاعتماد المتبادل على الفرص الواردة من الجانبين، وتكامل الميزات وتبادل الفوائد والمصالح في العلاقات المتبادلة مع العالم الخارجي.

ثالثا – الإطار المؤسساتي للاستثمارات الأجنبية المباشرة : أنشأ المشرع الجزائري هيئات لتسيير ملف الاستثمار والإشراف عليه نذكر منها:

1 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوي والاستقلال المالي[1] تعمل على تقدم خدمات للمستثمرين الوطنيين والأجانب حلت محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:**319/94** المؤرخ في **17** أكتوبر **1994** الملغى[2] من مهامها نجد:

- ✓ ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومتابعاتها؛

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 01، من المرسوم التنفيذي رقم 282/01، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

(2) : المادتين : 51 و52، نفس المرجع.

- ✓ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية[1]
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء،
- ✓ المشاركة في تطوير الأشكال الجديدة للاستثمار.[2]

2 – المجلس الوطني للاستثمار (C.N.I): أنشأ هذا المجلس تطبيقا للأمر الملغى رقم **01 – 03** المتعلق بتطوير الاستثمار حيث يدرس ويقرر منح المزايا للمشاريع الاستثمارية وفقا لموقعها وأهميتها. وذلك من خلال المساهمة المباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، وتقديم اقتراحاته.[3]

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا في قطاع الخدمات، والتي بدورها توفر مناص عمل جد معتبرة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أولا- تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر: رغم اعتماد الجزائر على جملة من التحفيزات والامتيازات السابقة الذكر خاصة في سنوات التسعينيات التي شهدت اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية ما أوقع الجزائر في عشرية سوداء وهو السب الرئيسي لعزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر أنا ذاك إلا أن بداية من سنة 2000 وتزامنا مع عودة الاستقرار والأمن للجزائر والمباشرة في تنفيذ المخطط الإنعاش الاقتصاد لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا لجذب مزيد من التدفقات الأجنبية وكذا تحسن مؤشـــرات الاقتصاد الكلـــي وهو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر. والجدول الموالي يعرض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وأرصدتها خلال الفترة 2005 – 2017 على النحو التالي:

الجدول رقم (36): تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 2005-2017

الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	التدفقات (مليون دولار)		الأرصدة (مليون دولار)	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2005	1,145.34	20.19-	8,222.01	574.84
2006	1,888.17	33.97	10,110.18	608.82
2007	1,743.33	150.63	11,853.51	759.44
2008	2,631.71	317.98	14,485.22	1,077.43
2009	2,753.76	214.81	17,238.98	1,292.24
2010	2,301.23	220.49	19,540.20	1,512.73
2011	2,580.35	533.51	22,120.56	2,046.24

(1) : المادة 22، من الأمر 01-03، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

(2) : المواد 03، 04، 05 من المرسوم التنفيذي رقم 282/01 ، مرجع سبق ذكره.

(3) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم : 05 – 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه و سيره**، الجريدة الرسمية ، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

2012	1,499.42	41.30-	23,619.98	2,004.94
2013	1,692.89	268.29-	25,321.87	1,736.65
2014	1,506.73	18.30-	26,819.60	1,718.35
2015	587.31-	103.22	26,232.29	1,821.57
2016	1,635.0	46.0	27,871.0	1,868.0
2017	1,203.0	4.00-	29,053.0	1,893.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- ✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، النشرية الفصلية للسنة 34، العدد 02، أفريل 2016، ص 15.
- ✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، النشرية الفصلية للسنة 34، العدد 02، 2018، ص 13.

من الجدول نلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال سنة **2006** قد شهدت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة **2005** بتغير قيمته **742.83** مليون دولار أمريكي، وهذا تزامنا مع صدور قانون الاستثمار لسنة **2006**، وسجلت الجزائر سنة **2008** مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة **2007** حيث بلغ ارتفاعا قيمته **888.38** مليون دولار أمريكي، ليبلغ قيمة قاربت **2632** مليار دولار. والسبب في ذلك هو تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار خاصة عند صدور الأمر رقم **01-03** المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، ووقفا للانكتاد فإن قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها وتتمتع فيه قطاع **قطاع المحروقات** بجاذبية خاصة حيث عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية «سوناطراك» وشركة "بريتيش بتروليوم" البريطانية لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار، إلا أننا نلاحظ أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لطالما كانت مذبذبة، فقد أثر ملف الفساد بشركة سوناطراك سنة **2010** إلى التوقف المفاجئ للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل **90%** من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر. ثم ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في سنة **2009** ارتفاعا طفيفا بنسبة **6,43 %** أما في سنة **2010**، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما على المستوى العالمي، وهو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات) كما يرجع السبب الرئيسي كذلك في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة **2010** إلى التعديلات التي مست الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الأمر **01-03**. التي تناولت شروط جديدة متعلقة بتفضيل المنتوج الجزائري المحلي على حساب الاستثمارات الأجنبية كإستراتيجية لترقية الاقتصاد الوطني، ما أدرى بالمستثمرين الأجانب على العزوف والتخوف من الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع عدم وضوح بيئة الاستثمار في الجزائر ما أدى إلى تراجع تدفق الاستمارات الأجنبية إلى الجزائر، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة **2011** إلى **2,580.35** دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما سمي بـــ"الربيع العربي" وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري نظرا للاستقرار الأمني، لكن خلال سنة **2012** عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا إلى أدنى مستوى منذ سنة **2005** لتسجل **1499** مليون دولار وهذا راجع إلى الانكماش الحاصل في إنتاج المحروقات أثر سلبا في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وإلى فرض قاعدة **51/49** الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة **2009**)، والتي تنص على أن للمستثمر

الوطني الحق في الحصول على **51** % على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، وكانت سنة **2015** هي الأسوأ على الإطلاق برقم سلبي بلغ - **587.31** مليون دولار في ظل الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري وتدهور سعر برميل النفط منذ منتصف سنة **2014** إلى يومنا هذا. رغم أن عدد الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد فاقت **327** شركة وتحتل بها الجزائر المرتبة التاسعة في الوطن العربي من أصل **21** دولة. ومنه فرغم هذه الحركة وتغير في القيم إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية تكاد تنعدم كونها لا تساهم إلا بنسبة **01 %** (أنظر الشكل الموالي). هذا ما يعطي انطباع عن ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر.

2 ـ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية: تدرك الجزائر جيدا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي. وعلية تظهر استفادة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حجم التدفقات الواردة إليها وحسب قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن هذه الإحصائيات للمشاريع الاستثمارية المصرح بها منقحة ومصححة في ضوء المشاريع الملغاة خلال الفترة **2002- 2016** كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (37): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب القطاعات الاقتصادية 2002 – 2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بالمليون د.ج	النسبة (%)
الزراعة	14	% 1.70	4373	% 0.20
البناء	137	% 16.67	77661	% 3.5
الصناعة	495	% 60.22	1783922	% 80.45
الصحة	6	% 0.73	13572	% 0.61
النقل	25	% 3.04	14820	% 0.67
السياحة	14	% 1.70	113772	% 5.13
الخدمات	130	% 15.82	119139	% 5.37
الاتصالات	01	% 0.12	89441	% 4.03
المجموع	822	% 100	2216699	% 100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات محدثة في 2017/04/25. http://www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الأجنبية قد شهدت تذبذب في التوزيع من قطاع إلى آخر، حيث:

- ✓ المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في قطاع الصناعة وبالتحديد في فرع المحروقات حيث يحتل هذا القطاع الصدارة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة قدرت بمبلغ **1783922** مليون د.ج أي ما نسبته **80.45** % وبمجموع **495** مشروع، من إجمالي المشاريع البالغ عددها **822** مشروع في نهاية سنة **2016** .
- ✓ ليأتي في المرتبة الثانية كل من قطاعي الخدمات والسياحة بنسبة مجموع فاقت **10 %**، حيث استحوذ قطاع الخدمات ما قيمته **119139** مليون د.ج، استحوذت فيه على **130** مشروع، في حين استحوذ قطاع السياحة على **14** مشروع بقيمة مالية قدرت بـــ **113772** مليون د.ج.

ويرجع السبب إلى ارتفاع المردودية هذه القطاعات لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، خاصة في ظل التسهيلات التي منحتها الحكومة من خلال الامتيازات الضريبية.

في حين لم تحظى بقية القطاعات الأخرى والتي لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية سوى وهي كالتالي: البناء، الصحة، النقل، الاتصالات...،

- ✓ في حين احتل قطاع الزراعة في تفضيلات المستثمر الأجنبي المرتبة الأخيرة وهو القطاع الحساس الذي تعول عليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني بمبلغ مالي لم يتجاوز **4373** مليون د.ج، كونها لا تحقق الربح إلا في المدى الطويل وتتطلب أموال ضخمة عكس بعض القطاعات الخدماتية المربحة والأقل مخاطر، لذلك نجد أن قطاع الزراعة لا يمثل سوى **0.2** % من إجمالي الاستثمارات المحققة،.

وتبقى الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات دون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر للفرص الموجودة فيها، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها.

2 – حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا معتبرا خلال العشرية الأخيرة مدفوعة باجرات الانفتاح التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وذلك على الرغم من ضعف حجم التدفقات الاستثمارية مقارنة ببعض الدول النامية وحتى العربية. والجدول التالي يوضح مقارنة بين قيم الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المحلي على النحو التالي :

الجدول (38): قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مابين 2016 – 2017

فترة	نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بالمليون د.ج	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
نهاية 2016	الاستثمار المحلي	62982	% 99	10584134	% 83	1018887	% 90
	الاستثمار الأجنبي	822	% 01	2216699	% 17	119525	% 10
	المجموع	63804	% 100	12800834	% 100	1138412	% 100
نهاية 2017	الاستثمار المحلي	62334	% 98.58	11780833	% 82.38	1098011	% 89.15
	الاستثمار الأجنبي	901	% 1.42	2519831	% 17.62	133583	% 10.85
	المجموع	63235	% 100	14300664	% 100	1231594	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات www.andi.dz

نلاحظ من الجدول أن عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي قد تحسن في سنة **2017** ليبلغ **901** وبقيمة مالية وصلت إلى **2.519.831** مليون د.ج بعد أن كان **822** مشروع في نهاية ديسمبر **2016** بقيمة قدرت بـــ **2216699** د.ج. وبعد أن كان في حدود **676** مشروع في سنة **2015** حيث لم تتجاوز قيمته أنا ذاك حوالي **0.8** مليون د.ج وقد بلغت مساهمة رؤوس الأموال من مجموع الاستثمارات حوالي **32 %.**[1]، وعليه تبقى مشاركة الاستثمارات الأجنبية جد ضعيفة فهي لم تتجاوز في أحسن حالاتها نسبة **01.5 %** من مجموع الاستثمارات. كما و لا يتجاوز نسبة **17.62 %** من مجموع القيم المالية الكلية لمجموع الاستثمارات داخل الوطن. وعليه فإن المتتبع لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يلحظ وبوضوح أن حجمها لم يكن في مستوى الطموحات والآمال، بالرغم من الامتيازات والضمانات الواسعة التي يوفرها قانون الاستثمار الجزائري، فأغلب المؤشرات الخاصة

(1) : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2017 (تحديث اغسطس 2018)، تم الاطلاع عليها يوم: 15 سبتمبر 2018 على الرابط :
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015

بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عما كان متوقعا، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري. ويكمن السر في أن قرار المستثمر الأجنبي لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له فقط، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلي مدى توافر المناخ الاستثماري الملائم؛ الذي لا تمثل الإعفاءات والضمانات إلا عنصرا واحدا من عناصره المتعددة، وهو ليس أهمها على الإطلاق.حيث تتوزع هذه النسبة على أهم الدول المستثمرة في الجزائر كما يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (39): أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب أفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14,293	82	69

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، النشرية الفصلية للسنة 34، العدد 02، 2018، ص 13.

حسب الإحصائيات المنشورة في تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تحت عنوان مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة **2018** والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أنه مع نهاية ديسمبر **2017** قد بلغت التكلفة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر **14293** مليون دولار، بعد أن كانت قد سجلت في نهاية **2016** نحو **15.273** مليون دولار أمريكي أي ما يقارب **2216700** مليون د.ج

تتوزع بالدرجة الأولى على الصين بتكلفة قدرت بـــ **3.539** مليون د.ج ثم تليها الدول الأوروبية بنسبة قاربت **43%** بما فيها الاتحاد الأوروبي الذي يساهم في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة **30 %** بتعدد **313** مشروع بحكم الشراكة الأورو-متوسطية المبرمة معها سيطر فيها فرنسا على الحصة الأكبر على الإطلاق بـــ**10** مشروعا و**08** شركات وبإجمالي تكلفة قدر بـــ **268** مليون دولار، تليها كل من اسبانيا وبريطانيا بـــ **07** مشاريع بـــ**03** و**06** شركات على التوالي، ثم ألمانيا بـــ**06** مشاريع و**06** شركات، وقد استحوذت الاستثمارات العربية على **99** مشروع تحوز فيها الإمارات على **28** مشروع، وتونس على **23** مشروع، والسعودية على **13** مشروع ومصر **12** مشروع ولبنان **06** مشاريع، والأردن على **05** مشاريع، والمغرب على **07** مشاريع، وقطر على مشروعين، وعمان والسودان وليبيا كل منها مشروع. وهذا بقيمة أجمالية قدرت بـــ **24337.3** مليون دولار .

ثانيا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر: لمعرفة دور جذب الاستثمارات الأجنبية إلى لجزائر وجب دراسة أثرها على بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية في الجزائر من ناتج داخلي خام، ومعدل النمو وقيمة الصادرات ودوره في تشغيل اليد العاملة، حسب الإحصائيات المتوفرة على النحو التالي:

1 – مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الوطني الخام: لإظهار أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يمكن استعراض معدلات الناتج الداخلي الخام باعتبار النمو الاقتصادي يقاس به وكذلك معدلات النمو المحققة في الشكل التالي :

الشكل رقم(28): تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة ومعدل الناتج الوطني الخام للجزائر 2006-2015

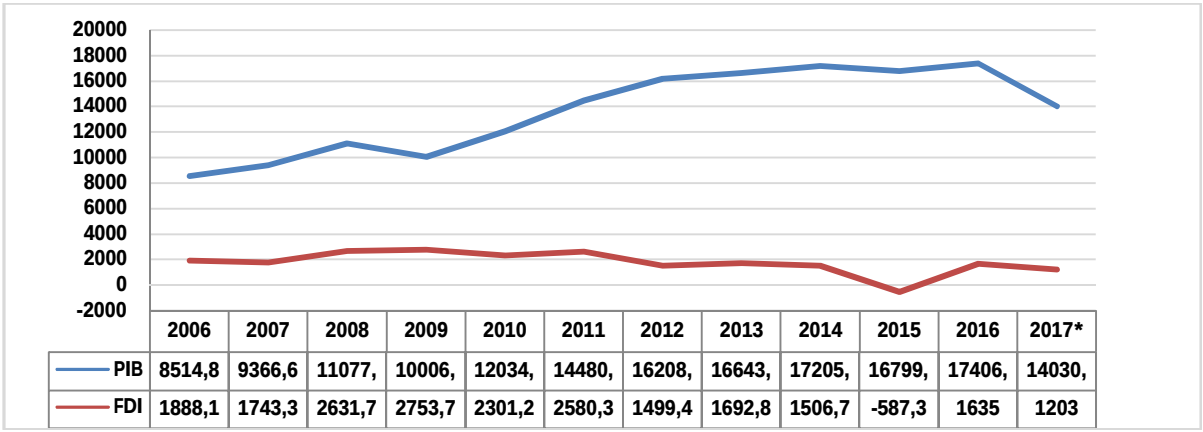

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
PIB	8514,8	9366,6	11077,	10006,	12034,	14480,	16208,	16643,	17205,	16799,	17406,	14030,
FDI	1888,1	1743,3	2631,7	2753,7	2301,2	2580,3	1499,4	1692,8	1506,7	-587,3	1635	1203

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ✓ بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 40، ديسمبر 2017، ص26 .
- ✓ * : بالنسبة لإحصائيات الناتج الوطني الخام لسنة 2017 فهي تتعلق فقط بثلاث ثلاثيات فقط أي 09 أشهر فقط.

نلاحظ أنه في طيلة فترة الدراسة كان لكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر والناتج الوطني الخام نفس المنحى تقريبا باستثناء الفترتين ما بين **2011** إلى **2012** ومن **2014** إلى **2015** أين استمر الناتج الوطني الخام في الزيادة بينما عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا ضئيلا في الفترة الأولى وحادا في الفترة الثانية والسبب يرجع دائما إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. من أجل إظهار العلاقة بأكثر دقة تم إدراج الشكل الموالي الذي يوضح تطور مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الوطني الخام.

الشكل رقم (29): مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2006 – 2016

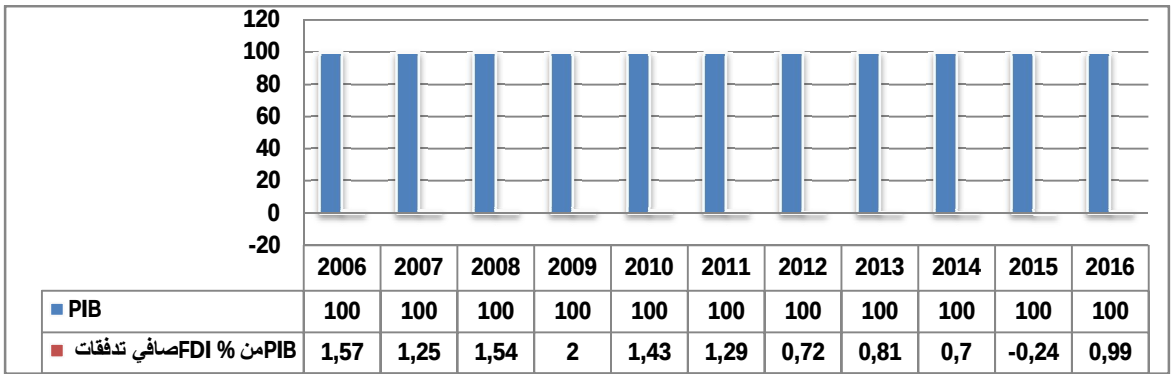

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
PIB	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
صافي تدفقات FDI % من PIB	1,57	1,25	1,54	2	1,43	1,29	0,72	0,81	0,7	-0,24	0,99

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: معطيات من الموقع الرسمي للبنك العالمي.

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي تعد جد ضئيلة في الناتج الوطني الخام الجزائري رغم تطوره المستمر منذ سنة **2003** إلى غاية سنة **2009**، حيث بلغة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر **02%** من الناتج المحلي الإجمالية هي النسبة الأعلى له خلال هذه الفترة، ثم بدأت بالتراجع لتنعدم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بداية سنة **2015**، وقد سجلت نسبة سلبية في منتصف سنة **2015** عندما سجلت **– 0.24** % و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية كون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل الاستثمار في قطاع المحروقات، وفي سنة **2016** ارتفعت نسبة مساهمته لتصل إلى قرابة **01 %**، هذه النسب المسجل تبقى دون المستوى المطلوب.

2 – أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الجزائر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المحركات الأساسية لعجلة النمو الاقتصادي، إذ يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بشكلٍ إيجابي في عديد من الدول، كما و أن عملية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف معقدة جداً ولا يمكن الجزم بالقول أن الاستثمار الأجنبي يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي. فمثلاً ربما يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراتها، ولكنه في المقابل ربما يؤدي إلى خروج بعض المنشآت المحلية من السوق مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار الوطني الخاص. فإذا كان تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات أكبر من تأثيرها على الاستثمار الوطني الخاص، فأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موجباً والعكس صحيح. وقد سعت الجزائر جاهدت إلى تقديم تحفيزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من أجل التأثير في النمو الاقتصادي والشكل التالي يوضح تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2006 -2015

الشكل رقم (30): تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2017

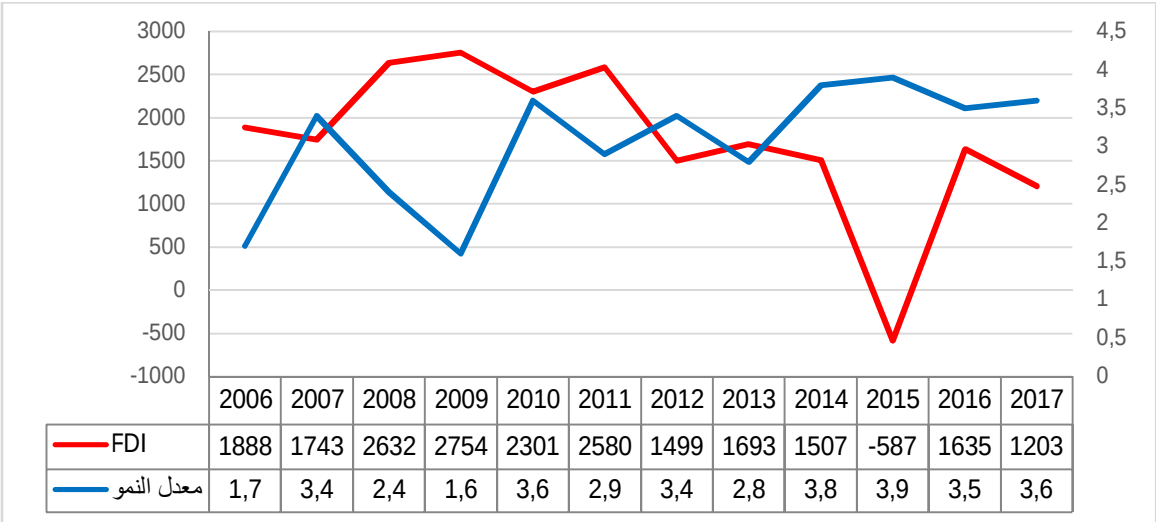

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
FDI	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1693	1507	-587	1635	1203
معدل النمو	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,9	3,5	3,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من التقارير الرسمية لـــــ:

- ✓ معدل النمو: من الموقع الرسمي للبنك الدولي.
- ✓ FDI: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي قد أثر بالإيجاب على التشغيل في الجزائر إلا أنه وحسب ما يظهره الشكل رقم () من تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور معدل النمو خلال الفترة **2000-2015**،

ويظهر المنحنى أنه رغم ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ سنة **2007** إلى **2009** حينما سجل أعلى قيمة له والتي قدرت بـــ **2753** مليار د.ج فإن النمو الاقتصادي قد تراجع خلال نفس الفترة **1.2 %** مقارنة بـــ **3.4 %** عندما كان تدفق الاستثمار الأجنبي في حدود **1743** مليار د.ج ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية وتبقى مشاركة الاستثمارات الأجنبية في نسبة النمو ضعيفة، وعليه فان معدل النمو في الجزائر لا يتأثر إطلاقا بتدفقات الاستثمار الأجنبي إليها، فالمنحنيين مستقلين تماما ولكل منها وتيرة مختلفة تماما ولا تشتركان في المنحى.

3 ـ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من مشكلة البطالة، خاصة مع الإصلاحات المختلفة التي أجرتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال توفير مناصب شغل بمختلف أنواعها دائمة ومؤقتة مباشرة وغير مباشرة، ولتوضيح هذه العلاقة تم إدراج الشكل الموالي لتبيين علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (31): علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات البطالة في الجزائر 2000-2017

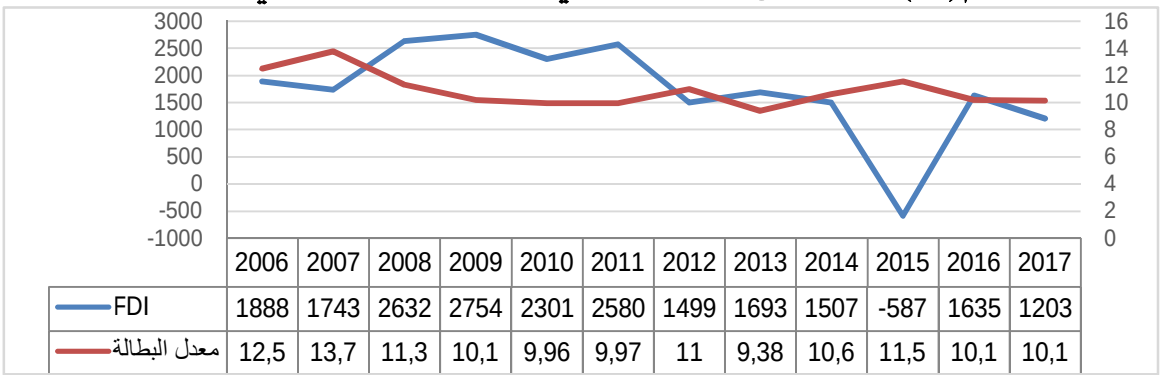

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
FDI	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1693	1507	-587	1635	1203
معدل البطالة	12,5	13,7	11,3	10,1	9,96	9,97	11	9,38	10,6	11,5	10,1	10,1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية:

- ✓ https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-unemployment-rate.php
- ✓ إحصائيات الاستثمارات الأجنبية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016.
- ✓ إحصائيات حول معدلات البطالة: البنك الدولي 2017.

من خلال الجدول نلاحظ على طول فترة الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر، بمعنى انه كلما ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لاحظنا انه يكون هناك توفر لمناصب شغل وبالتالي تخفيض في معدلات البطالة. ومن خلال هذه النتيجة نقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي على البطالة في الجزائر رغم ضآلة حجمه. ولتوضيح أكثر الجدول التالي يبين عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين **2000 – 2015** على النحو التالي:

الشكل رقم (32): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف ما بين 2000 – 2017

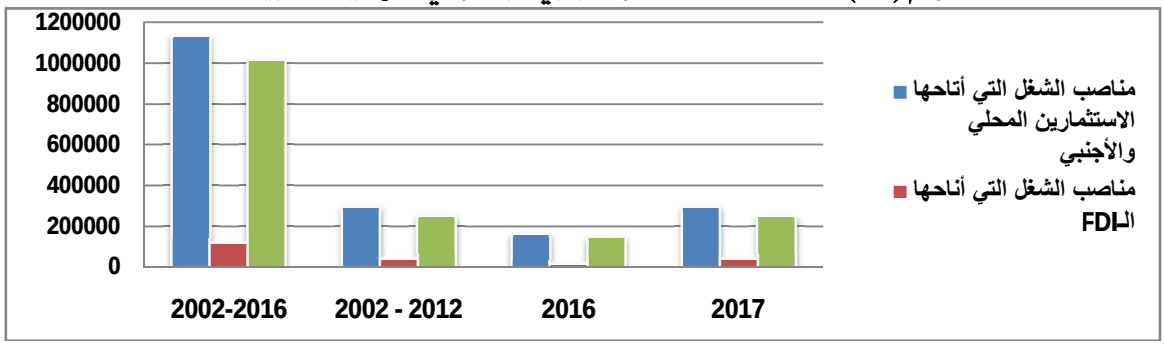

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات www.andi.dz

يظهر من خلال الشكل المساهمة المتواضعة للاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف مقارنة بالاستثمار المحلي حيث أنه وخلال الفترتين لم يرقى حتى إلى نصف ما يوفره الاستثمار المحلي من المناصب حيث خلال الفترة **2011-2015** وفر الاستثمار الأجنبي المباشر **20702** منصب شغل في الجزائر وهي مساهمة متواضعة جدا مقارنة بطول الفترة (خمس سنوات)، وخلال سنة **2015** لوحدها تم تسجيل **14591** منصب شغل، إلا أنه في بداية من سنة **2016** بدأ الانتعاش في التوظيف وسجل خلالها التوظيف أكثر من **16662** منصب شغل أتاحتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي ما نسبته **11 %** ليرتفع التوظيف الذي تدره الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال سنة **2017** إلى **42959** منصب شغل ليصل إلى أكثر من **16.7 %** من إجمالي المناصب التي توفرها الاستثمارات في الجزائر. إلا أن هذه النسبة تبقى عرضة للتقلبات خاصة إذا انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية ويعود سبب ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى كذلك إلى ضآلة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر كما تم إظهاره سابقا، غير أنه لا يمكن إنكار هذه المساهمة التي تظل تمتص نسبة كبيرة للبطالة وهو ما يعود بالإيجاب سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. والجدول التالي يبين نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة الممتدة من سنة **2002-2016** :

الجدول رقم (40): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة 2002-2016

القطاع الاقتصادي	عدد مناصب العمل	النسبة %
الزراعة	528	%0.41
البناء	21533	%16.66
الصناعة	71936	55.65%
الصحة	2196	%1.70
النقل	1723	%1.33
السياحة	15128	%10.16
الخدمات	16710	%12.93
الاتصالات	1500	%1.16
المجموع	129254	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، 2017/04/25 على الرابط:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد وفر العدد الأكبر من مناصب العمل بنسبة 55.65%، ثم يليه قطاع البناء و قطاع الخدمات وقطاع السياحة حيث وفرو مناصب عمل بنسبة 16.66 %، 12.93%، 10.16% على التوالي، ثم يأتي قطاع الصحة بنسبة 1.70%، وقطاع النقل، الاتصالات، الزراعة فقد وفرو مناصب شغل بنسبة 1.33% ،1.16 %،0.41% على التوالي. والجدول التالي يبين توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة فترة **2002 - 2015** على النحو التالي:

الجدول رقم (41) : نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017

المنطقة	مناصب الشغل	القيمة بمليون د.ج	النسبة %
أوروبا ✓ من بينها الإتحاد الأوروبي	78415 44646	1148208 666499	%45.56
آسيا	11761	169732	% 6.73
أمريكا	3737	68813	% 2.73
الدول العربية	34462	1057257	% 41.95
إفريقيا	609	39686	% 1.57
أستراليا	264	2974	% 0.11
متعدد الجنسيات	4335	33160	% 1.31
المجموع	129254	2519831	% 100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، 2018/09/09، على الرابط : http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع الأوروبية هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت بـــ **44.646** ألف منصب عمل وتليها الدول العربية حيث وفرت **34.462** ألف منصب عمل، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا بـــ **11.761** ألف منصب عمل، ثم أمريكا بـــ **3737** منصب عمل، أما المشاريع من الجنسيات المتعددة فقد ارتفعت مساهمتها في خلق مناصب الشغل إلى **4335** منصب شغل، في حين وفرت مشاريع كل من إفريقيا وأستراليا مناصب شغل ضئيلة قدرت بـــ **873** منصب عمل. لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات، والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا، بالرغم من قوة العلاقة الإرتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

المطلب الثالث : إستراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت الجزائر إلى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات في هذا الصدد، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول : العوامل المحفزة الاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر

تختلف عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد إلى آخر وذلك وفقًا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملاءمتها للبنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات. كون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تهتم بعدة عوامل أبرزها السياسات التي تعتمدها الحكومة للاستثمار داخل البلد كقوانين العمل والدخول ومعايير معاملة فروع الشركات الأجنبية وسياسات برامج الخصخصة والسياسة الضريبية

والتعريفات الجمركية بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد، وهناك معايير تتعلق بدعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وسمعة الدول وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة والحوافز الاستثمارية وخدمات ما بعد الاستثمار بالإضافة إلى الفساد وسوء الإدارة الموجود في البلد وأثره على التكلفة، هناك أيضًا عوامل اقتصادية تتعلق بالسوق والموارد والكلف، فالاستثمار الأجنبي سيلتفت للبلدان ذات الأسواق الكبيرة ومعدلات الدخل العالية ومعدلات نمو الأسواق وقدرة الوصول إلى الأسواق العالمية، فالاستثمار الأجنبي مهتم بتوفر المواد الخام والعمالة الرخيصة وكفاءتها وتوفر التكنولوجيا والابتكارات كذلك، وبالطبع لا يمكن إغفال عوامل الكلف التي تتعلق بكلفة الأصول والموارد وكلفة المدخلات الإنتاجية والنقل والاتصالات.

أولا – العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة: تسعى الكثير من الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من ميزاتها، كون أن هذا النوع من الاستثمارات لا تأتي بطريقة آلية إلى الجزائر ولكن لابد عليها أن تعمل على توفير متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة منه. وعليه يمكن التفصيل في بعض العوامل المحفزة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النحو التالي:

1 – العوامل الاقتصادية: المحيط الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية هو الاقتصاد المتفتح على العالم الخارجي، حيث يكون هذا الانفتاح مصحوب ببعض الإجراءات التي تسهل من مهمة المستثمر، وتضمن له أرباح معتبرة، وذلك من خلال إحداث هياكل اقتصادية قادرة على استيعاب رؤوس أموال المستثمرين الأجانب، وتدعيم الخوصصة الإيجابية، والعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق المنتج للثروات والسلع والخدمات، وكذلك من خلال تسهيل الإجراءات القانونية وجعلها تتماشى والتحرر الاقتصادي وحرية المبادرة.وعليه يمكن حصر وتلخيص العوامل الاقتصادية فيما يلي:[1]

أ- العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والأخرى المرتبطة بالموقع، وهي:

- ✓ وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين.
- ✓ ضمان مصادر التموين كما هو الحال في القطاع الإستخراجي: كالبترول والمعادن.
- ✓ توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار.

ب- العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج، وهي:

- ✓ توفير اليد العاملة الرخيصة.
- ✓ تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في الجزائر .
- ✓ انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

ت- العوامل المتعلقة بحجم الأسواق والخدمات والمتوفرة، وهي:

- ✓ تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في الجزائر، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لأن تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للانتفاع بها نظرا لإستراتيجيتها وأهميتها.
- ✓ الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة مقارنة بالبلدان المتقدمة.

(1) : عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع وأفاق**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 18 - 17 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص253 .

- ✓ التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية و مناطق التبادل الحر الموجودة والجديدة.

2 ـ العوامل السياسية: إنّ القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطـــوة أولى الجانـــب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقـــة أكثـــر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعا أو فروعا صناعية في الجزائر المستقبلة للاستثمارات، ولهذا يتوجب عليها أن تكـــون مستقرة سياسيا، كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من أجل جلب الاستثمارات، وكذا الاهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة.

3 ـ العوامل الضريبية والمالية: لجلب المستثمرين الأجانب يجب أيضا توفير واستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل:

- ✓ التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع الاستثماري.
- ✓ الإعفاء الضريبي عند بداية النشاط الإنتاجي.

ب- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل:

- ✓ توفير قروض بمعدلات تفضيلية.
- ✓ ضمانات تعويض القروض.
- ✓ ضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال (إعادة التوطين).
- ✓ عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.

ت- الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة، مثل:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية.
- ✓ الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز.
- ✓ الإعفاء من رسوم التصدير.

ثانيا ـ محددات الاستثمار في الجزائر: تتنافس الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة، ومقدمة لحوافز وضمانات متنوعة، ومبرزة للميزات المكانية التي تتمتع بها. وفي هذا العنصر نستعرض مختلف محددات الاستثمار التي تعتبر شكل من أشكال حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، في شكل استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

1 - **حجم السوق:** تعتبر الأسواق الكبيرة خاصة الاستهلاكية من أكبر الإغراءات والمحفزات لقدوم الشركات خاصة متعددة الجنسيات، كونها تمثل فرصة تسويقية لمختلف السلع ولعل الأسواق ذات الحجم الكبير تجذب الاستثمارات العمودية أكبر من الاستثمارات الأفقية فمثلا التي تعتمد على صناعات كثيفة العمل لصناعة السيارات وهذه الأسواق لا تستلزم بالضرورة أن تكون بين دول الشمال بل تتعدى ذلك إلى ظهور دور كبير للأسواق في الدول النامية مجال واسع ولعل دراسة **Head, k.and T.Mayer** سنة **2004** تفسر الجزء الأول من

توطين المؤسسات المتعددة الجنسيات اليابانية في الاتحاد الأوروبي. وعليه تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، كون أن حجم السوق في الجزائر يتمثل في عدد السكان الذي يفوق **42.3** مليون نسمة (**01** جانفي **2018**)[1] هذا العدد الهائل كله يعتمد على أكثر من **98%** من استيراد العديد من المواد المصنعة للاستهلاك والتجهيز من الخارج، بالإضافة أنه مجتمع لا يتميز الرشادة الاقتصادية في الاستهلاك وتعطشه للمنتجات الأجنبية كونه يفضلها عن المنتجات المحلية ويرجع ذلك إلى ثقافته السلبية. كما تتميز السوق الجزائرية بقلة المنافسة بين الشركات كون أن المنتوج المحلي هو غالبا في بداية دورته الإنتاجية وهو يطمح لتحقيق نمو في مختلف الأنشطة وهذه تعتبر بمثابة نقطة قوة للمستثمر الذي يمتلك مؤهلات كبيرة سواء تكنولوجية أو معمارية أو إدارية أو غيرها من المؤهلات التي تجعل منه يتفوق على المنتوجات المحلية بالإضافة إلى غياب العديد من النشاطات التي تنتظر تدفق الاستثمارات اتجاهه.

2 – **البنية التحتية:** أنجزت الجزائر بنية تحتية متطورة لخدمة اقتصاد يشهد نموا مضطردا، ومن أهم عناصر هذه البنية التحتية نجد:

أ - **بنيـــة النقـــل:** عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

- ✓ **شبكة الطرقات:** تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية ، حيث يقدر طولها ب 696 112 كلم من الطرق، منها 280 29 كلم من الطريق الوطني و أكثر مـــن 4910 هيكل. كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر ب 216 1 كلم والذي سيربط مدينـــة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب.

  إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة نذكر منها:

  - o إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 216 1 كلم،
  - o الإطلاق القادم لمشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم.
  - o كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته بقـــرار مـــن الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق و هي (الجزائر، المالي، النيجر ،نيجيريا، التشاد وتونس).

- ✓ **شبكة السكة الحديدية:** تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونـــة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد. وتسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF). هذه الشـــبكة مجهزة بـــ أكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها:

  - o 299 كلم سكك مكهربة
  - o 305 سكك مزدوجة
  - o 1 085 سكك ضيقة

(1) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **الملامح القطرية للدول العربية 2018 - الجزائر**، الكويت، 2018، ص 60.

من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربة 1000 كلم من السكك الحديدية و إنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية.

- ✓ **النقل الجوي:** طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للإندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017. كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة. كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع. حيث أنه وخلال الموسم الصيفي سجلت الخطوط الجوية الجزائرية معدل نمو إجمالي لحركة المرور قدر ب 15٪ و في عام 2011 بلغت إيراداتها 56 مليار دينار.

تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية. إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا. الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى.

تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط. و هناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها : التونسية للطيران، الخطوط الجوية للملكية المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الإيطالية للطيران، إيغل أزور، ليفتزا، الخطوط الجوية التركية، الخطوط الجوية البريطانية.

- ✓ **النقل البحري:** تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم العبارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، و نقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.

معظم الانشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري نذكرمنها: الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو / بتيونا، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس ودلس. أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها إستفادة من هاته العملية باستثناء محطات النفط والغاز. [1]

ب- **المحيط التقني:** تبلغ نسبة المتعلمين 70% من السكان، حيث نجد أن هناك 14 جامعة تستوعب 40 ألف طالب سنويا على مستوى الوطن، إضافة إلى سهر الجزائر على التكوين المهني ليتخرج سنويا نحو 500 ألف متربص متسرب من المدرسة.

ت- **بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 04 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

(1) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **قطاع النقل**، إحصائيات محدثة في 2017/04/25. http://www.andi.dz

ث- **التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:** بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7مليون مترل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

ج- **مؤشرات أخـــرى:** لقد بلغت نسبة النمو لسنة **2018** حسب القطاعات: المحروقات **3.5%**، الفلاحة **4%** الصناعة **2.8%** البناء والتشغيل **7.4%** الخدمات **7.3%**، أما البطالة فقد بلغت **11.2%** ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت **02** مليون دولار خلال **2018**، وذلك نتيجة إتباع سياسة التسديد المسبق للديون منذ سنة **2006** وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز البرميل **70** دولار خلال عام **2006**.

ح- **المؤهلات الذاتية للجزائر:** تتمتع الجزائر بالكثير من المواصفات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها:[1]

- ✓ موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي، وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، كما تمثل مدخلا لإفريقيا، وتملك ثروة من الموارد البشرية، فهي تحتوي على نسبة **75 %** من فئة الشباب، وهو متفتح على التعلم وله كفاءات عالية.
- ✓ وتملك الجزائر قاعدة صناعية هامة، تم إنجازها خلال عقود عدة، وهي تحتاج إلى استشارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف السوق المحلية والتصدير، مع العلم أن المؤسسات الصناعية الجديدة أنشئت وفق مواصفات عالية، في حين أسندت الصناعات القديمة إلى برامج تأهيل نمو آلية التطور، من جهة ثانية باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة **(OMC)**.
- ✓ وبدأت اتصالاتها للدخول في اتفاقية التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية، ولا شك في أن هذا العمل سيوسع من آفاق التصدير، ويوفر مجالات النجاح للمشاريع الاستثمارية، ولا ننسى أن الجزائر تتوفر على موارد طبيعية متنوعة أهمها الاحتياطي من البترول والغاز، والمعادن النفيسة والمتنوعة، كما تملك إنتاجا فلاحيا يضاف إلى ثرواتها من المواد الأولية.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات اقتصادية ومالية وجبائية إلا أن مستوى الاستثمارات الأجنبية تبقى دون مستوى طموحات الجزائر، كون غالبية الاستثمارات تتجه إلى ميدان المحروقات، حتى ولو أن الاستثمار فيها يسمح باستعمال الموارد المحلية في استثمارات أخرى، وحاجة الاستثمار في الجزائر هو الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتحدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الإنتاجية الجزائرية في كل القطاعات. وعليه يمكن إرجاع كل ذلك إلى جملة من المشاكل التي تواجهها الجزائر والتي يمكن حصرها في الأسباب الرئيسية التالية:

أولا ـ المعوقات السياسية والقانونية :

- ✓ يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فان انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، وتعتبر عشرية التسعينات التي عرفتها الجزائر والتي عرفت

1- فدوي أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 11 .

بالعشرية السوداء، والدليل على ذلك تعاقب عشر حكومات على السلطة، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب والذي أصبح يهدد كل مؤسسات الدولة. على الرغم من أن الجزائر عرفت استقرار سياسيا وأمنيا نسبيا منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة، والذي ركز سياساته على إعادة الأمن والاستقرار للبلاد وذلك من خلال ما عرف بقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن بوادر الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى قليلة وهذا نظرا للتدخلات والشكوك التي مازالت تحيط بالمستثمرين الأجانب.

- ✓ ومن جهة أخرى فان الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية. وبالنظر إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء، الأمر الذي أدى إلى تخوف المستثمرين، مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

ثانيا ـ المعوقات المالية والاقتصادية :

1 – المعوقات المالية والإدارية: تبقى المنظومة البنكية في الجزائر دون المستوى المطلوب، لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تعرف الكثير من التقصير الإداري في عمليات التمويل وهذا بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويعزى هذا القصور في نظرهم إلى ما يلي: **(1)**

- ✓ انتشار ظاهرة الرشوة والبيروقراطية والمحاباة الجهوية في المعاملات المالية والبنكية واستفحالها في المجتمع الجزائري، مما يعطي صورة سيئة عن الجزائر، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمرين الأجانب.
- ✓ انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
- ✓ ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.
- ✓ اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة (قد تعادل مرتين قيمة المشروع المراد استثماره).
- ✓ ندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك.
- ✓ الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطئها.
- ✓ استغراق البنك وقتا طويلا (يقارب السنة) قبل منح القرض في حين يتراوح في ثلاث أشهر في تونس، وأربع أشهر في المغرب.
- ✓ يرجع المستثمرون في اغلب الأحيان أسباب تأخر تحقيق استثماراتهم وارتفاع تكاليفها إلى غياب التمويلات فضلا عن اعتبارهم بأن النظام المالي لا يتميز بالفعالية وغير قادر على التأقلم مع متطلباتهم فحتى العمليات الجارية (تحويل، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة) تعرف صعوبات، فتحويل صك بنكي مثلا من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك وتقعان في نفس المدينة يستغرق شهرا كاملا. بالإضافة إلى ذلك فإن

(1) : رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة والنشر، ص21

النظام الضريبي بالرغم من جملة الإصلاحات التي أدخلت عليه منذ **1992** انه لازال يتسم بالتعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية والتي خلقت نوعا من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية.

وعليه تعتبر المعوقات الإدارية عائقا كبيرا في وجهة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، حيث تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنتا بدول الجوار المغاربي. وتعتبر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية. كما أنه في الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد **14** إجراءا مختلفا. بينما في المغرب يمر المستثمر والمقاول بـــ**05** إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها، بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المتعددة في فرنسا أي **07** مراحل وخطوات إدارية. كما نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري في الجزائر بين مرحلة وأخرى يتراوح مابين **20** و**2** يوم، أي أن المستثمر المقاول الراغب في الاستثمار وإنشاء مشروع في الجزائر ينتظر مدة تتراوح مابين **350** و**360** يوم لتجسيده، بينما المتوسط في المغرب مثلا أقل من **75** يوم بمتوسط **10** إلى **11** يوما، أما في تونس فتقدر بحوالي **90** يوما، علما بأن المدة في فرنسا المعروفة بطابعها الإداري الصارم فإنها تقدر مدة المعالجة بـــ **56** يوما.[1]

2 ـ تخلف البورصة الجزائرية: يمكن تفسير صعوبة السوق الجزائرية من عدة نواحي وتتجلى أهمها في القدرة الشرائية وسوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) فالركود الذي تواجهه هاته الأخيرة يقلق الشركاء ويعود هذا لعدم تجاوب القطاع الخاص مع سوق البورصة بالإضافة إلى أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة والموازنة، بل أن ديونها قدرت بأكثر من **500** مليار د.ج بعد تطهير أصولها فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال. كما أن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحالة لن يساعد على إنعاش الادخار المحلي ذلك أن الهدف من إنشاء البورصة هو تشجيع المدخرين الخواص على توفير أموالهم، مما يمكنهم الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية بعد انسحاب الدولة من تسيير الاقتصاد.[2]

2 ـ المعوقات الاقتصادية : وتتمثل في ما يلي :

أ – عدم وجود سوق منافسة: فرغم وجود الترسانة القانونية السابقة فإن الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من الإصلاحات وهذا يعد نسبيا مقبولا نظرا لما مرت به البلاد من أزمة أمنية وكذلك يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:[3]

- ✓ إن من بين المشاكل التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب؛
- ✓ كما أن الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب ونظرا للارتباط الاستثمار الأجنبي بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وخاصة المشاركة، هذا القطاع الذي لم يصل إلى

---

(1) : عماري عمار، بوسعدة سعيدة، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبيل تفعيله في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأوراسي، الجزائر، 14و15نوفمبر، 2005، ص- ص : 235- 236.

(2) : رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة والنشر، ص21

(3) : بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، ص 79-81.

المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل **44 %** من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه؛

- ✓ إضافة إلى النقاط فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار؛
- ✓ أما الجانب الأخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وركود سوق الأوراق المالية؛
- ✓ عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار وعدم استقرار القرارات والإجراءات الخاصة بالاستثمار.[1]

ب – عدم نضج القطاع الخاص: عادة ما يحبذ المستثمرين الأجانب التعامل مع قطاع وطني خاص لتقارب الرؤية والمصالح، لكن نظرا لهيمنة القطاع العام بنسبة 80 % من النشاطات الإنتاجية وتقديم السلطة نظرتها ومصالحها على حاجات و مطالب أرباب العمل، لا يزال القطاع الخاص في الجزائر ضعيفا ومقيدا باعتبارات سياسية، و نشاطه في المجالات ذات ربحية سريعة وعالية مقابل إحجامه عن التوجه صوب استثمارات ثقيلة ذات ربحية طويلة أو بطيئة نسبيا، وهذا اتجاه لا يدعم توجه الاقتصاد الوطني إلى دور المستهلك برفع نصيب الاستيراد، بل يدعم أيضا توجه المستثمرين الأجانب للنظر للاقتصاد الجزائري كسوق لمنتجاتهم و ليس قاعدة لفروعهم المنتجة.[2]

ب– برنامج الخصخصة: هذا الأخير ظل عالقا وعرف تذبذبا كبيرا إلى درجة لم تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا معبرا خاصة خلال السنوات الماضية خارج نطاق المحروقات ،مما أدى إلى أن المستثمرين الأجانب لم يتهافتوا لاقتناء الوحدات المعروضة للخصخصة لجملة المشاكل المتعلقة بعملية الخصخصة كغياب الشفافية،و تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني لمساهمة الدولة،الشركات القابضة و مجلس الخصخصة.

إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يواجه عدة **تحديات** منها:

- o تحدي التقنيات الجديدة خاصة ضمن مفهوم اقتصاد المعرفة.[3]
- o الأزمات المالية خاصة الأزمة المالية العالمية لسنة **2008** والأزمة النفطية **2014** اللتين أثرتا على حجم حركية رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة اتجاه الدول النامية مثل كالجزائر؛
- o تحدي اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة بأقل الأضرار خاصة بوجود ونشوء تجمعات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية؛

د - البنى التحتية: تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية، ولكي تؤدي الموانئ دورها على أكمل وجه لابد من توفر جملة من المقاييس أهمها: المداومة وعدم التوقف عن العمل، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، وتوفر البنية التي تسهل عمل الميناء،و التحكم في إرساء

---

(1) : بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، ص 79-81.

(1) : ميدون إلياس، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين الواقع و المأمول**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 08، 2013، ص 286.

(3) : رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** ، دار السلام للطباعة والنشر، ص21

السفن. إلا أن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية فمثلا يستقبل ميناء الجزائر حوالي **80 %** من واردات الجزائر، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في اشتغاله بصفة طبيعية من العوائق التي تحول دون الاستثمار، فضلا عن توقفه عن العمل ليلا.

هـ ـ التمسك بالقاعدة الاستثمارية 49 – 51: يرجع الكثير من المحليين والاقتصاديين إلى أن هذه القوانين أثارت الكثير من الجدل وفي نفس الوقت ولدت الإحجام لدى رجال الأعمال الأجانب مما دفع الكثير وعلى الأخص رجال الأعمال من منطقة الخليج إلى الإحجام والتراجع عن الاستثمار في الجزائر وكذلك في أوساط المستثمرين الأوروبيين. حيث يبرهنون أن تراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يرجع إلى القاعدة **(51/49)** التي أدرجت في قانون المالية التكميلي لسنة **2009** هذا القانون الذي حدد نسبة المستثمر في أي مشروع بـ **49 %** لصالح الطرف الأجنبي، في حين أن الطرف الجزائري تصل ملكيته في المشروع إلى **51 %** أي الأغلبية، هذه التعديلات أدت بالإضافة إلى التعقيدات في إجراءات الترخيص والمعاملات المصرفية إلى الحد من هذه الاستثمارات الأجنبية. وقد ووجهت انتقادات إلى التغيير في القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمار وكان من بين المنتقدين رجال أعمال جزائريين. إلا أن الكثير من الدراسات الاقتصادية والقياسية بينت انعدام تأثير هذه القاعدة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وهي تدعم بذلك وجهة نظر السلطات الجزائرية التي لا ترى في هذه القاعدة عامل تثبيط لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر. على الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل الاستثمار في قطاعي الخدمات والصناعة وذلك لكون هذين القطاعين هما أكثر مردودية وفائدة وتهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيرهما. فالقطاع الصناعي يضم بدرجة كبيرة قطاع المحروقات التي تعد أهم مجال (البحث والتنقيب والاستغلال) من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يضم هذا القطاع المشاريع المتعلقة بتحلية المياه البحر. بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية المؤقتة على أرباح الشركات المؤقتة لمدة **05** سنوات لفروع الإنتاج في قطاع الصناعة

و ـ عائق العقار: يرجع الباحثون والمختصون أن من أهم العراقيل التي بقيت تعيق الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل خاص هو مشكل العقار خاصة وأن مشكل الاستقرار و اللاأمن قد طوى ملفه إلى حد ما، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين، وجوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار.[1] وعليه فإن ارتباط عملية الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة فيما يخص الحصول عليها، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكها أو الإيجار أو التنازل يجب تبسيطها والإسراع بها لربح الوقت، لأن عملية الاستثمار عملية طويلة الأجل كما أن ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر باستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها دون تعويض مقبول تجعل رأس المال مطمئنا على

(1): محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص66.

ممتلكاته.[1] ويعتبر الحصول على العقار من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار وفي الجزائر يتميز سوق العقار بارتفاع الطلب عليه سواء كان سكني، تجاري أو صناعي، فأزمة العقار في بلادنا قد عصفت بالعديد من المشاريع الكبرى وخاصة العقار الصناعي وهذا ما جعل الجزائر تواجه صعوبة كبيرة في خلق اهتمام لدى المستثمرين خاصة الأجانب بالمشاريع العقارية، وعوض أن يكون العقار الصناعي في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتتجلى صعوبة الحصول عليه في :

- ✓ نقص العقار فالطلب الوطني على العقار يقدر حاليا بـــ 4000.6 هكتار مقابل عرض في السوق يقدر بـــ **552.3** هكتار.
- ✓ غلاء العقار الصناعي خاصة في بعض المناطق الصناعية فمثلا في مدينة الرويبة قدر سعر المتر المربع بـــ **600** أورو مقابل **10** أورو في مناطق صناعية هامة على بعد **20** كلم من باريس.
- ✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي عادة ما تفوق هذه المدة السنة؛
- ✓ نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار،هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار؛
- ✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لآية تهيئة أو مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- ✓ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- ✓ عدم توفر المناطق الصناعية.[2] رغم أن الجزائر وقد حاولت جاهدة خلق مناطق صناعية في الجنوب لكنها لم تستطع النجاح في ذلك وهذا لنقص الإمكانيات كالطرق وما إلى ذلك وهذا ما يجعل المستثمرين يحجمون عن المغامرة في تلك المناطق.
- ✓ قانون التسجيل فيما يخص العقار الصناعي حيث يعتبر هذا كذلك من العوائق المهمة في وجه المستثمرين حيث ينص هذا القانون على دفع حقوق التسجيل مسبقا في كل مرة يتم القيام فيها بعملية وعلى طول مدة العملية خاصة ما يتعلق بالامتياز (**30** سنة).
- ✓ عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية وهو ما يطرح مشكلات كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية للحصول على التمويل؛
- ✓ تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي؛
- ✓ الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة مثل : كالكهرباء، غاز، ماء، قنوات صرف صحي؛
- ✓ العراقيل الإدارية التي تطيل المدة الزمنية اللازمة للحصول على العقار الصناعي؛

(1): بلعوج بلعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 04، ص 84.

(2): رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** رجع سبق ذكره، ص21

- ✓ عدم قدرة مختلف التشريعات القانونية على تسوية وضعية العقار في الجزائر خاصة في ظل بروز قوى استطاعت توظيف واستغلال الثغرات القانونية لفرض سلطة المضاربة على العقار في غياب رادع قانوني واضح وسريع.[1]

معوقات أخرى :

أ – المنافسة الحادة للقطاع الموازي: يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى عدم وجود سوق منافسة بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير والتي تمثل أكثر من ربع النشاط الاقتصادي كما يسيطر لوحده على **40 %** من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية ويشغل حوالي **17.2 %** من حجم العمالة بأجور جد منخفضة وبدون تغطية اجتماعية، بالإضافة إلى التهرب من دفع الرسوم الجمركية والضريبية وعدم الفوترة والدفع بطرق غير رسمية، مما أدى إلى إغراق السوق بهذه السلع وبأسعار تنافسية مما شكل عامل طرد حقيقي بالنسبة للمستثمرين الأجانب.[2] وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

ب ـ عدم توفر العمالة المؤهلة: إن عدم توفر المهارة والخبرة نتيجة لعدم التأهيل العلمي يعتبر محددا غير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالإضافة إلى نقل التكنولوجيا قد تلجأ شركات الاستثمار إلى الطلب على اليد العاملة المؤهلة خارج حدود الدولة مما يتعارض مع السياسة التشغيلية لتلك الدولة، كون العمالة الخارجية تعمل على رفع معدلات البطالة الداخلية و إذا كانت النقطة السابقة في العمالة هي نقطة ضعف فإن العمالة الجزائرية تعرف أجورا متدنية (تكلفة منخفضة) مما حسب عليها كنقطة قوة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.[3]

ج ـ انعدام المناطق الحرة : تساعد المناطق الحرة على تحقيق العديد من الأهداف كاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل وتنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا. ورغم إصدارها للأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة والتي أشارت إليه المادة **25** من المرسوم التشريعي **93 – 12**، إلا أن السلطات الجزائرية عادت وألغت وجود هذه المناطق مما ضيع فرصا كبيرة للاستثمار وبالتالي للإنتاج والتوظيف.[4]

د ـ هروب رؤوس الأموال الجزائرية إلى الخارج : بالرغم من عدم توفر أرقام دقيقة عن قيمة رؤوس الأموال الجزائرية المستثمرة في الخارج سواء في شكل استثمارات مباشرة أو استثمارات محفظيه أو في شكل ودائع مصرفية، إلا أن المؤكد أن قيمتها كبيرة وبإمكان حل الكثير من المشاكل لو استثمرت محليا .ولا شك أن توجه رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج يعود إلى الاختلالات التي تعرفها بيئة الأعمال في الجزائر وهو ما يشكل ضمنيا وبطريقة غير مباشرة إشارة للمستثمرين الأجانب بعدم جدوى استثمار أموالهم في الجزائر.[5]

هـ ـ ضعف الإعلام والجهود الترويجية : تسعى مختلف دول العالم إلى تعظيم نصيبها من الاستثمارات الأجنبية عن طريق إتباع سياسات ترويجية مكثفة تضع المستثمرين الأجانب والمحليين في صورة الإصلاحات التي تقوم بها

---

(1) : جمال بلخياط، **مرجع سبق ذكره**، ص 138

(2) : ميدون إلياس، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين الواقع و المأمول**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 08، 2013، ص 286.

(3) : كمال سي محمد، **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 247.

(4) : جمال بلخياط، **مرجع سبق ذكره** ، ص 138

(5) : نفس المرجع ، 2015، ص 141

وإمكانيات وفرص الاستثمار والحوافز التي توفرها. من هذا التصور يمكن القول بأن الجزائر لم تقدم و لم تسوق و لم يروج لها بالشكل المطلوب. وعلى الرغم من التصريحات الرسمية الداعية إلى قدوم الاستثمارات الأجنبية مع توفير الحوافز والضمانات اللازمة لها، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإبراز فرص الاستثمار في الجزائر خاصة في ظل الدور السلبي الذي تقوم به تمثيلياتها الدبلوماسية في الخارج وغياب التنسيق والتضارب في الأرقام والمعطيات بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الاستثمار.[1]

الفرع الثالث: عوامل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يبقى متواضع و هامشي و يحتاج إلى المزيد من الإجراءات التي تضمن له تدفقا كما هو الحال في الدول الشقيقة كالمغرب وتونس اللتان تشهدان تقدما في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة وهذا نظرا للإجراءات والعوامل التي أدت إلى استقطاب الاستثمارات من الخارج و عليه فإن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية أو ارتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل تنظيمها لعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وتتكون هاته العوامل من:[2]

أولا- العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كونه يتكون من مجموعة من المحددات الاقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية (السياسة الجبائية- الميزانية النقدية- السياسة التجارية والصناعية). وعليه يجب الاهتمام بما يلي:

أ- **تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني:** اتخذت الدولة إجراءات جديدة من أجل إرساء ودعم سيرورة الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

- ✓ جعل الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية أكثر انسجاما، وذلك بتزويدها بوسائل تسمح بالتحكم في تنفيذها أكثر.
- ✓ توفير الشروط اللازمة للتحكم في النفقات.
- ✓ تنظيم المصالح الجبائية وتحقيق نجاعتها، وإرساء العزم والمسؤولية عند القيام بالأعمال الضرورية، وذلك لإزالة مظاهر الضعف والسلوكات المتسببة في التهرب من دفع الضرائب وأيضا إدخال تعديلات على المنظومة الجبائية، بحيث يشمل نشاطات لم يسبق له استغلالها.
- ✓ إدخال تغيير على المنظومة المصرفية لجعل القطاع أكثر فعالية لجمع الادخار وتخفيض الموارد على أسس الشفافية والموضوعية بغية تحقيق التنمية.
- ✓ مكافحة مظاهر البيروقراطية التي تثقل حركة الاستثمار، ودعم جهاز الإدارة بالكفاءات وإدخال طرق تسيير جديدة، والاعتماد على وسائل الرقابة الفعالة.

---

(1) : جمال بلخياط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، بـــ باتنة، 2014-2015، ص 141

(2) : عبد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية سنة 2003، ص 215

- ✓ تطوير أداة جمع الإعلام الاقتصادي والإحصائي المؤتمن ونشره بشفافية وموضوعية، وذلك من أجل التحكم فيه باستغلاله بأكثر عقلانية.

ب- **إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي وإنعاشه:** تؤدي عملية إعادة الهيكلة القطاع العمومي خاصة وهو يعتبر كجهاز له قيمته وقدرته التقنية والصناعية المعتبرة، حيث أن الخصائص المتعلقة بالسوق الجزائرية وموقعها الجغرافي هي عوامل من شأنها تمكين القطاع من تحقيق قدراته على التكيف التكنولوجي ومسايرة حركة التجارة الخارجية، إضافة إلى إتباع سياسة التطهير المالي من قبل الدولة للتمييز بين المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها، والتي تستطيع فرض وجودها وتصبح كقاعدة اقتصادية تساعد على إرساء مبادئ اقتصاد السوق.

ت- **تشجيع الاستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك من خلال الاهتمام بخوصصة بعض القطاعات الأخرى كالسياحة والصيد البحري، من أجل تنويع وتنمية الصادرات، لأن الظروف أصبحت مواتية وبإمكانها المساهمة في تحقيق الرواج أين نجد من بينها:

- ✓ تحرير إطار نشاط الاقتصاد.
- ✓ وجود سوق هامة رغم الانحصار الذي طرأ خلال السنوات الأخيرة.
- ✓ توفير عدد هام من الإطارات التقنية والقدرات التأطيرية المتزايدة من جراء إعادة الهيكلة.

ث- **ترقية الفلاحة وتعزيز شبكات الري:** يعود ذلك إلى استعمال عدة طرق ووسائل منها:

- ✓ تأطير طرق العمل التنظيمي وتطبيق اللامركزية في العمل، واستخدام الدراسات الميدانية.
- ✓ توضيح وتبيان الأهداف المتوخاة من القانون العقاري، إسهاما في رفع النمو الاقتصادي.
- ✓ استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الفلاحية، لاسيما في الهضاب العليا والصحراوية.
- ✓ تطوير وتدعيم البحث في المجال الفلاحي.
- ✓ تدعيم وتشجيع الزراعات الاستراتيجية.
- ✓ التهيئة العمرانية وكذا المنشآت الأساسية وترقية الخدمات.

ج- **تشجيع إقامة المناطق الحرة:** تتمتع الجزائر بمقومات عظيمة تجعلها بيئة مواتية لإنشاء المناطق الحرة، كتحسن الأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية،وتوفر المقومات الجغرافية والبشرية. يساهم إنشاء المناطق الحرة في الجزائر في تعظيم تدفقات الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، مثلما نجحت تجارب المناطق الحرة في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر وغيرها من الدول. (1)

ح- **تنمية المنشآت الأساسية من نقل ومواصلات سلكية و لاسلكية:**والهدف من كل ذلك هو إمداد الجهاز الصناعي بكل ما كسبه من القدرة التنافسية الاقتصادية وضمان البقاء ومسايرة التطورات الاقتصادية العالمية.

---

(1) : ساحل محمد، **المنطقة الحرة في الجزائر بين الإلغاء ومقومات وإيجابيات الإحياء**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي: 25 – 26 ماي 2016، ص 13

خ- **تشجيع الاستثمارات العربية والاستفادة من التجارب الدولية:** تشجيع الاستثمارات العربية البينية وإعطائها الأفضلية لخلق ثقافة استثمارية عربية تم التمهيد إلى استقطاب رؤوس الأموال المهجرة. والاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

د- **تنظيم القطاع الموازي:** إن الوضعية التي تمر تدار بها السوق الموازية في الجزائر لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق. وعليه يجب من السلطات الجزائرية التعامل مع هذا الموضوع الحساس لكن يجب التعامل معه بحكمة لأنه يشغل الملايين من العمال. وفي ظل انتشار البطالة في مختلف شرائح المجتمع الجزائري وبدرجة كبيرة فئة الشباب.

ذ- **الانفتاح على العالم الخارجي:** إن إتباع سياسة التوجه الخارجي لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين، تعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ونذكر منها:[1]

- ✓ تبني سياسة التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية تساعد على تصريف المنتجات؛
- ✓ عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة؛
- ✓ عقد اتفاقات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها؛
- ✓ الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية؛
- ✓ التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالاستثمارات العربية، وذلك بإعطائها تفضيلا ومزايا أكبر.[2]
- ✓ توفير المعلومات، وذلك بإنشاء بنوك معلومات على كل الأنشطة الاقتصاديةٌ، والإمكانيات المتاحة، والحوافز الممكنة، إضافة إلى سهولة الحصول عليهاٌ، حيث من المتوقع أن تصبح المعلومات العنصر الرابع في عملية الإنتاج (العمل، ورأس المال، والتنظيمٌ.)
- ✓ لابد من إنشاء مدن صناعيةٌ، وتجهيزٌها لتصبح أمكنة جذابة للصناعات الأجنبية .بمختلف أنواعها
- ✓ الترويجٌ للإمكانات المتاحة، ومحاولة دحض كل الأفكار المغلوطة عن الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طرقٌ تطوير وسائل الترويج اللازمة، وتكثيفٌ جهود التعاون مع مؤسسات الدولةٌ التي لها دور في عمل الترويج، وتقديمٌ الخدمات الاستشارةٌ مثل الوكالة الدوليةٌ لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدول أو المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

---

(1) : زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، العدد 07، 2012، ص 214.

(2) : بودرامة مصطفى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009، ص 197.

ثانيا ـ العامل القانوني: على الرغم من أن الإطار القانوني ليس هو المسؤول الوحيد عن جذب الاستثمارات الأجنبية إلا انه عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي المباشر، والملاحظ على جملة القوانين الجزائرية المتعلقة بهذا الخصوص ورغم جملة الامتيازات التي جاءت بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة قانون **39-12** الصادر في **5** أكتوبر **1993** إلا أنها لم تكن في تطلعات المستثمرين، فالمشرع الجزائري ملزم بوضع قوانين ذات حافزية اكبر من تلك القوانين المعروضة في المنطقة حتى تجعل المستثمر الأجنبي يفضل الجزائر على الدول الأخرى.[1]

لا بد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي"العامل ساحب العمل، الحكومة" إضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمارات المناسبة وتتضمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من فائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار لعديد من المجالات وتهدف إلى:

- ✓ إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام،
- ✓ تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له،
- ✓ إلغاء قيود الأرباح وتحويلها،
- ✓ معالجة الاستثمارات الأجنبية نفس معالجة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات،
- ✓ حماية حقوق الملكية أي ضمان التعويض العادل وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمارات، فاتفاقيات الثنائية والانضمام إلى مؤسسات متعددة الأطراف المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة العربية لضمان الاستثمار،
- ✓ تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية وتطبيق رسوم معينة على الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ تسوية الخلافات واللجوء إلى الوساطة التحكيم في حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي.

(1) : رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** ، دار السلام للطباعة والنشر، ص21.

المبحث الثالث: تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من **97.5%** من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، وعليه فصادرات الجزائر تتميز بالتصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثرا بها، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة **2001** مثلا ساهمت بـــ **66 %** من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات

في ظل تبني الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي القائمة على تحرير تجارتها الخارجية وهذا للتخلص من التشوهات الهيكلية التي عمت معظم القطاعات نتيجة إتباع سياسات العديد من سياسات وما تترتب عنها من عزل للسوق المحلي عن السوق الدولية وبالتالي ابتعاده عن المنافسة الأجنبية الأمر الذي ترتب عليه انخفاض الكفاءة الاقتصادية وظهور الاختلالات الهيكلية، وعليه سنحاول في هذه الأسطر دراسة أوضاع قطاع التجارة الخارجية من حيث التركيب السلعي والأهمية النسبية للمجموعات السلعية لهذا القطاع في جانبي الصادرات والواردات إلى جانب تحليل الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية في الجزائر،كما سنقوم بتحليل المناطق الأكثر أهمية للتجارة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول : هيكل الواردات الجزائرية من الأسواق الدولية

لا يختلف التركيب السلعي لجانب الواردات في الجزائر عن غيرها من التركيب السلعي في الدول النامية حيث تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات، والشكل الموالي يوضح مختلف التركيب السلعي لواردات الجزائر على النحو التالي:

الشكل رقم (33) : هيكل واردات الجزائر من الأسواق الدولية خلال الفترة (2005-2017)

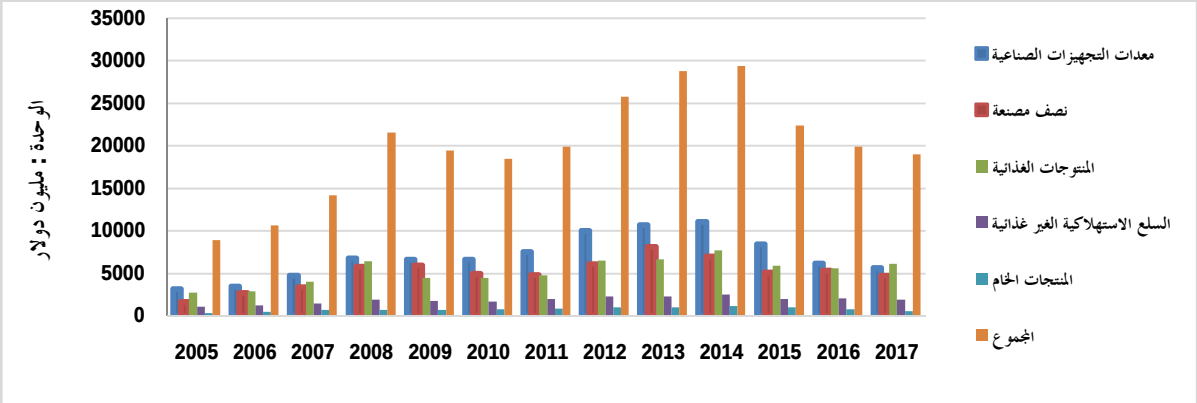

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف:

- ✓ موقع الجمارك الوطنية : http://www.douane.gov.dz/
- ✓ http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

من خلال الشكل والجدول نلاحظ السابقين أن مجموع الواردات تتميز النمو المستمر عموما خلال فترة الدراسة **2005 -2017** على خلاف التراجع في بعض السنوات جراء الأزمات التي شهدتها الجزائر على المستوى الدولي، حيث ارتفعت الواردات الجزائرية من **8894** مليون دولار أمريكي إلى **14216** مليون دولار خلال الفترة **2005** و**2007** ويرجع ذلك إلى البرامج الاستثمارية التي باشرتها الجزائر منذ **2001**، لكنه في سنة **2008** ارتفعت بنسبة كبيرة إلى **21564** مليون دولار ويرجع ذلك إلى أزمة الغذاء العالمية جراء ارتفاع الجنوني في الكثير من المواد الرئيسية

الغذائية، ومع تراجع أسعار النفط خفضت الجزائر من قيمة وارداتها لتبدأ في الانخفاض إلى غاية سنة **2010** حينما انخفضت إلى أكثر من **18500** مليون دولار، كما ويرجع زيادة الواردات إلى:

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية الداخلة في المواد الاستهلاكية الرئيسية للسكان مثل القمح والسكر والحليب فالجزائر تعتبر من أكبر المستوردين لهذه السلع ؛
- ✓ التوسع في البرامج الاستثمارية وفق السياسة الكيترية والزيادة في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا؛
- ✓ زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان البالغ عدد أكثر من **42** مليون نسمة؛
- ✓ أدت ارتفاع أسعار النفط إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث التضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج انعكس بالارتفاع على صادراتها إلى الدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات خاصة خلال سنوات الأزمة المالية لسنة **2008.**

ومع تحسن أسعار النفط بداية **2011** لترتفع قيمة الواردات بشكل كبير إلى قرابة **29400** مليون دولار سنة **2014** كأعلى قيمة لها وتستقر عند **18971** مليون دولار سنة **2017**، وبسبب تراجع أسعار النفط منتصف **2014** وتدني العائدات النفطية لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تمثلت في:

- ✓ سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي (الدولار و اليورو) وهذا لكبح فاتورة الواردات؛
- ✓ لجوء الجزائر إلى تعليق قابلية استيراد بعض السلع المستوردة وفق نظام رخص الاستيراد؛

أولا ـ أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر من الأسواق الدولية : أما فيما يخص التنويع السلعي للواردات الجزائرية التي تتميز بالتنوع والتعدد نوعا مثلها مثل باقي الدول النامية إلا أن معدات التجهيزات الصناعية والمواد النصف المصنعة والمنتجات الغذائية تساهم بشكل كبير في نسبة الواردات، والتي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا فتتمثل أهم مجموعات المنتوجات المستوردة بالتدرج التنازلي والجداول التالية توضح قيم أهم السلع الواردة من الأسواق الدولية إلى الجزائر خلال الفترة **2005 – 2017** على النحو التالي:

الجدول رقم (42) : أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر من الأسواق الدولية خلال الفترة (2005ـ2017)

الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل	المجموع
معدات التجهيزات الصناعية															
السيارات السياحية	911	939	1491	2029	1524	1456	2110	3909	3725	2963	1966	1342	1617	3,52	25 982
السيارات لنقل البضائع	626	706	961	1385	1466	1304	1569	2206	2225	2109	1365	709	472	1,03	17 101
تجهيزات الهواتف	360	310	397	528	415	280	378	753	731	1048	1219	1245	1125	2,45	8 787
توربينات الغاز و اجزاؤها	101	242	338	653	644	1143	614	521	1213	1669	1214	527	284	0,62	9 162
الاطارات المطاطية جديدة	139	128	138	163	222	270	309	471	462	441	280	408	325	0,71	3 753
مركبات ذات الأغراض الخاصة	83	86	152	206	369	250	239	373	357	414	322	309	281	0,61	3 442
مجارف الميكانيكية رافعات و رافعات الحفر	105	152	223	373	394	314	272	376	514	559	363	308	255	0,56	4 209
لوازم الصنابير	209	228	283	455	584	689	1087	365	394	442	389	495	474	1,03	6 096
جرارات بنصف مقطورة	147	225	282	359	433	375	314	346	355	378	232	318	259	0,56	4 023
الات اوتوماتيكية لمعالجة المعلومات	306	242	221	321	265	230	314	336	402	555	474	235	219	0,48	4 121
الات لفرز او غربلة او فصل او الغسيل و سحق و طحن و خلط او عجن الأرض و اجزاؤها	139	219	250	308	325	303	317	345	342	515	639	302	308	0,67	4 312
المجموع الفرعي (1)	3 127	3 477	4 737	6 779	6 641	6 613	7 522	10 000	10 720	11 093	8 464	6 197	5 619	12,23	90 988
المنتوجات الغذائية															

القمح	1031	997	1394	1775	2371	2123	2129	2848	1252	1830	3174	1394	997	1031	25 123
الحليب المجفف	670	639	975	1163	799	1069	1091	1360	902	799	1163	975	639	670	13 496
السكر	281	427	413	411	840	881	961	119	646	541	411	413	427	281	8 052
الذرة	344	338	517	671	977	892	942	999	638	407	671	517	338	344	9 135
زيت الصوجا	146	185	258	407	566	663	572	615	398	315	407	258	185	146	5 252
الكسب و بقايا زيت الصوجا	145	148	204	308	820	702	464	486	392	306	308	204	148	145	5 538
بن غير محمص	127	154	223	304	307	316	339	313	215	232	304	223	154	127	3 464
المجموع الفرعي (4)	**2 745**	**2 888**	**3 986**	**6 438**	**7 676**	**6 644**	**6 497**	**6 741**	**4 443**	**4 431**	**6 438**	**3 986**	**2 888**	**2 745**	**70 060**

نصف المنتجات

قضبان من الحديد او الصلب	547	817	1 007	2 158	1 493	1 099	1 824	2 102	1 926	1 886	1 386	1 136	553	1,20	17 934
المازوت	0,04	-	0,01	0,001	27	196	218	988	2 248	1 132	870	445	700	1,52	6 825
منتجات المعادن من الحديد او الصلب	183	173	257	479	467	366	470	620	563	664	672	440	602	1,31	5 955
بوليمرات الاثيلين	134	150	213	285	247	269	371	392	487	502	529	514	359	0,78	4 454
قضبان من الحديد او صلب غير نسيب	102	138	140	308	258	208	363	372	417	504	322	107	27	0,06	3 266
الأوراق و الكرتان	240	289	392	465	398	474	586	605	565	610	482	518	588	1,28	6 211
بنزين عالي الجودة	-	-	-	-	-	-	-	413	1 284	772	886	797	798	1,74	4 951
انابيب و مواسير و المقاطع من الحديد او الصلب	432	1 112	1 385	2 108	3 086	2 383	1 002	601	640	922	0	1 391	1 138	2,48	16 200
المجموع الفرعي (2)	**1 639**	**2 680**	**3 394**	**5 803**	**5 975**	**4 995**	**4 833**	**6 093**	**8 131**	**6 993**	**5 148**	**5 348**	**4 765**	**10,37**	**65 796**

السلع الاستهلاكية الغير غذائية

الادوية	1 002	1 119	1 335	1 695	1 575	1 498	1 730	1 879	1 929	2 061	1 511	1 546	1 342	2,92	20 225
منتجات صيدلانية غير الادوية	87	69	112	155	168	174	232	362	358	460	446	474	551	1,20	3 648
المجموع الفرعي (5)	**1 089**	**1 189**	**1 448**	**1 850**	**1 743**	**1 672**	**1 962**	**2 241**	**2 287**	**2 522**	**1 957**	**2 021**	**1 893**	**4,12**	**23 874**

المنتجات الخام

التبغ و السجائر	48	84	129	198	201	243	294	363	345	375	412	285	280	0,61	3 257
خشب منشور اومتكسرة	246	350	522	496	445	529	572	590	651	736	564	479	276	0,60	6 457
المجموع الفرعي (6)	**294**	**434**	**651**	**694**	**646**	**772**	**866**	**953**	**996**	**1 111**	**977**	**764**	**556**	**1,21**	**9 714**
المجموع الفرعي (1+2+3+4+5+6)	8 895	10 668	14 215	21 564	19 437	18 496	21 924	25 784	28 778	29 394	22 405	19 902	18 970	41,28	260 432

المصدر : وثائق مقدمة من طرف

المعدل = استيراد المنتج على إجمالي الواردات

✓ الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار : http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي يمكن التفصيل فيه على النحو التالي : حيث أن

1 ـ التجهيزات الصناعية والفلاحية : تتصدر التجهيزات الصناعية والفلاحية رأس قائمة الواردات حيث تحتل المرتبة الأولى وتتمثل أهم واردات هذا الفرع في كل من السيارات السياحية، وسيارات نقل البضائع ولوازم المركبات، وتجهيزات الهواتف النقالة، والجرارات وقد بلغت مجموع التجهيزات الصناعية، والفلاحية سنة **2005** حوالي **3127** مليون دولار، حيث تجاوزت بنسبة **35 %** من إجمالي الواردات لتبدأ في الارتفاع إلى غاية الأزمة المالية لسنة **2008** عندما حققت **6779** مليون دولار، وبسبب حدة الأزمة عاودت الانخفاض إلى **6613** مليون دولار سنة **2010**، إلا أنه مع تحسن أسعار النفط، والتي تعتبر العامل الرئيسي الدافع للتجارة الخارجية في الجزائر لتبدأ في الارتفاع مرة أخرى من **7522** مليون دولار، إلى غاية سنة الأزمة النفطية لسنة **2014**، عندما سجلت أعلى نسبة لها خلال الفترة حيث حققت قرابة **11.1** مليار دولار، أي ما نسبته **38 %** من إجمالي الواردات، وبسبب تأثر الجزائر بدرجة كبيرة جراء تراجع أسعار النفط، ومحاولتها لتخفيف فاتورة الاستيراد عن طريق تحددي السلع، وفرض بعض الضرائب على بعض المواد المستورة بدأت قيمة التجهيزات الصناعية، والفلاحية المستوردة في التراجع سنة بعد أخرى إلى أن بلغت **5.6** مليار دولار سنة **2017**.

2 ـ المنتوجات الغذائية : احتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية من المجموع الكلي للواردات، وتتمثل أهم واردات هذا الفرع في كل من القمح، والحليب المجفف، والسكر والذرة، وزيت الصوجا، وقد بلغت مجموع المنتجات الغذائية سنة **2005** حوالي **2745** مليون دولار حيث قدرت نسبتها لهذه السنة حوالي **31 %** من إجمالي الواردات لتبدأ في الارتفاع إلى غاية الأزمة المالية لسنة **2008** عندما وصلت قيمتها إلى **6438** مليون دولار ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية بسبب تراجع استيراد القمح من **3174** مليون دولار سنة **2008** إلى **1252** مليون دولار الذي يعتبر أهم سلعة تستورها الجزائر تراجعت قيمة الواردات إلى **4443** مليون دولار **2010**، ومع تحسن أسعار النفط بدأت فاتورة المواد الغذائية في الارتفاع إلى أن وصلت سنة **2014** إلى **7676** مليون دولار عندما سجلت أعلى ارتفاع لها، وخلال الأزمة النفطية لسنة **2014** بدأت فاتورة استيراد المواد الغذائية في التراجع إلى أن وصلت إلى **5572** مليون دولار ومع تحسن أسعار النفط لسنة **2017** فوق **70** دولار للبرميل عاودت السلطات إلى استيراد المواد الغذائية وهذا لكسر الاحتكار، وكبح التضخم الناتج عن ارتفاع بعض السلع الاستهلاكية خاصة القمح، والحليب المجفف.

3 ـ المواد النصف مصنعة : احتلت المواد نصف المصنعة المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، وتتمثل أهم واردات هذا الفرع خاصة في الحديد الصلب والمنتجات الحديدية والمازوت والبترين عالي الجودة والورق وقد بلغت مجموع المنتجات النصف المصنعة وقد بدأت نسبتها في الارتفاع من **1.64** مليون دولار سنة **2005** إلى قرابة **06** مليار دولار بخلاف فترة التي تلت الأزمة المالية لسنة **2008**، والأزمة النفطية لسنة **2014**، أين انخفضت واردات فرع المنتجات النصف مصنعة إلى حدود **4.75** مليار دولار سنة **2017.**

4 ـ السلع الاستهلاكية الغير غذائية: احتلت السلع الاستهلاكية الغير غذائية المرتبة الرابعة من المجموع الكلي للواردات، وتتمثل أهم واردات هذا الفرع خاصة في الأدوية بنسبة كبيرة و تليها المواد الصيدلانية بنسبة قليلة وقد بلغت قيمتها في سنة **2005** حوالي **1.1** مليار دولار وقد بدأت في الارتفاع إلا أن وصلت أكثر من **2.5** مليار دولار كأعلى نسبة سنة **2014**، لها باستثناء فترات التي تلت الأزمة المالية لسنة **2008** حينما انخفض إلى **1743** مليون دولار بعد أن حققت **1850** مليون دولار، وفترة الأزمة النفطية لسنة **2014**، عندما انخفضت إلى **1893** مليار دولار سنة **2017** .

5 – المنتجات الخام: احتلت المنتجات الخام المرتبة الأخيرة (الخامسة) من المجموع الكلي للواردات و قد تمثلت أهم ورادات هذا الفرع في التبغ والخشب بنوعيه المنشكور أو المتكسر،حيث ارتفعت قيمة فاتورة هذين المادتين منذ سنة **2005** عندما بلغت **294** مليون دولار حيث كانت النسبة الغالبة للخشب و قد بدأت في الارتفاع إلا أن وصلت إلى **1.11** مليار دولار كأقصى قيمة لها في سنة **2014** والملاحظ أن فاتورة التبغ والسجائر كانت في ارتفاع مستمر من **48** مليون دولار سنة **2005** إلى **412** مليون دولار سنة **2015** لتبدأ في الانخفاض جراء الأزمة النفطية لسنة **2014** لتستقر عند **280** مليون دولار سنة **2017.** كما أن فاتورة الخشب كذلك كانت في تزايد مستمر من **246** مليون دولار سنة **2005** إلى **736** مليون دولار سنة **2014** باستثناء تراجع طفيف سنتي **2008** و**2009** وقد استقرت فاتورته عند **276** مليون دولار سنة **2017.**

ثانيا ـ التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر:

ويمكن التمييز بين:

1 – التوزيع الجغرافي حسب المناطق الاقتصادية : فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية يتبين بوضوح أن معظم المبادلات الخارجية ما بين الجزائر والدول التي تستورد منها أنها ما تزال تسيطر عليها شركائها التقليديين. والواقع أن دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي تشكل الطرف المهم في التعامل بنسبة **51 %** من وارداتنا. والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال **2015** و**2016**.

الجدول رقم (43) : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر ما بين 2014 – 2017

المناطق الاقتصادية	الواردات بمليون دولار أمريكي				
	السنة				التطور%
	2014	2015	2016	2017	
دول الاتحاد الأوربي	29 684	25 485	22 472	20 236	-9,95
آسيا	12 619	11 850	11 709	12 345	5,43
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	8 436	7 363	6 249	5 942	-4,91
دول أمريكا الجنوبية	3 815	2 822	2 857	3 209	12,32
الدول العربية	1 962	1 918	1 927	1 541	-20,03
الدول الأوربية الأخرى	886	1 225	936	1 910	104,06
الدول المغاربية	738	680	701	588	-16,12
الدول الإفريقية	440	359	238	186	-21,85
المجموع	58 580	51 702	47 089	45 957	-2,40

المصـــدر: من إعداد الباحثتين بناء على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات **2015**، **2016**، **2017** .

من الجدول نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى دائما الشريك الرئيسي للجزائر حيث بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سنة **2014** حوالي **29.7** مليار دولار أي ما نسبته **50.67 %** إلا أنها شهدت انخفاضات متتالية جراء الأزمة البترولية لسنة **2014** حيث سجلت في سنة **2015** قرابة **25.5** مليار دولار، بانخفاض قد بـــ **14.14 %**، كما وسجلت انخفاضا في سنتي **2016** و**2017** قدرت الواردات على التوالي **22.5** مليار دولار و**20.24** مليار دولار بانخفاض بلغ بـــ **11.82 %** و **9.95 %** على التوالي. في حين تحتل آسيا المرتبة الثانية ومتمثلة خاصة في الصين حيت لم تنخفض فاتورة الواردات بنسبة كبيرة حيث سجلت حوالي **12.62** مليار دولار سنة **2014** إلا أنها انخفضت إلى **11.85** و**11.71** مليار دولار سنتي **2015** و**2016** بنسبة **06%** لتعاود الارتفاع إلى قرابة **12.35** مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت **5.43 %**، تأتي دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثالثة بحصة بلغت **8.5** مليار دولار أي ما نسبته **14.40%** من واردات الجزائر في سنة **2014** إلا أنها بدأت في الانخفاض من سنة إلى أخرى على أن وصلت **5.9** مليار دولار سنة **2017** ثم تأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة مسجلة قرابة **3.82** مليار دولار سنة **2014** لتبدأ في الانخفاض بسبب الأزمة النفطية إلى غاية أن سجلت سنة **2.3** مليار دولار سنة **2017**، في حين تبقى باقي الدول مجتمعة خاصة الدول العربية تسجل قيمة متدنية لم تتجاوز **4** مليار دولار في أحسن أحوالها.

2 – **التوزيع الجغرافي لإجمالي واردات الجزائر حسب الدول:** من حيث التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر الإجمالية حسب الدول فإنه يمكن إدراج الجدول التالي لتوضيح التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب الدول في سنة **2017** على النحو التالي:

الشكل رقم (34): التوزيع الجغرافي لإجمالي واردات الجزائر حسب الدول في سنة 2017

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل %	تطور (%)
الصين	8 309	18,08%	-1,18
فرنسا	4 295	9,35%	-10,01
إيطاليا	3 754	8,17%	-19,18
ألمانيا	3 215	7,00%	6,18
إسبانيا	3 128	6,81%	-12,33
تركيا	1 998	4,35%	3,26
الولايات المتحدة الأمريكية	1 816	3,95%	-20,84
جمهورية كوريا	1 675	3,64%	53,39
الأرجنتين	1 518	3,30%	13,71
البرازيل	1 374	2,99%	13,65
فيدرالية روسيا	1 221	2,66%	
الهند	983	2,14%	4,57
هولاندا	702	1,53%	-5,9
بلجيكا	634	1,38%	4,79
رومانيا	623	1,36%	9,3
المجموع الفرعي	35 245	76,69%	
المجموع	45 957	100	

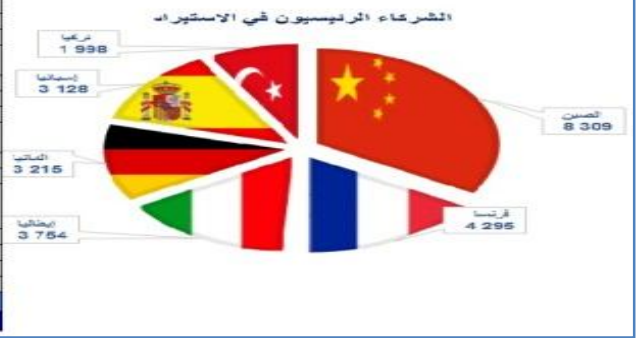

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار : http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

من الشكل نلاحظ أنه في سنة **2017** ما تزال الجزائر تحافظ على **06** شركائها الرئيسيون التقليديون في إجمالي الواردات، حيث ما تزال الصين تحتل المركز الأول بقيمة قاربت **8.309** مليار دولار بنسبة **18.08 %** ثم تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بحوالي **4.3** مليار دولار وبنسبة **9.35 %** مقارنة، ثم إيطاليا بقيمة قدرت بـــ **3.75** مليار دولار وبنسبة **8.17 %** تليها ألمانيا واسبانيا بقيمة **3.21** مليار دولار و**3.12** مليار دولار على التوالي وفي حدود **07 %** تليهم تركيا بقرابة **02** مليار دولار بما يعادل **4.35 %** ثم تلي هؤلاء الشركاء الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة **1.81** مليار دولار، ثم كوريا بقيمة **1.65** مليار دولار وبنسبة **3.64 %** ثم البرازيل بقيمة **1.75** مليار دولار وبنسبة **03 %** وهذا من إجمالي الواردات المقدرة قرابة **46** مليار دولار في سنة **2017.**

الفرع الثاني : تطور الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية

في الجزائر يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا حيويا سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ورأسمالية ومواد خام، إلا أن التجارة الخارجية في الجزائر لا تخرج عن النمط العام للتجارة الخارجية للدول النامية من حيث تركز صادراتها في المواد الأولية يسيطر فيه النفط على النسبة الغالبة وبعض المنتوجات الزراعية ذات الميزة التنافسية. لمعرفة تطور قيمة صادرات الجزائر يجب التطرق لقيمة هذه الأخيرة مع تطور إجمالي الصادرات، خلال الفترة **2001-2017**، والتي نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل (35): تطور الصادرات خلال السنوات (2001-2017) القيمة (مليون دولار أمريكي)

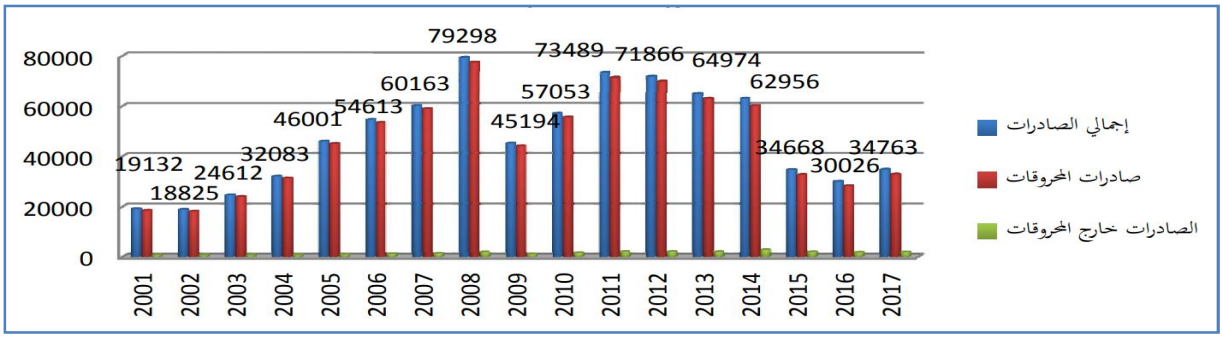

المصدر: هواري أحلام، سدي علي : **وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الأورو متوسطية**، الملتقى الدولي الثاني حول: ما بعد البترول - التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، يومي: 24-25 أفريل 2018، ص 07.

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن النفط ما يزال يهيمن على قطاع التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة **(2001 – 2017)** ما بين **94 %** و**97 %** وتبقى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جداً بحيث تتراوح ما بين **1.57 %** كأدنى مساهمة لها في سنة **2005**، وقرابة **6.16 %** كأعلى مساهمة للصادرات خارج قطاع الحر وقات في **2016**، وبهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل شبه كلي على الصادرات إذ يحتل ما بين **93.84%**، و**97.64 %** من إجمالي الصادرات.كما وتشير النتائج العامة التي تحققت من حيث الإنجازات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة **2017** عجزا في الميزان التجاري بما يقابل **11.17** مليار دولار مقابل فائض من **34.39 %** سجلت خلال سنة **2016**. هذا ما يفسر انخفاض كبير جدا للصادرات بـــ **15.78 %** مقارنة بالواردات التي سجلت انخفاض طفيف بنسبة **2.4%**. من حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج المحصلة تشير إلى نسب **76%** سنة **2017** عكس ما نسبته **64 %** سجلت سنة **2016**.

أولا ـ الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات: كما تبين سابقا أن الصادرات الجزائرية تهيمن عليها الصادرات النفطية حيث وصلت في سنة **2017** إلى نسبة **95 %** من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها **16.45%** مقارنة بسنة **2016**. الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بـــ **5.46**٪ من القيمة الإجمالية للصادرات ما يعادل **1.89** مليار دولار والتي سجلت زيادة قدرها **5.21%** مقارنة بسنة **2016**. في حين تبقى الصادرات خارج قطاع النفطي تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، والشكل التالي يوضح قيمة السلع المصدرة من طرف الجزائر في الأسواق الدولية على النحو التالي:

الشكل رقم (36): هيكل الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين ما بين 2001-2017

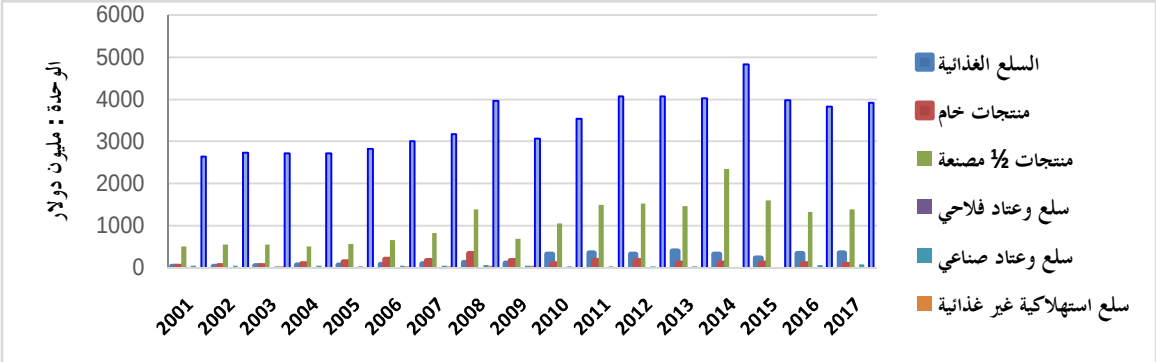

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف:

- ✓ موقع الجمارك الوطنية : **/http://www.douane.gov.dz**
- ✓ **http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur**

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة الغالبة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تسيطر عليها المنتجات النصف مصنعة (أهمها: الزيوت والأسمدة والزجاج والجلود والورق) تليها المنتجات الخام (أهمها: فوسفات الكالسيوم الطبيعي وبقايا ومخلفات الورق، والصوف) والسلع الغذائية (أهمها: السكر والتمور والمياه الغازية والمعدنية) كما نلاحظ من الشكل أن الصادرات خارج المحروقات تنمو بمعدل متوسط لكن على العموم نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات رغم تذبذبها حيث ارتفعت من **2649** مليون دولار سنة **2001** إلى **3962** مليون دولار سنة **2008**، ومع ازدياد حدة الأزمة المالية لسنة **2008** التي أثرت بشكل مباشر على قيمة الصادرات الجزائرية التي انخفضت إلى **3075** مليون دولار سنة **2009** ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع بنسبة **50 %** في كل من المنتجات النصف المصنعة ومنتجات

الخام، مع انعدام سلع وعتاد الفلاحة، بعد أن كانت تسجل قرابة **01** مليون دولار إلا أنه مع بداية سنة **2010** بدأت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الانتعاش حيث ارتفعت من **3536** مليار دولار لتصل إلى **4824** مليار دولار سنة **2014** حيث تحسنت صادرات سلع العتاد الفلاحي إلى **02** مليون دولار والمنتجات النصف مصنعة بنسبة **50 %** مع بقاء باقي الصادرات دون المستوى المحقق سابقا، وبداية من سنة **2015** ونظرا للازمة النفطية لسنة **2014** فقد بدأت الصادرات خارج قطاع المحروقات في التراجع ما يفسر أن لقطاع المحروقات دورا كبيرا في دعم الصادرات حيث بدأت الصادرات في التراجع إلى أن وصلت إلى **3821** مليار دولار سنة **2016** رغم تحسن صادرات السلع الاستهلاكية الغير غذائية التي ارتفعت من **10** مليون دولار سنة **2014** إلى **19** مليون دولار سنة **2016** وتحسن قيمة الصادرات سلع وعتاد الصناعة من **15** مليون دولار إلى **54** مليون دولار سنة **2016** و**74** مليون دولار سنة **2017.**

ثانيا ـ التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر:

1 – التوزيع الجغرافي لإجمالي صادرات الجزائر : ترتبط التجارة الخارجية للجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة أكثر من الدول السائرة في طريق النمو ارتباطا وثيقا وخصوصا في جانب الصادرات، والجداول المرفقة تبين بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية حيث ما تزال الجزائر تستقطب شركائها التقليديين. والواقع أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي تشكل الطرف المهم في التعامل بـــ **77 %** من صادراتنا.

الجدول رقم (44) : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر ما بين 2014 – 2017

المناطق الاقتصادية	الواردات بمليون دولار أمريكي				
	السنة				معدل التطور
	2014	2015	2016	2017	%
دول الاتحاد الأوربي	40 378	22 976	17 221	20 291	17,83
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	10 344	5 288	6 945	6 496	-6,47
الدول الأوربية الأخرى	98	37	80	63	-21,25
دول أمريكا الجنوبية	3 183	1 683	1 943	2 473	27,28
آسيا	5 060	2 409	2 197	3 321	51,16
اوقيانوسيا[1]	-	71	-	-	/
الدول العربية	648	572	416	749	80,05
الدول المغاربية	3 065	1 550	1 173	1 268	8,10
الدول الإفريقية	110	82	51	102	100,00
المجموع	62 886	34 668	30 026	34 763	15,78

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2015،2016،2017.

من الجدول نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى دائما الشريك الرئيسي للجزائر في حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي **64.21 %** في سنة **2015** حينما بلغت قرابة أكثر من **40** مليار دولار، إلا أنه نظرا لوضعية المتدنية لأسعار المحروقات منذ سنة **2014** فقد بدأت الصادرات في الانخفاض

(1) : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : OECD - Organisation for Economic Co-operation and Development : هي منظمة منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. أنشأت في 30 من سبتمبر سنة 1961 بعد أن حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OEEC التي أسست سنة 1948 للمساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تحوي 34 عضوا وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية.

الحاد لتصل إلى قرابة **23** و**17.22** مليار دولار أي بانخفاض فاق **43 %** و**25 %** سني **2015** و**2016** على التوالي. في حين تأتي دول منظمة التعاون والتنمية[1] (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت **16.45 %** من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان سنة **2014** وبقيمة قدرت بـــ **10.34** مليار دولار إلا أنها انخفضت في سنة **2015** إلى قرابة **2.3** مليار دولار بمقدار قارب **50 %** وفي سنة **2016** بدأت الصادرات في التحسن نحو هذه الدول بمعدل **31 %** حيث ارتفعت إلى قرابة **07** مليار دولار إلا أنها عاودت الانخفاض إلى **6.5** مليار دولار سنة **2017**، وتحتل دول آسيا المرتبة الثالثة في الصادرات الجزائرية بقيمة قدرت بأكثر من **05** مليار دولار سنة **2014** إلا أنها انخفضت سنتي **2015** و**2016** بمعدل **09 %**، حيث بلغت **2.4** و**2.2** مليار دولار قبل أن تتحسن في سنة **2017** لترتفع إلى **3.3** مليار دولار، وقد حافظت دول أمريكا الجنوبية الرابعة في الصادرات الجزائرية بقيمة قدرت بأكثر من **03** مليار دولار سنة **2014** إلا أنها انخفضت سنتي **2015** و**2016** بمعدل قارب **48 %**، حيث بلغت **1.7** و**1.9** مليار دولار قبل أن تتحسن في سنة **2017** لترتفع إلى **2.5** مليار دولار، تليها الدول العربية بأكثر من **3.7** مليار دولار سنة **2014** لتنخفض إلى أكثر **2.2** مليار دولار و**1.6** مليار دولار على التوالي لكن بعد تحسن أسعار النفط ارتفعت إلى أكثر من **2** مليار دولار.

2 – **التوزيع الجغرافي لإجمالي صادرات الجزائر حسب الدول:** من حيث التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر الإجمالية فإنه تعد إيطاليا أكبر زبون للمنتجات المصدرة بنسبة **17.4 %** من إجمالي صادرات الجزائر لسنة **2016**، تليها كل من اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة قاربت **13 %** لكليهما، وفرنسا بنسبة **11.4 %**، ثم البرازيل بنسبة **5.4**، وهولندا بنسبة **4.9 %**، وتركيا بنسبة **4.5 %**، وكندا بنسبة **4.3 %**، وبريطانيا **3.5%** وبلجيكا بنسبة **3.3 %**.[2] أما في عام **2017** فتبين بوضوح أن معظم تجارة الجزائر الخارجية ما تزال تستقطب شركائنا التقليديين لكن بتفاوت في الهيكل على النحو الذي يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (37) : التوزيع الجغرافي لإجمالي صادرات الجزائر حسب الدول في سنة 2017

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل
إيطاليا	5 548	15,96%
فرنسا	4 492	12,92%
إسبانيا	4 142	11,91%
الولايات المتحدة الأمريكية	3 394	9,76%
البرازيل	2 082	5,99%
تركيا	1 960	5,64%
هولاندا	1 849	5,32%
بريطانيا العظمى	1 611	4,63%
البرتغال	917	2,64%
بلجيكا	892	2,57%
الهند	860	2,47%
تونس	751	2,16%
الصين	695	2,00%
جمهورية كوريا	692	1,99%
كندا	665	1,91%
المجموع الفرعي	30 550	87,88%
المجموع	34 763	100

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية للجمارك.

من الشكل نلاحظ أنه في سنة **2017** ما تزال الجزائر تحافظ على **06** شركائها الرئيسيون التقليديون في إجمالي الصادرات حيث ما تزال إيطاليا تتربع على المرتبة الأولى بقيمة قاربت **5.55** مليار دولار لكن هذه السنة بنسبة **15.96 %** ثم تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بحوالي **4.50** مليار دولار لترتفع النسبة في سنة **2017** إلى **12.9 %** مقارنة بسنة **2016**، ثم اسبانيا بقيمة فاقت **4.14** مليار دولار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة **3.39** مليار دولار

(1) : أوقيانوسيا : هي منطقة تتمركز بين آسيا والأمريكتين، ويستخدم هذا المصطلح في بعض الأحيان أكثر تحديدا للإشارة إلى القارة التي تضم أستراليا والجزر القريبة.

(2) : هواري أحلام، سدي علي، بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

بتراجع واضح من **13 %** لكليهما سنة **2016** إلى **12** و**6.76 %** على التوالي، ثم البرازيل بقيمة **2.08** مليار دولار ثم تركيا بقيمة **1.96** مليار دولار.

ثالثا ـ التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات : يتشابه التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج القطاع النفطي مع غيرها من الدول النامية من حيث من حيث الاعتماد على المواد الأولية، وعليه يمكن تصنيف التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر خارج المحروقات حسب الدول أو حسب السلع المصدرة حسب الجدول التالي:

الجدول (45): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة مابين 2005ـ 2015

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة[1]	907	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2810
هولندا	127	81	139	237	40	169	252	448	658	844
إسبانيا	135	190	125	222	156	300	468	500	345	345
فرنسا	189	215	353	435	216	224	211	204	163	515
إيطاليا	63	115	150	240	93	118	164	149	96	134
بريطانيا	19	16	08	06	03	17	27	30	70	85
مالطا	03	01	00	03	11	01	00	01	47	-
تونس	32	50	60	70	41	60	75	38	42	71
المغرب	77	101	108	56	24	30	20	52	41	38
العراق	00	00	00	-	00	04	15	78	39	31
تركيا	69	114	70	140	70	35	37	13	39	40

المصدر: هواري أحلام، سدي علي، بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 09. **الوحدة:** مليون دولار أمريكي

من الجدول نلاحظ أن هولندا تعد أكبر زبون للصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة للسنوات **2013-2014** بعد تراجع الزبائن التقليديين إسبانيا وفرنسا إلى المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، بعد ما كانت فرنسا أهم شريك للصادرات خارج المحروقات للسنوات **2005-2009**، وإسبانيا للسنوات **2010-2012**. لكن بقيت نفس الدول تحتل الصدارة في الزبائن والمتمثلة في هولندا، فرنسا وإسبانيا في حين تراجعت الحصص السوقية للصادرات خارج المحروقات بشكل ملحوظ في كل من إيطاليا، بريطانيا، تونس، المغرب، العراق وتركيا سنة **2014** بينما خسرت الزبون المالطي في سنة **2013** الذي عاد في سنة **2016** حيث اكتسبت زبائن جدد مثل :البرازيل، بلجيكا، موريتانيا، البرتغال، الأردن، الو.م. أ، بولونيا، ليبيا، لبنان، ألمانيا والهند، وإثيوبيا في سنة **2016**، كما يظهر في الجدول **(06)**.

الجدول (46):التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة الكبرى (2016ـ2017)

الدول السنة	هولندا	إسبانيا	فرنسا	إيطاليا	مالطا	تونس	المغرب	تركيا	البرازيل	بلجيكا	موريتا	البرتغال	الأردن	ال.أم	بلونيا	ليبيا	لبنان	أثيوبيا	ألمانيا	الهند	القيمة
16	204	281	254	76	02	28	17	62	56	118	39	48	19	136	16	31	13	-	55	27	1085
17	332	364	293	103	14	45	29	77	109	74	50	41	40	37	22	19	17	15	14	13	1899
%	17.5	19.2	15.4	5.4	0.8	2.4	1.5	04	5.7	3.9	2.6	2.1	2.1	1.9	1.1	1	0.9	0.8	0.7	0.7	100

المصدر: هواري أحلام، سدي علي، بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

(1) : قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمليون دولار أمريكي

من الجدول نلاحظ أن إسبانيا تعد أكبر زبون للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بنسبة **19.2 % (364** مليون) من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تليها هولندا وفرنسا بنسب متقاربة وهي على التوالي: **17.5 %(332** مليون دولار). **15.4 % (293).**أما باقي النسب تتوزع على كل البرازيل الذي ظهر كزبون جديد للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في دولار سنة **2016**، و**2017** بنسبة **5.7 % (109** مليون دولار) ثم إيطاليا بـــ **5.4 %**، وبلجيكا **3.9 %**، موريتانيا **2.6 %**، وتونس **2.4 %**، البرتغال، والأردن زبائن جدد بنسبة **2.1 %** لكل منهما، أما باقي الدول فلا تتعدى **1 %** من إجمالي الصادرات خارج المحروقات. اكتسبت الجزائر خلال سنة **2016** زبائن جدد وهي خطوة ايجابية على الأقل لتنويع الأسواق أو ما يعرف بالتنويع الجغرافي لكن يتوجب عليها الحفاظ على حصصها السوقية لكنها تناقصت في الأسواق السابقة.

المطلب الثاني: تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على الشراكة الأورو-متوسطية

يتمثل الهدف الرئيسي للشراكة في إنشاء منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية عميقة، تهدف إلى إزالة الحـــواجز أمـــام التجارة والاستثمار بين كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر، ويقتصر نطاقا بشكل أساسي على التجارة في السلع وهناك عدد من المفاوضات الثنائية الجارية أو التي يجري إعدادها من أجل تعميق اتفاقات الشراكة. وترتبط هذه المفاوضات الجارية أو المستقبلية بمزيد من تحرير التجارة في الزراعة وتحرير التجارة في الخدمات والاعتماد وقبول المنتجات.

الفرع الأول : اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والجزائر

في إطار الانتشار العمودي، والأفقي لهيمنة دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، كانت بداية ميلاد الشراكة الأورو متوسطية، بمؤتمر برشلونة الذي انعقد في **27**، و**28** نوفمبر من سنة **1995**، والذي توجهت أشغاله ببيان أطلق عليه اسم بيان برشلونة، حيث حدد الأسس العريضة للشراكة ما بين دول الاتحاد الأوروبي الـــ**25**، والشركاء المتوسطيين (دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط)، في مجالات عديدة منها السياسية، والأمنية، والاقتصادية، ففي الجانب السياسي، والأمني هدفت الاتفاقية إلى إنشاء منطقة للسلام، والاستقرار خالية من النزاعات، والحروب، والتوترات الأمنية، والعسكرية في حوض المتوسط، أما في مجال الشراكة الاقتصادية، والمالية فقد هدفت الاتفاقية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر ما بين الشركاء المتوسطيين، والدول الاتحاد الأوروبي تقوم على:

- ✓ تطبيق سياسة تجارية حرة من قبل كل الأعضاء؛
- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية، والحواجز على التجارة الخارجية؛
- ✓ منع التمييز، والتفرقة في المبادلات ما بين الدول الأعضاء؛
- ✓ تطابق السلع والخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية فيما يخص الجودة، والنوعية، ومعايير الصحية.
- ✓ وكذا قواعد حماية البيئة (وفقا لاتفاقيات "كيوتو" حول حماية البيئة).

أولا – مسار اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والجزائر : أبرمت اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية مع الجزائر بمدينة فالنسيا الإسبانية بتاريخ **22** أفريل **2002**، مع أربعة عشر دولة من دول الإتحاد،[1] الذين كان عددهم خمسة عشر دولة في ذلك الوقت، و لم تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول إلا بعد توقيع هولندا عليها، وهي العضو الخامس عشر، وقد تم التصديق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم **159/05** بتاريخ **2005/04/27** (**OG No. 31**

(1) : النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، هولندا.

من **2005/04/30**)، وقد دخلت حيز التنفيذ في **01** سبتمبر **2005** ولفترة غير محددة[1]، وتم كل هذا بعد جولات عديدة من المفاوضات الشاقة، والمضنية بين خبراء جزائريين، وخبراء الإتحاد الأوروبي التي شملت النقاط التالية:[2]

- ✓ توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف، مما يسمح بتنمية العلاقات والتعاون الوثيق في جميع المجالات التي تعتبرها وثيقة الصلة بهذا الحوار؛
- ✓ تعزيز التجارة وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتناغمة بين الأطراف وتهيئة الظروف للتحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- ✓ تسهيل التبادل البشري، لاسيما في سياق الإجراءات الإدارية؛
- ✓ تشجيع اندماج البلدان المغاربية من خلال تعزيز التجارة والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبينها وبين المجتمع والدول الأعضاء فيها؛
- ✓ تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

ثانيا : مضمون اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية : أدت في النهاية إلى انضمام الجزائر إلى نادي الدول الموقعة على اتفاقيات مع مجموعة دول الإتحاد الأوروبي. وقد نصت بنود الاتفاقية على التالي:

- ✓ تنص الاتفاقية على الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة بين الطرفين خلال فترة انتقالية تصل إلى **12** سنة من تاريخ دخولها حيز التنفيذ **(2005-2017)**.[3]
- ✓ وقد كان من بين نصوص العقد الثنائي الذي يربط بين دول الإتحاد الأوروبي، والجزائر العمل على تحرير الكامل للسوق الجزائرية، وذلك بالعمل على تعديل القوانين للقضاء على القيود التي كانت تفرض على الاستيراد والتصدير، وفي المقابل فإن دول الإتحاد تسمح بالانفتاح الجزئي لأسواقها أمام الصادرات الجزائرية.
- ✓ أما شرط إلغاء الحواجز الذي نصت عليه الاتفاقية، والتي كانت تعرقل حركة التجارة، وتقلل من القدرة التنافسية، والقيود الجمركية سوف يبدأ خلال عامين من تاريخ عقد الاتفاقية، كما نصت الاتفاقية على أن يكون الانفتاح كاملا على السوق الجزائري خلال عام **2017**.[4]

1 ـ التفضيلات التعريفة :

أ - المنافع الممنوحة للمنتجات القادمة من الجزائر:

- **المنتجات الصناعية:** الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.
- **المنتجات الزراعية:** التي يغطيها البروتوكول الأول: تخفيضات التعريفة الجمركية التي تتراوح بين **50**٪ إلى **100**٪ من الرسوم الجمركية والرسوم، والرسوم ذات الأثر المماثل، على أن تخضع بعض المنتجات الزراعية لحصة التعريفة الجمركية على النحو التالي:

---

(1) : République algérienne démocratique et populaire , Ministère des finances, Direction générale des douanes, **Accord d'association conclu entre Algérie et l'union européenne**, p02.

(2) **:** European Union **, Policy, Countries and regions , Algeria, Association Agreement, Posted on 30/11/2018, on the link :** http://ec.europa.eu/world/agreements/prepareCreateTreatiesWorkspace/treatiesGeneralData.do?step=0&redirect=true&treatyId=821

(3) : République algérienne démocratique et populaire , op-cit, p02.

(4) : عبد الكريم كاكي: **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى**، مكتبة حسن العصرية، لبنان (بيروت)، 2013، ص 195-197.

- المنتجات السمكية المشمولة بالبروتوكول **03**: الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية
- المنتجات الزراعية المصنعة المدرجة في الملحق **05** بالبروتوكول الأول (ثلاث قوائم):
  - الإعفاء الإجمالي من الرسوم الجمركية للمنتجات المدرجة في القائمة **01.**
  - الإعفاء من الرسوم الجمركية في حدود حصة التعريفة لبعض المنتجات المدرجة في القائمة**02.**
  - الإعفاء من الرسوم الجمركية زائد أو ناقص (+/-) عنصر زراعي (**EA**) للمنتجات المذكورة في القائمة **03.**

ب- الفوائد الممنوحة للمنتجات التي تنشأ من المجتمع:

I- المنتجات الصناعية: ويمكن أن نميز:

- ✓ الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل اعتباراً من **01** سبتمبر **2005** للمنتجات المدرجة في الملحق **2**؛
- ✓ التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والواجبات ذات الأثر المماثل لمنتجات الملحق رقم **03**، إلى أن يتم الإلغاء الكامل بعد **05** سنوات من السنة الثالثة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. **01** سبتمبر **2007** ، وفقًا للجدول التالي:

الجدول رقم (47) : التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والواجبات ذات الأثر المماثل لمنتجات الملحق رقم 03

معدل الحقوق المشتركة	التعريفة الجمركية التفضيلية				
	01 سبتمبر 2007	01 سبتمبر 2008	01سبتمبر 2009	01 سبتمبر 2010	01 سبتمبر 2011
% 05	4	3.5	3	2	1
% 15	12	10.5	9	6	3
% 30	24	21	18	12	6

Source : République algérienne démocratique et populaire , Ministère des finances, Direction générale des douanes, **Accord d'association conclu entre Algérie et l'union européenne**, p02.

- ✓ التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والواجبات ذات الأثر المماثل لمنتجات غير تلك المذكورة في الملحقين **02** و**03**، حتى الإزالة التامة بعد **10** سنوات من السنة الثالثة من بدء النفاذ. اتفاقية (1 سبتمبر **2007**) وفقًا للجدول الزمني التالي:

الجدول رقم (48) : التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية لمنتجات غير المذكورة في الملحقين 02 و03

معدل الحقوق المشتركة (المتبادلة)	التعريفة الجمركية التفضيلية									
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
% 05	4.5	4	3.5	03	2.5	02	1.5	01	0.5	0.2
% 15	13.5	12	10.5	09	7.5	06	4.5	03	1.5	0.7
% 30	27	24	21	18	15	12	09	06	03	1.5

Source : République algérienne démocratique et populaire , Ministère des finances, Direction générale des douanes, **Accord d'association conclu entre Algérie et l'union européenne**, p02.

II- المنتجات الزراعية:

- ✓ **تنازلات فورية:** تخفيضات تتراوح من **20**٪ إلى **100**٪ من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، بالنسبة للمنتجات المدرجة في القائمة **01** من البروتوكول **05** الملحق**02** مع تحديد حصص معينة لمنتجات معينة.
- ✓ **الامتيازات المؤجلة:** تخضع المنتجات المدرجة في القائمة **2** من البروتوكول **5** الملحق **2** لفحص احتمالات التحرير من السنة الخامسة لبدء نفاذ الاتفاق (**01** سبتمبر **2010**).[1]

2 – المساعدات المالية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي للجزائر : استفادت الجزائر في إطار الدعم المالي خلال البروتوكولات المالية الأربعة لفترة **(1976 -1996)** من مجموع **949** مليون أورو توزعت كما عادت للجزائر حصة **164** مليون أورو في إطار برنامج 1 **MEDA**، وبلغت المساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج (**MEDA** 2) حوالي **55** مليون أورو لحساب سنة **2004** فيما خصص الاتحاد الأوروبي ظرفا بقيمة **106** مليون أورو للجزائر لحساب فترة **2005-2006** والخاص بالبرنامج الاستدلالي الوطني "**pin**" في إطار برنامج **MEDA**2.[2]

كما وقد استفادت الجزائر من مساعدات وصلت إلى 148 مليون أورو بين سنتي (2014-2017)، وتوزعت على ثلاث قطاعات ذات أولوية في التمويل هي:إ صلاح العدالة وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة، إصلاح سوق العمل وخلق فرص العمل، ودعم إدارة وتنويع الاقتصاد.[3] ويعد برنامج التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر (PADICA) الذي تم تنفيذه بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بين سنتي (2014-2017)، من أهم البرامج التي ترمي إلى المساهمة في إدارة وتنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين أدائه، وتجدر الإشارة إلى أنه من المخطط تنفيذ هذا المكون من البرنامج في إطار الإدارة غير المباشرة مع البنك الدولي، ويتم تنفيذ البرنامج خلال فترة مقدرة بحوالي 72 شهرا (المرحلة التشغيلية: 48 شهرا، المرحلة الختامية: 24 شهرا)، ومن المقرر إنشاء وحدة دعم البرامج (PSU) لشهر أكتوبر 2017.

ثالثا– إعادة النظر في مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية : بالإضافة إلى ما تضمنته هذه الاتفاقية من خلال التركيز على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والحفاظ على المنتجات الزراعية، ثم التطرق إلى حركة رؤوس الأموال الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر. وأيضا تصفية وإعادة هذه الاستثمارات إلى الوطن كما كان تعهد من الطرفين بتعزيز تعاونهما الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وتطور الشراكة بين المؤسسات الجزائرية في نشاطات التنقيب والإنتاج والتمويل والتوزيع و خدمات الطاقة وغير ذلك، وفي حقيقة الأمر لم تكن هذه المعاهدات باستثناء التنفيذ الجمركي إلا حبرا على ورق وهذا ما أدى بضرورة إعادة النظر في هذه الاتفاقية من الشق الجزائري وتمديد أجل التفكيك الجمركي إلى غاية **2020**، وليس **2017** ومرة أخرى هذه الاتفاقية

---

(1) : République algérienne démocratique et populaire , **op-cit**, p02.

(2) : مروان حايد، رشيد ازمور، **اثر اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية على إيرادات الميزانية العامة للجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول: ما بعد البترول - التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، يومي: 24-25 أفريل 2018، ص 07

(3): European Commission, **European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations:** Algeria, Available on line at:https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/algeria_en, Retrieved the 14/03/2018 at 20:58.

تدل على حنكة الأوروبيين في الولوج إلى مطامعهم التجارية بشعارات التعاون، ويدل على الرؤية الغائبة والمغامرة لدى الشق الجزائري في الدفاع عن متطلباته واستكمالا لمضمون هذه الاتفاقية وفي إطار برنامج ميدا.[1]

1 ـ طلب إعادة النظر في الاتفاقية : في **31** أغسطس **2015** ، أعربت الجزائر رسمياً عن رغبتها في تقييم اتفاقية الشراكة التي تعتبرها غير متوازنة وأسفرت المفاوضات اللاحقة عن اعتماد أولويات الشراكة الجديدة في مجلس الشراكة العاشر الذي عقد في بروكسل في **13** مارس **2017.** وتبعا للطلب الذي تقدمت به الجزائر خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في **15** يونيو **2010**، المتعلق بمراجعة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الصناعية والامتيازات الجمركية للمنتجات الغذائية، تم الاتفاق على إعادة النظر في مخطط التفكيك التعريفي الرامي إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية، قدم هذا الطلب وفقا للمادتين **11** و**16** من اتفاق الشراكة، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر **2005**، الذي توقع في البداية لفترة تفكيك تدريجي في آفاق **2017.** في الواقع، تم القيام بتغيير للرزنامة الأولية إلى جانب إعادة وتجميد حقوق الجمركة وهذا قصد رفع مستوى المؤسسات الجزائرية، علماً أن المخطط الجديد للتفكيك التعريفي يتم العمل وفقه منذ **1** سبتمبر **2012.**

2 ـ طلب تحديد أولويات الشراكة : اجتمع مجلس الشراكة في بروكسل في **13** مارس **2017.** اعتمد مجلس الشراكة أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. وقد وضعت أولويات الشراكة إطارًا متجددًا للمشاركة السياسية وتعزيز التعاون. تركز أولويات الشراكة في سياق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حتى عام **2020** على مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك التجارة والوصول إلى السوق الموحدة الأوروبية والطاقة والبيئة والتنمية المستدامة على النحو التالي :

أ ـ أولويات الشراكة في سياق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حتى عام 2020: منذ عام **2011**، قدم الاتحاد الأوروبي للجزائر مساعدات مالية مجموعها **273.3** مليون يورو. وخلال مجلس الشراكة الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي والجزائر الذي عقد في بروكسل يوم **13** مارس **2017**، وقع الطرفان على حزمة بقيمة **40** مليون أورو لمساعدة الجزائر في تنويع اقتصادها وتحسين بيئة الأعمال فيها من خلال تدابير تتراوح بين تطوير الطاقة المتجددة وتحديث المالية العامة. وتم التوقيع على الحزمة في اليوم الذي باتت فيه الجزائر أول بلد في شمال إفريقيا يعتمد أولويات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتركيز التعاون المستقبلي على مجالات المصلحة المتبادلة المحددة بصورة مشتركة.

وقال المفوض الأوروبي للسياسة الأوروبية للجوار ومفاوضات التوسع "يوهانس هان" إن: "الجزائر شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي في جوارنا. وستساعد حزمة الاتحاد الأوروبي التي جرى التوقيع عليها اليوم الجزائر على تنويع اقتصادها، مما يساهم في إيجاد وظائف جديدة وتحديث المالية العامة. والهدف هو مساعدة الجزائر على مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية وإيجاد روابط أقوى مع الشركات الأوروبية". ووقعت الحزمة عن الاتحاد الأوروبي ممثلته العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية فيديريكا موغريني والمفوض هان، وعن الجزائر وزير خارجيتها رمطان لعمامرة. وستدعم حزمة الاتحاد الأوروبي

(1) : كمال سي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص185.

للجزائر بصورة خاصة مجالين ذات أولوية تم الاتفاق عليهما في إطار أولويات الشراكة الجديدة هما التنمية الاقتصادية والطاقة. وتدعم التدابير المقاربة الاقتصادية الجديدة للبلاد التي تتمحور حول تنويع اقتصادها. كما تتطرق إلى تحسين بيئة الأعمال في البلاد. لذلك سيمول الاتحاد الأوروبي تطوير الطاقة المتجددة، ودعم كفاءة الطاقة، وتحديث إدارة المالية العامة، وتنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

ب ـ أهم نتائج إعادة تقييم الاتفاقية الشراكة في سياق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر: وتتضمن هذه الحزمة ثلاثة برامج محددة:

- **"برنامج دعم تطوير الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة في الجزائر"** (**10** ملايين يورو) سيساهم في رسم إطار مؤسسي وتنظيمي لإنتاج الطاقة المتجددة وتعميم مشاريع كفاءة الطاقة. وفي إطار متلائم مع جهود الجزائر لتنويع اقتصادها، سيساهم البرنامج أيضاً في تعزيز استثمارات القطاع الخاص (المحلية والأجنبية) في الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة.
- **"برنامج إصلاح المالية العامة"** (**10** ملايين يورو) سيساهم في تحديث إدارة المالية العامة، وهي عنصر أساسي في نموذج النمو المعلن الجديد للجزائر. وسيدعم البرنامج إدخال نظام معلومات مالية متكامل في جميع إدارات وزارة المالية. كما أنه سيساهم في بناء قدرات برمجة الموازنة لعدة سنوات ويحسن إدارة الموازنة والشفافية.
- **"برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة"** (**20** مليون يورو) سيستمر في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للجزائر وقدراتها المؤسسية في السياسات العامة الرئيسية، حتى تتمكن البلاد من انتهاز الفرص التي تتيحها اتفاقية الشراكة، أي اتفاقية التعاون والتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في عام **2005**.

ج ـ التعاون الثنائي: وتشكل الآلية الأوروبية للجوار الأداة المالية الرئيسية لتمويل تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر. وبالإضافة إلى الدعم الثنائي والإقليمي من خلال الآلية المذكور، وخلال الفترة **2014-2017**، ركّز تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر على إصلاح القضاء، وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وإصلاح سوق العمل والعمالة، فضلاً عن تنويع الاقتصاد. وللفترة **2018-2020**، سيركز التعاون بين الطرفين على أولويات الشراكة المتفق عليها حديثاً وهي:

- الحوار السياسي، والحوكمة، وحكم القانون وتعزيز الحقوق الأساسية؛
- التعاون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتجارة والوصول إلى السوق؛
- الشراكة في مجال الطاقة، والتغير المناخي، والبيئة والتنمية المستدامة؛
- الحوار الاستراتيجي والأمن؛
- البعد الإنساني، والهجرة والتنقل.[1]

(1) : An official website of the European Union, **Delegation of the European Union to Algeria**, Posted on 25/11/2018, on the link : https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/54387/les-etats-membres-de-lue-visitent-lalg%C3%A9rie_en

الفرع الثاني :المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

يعد الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للجزائر ويستوعب الجزء الأكبر من التجارة الدولية الجزائرية أي أكثر من **50 %**، بلغ إجمالي التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في عام **2016** حوالي **36** مليار أورو، إلا أنه جراء الأزمة النفطية لسنة **2014** انخفضت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة **13.3 %** بين عامي **2015** و**2016**، ومع تحسن أسعار النفط سنة **2016**، ارتفعت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة **1.3%**.

أولا– وضعية الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر: ولتوضيح تطور وضعية الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر أكثر تم إدراج الجدول التالي الذي يبين حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ عقد اتفاق الشراكة **2005** وإلى غاية **2017** على النحو التالي:

الجدول رقم (49) : الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ما بين 2005 – 2017

الفرع / السنة	الصادرات (الوحدة: مليار أورو)		الواردات (الوحدة: مليار أورو)		التوازن	مج. التجارة
	القيمة	% النمو[1]	القيمة	% النمو	القيمة	
2005	20.885	-	10.498	-	10.387	31.383
2006	24.154	15.65	9.977	-4.96	14.177	34.151
2007	20,585	14.77-	11,270	12.96	9,314	31,855
2008	28,260	37.3	15,401	36.7	12,858	43,661
2009	17,411	-38.4	14,821	-3.8	2,590	32,232
2010	21,075	21.1	15,595	5.2	5,480	36,671
2011	27,850	32.1	17,312	11.0	10,538	45,161
2012	32,764	17.7	21,125	22.0	11,640	53,889
2013	31,920	-2.6	22,386	6.0	9,534	54,306
2014	29,458	-7.7	23,392	4.5	6,066	52,850
2015	20,908	-29.0	22,253	-4.9	-1,345	43,160
2016	16,514	-21.0	20,413	-8.3	-3,900	36,927
2017	18,565	12.4	18,846	-7.7	0.281	37,411

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- ✓ European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 21/06/2016, p 03.
- ✓ European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 16/04/2018, p 03.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية نحو العالم الخارجي والتي فاقت **50 %** في سنة **2005**، وقد وصلت إلى أعلى قيمة لها في سنة **2012** عندما فاقت نسبـــة **57 %** من إجمالي الصادرات الموجهة للعالم حيث وصلت إلى **32.75** مليار أورو، وبذلك فدول الاتحاد الأوربي تعتبر أهم زبون للجزائر، ومنذ عقد ميثاق الشراكة في **2005** والصادرات الجزائرية في ارتفاع خاصة مع تحسن أسعار النفط، إلا أنه رغم هذا الارتفاع إلا أننا نلاحظ أن الصادرات إلى الاتحاد الأوربي قد شهدت نمو متذبذب من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت من **20.885** مليار أورو سنة **2005** إلى **24.154** مليار أورو سنة **2006** بنسبة نمو قدرت بـــ **15.65 %**، لكن في سنة **2007** تراجعت قيمة الصادرات إلى **20.585** مليار أورو ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على الصادرات الجزائرية من طرف أهم الشركاء الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي للجزائر خاصة

(1) : النسبة المئوية للنمو: يقصد بها الاختلاف النسبي بين الفترة الحالية والفترة السابقة.

ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، لتعاود الصادرات الارتفاع سنة **2008** إلى أكثر من **28** مليار أورو بنسبة نمو قدرت بـــ **37.3 %** قبل أن تتراجع بفعل الأزمة المالية إلى **14.41** مليار أورو بنسبة تراجع في النمو قدرت بـــ **38.4 %** وبعد تحسن أسعار النفط بدأت قيمة الصادرات في الارتفاع لتصل إلى **32.76** مليار أورو كأعلى نسبة لها، وجراء الأزمة النفطية لسنة **2014** وتقييد الجزائر للكثير من السلع بدأت الصادرات في الانخفاض إلى أن وصلت إلى **18.565** مليار أورو سنة **2017.** وفي نفس عام **2015** ، كانت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر مكونة من منتجات صناعية **(85.5٪)** ومنتجات زراعية **(14.4٪).** وكانت غالبية صادرات المنتجات الصناعية من الآلات والمعدات الكهربائية ومعدات النقل والمعادن الأساسية والمنتجات الكيميائية .تمثل هذه الصادرات **22.3** مليار أورو. كما وقد صدرت الجزائر بقيمة **1.8** مليار أورو من الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي، والمستوردة **3.4** مليار أورو، وفي عام **2015**، كانت **99.7**٪ من الصادرات من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي منتجات طاقة ومشتقات بترولية **0.3** ٪ من المنتجات الزراعية هذه الصادرات تمثل **20.9** مليار أورو.ويعود كل هذا التوجه للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي إلى كون هذا الأخير يحوي أكثر الدول الصناعية المتقدمة والتي تعتبر من أكثر الدول استهلاكا للمواد الأولية الخام في العالم، وهي المواد التي يرتكز عليها الهيكل في السلعي لصادرات الجزائر، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطا بشكل كبير بتصريف منتجاته البترول خاصة الغاز إلى أسواق هذه الدول، هذا إلى جانب عوامل تاريخية وجغرافية تغذي التبعية للأسواق الأوروبية كل هذه العوامل تكللت بعقد اتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبي وما ترتب عنه من امتيازات ممنوحة للجزائر في شكل تخفيضات جمركية أو رعاية برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية لتسويق منتجاتها أكثر تنوعا وجودة. كما وتجدر الإشارة أن الجزائر تعتبر شريكا لـــ **26** دولة من الاتحاد الأوروبي في الصادرات من أصل **28** دولة وهذا بحكم ارتباطها الوثيق بدول الاتحاد الأوروبي حيث شكلت هذه الأخيرة أسواقا رئيسية للعديد من الصادرات الجزائرية، وعليه فالمتعامل الأوروبي أصبح يشكل الزبون الرئيسي لمعظم المنتوجات الجزائرية.

وما يمكن ملاحظته من الجدول السابق كذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر الممون الأول للجزائر للكثير من السلع حيث تستحوذ كذلك على نسبة كبيرة من قيمة الواردات الجزائرية والتي تراوحت مابين **50 %** و**57 %**، من إجمالي ورادات العالم، ويمكن إرجاع سيطرت الاتحاد الأوروبي في الشراكة التجارية من الجزائر إلى عدة أسباب منها أن القارة الأوروبية تضم أهم الدول والتجمعات الصناعية في العالم، وقربها جغرافيا من الجزائر والاتحاد الأوروبي مما يسهل عليها إجراءات التعاملات وفي ظروف سهلة وميسرة، خاصة فرنسا اسبانيا وايطاليا والبرتغال، وعليه بشكل عام نلاحظ أن الواردات إلى الجزائر قد شهدت ارتفاع متزايد حيث انتقلت من قرابة **10.5** مليار أورو إلى **23.4** مليار أورو سنة **2014** عندما حققت أعلى ارتفاع لها، وهذا باستثناء الانخفاض الذي شهدته جراء الأزمة المالية العالمية، عندما انخفضت الواردات إلى **14.82** مليار أورو، ومع انخفاض أسعار النفط في الجزائر سنة **2014** وتقييد الجزائر للكثير من السلع والدخول في سياسة ترشيد الإنفاق بدأت قيمة الواردات في الانخفاض إلى أن وصلت إلى **22.25** مليار أورو سنة **2017.** وقد انخفضت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة **13.3** ٪ بين عامي **2015** و **2016** ، ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض أسعار النفط. بين عامي **2016** و**2017**، ارتفعت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة **1.3**٪ شكلت منتجات الوقود والتعدين **95.7** ٪ من واردات الاتحاد

الأوروبي من الجزائر في عام **2017**. تمثل المواد الكيميائية ثاني أهم المنتجات المصدرة ، والتي تبلغ قيمتها **2.9** ٪ من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، وتعتبر صادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية إلى الجزائر هي الآلات **(22.2٪)**، معدات النقل **(13.4٪)**، المنتجات الزراعية **(12.8٪)**، المواد الكيميائية **(12.8٪)** والحديد والصلب **(10.2٪)** .

وتجدر الإشارة أن منتجات الوقود والتعدين قد شكلت **95.7** ٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر في عام **2017**. وتمثل المواد الكيميائية ثاني أهم المنتجات المصدرة، والتي تبلغ قيمتها **2.9 %** من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي. في حين تبقى صادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية إلى الجزائر هي الآلات **(22.2٪)**، معدات النقل **(13.4٪)**، المنتجات الزراعية **(12.8٪)**، المواد الكيميائية **(12.8٪)** والحديد والصلب **(10.2٪)** .

ثانيا – وضعية ميزان الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة الأورو- جزائرية: يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن **70%** من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من **60%** من وارداتها تأتي من أوروبا، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من **60%** من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية.

الشكل رقم (38) : وضعية الميزان التجاري بين الجزائر و دول الاتحاد الأوربي مابين 2005 – 2017

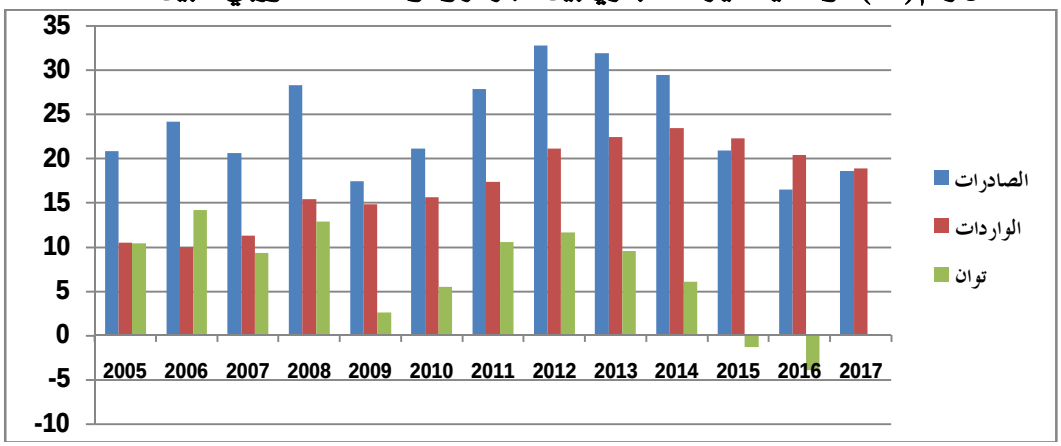

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ✓ European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 21/06/2016, p 03.
- ✓ European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 16/04/2018, p 03.

ما يمكن ملاحظته من الشكل هو أن الميزان التجاري مع الاتحاد الأوربي قد سجل فائضا طيلة الفترة **2005 – 2014** إلا أنه في تذبذب من فترة لأخرى، وهذا نتيجة تذبذب حركة الصادرات والواردات، وبفعل تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية أو بفعل التغيرات الداخلية كالبرامج الاستثمارية، حيث انتقل رصيده من **10.387** مليار أورو عام **2005** إلى **14.177** مليار أورو عام **2006** بمعدل تغطية بلغ أكثر من **242 %** وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من الواردات خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى المخططات التنموية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة، كمخطط الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية، إضافة غالى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات الوطنية والتي أعطت دفعا قويا للصادرات خاصة البترولية وبعض الصناعات الخفيفة. وفي عام **2007** انخفض فائض الميزان التجاري بنحو **34.29** مقارنة بسنة **2006** نتيجة انخفاض

الصادرات الوطنية بنحو **15 %** مقابل زيادة الواردات من الاتحاد الأوروبي بنسبة **13 %**، مما أدى إلى تراجع نسبة التغطية إلى **183 %** سنة **2007**، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية من **65.85** دولار للبرميل عام **2006** إلى **74.95** دولار للبرميل عام **2007**، الذي أدى إلى تراجع واردات الاتحاد الأوروبي من هذه السلعة.

وفي عام **2008** ارتفع فائض الميزان التجاري من جديد حيث بلغ **12.86** مليار أورو وبمعدل تغطية بلغ **183.49%** ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط والتي حطمت رقما قياسيا عندما قاربت **100** دولار للبرميل لتعاود الانخفاض في النصف الثاني من سنة **2008** وسنة **2009** بفعل الأزمة العالمية أينما انخفضت أسعار النفط إلى حدود **47** دولار للبرميل، ما أدى بالاتحاد الأوربي إلى تراجعه للطلب على الصادرات الجزائرية بسبب تباطؤ نموه بالإضافة إلى تراجع الطلب على بعض المنتجات الأخرى من دول الاتحاد الأوربي. وخلال الفترة الممتدة بين **2010 – 2012** عرف الميزان التجاري فائضا متزايدا وصل إلى **11.64** مليار أورو ويرجع إلى تخفيض الإنتاج النفطي من قبل منظمة الأوبك بنحو **4.2** مليون برميل يوميا، غير أن الفائض بدأ في الانخفاض منذ سنة **2013** من **9.5** مليار أورو إلى أن حقق أول عجز له في سنة **2014** عندما سجل عجزا قدر بـــ **1.45** مليار أورو، لتزداد حدة هذا العجز في سنة **2015** و**2016** عندما وصلت على قرابة **1.5** و **04** مليار دولار على التوالي، إلا أنه مع تحسن أسعار النفط سنة **2017** بدأ ميزان التجاري في الانتعاش ليحقق بذلك فائض قدر بـــ**281** مليون أورو، وقد بلغت قيمة تغطية الصادرات للواردات حوالي **98.5 %.**

المطلب الثالث : تقييم انفتاح الجزائر على الشراكة الأورو-متوسطية

تكتسي اتفاق الشراكة الأوروبي-الجزائرية أهمية بالغة لما سيترتب عنها وما ترتب عنها بعد أن تم توقيعها منذ أكثر من **13** سنة أي منذ ديسمبر **2005** من إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية، وقد ظهر فريقين فريق يؤيد الانضمام وتقوية الشراكة وفريق لا يؤيد الشراكة، وكل له أراء لما سنعكس على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية حيث يستند الفريقين إلى الآثار التالية على الكثير من المؤشرات والقطاعات الاقتصادية:

أولا ـ الآثار المحتملة للشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري : بالنسبة لآثار هذه الشراكة على صادرات الجزائر، فإنه يتوقع أن تكون الاستفادة محدودة لأن صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير، وتقتصر على بعض القطاعات فقط التي تتمتع فيها الصادرات بمرونة عالية داخل السوق الأوروبية، أما بالنسبة للواردات، فبعد إزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية فيتوقع ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار بعض السلع كالمنتجات الغذائية.[1] وعليه يمكن التمييز بين الآثار المتوقعة على بنية الصادرات والواردات على النحو التالي:

1 ـ بالنسبة للصادرات :

أ - تشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من **97%** من الصادرات الإجمالية، ولما كانت صادرات المحروقات لا تتضمنها عملية التحرير فانه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق

(1) : فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو - متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح بـــ ورقلة ، 2012، ص 117.

الأوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية[1] وعموما فإن الصادرات سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى وجود تشابه نوعا ما للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي منجهة أخرى.

ب - كما وتبقى السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات التي بإمكان الجزائر تزويدها للأسواق العالمية بشكل تنافسي هي في نهاية المطاف محدودة الكم والنوع نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي فمن المنطقي استخلاص المشاركة الهامشية للجزائر في ظل الشراكة الأورو-جزائرية وحتى التجارية الدولية.[2]

ج - محاولة الاتحاد الأوروبي فرض شروط على الصادرات الجزائرية خاصة على الصادرات من الغاز حيث أنها تريد تحرير عقود الغاز من أجل تأمين تمويلها بالغاز تحت شعار تحرير السوق الأوروبية، والذي يعني أن أوروبا لم تعد تريد شراء الغاز الجزائري وفق عقود طويلة الأجل، بل تريدها سوقا حرة يتم فيها شراء الغاز من الدول المصدرة له خاصة روسيا التي تعتبر الشريك الأكبر في تمويل أوروبا بالغاز فحينما تجد صعوبة من التموين من روسيا، سوف تلجأ إلى الشراء من الجزائر، وعليه فإن هذه المحاولة سوف تجعل من الجزائر الممون الاحتياطي وليس الرئيسي للغاز لأوروبا.

د - التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها ويرجع ذلك إلى:[3]

- ✓ أن الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات إلى الدول الأوربية متدنية أصلا، وليس لها تأثير على تقليص الصادرات إلى أوربا؛
- ✓ تتميز الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوربي بمعايير صحية وبيئية وشروط فنية صعبة، يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول البضائع الجزائرية غلى السوق الأوربية؛
- ✓ أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية...)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق أسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

(1) : قطاف ليلى، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بـــ سطيف، يومي: 13 – 14 نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، ص-ص: 72- 73.

(2) : عبد العزيز عبدوس، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010 – 2011، ص 303.

(3) : شهرزاد زغيب، لمياء عماني، **الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو- جزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 154.

✓ **2 ـ بالنسبة للواردات:**

أ - إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيمس ذلك أزيد من **53 %** من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين:

✓ ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)؛

✓ ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين.[1]

ب - إن وضعية الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوربي تبقى رغم اتفاق الشراكة رهين صادرات النفط، وهي التي تحدد طبيعة الرصيد التجاري (سالبا أو موجبا) حيث تسيطر بشكل شبه كلي على مجمل الصادرات الجزائرية ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمار في الحر وقات والغاز الطبيعي بصفة خاصة، وارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية. وعليه يمكن القول أنه رغم الفائض الذي يحققه الميزان التجاري طيلة الفترة **2005 -2017** إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني ولا مرونة الهيكل الإنتاجي، لأنه تحقق بشكل رئيسي بفعل ارتفاع أسعار النفط، وذلك رغم ضخ الكثير من الأموال عبر المخططات الوطنية قصد تفعيل الجهاز الإنتاجي في الرفع من القدرة الإنتاجية المحلية من حيث الكم والنوع.

ج – إن تحرير الواردات الصناعية الأوربية إلى الجزائر من الرسوم الجمركية يعطيها مزايا تفضيلية على الواردات من الدول الصناعية الأخرى، فهذا لا يساعد فقط في زيادة الاستيراد من أوربا وإنما يكلف الاقتصاد الجزائري أعباء، كرفع أسعار الصناعة الأوربية بسبب غياب منافسة البضائع الأجنبية الأخرى المنافسة لأنها ستبقى خاضعة للرسوم الجمركية.

ثانيا ـ الآثار المحتملة للشراكة الأورو- جزائرية على الميزانية العامة:

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، وعليه فإن هذا التفكيك سيحرم الخزينة العمومية من مبالغ ضخمة رغم تزايد تهافت المستهلك و المستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما والأوروبية خصوصا.[2]

غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الإتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية،

فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة **23.4 %** من مجموع الإيرادات (أي نسبة **2,7%** من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل **65 %**، حيث تمثل نسبة

(1) : فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح بـــ ورقلة ، 2012، ص 113.

(2) : زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، تصدر عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، شلف، 2004 ص62.

الإيرادات الجمركية لهذه الواردات **15,2%** من مجموع الإيرادات (أي بنسبة **1,8%** من الناتج المحلي الإجمالي).[1] وحسب البيانات الرسمية لإدارة الجمارك فقد تكبّدت الجزائر خسائر جراء عملية تفكيك الرسوم والتعريفات الجمركية والامتيازات والإعفاءات الجمركية لفائدة السلع ذات المنشأ الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة فقد خسرت الجزائر خلال سنة **2016** أكثر من **120** مليار دينار ما يعادل **1.023** مليار دولار بعدما بلغت الخسائر الجمركية **140** مليار دينار أو ما يعادل **1.19** مليار دولار سنة **2015**، مما يؤكد الاختلال الكبير في أطراف التبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خاصة مع عدم قدرة الجزائر تصدير منتجات خارج المحروقات إلى السوق الأوروبية، بل وحتى استهلاك نسبة معتبرة من الحصص المتاحة للجزائر في إطار اتفاق الشراكة، بينما بلغت خلال العشرية الماضية أي مابين **2006 – 2016** حوالي **700** مليار دينار أو ما يعادل **6.320** مليار دولار. وهذا بعدما عجزت الجزائر عن تنفيذ التزاماتها في مجال التصدير للاتحاد الأوروبي والتي اقتصرت على النفط والغاز، وعليه وفي الإطار ذاته، تمت مراجعته لصالح الطرف الجزائري، مع تأجيل رزنامة التفكيك الجمركي الكلي على المنتجات الصناعية إلى سنة **2020** بدلا من سنة **2017**. وتجدر الإشارة أن الجزائر صدرت ما قيمته **14** مليار دولار خارج النفط إلى دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة بين **2005 -2015**، في حين استوردت ما قيمته **220** مليار دولار من أوروبا في نفس الفترة.

ثالثا ـ الآثار المترتبة للشراكة الأورو- جزائرية على القطاع الصناعي : يُعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى:

- ✓ سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ✓ ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- ✓ المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- ✓ تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.
- ✓ العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية.

1 ـ الآثار السلبية للشراكة الأورو- جزائرية على القطاع الصناعي: إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية. كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوربية إلى السوق الوطنية، يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية. ولكن الوضعية تختلف من قطاع إلى آخر، على حسب معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول إلى السوق المحلية. ومن أهم الآثار السلبية نذكر:

- ✓ تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.
- ✓ المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- ✓ إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم.

(1) : مروان حايد، رشيد ازمور، **مرجع سبق ذكره**، 2018، ص-ص: 08 – 09.

- ✓ إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيرفع من المنافسة الأوربية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.
- ✓ الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسطية وسلع الاستهلاك.
- ✓ إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها. وهذا ما سيضعف المنتوج الصناعي الجزائري، إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوربي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

2 ـ للشراكة الأورو ـ جزائرية على القطاع الصناعي: إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه، من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوربية. وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.
- ✓ الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية:(1).
- ✓ الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.
- ✓ جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتوج الأوربي.
- ✓ استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوربية المفتوحة، التي تتميز بحجم يصل **450** مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوربي.
- ✓ الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوربي لشركائه. مما يلزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.
- ✓ العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.
- ✓ مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

[1]- زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، **تأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره**، ص 59.

رابعا ـ آثار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: حيث يمكن التمييز بين :

1 ـ الآثار الايجابية لاتفاقية الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نذكر منها: [1]

- ✓ انكشاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية على المنافسة الأجنبية، سيحثها على اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية ؛
- ✓ إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية للدخول للأسواق الأوروبية؛
- ✓ تقليص تكاليف الإنتاج، الناتج عن انخفاض أسعار بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية؛
- ✓ اتفاق الشراكة يدعم تدفق التقنيات والتكنولوجيات الحديثة؛
- ✓ الاستفادة من البرامج و المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، والتي من أهمها برامج ميدا**01** وميدا**02.**

2 ـ الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من بين الآثار السلبية نذكر ما يلي:

- ✓ وجود المنافسة أمام صادرات المؤسسات الوطنية نحو الاتحاد الأوروبي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي، وانخفاض التفضيلات التي تتمتع بها الجزائر.
- ✓ إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي و المحلي، و يدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها، وهذا ما سيضعف المنتوج الجزائري وبالتالي إضعاف المؤسسة الوطنية؛

(1) : طبايبية سليمة، عناني ساسية، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص09.

خلاصة الفصل :

إن التطورات الاقتصادية الراهنة التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة بشكل عام والجزائر بشكل خاص تضع الاقتصاد الوطني أمام تحديات صعبة، خاصة ظل العلاقات الاقتصادية الدولية، وانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي والذي أصبح يعاني من أحادية المصدر وتبعيته للقطاع النفط الذي يشكل في صادرات التجارة الخارجية أكثر من **97 %**، والمصدر الأساسي في تمويل الميزانية العامة، مما جعل الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة اقتصادية حقيقية ظهرت تداعياتها من خلال الكثير من الأزمات النفطية كان آخرها أكثر في الأزمة النفطية لسنة **2014**، ونظرا للتبعية المفرطة للاقتصاد الوطني للعوائد النفطية، فإن الجزائر تعد أكبر الدول النفطية عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط، ما خلف آثار وخيمة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية أدخلت الجزائر في سياسة تقشفية لحد الساعة.

ومن أبرز المشكلات التي ما يزال يعشها الاقتصاد الوطني عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع السبب إلى أن مناخ الاستثماري في الجزائر بدأ مسيرته التنموية حديثا خاصة بانتقالها إلى اقتصاد السوق وانفتاحها على العالم الخارجي ورغم سعي الدولة الجزائرية في تطوير آليات الاستثمار في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وفي مختلف القطاعات للنهوض بالتنمية الوطنية إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية تكاد تنعدم كونها لا تساهم إلا بنسبة **01 %** ما يعطي انطباع عن ضعف سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وفي ظل تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية للتخلص من التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الوطني نتيجة إتباع سياسة الانفتاح للاندماج في الاقتصاد العالمي، من أجل ترقية الصادرات تم المصادقة على اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية ما ترتب عنها عزل للسوق المحلي عن السوق الدولية ابتعاده عن المنافسة الأجنبية الأمر أدى في النهاية على انخفاض الكفاءة الاقتصادية.

وعليه فقد حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على أهم التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه الاقتصاد الجزائري عموما، والذي وان تنوعت فروعه، إلا أن معظمها ما يزال يعتمد على مدخلات من الخارج، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المواد الأولية، والتي تطغى نسبتها على الصادرات الجزائرية، وفي ما يخص تعزيز الشراكة بين الجزائر والدول الأوروبية، نجد أن السياسة التجارية في الجزائر والمستعملة لغرض ذلك، لازالت لم ترقى إلى تلك المستويات المراد الوصول غليها.

الفصل الرابع : البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

- المبحث الأول : دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي
- المبحث الثاني: تأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو
- المبحث الثالث: دور الطاقات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة
- المبحث الرابع: ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة

تمهيد :

يقسم ابن خلدون في كتابه الشهير "المقدمة" الذي نشره سنة 1377 مراحل تقدم وتطور المجتمعات إلى مراحل عديدة يبدؤها بالرعي ثم الزراعة تليها الصناعة والتجارة ثم الخدمات، ليأتي بعده آدم سمث ويؤكد في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي نشره سنة 1776 ليعدد فيه المراحل المختلفة للنمو التي تمر بها اقتصاديات الدول وهي مرحلة البدائية الترحل والتنقل ثم مرحلة الرعي ثم الزراعة وتليها الصناعة والتجارة، وقد يعود سبب الاتفاق إلى أن الدول خلال تطورها قد مرت بعدد من المراحل في تنميتها الاقتصادية والتي ارتبطت فيها تنميتها بتوافر مجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مكنتها من ذلك التحول الاقتصادي والاجتماعي فالثورة الصناعية في انجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم تحدث إلا بتوافر عدد من الاختراعات التي استخدمتها نطاق واسع في مجالات الإنتاج المختلفة، كما صاحب ذلك أيضا زيادة درجة التحضر وزيادة حجم الإنتاج.

لذلك يأتي هذا الفصل ليبين مدى سعي الجزائر منذ أزمة النفط في الثمانينات من القرن العشرين إلى تغيير بنية اقتصادها، بتقليص وزن المحروقات فيه، وذلك عن طريق تفعيل باقي القطاعات الاقتصادية، بحثا عن إستراتيجية ملائمة للتنويع اقتصادها من جهة وتقليصا للمخاطر الناجمة عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق نقترح بعض القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي على الأقل، ودفع عجلة الصناعة التحويلية والمصنعة محليا، والتوجه نحو استدامة قطاع الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تطوير الصناعة السياحية للنهوض بالقطاع السياحي، هذه القطاعات التي ستعمل على إنعاش وتحريك الاقتصاد الوطني نحو التقدم. وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لهذه القطاعات الاقتصادية حسب الأولوية في المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ **المبحث الثاني:** تأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو؛
- ✓ **المبحث الثالث:** دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ **المبحث الرابع:** ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة.

المبحث الأول: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي

تعتمد كل الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء على القطاع الزراعي في النهوض باقتصادياتها كونه القطاع الاستراتيجي الذي يؤثر على باقي القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وعلى الحياة الاجتماعية عموما، إضافة إلى تأثره هو بالمتغيرات التي تحصل في تلك القطاعات، وقد تم استخدام هذا القطاع في عدد من البلدان التي أصبحت اليوم صناعية كوسيلة لتمويل الصناعة، لاسيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام خاصة في بداية مرحلة التنمية فيها، أما الدول النامية و على رأسها الجزائر فهي تعاني من مشكل غياب الإستراتيجيات الواضحة للتنمية الزراعية التي تحقق لها أمنها الغذائي والذي قد يحررها من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي وفك ارتباطها بقطاع النفط.

المطلب الأول: أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي

تلعب الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول وبخاصة الدول النامية، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة حاجيات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجارا سكانيا.

الفرع الأول: علاقة الزراعة بالتنمية الاقتصادية

تمتلك الزراعة عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها وتطويرها فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ومن تلك العوامل نذكر ما يلي:[1]

أ- **الموارد الطبيعية:** وهي تشمل الأراضي الزراعية ، والمياه، والنباتات، والحيوان والعوامل الجغرافية والمناخية.

ب- **الموارد البشرية:** وهي مصدر العمل المحرك لأي نشاط اقتصادي.

ت- **الموارد الرأسمالية:** وهي نتيجة تراكمات رأسمالية من عمليات إنتاجية سابقة يمكن تحويلها من نشاط إلى آخر. هذه العوامل التي يمتلكها القطاع الزراعي إذا ما نمت بشكل سريع ومنظم فإنها تؤثر في نمو القومي الحقيقي، فنمو مساحة الأرض المستغلة في العملية الإنتاجية، ونوعية الأرض تؤثر بدرجة ملحوظة في زيادة الإنتاجية الزراعية في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية الزراعية (لعنصر العمل) يعمل على تحرير العمل من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى ومنها قطاع الصناعة، وهذا يقضض إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد ككل وذلك يتحقق بعد تدريبهم، وإكسابهم الخبرة اللازمة، وزيادة حجم التراكم الرأسمالي وكلك بقية العوامل الأخرى فإنها تمارس تأثيرا أساسيا على سرعة التنمية من خلال كونها محددات لسرعة التقدم الزراعي وبالتالي سرعة التصنيع المبني على قطاع الزراعة.

ومن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي فهي تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع، بل ركائز أساسية للاقتصاد والتنمية المستدامة، وبشكل عام ويتوفر ذلك في ما يلي:[2]

1 – المساهمة في الناتج القومي: وتختلف هذه المساهمة باختلاف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة من دولة لأخرى فهناك بلدان يساهم الإنتاج الزراعي فيها بما يزيد عن 50 % من إجمالي الناتج الوطني وينعكس هذا في ارتفاع

---

(1) : خلف بن سليمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص04.

(2) : **نفس المرجع** ، ص– ص: 05– 06.

مساهمة الناتج الزراعي في التنمية الاقتصادية بتلك البلدان، بينما تنخفض مساهمة الزراعة في النتاج القومي إلى ما هو أدنى من ذلك بكثير في البلدان المتقدمة وكذلك في بعض الدول النامية لأسباب منها :

- ✓ تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة
- ✓ ارتفاع مساهمة القطاع النفطي والتعديني في بعض الدول النامية كالدول المنتجة للبترول.

2 - تمويل القطاعات الأخرى: يساعد الفائض الناتج عن الإنتاج الزراعي في توفير مدخرات مالية توجه للاستثمار في القطاعات الأخرى غير الزراعية كأن تخصص لتطوير، وتحسين الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى ذات النفع العام لأفراد المجتمع. وغالباً ما يحدث مثل هذا الأمر في البلدان التي ترتفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي ويمكن تشبيه ذلك بما تقوم به البلدان النفطية عند توجيه الفائض من ثرواتها النفطية للاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية أو التعدينية.

3 - توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني: وهذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع عن طريق الاستثمار في القطاع الزراعي وكذلك توجيه جزء من رأس المال للاستثمار في القطاعات الأخرى. كما يعتبر الاستثمار الزراعي من المصادر الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في الحصول على العملات الأجنبية الصعبة من خلال تصدير الفائض من السلع الزراعية أو خفض المستورد منها.

4 - توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية: فالاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا من المواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنسوجات والإطارات والأثاث وغيرها من الصناعات التي لا يمكن أن تقوم دون أن تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعتها من القطاع الزراعي. إضافة إلى تنمية وتطوير العديد من الصناعات الغذائية التي يتم عن طريقها امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي وحفظ وتخزين الأغذية ونقلها إلى أماكن مختلفة مما يساهم في حفظ وتحسين أسعار السلع الزراعية وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار العام، ويؤدي هذا إلى تحقيق نوع من التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين، إضافة إلى ما سبق فالزراعة توفر الأعشاب والنباتات الطبية اللازمة للصناعات الدوائية، مما يؤكد أهمية الزراعة في تطوير هذا النوع من الصناعة و في المساهمة في تحسين الحالة الصحية لأفراد المجتمع.

5 – الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية: تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكامن، والآلات والأسمدة الكيميائية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، ومعدات إنشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية وغيرها من قطع الزراعة، وفي نفس الوقت تحتاج الصناعة إلى المنتجات الأولية التي تتطلبها الصناعة كالصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والنسيج وصناعات الأثاث الخشبي، و الأعشاب الطبية و الأدوية، فجميعها تقوم على مدخلات ومواد خام زراعية كما أن تطور القطاع الزراعي يساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية التامة الصنع، فزيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والسكانية بين القرى والمدن ويؤدي ذلك إلى زيادة طلب المزارعين للمنتجات الصناعية، فيزداد التبادل و يتسع مجال التسويق، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير الصناعات، إضافة إلى زيادة الدخول الزراعية.

6 - دعم الميزان التجاري للدولة: إن تور القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي و بالتالي ارتفاع معدل دخول المزارعين مما سيؤدي إلى تحفيز نمو أسواق السلع الوطنية وتوجيه الفائض إلى الأسواق الخارجية ومنه وزيادة النشاط الاقتصادي بصورة عامة. (1)

7 – تزود الزراعة لقطاعات التنمية الاقتصادية الأخرى بالعمالة: على غرا امتصاص القطاع الزراعي لجزء كبير من اليد العاملة (المؤهلة و الغير مؤهلة) فإنه يزود القطاع الزراعي باقي القطاعات بالعمال الفائضة لديه نتيجة نمو سكان القرى ونتيجة لاستخدام التكنولوجيا الزراعية في الأعمال الزراعية المختلفة مثل المحاريث الحديثة والمعدات وغيرها من الآلات التي تعمل على توفير الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل التي تؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الزراعية، وظهور فائض يتم تحويله تلقائيا إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع الصناعة.

8 – تشكل الزراعة القاعدة الاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة: تشكل الزراعة والمشاريع المرتبطة بها العامل الأساسي في استقرار السكان في المناطق الريفية وعدم هجرهم إلى المدن، ويوفر القطاع الزراعي فرصا كبيرة لمشاركة المرأة الريفية في الإنتاج خاصة في الحيازات الصغيرة وقطاع تربية الماشية. (2)

الفرع الثاني: دور التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول نامية كانت أو متقدمة فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، وتشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة. كما تسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية. ومنه يعتبر الاستثمار الزراعي المحرك الرئيسي والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كما انه يؤدى إلى أقامة مشروعات جديدة تنمى القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدى إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ويعد الاستثمار الزراعي هو أفضل استثمار للأسباب التالية:

1- وجود فجوة كبيرة ما بين الإنتاج والاستهلاك.
2- محدودية الأرض الزراعية الخصبة لنقص الموارد من المياه.
3- الأرض الزراعية من الأصول ذات القيمة المتزايدة باستمرار كلما زادت خصوبتها زاد الطلب على الغذاء.
4- زيادة الكثافة السكانية لوحدة المساحة
5- تحول الدول المتقدمة لإنتاج بدائل الطاقة الحيوية من المحاصيل الغذائية مثل استخراج الإيثانول من قصب السكر والقمح والشعير والذرة السكرية. وكذلك استخراج البيوديزل من الحبوب الزيتية مثل عباد الشمس وفول الصويا والفول السوداني وبذور النخيل والقطن. وبالتالي فان لقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي يكمل ذلك على النحو التالي :

(1) : علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص349.
(2) : جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص95.

أولا- دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي: تعتبر الصناعات الغذائية قطاعا مهما في اقتصاديات معظم دول العالم حيث أنها توفر فرص عمل لقطاع عريض من السكان وتعتبر مكملة لدور قطاع الإنتاج الزراعي بما تقدم من خدمات ترتكز أساسا على تمويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبي احتياجات المستهلك الغذائية. وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز أساسية للاقتصاد، وتتمثل أساسا مدخلات الصناعات الغذائية في الفرع النباتي والمتمثل في الحبوب والفواكه والخضر وبعض المنتجات الأخرى وفرع حيواني والمتمثل في الحليب واللحوم والأسماك. والتي تحافظ على قيمتها الغذائية وتبقى صالحة للاستهلاك لمدة زمنية أطول، في حين مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي.[1] وبما أن مفهوم الأمن الغذائي يتعدى العلاقة البسيطة بين كميات الإنتاج الزراعي وإعداد المستهلكين الذين هم بحاجة إليه، ليمتد إلى مدى أرحب حيث يشير إلى قدرة المجتمع على توفير السلع الغذائية لجميع أفراده على مدار السنة، وفي صور تتناسب واحتياجاتهم وضمن إمكانياتهم المادية لذلك فإن قطاعات الصناعات الغذائية يلعب دورا بارزا وأساسيا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ما يلي:[2]

1 – حفظ وتصنيع المنتجات الغذائية الموسمية وتقليل الفاقد منها مثل اللحوم والأسماك والدواجن والخضر والفواكه وتحقيق أكبر عائد منها إضافة إلى تميز السلع الغذائية المصنعة بنسبية النقل والتداول والتوزيع مما يسهل وصولها و استهلاكها في غير مواقع إنتاجها؛

2 – تساهم الصناعات الغذائية في تقديم الحلول المناسبة لمشكلات الغذاء و التغذية وذلك عن طريق:

- ✓ توفير غذاء جاهز للاستهلاك للفئات الخاصة بالمدارس والمعسكرات ونزلاء المستشفيات؛
- ✓ تحسين جودة الأغذية عن طريق التقنيات الحديثة بالرفع من كفاءة إنتاج وتصنيع الأغذية وتحسين خواصها وقيمتها الغذائية؛

ثانيا – تؤمن الزراعة أهم حاجات الإنسان ضرورة وحيوية الغذاء: إن حوالي **90 %** من المنتجات الزراعية في العالم عبارة عن منتجات غذائية وتكاد تكون الزراعة المصدر الوحيد لتأمين غذاء البشر، في حين أن الإنتاج البحري وهو الأقرب إلى النشاط الزراعي فإنه لا يساهم حاليا إلا بمقدار **01 %** فقط في تغذية المجتمعات. ومنه يتضح أن الزراعة كفعالية اقتصادية تختص في تغذية الإنسان وتكاد تكون محتكرة لهذا الميدان، ومن هنا وبالرغم من الانخفاض النسبي لقيمة المحاصيل الزراعية بالمقارنة مع القيمة الإجمالية للناتج القومي لا تزال هذه المحاصيل تحتل مركز الصدارة حتى في البلدان المتقدمة صناعيا واقتصاديا.[3]

---

(1) : عبد الرزاق فوزي، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي :حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 ، ص 45.

(2) : جواد سعد العارف، **مرجع سبق ذكره**، ، ص131. **(بتصرف)**

(3) : منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، ط 1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، بالاشتراك مع مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص- ص: 27 – 28. **(بتصرف)**

ثالثا- دور الثروة الحيوانية والسمكية في إرسال الأمن الغذائي: على خلاف توفير الثروة الحيوانية للمجتمع من لحوم وجلود وصوف وألبان ومشتقاتها.... فهي تعمل على توفير فرص العمل للمزارع ولأفراد أسرته كما أنها مستودع للثروة وكشكل من أشكال التأمين وإعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الزراعية وتحسين بنية التربة وخصوبتها ومكافحتها للحشرات ومساهمتها في التخلص من الأعشاب الضارة، كما يمكن أن تستخدم مخلفات الثروة الحيوانية كمصدر للطاقة، مما تساهم في إرسال الأمن الغذائي.

رابعا – استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية وتكوين مخزون استراتيجي من الغذاء ودورهما في تحقيق الأمن الغذائي : من المعروف أن الأمن الغذائي لا يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل إن مفهوم الاكتفاء الذاتي استبدل بمفهوم آخر وهو الاعتماد على الذات، والذي يعني قيام الدولة بتوفير الغذاء من إنتاجها المحلي بالإضافة إلى الاستيراد من الخارج بالاعتماد على مواردها الذاتية من النقد الأجنبي. وعلى ذلك فإن الاستيراد من الخارج لاستكمال الاحتياجات من الغذاء، يعتبر أحد المحاور لتحقيق الأمن الغذائي. فلا يمكن لأي دولة في العالم الاعتماد بالكامل على إنتاجها المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة المنتجات والسلع الغذائية، بل إن هذا يتنافى مع مبدأ التخصص الدولي والمزايا النسبية، وهو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية. والاستيراد من الخارج يتطلب متابعة ودراسة حركة الأسواق العالمية، وتنويع مصادر الحصول على الغذاء من الخارج لضمان الحصول على الغذاء في كل الأوقات وبالأسعار الملائمة، ومن العوامل الهامة لتدعيم الأمن الغذائي، **تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب**، وعلى رأسها القمح والأرز. ويتم تكوين هذا المخزون في ضوء تقدير الاحتياجات من الاستهلاك الحالي والمستقبلي، وتكوين هذا المخزون يكون عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد وبالتعاون والتنسيق بين الدولة والقطاع الخاص للمشاركة في تكوين هذا المخزون.[1]

خامسا– إستراتيجية الأمن المائي في مواءمة وتحقيق الأمن الغذائي: يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استهلاكا للمياه كونه عماد الأمن الغذائي، ومنه فإن تدعيم الأمن الغذائي، من خلال زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي تواجهها عقبة ندرة المياه وصعوبة المناخ وضعف خصوبة التربة وافتقارها لبعض العناصر، وهذا يتطلب وضع إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل محدودية وندرة موارد المياه، ومن ثم تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي، وهذه الإستراتيجية يجب أن ترتكز على أسس التنمية المستدامة لموارد المياه وتحقيق الاستخدام الكفء والأمثل لها، وترشيد استخدام المياه التطوير الدائم لأساليب الري واستخدام أحدث التقنيات، والتركيز على التوسع الرأسي في الزراعة والاهتمام بالبحث العلمي لاستنباط أصناف من النباتات والمحاصيل يقل استهلاكها للمياه وتتحمل الجفاف وملوحة المياه والتربة، وتطوير هيكل الإنتاج الزراعي بالتركيز على إنتاج المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية التي يقل معدل استهلاكها للمياه ومما يفيد في ترشيد الاستهلاك من المياه وضع تسعيرة ملائمة للمياه واعتبارها موردًا اقتصاديًا.

(1) : تواتي بن علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014، ص215 .

سادسا– دور البحث العلمي تحقيق الأمن الغذائي: إن سياسة ملائمة التكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي. فبينما نجد أن ما يقارب 05 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار. ومنه فالبحث العلمي يعتبر ركيزة أساسية يعتمد عليها، لإيجاد الطرق الفعالة والكفيلة بـــ :

- ✓ زيادة الإنتاج الغذائي على نحو مستدام.
- ✓ ضمان الإمداد بأغذية صحية، مغذية، متاحة وبأسعار معقولة.
- ✓ إنتاج الغذاء على أقل المساحات وباستعمال أقل للمياه، الطاقة وغيرها من المدخلات.
- ✓ الإنتاج بأقل ضرر ممكن على البيئة.
- ✓ تحسين الإنتاج النباتي، بتعزيز الإنتاجية وتطوير المحاصيل، وتحسين الثروة الحيوانية وإنتاج الأسماك.
- ✓ الحفاظ على بنية وخصوبة التربة، وتحسين نوعية الأغذية.

كما لا يجب أن نهمل استخدام مختلف أنواع التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا رأس المال، وتكنولوجيا العمل...) لما لها من أهمية بالغة من حيث الأثر على النمو والإنتاج والبيئة، حيث تساهم في النهوض بالإنتاج الزراعي من خلال ما تقدمه من رصد للعوامل المناخية والبيئية وكشف للموارد الطبيعية ...الخ.[1]

المطلب الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين أحد أهم القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لما يمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات، لذلك سعت الدولة الجزائرية وراء تطويره وتنميته من خلال خلق برامج تنموية تتمثل في سياسة الاستصلاح وسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ترتكز على مبدأ الدعم المشجع لتحسين الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وعصرنة الفلاحة الجزائرية مستقبلا شريطة أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس قانونية محكمة ودقيقة حتى تظهر نتائج ايجابية تسمح بالفلاحة الجزائرية إلى غزو السوق العالمي في مجال الإنتاج الفلاحي.

الفرع الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المقومات الزراعية الأمر الذي يجعل هذا القطاع يحتل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، حيث تتمثل أهم هذه المقومات في:

أولا- المساحة الزراعية: تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بقرابة **43.4** مليون هكتار، والتي تمثل حوالي **18 %** من مساحة البلاد؛ في حين تقدر المساحة الصالحة للزراعة بالتقريب **8.5** مليون هكتار أي ما يقارب **28 %** من المساحة الزراعية الإجمالية يحوز فيها نصيب كل الفرد من السكان (قرابة **40** مليون نسمة) على ما نسبته **0.22%**.[2] والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي في الجزائر لسنتي **2014 – 2015** على النحو التالي:

(1) : شليحي الطاهر، مزلف سعاد، **نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد02، العدد33، جامعة الجلفة، 2018، ص- ص : 75 – 76 .

(2) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص36.

الجدول رقم (50): استخدام الأراضي في الجزائر لسنتي 2014-2015

التعيين / السنة	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
2014	509.81	486.46	3743.15	660.79	3065.54	4232.65	32965.97
2015	545.61	480.17	3664.96	703.63	3093.66	4220.31	32968.51

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص-ص: 09 – 10.

الوحدة: هكتار

تتوزع المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر حسب سنة **2015** على النحو التالي : **(1)**

✓ أراضي صالحة للحراثة بمساحة إجمالية تقدر بـــ **7462.081** هكتار تحوز فيها المزروعات العشبية على مساحة **4368417** هكتار، وأراضي سباتية تقدر بـــ **3093664** هكتار .

✓ مزروعات دائمة بمساحة إجمالية تقدر بـــ**1025.773** هكتار تحوز فيها المروج الطبيعية على **24468** هكتار، والكروم على سماحة **70664** هكتار وحقول الأشجار والفواكه على **929641** هكتار.

ثانيا-المنتجات الزراعية: تنقسم المساحة الزراعية على عدة منتجات يمثل فيها القمح حوالي **40 %(3322** ك هـــ) بينما النسبة الباقية تتوزع بين مختلف المحاصيل الأخرى كما يلي: **(2)** الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية: **263** ك هكتار، الحمضيات: **65** ك هكتار، الخضروات: **330** ك هكتار، البطاطا: **138** ك هكتار، الكرمة: **74** ك هكتار، البقول: **86** ك هكتار، أشجار التين: **47** ك هكتار، أشجار الزيتون: **329** ك هكتار، النخيل، النخيل المثمرة: **160** ك هكتار، المحاصيل الأخرى: **407** ك هكتار، الأراضي الخاملة: **3200** ك هكتار.

ثالثا-الثروة المائية المتاحة: تلعب المياه دورا أساسيا في الإنتاج الزراعي حيث تعتبر من المحددات الأساسية لنوعيته وحجمه، وهذا ما نلاحظه في الزراعات الحديثة والمتطورة التي تعتمد على تقنيات الري والسقي المختلفة وبالمقابل نجد أن الجزائر لا تزال فيها الزراعة على:

✓ بالدرجة الأولى تعتمد المزروعات الجزائرية على مياه الأمطار وهذا ما يبقيها رهينة الظروف المناخية والجوية التي لا تتجاوز **100000** مليون م^3، بتبخر حقيقي قد بـــ 87600 مليون م^3. **(3)** حيث يبلغ أعلى منسوب للأمطار سنوي لها في مدينة سوق أهراس بمجموع سنوي قدر بـــ 1041 ملم سنة 2015. **(4)**

✓ كما تحوز الجزائر على جزء قليل من المياه السطحية المتمثلة في الوديان والأنهار التي يقدر عدد بنحو 30 مجرى تقدر طاقتها بحوالي **12.4** مليار م^3 أهمها وادي شلف بطول **700** كلم الذيس ينبع من جبال العمور، والوادي الكبير (الرمل) الذي ينبع من جبال فرجيوة بطول **250** كلم والذين ينتجان أكثر من ملياري م^3 سنويا. **(5)** وتعتبر والسدود والتي لا يتجاوز فيها **68** سدا مستغلا، يخصص منها **19** سد للري مباشرة بالإضافة إلى السدود المشتركة بين ماء الشرب والري.

(1) : الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام (ons)**، نتائج 2013 – 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 37.

(2) : L'Agriculture en Algérie, **https://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx**

(3) : الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام (ons)**، نتائج 2013 – 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 33.

(4) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص17.

(5) : نفس المرجع، ص17.

✓ في حين تقدر كمية المياه الجوفية إلى وجود **147** طبقة مائية وحوالي **60.000** بئر صغير و**90.000** ينبوع و**23.000** بئر عميق بالإضافة إلى كمية المياه الجوفية المقدرة والممكن استغلالها بحوالي **07** مليار م^3 في السنة.(1) وبناءا على ما تم ذكره فإن استفادة الزراعة الجزائرية من الأمطار تبقى ضئيلة جدا، بالإضافة إلى ذلك مشكلة تلوث المياه وملوحتها اللتان تؤثران سلبا على المساحة الزراعية.

رابعا ـ الثروة الحيوانية: تمتلك الجزائر ثروة حيوانية لا بأس منها الأمر الذي يجعلها أن تحقق اكتفائها من العديد من المنتجات الحيوانية ومشتقاتها والجدول الموالي يوضح الإنتاج الحيواني في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (51): الإنتاج الحيواني والدواجن في الجزائر ما بين 2008ـ2015

الإنتاج		متوسط الفترة 2008 – 2012	2013	2014	2015
البقر	عدد الإنتاج (1000 رأس)	1423.49	1909.46	2049.56	2149.55
	عدد المذبوحات	436.43	541.68	571.90	610.00
	إنتاج اللحم (1000 طن)	99.38	122.95	131.90	139.00
الأغنام والماعز	عدد الغنم (1000 رأس)	22640.58	26572.98	27807.73	28111.77
	عدد الماعز (1000 رأس)	4201.36	4910.70	5129.84	5013.95
	عدد المذبوحات (غنم + ماعز)	7682.30	5739.83	5795.53	5692.33
	إنتاج اللحم (1000 طن)	147.95	111.38	112.44	110.24
الجمال	عدد الإنتاج (1000 رأس)	313.79	344.02	354.47	362.27
	إنتاج اللحم (1000 طن)	8.46	7.87	8.30	7.56
إنتـــاج اللبن (1000 طن)		2667.95	3400.67	3648.55	3895.00
الخيول	عدد الإنتاج (1000 رأس)	44.79	45.04	42.01	42.37
إنتاج الدواجن	إنتاج اللحوم البيضاء (1000 طن)	265.01	418.40	463.10	512.20
	إنتاج البيض (1000 طن)	219.58	299.35	303.03	335.00
إنتاج العسل (1000 طن)		4.43	6.15	5.70	6.59

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص-ص: 129 – 150.

نلاحظ من الجدول أن تركيبة الإنتاج الحيواني في الجزائر تتميز بكثرة الماشية خاصة الغنم والتي تحتل بها المرتبة الأولى عربيا ففي سنة **2015** وصلت إل أعلى مستوى لها بما يفوق **28** مليون رأس في حين لم يتجاوز عدد الماعز 5 مليون رأس سنة **2015** بعد أن تجاوز **5.1** مليون رأس سنة **2014**، هذه الثروة التي تمثل عامل أساسي في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنها لا تزال تعتمد على الرعي المتنقل وعلى الظروف المناخية كتساقط الأمطار خاصة في المناطق الداخلية، حيث أن ما نسبتها 50 % تتمركز منطقة السهوب وتحتل الجلفة المرتبة الأولى وطنيا بنسبة 13 % وتليها ولاية المسيلة والبيض وبسكرة والأغواط. ثم يأتي في المرتبة الثالثة البقر بإنتاج قدر بقرابة 2.15 مليون رأس و تحتل ولاية سكيكدة المرتبة الأولى وطنيا بإنتاج قدر بـــ07 % في حين لا يوجد اهتمام بالجواميس عكس الكثير من الدول العربية التي تهتم بهذه الثروة الحيوانية، وفي المرتبة الرابعة الجمال التي لم تتجاوز 363 ألف رأس والتي احتلت بها المرتبة السادسة عربيا، في حين أن إنتاج الخيول احتل المرتبة الأخيرة بقرابة 43 ألف رأس فقط. يوجه أكثر من ثلث هذه الثروة الحيوانية إلى إنتاج اللحوم الذي بقي مستقرا خلال فترة الدراسة في حدود 250 ألف طن، أما إنتاج الدواجن فقد توسع بسبب تطور وسائل

(1) : نعامة مباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي– الجزائر نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016 – 2017، ص 303- 304 .

الإنتاج الحديثة حيث بلغ متوسط إنتاجها بقرابة 300 مليون رأس هذه الثروة تنتج لحوم بيضاء والتي ارتفعت إلى نسبة 50 % مابين 2008 – 2015 بإنتاج قدر بأكثر من 500 ألف طن كما تحتل الجزائر المرتبة الأولى عربيا في إنتاج بيض بحوالي 340 ألف طن في حين بلغ إنتاج العسل ما يفوق 6590 طن، ويحتل بذلك المرتبة الأولى عربيا.

خامسا ـ الإمكانيات المادية والتكنولوجية: تعتبر مستلزمات القطاع الزراعي أمر ضروري لتطور وزيادة الناتج الزراعي خاصة المزارع الكبيرة وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة للعتاد الفلاحي من حيث الكم والنوع والجدول الموالي يوضح مستلزمات القطاع الزراعي من الآلات والأسمدة المخصصة لترقية القطاع الزراعي.

الجدول رقم (52): مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين 2008 – 2015

	متوسط الفترة 2008 – 2012	2013	2014	2015
عدد الجرارات	103793	103635	105789	108551
عدد الحصادات	10135	9619	9713	9785
إنتاج الأسمدة الأزوتية	879	900	900	900
إنتاج الأسمدة الفوسفاتية	900	800	800	800

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **الوحدة:** العدد بالوحدة – ألف طن صافي

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص-ص: 119- 122.

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تهتم كثيرا باقتناع العتاد الفلاحي حيث انتقل من حوالي **104** جرار زراعي خلال الفترة **2008 – 2012** إلى قرابة **109** جرار سنة **2015** حيث احتلت الجزائر بذلك المرتبة الثالثة عربيا، في حين تحتل الجزائر المرتبة الأولى عربيا في عدد الحاصدات والتي شهدت تراجع نسبي من **10135** حصاد ما بين سنة **2008 – 2012** إلى **9785** آلة حاصدة ويرجع ذلك إلى تراجع المحاصيل التي تعتمد على الحاصدات خاصة الحبوب كالقمح والشعير والتي تعتمد على مياه الأمطار التي شهدت تراجعا في السنوات الأخيرة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري. في حين أن إنتاج الأسمدة الأزوتية في مركب أرزيو والفسفورية من مركب عنابة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية التي تستعمل في تخصيب التربة قد شهدت استقرار في حدود **900** ألف طن صافي و**800** ألف طن صافي على التوالي. محتلة بذلك المرتبة الرابعة عربيا.

سادسا – الإمكانيات المالية: يعتبر التمويل الزراعي من أهم مكونات رأس المال الزراعي، والتي أولت له الدولة أهمية كبرى، إذ يعتبر من أهم سمات الزراعة الجزائرية،حيث تراعي فيه الدولة الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة في إطار التنمية الوطنية، ويشكل تمويل الفلاحة من الدعم المالي للدولة والتمويل التعاضدي وكذا القرض البنكي، وتنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته وذلك طبقا للتشريع المعمول به، وفي سياق تطوير التمويل الفلاحي تم إدراج الكثير من أنواع القروض والمصادر بغية تسهيل عملية التمويل وتمكين الفلاح من إجراء كافة العمليات الفلاحية، مما يساهم في رفع الإنتاج والإنتاجية، ومن أهم أنواع القروض التي تم استحداثها مؤخرا القرض الاتحادي المسير.[1]

(1) : نعامة مباركة، **مرجع سبق ذكره**، ، ص 322.

الجدول رقم (53): القروض الزراعية في الجزائر ما بين 2008-2015

		قيمة (مليون دولار)	توزيعها حسب المدة الزمنية	توزيعها وفقا للغرض	نوع البنوك
متوسط الفترة 2008 – 2012	نقدي	568.59			
	عيني	562.66			
	جملة*	565.62	قصير الأجل	نباتي / حيواني	بنوك زراعية
2013	عيني	225.82			
	جملة	225.82	قصير الأجل	نباتي	بنوك زراعية
2014	عيني	538.49			
	جملة	538.49	قصير الأجل	نباتي	بنوك زراعية
2015	عيني	453.82			
	جملة	453.82	قصير الأجل	نباتي	بنوك زراعية

* الجملة لا تعبر عن جملة القروض لأن هناك بعض أنواع القروض غير متاحة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص-ص: 123 – 129.

نلاحظ من الجدول أن الجزائر قد اهتمت بالقروض الزراعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 – 2012، وهذا وفقا لسياسة التجديد الزراعي والريفي التي شرعت في تجسيدها من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، بهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ويعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية: وحدات الاستبيان الحقلية؛ مراكز الامتياز المتكاملة؛ المهارات والبنيات التحتية؛ التكوين...، حيث بلغ متوسط القروض المقدمة للمزارعين أكثر من 565 مليار دولار في شكليها العيني والنقدي مقدمة للاهتمام بالثروة النباتية وحتى الحيوانية، لكن هذه القروض لم تأتي ثمارها ونتائجها المطلوبة ماعدا بعض القروض العينية لتقلص الجزائر من سياسة القروض النقدية بدأ من سنة 2013 وتتوجه للقروض العينية وفق استراتيجيات جديدة، لتتراجع القروض الزراعية سنة 2014 لتصل إلى قرابة 540 مليار دولار، ومع انخفاض أسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 2014 زاد انخفاض القروض الموجهة للقطاع الزراعي بنسبة 15 % في سنة 2015، وتجدر الإشارة أن أغلب القروض المقدمة للزراعة هي قروض متوسطة الأجل، وتمول من طرف البنوك الزراعية فقط. وقد تم اتخاذ تدابير لتدعيم قطاع الفلاحة وبعد استفادة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من دعم مالي قدر ب **312** مليار د.ج في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **2005- 2009"**؛ اتخذ رئيس الدولة **يوم 28 فيفري 2009 بمناسبة الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي بولاية بسكرة** جملة من القرارات الحاسمة تحت شعار – تجديد فلاحي وريفي حقيقي- لعل أبرزها:

مسح مبلغ **41** مليار د.ج من ديون الفلاحين والمربين.

✓ تقديم الدعم المالي العمومي الضروري للتنمية الفلاحية والريفية بمبلغ إجمالي يقدر ب **1000** مليار د.ج (**200** مليار د.ج سنويا) على مدى البرنامج الخماسي **2010- 2014.**

✓ ولتجسيد الاستراتيجية الجديدة تم اعتماد **صيغة عقود النجاعة** وإطلاقها على مدى الفترة **2009 – 2014** حيث أبرم نوعين من هذه العقود في كل ولاية أحدهما ذا صلة ببرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي (ال10 برامج لتكثيف الإنتاج الفلاحي والبرامج المتعلقة بالاقتصاد في الماء وإنشاء الأقطاب الفلاحية السابقة

الذكر)، أما الثاني فذا صلة ببرنامج دعم التجديد الريفي ويتعلق الأمر بـــ **12000** مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة. (1)

- ✓ استحداث قرض بدون فوائد " **الرفيق**" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين؛ واستحداث قرض استثماري "التحدي" والتي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة والعقار الخاص للدولة.
- ✓ إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛
- ✓ دعم إنتاج اللحوم (أغنام، ماعز، دواجن، خيل وإبل)؛ بالإضافة إلى دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب.
- ✓ تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة...)
- ✓ تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية-الغذائية، من الرسوم الجمركية، عند الاستيراد؛
- ✓ إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA)الحصادات المصنعة في الجزائر ،
- ✓ إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـــ 07 %:
  - مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛
  - الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.
- ✓ الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.
- ✓ تطبيق معدل تخفيض قدره 07٪ من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للإستهلاك. (2)

وقد تمثل الدعم العيني في تشكيل الوحدات العائلية لتربية الحيوانات والمدعمة من طرف الدولة على النحو التالي:- البقر03، الغنم 10 نعاج وكبشين، الماعز 10 وتيسين، تربية النحل وحدة بـــ 10 خلايا مملوءة ووحدة بـــ10 خلايا فارغة، أما تربية الأرانب فقد حددت بـــ10 أقفاص أصلية 10 أرانب إناث وذكرين و10 أقفاص. (3)

سابعا – الثروة السمكية والصيد البحري: رغم امتلاك الجزائر لشريط ساحلي طوله 1200كلم جعلها بلدا غنيا بالثروة البحرية إلا أن قطاع الصيد البحري ما يزال قطاع يفتقر للمشاريع الاستثمارية رغم الثراء في

(1) : فرح إلياس الهناني، **كريمة مباركي الزراعة كبديل لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري - الزراعة العضوية كمقترح لتنمية الصادرات في إطار الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقى الوطني الثاني حول:أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمـــار ثليجي الأغواط، يومي: 10،11 أكتوبر 2017، ص 06.

(2) : http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

(3) : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المادة 05، **مقرر يحدد كيفيات تنفيذ دعم الوحدات العائلية لتربية الحيوانات من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز**، الجزائر، مقرر مؤرخ في 25 ديسمبر 2008.

الثروة البحرية، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات تربية الأحياء المائية في الجزائر لعام 2014 وآفاق الإنتاج لعام 2020 حسب الإستراتيجية المتبناة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

الجدول رقم (54): يبين مؤشرات تربية الأحياء المائية في الجزائر لعام 2015 وآفاق 2020

إنتاج المصائد الطبيعية	إنتاج الأحياء المائية	مساهمة تربية الأحياء المائية (%)	قيمة إنتاج المصائد	قيمة إنتاج تربية الأحياء المائية	الإجمالية القيمة	الواردات الكميات	القيمة	الصادرات الكميات	القيمة	الإنتاج المتوقع من تربية الأحياء المائية 2020
104.8	1.31	2.3	248	12.5	260.5	45.8	144	2	7.7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **الوحدة**: الواردات/ الصادرات **الإنتاج** ألف طن ، **القيمة**: مليون دولار

- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية**، جامعة الدول العربية،2017، ص33.
- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص117.

من الجدول نلاحظ أن إنتاج تربية الأحياء المائية في الجزائر يشكل ما نسبته 0.38 % من إجمالي الإنتاج الوطني من المصائد الطبيعية والمقدر بنحو 105 ألف طن لسنة 2015 بعد أن كان في حدود 99.17 ألف طن سنة 2014، حيث يوجه إنتاج تربية الأحياء المائية حصريا إلى السوق المحلي حيث يسود في نظام تربية البحرية استخدام الأقفاص العائمة، في حين تراجع إنتاج الأحياء المائية من 2.41 ألف طن لسنة 2014 ليصل إلى 1.31 ألف طن في سنة 2015، ويعتمد في تربيتها على وضع الإصبعيات في مياه السدود ثم يتم صيدها بواسطة الشباك ومن أهم هذه الأصناف البحرية: أسماك القروص والدنيس بالإضافة إلى بعض أنواع الرخويات فيما تربى في المياه العذبة أسماك المبروك والبوري والبلطي. (1)

وتجد الإشارة إلا أن قطاع تربية الأحياء المائية في الجزائر قطاع حديث العهد حيث تواجهه الكثير من التحديات كعدم توفر مدخلات الإنتاج مثل الزريعة والأعلاف بالنوعية والكميات المطلوبة ، هذا إلى جانب النقص في الخبرات الفنية، وقد عملت الجزائر على تطوير هذا القطاع من خلال وضع الكثير من الخطط الساحلية تحدد فيها الكثير من المواقع المناسبة لمشاريع تربية الأحياء البحرية حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية إلى غاية سنة 2016 نحو 941 مشروع استثماري بقيمة 299.933 مليون دينار جزائري بإنتاج 6098 طن في الموارد البحرية على النحو التالي: (2)

- ✓ يقدر إنتاج تربية الحيوانات والنباتات المائية بـــ500 طن، وبالمقابل يقدر الاستهلاك الحالي بـــ4.58كلغ/نسمة/سنة؛
- ✓ قارب معدل الاستغلال ربع المساحة المخصصة للصيد إذ بلغ بـــ 2.2 مليون هكتار على المساحة الخاضعة للاختصاص الوطني المقدرة بـــ9.5 مليون هكتار أي استغلال ما نسبته تقارب 24% .
- ✓ إنتاج سنوي 150.000 طن من الكائنات البحار العميقة؛

(1) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية**، جامعة الدول العربية،2017، ص10. **(بتصرف)**

(2) : دايلي إلهام، **سبل تنويع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات في إطار النموذج الاقتصادي الجديد**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017، ص-ص: 143- 1445.

- ✓ يبلغ عدد العاملين في مجال الصيد البحري نحو 1400 كادرا في القطاع الحكومي، في حين لا يتجاوز عدد العاملين في القطاع الخاص نحو 200 كادر. (1)
- ✓ تملك الجزائر أسطول بحري قوامه 5034 مركب صيد تتوزع حسب احصائيات سنة 2015 على النحو التالي: 552 مركبة جياب، 1295 مركبة سردينية، و10 مركبات مرجانية و17 مركبة للتونة وقرابة 3160 أساطيل صغيرة. (2)

ولتدارك الوضع قامت الحكومة الجزائرية برسم مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية الجديدة قصيرة وطويلة الأجل تهدف في مجملها إلى تحقيق نمو في مستويات إنتاج مستهدف من الأسماك يقدر بـــ 100 ألف طن في حدود عام 2020. منها 80 ألف طن من الأحياء البحرية (أسماء ورخويات) و20 ألف طن من أسماك المياه العذبة (3) ولتحقيق أهداف الإنتاجية سابقة الذكر تم وضع الاستراتيجيات التالية:

- ✓ تخصيص استثمارات تقدر بنحو 825 مليون دولار؛
- ✓ وضع برنامج للتغطية الشاملة لتأهيل وعصرنة السفن ومشاريع تربية المائيات؛
- ✓ تنمية وترقية المائيات على أوسع نطاق لإنتاج 100 ألف طن؛
- ✓ دراسة إمكانية تمويل البنوك لمؤسسات برنامج تربية المائيات؛
- ✓ إمكانية زيادة عدد الشواطئ للصيد؛
- ✓ توفير مدخلات الإنتاج محليا (بذور، أعلاف، مستلزمات تربية...).

الفرع الثاني: الفجوة الغذائية في الجزائر

يبقى الأمن الغذائي في الجزائر مرتبط بالعديد من التغيرات منها المناخية وتغيرات الأسعار في السوق العالمية تخلق العديد من المشاكل للاقتصاد الجزائري حيث تساهم الجزائر وحدها ما نسبته 15.74 % من الفجوة الغذائية في الوطن العربي محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد السعودية. (4) رغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتوفير الأمن الغذائي من خلال السياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية من خلال الإصلاحات التي مست مختلف جوانب القطاع الزراعي، إلا أنه يلاحظ على أرض الواقع عجز هذا القطاع على توفير الحاجيات الغذائية، وعدم وصوله إلى الأهداف المرجوة.

أولا- مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني: يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أحد أهم قطاعات الاقتصاد من حيث مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي واستيعابه لقوة العمل وأهميته في الميزان التجاري ودوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان على النحو التالي:

1 ـ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي: إن هذا المؤشر عن نسبة المساهمة الحقيقية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام. ولتوضح نستعرض تطور الناتج المحلي الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2016 في الجدول الموالي على النحو تالي :

(1): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء**، جامعة الدول العربية،2017، ص–ص: 11 **(بتصرف)**

(2) : الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام (ons)**، نتائج 2013 – 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 40. **(بتصرف)**

(3) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية**، جامعة الدول العربية،2017، ص–ص: 8 - 9. **(بتصرف)**

(4) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن العربي الغذائي**، جامعة الدول العربية،2016، ص 31.

الجدول رقم (55): يبين الناتج المحلي والناتج الزراعي خلال الفترة 2011 – 2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي	1999416.64	207821.72	209415.56	213943.24	164779.46	156079.6
الناتج المحلي الزراعي	16242.60	18334.02	20573.39	21966.6	19230.8	18589
نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي	8.14	8.82	9.82	10.29	11.7	12.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	5431.18	5542.65	5468.20	5401.09	4132.8	3894
نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	442.37	488.97	537.21	556.12	480.77	453.39
نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	2.72	2.66	2.61	2.53	2.5	2.43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37 ، مارس 2017 **الوحدة**: مليون دولار

نلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الزراعي قد سجل ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة حيث انتقل من أكثر من 16 مليون دولار سنة 2011 إلى أكثر من 18 مليون دولار خلال سنة 2016، كما ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت على مر فترة الدراسة من 8.14 % سنة 2011 إلى 12.3 % سنة 2016، ورغم هذا الارتفاع إلا أن المساهمة تبقى ضئيلة كون الجزائر ما تزال تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات، كما نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقل من أكثر من 5400 دولار سنة 2011 إلى أكثر من 5500 دولار سنة 2012 لينخفض بالتدرج إلى غاية سنة 2016 ليبلغ نصيب الفرد حوالي 3900 دولار من الناتج المحلي الإجمالي. بينما نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي قد عرف ارتفاعا حيث انتقل من أكثر من 440 دولار خلال سنة 2011 إلى أن وصل أعلى مستوى له في سنة 2014 ليبلغ 556 دولار، ليتراجع بعدها في باقي السنوات 2015، 2016 على التوالي ليبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي 453 دولار في السنة الأخيرة، وهذا راجع للازمة النفطية التي اثر بالسلب على الاقتصاد الجزائري و هو ما يعكس ضعف الوضع الزراعي والغذائي في الجزائر.

2 – مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل: تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر وهذا راجع إلى أن القطاع الفلاحي من أكبر القطاعات استيعابا لليد العاملة، والجدول الموالي يوضح تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي ونسبة مساهمتها في إجمالي اليد العاملة خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2014 كما يلي :

الجدول رقم (56): تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي خلال 2001 ـ 2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد اليد العاملة الإجمالية (القوة العاملة الكلية)	10662	11423	11964	11454	11931
عد اليد العاملة الزراعية (القوة العاملة الزراعية)	2442.6	2476.50	2528.90	2550.60	4959.80
نسبة اليد العاملة الزراعية إلى اليد العاملة الإجمالية (%)	22.9	21.67	21.13	22.27	41.57

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **الوحدة**: ألف نسمة

- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 32 ، 2012
- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 35 ، 2015
- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 36 ، 2016

نلاحظ من خلال الجدول الموالي ارتفاع في عدد اليد العاملة في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة حيث انتقل من أكثر 2442.6 ألف نسمة أي حوالي 23 % سنة 2011 إلى أكثر من 2550 ألف نسمة سنة 2014 بانخفاض قدره 0.7 % بسبب انخفاض عدد اليد العاملة الإجمالي الذي يرجع إلى نزوح وهجرة من الأرياف والمناطق الزراعية وبسبب قلة الأمطار التي تعتمد عليها الكثير من المزروعات في الجزائر، إلا أن سنة 20ر15

قد شهدت تحسنا في ارتفاع عدد القوة العاملة الكلية بزيادة قدرت حوالي 01 % مقارنة بسنة 2014 لترتفع بدورها عدد اليد العاملة في مجال الزراعة إلى قرابة 4960 ألف نسمة سنة 2015 لتحقق نسبة حوالي 42 %من إجمالي اليد العاملة في المجال الزراعي، هذا التحسن يعد مؤشرا تنمويا ايجابيا ينطوي على دلالات هامة تعكس كفاءة العاملين في الزراعة ومحاولة تطوير الأساليب والتقنيات الإنتاجية الحديثة في الزراعة.فمثلا في الري الحديث تحتل الجزائر حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية على المرتبة الثانية بعد مصر بمساحة ري حديث قوامها 1260.01 ألف هكتار.[1] كما يعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي، وإلى أراضيهم تزامنا مع سياسة ترشيد الإنفاق العام التي تتبعها الجزائر منذ 2014 والتوجه نحو الفلاحة كقطاع بديل عن قطاع النفط.

ثالثا – مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية: تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام. وتختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات.[2]

أ – تطور الصادرات الزراعية والغذائية: إن تطور الصادرات الزراعية والغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية لأن نسبة الصادرات الكلية ضئيلة جدا، إذ تعود النسبة الأكبر إلى قطاع المحروقات، من إجمالي الصادرات كما أن الجزائر تعد مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية الأوربية في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات، والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات الكلية ما بين **2011-2016**:

الجدول رقم (57): يبين الصادرات الكلية الزراعية خلال الفترة 2011 – 2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الكلية	73489	72620	65823	61172	35138	29668
المواد الغذائية	335	314	402	323	239	327
نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية (%)	0.48	0.42	0.68	0.53	0.68	1.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37، مارس 2017 . **الوحدة**: ألف دولار

نلاحظ من خلال الجدول التراجع الكبير الذي سجلته حصيلة الصادرات على مدار فترة الدراسة حيث انتقلت الصادرات الإجمالية من قرابة 73.5 مليون دولار سنة **2011** إلى **29.6** مليون دولار خلال سنة **2016**، كما عرفت قيمة الصادرات الغذائية بدورها انخفاضا حيث انتقلت من **335000** دولار سنة **2011** إلى **327000** دولار، بحث أنه لا تساهم إلا بنسبة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات الكلية فهي في أحسن الظروف لا تتعدى 1.2%(سنة **2016**) ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الإنتاج المحلي على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تحوزها الجزائر في هذا المجال. والجدول التالي يوضح أهم السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة 2011 – 2014 :

(1) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 36 ، 2016 ، ص 128.

(2) : ربم قصوري، **تفعيل أداء القطاع الزراعي الجزائري لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، يومي: 07 و 08 مارس 2016 ، ص 16.

الجدول رقم (58): أهم السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة 2008 – 2015

السنوات / الصادرات	متوسط الفترة 2008 - 2012		2013		2014		2015	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	8.18	3.96	0.75	0.39	0.03	0.3	3.14	0.88
دقيق القمح	5.89	3.96	0.54	0.39	0.00	0.00	2.25	0.87
البطاطس	0.10	0.05	0.82	0.42	0.69	0.25	0.03	0.01
السكر الخام	134.61	97.50	474.6	273.04	476.54	227.90	372.88	150.53
الزيوت النباتية	8.56	7.40	0.31	0.62	0.15	0.26	0.87	1.04
زيت الزيتون	0.04	0.13	0.05	0.15	0.03	0.06	0.04	0.15
خضر الطازجة والمجففة	3.46	9.95	4.64	20.18	3.24	2.65	3.55	5.49
البصل الجاف	2.15	2.86	2.13	1.84	3.14	1.94	2.94	1.18
خضر مجهزة ومحفوظة	0.04	0.08	0.02	0.04	0.03	0.07	0.01	0.03
فاكهة طازجة ومحفوظة ومجهزة ومجففة	14.38	19.68	14.75	20.52	25.78	38.50	28.52	34.59
التمور	13.54	19.23	14.71	20.43	25.64	38.31	28.48	34.55
الألبان ومنتجاتها	11.11	1.65	0.18	0.12	0س.34	0.25	0.60	0.44
الأسماك	2.2	9.21	1.23	4.76	1.95	7.74	1.90	6.60

من إعداد الباحث بالاعتماد على : **الوحدة: القيمة** : مليون دولار ، **الكمية** : ألف طن

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص- ص: 210 – 259.

من الجدول نلاحظ أنا أغلب الصادرات الغذائية الجزائرية تتميز بالتنوع، إلا أنها تميزت بضعف الإنتاج حيث يحتل فيها السكر الخام المرتبة الأولى ما بين **(2008 – 2015)** وقد حقق أعلى قيمة له بمقدار **227.90** مليون دولار بما يعادل **18377.71** مليون د.ج بكمية إنتاج قدرت بـــ **476.54** ألف طن، مقارنة بسنة **2015** التي تراجع فيها كمية الإنتاج المصدر بنحو **21.75** % محققة تراجع في ثلاث العملة الصعبة المحققة في سنة **2014** أي بتراجع قدره **77.37** مليون دولار أي ما يعادل **6190** مليون د.ج بأسعار الصرف الجارية.[1] واحتلت التمور المرتبة الثالثة في ترتيب أهم الصادرات الغذائية الجزائرية حيث حققت أفضل إنتاج لها في سنة **2014** بحوالي **26** ألف طن محققة بذلك أكثر من **38** مليون دولار أي ما يقارب **3090** مليون دينار جزائري مقارنة بسنة **2015** التي زادت فيها كمية الإنتاج إلى **28.48** ألف طن إلا أن حصيلتها من العملة الصعبة قد تناقصت مما يعكس تراجع أسعارها من **38.31** مليون دولار إلى **34.59** مليون دولار، هذا كله يعس ضعف الإنتاج المحلي وطرق التسويق إلى الخارج.

ب – تطور الواردات الزراعية والفلاحية: إن حجم الواردات الزراعية والغذائية يأخذ اتجاه متزايد من سنة لأخرى وذلك نتيجة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج كون أن حجم الإنتاج الزراعي يكون منخفضا مقارنة بحجم الطلب الكلي على السلع الغذائية ويحتل بذلك قطاع الفلاحة في الجزائر المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات، ومن الجدول الموالي يوضح تطور حجم الواردات الكلية ما بين **2011 – 2016:**

(1) : في سنة 2014 : 1 دولار = بالتقريب 81 د.ج في السوق الرسمي
في سنة 2018 : 1 دولار = بالتقريب 114 د.ج في السوق الرسمي

الجدول رقم (59): الواردات الكلية الزراعية خلال الفترة 2011 – 2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات الكلية	47247	50376	54903	58330	51646	46727
الواردات من المواد الغذائية	9850	9023	9572	11005	9329	8224
الواردات من التجهيزات الفلاحية	387	329	449	657	579	501
نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية (%)	21.66	18.56	18.52	19.98	19.18	19.67

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **الوحدة:** ألف دولار

- ✓ بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37، مارس 2017 .
- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص- ص: 130 - 131

من الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات الإجمالية للجزائر قد انتقلت من أكثر من **47** مليون دولار سنة **2011** لتصل إلى أعلى قيمة لها في سنة **2014** متجاوزة 58 مليون دولار، لتبدأ في الانخفاض ابتداءً من سنة **2015** إلى غاية نهاية سنة **2016** لتصل إلى قرابة **47** مليون دولار، وبدورها الواردات الغذائية سجلت تذبذبا على مدار فترة الدراسة حيث انخفضت من حوالي **10** مليون دولار سنة **2011** إلى **9** مليون دولار ثم تعاود الارتفاع سنة **2013** ولتصل أعلى قيمة لها سنة **2014** متجاوزة 11 مليون دولار لتعاود الانخفاض في كل من سنة **2015** وسنة **2016** على التوالي لتصل إلى 8 مليون دولار، بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية التي عرفت بدورها تذبذبا إلا أنه على العموم قد شهدت ارتفاع طفيف في قيمتها إلا في سنة **2014** التي عرفت ارتفاعا حيث انتقلت من 387 ألف دولار لتصل إلى أكثر من نصف المليون دولار. الجدول التالي يوضح أهم السلع الزراعية المستوردة خلال الفترة **2011 – 2014:**

الجدول رقم (60): أهم السلع الزراعية المستوردة خلال الفترة 2008 – 2015

السنوات / الصادرات	متوسط 2008 - 2012		2013		2014		2015	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	9151.34	3073.27	7501.93	2531.56	12430.53	3167.98	13824.26	3523.76
القمح	6175.62	2218.00	4822.95	1701.92	7417.01	2060.63	8504.86	2406.00
الشعير	268.83	78.02	308.28	98.30	770.22	170.77	750.03	165.31
الذرة الشامية	2584.55	705.65	2277.06	666.84	4108.04	848.82	4417.61	876.13
الأرز	94.73	56.95	86.47	59.77	117.31	80.65	113.86	62.49
البطاطس	113.81	83.17	74.96	51.42	123.58	88.12	152.94	93.38
السكر الخام	1397.05	747.68	1415.04	730.89	1928.30	859.75	1937.14	717.49
البقوليات	198.68	209.37	185.89	220.35	192.12	229.38	228.24	239.45
العدس	68.99	64.67	56.91	41.61	64.74	48.84	91.19	89.32
الحمص	57.23	67.13	82.42	109.17	61.09	65.77	58.67	62.34
البذور النباتية	47.91	40.57	38.43	58.74	60.69	85.92	53.12	73.20
الفول السوداني المقشور	38.32	29.97	31.20	46.73	47.51	59.63	41.24	52.43
الزيوت النباتية	662.98	806.52	610.52	658.56	778.64	617.78	802.26	612.57
زيت فول الصويا	409.40	454.67	464.11	510.70	624.67	565.51	622.45	466.34
الخضر الطازجة والمجهزة والمحفوظة	30.00	16.64	35.83	32.05	27.65	32.56	30.75	29.51
الخضر المجهزة والمحفوظة	13.67	9.46	23.83	27.01	26.61	32.03	30.29	28.99
الفاكهة	400.80	259.09	331.95	240.97	494.50	392.65	440.64	326.32
الموز	131.20	79.74	196.62	147.79	263.54	194.73	247.03	183.05
التفاح	114.76	72.85	80.03	57.76	152.39	129.95	141.81	100.01

اللحوم ومستحضراتها	60.55	187.21	49.70	187.36	80.17	306.92	68.95	260.30
لحوم الأبقار	53.34	174.00	46.95	173.53	72.75	272.26	65.17	240.14
الألبان ومنتوجاتها	2816.94	1161.97	1983.95	920.95	3516.68	1769.97	3373.15	1168.59
مسحوق اللبن	294.73	1042.62	200.37	776.27	372.05	1793.36	359.67	1003.16
الجبنة	20.04	58.01	22.31	96.62	25.00	121.64	31.51	120.12
الأسماك	25.46	48.19	30.88	84.17	45.81	144.17	43.43	113.95
البن	121.13	278.88	83.43	214.15	128.78	306.60	129.20	298.57

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : **الوحدة:** القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص- ص: 129 – 209

نلاحظ من خلال أرقام الواردة في الجدول إرتفاع فاتورة السلع المستوردة حيث تتربع مجموع الحبوب على المرتبة الاولى حيث شهدت ارتفاع على مدار حدود الدراسة من أكثر من **09** ملايين طن ما بين **2008 – 2012** بمتوسط **03** ملاين دولار أمريكي إلى أكثر من **13.8** مليون طن سنة **2015** أي بما يعادل **3.5** مليون دولار أمريكي بالاسعار الجارية بارتفاع قدر بنسبة **65 %** حيث يأتي القمح في المرتبة الأولى من بين مجموع الحبوب فاسيراده في تزايد حيث حقق أكبر قيمة له قدرت بـــ أكثر من **2.4** مليون دولار في سنة **2015**، وهذا يرجع إلى ظاهرة الجفاف والاحتباس الحراري التي نشهدها، كون أن أغلب المزارعين الجزائريون لا يستغنون على زراعة القمح والشعير كون هذه المادة تدخل في نمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري وحتى تقدم كأعلاف لتربية المواشي. وتليه الألبان ومنتجاتها، ثم الذرة الشامية، والسكر مسحوق اللبن، والبن فالجزائر تستورد هذه الكميات بدرجات كبيرة حيث تستورد هذه السلع **100 %** وتحتل بذلك في إستيرادهم المرتبة الاولى عربيا. ويرجع ذلك أيضا للنمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري. كما أن هذه المواد التي لا يمكن إنتاجها محليا أو صعب إنتاجها أو أن إنتاجها ضعيف حيث أن نسبة استيراد القمح يفوق نسبة **86 %** بالإضافة إلى الكثير من المواد التي لا تنتج نهائيا كالسكر والأرز. لتأتي بقية السلع بكميات منخفظة مثل الزيوت النباتي والبقوليات والفواكه رغم أن الجزائر لديها الكثير من الامكانيات تستطيع من خلالها أن تحقق اكتفائها الذاتي.

ج – الموازين السلعية للمجموعات الغذائية والفجوة الغذائية في الجزائر: يعتبر الميزان التجاري الفلاحي من المؤشرات الاقتصادية الكمية المعبرة بشكل دقيق عن وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر والجدول أدناه يوضح الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية ومعدلات الاكتفاء الذاتي لسنة **2015** على النحو التالي:

الجدول رقم (61): الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية لسنة 2015

البيـــــــان	الإنتاج المحلي	الصادرات		الواردات		الميزان		الاستهلاك المتاح	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
جملة الحبوب	3760.95	3.14	0.88	13824.26	3523.76	13821.12	3522.89	17582.07	% 21.39
✓ القمح ودقيق	2656.73	3.13	0.87	8504.88	2406.01	8501.75	2451.75	11158.48	% 23.81
✓ الذرة الشامية	2.79			4417.61	876.13	4417.61	876.13	4420.41	% 0.06
✓ الأرز				113.86	62.49	113.86	62.49	113.86	% 0.00
✓ الشعير	1030.56			750.03	165.31	750.03	165.31	1780.58	% 57.88
البطاطس	4539.58	0.03	0.01	152.94	93.38	152.92	93.37	4692.49	% 96.74
جملة البقوليات	87.39			228.24	239.45	228.24	239.45	315.64	% 27.69
جملة الخضر	12469.33	3.55	5.49	30.75	29.51	27.20	24.02	12496.53	% 99.78
جملة الفاكهة	4323.11	28.52	34.59	440.64	326.3	412.12	291.73	4735.24	% 91.30
السكر (مكرر)		343.04	150.53	1782.17	717.49	1439.13	566.95	1439.13	% 0.00

الزيوت والشحوم	1.90	0.87	1.04	802.26	612.57	801.40	611.53	803.30	% 0.24
جملة اللحوم	769.00	1.82	0.24	69.02	260.45	67.20	260.22	836.20	% 91.96
✓ لحوم حمراء	256.80	1.82	0.24	68.95	260.30	67.13	260.06	323.93	% 79.28
✓ لحوم بيضاء	512.20	0.00	0.00	0.07	0.15	0.07	0.15	512.27	% 99.99
الأسماك	106.10	1.90	6.60	43.43	113.95	41.52	107.35	147.62	% 71.87
البيض	335.00			0.23	1.16	0.23	1.16	335.23	% 99.93
الألبان ومنتوجاتها	3895.00	0.60	0.44	3373.15	1168.59	3372.56	1169.15	7267.56	% 53.59
المجمـــــــوع			199.81		7086.63		68886.82		

✓ **الاستهلاك المتاح** = الإنتاج المحلي + الفرق بين كمية الصادرات والواردات (الميزان). **الوحدة: القيمة**: مليون دولار ، **الكمية**: ألف طن

✓ **الميزان** = الواردات – الصادرات **نسبة الاكتفاء الذاتي** = نسبة الإنتاج المحلي / الاستهلاك المتاح.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص: 294

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تعاني من انكشاف غذائي خطير، حيث أن هيكل الواردات من السلع الغذائية الرئيسية تختلف عن هيكل الصادرات من تلك السلع، وتعتمد أساسا على الاستيراد في تلبية حاجاتها الغذائية ولاسيما السلع الغذائية الرئيسية التي تدخل في النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري كالحبوب التي تعتبر سلعة إستراتيجية حيث لا تتجاوز فيها نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح والدقيق 24 % في سنة 2015 حيث تستترف الجزائر في كل سنة من عملتها الصعبة أكثر من 3000 مليون دولار سنويا، بالإضافة إلى الذرة الشامية والأرز، والسكر فلم تسجل الجزائر أي نسبة اكتفاء ذاتي منها وتعتمد في توفيرها على الواردات بنسبة 100 % في كل السنوات. وهذا ما قد يؤدي إلى استمرار الفجوة الغذائية لمدة طويلة خاصة مع تنامي عدد السكان، وفي المقابل يمكن أن يكون هناك **فائض تصديري متمثل في العديد من السلع** كالخضر التي قاربت نسبة اكتفائها الذاتي 100% وتأتي في مقدمتها البطاطس بنسبة اكتفاء ذاتي 97 % ثم تأتي جملة اللحوم بنسبة 92 % من الاكتفاء الذاتي تتصدر اللحوم البيضاء اكتفاء ذاتي 100 % على اللحوم الحمراء قرابة 80 % ثم تأتي جملة الفاكهة التي وصلت فيها نسبة الاكتفاء الذاتي أكثر من 91 % كما أن الأسماك كذلك قد حققت نسبة اكتفاء ذاتي بلغ أكثر من 70 % وتستطيع الجزائر بالإمكانيات التي لديها أن ترفع من نسبته إلى أعلى المستويات.

المطلب الثالث: مرتكزات تبني إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر

إن تنمية القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي مسألة أساسية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ومن بين أهم التحديات التي تواجهها حاليا وفي المستقبل. هذه التحديات التي أصبحت أكثر حدة لتزامنها مع مخلفات أزمة اقتصادية عالمية صعبة وارتفاع لأسعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم. هذا الارتفاع من المتوقع أن يستمر خلال العقد القادم حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) وذلك في ضوء التغيرات المناخية، وتزايد الطلب على السلع الغذائية من طرف الاقتصاديات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وارتفاع أسعار الطاقة والزيادة في إنتاج الوقود الحيوي.[1]

الفرع الأول: المشاكل والتحديات التي تواجه تنمية القطاع الفلاحي:

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية واهتمامها المتزايد بقضايا التنمية الفلاحية، إلا أن القطاع الفلاحي لا يزال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات نذكر منها:

(1) : المعهد العربي للتخطيط ، **علاقة الزراعة بالتنمية**، الكويت، ص 07.

أولا- في مجال الموارد الزراعية:

- ✓ التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية بسبب توسع النشاط العمراني العشوائي الذي يتم بدون التقيد بتشريعات البناء مما أدى تفتت الملكيات الزراعية وتحويلها إلى وحدات إنتاج غير منتجة وتم إهمالها؛ حيث أن المساحة الزراعية في الجزائر قد تراجعت بـــ **3.5** مليون هكتار عام **2014** إذا قورنت بسنوات الاستقلال رغم أن جلت ارتفاعا سنوات اعتماد النموذج التسيير الذاتي والثورة الزراعية .
- ✓ التناقص المستمر في مياه الري السطحية المتاحة للزراعة وهذا راجع لقلة الأمطار والزيادة السكانية؛ مما اثر على المنتوجات الزراعية، كما ويعد اعتماد الجزائر على مياه السدود في الري ضعيف جدا بحيث تفيد المعطيات بوجود 14 سد فقط من أصل **65** المخصصة للاستخدام الزراعي ويقدر نصيب الفرد من الموارد المائية المستخدمة فلاحيا بـــ **27.40م³/**للفرد/السنة، ما يمثل مقدار تحت الحد الأدنى المعروف عالميا **(400م³)** للمناطق الجافة والشبة جافة.[1]
- ✓ نقص التأهيل الفني والرعاية الاجتماعية للعمال الزراعيين؛ وضعف المكننة الفلاحية رغم كونها عاملا مهما ومساعدا للفلاح في رفع المردودية الفلاحية وجني المحاصيل في أوقات الحصاد إلا أن الجزائر لا تحوز على أكثر من **124** جرار و**11** حصادة لكل **100**كلم^2 ما يشكل بشكل عام تأخر في الحصاد وقلة مردوده ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة الفلاح على اقتنائها بسبب ارتفاع أسعارها. بالإضافة إلى ضعف استخدام الأسمدة الفلاحية

ثانيا - في مجال الإنتاج:

- ✓ تذبذب إنتاج الزراعة المطرية بسبب تذبذب معدل سقوط الأمطار؛
- ✓ انخفاض الإنتاجية في قطاع الإنتاج النباتي لأسباب تتعلق بضعف القدرات الفنية والإمكانيات الاقتصادية؛
- ✓ ضعف التكامل في الإنتاج بين القطاعين النباتي والحيواني؛
- ✓ ضعف استخدام مدخلات الإنتاج من مياه وأسمدة ومبيدات وضعف الإرشاد الزراعي؛

ثالثا – في مجال التسويق:

- ✓ اتساع هوامش التسويق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين بسبب ضعف البنى التحتية للتسويق؛
- ✓ عدم توفر البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بالاستثمار بشكل أكبر في مجال تسويق المنتجات محليا وخارجيا؛
- ✓ فشل نظام التسويق في وجيه الإنتاج نحو تلبية السوق المحلي وعدم قدرة الصادرات الزراعية على التوسع في الأسواق التقليدية؛

رابعا - في مجال السياسات الزراعية وإدارة القطاع :

- ✓ افتقار سياسات الحكومة وخططها التنموية في المجال الزراعي إلى الشمولية والتكامل والاستمرارية وانعدام إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي لاستعمالات الموارد الزراعية؛
- ✓ النقص في الموارد المالية التي يتم تخصيها للتنمية الزراعية خاصة صيغ التمويل الإسلامي عكس الكثير من الدول العربية و الإسلامية التي تهتم بهذا النوع وتوجيهه نحو خدمة الإنتاج الزراعي .

(1): MRE (2012) , **Situation en matière de mobilisation de la ressource superficielle. Algérie** , MRE, Février 2012. p-p : 1 - 7.

- ✓ عدم اكتمال المؤسسات المهنية والاقتصادية لفئات القطاع الخاص العاملة في الزراعة والتداخل بين مهام وأنشطة المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، وغياب منظمات المنتجين في مجالس متخصصة واتحادات نوعية في قطاعات الإنتاج الفرعية المختلفة؛
- ✓ ضعف بنية نظام المعلومات الزراعية مما يضعف قدرة المخططين لعملية التنمية إضافة إلى ضعف معدلات تبني تقنيات الإنتاج من قبل المزارعين نتيجة ضعف برامج نقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي؛
- ✓ **ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الفلاحي:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تنمية القطاع الفلاحي في العديد من دول العالم، بحيث يمكن من توفير الوسائل المالية والتقنيات المتطورة، ما ينعكس بشكل إيجابي على توفير فرص العمل، تحسين مداخيل الفلاحين، ورفع المردودية الفلاحية. غير أن الإحصائيات المسجلة في الجزائر تعبر عن ضعفه بشكل كبير، بسبب ضعف عملية الجذب على الرغم من الإمكانيات الكبيرة والواعدة التي تمتلكها الجزائر في هذا القطاع؛ وهنا تفيد معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن القيمة الإجمالية للاستمارات الموجهة للقطاع الفلاحي خلال الفترة**(2002 – 2016)** تقدر بـــ**222790** مليون د.ج، ما يمثل **1.74 %** من القيمة الكلية للاستثمارات المسجلة خلالها، منها **4373** مليون دينار قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الفلاحي، أي ما يعادل **0.20 %** من القيمة الكلية للاستثمارات الأجنبية، قرابة 2 % من القيمة الإجمالية للاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي.[(1)]
- ✓ **ضعف الصناعات الغذائية:** يعتبر تطور الصناعات الغذائية من أهم العوامل المحفزة للفلاح لزيادة إنتاجه، حيث يجد فيها منفذا مضمونا لتسويق إنتاجه الحيواني والنباتي بدلا من تلفه. تعتبر الصناعات الغذائية في الجزائر ضعيفة، وهي تقتصر على بعض المنتجات مثل الطماطم، الألبان ومشتقاتها، التمور، الفواكه بشكل عام...إلخ، وبطاقات صغيرة لا تمتص كل الإنتاج. وقد بينت الإحصائيات أن مؤشر إنتاج الصناعات الغذائية للقطاع العمومي سجل تراجعا كبيرا من **85.5** نقطة سنة **2000** إلى **38.2** نقطة عام **2014**.[(2)]

(1): ANDI, **Bilan des déclarations d'investissement 2002-2016,** Visité le 02/09/2018 , Sur le site web suivant : http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2016

(2) : طويجيني زين العابدين، **القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي في الجزائر، الأداء الاقتصادي والقيود، للفترة 1999 – 2017**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017، ص 408.

الفرع الثاني: إستراتجية تطوير القطاع الزراعي في الجزائر

من خلال المؤشرات التي تم دراستها سابقا تبرز تناقضا في الوضعية الغذائية، فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة وموارد زراعية ضخمة ومن جهة أخرى هناك عجز غذائي ضخم مما يطرح التساؤل حول الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذا الوضع خاصة مع تراجع الموارد المالية، ولتجنب تلك التحديات يمكن اقتراح الاستراتيجيات التالية لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر من أجل تحقيق أمنها الغذائي وحتى التنمية الشاملة على النحو التالي:

أولا ـ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لإستراتيجية تنمية القطاع الزراعي: نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الزراعي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي أصبح البحث عن إستراتيجية فعالة ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها لتحقيق تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات على النحو التالي:

- ✓ توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الزراعية والاستثمار في القطاع الزراعي؛
- ✓ زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الناتج الزراعي مع موازنة العرض من الإنتاج المحلي مع الطلب في الأسواق مع تحسين القدرة التنافسية للمنتجات في السوق المحلي والأسواق التصديرية من حيث الأصناف والأنواع والكميات والنوعية؛
- ✓ الحد من الهجرة من الريف إلى المدن و إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية و زيادة مساهمة المرأة في التنمية الزراعية؛
- ✓ زيادة مساحة الأراضي المستغلة زراعيا، واستصلاح أراضي جديدة كالأراضي الصخرية و المنحدرة؛
- ✓ تطوير التشريعات ذات العلاقة بتسويق المنتجات الزراعية والأطر المؤسسية لتتوافق مع المستجدات على الساحة الإقليمية و الدولية مع متطلبات تطوير أعمال التسويق؛
- ✓ الاستثمار في الصناعات الزراعية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة لإقامة هذه الصناعات مقابل بدلات إيجار رمزية وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء وطرق ومنحها الإعفاءات الضرورية وإقامة البنى التسويقية (مسالخ مركزية للحيوانات، أسواق مركزية للأغنام والحيوانات الحية...).[1]
- ✓ مراجعة التشريعات الحالية المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية ومؤسساتها وتعديلها لتتلاءم مع المتطلبات المستجدة في السوق المحلي والأسواق الخارجية.
- ✓ المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.
- ✓ مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير عقلاني وتوفير أحسن لعوامل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية والريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

(1) : جواد سعد العارف، **امرجع سبق ذكره**، ص-ص: 98 – 99 . **(بتصرف)**

- ✓ تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.[1]

ثانيا ـ الأهداف البيئية والحيوية والثقافية لإستراتيجية تنمية القطاع الزراعي: تمتلك الجزائر الكثير من الإمكانيات الزراعية كالأراضي الزراعية، المياه واليد العاملة ما يؤهلها لتفعيل هذا القطاع والنهوض بالإنتاج إلى مستوى تغطية الاحتياجات المحلية وإمكانية التصدير، لتحقيق تنمية زراعية مستدامة اعتمادا على التكثيف الرأسي للمنتجات من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الزراعية، أخذا في الاعتبار الحدود البيئية والتنوع الحيوي النباتي والحيواني لاستمرار أداء النظام البيئي وضمان التجدد الطبيعي للموارد على النحو التالي: [2]

- ✓ المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ المحافظة على التنوع الحيوي واستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الزراعية عن طريق تحسين قدرات قطاع الزراعة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها؛
- ✓ تطوير المناطق الرعوية اعتمادا على أساليب الإدارة المتكاملة ومشاركة المجتمع المحلي وحماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الزراعية؛
- ✓ المحافظة على التنوع الحيوي النباتي واستغلاله في أنظمة الإنتاج المختلفة والتوسع بإقامة المجتمعات الطبيعية الرعوية عن طريق التغيرات البيئية ومكافحة التصحر؛
- ✓ العمل على رفع مستوى الكوادر العاملة في قطاع الصحة الحيوية وزيادة عددها مع العمل على وضع خطة طوارئ لمكافحة الأمراض الوبائية، لتشخيص التي تصيب الثروة الحيوانية والنباتية؛
- ✓ وضع برامج خاصة لتمويل المشاريع الأسرية وتحسين دخول المراعين وتحسين الصفات الإنتاجية وتحسين نوعية الثروة الحيوانية وحمايتها من المنافسة غير المشروعة و تقديم الدعم الفني و الحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردودية المرتفعة؛
- ✓ تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي: وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات خاصة في استنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والداجنة، وتطوير أنظمة الري والصرف، وتحسين خواص التربة والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الصحراوية، بالإضافة إلى الاهتمام بدرجة كبيرة ببحوث الأسمدة العضوية والأساليب الحديثة في مكافحة الآفات الزراعية بما يحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، مع تطوير بحوث المبيدات الزراعية للوصول إلى تركيبات لا تتعارض مع حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، وهو ما يتيح زيادة القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية.. والتنسيق والتكامل بين الباحثين في الزراعة والتصنيع الزراعي، دون

---

(1) : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: "**السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**" الجزائر، سبتمبر 2015، ص- ص: 4- 5.

(2) : جواد سعد العارف، **مرجع سبق ذكره**، ص99 – 102 . **(بتصرف)**

أن ننسى دور الإرشاد الزراعي في توصيل هذه النتائج إلى الفلاحين والعاملين في المجال الفلاحي والمتابعة وتقديم النصائح لاستخدام هذه البحوث كل في اختصاصه.[1]

- ✓ تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه، والصيد المسؤول للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.

وتتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في:" **67,3** مليون ق من الحبوب و**157** مليون ق من الخضر الطازجة، **10,2** مليون ق من التمور، **6,4** مليون ق من اللحوم الحمراء **5,8** مليون ق من اللحوم البيضاء، **4,3** مليار لتر من الحليب الطازج، **200000** طن من منتجات الصيد وتربية المائيات؛ ليقدر معدل النمو السنوي المتوقع للفترة **2015- 2019** بـــ **5 %**" وفي ما يخص آليات التنفيذ تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار إستراتيجية البرنامج الخماسي **2015-2019** عبر ما يلي :[2]

- ✓ تطوير الري الفلاحي بزيادة **1000000** هكتار من المساحة المسقية.
- ✓ تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحاصدات، الجرارات والعتاد المرافق لها.
- ✓ تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب **500000** طن سنويا.
- ✓ زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.
- ✓ تطوير تربية المواشي بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهية مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية والاسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتبريد.
- ✓ ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، تقرية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC، وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيدية.

(1) : غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2011 – 2012 ، ص 257.

(2) : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: "**السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**" الجزائر، سبتمبر 2015، ص05.

المبحث الثاني : تأهيل القطاع الصناعي والتحويلي كرافد للنمو

إن قطاع الصناعة من العوامل الهامة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية،فقد أصبحت الدول تتسابق في تطويره فأضحى شائعاً أن يتم قياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة بمدى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في ناتجها المحلي والقومي، فذلك يعني بالضرورة مقدرة أكبر على تحقيق تنمية مستدامة قابلة للاستمرار في المدى الطويل، بالإضافة إلى مقدرة اكبر على استيعاب التقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية مما يجعل الاقتصاد اقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهتها. وقد أظهرت دراسة تجارب معظم الدول التي حققت تميزا وتقدما في تنمية وتطوير القطاع الصناعي بأن ذلك أفضى إلى إحداث تغييرات هامة وهيكلية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي، كالتحول من المجتمع الاستهلاكي إلى المجتمع المنتج، وتحقيق الأمن الاقتصادي وزيادة الرفاهية في كافة مناحي الحياة.[1]

المطلب الأول : دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يحتل قطاع الإنتاج الصناعي دورا مهما في الاقتصاديات الوطنية للدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية والتي تسعى إلى الارتقاء في اقتصادها إلى مصاف الدول المتقدمة، والجزائر كباقي الدول النامية ما يزال اقتصادها يعاني من ضعف شديد في القطاع الحيوي خاصة الفروع الإنتاجية وعلى الرغم من المحاولات والاستراتيجيات الكثيرة التي أطلقتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال رغبة منها في تأهيل القطاع الصناعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة والوصول بالجزائر إلى مصاف الدول المتقدمة

الفرع الأول: أهمية التصنيع في الدول النامية :

لقد أصبح واضحا الدور الذي تلعبه الصناعة في التنمية من لدن المتخصصين، ومتخذي القرار في الجزائر. لذلك أعطيت أهمية خاصة في سياساتها الإنمائية، وفي تخصيصاتها الاستثمارية، وقبل أن نتحدث عن هذا الدور، وتلك الأهمية لابد من التعرض إلى مفهومي الصناعة، والتصنيع لكي ننطلق إلى الآفاق الأبعد. وعليه تعرف الصناعة على أنها (تحويل مستمر، وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، وبأنها عملية ازدياد مساهمة الفعليات الصناعية في تكوين الناتج القومي)، بينما يعرف" كولنتاي" عملية التصنيع بأنها (الاستخدام الشامل للمنجزات الحديثة للعلم، والتكتيك في الإنتاج، والتزويد الكامل للاقتصاد القومي بالتجهيزات، والآلات الحديثة). وبذلك تصبح عملية التصنيع هي الأداة الفاعلة في القضاء على التخلف، لأنها ستكون قاعدة للتحولات في مجمع فروع الاقتصاد الوطني علاوة على أهدافها الاجتماعية، فهي تساهم في القضاء على البطالة، وفي رفع مستوى الرفاه الاقتصادي.[2]

وبذلك تصبح عملية التصنيع هي الأداة الفاعلة في القضاء على التخلف، لأنها ستكون قاعدة للتحولات في مجمع فروع الاقتصاد الوطني علاوة على أهدافها الاجتماعية، فهي تساهم في القضاء على البطالة، وفي رفع مستوى الرفاه الاقتصادي. وفي هذا الإطار ينقسم منظور المتخصصين، والمهتمين بشؤون التنمية إلى اتجاهين متضادين.

- ✓ **الأول:** الذي يعتبر التصنيع هو القاعدة الأساس لعمليات التحول، وعبر عن هذا الاتجاه "وليام إبراهام" بقوله:(إن القضايا الاقتصادية حادة جدا، بحيث لا يمكن حلها إلا جذريا، وهذا الحل لا يمكن أن يكون إلا بالتصنيع).

---

(1) : عبد الحليم محيسن، **القطاع الصناعي والتنمية الصناعية**، مجلة رؤى اقتصادية، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تتطور، العدد 04، 01 مارس 2014 ، ص 03.

(2) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2011، ص 119.

أي أن هذا الفريق من الاقتصاديين يدعو إلى ترجيح الصناعة، وإعطائها الأسبقية باعتبارها القطاع القائد الذي يمكن أن يحفز باقي القطاعات الأخرى على النمو. ويدعم هذا الاتجاه "هاري جانسون" الذي يعتبر التصنيع (أحد الأهداف القومية حيث يعتقد أفراد المجتمع أن الاستقلال، والهيبة، والقومية تكمن في إنتاج التصنيع خاصة إنتاج السلع المعدنية).

- ✓ **الثاني:** الفريق الذي يدعو إلى عدم التسرع، والتعجل في عملية التصنيع، وقد حاول في هذا الاتجاه " أوجين ستالي" إقناع البلدان النامية في التخلي عن مشروع التصنيع الثقيل بحجة أنها تتطلب نفقات باهضة بل، ويمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، ولهذا السبب ترفض الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة البلدان المتخلفة على بناء المشاريع الصناعية الضخمة لأن التجهيزات الصناعية المعقدة تتعب اقتصاد البلدان المتخلفة.

ويلاحظ من هذا الاتجاه أن هناك محاولة لإبقاء البلدان المتخلفة تدور في فلكها، وبالتالي تعميق منهج التبعية لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة. وبناء على ذلك عرفت لجنة التنمية الاقتصادية الصناعية التابعة للأمم المتحدة التصنيع بأنه يمثل جانبا مهما من عملية التنمية الاقتصادية التي يتم بموجبها تعبئة جزء متنام من الموارد القومية لخلق هيكل اقتصادي محلي، متنوع، ومتطور فنيا مستخدما أحسن الوسائل، والأساليب التكنولوجية، ويتميز بوجود صناعة تحويلية فعالة قادرة على إنتاج السلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية، ويكون قادرا على تحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد القومي ككل، والوصول إلى التقدم الاقتصادي، والاجتماعي. وبذلك ترسخ الاعتقاد بأن الطريق إلى التنمية الاقتصادية لابد أن يمر عبر التصنيع المخطط الذي يأخذ بعين الاعتبار وفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، وحجم السوق المحتمل مستقبلا، وبالتالي اختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية لمستقبل هذه البلدان.[1]

وعليه فإنه منذ القرن الثامن عشر كان قطاع الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لكثير من الدول المتقدمة والنامية. ومع نمو قطاع الخدمات بشكل مضطرد وارتفاع مساهمته إلى حوالي **70 %** من قيمة الناتج المحلي العالمي، والتطور الكبير لقطاع الاتصالات والمعلومات خلال السنوات الماضية، وانخفاض نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي في مختلف دول العالم أثيرت تساؤلات حول المدى الذي سيلعبه قطاع الصناعة في النمو الاقتصادي العالمي مستقبلا خاصة للدول النامية. وقد أشارت الدراسات العديدة انه على الرغم من تراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة على الصعيد العالمي في السنوات الأخير بالمقارنة مع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن الكثير منها أشار إلى انه سيبقى محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية لعديد من الأسباب، لعل أهمها:[2]

1- إن التصنيع أمر ضروري لعملية التنمية، وذلك بحكم علاقته التاريخية بالتنمية، ولعدم رؤيتها لنظام اقتصادي آخر واضح بديل للتصنيع؛ كما يبقى القطاع الصناعي إحدى القطاعات المناسبة لاستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة خاصة في الدول النامية.

2- تشغل الصناعة مكانة حساسة في الأنظمة الإنتاجية الوطنية، وذلك باعتبارها عامل قوي في بنية الاقتصاد الوطني وعليه يشكل القطاع محور عملية الإبداع والابتكار في الإنتاج، وان القطاعات الأخرى الخدمية تعمل

---

(1) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2011، ص 120.

(2) : عبد الحليم محيسن، **القطاع الصناعي والتنمية الصناعية**، مجلة رؤى اقتصادية، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تتطور، العدد 04، 01 مارس 2014 ، ص 04.

على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الخلفية والأمامية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات ان تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي نموا مضطردا.

3- عندما تحاول أي دولة إعادة بعث الإنتاج الصناعي مع تثمينة ومنحه الإمكانية لأداء دوره كاملا في النظام الإنتاجي ليس فقط كعامل بنيوي في الاقتصاد وعامل لنشر الارتقاء التقني لترقية الإبداع ولكن كوسيلة إدماج في الاقتصاد العالمي.

4- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات وتوفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

5- يعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الاقتصادية على تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة. كما تسمح الصناعة للمؤسسة والأمة بتنمية قدراتها على المنافسة وقدرتها على التفاوض حيث تشكل أفضل وسيلة للاندماج في الاقتصاد الوطني.[1]

6- تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة، وتوسيع فرص الشغل، والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم، زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام؛

7- تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع، وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة، والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا، واستخدام المعدات، والآلات المتطورة؛

8- يعتبر التطور الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات، والخبرات الصناعية، والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل، وتوزيعها بطريقة عادلة؛

9- يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي، وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات، والآلات الزراعية، والأسمدة، والمبيدات، حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة؛

10- إن وجود قطاع صناعي متنوع، وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات؛

11- يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دورا مهما في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتوجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتوجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخيل، وتحسين مستوى الرفاهية.[2]

---

(1) : عبد الحليم محيسن، **القطاع الصناعي والتنمية الصناعية**، مجلة رؤى اقتصادية، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تتطور، العدد 04، 01 مارس 2014 ، ص 04.

(2) : مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص-ص: 39-41.

12- أنها قد استنفذت كل إمكانيات التطوير الزراعي، كما أن أسعار السلع الزراعية غير ثابتة، ومستمرة في التأرجح، وأقل من أسعار السلع الصناعية، أي أن أسعار السلع الزراعية لم يعد مجزي؛

13- زيادة الدخل لدى الأفراد لا يمكن أن تستوعبها زيادة مماثلة في استهلاك الإنتاج الزراعي، بينما يمكن أن تستوعبها زيادة في استهلاك الإنتاج الصناعي. أضف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي صار يعاني من انخفاض الاستهلاك لبعض المنتجات الطبيعية نظرا لظهور بدائل صناعية، مثل الألياف الصناعية التي ظهرت كبدائل للقطن، والتي تمتاز بانخفاض ثمنها؛

14- أن التصنيع أمر ضروري، ومكمل للقطاع الزراعي، فمعظم الدول النامية دول زراعية، والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عديدة، فتصنيع المنتجات الزراعية يزيد من دخل الدولة، لأن المنتج الزراعي المصنع أغلى سعرا في الأسواق كما أن إمكانيات تصديره اكبر. كما أن الإنتاج الصناعي يستطيع أن يمد قطاع الزراعة بالعديد من احتياجاته، مثل الآلات الزراعية، والأسمدة الكيماوية، كما يزيد فترة تواجد المواد الغذائية في صورها المصنعة على مدار السنة. إذا فالتصنيع أمر ضرورية للتنمية الزراعية؛

15- يزداد تعداد السكان في الدول النامية بمعدل أسرع مما يمكن أن تستوعبه فرص العمالة المتاحة حاليا مما يزيد من من مشكل البطالة، ولاسيما بعد أن تشعبت قطاعات الإنتاج والخدمات، إلا أن هذا التصنيع متوقف على نوعية التكنولوجيا المستخدمة، كثيفة العمالة أم كثيفة رأس المال؛

16- يفضل التصنيع كإستراتيجية للتنمية نظرا لكفاءته العالية في استغلال الأراضي خصوصا أن معظم أراضي الدول النامية تتناقص مساحتها بسبب التصحر، والجفاف، لهذا فلا غنى عن التصنيع ليتم استغلال أمثل للأراضي المتاحة للزراعة؛

17- إن الاعتماد على التصنيع يقلل من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من العالم التقدم، لان التكنولوجيا هي حجر الزاوية في الإنتاج الصناعي، ولزيادة معدلات الإنتاج، ورفع الجودة ، وقد نجحت بعض الدول في بناء قاعدة تكنولوجية معقولة. إلا أن الكثير من الدول قد نتج عن دخولها مجال التصنيع أن زاد اعتمادها على الدول المتقدمة عن ذي قبل عن طريق الاتفاقيات، والتراخيص الصناعية، وحصولها على القروض اللازمة لتمويل شراء مستلزمات التصنيع الإنتاج؛

18- إن زيادة القدرة الصناعية للدولة، معناه زيادة قوتها العسكرية، والكثير من دول العالم الثالث أقدمت على التصنيع من اجل إنشاء قوة عسكرية؛

19- إن التصنيع يوفر النقد الأجنبي، وذلك بإنتاج ما تحتاج إليه بدلا من الاستيراد، وجميع الدول النامية وضعت استراتيجياتها في التصنيع على أساس الاكتفاء الذاتي، وإحلال الصناعة الوطنية محل المستورد، إلا انه بالممارسة العملية ثبت أن فيض النقد الأجنبي كان محدودا أو معدوما في بعض الأحيان. فالنقد الأجنبي صار ينفق في شراء وسائل، ومستلزمات الإنتاج، وللحصول على حقوق التصنيع من أصحابها في الدول المتقدمة. ثم وضعت بعد ذلك إستراتيجية للتصنيع من اجل التصدير لزيادة حصيلة النقد الأجنبي بتصدير بعض الصناعات التي تفوقت في إنتاجها بعض الدول النامية. قد تحقق ذلك بالفعل في بعض الدول النامية، و لم يتحقق في البعض

الآخر، إما لأنها قد اكتفت بما تحققه من أرباح في السوق المحلي أو لأن إنتاجها لا يقوى على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث السعر، والجودة.[1]

تأسيسا على ما تقدم فإن أهمية الصناعة في التنمية تتجلى في تنميتها أو تطويرها التي تتحدد وفق العناصر المؤثرة فيها والتي يمكن وضعها بصيغة معادلة التالية:[2]

Δ في التنمية الصناعية = Δ في البنية الأساسية + Δ التمويل +Δ الطلب على المنتجات الصناعية +Δ في البنية الاستثمارية + Δ التقنية + Δ كفاءة العمالة + Δ الإنتاجية

وعليه فوفق المعادلة يمكن أن نستخلص أن الصناعة تمثل حجر الزاوية لإحداث أي نهضة تنموية شاملة و ذلك لما لها من أثر واضح في البنية الأساسية للاقتصاد إضافة إلى ما توفر من تقنية ومنتجات ذات قدرة تنافسية في الأسواق الداخلية والإقليمية و العالمية خاصة في ظل العولمة. كما أن معيار التطور الاقتصادي الصحيح يكون من خلال تطوير القطاع الصناعي في الدولة، ولاسيما الصناعات المعتمدة على البحث العلمي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك انسجاما مع سياسة الدولة الرامية إلى تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة الاعتماد على التقنيات الصناعية المتطورة وتوظيفها في عملية الإنتاج الصناعي.

الفرع الثاني: القطاع الصناعي عصب مهم لتحديث الزراعة

إذا كانت سياسة التصنيع ضرورة للتقدم أساليب الإنتاج السائدة فإن نجاحها لا يمكن تحقيقه إلاّ إذا توفرت شروط ومن بينها تحقيق نمو و تقدم في الإنتاج ومستوى الإنتاجية لأهم قطاع يعتبر حيوي بالنسبة للصناعة ألا وهو قطاع الزراعة وهذا ناتج عن عدة عوامل نذكر منها: [3]

- ✓ تمويل عملية التصنيع تتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع أن يولده ويجعله متاحا خارج الزراعة. عند ازدياد حجم الاستثمار في الصناعة و من تم التشغيل بها سوف يؤدي إلى دفع أجور العاملين في القطاع الصناعي ويترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع الأجرية. فإذا لم يكن هناك عرض كاف من هذه السلع الأجرية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم تولد حركة تضخمية تضر بعملية التصنيع؛
- ✓ يعتبر القطاع الزراعي في بدابة عملية التصنيع السوق الرئيسي للمنتجات الصناعية ومن ثم نمو وتوسط القطاع الصناعي يتوقف على قدرة القطاع الزراعي في استيعاب منتجات الصناعة بمعنى ازدياد الإنتاجية فيه، وزيادة قدرة على الإنتاج تعني زيادة القدرة على الشراء .

وفي هذا الإطار فإن الصناعات المولدة لصناعات أخرى ستساعد على تحقيق التقدم على الصعيدين:

1 - التقدم في التنظيم : هذا التقدم يؤدي على رفع الإنتاجية خصوصا عندما يتمكن الفلاح من الحصول على عدد من المواد الوسيطة والتجهيزات الصناعية .

---

(1) : محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009، ص 14.

(2) : شهرزاد زغيب، عماني لمياء، **الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي الجزائري**، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة، بـــ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 02- 03 ديسمبر 2008، ص 03.

(3) : نفس المرجع، ص- ص: 07 – 09 .

2 - التقدم في الآلات: إنتاج الآلات والأسمدة والمواد البلاستيكية أصبح أمر ضروري لأي بلد، ونظرا لهذا الطلب تسهل الزراعة في إقامة صناعة بحيث تشكل من جهة منفذ لها ومن جهة أخرى تساهم في تمويلها جزئيا بفضل تعبئة الفائض التي تنتجه الفلاحة .

إذن الارتباطات الأمامية والخلفية التي تنشأ مع نشوء أي مشروع صناعي والأثر الإيجابي الذي تخلفه هذه الارتباطات على مجمل القطاعات وخاصة قطاع الزراعة انطلاقا من مفهوم الارتباط يمكن توضحه في النقطتين التاليتين:

أولا ـ أثار الجدب الخلفية (الارتباطات الأمامية) : كما هو معروف يمارس هدا النوع من الآثار عن طريق آلية الطلب حيث أن كل نشاط اقتصادي غير أولي أو كل نشاط مرتبط قبل كل شيء بالطلب النهائي ويقوم بتنشيط القطاعات الأخرى الأولية التي لها علاقة مباشرة بالاستهلاك الوسيط لتوفر له مدخلا ته الضرورية لعملية الإنتاج .فهدا الأثر ناتج عن ظهور طلب إضافي مثلا طلب إضافي لقطاع تربية المواشي ناتج عن تنمية قطاع الغزل والنسيج.

ثانيا ـ أثار الجدب الأمامية (الارتباطات الأمامية) : كما هو معروف أي نشاط اقتصادي غير مرتبط بالطلب النهائي ،يقوم بتحريض القطاعات الأخرى لتستخدم منتجاته كمدخلات بمعنى أن النشاط يقوم بالبحث عن مصب لمنتجاته و هذا النوع من الآثار يتميز بتوفير منتوج أساسي جيد. وعليه فإن ضعف قدرة القطاع الزراعي على استيعاب منتجات القطاع الصناعي سواء كانت موجهة للاستهلاك أو لاستخدامها في عملية الإنتاج سيؤدي حتما إلى ضعف نمو بعض الصناعات التي لها علاقة مباشرة بالزراعة كالصناعات الزراعية الغذائية.

المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، لكن بدون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المنشودة بالمفهوم الشامل، كما أن التبعية لقطاع المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي ومع اختلال أسعار البترول على مستوي الأسواق العالمية انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية متنوعة بهدف تنويع الاقتصاد الوطني والتركيز على قطاع الصناعة بهدف استقطاب الاستثمارات خاصة الأجنبية في هذا القطاع لجلب العملة الصعبة والرفع أكثر من نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام.[1]

الفرع الأول: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية، ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة فقد حظي القطاع الصناعي من بين باقي القطاعات الاقتصادية باهتمام الدولة به، وبشكل كبير في تحقيق تنميتها الاقتصادية، والاجتماعية. وتقوم الصناعة الجزائرية على ثلاث (03) صناعات أساسية هي الصناعة الاستخراجية (المحروقات والمناجم) والصناعة الإنشائية (البناء

---

(1) : سعيدي فارس، قحايرية سيف الدين، **واقع و أفاق التنمية الصناعية في الجزائر مع التركيز على قطاع الصناعة الصيدلانية**، الملتقي العلمي الدولي حول : إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، رهانات وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، يومي 06 - 07 نوفمبر2018 ، ص 07.

والأشغال العمومية والأشغال البترولية) والصناعة التحويلية (المياه والكهرباء، الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، مواد البناء، الكيمياء والبلاستيك، الصناعات الغذائية، النسيج، الجلود، الخشب والفلين والورق، وصناعات أخرى. وعله فقد تم تحديد الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري في المؤشرات الاقتصادية التالية:

أولا – نمو القطاع الصناعي في الجزائر : شهدت نمو القطاع الصناعي عدة تحولات جذرية على عدة مستويات سواء على مستوى الوضع الأمني، والذي بدأ يتميز بنوع من الاستقرار بداية من سنة **2003** إذا ما قارناه بسنوات التسعينيات، إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصاد الجزائري خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، كارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من **36** دولار سنة **2004** إلى حوالي **109.5** دولار سنة **2012**، كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على العديد من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية. والشكل التالي يوضح نمو القطاع الصناعي خلال الفترة **2003 – 2017**:

الشكل رقم (39) : القيمة المضافة و نسبة نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2003 – 2017

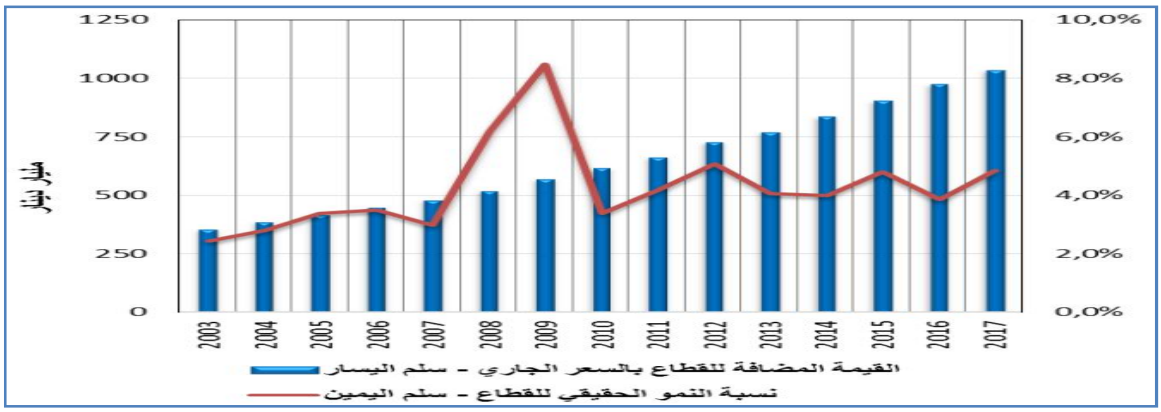

المصدر: تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018، ص21

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة نمو القطاع الصناعي قد شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا معتبرة ما بين **2003 – 2006** وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة بالتقريب **70 %** أي ما يقابل قرابة **5500** مليار د.ج، وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أنه قد شهد انخفاضا طفيف حيث وصل إلى **5394.1** مليار د.ج و**6473.9** مليار د.ج سنة **2007** و **2008**، ومع تراجع الصادرات الجزائرية بفعل الأزمة المالية انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة إلى **59.28 %**، لترتفع إلى أكثر من **62 %** و**64 %** سنتي **2010** و**2011**، وخلال الفترة **2012- 2017** بقي نمو القطاع الصناعي يشهد تذبذبا بفعل تأثير قطاع المحروقات والتي تساهم فيه بشكل. والذي ما يزال يشهد تذبذبا وهذا راجع إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى أن انخفض بفعل الأزمة النفطية لسنة **2014** حيث انخفض من **62 %** إلى قرابة **47 %** أي ما يقابل **12437** مليار د.ج، و**13049** مليار د.ج ما بين **2015** و **2016**. أما في سنة **2017** فتعد وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة وقد بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي **1037** د.ج.

ثانيا – مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام : عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار والجدول التالي يبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية في الناتج المحلي الخام خلال الفترة **2000-2016** على النحو التالي:

الجدول رقم (40): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2016)

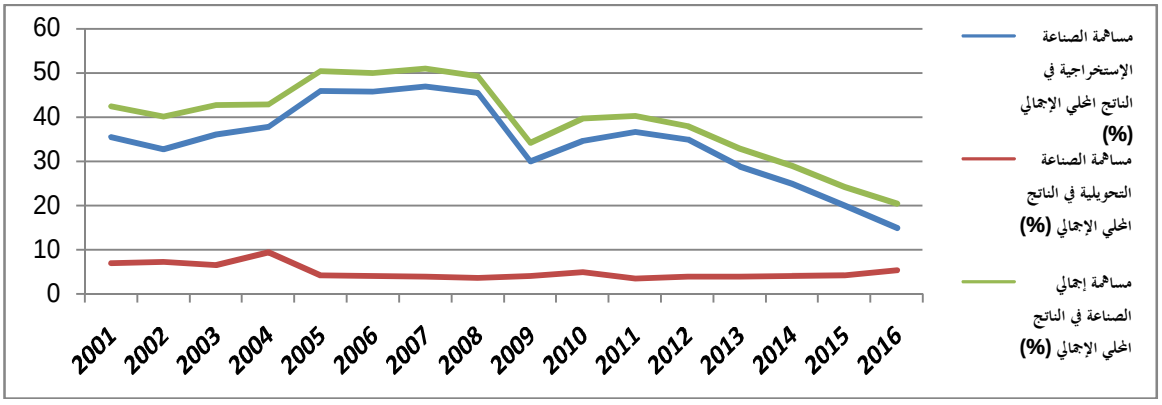

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **تقارير صندوق النقد العربي**، من 2001 إلى 2010، 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي لا تتعدى **50 %** كما نلاحظ أن هيكلة القمة المضافة للقطاع الصناعي تتشكل بنسبة **90 %** من القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية، وهذا يوضح جليا أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات و لم يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات، حيث نلاحظ أنه وخلال الفترة **2002-2007** قد شهدت الصناعة الإستخراجية قد شهدت رواجا حيث انتقلت من **35.5 %** سنة **2001** إلى **47 %** سنة **2007** من إجمالي الناتج المحلي الخام وهي تعتبر أعلى قيمة لها خلال الفترة المدروسة، ويرجع ذلك إلى انتعاش قطاع الطاقة، والمحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب زيادة إلى ارتفاع الإنتاج من حوالي **1.31** مليون برميل في اليوم سنة **2004** إلى حوالي **1.43** مليون برميل سنة **2006**، يقابله زيادة ضئيلة جدا في القطاع التحويلي وتجدر الإشارة هنا وبرغم من ضعف مساهمة القطاع التحويلي إلى أن القطاع الخاص يدير معظم الصناعات الغذائية في حين انخفضت حصة القطاع العام في هذه الصناعات بشكل كبير حيث انخفضت من **89%** عام **2005** لتصل إلى **16%** عام **2007**. وخلال الأزمة العالمية بدأت في التراجع إلى 45.5 و **30 %** سنتي **2008** و**2009** بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية و بتحسن هذه الأخيرة بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى **36.7 %** سنة **2011**، إلى إلا أنها ما لبثت أن تراجعت بتراجع الأسعار النفطية في الأسواق العالمية إلى أن وصلت إلى **15%** من إجمالي الناتج المحلي سنة **2016**، أما الصناعة التحويلية فهي تشهد خلال الفترة كما أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام تبقى ضعيفة جدا في الناتج المحلي الخام حيث أنها لم تتجاوز خلال الفترة **2001 – 2004** نسبة **9.4 %** والتي تعتبر أكبر مساهمة لها على مدار الفترة. كما وشهدت خلال الفترة **2005 – 2016** تذبذبا من سنة إلى أخرى إلى أن استقرت عند **5.5 %** سنة **2016**. هذا ما يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط، حيث أنه مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق في السنوات القليلة الماضية بدأت بوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق، وعلى جميع المستويات. ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية تتشكل بنسبة **96 %** من قطاع المحروقات، بينما تبلغ مساهمة قطاع الطاقة، والمياه نسبة **2.4 %**، وقطاع الأشغال العمومية البترولية بنسبة **1.6 %**، وقطاع المناجم، والمحاجر لم تتجاوز مساهمته في القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية عتبة **0.4 %**.

يمكن القول أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة[1]. وعليه فإن قطاع الصناعات التحويلية يبقى القطاع الصناعي الأكثر تعبيرا للتقدم الصناعي داخل الاقتصاد الوطني وبالتالي يتوجب على الجزائر العمل على تطوير فروع القطاع الصناعي الأكثر تنافسية خاصة الصناعة التحويلية.

ثانيا – مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل : إن الهدف الأساسي من تطوير أي قطاع اقتصادي هو المساهمة في تخفيض حجم البطالة في الجزائر والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة **2004 – 2017** على النحو التالي:

الجدول رقم (62): مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر مابين 2004 – 2017

الوحدة (بالآلاف)	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السكان النشطون	9780	1027	10267	10514	10801	10544	10812
السكان النشطون فعلا	5981	6222	6517	6771	7002	9472	9736
مساهمة الصناعة	523	523	525	522	530	1194	1337
العاطلون عن العمل	2070	2275	2485	2498	2579	1072	1076
%العاطلون عن العمل	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0
الوحدة (بالآلاف)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكان النشطون	10661	11423	11964	11453	11932	12177	12298
السكان النشطون فعلا	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10859
مساهمة الصناعة	1367	1335	1407	1290	1377	1665	1493
العاطلون عن العمل	1063	1253	1175	1214	1338	1272	1440
%العاطلون عن العمل	10.0	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على

- ✓ تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، سبتمبر 2009، ص237
- ✓ تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، جويلة 2018، ص143

من خلال معطيات الجدول نلاحظ التشغيل في القطاع الصناعي في الزائر يشهد رواجا ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط بالإضافة على تبني الكثير من البرامج الاقتصادية والسعي الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ سنة **2010** والتي أدت إلى امتصاص كبير لليد العاملة، حيث ارتفعت اليد العاملة في القطاع الصناعي من أكثر من **523** ألف عامل من قرابة **06** مليون عامل نشيط سنة **2004** إلى **530** ألف عامل، من إجمالي عمال بلغ قرابة **09.5** مليون عامل نشط إلا أنه مع بداية سنة **2009** قد انتقلت اليد العاملة في الصناعة من أكثر من **1.194** مليون عامل إلى قرابة **1.665** مليون عامل من اجمالي سكان نشيطون بلغ عددهم قرابة 11 مليون عامل سنة 2016 إلا أن حدة الأزمة النفطية لسنة **2014** قد أدت إلى تراجع امتصاص القطاع الصناعي لليد العاملة إلى **1.493** مليون عامل سنة **2017.** وعليه فإن قطاع الصناعة ما يزال يحتل المرتبة الثانية من حيث تشغيل اليد العاملة في الجزائر حيث تبلغ نسبته في حدود **25 %** من مجموع اليد العاملة المشتغلة، وذلك بعد قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من

(1) : عروب رتيبة وآخرون، **أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي: 23 و24 أفريل 2012، ص05.

50 % من حجم اليد العاملة النشيطة في الجزائر، إلا أن ذلك غير كافي وهو ما يستلزم إستراتيجية أكبر في القطاع الصناعي بهدف امتصاص عدد أكبر من اليد العاملة.

الفرع الثاني: إستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع الصناعي

أولت الجزائر في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها والذي يعتبر احد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني، وفتح المجالات للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يأتي إلا بالعمل على وضع إستراتيجيات صناعية شاملة ومرنة تأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري. وعليه سوف نتطرق في هذا الفرع إلى الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الوطنية من أجل تنمية القطاع الصناعي على النحو التالي:

أولا ـ إستراتيجية الصناعية الجديدة لعام 2007: أصبحت الإستراتجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر اليوم وغدا، ومن فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت مابين **26 – 28** فيفري **2007** حول سياسات واستراتجيات إنعاش الصناعة في الجزائر

1 – الإطار العامل لإستراتجية الصناعية الجديدة 2007: يمكن تحديد الإطار العام للإستراتجية الصناعية الجديدة في النقاط التالية:[1]

- ✓ تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- ✓ تحديد مبادئ الإستراتجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- ✓ ضرورة وضع سياسات لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات. وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق العقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات و قواعد المنافسة لصالح المستهلك.

واندرجت هذه الإستراتجية ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد للاقتصاد الوطني، و التي ركزت على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي. وقد هدفت إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة والازدهار.

2 ـ المحاور الرئيسية للإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر: ترتكز الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:[2]

أ- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: تم الاعتماد في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم على : التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوى للتطور وهي في متناول الأسواق

(1) : Le rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements, **la stratégie de relance et développement industriels**, Algérie,2007,p10.

(2) : قصري محمد عادل، **آفاق التكامل المغاربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسمطينة 02، 2018/2017، ص 322.

الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

ب- **الانتشار القطاعي للصناعة:** يتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتجية الصناعة. ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة: تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة.

جـ- **تثمين الموارد الطبيعية:** الغاية منها استغلال المؤهلات الطبيعية و الانتقال من بلد مستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر وبقيمة مضافة أقوى خاصة البيتروكيميائية، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفولاذ)، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها (الألمنيوم) ومواد البناء (المواد اللينة المائية).

د- **تكييف النسيج الصناعي:** ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الفرع للفروع هي تلك المتعلقة عموما بالتجميع و التوضيب، الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

هـ- **ترقية الصناعات الجديدة:** اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا وتأخرا جهوي من قبل الجزائر. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

و- **انتشار وتوسيع حيز الصناعة:** البعد الثاني لانتشار الصناعة لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ولمفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة. وهذه المناطق متمركزة ووضعها في مكانها يتم تدريجيا. فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات والمؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة. بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات.

3- سياسات التطوير الصناعي: وتغطي أربع مجالات كبرى: [1]

- ✓ وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.
- ✓ الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور، فنظام إبداع داخل المؤسسة عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، لأن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها، بل

(1): عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، حقائق وآفاق**، الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي: 23 و24 أفريل 2012،

يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

- ✓ تطوير الموارد البشرية والمؤهلات، واحدة من التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية. وتعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي ولكنه عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.
- ✓ ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد تكنولوجيا التنظيم، والتطبيقات الإدارية، وتوسع المنافذ للسوق الوطنية. وتلعب الاستثمارات الخارجية المباشرة دوراً تكميلياً وتدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي و إدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

4- أسباب فشل إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي: يمكن إرجاع أسباب فشل مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر من أجل إعادة النهوض بالقطاع الصناعي ابتداء من فترة تنفيذ برامج الإصلاح إلى عدة عوامل منها:

أ- الأسباب المباشرة: يمكن تحديد الأسباب المباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلى النقائص والمشاكل العديدة التي عرفها تنفيذ تلك المشاريع والتي من أبرزها: [(1)]

- ✓ **فشل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحقيق نتائج إيجابية نسبيا برزت من خلال إنشاء حوالي **90755** مؤسسة وتوفير أكثر من **945.000** منصب شغل حسب إحصائيات سنة **2009** وذلك نتيجة للدعم المالي المتكون من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد، وقروض بنكية بفوائد منخفضة والتي تجاوزت سنة **2009** ما قيمته **900** مليار دينار أي ما يعادل ثلث محفظة البنوك[16]، فشل هذا المشروع في النهوض بالقطاع الصناعي، ودليل ذلك أن نسبة المؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتجاوز **6 %**، كما أنها اقتصرت فقط على الصناعة الغذائية والزراعية، مع ضرورة الإشارة إلى أنه قد تم شطب حوالي **38489** مؤسسة إلى غاية سنة **2009.**
- ✓ **ضعف إقبال المستثمر الأجنبي:**بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة عامة محدودا خاصة في مجال القطاع الصناعي وذلك بالرغم من نجاح عدد من الشركات الأجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية.
- ✓ **التردد وتضارب القرارات فيما يخص الخوصصة:** بالرغم من خصخصة **458** مؤسسة عمومية صناعية خلال الفترة **2003** إلى **2008**، إلا أن هناك صعوبات واجهت مشروع خوصصة كل المؤسسات القطاع المعروضة للخوصصة، والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمل من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاني نظر لانعدام كفاءة واحترافية نسبة هامة من الرأس المال البشري، بالإضافة إلى ثقل ديون

(2) : عية عبد الرحمان، بلقوس عبد القادر، **تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق**، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 173 – 176.

المؤسسات المعروضة للخوصصة والتي يصعب على الرأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها، خاصة في ظل غياب تقدير حقيقي للقيمة السوقية للمؤسسات العمومية، دون إغفال حالة التدهور في البنى التحتية وعدم صلاحية عدد كبير من الأجهزة و الآلات والمعدات، ففي هذا الصدد تشير أرقام وزارة الاستثمار لسنة 2003 أن عدد المؤسسات غير مؤهل والمعروضة للخصخصة هو 731 مؤسسة أي ما يعادل 66% من إجمالي المؤسسات المعروضة للخصخصة، كما ساهم عدم التوصل إلى حل عملي لمشكل ملكية العقار الصناعي في تأخر برامج الخصخصة.

- ✓ **إنعدام الحركية في بورصة الجزائر:** إن غياب سوق مالي يتميز بديناميكية مثل عائق أمام إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها و مواجهة المنافسة. وهو ما ينطبق على الظرف الراهن لبورصة الجزائر، التي بقيت مساهمتها في تمويل التنمية الإقتصادية الوطنية جد متواضعاً منذ بداية نشاطها.

ب- الأسباب غير المباشرة: يمكن اعتبار أن الأسباب غير المباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر عديدة، غير أن أبرزها ما يلي.[1]

- ✓ **الظروف الدولية والعولمة:** إن انتشار ظاهرة العولمة قد أثر سلبا وبصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائري، وذلك بالرغم من أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة، في المقابل استيرادها لأغلب منتجاتها الصناعية، وقد تضاعفت تلك الآثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية، وكذا الاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية والكمية، مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي وللأساليب التسويقية.
- ✓ **الدور السلبي لتعاظم عوائد قطاع المحروقات:** احتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي الوطني مساهما في المتوسط بنسبة تتجاوز سنويا **54%** خلال فترة **2005-2010**، كما أن صادرات هذا القطاع ظلت تمثل نسبة تفوق **97%** في الإجمالي، وساهمت موارده بـــ **3/2** من إيرادات ميزانية الدولة، كل ذلك يكون قد شجع على عدم البحث عن مصادر البديلة لتمويل التنمية، خاصة عندما انتقل متوسط سعر البرميل الخام الجزائري من **54.64** دولار سنة **2005** إلى **98.3** دولار كمتوسط سنة **2008**، والذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من **26.92** مليار دولار سنة **2006** إلى **38.5** مليار دولار سنة **2008**، أي ما يعادل أزيد من**50%** من إجمالي صادرات المحروقات التي تتجاوز **77** مليار دولار سنة **2008**، فارتفعت بذلك الفوائض المالية الجزائرية.

3- ركود المناطق الصناعية في الجزائر: تحتوي الجزائر على **77** منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار، واد سلي بالشلف ، وعين ميلة بأم البواقي و اريس وجرمة بباتنة ، واقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة ، وواد سمارة الحراش بالجزائر العاصمة المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج ...الخ، إلا أن هذه المناطق شهدت ركودا مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي، وعليه اتخذت السلطات جملة من الإجراءات لإعادة تنشيطها من جديد.

(1): عية عبد الرحمان، بلقوس عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص176

أ- إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت **2005**، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـــ2.7 مليار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية. فمنذ انطلاق هذا البرنامج سنة **1999**، قامت الدولة بتمويل ما قدره **28** مليار دينار أي ما يعادل **280** مليون وأورو من ميزانيتها للقيام بعمليات إعادة تأهيل **170** عملية [1]

ب-المناطق المدمجة: تم تحديد 29 منطقة من هذا الصنف بعد تقييم التنافسية الصناعية للفروع في الولايات الجزائرية مع اخذ بعين الاعتبار البنية التحتية المنجزة أو في طور الانجاز. ولتوزيعها جغرافيا تم الاعتماد على جملة من المؤشرات أهمها:

- ✓ النشاط الاقتصادي و الصناعي للفروع و تمركزه .
- ✓ القدرة على التصدير.
- ✓ مستوى تأهيل البنية التحتية و مدى استفادتها من المشاريع الكبرى .
- ✓ التغطية الجامعية و مؤسسات البحث العلمي.
- ✓ التمركز المكاني للشركات .
- ✓ تنافسية المنتوج و كثافة التكنولوجية .
- ✓ توفر الخدمات العامة و التغطية المؤسساتية (بنوك).
- ✓ الموقع الاستراتيجي، سهولة النقل، القرب من الأسواق.

ثانيا ـ البرنامج الوطني الإستشرافي للمناطق الصناعية للفترة (2012ـ2017): نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا، والذي تم اعتماده شهر أفريل **2012**، وعليه سنحاول إعطاء نظرة وجيزة حول البرنامج الجزائري الجديد للمناطق الصناعية الذي تمت المصادقة عليه في جملة من النقاط:

1- **خلفية إعداد البرنامج:** كان البرنامج نتيجة لعدة أسباب منها: [2]

- ✓ إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناء على طلبات الولاة (بداية **2011**).
- ✓ مقررات مجلس الوزراء بتاريخ **2011/02/22.**
- ✓ قرارات لجنة الصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ **2011/03/06** والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة (إزالة أو إضافة مناطق جديدة).
- ✓ القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36 منطقة جديدة.

(1) : مجوبي خير الدين، **سياسة اعادة بعث و تنمية الصناعة** ، يوم دراسي حول التحليل الموقع للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالة المنطقة برج بوعريريج،، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج. 17-18ماي 2010، ص18.

(2) : ministère de l'industrie; **Le programme national des nouvelles zones industrielles**- De la petite et moyenne entreprise et de la promotion l'inversement, avril 2012, p03.

- ✓ مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها **51** بتاريخ **2011/04/19.**
- ✓ توسيع البرنامج إلى **04** منطقة جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية.
- ✓ إدماج **03** مناطق جديدة بناءا على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء **42** منطقة صناعية.

2 – أهداف هذا البرنامج: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الغايات[1]:

- ✓ - تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي.
- ✓ - إلغاء الحواجز جديدة لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة.
- ✓ - رفع مردودية الهياكل القاعدية.

المطلب الثالث : الحلول المقترحة لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر

إن تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل الصناعة الجزائرية تنشط في محيط اقتصادي شديد المنافسة، وأمام ضعف القدرة التنافسية لهذا القطاع فإنه لابد أن تضع الحكومة أدوات مختلفة لرفع قدر تنافسية الاقتصاد الوطني ، قبل التطرق إلى الحلول المقترحة لتطوير القطاع الصناعي وجب التوقف على أهم الصعوبات والمشاكل التي ما يزال يعاني منها القطاع الصناعي على النحو التالي:

الفرع الأول: الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي بالجزائر

رغم أن سياسات التنمية الصناعية في الجزائر قد تبنت بعض التوجهات الإيجابية إلى أن هناك بعض العوامل التي تقف عائقا أمام التنمية الصناعية بالإضافة إلى تلك الخصائص المشتركة مع باقي القطاعات الاقتصادية التي تتسم بها الصناعة في الجزائر ، ومن أهم تلك المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنين يمكن تصنيفها فيما يلي.[(2)]

1- ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي والتي لا تتعدى **09 %** في أحسن الأحوال، وتأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة. إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل، وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، ومحاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير قادرة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

2- استمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي: تركز الصادرات الصناعية في عدد محدود من الخامات والوقود. ولقد أفرزت هذه الظاهرة نتائج سلبية عديدة: منها تدهور معدلات التبادل الدولي للجزائر، وهبوط نسبة مساهمة الصادرات التحويلية، وربط الاقتصاد الوطني في علاقاته الهيكلية ومعدلات نموه بمصادر داخلية محدودة؛

([1]) : ministère de l'industrie , Op-cit, p05

(2): محمد زوزي، **إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010، ص 176.

وغياب التدرج الإستراتيجي في التحول من نمط إحلال الواردات إلى نمط تشجيع الصادرات من خلال توسيع نطاق الإنتاج للوصول به إلى خلق فوائض تصديرية حقيقية. إن الذي تحقق هو تكريس ظاهرة التركز الإنتاجي من خلال بروز صناعات تحويلية معينة تفتقر إلى القدرات التحفيزية لتتحول إلى أقطاب نمو بسبب ضعف التشابكات الإنتاجية، والعزلة النسبية للنشاطات، والمؤسسات فيما بينها.[1]

3- **الحماية وضعف القدرة على المنافسة:** لقد نشأت الصناعة الجزائرية بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقة للمنتوج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي.

4- **العلاقة مع السوق الخارجية:** إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان. [2]

5- **ارتفاع كلفة الإنتاج التحويلي وعدم الاهتمام بنوعيته:** يعتبر تحسين مستويات الإنتاجية، وتقليل التكاليف في عملية الإنتاج الصناعي من بين أهم العوامل الجوهرية التي تحدد القدرات التنافسية للمنتجات، والقطاعات الصناعية، مما يكون له الأثر المباشر على تنافسية السلع الجزائرية في الأسواق المحلية، والأجنبية[3]، حيث تؤدي الزيادة في الإنتاجية في القطاع الصناعي إلى الزيادة في القيمة المضافة، وانخفاض التكاليف النسبية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة المؤسسات على تحسين مركزها التنافسي، ومواجهة التحديات التنافسية التي تفرزها البيئة الصناعية. وعليه تتميز الصناعة الجزائرية التحويلية بضعف قدرتها التنافسية لعدم توافق مواصفاتها مع المعايير الدولية المتعلقة بالجودة، والبيئة، وهذا راجع إلى غياب ثقافة الإبداع، والابتكار داخل المؤسسات[4] كما وتمتاز

---

(1): سليمان بلعور، **دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية**، مجلة الباحث، المركز الجامعي غرداية- الجزائر، العدد08، 2010، ص 135.

(2): محمد زوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 177

(3): نبيل إبراهيم الطائي، **قياس الإنتاجية والتغير التقني في قطاع الصناعات التحويلية مع إشارة إلى الصناعات الجلدية**، دار البداية للنشر، عمان،2011، ص 134.

(2) : سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2002، ص-ص: 13 14.

الصناعة التحويلية بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق الأجنبية ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية. (1)

6- **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:** تستخدم الصناعة الجزائرية تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها مرونة، لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث، وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة، ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أما الصناعة المحلية في تحولها إلى إستراتيجية الصناعة من أجل التصدير، لأن هذا التحول يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات، والتطورات الحاصلة، سواء من ناحية أسلوب الإنتاج أو من ناحية بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة، وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة، ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج بنماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل التكنولوجيا. (2)

7- **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:** يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها .

8- **عدم استقرار السياسات الحكومية اتجاه القطاع الصناعي:** إن تضارب، وعدم استقرار السياسات الحكومية في الجزائر تجاه مسائل اقتصادية عديدة منها: آلية السوق، وملكية، وسائل الإنتاج، وتشغيل القوى العاملة، وحماية الصناعة الوطنية، وغيرها. ولقد انعكس التفاوت في التدخل الحكومي سلبيا على أنماط التنمية الصناعية السائدة، وعلى أنواع المشروعات الاستثمارية المقررة، ومدى تكاملها؛ (3)

9- **معوقات بيئة الاستثمار:** لقد فشلت الصناعة الجزائرية غير النفطية في فرض نفسها أما الهيمنة المتزايدة لقطاع المحروقات، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل: برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، وإصدار القرارات التشريعية، والتنظيمية دون التطبيق الميداني في مجال التنمية الصناعات التحويلية، إذ هناك العديد من النصوص التشريعية الصادرة من حين إلى آخر خاصة التي تخص الجانب التمويلي، والتأميني بالإضافة إلى سهر الدولة على حل المشاكل بالتعديلات المتكررة

---

(1): حمزة العوادي، عبد الله جامع، **معوقات تحقيق الانطلاق الاقتصادي للصناعة الجزائرية خارج قطاع المحروقات**، ص 07 .

(2): حسينة بن يوسف، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص 122.

(1) : هوشيار معروف، **التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية**، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 90، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 30.

لمختلف النصوص القانونية، والتنظيمية كلما استدعى الأمر ذلك مثلما نجده في النظام الضريبي الجمركي لتحفيز المؤسسات إلا أن الواقع لا يظهر التطبيقات الميدانية لمثل هذه الإجراءات، والتدابير المتخذة، إذ تبقى حبرا على ورق في أغلب الأحيان، وإن طبقت فيكون ذلك بصورة جزئية لا تلبي الرغبات، ولا تصل إلى الطموحات المرجوة.[1]

10- الانحلال الصناعي[2] لصادرات المحروقات: الانحلال الصناعي للاقتصاد الجزائري امتد ليصل إلى هيكل الصادرات من المحروقات، والتي تسجل بصفة متزايدة ارتفاع نسبة مساهمة المنتجات الخام، والتي تتجه شيئا فشيئا نحو تصدير المنتجات القاعدية وانخفاض نسبة الموارد الطبيعية المحولة (المنتجات المصفاة)، وهذا راجع لتطور وازدهار النشاطات القريبة من المحروقات في شكلها الخام، وتراجع القطاعات التحويلية لهذه الموارد. إن الابتعاد عن تصدير المنتجات المصنعة، قد أدى إلى تراجع نسبة مساهمة المنتجات القاعدية للمحروقات المحولة من **32.8 %** إلى **25 %** من مجموع صادرات المحروقات، في حين أن نسبة مساهمة المنتجات القاعدية من المحروقات الخام انتقلت من **59.2 %** إلى ما نسبته **73 %** من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات.[3]

11- ارتفاع الأعباء الجمركية والغير الجمركية: وقد ترتب على هذه السياسة التجارية الحمائية ارتفاع تكلفة الإنتاج، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري محليا، وعالميا، كما يفقد منتج الجزائري القدرة على المنافسة في ظل الاتجاه التدريجي إلى فتح الأسواق، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي أو ضمن الالتزامات التي تفرضها المنظمات الدولية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما يفتح ارتفاع الأعباء الجمركية إلى تشكيل خطورة واضحة على الصناعة المحلية تمثلت في باب التهريب، وتزداد تأثيرات ارتفاع الأعباء الجمركية، وانعكاسها على كلفة الإنتاج للمنتجات الصناعية الجزائرية بسبب ارتفاع نسبة المدخلات الأجنبية، والتي قد تبلغ نحو **88 %** من قيمة المنتج النهائي في بعض الصناعات الرأسمالية. وتتمثل المعوقات الجمركية، وغير الجمركية أساسا في نقطتين أساسيتين هما:[4]

- ✓ مشكلة فرض الرسوم، والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية: مثل: رسم الطابع، رسوم خدمات الجمارك، رسوم مرور، رسوم قنصلية ...الخ؛
- ✓ المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ، والفواتير، والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول. رغم إلغاء التصديق القنصلي، ورسوم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادية، والاجتماعي عام **2002**.

---

(1): حسينة بن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 114- 115.

* **:** يقصد بانحلال التصنيع العلاقة العكسية التي تحدث في القطاع الإنتاجي، والقطاع غير البترولي، وبين القطاع المزدهر (البترول) في الاقتصاد، أو بمعنى آخر الاختفاء المتزايد للنشاطات الصناعية في بلد ما، وعادة ما يفسر بضعف مساهمة قطاع الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام.

(3) : حجيرة عبد المنعم، لياس شوبار، **أعراض العلة الهولندية كعائق أمام تحقيق وثبة الإقلاع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند بـــ البويرة، يومي : 29 -30 نوفمبر 2016، ص 10.

(1) : ساعو بادية، **القطاع الصناعي الجزائري (المشاكل والحلول)**، مجلة المعارف الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، بالبويرة، السنة 12، العدد 22، جوان 2017، ص 86.

الفرع الثاني: شروط نجاح عملية التصنيع في الجزائر

إن الارتقاء بالقطاع الصناعي الجزائري يبقى خيارا لا يجب تجاهله لأنه أثبت عالميا وعلى مدى سنوات أنه كفيل بتعزيز الاستقرار الاقتصادي في مرحلة الاضطرابات والأزمات العالمية لأنه مصدر دائم ومتجدد للدخل. ولذلك تتجدد أهمية الصناعة في المكانة الحساسة التي تشغلها في الأنظمة الإنتاجية الوطنية. ولنجاحها في الجزائر يجب أن تتوفر الكثير من الشروط يمكن ذكر بعضها على النحو التالي :

أولا ـ السياسات التقليدية لتنمية القطاع الصناعي: لا شك أن تطور الصناعة الجزائرية يستلزم بالضرورة العمل على تجاوز المشكلات التي تعترض تطورها أو تقدمها والنقاط التالية تتضمن بعض الحلول لتطورها تتمثل في:

1 - **التدخل الحكومي:** بحكم الظروف التي تمر بها الجزائر من تبعية اقتصادية للمراكز الصناعية المتقدمة، وبحكم الاختلالات الهيكلية لاقتصاد الوطني، فإن تدخل الدولة بنصيب أكبر في النشاط الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا بهدف التعجيل بإزالة التخلف حيث يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن اليابان، وألمانيا الإمبراطورية تبنتا منهجا تدخليا أوسع مما جرى في إنكلترا، والولايات المتحدة الأمريكية. حيث ويضيف "رودن" في إطار نظرية الدفعة القوية أن تنمية الصناعات التحويلية تستلزم استثمارا ضخما في تكوين رأس المال الاجتماعي المتمثل في الطرق، والجسور، والمطارات والموانئ، والسدود، والقوة الكهربائية ...الخ. وهي استثمارات غير قابلة للتجزئة. إن هذا العمل الضخم عمل حكومي يتضمن برنامجا استثماريا واسع النطاقمع توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحتاجها التنمية علاوة على الدور الذي تضطلع به الدولة في رعاية القطاع في إدارة المشروعات الاقتصادية.[1]

2 - **اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد:** من أجل أن تحقق الجزائر قدرا من المنافسة في الأسواق الدولية عليها انتخاب الصناعات التي تتمتع بميزتها النسبية، وهذا يتوقف على مدى وفرة الموارد الطبيعية وعلى القدر الذي يجب أن تؤهلة من القوى العاملة. ونظرا لضيق السوق المحلية لابد من اختيار فروع صناعية معينة بحيث تقام فيها الصناعات الثقيلة أو بناء قاعدتها بحيث تستجيب لحاجات الصناعات المراد إنشاؤها من حيث الترابطات الأمامية، والخلفية (إن الغرض الأساسي من إقامة الصناعات الثقيلة هو إحداث تفاعل متسلسل يحق الاقتصاد مدة طويلة من الزمن، ويؤثر على الفروع الأخرى).

3 - **الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير:** تفيد النظرية الاقتصادية أن الكلفة المتوسطة لوحدة المنتوج تكون كبيرة كلما يصغر حجم المشروع الصناعي، وبالتالي فإن تعدد المشروعات من النوع الواحد، وصغر حجمها يقود إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي يضعف قدرتها على المنافسة، ومن هنا جاءت أهمية بناء حجوم اقتصادية كبيرة أو العمل على دمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة لغرض الاستفادة من اقتصاديات الحجم، لأنه كلما يكبر حجم المشروع تنخفض لديه متوسطة كلفة الوحدة الواحدة، وبالتالي يحقق أرباحا أكبر، ويقوى على المنافسة أكثر من ذي قبل. علما بأن كبر الحجم ينبغي أن لا يتجاوز الحجم الأمثل. لأن المشروع سيفقد الوفورات المتحققة مرة أخرى إذا ما تعدى هذا الحاجز.

---

(1) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 121. بتصرف

4 - العمل على توسيع حجم السوق: إن العقبة الكبرى التي تعترض سبيل التنمية في الجزائر هو ضيق حجم السوق المحلية، أي ضعف الطلب المحلي على تصريفات المنتجات خاصة الوطنية، وبالتالي فإن إدارة التنمية مسؤولية عن البحث في إيجاد المنافسة، والسبل الكفيلة لاختراق هذا الحاجز، ففي المراحل الأولى من التصنيع يجب التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية التي يوجد عليها طلب محلي كاف لضمان تشغيلها مع إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم. أو البحث عن فرص للتصدير في إطار متكامل اقتصادي إقليمي أو البحث عن فرص تسويقية من خلال الحصول على تسهيلات لدى بعض الدول، أو في بعض الأسواق الدولية مثل محاولة تونس في حصولها على أفصلية تسويق الزيتون لدى السوق الأوروبية مثلا. (1)

5 – تعزيز وجود المؤسسة الأجنبية والشراكة الاستثمار الأجنبي: بالنظر لعدم قدرة المؤسسات الوطنية على تحقيق التنمية الصناعية –في الوقت الحاضر-في ظل الانفتاح الاقتصادي وضعف تنافسية الاقتصاد الوطني ، تصبح المؤسسة الأجنبية خيارا مهما أمام الجزائر لمرافقة الاستثمارات المحلية في المسار التنموي، وعلى هذا الأساس فإن أي إجراء للنهوض بالاستثمار الصناعي لابد وأن تدعمه إجراءات موازية لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة بمزايا الإيجابية المتعددة، إذ تمكن الاستثمارات الأجنبية في حال الشراكة المؤسسات العامة والخاصة من اكتساب المعارف و الخبرات و التكنولوجيا والجودة، وتقدم معها حلولا لإشكالية البطالة وتغطية احتياجات الأسواق المحلية ما يدفع نحو تقليص الواردات والرفع من حجم وقيمة الصادرات. (2)

6 - تحقيق التوازن بين الصناعة التحويلية والإستخراجية: إن الركون إلى الصناعات الإستخراجية سيترتب عليه مزيد من التبعية إلى الأسواق الدولية بحكم سيطرة الاحتكارات العالمية على سوق المواد الأولية من جهة، وفي احتكار سوق السلع الرأسمالية المصدرة إلى هذه البلدان من جهة أخرى، ولذلك فإن قطاع الصناعة التحويلية يعد المؤشر الأساسي للحكم على تقدم البلد أو تخلفه، وهو الأمر الذي جعل الكثير من الاقتصاديين يعتبر أن التنمية مرهونة بتطور هذا القطاع، ففي البلدان الصناعية المتطورة يحتل هذا القطاع على الأقل ما نسبته **85 %** من الإنتاج الصناعي للبلد. (3)

ثانيا ـ السياسات الصناعية الحديثة: يمكن في هذا الإطار طرح عدد من الأشكال والأطر والأدوات الداعمة لتنفيذ تلك السياسات الصناعية والحديثة أيضا حيث يمكن تضمين مجالات سبعة لعمل السياسات الصناعية الحديثة حسب "ماريو سيمولي" و"جيوفاني دوسي" و"جوزيفي ستيقلتز" لكل منها الأدوات الممكن استخدامها وتوظيفها والتي تستهدف بشكل أساسي الحد من الإخفاقات التي قد تمنع قطاعات وأنشطة الاقتصاد من النمو

---

(1) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: **مرجع سبق ذكره** ، ص 122.

(2) : زعيب شهرزاد، حلمي حكيمة، **القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر – بحث في حلول مشاكله وآليات تنميته**، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين احتياجات الدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف01، يومي: 07- 08 أفريل 2015، ص 10.

(3) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: **مرجع سبق ذكره** ، ص 123

والتطور صوب المجالات الأكثر تقدما، سواء كانت تلك الإخفاقات مرتبطة بالسوق أو بالحكومات والتي تتضمن ما يلي.[1]

7 - **توجيه حزمة من الحوافز الاقتصادية** : إن توجيه سياسة من الحوافز الاقتصادية معينة والتي تضمن الحفاظ على مسار ثابت ومجدي ومتنامي وقابل للتراكم، لمختلف الأنشطة الاقتصادية للعمل المستمر (الاستدامة، بمختلف معاييرها وضوابطها)، من خلال تأمين بيئة كلية مساندة تتضمن تأمين قواعد حقوق الملكية الفكرية، وتنظيم الأسعار، وإتباع سياسات الصرف المناسبة، وتطبيق فعال للسياسات النقدية، وكذلك إتباع سياسات مالية معادلة، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية المنضبطة والمقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية؛

8 - **إتباع سياسة الابتكار العلمي والتكنولوجي:** بما يتضمنه من السياسات العلمية والتوسع في المشروعات ذات التكنولوجيا العالية، وتمويل البحوث الجامعية وإنشاء مراكز البحوث ودعم البحوث والتطوير؛

9 - **سياسة التعلم وتحسين القدرات التكنولوجية:** من حيث توطين المعرفة، والتقانة بما يتضمنه من سياسات التعليم والتدريب، وورش عمل للاستبصار، والتنبؤ لتحديد أولويات البحوث الوطنية، ودعم التدريب وتنفيذ خطط وبرامج لبناء وتشكيل المهارات والارتقاء، والتعاون في مجال البحوث الدولية، وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر؛

10 - **سياسة دعم الصناعات المنتقاة:** والتي تتضمن استخدام آليات أنظمة الحصص أو التعريفات الجمركية على الواردات، وتوفير الدعم المالي للصادرات، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، واستخدام الشركات المملوكة للدولة، وتوفير المدخلات اللازمة للانتاج، وتقديم وتسهيل التمويل وتوفير الضمانات العامة.

11 - **سياسات آلية الاختيار:** عن طريق الإدارة السياسة والتي تتضمن وضع حد لدعم الشركات والأنشطة الفاشلة، وتدعيم سياسات المنافسة ومواجهة الاحتكار، والدعم المحلي للمؤسسات الإنتاجية والتجارية،وسهولة الوصول والنفاذ إلى التمويل، وتوفير التمويل طويل الأجل لجهود التنمية و أنشطتها.

12 - **سياسة توزيع المعلومات:** والتي تتضمن العمل الجماعي وتعزيز المعايير والمواصفات القياسية، واستخدام المنتديات التشاورية واستخدام الغرف التجارية، وتعزيز التعاون والشركات الدولية والوطنية وتسهيل تسويق الصناعات التصديرية، ونشر وتعميم التجارب الناجحة.

13 – **سياسة تحسين إنتاجية الشركات وزيادة الأعمال:** والتي تتضمن توفير الدعم للتدريب الإداري للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير وتطوير البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتشكيل العناقيد، وتعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التسويق، ورفع مستوى البنية التحتية الاقتصادية.

(2) : Mario Cimoli, Giovanni Dosi, Richard Nelson, and Joseph E. Stiglitz, **Institutions and Policies Shaping Industrial Development: An Introductory Note,** 10/06/2009, p 10 [on line]: https://pdfs.semanticscholar.org/faee/c20e6ecaba966bdf32d2bb5ed2a30bf0267b.pdf

المبحث الثالث: دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

ترتبط التنمية الوطنية في الجزائر بشكل أساسي بالطاقات الأحفورية لاسيما النفط، ما يعرضها بشكل كبير للتحديات كثيرة ومن بينها تقلب أسعار النفط في الأسواق الدولية ونضوبه مع الوقت، ومن ثم فإن خيار التحول نحو بدائل طاقوية أخرى ووضع سياسة طاقوية لما بعد النفط، أصبح من الرهانات التي يجب على الجزائر تنتهجها لإعادة إنعاش اقتصادها وضمان تموقعه ومركزه ضمن الاقتصاديات العالمية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الطاقات المتجددة

تعدّ الطاقة النظيفة العنصر الفعال في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها دول العالم المختلفة، وما من شك في أن ذلك أعطى للطاقة بكافة أشكالها أهمية كبرى، حيث تعد بحق المحرك الأساسي لعجلة التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة وأنواعها

أولا- مفهوم الطاقة المتجددة: تعتبر الطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجوده في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري. وأيضا الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار وهي نظيفة لا ينتج منها تلوث بيئي نسبيا ومن أهم مصادرها الطاقة الشمسية والطاقة المائية ...الخ من هذا المنطلق يعرفها **برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة** بأنها تلك الطاقة التي لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها.[1] في حين يعرفها **قدي عبد المجيد** على أنها: "تلك الموارد التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الإفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها."[2]

ثانيا- أهمية مصادر الطاقة المتجددة: تحقق الطاقة المتجددة منافع أو مزايا عديدة منها:[3]

- ✓ ما زاد من أهمية الطاقات المتجددة هو تعدد أشكال الطاقة المتولدة منها حيث تسمح مصادر الطاقة المتجددة بإنتاج الطاقة المطلوبة مباشرة دون إهدار.
- ✓ من خلال المصادر المتجددة يمكن الحصول على بيئة نظيفة بالنظر إلى أن اعتماد هذه المصادر سيقلل من انبعاث الغازات السامة التي تؤثر على البيئة والأفراد.
- ✓ تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة؛ ذلك أن إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة يسمح بوصول هذا المورد المهم إلى جميع المناطق بما فيها المناطق النائية والريفية وبالتالي توفير حاجات الأفراد في هذه المناطق ويجنب مشقة جلب الطاقة بالوسائل التقليدية.
- ✓ أنها مصدر متجدد غير قابل للنضوب وبلا مقابل مما يسهل إنشاء المشاريع المستديمة التي تعتمد في تلبية احتياجاتها من الطاقة على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية مثلا.
- ✓ المصادر المتجددة تسمع بتنويع موارد الطاقة على عكس النفط الذي يعتبر مورد واحد رغم تعدد مشتقاته.

---

(1) : موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة **www.unep.org**، أطلع عليه يوم 2017/11/30.

(2) : قدي عبد المجيد، منور أو سرير، محمد حمو، **الإقتصاد البيئي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص133.

(3) : بن عون البودالي، زرقط بولرباح، **الطاقة المتجددة ثروة متنامية و إستراتيجية بديله عن النفط لدعم التنمية المستدامة في الجزائر.** الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017، ص12.

- ✓ تحقق الأمن الاقتصادي والاجتماعي في توفير وتأمين احتياجات الطاقة في المستقبل القريب، وكذا توفير فرص العمل فمن المتوقع أن يتضاعف فرص العمل في ألمانيا إلى **500** ألف فرصة عمل في عام **2020**.[1]
- ✓ تأمين التنمية المستقبلية لسكان العالم وخاصة بالنسبة للدول النامية؛ هذا بالنظر إلى أن أكثر من **1.4** مليار شخص في العالم لا يحصلون على الكهرباء وأن حوالي مليار شخص يحصلون عليها بشكل متقطع.
- ✓ إن تكلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تسير نحو الانخفاض تدريجيا وحتى أنها تكون في بعض الأحيان أقل من تكلفة توليد الكهرباء من المصادر التقليدية.[2]
- ✓ تساهم في تأمين الأمن الغذائي، وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية نتيجة تخلصها من الملوثات والنفايات الضارة بكافة أشكالها (الغازية والسائلة والصلبة)، وحماية المياه الجوفية والبحار والثروة السمكية.[3]
- ✓ تقي الاقتصاديات من الأزمات التي تحدثها التقلبات في أسعار الوقود التقليدية. فالاعتماد على مصادر الطاقة المحلية المتجددة يمكن أن يحمي الاقتصاديات المحلية من مظاهر الفوضى الاقتصادية العارمة التي تنشأ عن تقلبات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية مصدرها التخمينات.[4]

ثالثا- مصادر وأنواع الطاقة المتجددة: تتجسد مصادر الطاقة المتجددة في أشكالها الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض، ويمكن التفصيل في بعضها على النحو التالي:

1- الطاقة الشمسية: تعتبر من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب مادامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة، وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي بشكل49% وغير المرئي كالأشعة فوق بنفسجية تشكل **2 %** والأشعة دون الحمراء **49%**. والشكل التالي يوضح إنتاج الطاقة الشمسية.

الشكل رقم (41): الإنتاج العالمي من الطاقة الشمسية

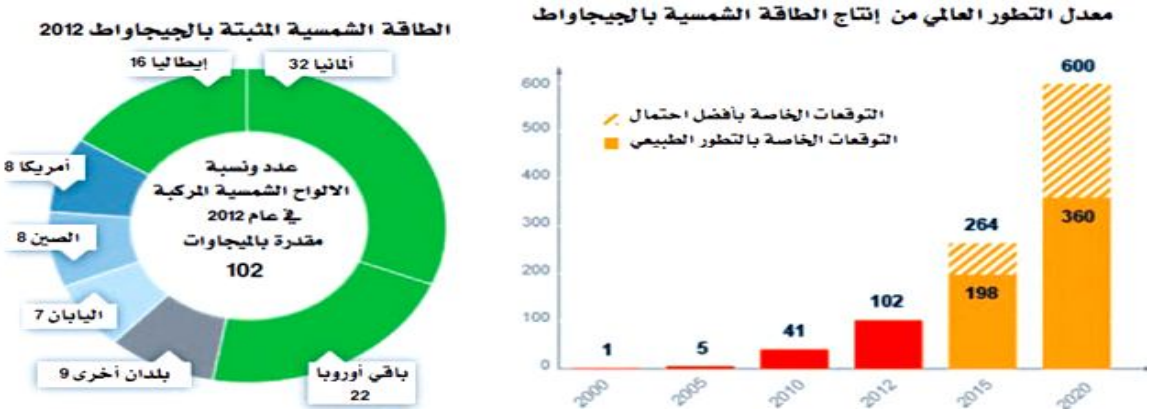

المصدر: جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الطاقة الشمسية تسد احتياج 27 مليون أسرة من الكهرباء والماء: نشر يوم 1 ديسمبر 2017، على الرابط: http://www.aleqt.com/2013/06/22/article_764826.html، شوهد يوم 02 ديسمبر 2017.

---

(1) : بيته ساندر، بيتر فاث، آنكا ليتز، **التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة**، ترجمة حسا الشمسي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2014، ص43.

(2) : محمد مداحي، **فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، ديسمبر2015، ص112.

(3) : حابة أحمد، **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد14، 2015، ص 58.

(4) : عدمان مريزق، **دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة - قراءة للواقع الجزائري** ، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017، ص 04.

تمد الطاقة الشمسية الاتحاد الأوروبي الآن بـــ 2 في المائة من الكهرباء التي يستهلكها وترتفع إلى ما يقرب 4 في المائة في أوقات الذروة. وتعد ألمانيا الرائدة في مجال إنتاج واستهلاك الطاقة الشمسية، كونها تضم 21 محطة لإنتاج الطاقة من خلال الطاقة الشمسية فهي بذلك فهي تنتج نحو 18 مليار كيلووات في الساعة من الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية أي 3 في المائة من إجمالي الكهرباء فيها، ومن المتوقع أن تبلغ تلك النسبة نحو 25 في المائة بحلول **2050.** وتسعى بريطانيا لتوسيع نطاق استخدام الطاقة الشمسية. وقد أنتجت الطاقة الشمسية ما يراوح بين 1و1.5 جيقاوات من الكهرباء خلال 2017.

2 - الطاقة المائية: تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس وخلافه، هذا إلى جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم منافسة من الموارد الأخرى للطاقة، وقد كان استخدام الطاقة المائية قبل انتشار توفر الطاقة الكهربائية، وذلك في الري وطحن الحبوب، وصناعة النسيج، وتصنيف المصادر المائية إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- **المصادر البحرية:** هي عبارة عن المصادر الطاقوية التي أصلها بحري أو المرتبطة بمساحات بحرية ومحيطية والتي تمثل **75%** من حجم الكرة الأرضية.

ب- **مصادر الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية:** وهي إما بشرية أو اصطناعية، كالسدود أو الخزانات، وإما طبيعية تتمثل في الشلالات والمندفعات الطبيعية.

3 - الطاقة الهوائية: إن الطاقة الهوائية ليست في الواقع إلا إحدى نتائج الطاقة الشمسية، فعندما تسقط أشعة الشمس في منطقة ما فإن هذا يؤدي على تسخين الهواء، لكن الهواء يتأثر بالحرارة بشكل كبير إذ يزداد حجمه وتقل كثافته مع ارتفاع درجة الحرارة ويعني هذا تقليل وزن عمود الهواء على وحدة المساحة في المنطقة المعرضة للإشعاع الشمسي الكثير،ويقود هذا على تقليل الضغط الجوي في المنطقة، أما في المناطق التي لا يتوفر فيها إشعاع شمسي كثير فيكون الضغط الجوي على وحدة المساحة أعلى مما هو عليه في المنطقة ذات الإشعاع الشمسي الكثير. وقد كان من نتاج بحوث البروفيسور الدانمركي "لاكور" أنه تم تركيب طاحونة هوائية لها أربع شفرات ترتكز على برج حديدي تم نقل الحركة من أعلى البرج لأسفله بواسطة مجموعة من المسننات ربطت إلى مولدين كهربائيين قوة الواحدة منها 09 كيلو واط، وكان هذا أول ما فتح المجال لتوليد الطاقة الكهربائية من الهواء، واستمرت البحوث لتطوير إنتاج الكهرباء من الطواحين الهوائية، إضافة على ذلك انتشرت أجهزة أخرى تعمل بالطاقة الهوائية وتعرف باسم المولدات الكهربائية.[1]

4 – طاقة الهيدروجين: تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات تصنيع السيارات على تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهرو كيميائي يفصل الهيدروجين والأكسجين لإنتاج الكهرباء يمكنها إدارة موتور كهربائي يتولى تسيير العربة.

5 – طاقة الكتلة الحيوية: هي الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهي إحدى أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وجميع أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي، ويعرف أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80% كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه.[2]

---

(1) : عبد القادر خليل،محمد مداحي، **فعالية التوجه للإستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية "دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة والإدارية- جامعة أم البواقي، العدد ، 01، 2014، ص 49- 50.

(2) : رزيق كمال، منصوري سيهام، **الطاقات المتجددة كمصدر بديل لقطاع المحروقات**، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017، ص06.

6 – الطاقة الجوفية (طاقة حرارة الأرض الجوفية): يستفاد من ارتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض باستخراج هذه الطاقة وتحويلها إلى أشكال أخرى، وفي بعض مناطق الصدوع والتشققات الأرضية تتسرب المياه الجوفية عبر الصدوع والشقوق إلى أعماق كبيرة بحيث تلامس مناطق شديدة السخونة فتسخن وتصعد إلى أعلى فوارة ساخنة، وبعض هذه الينابيع يثور ويهمد عدة مرات في الساعة وبعضها يتدفق باستمرار وبشكل انسيابي حاملا معه المعادن المذابة من طبقات الصخور العميقة.[1] وهي طاقة متواجدة في جميع أنحاء العالم إلا أنها ليست بنفس العمق. حيث يحتوي باطن الأرض على كميات لا يستهان بها من الطاقة الحرارية التي بدأت بالتكون منذ ملايين السنين. وهذا ما جعل باطن الأرض يحوي كميات كبيرة من المعادن المنصهرة، حيث تتراوح درجة أعماق الأرض بين **2000°** إلى **3000°**، وحتى في قشرة الأرض الصلبة هناك الكثير من المناطق التي تثور فيها البراكين و تنفجر فيها الينابيع الساخنة. وقد تم استخدام البخار الجوفي لأول مرة لتوليد الكهرباء عام **1904** قرب روما،وتم بناء أول معمل لتوليد الطاقة الكهربائية بالاستعانة بالحرارة الجوفية بمبدأ تجاري عام **1958** بنيوزلندا.[2]

7 – طاقة المد والجزر: تنشأ هذه الطاقة جراء الجاذبية المتبادلة بين الأرض والقمر، حيث يتم استخدام التغير الشديد لوضع الماء في بعض المناطق من الشواطئ التي يصل الماء فيها إلى ارتفاع **10** أمتار أو أكثر وتقدر الاستطاعة العالمية الكامنة وفق هذه الطريقة بـــ **40** جيغا واط. وهناك على مستوى العالم محطتين لتوليد الكهرباء بهذه الطاقة :

- ✓ محطة في فرنسا ذات استطاعة كهربائية قدرها 240 ميغا واط يمتد ارتفاع المد فيها إلى 13م؛
- ✓ المحطة التجريبية في روسيا ذات الاستطاعة الكهربائية **800** كيلو واط؛
- ✓ وهناك خطط لبناء منشئات ذات استطاعة قدرها 3 جيغا واط في بريطانيا و6 جيغا واط في كندا.

فعلى الرغم على أن هذا النوع من الطاقة غير مستغل بشكل جيد الآن رغم تأكيدات المختصين على إمكانية استغلالها ميدانيا و تكنولوجيا إلا أن الاستثمارات المطلوبة لإنشاء محطة كهربائية واحدة تعمل على مصدر الطاقة الحرارية في البحار سيكلف مئات الملايين من الدولارات وهو ضعف ما سيكلفه إنشاء محطة تعمل بالطاقة النووية وبذات قدرات الإنتاج.[3]

الفرع الثاني: مستقبل الطاقة المتجددة

لقد ازداد الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة في الربع الأخير من القرن العشرين بشكل كبير في منافسة مصادر الطاقة التقليدية في أنحاء عديدة من العالم. حيث وصلت مساهمة مصادر الطاقات المتجددة إلى حوالي **19 %** من إنتاج الطاقة العالمي كما أن الكثير من الدول قد وضعت خططا إستراتيجية لمستقبلها.

أولا ـ محدودية مصادر الطاقة البديلة في الإنتاج العالمي للطاقة: على الرغم من أهميتها، إلا أن الطاقات البديلة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمي للطاقة، ويفسر هذا الأمر بكون هذه الطاقات تتطلب تكاليف وتجهيزات (ألواح شمسية، مراوح، سدود...)، وبالتالي لازالت أغلب الدول تعتمد على مصادر الطاقة الأحفورية بشكل أساسي والشكل التالي يوضح إنتاج الطاقة العالمي.

---

(1) : خيابة عبد الله، خيابة صهيب،كعوار أحمد، **تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ"- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا** – مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10،2013، ص46.

(2) : وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص-ص: 132– 133.

(3) : زواوية حلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص133.

الشكل رقم (42): نسبة إنتاج الطاقة المتجددة من مجموع إنتاج الطاقة العالمي

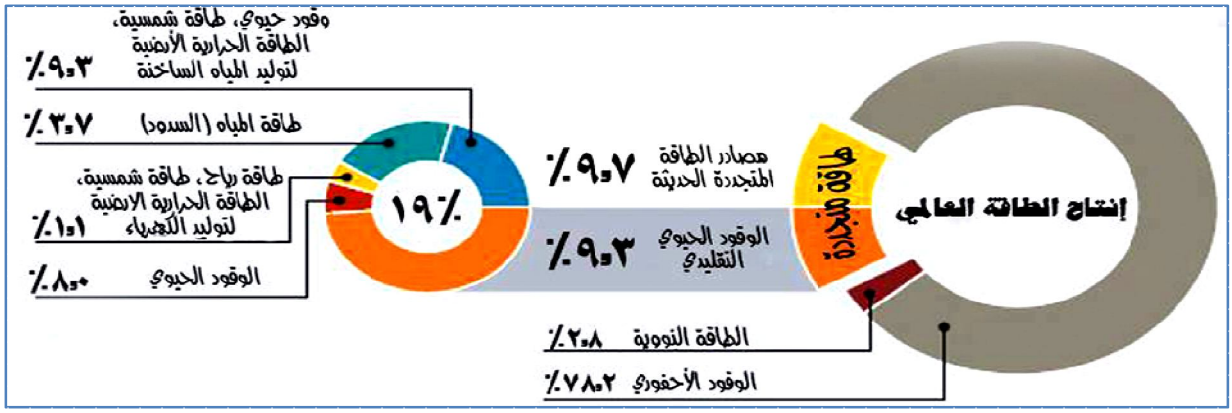

المصدر: موقع الباحثون السوريون، **مصادر الطاقات المتجددة**، على الرابط https://www.syr-res.com/article/380.html، أطلع عليه 2018/01/22

على الرغم من تخوف الكثير من الدول النفطية وحتى الغير نفطية من نفاد مصادر الطاقة الأحفورية الأساس وفي مقدمتها البترول والغاز الطبيعي، الذي يمثل حسب هذا الشكل ما نسبته **87.2 %** من مجمل إنتاج الطاقة العالمي لذلك تزايد الاهتمام في بلدان كثيرة في العالم بالطاقات النظيفة خاصة مع التطور الذي يعرفه الحقل التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة إلا أنه لم يتجاوز في مجمله **19 %** .

ثانيا- مستقبل الطاقة المتجددة والتغير المناخي: يوضح تقرير "الطاقة والتغير المناخي"، الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة في مارس من عام 2015، استمرار زيادة إنتاج الطاقة المتجددة واستمرار انخفاض تكلفتها، فبحلول عام **2050** قد تصبح الشمس أكبر مصادر توليد الكهرباء حيث تبلغ نسبة الطاقة الكهروضوئية في الوقت الحالي **16 %** من إجمالي نسبة طاقة الكهرباء عالميًا كما تبلغ نسبة طاقة الكهرباء الحرارية الشمسية **11 %**، مما قد يحول دون انبعاث **6** ملايين طنًا من غاز ثاني أوكسيد الكربون بحلول عام **2050** ؛ احتفظ الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة بقوته خلال عام **2014** ، حيث وصل ناتج الاستثمار إلى (**270** مليار دولار أمريكي) حيث زادت كمية الطاقة المتجددة التي تم إنتاجها في هذا العام بنسبة تقرب من 50 %. **(1)**

ثالثا- مستقبل الطاقة الشمسية: تشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة أن استخدام محطات توليد الطاقة الشمسية ازداد العام الماضي **(2015)** لأول مرة على المستوى العالم عن أي مصدر آخر للطاقة، حيث وأشارت إلى أن نصيب الزيادة في الطاقات المتجددة بلغ عام **2016** ثلثي الزيادة في قدرة قطاع الطاقة. وعزت الوكالة الازدهار الذي يشهده قطاع الطاقة الشمسية إلى نموه الواضح في الصين، موضحة أن نحو **60 %** من الخلايا الشمسية المستخدمة على مستوى العالم أصبحت تصنع في الصين، وإن نحو نصف مشتري هذه الخلايا موجودون في الصين نفسها. ولكن الوكالة وجهت في الوقت ذاته انتقادا لإستراتيجية خفض الأسعار، التي تنتهجها الشركات الصينية في هذا المجال أيضا. وأشارت الوكالة إلى أن سبب التزايد في استخدام مصادر الطاقة المتجددة هو انخفاض أسعارها والتيسيرات التي توفرها السياسة. وظلت الولايات المتحدة صاحبة ثاني أكبر سوق في العالم للطاقات المتجددة، ويتوقع خبراء الوكالة أن يكون نمو الطاقات المتجددة في شبه القارة الهندية أعلى منه في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمس المقبلة. وقال الخبراء إن قدرات الطاقة المتجددة في الهند ستتضاعف بحلول عام 2022. **(2)**

---

(1) : ماريتزا فارقاز، **أنواع الطاقة "المتجددة" – هل تعد حلاً لتلبية الطلب العالمي على الطاقة؟**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، مركز البيئة للمدن العربية، على الرابط : **http://en.envirocitiesmag.com/**، أطلع عليه في:2018/02/31.

(2) : جريدة العرب لاقتصادية، **الطاقة- الطاقة المتجددة الوكالة الدولية للطاقة: الطاقة الشمسية تنمو بشكل أقوى من أي طاقة أخرى**، الأربعاء 4 أكتوبر 2017 على الرابط: http://www.aleqt.com/2017/10/04/article_1262231.html، اطلع عليه يوم 2018/02/31 .

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في الطاقة المتجددة

تعد الجزائر من البلدان الغنية بمصادر الطاقة، فهي تتوفر على إمكانيات كبيرة من الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وبدرجة أقل طاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية والفحم والطاقة النووية. ولكنها تبقى دون مستوى الاستغلال الأمثل بالرغم من الجهود المبذولة.

الفرع الأول: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

تعد الجزائر إحدى الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة وبصفة خاصة الطاقة الشمسية ، لما تملكه من قدرات هامة في هذا المجال ، ولعل من أهمها وفرة المساحات الصحراوية المشمسة على مدار أيام السنة ، والتي تشكل **80** % من المساحة الإجمالية وبالتالي فهي لا تعاني من مشكل المساحة المطلوبة للألواح الشمسية ومستلزماتها .

أولا- الإمكانيات من الطاقة المتجددة في الجزائر: يتطلب تشخيص واقع الطاقة المتجددة في الجزائر الوقوف عند جملة الموارد والإمكانيات الطبيعية المتاحة ومدى عدالة توزيعها الجغرافي، باعتبارها المدخل الأساسي لمعرفة القدرات الوطنية من هذه الطاقات، وتعتبر الجزائر من أكثر البلدان ثراء بالموارد الطبيعية المتجددة نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله في العالم وكذا مساحتها الشاسعة وتعدد أقاليمها، وسنحاول في هذا المبحث إبراز هذه الإمكانات الطاقوية وكذا السبل التي اتخذتها الجزائر في سبيل تطويرها.

1 - القدرات الشمسية: تعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في كل حوض البحر المتوسط [(1)] فحسب وزارة الطاقة الجزائرية فهذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية:

- ✓ **1694440** تيرا واط ساعة/ السنة؛
- ✓ **5000** مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء؛
- ✓ **04** مرات الاستهلاك العالمي للطاقة؛
- ✓ **60** مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر(**15**) المقدرة ب **3000** تيرا واط ساعي/السنة.

ويرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر جعلها من الدول أعلى الحقول الشمسية في العالم، الحقل الشمسي (**Gisement solaire**) الاستثنائي والذي يغطي مساحة **2381745** كم^2، حيث أن كمية الطاقة الواردة في متر مربع الواحد قدرت بـــ **5** كيلو وات في الساعة /المتر مربع على أغلب التراب الوطني وأحيانا تصل إلى 7 كيلو وات في الساعة/المتر^2. [(2)] وتمتلك الجزائر أكبر حقل وأهم من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن متوسط إشراق الشمس في الأراضي الجزائرية يتجاوز **2000** ساعة سنويا، ومجموع تلقي الطاقة الشمسية يقدر بـــ**169.400** تيرا واط ساعي/ السنة، أي **5000** مرة استهلاك الكهرباء السنوي في البلاد.

كما أن إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية مقارنة مع الغاز الطبيعي تساوي ما يعادل **37.000** مليار متر مكعب، أي أكثر من ثمانية (**8**) أضعاف احتياطات الغاز الطبيعي في البلاد، وتمتلك الجزائر أهم حقل للطاقة الشمسية في العالم. وتبقى" أدرار" أكثر مناطق البلاد تعرضا للشمس إضافة إلى "تمنراست" حيث تصل شدة

---

(1) : محمد براق، عبد الحميد فيجل، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل -إشارة إلى تجربة الجزائر -**، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، يومي 02- 03 نوفمبر 2016 ، ص09.

(2) : سماح ميهوب، **واقع وأفاق الطاقة الشمسية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 18و19نوفمبر2014، ص 10.

الإشعاع الشمسي إلى **2.7** كيلوواط/ساعة/م^2. **(1)** والجدول التالي يوضح قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم: (63) قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة (%)	04	10	86
معدل إشراق الشمس (ساعة/ سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصلة عليها (كيلواط ساعي م^2/سنة)	1700	1600	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، **دليل الطاقات المتجددة**، طبعة 2007، ص 39.

من الجدول التالي يتبين لنا الصحراء الجزائرية تعد من أفضل الأماكن شساعة لاستغلال الطاقة الشمسية بالنظر إلى توفرها على معدلات هامة جدا من حصيلة إشراق الشمس الذي فاقت **3500** ساعة سنويا أي ما يعادل **145** يوم في السنة، و تأتي الهضاب العليا بإشراق شمي يقدر ب **125** يوم في السنة والمناطق الساحلية بإشراق شمسي يقدر ب **110** يوم في السنة. وبالتالي فإن القدرة الشمسية تعتبر الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في منطقة حوض البحر المتوسط. إلا أن معدلات التحصيل الفعلي من الطاقة الشمسية المستغلة لا يتجوز سقف الـ**75** بالمائة من إجمالي معدلات إشراق الشمس على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث **(03)** الساحل، الهضاب العليا والجنوب هذه الأخيرة التي تصل بها درجة الحرارة سقف الـ**60** درجة مئوية، فيما حصة الـ**25** بالمائة لم تستغل بالنظر إلى غياب الإمكانيات والقدرات التكنولوجية المتطورة التي تسمح بالاستغلال الكلي للطاقة الشمسية وتفادي نزيفها وتضييعها دون الاستفادة منها في التشييد والتنمية. وبهذا تكون الطاقة الشمسية في الجزائر هي البديل الأكثر فعالية وذلك للخصوصيات التي تتميز بها:**(2)**

- ✓ الخصائص الجغرافية التي تزخر بها الجزائر سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلة عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى؛
- ✓ وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية؛
- ✓ الآثار البيئية الايجابية إذ أنها أقل تلويثا من الأنواع الأخرى؛
- ✓ جانب التكاليف التي قد يكون لها انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني.

2 – طاقة الرياح: الرياح في الجزائر حسب الحالة الجغرافية، ففي شمال البلاد تتميز بسرعة معتدلة من **(1-4)** م/ثا، وفي الجنوب يتجاوزن متوسط سرعتها **4** م/ثا، ولاسيما في الجنوب الشرقي، مع رياح تتجاوز **6** م/ثا في منطقة أدرار، لذلك تتميز الجزائر بمناطق غنية بسرعة رياح جيدة و اقتصادية تبلغ أكثر من **5** م/ثا كمنطقة تندوف، وتيارت ووهران، كما أن هناك مناطق ذات سرعة عالية مثل منطقة أدرار، تيميمون، وعين صالح،بحيث تبلغ أكثر من **6** م/ثا

(1) : عبد القادر بلخضر، آدم رحمون، **الأزمات النفطية ودورها في تحول إلى إقتصاد الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - أزمة 1986-1998-2008 نموذجا**، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017، ص 05.

(2) : نفس المرجع، نفس الصفحة.

وهو الأمر الذي يدفع إلى إنشاء مزارع رياح متخصصة لإنتاج الطاقة الكهربائية. [1] وقد دخلت الجزائر في مجال استغلال طاقتها من الرياح، وهو استثمار يصفه الخبراء بأنه هام جدا، حيث يتوقعون أن يدر على بلادنا أرباحا تزيد عن ثلاثة مليارات يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على خلق ألاف مناصب الشغل، وتوفير طاقة نظيفة بعدما ظل توظيفها لطاقة الرياح ضئيلا بمعدل **7** ميغاواط، وفي هذا السياق سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة ضمن المخطط الخماسي **(2010 – 2014)** يقوم على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، وحسب مدير المركز الجزائري – لتطوير الطاقات المتجددة، فإنه سيتم دعم مختلف هذه الوحدات بالوسائل الضرورية لإنتاج ديناميكي ينشط القطاع، ولإنجاح هذا المسعى تقرر تهيئة **20** باحثا علاوة على **360** أستاذا ينشطون في ثلاثين مخبرا محليا، وكما يشير المصدر إلى خطة للبحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح، بغرض إقامة مزارع لتوليد هذه الطاقة والتوصل إلى الإنتاج بنسبة **03 %** من الطاقة الكهربائية في آفاق سنة **2015** انطلاقا من طاقة الرياح. وفي إطار البرنامج الوطني لتنويع مصادر الطاقة المتجددة الذي انخرطت فيه الجزائر منذ أكثر من **10** سنوات، وتبعا لتعهدات الجزائر بتطوير إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة، تتابع السلطات المحلية لولاية أدرار باهتمام انطلاق أشغال أول مشروع في مجال الطاقات المتجددة، وذلك بإنشاء حقل لإنتاج الكهرباء عبر طاقة الرياح بقوة **850** ميغاواط بقصر كبرتن على بعد **70** كلم شمال عاصمة الولاية أدرار الذي تتكفل بإنجازه الشركة الفرنسية سيجلاك.

وقد اعتمد لإنجاز المشروع استثمار إجمالي بقيمة **13** مليون و**560** ألف أورو، بإنتاج سنوي معدله **(850** ميغاواط **/** ساعة مباشرة بعد انطلاق استغلاله في نهاية سنة **2012**، وسيتم إنشاء **165** مولدا كهربائيا عبر طاقة الرياح على مساحة إجمالية تقدر بـــ **50** هكتار وسيتم أيضا إنشاء حوالي **12** محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ذات الضغط المنخفض والضغط المتوسط. [2]

3 - الطاقة الجوفية: يتواجد أكثر من **200** مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارة حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من **45** درجة لتبلغ **98** ستغراد في حمام المسخ والطين (المسخوطين) بولاية قالمة، **118** سنتغراد في ولمان و**119** سنتغراد في بسكرة. ويشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق الشمال.

4 – الطاقة الحيوية: إن الطاقة الحيوية المعروفة بطاقة الكتلة الحية هي استخدام المواد العضوية كوقود بواسطة تقنيات معينة كالتغويز او الاحتراق أو الهضم، وإذ ما تم استخدام الكتلة الحيوية بشكل مناسب فإنها تشكل مصدرا للطاقة المتجددة وبالنسبة لموارد الجزائر من هذا النوع فنجد أهم مصادرها يتمثل في: [3]

أ- موارد غابية: التي تنقسم إلى منطقتين:

- ✓ منطقة الغابات الاستوائية التي تحتل مساحة تقارب **25000000** هكتار، أكثر من **10 %** من مساحة البلاد.

---

(1): سليمان كعوان، أحمد جابة، **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات، شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد العاشر، 2012 ، ص135 – 136.

(2): محمد يعقوبي، ناصف محمد، **الطاقات المتجددة كدعامة إستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 22 أوت 1955بسكيكدة، يومي 02 – 03 نوفمبر 2013، ص 05.

(3): طالبي محمد وساحل محمد، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد06، 2008، ص07.

- ✓ المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي أكثر من **90 %** من المساحة الإجمالية. حيث يمثل كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي، فحاليا لا يحتل هذين النوعين سوى **5%** من الغابة الجزائرية التي تحتل الجزائر بها المرتبة **98** بمساحة غابية تقدر بـــ **23.299** كم^2. وتقدر الطاقة الإجمالية لهذا المورد ب **37** ميغا طن معادل النفط في السنة وبقدرة استرجاع تقدر ب **3.7** ميغا طن معادل النفط سنويا أي بمعدل **10%** .

ب- موارد طاقوية من النفايات الحضرية و الزراعية: تقدر بـــ **05** مليون طن معادل نفط (لم تتم عملية إعادة تدويرها لحد الساعة)، وهذا المورد يمثل حقلا قادرا على استيعاب **1.33** مليون طن معادل نفط سنويا.

5 – الطاقة الكهرومائية: إن كمية الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري ، هي كميات مهمة تقدر بحوالي **65** مليار متر مكعب سنويا، لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر ب **5%** (عكس بعض البلدان الأوروبية بـــ**70%**)، نتيجة تمركزها بمناطق محدودة وتبخر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، تقدر حاليا المياه المستغلة بـــ **25** مليار م^3 ثلثا هذه الكمية مياه سطحية (**103** سد منجز و**50** في طور الإنجاز) والباقي مياه جوفية.**(1)** وتقدر الاحتياطات ب **6×10**^{10} متر مكعب وعلى أعماق متفاوتة، عشرات الأمتار في أدرار، مئات الأمتار في غرداية و ورقلة، أكثر من **1700** متر في توقرت. **(2)** تبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحضيرة الوطنية نسبة **1 %** أي **286** ميغاواط وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي من السدود من جهة، والى عدم استغلال الموارد المتوفرة. تتمركز هذه المنشات في المناطق الشمالية، وتتوزع على: درقينة، إيغيل أمدا، منصورية، إراقن، سوق الجمعة، تيزي مدان، إغزنشبل، غريب، قوريات، بوحنيفية، واد فوضة، بني بهدل، تسالة.**(3)**

الفرع الثاني : سياسة الجزائرية اتجاه الطاقة المتجددة

يتضح اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الطاقة المتجددة من خلال توفير الأسس والمنشآت القاعدية والمزودة بأفضل التجهيزات والوسائل، وفق قوانين ومراسيم قانونية لتسير مختلف هذه المشاريع محاولة تأمين طاقة نظيفة من أجل بيئة خضراء**(4)** وقد اهتمت الدولة الجزائرية بالطاقة عندما أسست المحافظة السامية للطاقة المتجددة سنة **1982** التي حُلت سنة **1988** عندما تم استبدالها في ذات السنة بالمرصد الوطن للطاقة المتجددة.

أولا- الأطر القانونية للطاقة المتجددة في الجزائر:

- ✓ **القانون 98-11**[(5)]**:** والذي يتضمن القانون التوجيه والبرنامج الخماسي حول البحث العلي والتطوير التكنولوجي من سنة **1998** إلى **2002** يعتبر أول اهتمام تشريعي فعلي بالطاقة المتجددة، كما يسمح برنامج الطاقة المتجددة بإدخال هذه الطاقة في الحصيلة الإجمالية الطاقوية بنسبة **01** % حتى العام **2050.**

---

(1) : تريكي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اختصاص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 165.

(2): Khelaf Boudries, **Estimation de la production de l'hydrogène solaire au Sud Algérien, revue des énergies renouvelables**, CDER, numéro spéciale, décembre 2003, p74.

(3) : مؤتمر الطاقة العربي العاشر، **تقرير عن الطاقة والتعاون العربي** ،أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،21-23 ديسمبر 2014،ص17.

(4) : بن عون البودالي، **الطاقة المتجددة ثروة متنامية و إستراتيجية بديله عن النفط لدعم التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017، ص-ص: 15– 16.

(5) : القانون 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيه والبرنامج الخماسي حول البحث العلي والتطوير التكنولوجي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 62 الصادر في 24 أوت 1998، ص03.

- ✓ **القانون 99-09[1]:** المتعلق بالتحكم في الطاقة، حيث ينص على أن الطاقة المتجددة هي إحدى الوسائل الهامة للتحكم والحافظة على الطاقة.
- ✓ **القانون 02-01[2]:** المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، وهو أول قانون يضع آليات تسويق الطاقة الكهربائية الناتجة عن الطاقة المتجددة، ودمج الالتزامات البيئية في هذا الصدد.
- ✓ **المرسوم التنفيذي رقم 04 – 92[3]:** المتضمن تكاليف وتنويع إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة، وربطها بشبكات النقل أو التوزيع، بالإضافة إلى وضع آليات التأهيل لحصول المنتجين للكهرباء من الطاقات المتجددة على العلاوات المنصوص عليها قانونا.
- ✓ **القانون رقم 04-09 [4]:** المتضمن ورقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- ✓ كما تم تعزيز التنظيم بمجموعة من القرارات :
  - O القرار ما بين الوزارات الصادر في **19** جوان **2014** المعدّل والمتمّم للقرار ما بين الوزارات الصادر في **29** سبتمبر **2010** المتضمن اعتماد مكاتب التدقيق ومكاتب الخبراء،
  - O القرار ما بين الوزارات الصادر في **02** فيفري **2014** المحدّد لأسعار الشراء المضمونة لإنتاج الطاقة اعتمادا على التجهيزات التي تستعمل الخلايا الشمسية وشروط تطبيقها.

ثانيا ـ الهياكل التنظيمية في مجال الطاقات المتجددة : نذكر من بينها ما يلي:[5]

1 - مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز(CREDEG): تتمثل المهام الرئيسة لهذا المركز في:

- اعتماد أجهزة الكهرباء والغاز المستعملة من طرف المستهلك المحلي.
- تسيير ومتابعة وتوزيع المراجع الفنية والتكنولوجية الجديدة وإدخالها من خلال البحث التطبيقي والتجريب.
- تطوير استعمال الطاقات المتجددة وترقيتها .

2 - وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES): تتكفل هذه الوحدة بتطوير التجهيزات الشمسية والقيام بدراسات فنية اقتصادية وهندسية، وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري والاستعمال المترلي أو الفلاحي أو الصناعي، التجهيزات الشمسية بفعل الإنارة الفولطية، التجهيزات والأنظمة الكهربائية الحرارية الميكانيكية التي تدخل في تطوير التجهيزات الشمسية في استعمال الطاقة الشمسية.

3 - مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) : أنشأ في **22** مارس **1988** ببوزريعة تتلخص مهامه في :

---

(1) : القانون 99-09 المورخ في 29 جويلية 1999والمتضمن التحكم في الطاقة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 51 الصادر في 02 أوت ،1999 ص04.

(2) : القانون 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 08 الصادر في 06 فيفري 2002، ص02.

(3) : المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004 والمتضمن تكاليف وتوزيع إنتاج الكهرباء، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19 الصادر في 28 مارس2004، ص11.

(4) : القانون 04-09ا لمؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن ورقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 52، الصادر في 18 أوت2004، ص09.

(5) : وفاء شماني، سمية لوكريز، **تحقيق التنمية المستدامة بين إحلال الطاقات المتجددة والدور المأمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول: حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي7-8 مارس 2015، ص-ص: 7–8.

- جمع ومعالجة وتحليل المعطيات بهدف التقييم الدقيق للقدرات الشمسية ، الرياح، الحرارة الجوفية، الكتلة الحيوية.
- صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة، ووضع الإجراءات التقنية والتجهيزات المادية ووسائل القياس الضرورية لاستغلالها.

4 - وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRUE): أنشأت هذه الوكالة من طرف الحكومة لتنشيط سياسة التحكم في الطاقة، من أهدافها التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات كالصناعة، النقل، الفلاحة.

5 - إنشاء شركة (NEW ENERGY ALGERIA): هي شركة مختلطة بين شركة سونطراك وشركة سونلغاز ومجمع **SIM**، والتي تم إنشاؤها سنة **2002**، وتتلخص مهامها في ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها، بالإضافة إلى تعيين وانجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة. ومن أهم مشاريعها والتي شرعت في تنفيذها خلال **2005**:

- مشروع 150 ميغاوط تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل، يمثل الجزء الشمسي فيه 30%.
- مشروع انجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف.
- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.

6 - وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم UDTS: أنشأت هذه الوحدة سنة **1988** تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تتمثل مهامها في: تطوير تكنولوجيا السيليسيوم، إجراء أعمال البحث العلمي والإبداع التكنولوجي، التكوين لما بعد التدرج في مجال العلوم وتكنولوجيات المواد والأجهزة نصف الموصلة للتطبيقات في ميادين عدة كما تساهم هذه الوحدة بالتعاون مع عدة جامعات جزائرية في تطوير السيليسيوم.[1]

المطلب الثالث: الفعالية الطاقوية الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المجددة

إن الإمكانيات الطبيعية والمصادر التي وتوفر عليها الجزائر يجعل منها رائدة في هذا المجال من الطاقة، كما أن الأطر القانونية السالفة الذكر قد تهيأ المناخ الملائم لأن يكون البلد الأول على المستوى الإفريقي على الأقل في مجالات إنتاج واستخدام وكذا تصدير الطاقة الناتجة عن مصادر الطاقة المتجددة. ومن خلال القوانين السابقة الذكر وبغية تجسيدها قامت الجزائر بإطلاق برنامج لتطوير الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية خلال الفترة 2010-2030 الذي يتمحور حول إنتاج وتثمين وتنويع الموارد التي لا **تنضب** مثل **المصادر الشمسية.**

الفرع الأول: البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030)

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة **2011-2030**، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

أولا- أهداف البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة(2011- 2030): تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج بـــ **80-100** مليار دولار (تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية، وإجراء التجارب على مختلف القطاعات)

(1) : منشور وزارة الطاقة والمناجم، **برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية**، مارس 2011 ، الجزائر، ص 24-25.

حيث يمول الصندوق الوطني للطاقات المتجددة **2009** بـــ **1 %** من الجباية البترولية، وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية "المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية. وهو يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية في أفق **2030**: [1]

- ✓ توليد **22** ألف ميغا واط منها **12** ألف ميغا واط للسوق (**22 %** من مجموع الإنتاج الكهربائي)؛
- ✓ تغطية **40 %** من حاجيات البلد من الكهرباء:
  - o الطاقة الشمسية الحرارية، والضوئية**37%**؛
  - o الطاقة الريحية **03 %**؛
- ✓ وستنتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من **2 %** سنة **2011** إلى **5 %** سنة **2015** و**14%** سنة **2020**، و **40 %**سنة **2030**؛
- ✓ خلق نحو **200** ألف منصب شغل مباشر وغير مباشرة؛
- ✓ اقتصاد نحو **600** مليار متر مكعب من الغاز؛
- ✓ الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية (**50%** سنة **2020**)، و(**80%** سنة **2030**)؛
- ✓ إحداث أول محطة بحاسي الرمل لتوليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز توفر **150** ميغا واط منها **25** ميغا واط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية

ثانيا– مراحل البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة(2011.2030): يعد البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة **(2011-2030)** من السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائرية الذي يهدف إلى الوصول لقدرة ذات أصول متجددة تقدر بحوالي **22000 ميغاواط** من الطاقة ذات الأصول النظيفة منها **12000** ميغاواط للاستهلاك المحلي.[2] والباقي (**10.000** ميغاواط) توجه نحو التصدير شرط وجود متعاملين خارجيين لشراء مضمون على المدى الطويل وفق مرحلتين جديدتين: [3]

1 - مرحلة نشر وتصنيع التجهيزات(2015-2020): إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة **2015-2030** يقدر ب **22 000** ميغاواط، حيث سيتم تحقيق **4500** ميغاواط منه بحلول عام **2020** ويتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي:

- ✓ الطاقة الشمسية: **13575** ميغاواط.
- ✓ طاقة الرياح : **5010** ميغاواط.
- ✓ الطاقة الحرارية : **2000** ميغاواط

---

(1) : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر-فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه-** ، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، ص 09 .

(2) : بن عون البودالي، **الطاقة المتجددة ثروة متنامية و إستراتيجية بديله عن النفط لدعم التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017، ص-ص: 16- 17 .

(3) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تحيين 2017، http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables، تم الاطلاع عليه يوم 2017/12/25.

- ✓ الكتلة الحيوية: **1000** ميغاواط.
- ✓ التوليد المشترك للطاقة : **400** ميغاواط.
- ✓ الطاقة الحرارية الأرضية : **15** ميغاواط

2 - مرحلة التطوير على نطاق واسع (2020-2030) : سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق **2030** لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة **27**٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء. كما أن إنتاج **22000** ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار **300** مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل **8** مرات الاستهلاك الوطني لسنة **2014**. ووفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب.

ثالثا– مخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة: تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم التحكم في عملية تحويل وتخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة، بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت. كما سيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة كما يلي:

- ✓ **منطقة الجنوب:** لتهجين المراكز الموجودة، وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- ✓ **منطقة الهضاب العليا:** حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي.
- ✓ **المناطق الساحلية:** حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات والبنايات والمساحات الأخرى الغير مستعملة. (1)

الفرع الثاني: تقييم إستراتيجية الجزائر لتطوير الطاقات المجددة

رغم هذه الإستراتيجية المتبناة من الحكومة الجزائرية للنهوض بمشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر والمجسدة حاليا إلا أنها غير كافية لتلبية حاجات السوق الوطنية، كون أن الجزائر مزالت تعتمد على الغاز الطبيعي ومشتقاته وأيضا الطاقة البخارية بتغذية مشتقات البترول وهذا نظرا لتوفرها بكميات كبيرة وانخفاض أسعارها، حيث وبلغ نسبة التموين بالغاز ومشتقاته حوالي **98 %** من الإنتاج الوطن الصافي من الكهرباء بينما وقدر نسبة التموين بالطاقة المائية في إنتاج الكهرباء حوالي **0.21 %** فقط.

أولا ـ حصيلة انجاز برامج الطاقات المتجددة: في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة، تم انجاز مشاريع عديدة مدرجة ضمن برامج وطنية كالبرنامج الوطني للربط بالكهرباء، برنامج الهضاب العليا المسند للمحافظة السامية لتطوير السهوب، المشاريع المنجزة من طرف سونطراك وغيرها نذكر منها:[2]

- ✓ تزويد **18** قرية بالكهرباء في الجنوب الكبير بواسطة نظم شمسية كهروضوئية **1998-2000.**
- ✓ انجاز محطة إنارة فولطية صغيرة موصلة بشركة الكهرباء الوطنية تابعة لمركز تطوير الطاقات المتجددة بتاريخ في **2004.**
- ✓ تجهيز كل من المدرسة التقنية بالبليدة ومركز التكوين المهني بن عكنون بسخانات الماء الشمسية

(1) : نفس المرجع.

[2] L'expérience des 20 villages du sud Algerien http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=36 le 12/05/2015

- ✓ اجز محطة هجينة شمسية – ديزل بطاقة **13** كيلوواط بولاية اليزي.
- ✓ تزويد **10** مناطق معزولة ونائية بولاية تندوف بـــ**300** نظام شمسي كهروضوئي بغلاف **106** مليون د.ج
- ✓ استلام أول محطة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية جويلية **2011** بطاقة إجمالية **150** ميغاواط منها **25** ميغاواط أي حوالي **05 %** على الأقل منتجة من الطاقة الشمسية، وهو الأول من نوعه على المستوى الوطني.[1]
- ✓ توزيع نظم طاقوية شمسية سنة **2012** على **495** منزل من سكان المناطق المعزولة بولاية اليزي بغلاف مالي **210** مليون د.ج
- ✓ انطلاق مجمع كوندور للالكترونيات ببرج بوعريريج سنة **2013** بصنع الألواح الشمسية الكهروضوئية بطاقة **50** ميغاواط سنويا باستثمار بلغ **950** مليون د.ج.

ثانيا ـ أهم المشاريع المرتقبة مستقبلا في مجال الطاقة الشمسية: [2]

- ✓ مشروع المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية (ENIE) لانجاز مصنع لإنتاج الألواح الكهروضوئية بطاقة **500** كيلواط، **15** % منها موجه للسوق المحلي(مرتقب استلامه **2016**)
- ✓ مشروع مجمع سيفيتال (**CEVITAL**) بالشراكة مع متعامل أجنبي لانجاز مصنع لإنتاج الألواح الضوئية بطاقة **500** ميغاواط سنويا(قيد الإنشاء)
- ✓ مشروع أوراس سولار بشراكة جزائرية فرنسية لانجاز مصنع لإنتاج الصفائح الكهروضوئية بطاقة **25** ميغاواط سنويا(حوالي **100** صفيحة كهروضوئية سنويا) بميزانية قدرات بـــ 10 مليون أورو
- ✓ مشروع ديزارتيك الجزائري الألماني وهو أكبر مشروع دولي لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة 10 جيغاواط منها **10** % للسوق المحلي والباقي للتصدير نحو السوق الأوروبية(مشروع قيد الدراسة)
- ✓ مشروع شركة **Bergen Energy** لصناعة البطاريات بولاية عين الدفلى كوحدة إنتاج ثانية بمليون بطارية سنويا، وتسعى لتغطية احتياجات السوق الوطنية سنة **2014** بنسبة **64%**

ثالثا ـ معيقات استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر: إن اعتماد الجزائر في بناء تنميتها الاقتصادية على مداخيل موارد طبيعية غير المتجدّدة وضعها في موقف تحدي كبير مع انهيار أسعارها في الأسواق العالمية، مما جعل حتمية اللجوء إلى الطاقة البديلة للحفاظ على الطاقة للأجيال المستقبلية، لكن على الرغم من أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة إلاّ أن استغلال الطاقة المتجدّدة في الجنوب الجزائري خاصة تواجهه عدّة معيقات وعراقيل تعيق من عملية استغلال موارد الطاقة المتجدّدة والتي نذكر منها: [3]

1. **ارتفاع التكاليف:** يتطلب استغلال موارد الطاقة المتجدّدة أموال ضخمة، وإمكانيات تكنولوجيا ذات جودة عالية ومتطورة للاستغلال الأمثل والأنجع للموارد الكامنة في الطاقة المتجدّدة، فعامل التكاليف من

([1]) : Programme des énergies renouvelables http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=34 le 12/05/2017

(2) : وفاء شماني، سمية لوكريز، **تحقيق التنمية المستدامة بين إحلال الطاقات المتجددة والدور المأمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي7-8 مارس 2015، ص-ص: 7– 8.

(3) والي نادية، بوبكر مصطفى، **الطاقة المتجدّدة كإستراتيجية بديلة للنفط**، ملتقى وطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 10 و11 أكتوبر 2017، ص 9 – 10.

أهم العوامل المؤثرة في مستوى الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة المتجدّدة في الجزائر.[1] وقد تصل تكلفة المحطة الشمسية نحو أربعة أو خمسة أضعاف، وهو ما يجعل الكثير من المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية لإنتاج الكهربائية خاصة في الدول التي توفر دعم للوقود الاحفوري، وهو ما يرفع تكلفة الإنتاج من الطاقة الشمسية، إلا أن المقارنة بين هذين البلدين يأخذ سعر الوقود المستخدم في المحطات الحرارية في الاعتبار يحسن موقف المحطات الشمسية التي لا تستخدم وقود.[2]

2. **المشكل التسويقي:** مقارنة بين الطاقة المتجدّدة والطاقة التقليدية، فإن الأولى تعاني من مشكل التسويق، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على إمكانية توسيع المشاريع الإنتاجية، وتصديرها نظرا لصعوبة النقل والإيصال، ثم إن الأمر يتطلب تجميعها، مما يعني الرفع من التكلفة ومن شأن هذا الأمر التأثير بشكل سلبي نحو اللجوء إلى الاستثمار في هذا المجال، رغم الاهتمام العالمي للاستثمار في مجال الطاقة البديلة، خاصة وأن الجزائر تمتلك موارد طبيعية ناضبة غير المستغلة، حيث توجد عدّة مصادر للطاقة غير المستغلة.
3. **ضعف التحفيز الاستثماري في الطاقات المتجددة:** تمتلك الجزائر طاقة حرارية وطاقة كهرومائية ضخمة خاصة في الجنوب الجزائري، ومع ذلك فإن قانون الاستثمار رقم 16- 09 المتعلق بترقية الاستثمار[3] رغم الطابع التحفيزي له، حيث تضمنت المواد من 05 إلى 20 منه تصنيف مزايا الاستثمار، غير أننا لا نجدوا ولا مادة قانونية نصت على منح مزايا تفضيلية وتحفيزية للاستثمار في الطاقة المتجدّدة، رغم أن مستقبل الجزائري في بناء اقتصاد قوي بإمكانه الصمود أمام الهزات الاقتصادية في الطاقة البديلة، وهذا الأمر يشكل عائق آخر أمام المستثمرين سواء محليين أو أجانب الذين ينفرون من الاستثمار في المشاريع التي تتطلب تكلفة ضخمة.[4]
4. **ضعف التخطيط لتطوير الطاقات المتجددة:** بسبب ضعف مستوى التنسيق على المستوى الوطني بين الجهات المعنية بتطوير هذه المصادر وقصور برامج التنسيق والتعاون الإقليمي في المجال بدءا بواضعي السياسات وصولا إلى المستهلك النهائي، بسبب ضعف الهياكل التصنيعية الأساسية لها بالإضافة إلى نقص الإطارات من الفنيين والتقنيين من أجل تطبيق برامج الطاقات المتجددة.

(1) نواكشت عماد، **واقع وآفاق الطاقة المتجدّدة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 173.

(2) : كسيرة سمير، عادل مستوي، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر – رؤية تحليلية مستقبلية آنية ومستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14 ، 2015، ص165.

(3) قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مؤرخ في 03 أوت 2016، ج.ر العدد 46 صادر في 03 أوت 2016.

(4) والي نادية، بوبكر مصطفى، **مرجع سابق الذكر**، ص11.

رابع ـ سبل تنمية الطاقة المتجددة في الجزائر : يتحتم على الجزائر تغيير سياستها الطاقوية في اتجاه الطاقة المتجددة خاصة وأن الطلب على الكهرباء في تزايد مستمر سواء داخليا أو خارجيا وأيضا بالنظر إلى أن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية هائلة تؤهلها أن تكون رائدة في هذا المجال بالذات. ولتنمية الطاقة المتجددة في الجزائر انطلاقا من العوائد الطاقوية والنفطية لابد من مراعاة ما يلي: [1]

1. **الاستثمار الرشيد للطاقة الناضبة:** إن الاستثمار الرشيد نابع من كون المورد ناضبا أولا وغير متجدد، إذ يعرف الاستثمار الرشيد بأنه" النظام الذي يحفر بموجبه الحقل وبأقل عدد من الآبار التي تضمن الوتائر المعطاة لاستخراج النفط والغاز، والذي يضمن عائد عالي من النفط مع أصغر رأس مال مستثمر في الحقل وأقل تكلفة لاستخراج النفط"، وينبغي أن يتم بناء نظام الاستثمار للحقل وفق المتطلبات العامة لمنطقة استخراج النفط بالنسبة لمقاييس المستخرج من النفط، مع الأخذ بالاعتبار الوفاء باحتياجات الدولة من النفط والغاز.
2. **الأخذ بقاعدة هارتويك أن الاستثمار الأمثل لإيرادات المورد بعد استخراجه وبيعه:** تحدد هذه القاعدة مقدار الجزء من إيرادات بيع المورد الناضب(البترول مثلا) الذي ينبغي أن يدخره أو يستثمره مالك المورد الناضب في تكوين رأس المال الحقيقي، والتي ينتج عنها سلع مستدامة (مباني ومعدات رأسمالية وطرق ومخزون كافي من المعرفة وتطوير إنتاج الطاقة المتجددة)، بما يكفي لتعويض التمتع عن خسارة المورد الناضب بحيث لا ينقص مستوى المعيشة للأجيال الحالية والقادمة بعد نضوب هذه النعمة من المورد الناضب. وفي هذا الصدد إن قرار إبقاء النفط تحت الأرض أو ضخه واستخدام ثروته هو قرار سياسي بالدرجة الأولى وأن أي توجه لهذا القرار لا يمكن أن يكون رشيدا إذا لم يوازيه قرار اقتصادي يصب في مصلحة التنمية المستدامة لا النمو، لذا يجب توجيه جزء من العوائد النفطية للاستثمار في الطاقة المتجددة لتعويض الأجيال المستقبلية وفرصة لتحسين مستوى المعيشة الحالية في حالة زوال الطاقة الناضبة.

(1) : سعيد درويش، مقداد يسرى، **واقع تطوير الطاقة المتجددة في الجزائر استراتيجيات توجيه عوائد الطاقة الناضبة لتنمية عوائد الطاقة المتجددة بين التقييم والاستشراف**، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 22 أوت 1955بسكيكدة، يومي 11 – 12 نوفمبر 2014، ص 12.

المبحث الرابع: ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة

تمتلك الجزائر إمكانات سياحية كثيرة في مختلف مناطقها الشاسعة، لكنها لم تجد لحد الساعة الالتفاتة الحقيقية لاسيما الصحراوية منها، لهذا وجب تفعيل دور التنمية السياحية باستخدام أساليب تعمل على استدامة السياحة وتطويرها لما لها من مردودات وتوفير فرص عمل وتفعيل عدد من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

المطلب الأول: صناعة التنمية السياحية

تشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة، فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها.

الفرع الأول : التخطيط الإستراتيجي للتنمية السياحية

تتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع. ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية فالتخطيط للتنمية السياحية لا يقل أهمية عن التخطيط لباقي الأنشطة الاقتصادية، وقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بصناعة السياحة كونها تحقق أرباحا كبيرة تدعم الاقتصاد الوطني لبعض الدول على اعتبار أنها مصدر من مصادر الدخل القومي. وقد ازدادت المساعي التي تهدف إلى رفع مستوى السياحة علميا وفنيا وعمليا، فاستعانت ببعض العلوم الاقتصادية كالتسويق، وفن تقديم الخدمات، ونشر الوعي السياحي بين المواطنين...، وغيرها من العلوم ذات الصلة بالعمل السياحي.كل ذلك لابد أن يقترن بالتخطيط للتنمية السياحية خاصة في هذه الظروف التي نتطلع فيها إلى بناء اقتصاد متنوع قوي مبني على أسس قوية ودعائم علمية متطورة حديث خارج قطاع الوحيد.

أولا- مفهوم التخطيط السياحي: يعرف **التخطيط السياحي** بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة. ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.

في حين يرى **مورفي** أن **التخطيط السياحي** يهتم بتوجيه، وتنظيم المناطق السياحية من أجل الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القصوى من عملية التنمية[1] لذلك ينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد. لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي ـــ بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية من رجال أعمال، والمستهلكين لهذه الخدمات، والمجتمع المضيف للسياحة.[2]

ويعتقد **الروبي** هنا بأن نجاح التخطيطي السياحي يعتمد على عدة عوامل منها:

- ✓ أن تكون خطة التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية؛

---

(1) : عبيدة عبد السلام حسنات، **أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة** ، الأردن، 2016، ص27.

(2) : سمر رفقي الرحبي، **الإدارة السياحية الحديثة**، دار المناهل بالاشتراك مع الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014، ص50.

- ✓ أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ أن يتم اعتبار القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية وعلى أن تكون هذه الصناعة جزءا من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة؛
- ✓ قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.

ثانيا ـ أهمية التخطيط السياحي وأهدافه: يلعب التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد الضائع.كما أن التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط. لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة. **ومن أهم المزايا والفوائد التي تتطلب الأخذ بأسلوب التخطيط السياحي على كل المستويات نذكر ما يلي:**

- ✓ يساعد على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.
- ✓ يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط. والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة.
- ✓ يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها.
- ✓ يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها.
- ✓ يوفر المعلومات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير والاستبيانات، ويضعها تحت يد طالبيها.
- ✓ يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وتوزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع. كما يقلل من سلبيات السياحة.
- ✓ يساعد على وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة، والمتخلفة سياحيا
- ✓ يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة النشاط. [1]

(1) : مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة : تحدياتها وآفاقها المستقبلية**، دار المناهل، ط1، الأردن، 2014، ص- ص: 149 - 150.

ثالثا ـ المستويات المكانية للتخطيط السياحي: تتعدد المستويات المكانية للتخطيط السياحي، ولكن بشكل عام يمكن الحديث عن أربعة مستويات رئيسية هي:

1 ـ التخطيط السياحي على المستوى المحلي: يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى المكاني متخصصاً وتفصيلياً أكثر منه في المستويات الأخرى، وعادة يتضمن تفاصيل عن جوانب عديدة منها:

- ✓ التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية ومنشآت النوم ؛
- ✓ الخدمات والتسهيلات السياحية؛
- ✓ مناطق وعناصر الجذب السياحي؛
- ✓ شبكات الطرق المعبدة ومحلات تجارة التجزئة والمتنزهات والمحميات؛
- ✓ نظام النقل على الطرق والمطارات ومحطات السكك الحديدية؛

وتسبق كثير من خطط التنمية في هذا المستوى بدراسات جدوى اقتصادية أولية ودراسات لتقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وأيضاً قواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وكما وتشمل مثل هذه الدراسات تحليل حركة الزوار.

2 ـ التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي: يركز التخطيط السياحي في مستواه الإقليمي على جوانب عديدة منها على سبيل المثل لا الحصر:

- ✓ بوابات العبور الإقليمية وما يرتبط بها من طرق مواصلات إقليمية ودولية بأنواعها.
- ✓ منشآت النوم بأنواعها وكافة الخدمات السياحية الأخرى.
- ✓ السياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية.
- ✓ برامج الترويج والتسويق السياحي.
- ✓ برامج التدريب والتعليم، والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وهذا التخطيط السياحي متخصص بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، ويعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لا تحتاج البلاد الصغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.

3 ـ التخطيط السياحي على المستوى الوطني: يغطي جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصاً وتفصيلاً وعلى مستوى القطر أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

4 ـ التخطيط السياحي على المستوى الدولي: تقتصر هنا على خدمات النقل وطرق المواصلات بين مجموعة من الدول، كما هو الحال في مجموعة دول الاتحاد الأوربي، ويشمل هذا التخطيط كذلك تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب السياحي التي تتوزع جغرافياً في عدة دول متجاورة، كما هو الحال في جبال الألب في القارة الأوروبية. إلى جانب ذلك هناك التخطيط السياحي بين عدة دول في مجالات الترويج والتسويق السياحي. والجدير بالذكر أن المنظمات والهيئات السياحية الدولية مثل: منظمة السياحة العالمية غالباً ما تشارك في مثل هذا النوع من التخطيط وأحياناً تقديم الدعم المادي والمعنوي الكامل في هذا المجال.[1]

(1) : مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص: 157 - 159.

الفرع الثاني : الإطار النظري للتنمية السياحية

ينظر للتنمية السياحية من حيث مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السياح كونها تمثل مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة في الموارد السياحية، وترشيد وتعميق إنتاجية القطاع السياحي.[1]

أولا- مفهوم التنمية السياحية: في مفهومها الحديث تعني" تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية، وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية".[2] في حين تعرف **صناعة السياحة** بأنها التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير إنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة احتياجات ورفاهية السائحين.[3]

ثانيا- عناصر التنمية السياحية: وتتمثل عناصر التنمية السياحية في ما يلي:

1 - عناصر الجذب السياحي: وتشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.

2 - النقل: بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.

3 - أماكن النوم: سواء التجاري كالفنادق والموتيلات، أو أماكن النوم الخاص كبيوت الضيافة وشقق الإيجار.

4 - التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك ....

5 - خدمات البنية التحتية: كالمياه والكهرباء والاتصالات ....

6 - الهيئات والجهات المنفذة للتنمية السياحية: و تشمل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.[4]

ثالثا- أهداف التنمية السياحة: تحدد أهداف التنمية السياحية كما يلي في:

1- على الصعيد الاقتصادي: كتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، وتوفير خدمات البنية التحتية، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، من أجل زيادة مستويات الدخل، وخلق فرص عمل جديدة.

2- على الصعيد الاجتماعي: توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين، وحماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

3- على الصعيد البيئي: المحافظة على البيئة ومنع تدهورها، ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

4- على الصعيد السياسي والثقافي: نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب، وتطوير العلاقات السياسية بين الحكومات[5]

---

(1) : بوحرود فتيحة، **تنمية الصناعة السياحية كإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط**، المؤتمر الأول حول : السياسات الاستخراجية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تامين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص04.

(2) : أحمد فوزي مولخية، **التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص 45 .

(3) : صفاء عبد الجبار الموسوي، شذى كاظم علوان، **التقدم التقني في صناعة السياحة**، ط1، دار الايام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص- ص: 66–67.

(4) : نفس المرجع، ص 64.

(5) : نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي و التنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006، ص 19.

رابعا ـ أشكال التنمية السياحية: تأخذ التنمية السياحية أشكالاً متعددة منها:

1 ـ تطوير المنتجعات السياحية: تعرف أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام وتركز سياحة الإجازات والعطل.

2 ـ القرى السياحية: الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، تستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة. ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج الجبال، الحدائق، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى. وتختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام. ويتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

3 ـ منتجعات المدن: يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع(فنادق، استراحات،..الخ) في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

4 ـ منتجعات العزلة: أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموله. عادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

5 ـ السياحة الحضرية: هي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها. وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

6 ـ سياحة المغامرة: تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة. ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة .

7 ـ سياحة الرياضة البحرية: تعتمد على البحار أو البحيرات، وتتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب...الخ.[1]

---

(1) : نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي و التنمية السياحية**، مرجع سابق الذكر، ص 20.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياحية العالمية والمحلية

تعتبر الصناعة السياحية بديلا استراتيجيا للتنويع الاقتصادي، فقطاع السياحة هو احد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المنشودة، وهذا بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما توفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مكانة الصناعة السياحية على المستوى الدولي

تعتبر التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة كونها تعتبر أحد الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها دخول لمختلف عناصر الإنتاج العاملة في المجالات السياحية وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة للمقومات الطبيعية والإنسانية، والمادية كافة، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

أولا – مساهمة الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي: أصبحت الصناعات الواعدة عالميا وذلك من خلال مساهمتها في تفعيل حركية الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

1 – مساهمة السياحة في تزايد تدفق عدد السياح: فحسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة فإن عدد السياح دوليا قد تزايد بمتوسط سنوي بلغ **3.6 %** خلال الفترة **1995– 2014** كما يلي:

شكل رقم (43) : تطور عدد السياح في العالم ما بين 1995 – 2014

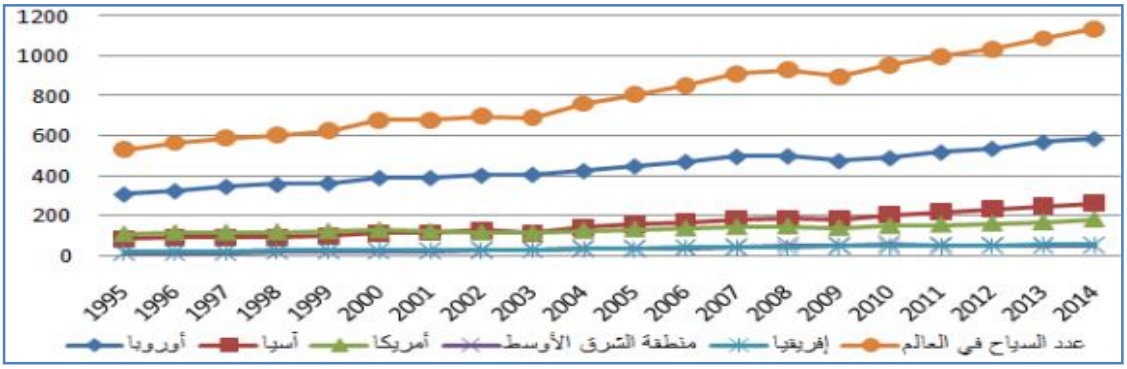

المصدر: أبو بكر بوسالم محمد بن ذهيبة، فطيمة الزهرة عيسات، **تشخيص واقع السياحة كبديل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية - الجزائر نموذجا-**، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي-، يومي 09 – 10 نوفمبر 2016 ، ص 07.

نلاحظ أن عدد السياح الدوليين قد شهد تطور كبيرا خلال هذه الفترة بنسبة نمو سنويا بلغت **3.6%**، حيث تعدى عدد السياح الدوليين لأول مرة المليار سنة **2012** أي بزيادة قدرها **40** مليون سائح **(+04%)** عن ما حقق سنة **2011** والمقدرة **995** مليون سائح. ليرتفع إلى قربة **1.2** مليون سائح سنة **2014**. ويمكن تمثيل دافع السياحة لدى هذا العدد الهائل من السياح إلى أن أكثر من نصف المجموع الكلي أي نسبة **53 %** يرجع إلى الترفيه وقضاء العطلات، يليها الدافع الديني (كالعمرة والحج) بنسبة **27 %**، ونسبة **14 %** لأغراض التجارة والمهنية. وفي أوروبا وصل إلى **771** مليون سائح عام **2014**، أما شرق آسيا فوصل الرقم إلى **397** مليون سائح والأمريكيتين **828** مليون سائح، ويأتي بعد ذلك أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، كما أن عدد السياح حول العالم سيصل على **1.8** مليار سائح في عام **2030** حسب منظمة السياحة العالمية.[1]

(1) : الشرق الأوسط، **السياحة حول العالم.. بالأرقام، السعودية في المرتبة الأولى عربيًا والصين تتربع على عرش السياحة الآسيوية**، 25 نوفمبر 2015، على الرابط : https://aawsat.com/home/article

2 – تطور الإيرادات السياحية الدولية وتوزيعها الجغرافي: وتشكل صناعة السياحة جزءا هاما من الاقتصاد العالمي، إذ تحتل المرتبة الثالثة من الصادرات العالمية، كما يعتبر القطاع السياحي الأسرع نموا للصادرات العالمية للسنة الرابعة على التوالي، حيث بلغ متوسط واردات صناعة السياحة، على أساس إنفاق السياح على وسائل النقل، بلغ 4 مليارات دولار في اليوم الواحد.

أ ـ الدول الأكثر استقبالا للسياح: انطلاقا من أهمية تنافسية السياحة والسفر فإن منظمة السياحة العالمية في تقريها الذي ضم **141** دولة منها **14** دولة عربية قد حددت الوجهات العشر الأولى للسياحية العالمية.

الجدول رقم (64): ترتيب الدول العشرة الأولى في قطاع السياحة الدولية ما بين 2010-2013

الترتيب	الدولة	عدد السياح بالمليون	%	الدولة	المداخيل السياحة بالمليار$	%
01	فرنسا	74.2	8.4	الو.أ.م	94.2	11.1
02	الو.أ.م	54.9	6.2	اسبانيا	53.2	6.2
03	اسبانيا	52.2	5.9	فرنسا	48.7	5.7
04	الصين	50.9	5.8	ايطاليا	40.2	4.4
05	ايطاليا	43.2	4.9	الصين	39.7	4.7
06	انجلترا	28	3.2	ألمانيا	34.7	4.1
07	تركيا	25.5	2.9	انجلترا	30.1	3.5
08	ألمانيا	24.3	2.8	استراليا	25.6	3
09	ماليزيا	23.6	2.8	تركيا	21.3	2.5
10	مكسيك	21.5	2.4	النمسا	19.4	2.3
المجموع		**880**	**100**		**852**	**100**

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2015، تقرير تنافسية السياحة والسفر https://www.weforum.org/

حسب الترتيب العالمي لسنة **2014** تأتي فرنسا في المرتبة الأولى على صعيد عدد السياح لأول **10** دول، وقد وصل عدد السياح فيها إلى **83.7** مليون سائح، تأتي بعدها الو.أ.م التي استقبلت **74.8** مليون سائح، وبعدها إسبانيا بـــ**65** مليون سائح ثم الصين بـــ**55.6** مليون سائح ثم بريطانيا بـــ**48.6** مليون سائح، وبعدها تركيا بـــ **39.8** مليون سائح و تأتي بعد ذلك ألمانيا بـــ**33** مليون سائح ثم بريطانيا وروسيا والمكسيك بـــ**29** مليون سائح. وتوضح التقارير التي أعدتها المنظمة العربية للسياحة مدى تقدم أو تراجع مرتبة الدول العربية في تنافسية السياحة والسفر فالإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ما زالت متصدرة الثلاثة الأوائل عربيا مع العلم بأن الإمارات العربية المتحدة فقط هي التي تقدمت عالميا إلى المرتبة **24** من أصل **141** دولة ثم تقدمت المغرب إلى المرتبة **04** عربيا و**62** عالميا تليها السعودية التي تقدمت إلى المرتبة **05** عربيا و**64** عالميا ثم عمان بالمرتبة **06** عربيا و**65** عالميا ثم الأردن **07** عربيا و**77** عالميا يليها تونس **08** عربيا و**79** عالميا، ثم مصر **09** عربيا و**83** عالميا ثم لبنان **10** عربيا و**103** عالميا بعدها أتت الكويت بالمرتبة **11** عربيا والمرتبة **103** عالميا ثم الجزائر في المركز **12** و123 عالميا ثم موريتانيا في المرتبة **13** عربيا و**137** عالميا وأخيرا عربيا و**138** عالميا. [1]

(1) : المنظمة العربية للسياحة، **تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015**، تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2015، المملكة العربية السعودية، 2015 ص 03. **(**http://www.arab-tourismorg.org/index.php/research/competitive-tourism-and-travel**) (بتصرف)**

ب ـ الدخل المتأتي من الوافدين السياح: شهدت الإيرادات السياحية نموا كبيرا خلال الفترة **2000** إلى **2015** وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (44): إيرادات السياحة الدولية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي(2001– 2015)

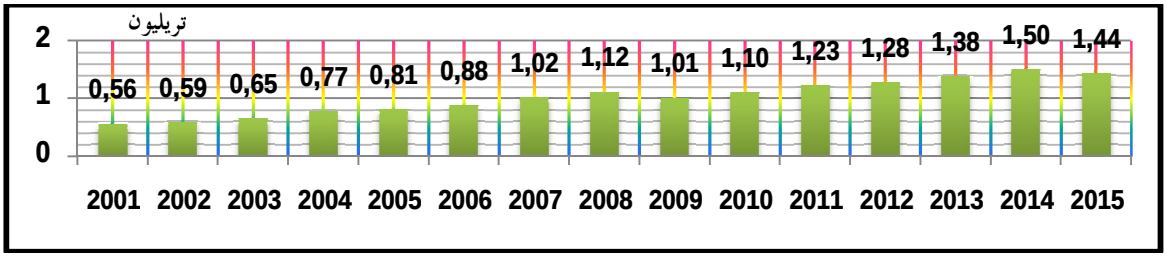

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي /http://www.worldbank.org

من خلال الجدول نلاحظ أنه من سنة **2001** إلى غاية سنة **2008** قد شهدت الإيرادات السياحة زيادة متتالية قدر متوسط زيادتها بنسبة **4.5 %** بزيادة قدرت بـــ **320** مليون دولار أمريكي، إلا أنه مع السداسي الثاني لسنة **2008** بدأت الإيرادات السياحية الدولية في التراجع وذلك كنتيجة للأزمة المالية العالمية التي هزت الاقتصاد العالمي للفترة **2008– 2009** والتي كان لها أثر سلبي على قطاع السياحة تجسد في انخفاض ملحوظ في الطلب السياحي رافقه انخفاض في عوائد السياحة الدولية ليستقر عند **1.01** تريليون دولار. ومع بداية سنة **2010**، بدأ الانتعاش في الطلب السياحي لتتزايد الإيرادات بنسبة فاقت **5 %** لتصل إلى **1.5** تريليون دولار أمريكي سنة **2014**، ومع بداية سنة **2015** بدأت الإيرادات السياحية في التراجع بسبب تراجع النمو العالمي. وتحتفظ أوروبا بأكبر حصة من حجم الإيرادات السياحية الدولية قدرت بنسبة **43 %** حيث وصلت في سنة **2014** إلى **509** مليار دولار تليها آسيا بنسبة **30 %** وأمريكيا بنسبة **20 %** أما إفريقيا والشرق الأوسط فقد حاز على نسبة **4 %** و**3%** على التوالي بمقدار **36.50** مليار دولار. **(1)**

ج – نصيب الدول العشرة الأولى من الإيرادات السياحية الدولية: بالنسبة للعائدات حسب الترتيب العالمي للدول العشر الأولى لسنة **2014** فتأتي الولايات المتحدة على رأس اللائحة **177.2** مليار دولار، بعدها اسبانيا بـــ**65** مليار دولار، والصين بنحو **60** مليار دولار، وفرنسا بـــ**55.4** مليار دولار، وماكاو بـــ**51** مليار تقريبا. وإيطاليا بـــ**45.5** مليار دولار، وبريطانيا بـــ**45.3** مليار دولار، وألمانيا **43.3** مليار دولار، وتايلاند بـــ**38.4** مليار دولار، وأخيرا هونغ كونغ بـــ **38.4** مليار دولار. أما بالنسبة لسنة **2015** فقد نشرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة تقريرها السنوي، الذي يسلط الضوء على عائدات السياحة الدولية خلال العام الماضي **2015**. حيث حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة الأولى من حيث إيرادات السياحة المحققة بقيمة **204.5** مليار دولار بفارق يزيد على **90** مليار دولار عن الصين التي جاءت في المرتبة الثانية، بينما حلت إسبانيا في المرتبة الثالثة بنحو **65.1** مليار دولار. وقالت المنظمة أن قطاع السياحة يشهد نمواً كبيراً في السنوات الماضية حيث يعد الأعلى نمواً مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفيما يخص الدول العربية، فقد تصدرتها الإمارات بنحو **16** مليار دولار، تلتها السعودية بقيمة **10** مليارات دولار، ثم لبنان فمصر والمغرب.

(1) : أبو بكر بوسالم محمد بن ذهيبة، فطيمة الزهرة عيسات، **تشخيص واقع السياحة كبديل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية - الجزائر نموذجا-**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

3 ـ مساهمة السياحة في الناتج المحلي العالمي الإجمالي: يؤكد المجلس العالمي للسياحة **WTTC** بأن مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي (المساهمة المباشرة) قد بلغت **2229.8** مليار دولار أمريكي حوالي **3**٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام **2015**، ويوقع أن ترتفع بنسبة **3.3**٪ في عام **2016**، وترتفع بنسبة **4.2**٪ سنويا، من **2016-2026** إلى **3469.1** دولار أمريكي (**3.4**٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام **2026**. أما إجمالي المساهمة فقد بلغ إجمالي مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي **7170.3** مليار دولار أمريكي (**9.8**٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام **2015**، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة **3.5**٪ في عام **2016**، ويرتفع بنسبة **4.0**٪ سنويا إلى **10.986.5** مليار دولار أمريكي (**10.8**٪ الناتج المحلي الإجمالي) في عام **2026**.[1] أنظر الشكل الموالي .

الشكل رقم (45): السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف ما بين 2006 – 2016

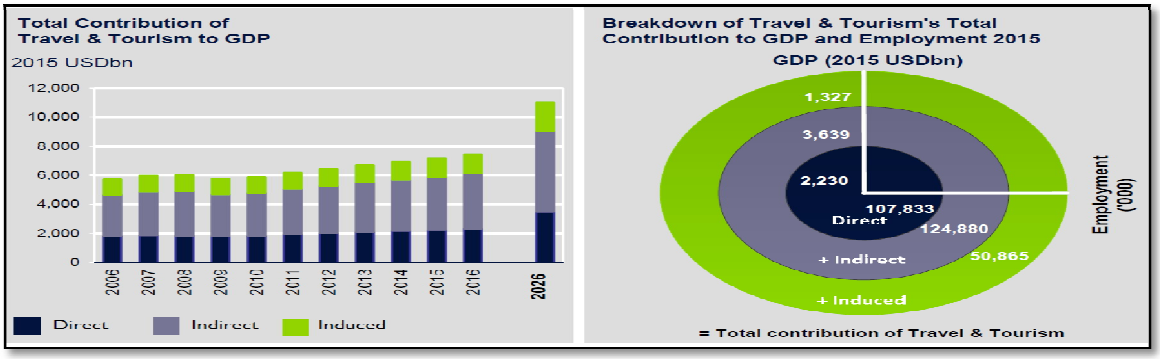

The Source: World Travel & Tourism council, THE AUTHORITY ON WORLD TRAVEL & TOURISM, **Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2016 – WORLD**, London, United Kingdom, 2016, p01.

الفرع الثاني: مكانة الصناعة السياحية على المستوى المحلي

أولا – الآثار المباشرة للسياحة: تعمل السياحية على :

1 ـ تحسين الميزان السياحي في ميزان المدفوعات: تعمل التنمية السياحية على جذب العملات الأجنبية داخل البلد لسد العجز المالي في الميزان المدفوعات، وخاصة إذا كانت الدولة سياحة، وتمتلك مقومات تطويرها، فتوظيف رؤوس الأموال للاستثمارات السياحية يهدف إلى قيام سياحة متطورة في حالة وجود إمكانات وعناصر، تساعد على بناء قاعدة سياحية، وبالتالي فتح قناة اقتصادية مهمة في جلب العملات لدعم الاقتصاد الوطني وللإسهام في ميزان المدفوعات وتجاوز حالات العجز نحو حالات التوازن والفائض، والجدير بالذكر أن النشاط السياحي لا يقتصر على حركة انتقال السائحين بين أقطار العالم وما يرافق من إنفاقات بواسطة السائحين على شراء السلع والخدمات السياحية، ولكن يتعدى ذلك إلى نشاط المنتجين أصحاب المشروعات السياحية، وما يتطلبه نشاطهم من انتقال السلع الإنتاجية والاستهلاكية وكذلك القوى العاملة ورؤوس الأموال عبر حدود البلدان لذلك قد تكون الآثار المباشرة للنشاط السياحي في ميزان المدفوعات سلبية أو ايجابية.[2]

2 ـ مساهمة السياحة في التوظيف والعمالة: تهتم الكثير من الدول النامية بصناعة السياحية بحجة كونها ذات كثافة في العمالة، سواء كانت مباشرة (عادة ما تشكل الكفة الراجحة) أو غير مباشرة، وحسب المجلس العالمي

(1): World Travel & Tourism council (WTTC), THE AUTHORITY ON WORLD TRAVEL & TOURISM, **Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2016 – WORLD**, London, United Kingdom, 2016, p01.

(2) : محمد دياب، صفاء عبد الجبار الموسوي، حسين منعم الطائي، **التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص20.

للسياحة أن السياحة والسفر في عام **2015** قد دعمت بشكل مباشر **107833000** منصب شغل (**3.6**٪ من إجمالي العمالة). أي ما يعادل**1** منصب عمل مقابل **12** منصب عمل، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة **1.9**٪ في عام **2016**، ويرتفع بنسبة **2.1**٪ سنويا إلى **135.884.000** منصب شغل (**4.0**٪ من إجمالي العمالة) في عام 2026. أما إجمالي المساهمة للسياحة والسفر بما في ذلك الوظائف التي تدعمها الصناعة بشكل غير مباشر، فقد بلغ 9.5٪ من إجمالي العمالة (**285.578.000** فرصة عمل). ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة **2.2**٪ في عام **2016** ليصل إلى **283578000** فرصة عمل ويرتفع بنسبة **5.2**٪ سنويا إلى **370204000** فرصة عمل في عام **2026**.[1] (أنظر الشكل السابق). هذا يعني أن نشاط صناعة السياحة يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على الجهود البشرية المتمثلة بعنصر العمل، إلا في حدود نطاق ضيق، كاستخدام الحاسوب الالكتروني، وهذا ما أكده أحد العلماء الفرنسيين وهو (فورستيه) من خلال نظريته على مجموعة من أرقام وحقائق مستنبطة من واقع للقطاع السياحي وكانت النتيجة أنه كلما تطور القطاع السياحي زاد اعتماده على عنصر العمل، مقارنة بالزراعة والصناعة.[2]

3 – إسهام التنمية السياحية في إعادة توزيع الدخل: غالبا ما يتم تنفيذ المروعات التنموية بالدرجة الأساس، في المدن الكبيرة والكثيفة السكان، ويكون ذلك على حساب المدن الصغيرة و الأرياف و الأماكن النائية، ففي الوقت الذي ينعم فيه سكان المدن بكل مستلزمات الحياة العصرية، فإن سكان المدن الصغيرة يعانون نقصا شديدا في هذا المجال، وهذا ما يؤدي إلى التوزيع غير العادل للتنمية و الدخل.[3] غير أن ذلك لا ينطبق على التنمية السياحية التي تأخذ بنظر الاعتبار أذواق السائحين والذين هم في الغالب من سكان المدن التي تمتاز بالتحضر وارتفاع المستوى الثقافي. فالأمر يستوجب إذا توفير خدمات بالمستوى نفسه إن لم يكن أفضل. وبهذا تعود المنفعة على المجتمع المضيف من خلال التطوير والتغيير الذي يحدث نتيجة التنمية السياحية، لأن إقامة المشروعات السياحية في الأقاليم الريفية أو النائية، التي تمتلك عوامل الجذب السياحي، تتطلب إنشاء العديد من المشروعات التنموية المتمثلة بخدمات الماء، الكهرباء، النقل، المواصلات، والمستشفيات، والأسواق وغيرها...

4 – أثر السياحة في الميزانية الحكومية : يمكن للسياحة أن تكون مصدراً مالياً مهماً لخزينة الدولة عن طريق الإيرادات التي تحققها الرسوم المستوفاة من السياح والزوار عن الخدمات المقدمة لهم، لاسيما إذا اقتنع السائح أو الزائر بأن هذه الأموال سوف تنفق أيضاً لأغراض تطوير المواقع الأثرية والتاريخية والمراقد والمواقع الدينية والمؤسسات الخدمية التابعة لها. وتعتبر الضرائب والرسوم التي تفرض على المشاريع السياحية مصدراً مهماً لميزانية الدولة.

5 – إسهام التنمية السياحية في تسويق بعض السلع: تبين من الدراسات التي أجريت حديثاً أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانياتهم للإنفاق على المشتريات في الدول التي يزورونها، ليس فقط لشراء الهدايا التذكارية السياحية بل لشراء بعض المنتوجات والسلع التي يجدونها مناسبة، خصوصاً منتجات الصناعات

---

(1): World Travel & Tourism council (WTTC), THE AUTHORITY ON WORLD TRAVEL & TOURISM, **Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2016 – WORLD**, London, United Kingdom, 2016, p01.

(2) : رؤوف محمد علي الأنصاري، **السياحة في العراق و دورها في التنمية و الإعمار**، ط1 ، مطبعة هادي برس، لبنان، 2008، ص97.

(3) : نفس المرجع، ص 112 .

والحرف اليدوية. ويعتبر هذا الإنفاق من قبيل التصدير لمنتجات وطنية دونما حاجة إلى شحن وتسويق خارجي، وبالتالي يعتبر هذا التصدير خالصاً من صعوبات المنافسة في التجارة الدولية، وكلما زادت حركة السياحة وخاصة للسائحين القادرين كلما ارتفعت حصيلة هذا التصدير من داخل الدولة إلى المشترين السائحين والزائرين، لذلك يجب على الدولة الاهتمام بالصناعات والحرف اليدوية وتقديم الدعم اللازم لها لتطويرها. والتفكير في توسيع دائرة المنتجات اليدوية والفولكلورية وتشجيعها وإقامة مهرجانات للتسوق في كافة المدن. (1)

ثانيا ـ الآثار غير المباشرة للسياحة:

1 – أثر المضاعف السياحي: إن المبالغ التي تنفق من قبل السياح والزوار، والتي تكون إيراداً لأصحاب المشاريع السياحية، يُعاد إنفاقها مرة ثانية وثالثة. وهكذا فإن الدخل المتحقق من نشاط السياحة يتضاعف في نهاية الأمر لعدة مرات بحكم تأثير المضاعف الاقتصادي. ولغرض تحسين قيمة المضاعف، وبالتالي مضاعفة الدخل المتحقق عن نشاط السياحة، لابد من تنمية القطاعات الأخرى التي تمد السياحة بعناصر الإنتاج، والمتمثلة بالدرجة الأساس بقطاعات البناء والإنشاء والصناعات المحلية المتعددة وخاصة الحرف والصناعات الشعبية التي يمكن الاعتماد عليها في سد حاجات السوق المحلية.

2 ـ إسهام التنمية السياحية في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية: للسياحة عموماً قدرة عالية على خلق سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية (بسبب امتدادات الطلب السياحي المعقدة المباشرة منها وغير المباشرة إلى أكثر فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني) وتسهم في قيام العديد من الصناعات الثانوية والجانبية التي تتصل بأكثر من مائة وخمسين صناعة مختلفة. وبناءً على ذلك فإن أثار السياحة تمتد إلى القطاعات الأخرى، وبذلك تكون محركاً قوياً للاقتصاد الوطني.

3 – إسهام التنمية السياحية في تنمية مشروعات البنى التحتية: حرصاً على إبراز الجوانب الحضارية المتميزة أمام السياح وزوار المدن الحضارية والتاريخية والدينية، لابد من تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية التي توفر جانباً مهماً من مستلزمات الحياة العصرية، ليس ضمن حدود بلديات هذه المدن فحسب، بل وفي كل المواقع التي يتواجد فيها السياح والزوار، وتشمل مشاريع الخدمات كافة، إن هذه المشاريع لا تقتصر على استخدامات السياح لها فقط، وإنما تشمل سكان المدن والمناطق الأخرى كافة.

4 – إسهام التنمية السياحية في تنمية مشروعات البنى الفوقية: إن تنمية المناطق الأثرية والتاريخية والدينية وأهمية ظهورها بالمظهر اللائق أمام السياح والزوار، يعني بالضرورة الاهتمام بالبنى الفوقية للبلد عموماً، وللمنشآت السياحية. والاهتمام لا يقتصر على بناء مشاريع البنى الفوقية وتوفيرها، بل يتعداه إلى الاهتمام الكبير بالبنى الفوقية التي تعنى بنوعية الأبنية وتصاميمها ومظهرها الخارجي.

5 ـ إسهام التنمية السياحية في المحافظة على الأماكن الأثرية والتاريخية والتراثية: على الرغم من أن المواقع الأثرية والتاريخية تشكل عنصر الجذب الأساسي في مجال السياحة، إلا أن تحسين البيئة وتطوير المواقع التاريخية والأثرية تعد من الأولويات المهمة التي لا غنى عنها وهي مكملة للسياحة. فالسائح الذي يقطع المسافات الطويلة للسياحة، يرغب أيضاً بممارسة بعض الأنشطة الثقافية والترويحية، منها الإطلاع على المعالم التاريخية والأثرية

(1) : رؤوف محمد علي الأنصاري، **السياحة في العراق و دورها في التنمية و الإعمار**، ط1 ، مطبعة هادي برس، لبنان، 2008، ص83

الموجودة. ومجاميع كبيرة من الزوار يخصصون جزءاً من وقتهم للراحة والاستجمام في البساتين والمتنزهات، وبالإضافة إلى التسوق وبالخصوص في الأسواق القديمة. وهذا يتطلب الاهتمام بالجوانب التالية:

- ✓ حماية البيئة من التلوث وزراعة الغابات والأحزمة الخضراء وحماية البساتين؛
- ✓ إقامة الحدائق العامة والمتنزهات وملاعب الأطفال؛
- ✓ ترميم وصيانة المواقع التاريخية وتحسين الأحياء القديمة. (1)

6 ـ إسهام التنمية السياحية في تطوير الإعلام وتوطيد العلاقات الدولية: يعتبر الإعلام أحد الوسائل الأساسية للتعريف بالمنجزات الحضارية للبلد أمام دول العالم، وتخصص لهذا الغرض أموال طائلة من ميزانية الدولة سنوياً. ويُعد السائح والزائر أفضل وسيلة دعائية إعلامية مجانية صادقة تعكس واقع التطور الموجود في البلد عند عودته إلى بلده. وإن استقبال ملايين السياح أو الزوار سنوياً، يعني كسب تأييد عشرات الملايين من أبناء مختلف الدول، إذا ما تم استضافة السياح والزوار بطريقة حضارية ولائقة وكسب رضاهم من خلال حسن الضيافة والمعاملة وتوفير كافة الخدمات والمستلزمات الضرورية لهم. (2)

7– إسهام التنمية السياحية في المستوى العام للأسعار: في المواسم السياحية يتدفق مئات الآلاف ويقابل هذا العدد الهائل من السياح ارتفاع في الأسعار وبالذات المواد الاستهلاكية منها، مما تخلق حالة من التضخم. وتنعكس آثار هذا التضخم وبشكل سلبي على السكان من ذوي الدخل المحدود في المدن السياحية، مما يؤدي إلى انخفاض في مستواهم المعيشي. لذلك لابد من إتباع وسائل لتوفير المواد الاستهلاكية لسكان هذه المدن، وخاصة من ذوي الدخل المحدود، وبأسعار عادية لا تؤثر على مستواهم المعيشي. إن أحد أهم الوسائل للسيطرة على الأسعار هو زيادة عرض السلع والخدمات التي يزداد الطلب عليها خلال المواسم السياحية والمناسبات الدينية. (3)

8 – إسهام التنمية السياحية في المحافظة على الطبيعة: تعتبر الموارد الطبيعية من مناطق الجذب السياحي الأساسية، وهذه الموارد تشمل المناخ، وهيكل الأرض، والمناظر الطبيعية الجذابة، والمياه بمختلف أنواعها ومصادرها،و الغابات والأشجار والبساتين، كذلك النباتات والحيوانات، وتعمل التنمية السياحية على حماية البيئة، ففي إفريقيا تم إنقاذ الكثير من الحيوانات النادرة بفضل الاهتمام بالتنمية السياحية، وبفضل الإنفاق السياحي تحولت صحراء مصر إلى منتجات خلابة باعتبارها صناعة مولدة للدخل. (4)

9 – إسهام التنمية السياحية في تطوير البيئة الاجتماعية: تعمل التنمية السياحية على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب، وتحسين نمط حياتهم وتعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين، وتساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي، وتؤدي إلى رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع، وتنتمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه، وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر. (5)

---

(1) : رؤوف محمد علي الأنصاري، **مرجع سبق ذكره**، ص105.

(2) : نفس المرجع ، ص106.

(3) : نفس المرجع ، ص113.

(4) : حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة**، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 125.

(5) : محمد دياب، صفاء عبد الجبار الموسوي، حسين منعم الطائي، **التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص31.

10 – إسهام التنمية السياحية في تطوير البيئة الثقافية: تعمل التنمية السياحية على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين، وتوفير التمويل اللازم للمحافظة على التراث والمباني والمواقع الأثرية والتاريخية، كما تنمي التبادل الثقافي والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف (الحوار بين الحضارات). كما أن السائح باتجاهاته ومعتقداته الشخصية وميوله وسلوكه، وأفكاره التي يتبناها حينما يقوم بزيارة لأي دولة، أو منطقة سياحية وتكرر زياراته لها، ينشأ نتيجة هذه الزيارات المتكررة نوع من التآلف والاندماج بينه وبين أفراد المجتمع في الدولة المضيفة قد تكون تآلفا لغويا أو ثقافيا. بمعنى تعرف السائحين إلى المقومات الثقافية للمجتمع المضيف، وتتبع إنجازاته وتطوره ي هذا المجال، إضافة إلى إطلاع هذا المجتمع على الثقافات الأجنبية الوافدة من خلال السائحين بما يحملونه من أفكار واهتمامات، حيث أصبحت التنمية السياحية مصدرا من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية، وذلك لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعماله بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أعلى، لما يحققونه من مكاسب وأرباح عن طريق العمل السياحي.[1]

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الجزائر في تنمية القطاع السياحي

يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات التي تعول عليها الجزائر للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي والتي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في الجزائر، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات والمقومات التي تزخر بها البلاد، وعلى وجه الخصوص مقومات الجذب السياحي، خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وإيراداته.

الفرع الأول: مقومات السياحية في الجزائر ومكانتها الاقتصادية:

تسمح المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والحضارية المتنوعة التي تتمتع بها الجزائر عبر مختلف مناطق الوطن، بممارسة كل أنواع السياحة المعروفة :الساحلية أو الشاطئية، الجبلية، الترفيهية، الصحراوية (الاستكشافية)، الرياضية والثقافية والدينية، العلاجية المعدنية. كما أن تنوع المناخ يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة.

أولا- المقومات السياحية في الجزائر: تعتبر المقومات السياحية عنصر من العناصر الأساسية للعرض السياحي، فهي تعتمد اعتمادا كليا عليها، وهي في الواقع الأمر تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، مما يستلزم تنميتها وحمايتها للاستفادة منها، والجزائر من الدول التي أنعم الله عليها بمقومات سياحية هامة تمكنها من أن تكون دولة سياحية بامتياز نوجزها فيماي يلي:

1 – المقومات الطبيعية: ويمكن التفصيل فيها على النحو التالي:

أ- الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في موقع استراتيجي محوري فهي تقع في منطقة ملاصقة لأكبر منطقة تجارية في العالم (الاتحاد الأوروبي) وكذا القرب من منطقة الشرق الأوسط ذات الديناميكية الكبيرة.[2] بالإضافة إلى اعتبارها بوابة القارة الإفريقية، كما تتوسط بلاد المغرب العربي وتتربع على مساحة شاسعة تبلغ **381741** كلم^2 بامتداد شريط ساحلي يقدر بـــ**1259** كلم، ويفوق امتدادها من البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء جنوبا بـــ **1900** كلم. هذا الموقع مكنها من أهمية إستراتيجية بأن تكون ممرا للعديد من طرق الاتصال.

---

(1) : نفس المرجع ص، ص32.

(2) : عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص.241.

ب- المناخ: تتميز الجزائر بثلاثة أنواع من المناخ نوجزها في ما يلي:

- ✓ **المناخ المتوسط:** ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـــ**18°**، وتبلغ ذروتها في شهر جويلية وأوت إلى **30°** فالمناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.
- ✓ **المناخ الشبه الحار(القاري):** ويشمل منطقة الهضاب العليا وهو من النوع القاري المتميز بفصل بارد طويل وأحيانا رطب إذ يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي حيث يسجل درجات حرارة معدومة بدرجات تتجاوز **30°** مئوية.
- ✓ **المناخ الصحراوي:** يسود في مناطق الجنوب والواحات، ويتميز بموسم طويل حار من شهر مايو إلى شهر سبتمبر، **40°**م حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من **40°**م، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السواح في فصل الشتاء.

ج- المناطق السياحية في الجزائر: يمكن حصر **06** مناطق سياحية في الجزائر:[1]

- ✓ **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها **1200** كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.
- ✓ **منطقة السلسلة الأطلسية:** والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة جديجة" بـــ **2308** مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).
- ✓ **منطقة الهضاب العليا:** تتميز بمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.
- ✓ **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.
- ✓ **منطقة واحات الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية.
- ✓ **منطقة الصحراء الكبرى(الهقار، التاسيلي):** يتميز الجنوب الكبير بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرًا هامًا للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).

د- التضاريس: تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية ينمكن تمييز منطقتين تتابع من الشمال إلى الجنوب:

- ✓ **منطقة الشمال:** تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، منها جبال" شيليا بالأوراس بالشرق) بارتفاع قدره (**2328** مترا)، قمة" لالا خديجة "بجبال

(1) : عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، بمعهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، يومي: 11 و12 ماي 2010، ص 03-04.

جرجرة بمنطقة القبائل (**2308** مترا) وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق، خاصة وأن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وثلوج مثل" الشريعة " بولاية" البليدة" "تيكجدا "بولاية" البويرة "و"تاغيلاف "بولاية" تيزي وزو"، وهي تعتبر محطات عامة للتزحلق ومجهزة لممارسة هذه الهواية.كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان، مما يؤهل هذا المنتوج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية والجبلية.

- ✓ **منطقة الجنوب الصحراوي:** يمثله الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من **80 %** من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء، تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف، عين صالح، ورقلة، تقرت، جانت وتمنراست . وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة" الأهقار "بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال التي تميزها قمة" تاهات" (بارتفاع قدره **2918** مترا) .كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، كالزرافة، وحيد القرن والفيلة، ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي . وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا حظي باهتمام في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر.[1]

هـ الحمامات المعدنية: قامت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بتحديد **202** مصدر مائي معدني معظمها في الشمال، كما حددت أكثر من ثمانية أنواع من المياه، وعلى المستوى المعدني توجد أربع أنواع من المصادر وهي: مصادر حمامات ذات حرارة منخفضة؛ مصادر حمامات ذات حرارة متوسطة؛ مصادر حمامات ذات فائدة علاجية؛ مصادر حمامات ذات حرارة مرتفعة. كما تملك الجزائر في هذا المجال **07** محطات للمياه المعدنية المهيأة؛ **136** منبعا ذو أهمية محلية؛ **55** مصدر ذو أهمية جهوية؛ **05** منابع ذات أهمية وطنية وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه منها مركز للعلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام قرقور...الخ[2]

و- المقومات الحضارية والتاريخية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، والشاهد عليها قلعة بني حماد ببجاية والآثار الرومانية أهمها تيمقاد والقصور والمنازل الفاخرة ذات الطابع العربي الإسلامي أهمها قسنطينة والعاصمة وغيرها، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي وهي:

(1) : خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، الجزائر، ص 222.

(2): شعبان فرج، مريم دباغي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، ملتقى وطني حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة-، يومي 27 و28 سبتمبر 2015، ص 04

منطقة الطاسيلي وتيبازة، جميلة، تيمقاد، وادي ميزاب وحي القصبة.[1] كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها : المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة، المتحف الوطني زبانة بمدينة وهران، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالحامة،وغيرها من المتاحف والمعالم التاريخية والأثرية الاخرى، وهذه المعالم تجعلها كفيلة بتلبية متطلبات السياحة وجلب الزوار. إلى جانب هذا تملك الجزائر تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، الأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف بمدينة قسنطينة، وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد لاسيما منطقة القبائل.[2]

ح- الطاقات الفندقية: تتوزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها العاملة في المجال السياحي خلال عام **2015**، على **1195** فندق ومؤسسة مماثلة بتعداد **102244** سرير-تحوز في مجملها على **8** فنادق فقط من صنف **5** نجوم و**6** من صنف **4** نجوم و**39** من صنف **3** نجوم و**46** من صنف نجمتين و**158** من صنف نجمة واحدة- تعمل **870** فندق ومؤسسة مشابهة في المدن و**230** في الحمامات و**55** في الصحراء و**21** في الحمامات المعدنية و**18** مناخية.[3]

ثانيا- مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري: يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد على النحو التالي:

أ- مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا وعربيا:

- **الأهمية الاقتصادية للاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر:** تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد، يوضح الجدول أدناه عدد المشاريع المصرح بها في سنة **2015**.

الجدول رقم (65): عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاع في سنة 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	244	3,07%	53 498	3,63%	5 144	3,59%
البناء	1 468	18,47%	126 371	8,58%	21 449	14,96%
الصناعة	2 124	26,72%	755 397	51,27%	69 772	48,68%
الصحة	134	1,69%	30 489	2,07%	3 546	2,47%
النقل	2 572	32,35%	174 327	11,83%	13 710	9,57%
السياحة	232	2,92%	139 180	9,45%	12 860	8,97%
الخدمات	1 176	14,79%	194 152	13,18%	16 849	11,76%
المجموع	7 950	100%	1 473 414	100%	143 330	100%

المصدر: سعيداني رشيد، **أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017، ص09.

نلاحظ من هذا الجدول أن أنه على الرغم من التحفيز الذي توفره الدولة الجزائرية للمستثمرين إلا أن عدد المشاريع السياحية (**332** مشروع) لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، كونه يمثل نسبة لا تفوق الـ**03%** من إجمالي عدد المشاريع ولا يتجاوز **09 %** من إجمالي قيمة المشاريع .

---

(1) : فريحة لندة، عزوز خديجة، **القطاع السياحي كخيار للتنويع من اجل تنمية مستدامة في الجزائر**، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2017، ص04.

(2) : عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجستير في اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2005، ص31.

(3) : الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، **الجزائر بالأرقام**، نتائج 2013 – 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص-ص: 54- 55.

- **مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا وعربيا** : توضح تقارير المنظمة العربية للسياحة التي تعدها كل سنتين مدى تقدم أو تراجع مرتبة الجزائر في تنافسية السياحة والسفر، بين الدول العربية ودول العالم.

الجدول رقم (66): مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا وعربيا 2007-2015

السنوات	2007		2009		2011		2015	
مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا
	133	14	139	15	140	13	141	14
	113	13	115	13	132	11	123	12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنظمة العربية للسياحة، **تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2007 – 2009 – 2001 – 2015.**

من الشكل يتبين لنا أن تدني تنافسية القطاع السياحي في الجزائر مع بقية دول العالم كونه جاء في مراتب جد حرجة تعكس الواقع المزري الذي يعيشه هذا القطاع فالجزائر مازالت تتذيل المراتب الأخيرة بدون إحراز أي تقدم عكس ما نراه عند الجيران فمثلا المغرب بعد أن كانت في المرتبة **75** و**78** و**71** تقدمت إلى المرتبة **62** دوليا سنة **2015** وبعد أن كانت تحتل المرتبة **10** سنة **2009** تقدمت إلى المرتبة **4** سنة **2015**.

ب- تطور عدد السياح في الجزائر: تشهد حركة السياح بالنسبة للجزائر الوافدين سواء من حيث الحجم أو قيمة المداخيل خلال الفترة **(2000-2014)** في الأرقام التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (67): تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السياح	866000	901000	988000	1166000	1234000	1443000	1638000	1743000	1772000	1912000	2070000	2395000	2634000	2733000	2301000	1710000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي http://www.worldbank.org/

نلاحظ تزيد عدد السواح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة **(2000-2013)** حيث تضاعف عدد السياح **3** مرات من سنة **2000** أين بلغ **86600** سائح إلى سنة **2013** أين وصل العدد إلى **2733000**، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى:

- ✓ الأوضاع السياسية والأمنية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع بالسياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة؛
- ✓ عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن؛
- ✓ تشجيع قطاع السياحة كقطاع من القطاعات التنموية.

أما سنتي **2014** و**2015** فقد بلغ عدد السياح على التوالي **2301000** و**1710000** سائح مسجلا تراجعا بـ**15.8**% عن سنة **2013** و**25.7**% عن سنة **2014**، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع إلى اختيار وجهات بديلة. (1)

ج- مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته، وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها من الحكومات في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا في الناتج الوطني

(1) : فوزية بوصفصاف، **تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد09، 2015، ص274.

الإجمالي.[1] ومنه يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي تفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع مقاسة بالنسب المئوية التي تعد جد ضعيفة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (68): تطور الإيرادات السياحية الإجمالية في الجزائر 2000-2015 (الوحدة : مليون $)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أجمالي الإيرادات	102	100	111	112	178	477	393	334	473	361	324	300	295	326	348	357

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي http://www.worldbank.org/

من الشكل نلاحظ أن إجمالي الإيرادات سياحية تتميز بالتذبذب والضعف إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة فقط بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية **286.94** مليون دولار خلال فترة **(2000-2015)**، وسجلت سنة **2015** انخفاضا في الإيرادات السياحية بنحو **2.59%** عن سنة **2014** نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

د- ميزان السياحة في الجزائر: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.وبتفحص وضعية ميزان السياحة والسفر للجزائر خلال الفترة تحت الدراسة نجد ما يلي:

الجدول رقم (69): ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015 (الوحدة: مليون$)

		2010	2011	2012	2013	2014	2015
خدمات	إيرادات	3613.0	3909.8	3765.6	3986.0	3532.3	3457.4
	نفقات	11856.1	11972.2	10802.9	10668.6	11702.7	10966.0
	رصيد	- 8243.1	- 8062.4	- 7037.3	- 6682.6	- 8170.4	- 7508.6
منها أسفار	إيرادات نفقات	219.1	208.3	196.4	230.3	258.3	303.7
		574.3	501.7	427.8	410.2	612.1	676.7
	رصيد	- 355.2	- 293.4	- 231.4	- 179.9	- 353.8	- 373.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (ons)، نتائج 2013 – 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 55 .

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان السياحة شهد عجزا دائم خلال الفترة **(2010 – 2015)** نظرا لضعف إيرادات السياحة مقارنة بمدفوعاتها، حيث كان تطور المدفوعات السياحية بوتيرة أكبر من إيراداتها خلال نفس الفترة.

كما يمكن إرجاع ارتفاع حجم المدفوعات السياحية في الجزائر إلى عدة أسباب منها:

- ✓ ارتفاع قيمة الواردات السياحية عن صادراتها.
- ✓ سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح.
- ✓ ضعف المنتوج السياحي، وعدم قدرته على جذب السياح المحليين وكذا الأجانب.

د- مساهمة السياحة في التشغيل: يؤدي القطاع السياحي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق مناصب العمل

(1) : صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، مرجع سابق، ص 153.

بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية أو المرافق المكملة لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي يسع لـــ**200** سرير ومطعم ومقهى بـــ**300** مكان يتم بدورها خلق **60** منصب عمل دائم داخل هذه المرافق بهدف القيام بتقديم الخدمات الفندقية، ومن جهة أخرى فإن عملية انجاز فندق مثلا بجميع مراحله تتطلب العديد من الموظفين، وهذا ما يؤدي إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى لقطاعي النقل أو الصناعة، فان السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى التي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي.[1] والجدول التالي يبرز مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (70): مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة 2000 – 2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
توظيف مباشر	154,7	166,3	180,5	180,5	227,5	258,9	239	225,4	227,7	269,2	254,1	266,6	292,2	321,4	305,9	327.3
توظيف غير مباشر	392,4	338,3	379,3	402,8	518,1	528	576,3	546,2	515	593,2	539,4	535,4	583	634,5	604,4	628.3

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سابق، ص 79.

نلاحظ أن عدد العاملين في القطاع السياحي بصفة مباشرة خلال الفترة **(2000-2015)** قد تضاعف بـــ**1.6** مرة من سنة **2000** أين بلغ **3924** ألف موظف ليصل إلى **6283** ألف موظف سنة **2015**، إلا أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق **5** نجوم و**4** نجوم التي تمتاز بقابلية أكبر، سجلت سنة **2015** حوالي **628.3** ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي بزيادة قدرها **3.9%** عن سنة **2014** التي سجلت حوالي **604.4** ألف عامل إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضئيلة مقارنة بما تملكه الجزائر من مقومات سياحية.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي

تسعى الجزائر جاهدة إلى إعطاء قطاع السياحة أبعاد متعددة الجوانب بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية باعتبارها كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي. لذلك برمجت الجزائر الكثير من البرامج نذكر منها :

أولا- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: يسجل هذا البرنامج في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني إستراتيجية مرجعية ورؤية لأفاق **2030**، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم **01-20** لـــ **29** يونيو **2010** المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم.

- ✓ يهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان، والأنشطة عبر التراب الوطني؛
- ✓ كذا تطوير جاذبية الأقاليم؛
- ✓ يرتكز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية؛
- ✓ وإنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية،

(1) : قاشي يوسف، خلدون زينب، **الصناعة السياحية وأهميتها في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ملتقى دولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، 2016، ص 123.

✓ إنشاء مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.[1]

ثانيا ـ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **(SNAT 2030)** وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية، وهو يمثل نظرتها للسياحة الوطنية على المدى القصير **2009**، والمتوسط **2015**، والطويل **2025**، في إطار التنمية المستدامة، وهو يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها، والذي تتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

✓ ترقية اقتصاد بديل لقطاع المحروقات؛

✓ تثمين الوجهة السياحية للجزائر؛

✓ ترشيد التوازنات الكبرى، الانعكاسات على القطاعات الأخرى؛

✓ تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري؛

✓ التوافق الدائم بين السياحة والبيئة.[2] ومن الفروع السياحية المطلوب تطويرها: الفندقة/ المطاعم/ المنتجعات، الحمامات المعدنية، السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، تطوير وتنويع المنتجات السياحية، تطوير الجودة/ العلامة التجارية/منح العلامات. [3]

1 ـ آليات تفعيل القطاع السياحي في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030: بعد فشل السياسات العديدة المتبناة من طرف الحكومة للنهوض بقطاع السياحة، عملت الجزائر على إعادة بعث القطاع السياحي، حيث تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في آفاق **2010** في شكل وثيقة المسماة "بمخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق **2010**" وبعد سنتين من تنفيذه تم إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي ليصبح مخطط أعمال لآفاق **2013**، وتماشيا مع ذلك وبعد عدة تعديلات تم تجسيد المخطط التوجيهي للسياحة آفاق **2030**.[4] يشرح أهداف الدولة السياحية على مدى السنوات القادمة في أفاق **2025** ، للوصول إلى درجة الامتياز السياحي في منطقة الأورو متوسطية. وهو نموذج متكامل ناتج عن تشاورات مع جميع الفاعلين وعلى مختلف المستويات (إطارات فندقية، أصحاب مطاعم وكالات سياحية، المرشدين المتعاملين، الجمعيات...الخ.كما حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفية تنمية السياحة في الجزائر عبر هيكلة الأقطاب السياحية[5] التي تعتبر نموذج للسوق السياحية الوطنية والدولية، وتم تحديد سبعة **(07)** أقطاب سياحية هذه الأقطاب مجسدة وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني كما يلي:

✓ القطب السياحي شمال شرق: وقد سطر له مشروعا، بين الفنادق الفخمة والشبكة والمعيارية. وهو يضم الولايات التالية: عنابة، الطارف، سكيكدة، سوق اهراس، قالمة، تبسة؛

---

(1) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تحيين 2017، **http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme**، تم الاطلاع عليه يوم 2017/09/20.

(2) : وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، الكتاب رقم 01،ص24

(3) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

(4) : بن زعرور شكري، **ساطور رشيد، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية**، ملتقى دولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، 2016، ص176.

(5) : يعتبر **القطب السياحي** على أنه تركيبة في مساحة جغرافية معينة من مؤهلات سياحية (فضاءات ومسالك) ونشاطات سياحية ذات نوعية (هياكل ايواء وترفية)، منسجمة متكاملة مع مشروع تنمية إقليمية، واعتمادا على مؤهلاتها وجاذبيتها الإقليمية

- القطب السياحي شمال وسط سطر له **32** مشروعا، **9295** سريرا، ويضم الجزائر العاصمة، تيزي وزو، تيبازة، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، المدية، بومرداس؛
- القطب السياحي شمال غرب سطر له **18** مشروعا، **10146** سريرا، ويضم وهران، عين تيموشنت، مستغانم، تلمسان، غليزان، معسكر، سيدي بلعباس؛
- القطب السياحي جنوب شرق الواحات سطر له **04** مشاريع **2092** سريرا، ويظم غرداية، بسكرة، المنيعة والوادي؛
- الجنوب الكبير جنوب غرب(توات القرارة) مشروعان بـــ**1513** سريرا، ضم القصور، تيميمون، بشار، أدرار؛
- الجنوب الكبير الأهقار سطر له مشروع، **225** سريرا، ويضم تمنراست؛
- الجنوب الكبير الطاسيلي لم يسطر له أي مشروع، **150** سرير، ويضم جانات واليزي.[1]

إن أهم النتائج المرتقبة من خلال تنفيذ هذا المخطط الذي قسم إلى أقطاب في الشمال وقطبان في الجنوب وكذا قطبان في الجنوب الكبير تتمثل في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل، وبعث السياحة الداخلية وبناء المقصد السياحي، أما السيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط فيمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (71): السيناريوهات المتوقعة من المخطط SNAT آفاق 2030

السيناريوهات	عدد السياح	عدد المشاريع	عدد الأسر الجديدة	القيمة المالية (مليار دينار)	الإنجاز السنوي
السيناريو الثاني الضروري	16مليون	635	100000	300	600 سرير (50 مشروع)
السيناريو الثالث المعتدل	12مليون	1240	200000	600	1200 سرير (100 مشروع)
السيناريو الأول المتفائل	18 مليون	2500	400000	1200	24000 سرير (200 مشروع)

المصدر: بن مو فق زروق، **التخطيط الإستراتيجي الإقليمي للاستثمار السياحي في الجزائر ما بين المعوقات والحلول**، ملتقى وطني حول: مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، يومي: 09 – 10 جانفي 2017 م، ص 12.

هناك اهتمام كبير من طرف السلطات من أجل تحسين وترقية قطاع السياحة لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط، فالجزائر تبحث عن موارد أخرى لإتمام برامجها التنموية ويبقى الآن مسؤولية السلطات المعنية لتنفيذ هذا المخطط من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة عبر مختلف المراحل.

2 ـ تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025: يعد هذا المخطط أداة تُتَرْجِمْ إرادة الدولة في تثمين الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة التحول السياحي للجزائر والارتقاء بها إلى مصاف الريادة في المنطقة الأورو-متوسطية، من خلال توفير الشروط الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة وبأقصى درجة من الفعالية، كما يعمل على إيجاد الظروف الموضوعية الكفيلة بإنجاح مشاريع سياحية طموحة مبنية على أسس سليمة، من خلال وضع سياسة لتكوين الموارد البشرية على جميع الأصعدة المرتبطة بالسياحة وباعتمادها على الأقطاب السياحية كوجهات رمزية ناشئة للوجهة الجديدة للجزائر وهذا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص مع توفير مصادر التمويل للمشاريع السياحية، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 يستهدف تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.[2]

(1) : بن مو فق زروق، **التخطيط الإستراتيجي الإقليمي للاستثمار السياحي في الجزائر ما بين المعوقات والحلول** ، الملتقى الوطني السابع حول : مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، يومي: 09 – 10 جانفي 2017 م، ص 12.

(2) : هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 9، ديسمبر2014،ص222.

الفرع الثالث: معوقات التنمية السياحية وسبل ترقيتها في الجزائر:

أولا ـ معوقات السياحة في الجزائر: لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص من خلال الزيارات للمواقع والمسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة وهذه النقائص تم حصرها في التالي: (1)

- ✓ **ضعف نوعية المنتوج السياحي:** ضعف نوعية الخدمات السياحية، فندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة، مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية وغياب مواد مثيرة للجاذبية.
- ✓ **ضعف نوعية النقل والمواصلات:** عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، وزادت حدته من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب، بالإضافة إلى عدم التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج؛
- ✓ **ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:** غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية وعدم التكييف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات، بالإضافة إلى نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.
- ✓ **غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق:** غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات، ضعف تسويق الوجهة الجزائرية في الخارج، كما تعاني الجزائر ومنذ الخروج من الأزمة السياسية التي كادت تعصف بالبلاد، وهو إرهاب الأفراد والممتلكات، إذ لا يأمن أي شخص على سيارته حتى وهي داخل المرآب، فما بالك بتنقله بها إلى مناطق ساحلية أو صحراوية، فبسبب انعدام الأمن و الأمان عزف السياح الأجانب عن المجي، أما بالنسبة للسياح المحليين فقد أدى ذلك إلى لجوء معظمهم إلى قضاء عطلته في الدول المجاورة من أجل الاستمتاع و الإحساس بالأمن.
- ✓ **سوء تسيير وتنظيم الخدمات المالية وعدم تكيفها مع القطاع:** ويرجع ذلك إلى ضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، وكذا المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل الأموال و تسهيل التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية، هذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الدخول في استثمارات مباشرة في الجزائر بالرغم من وجود كل المقومات التي تتوفر عليها الجزائر.
- ✓ **تغلغل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة:** ويرجع إلى عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.
- ✓ **ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع:** هذين العاملين هما أحد الجوانب السلبية في عملية التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب والمحليين أو معرفته لطبيعة وتاريخ السياحة الداخلية كلما شهد القطاع السياحي تطورا وارتفع عدد الوفود الاجنبية في دخول القطر الوطني ونقل صورة جميلة عن المجتمع الجزائري والعادات والتقاليد والحلي والمصنوعات التقليدية وشخصية الفرد بصفة عامة.

(1) : وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، الكتاب رقم 01،ص 53

- ✓ **أثر توجيه إيرادات قطاع المحروقات:** إن ارتفاع سعر البترول، وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهجا صناعيا وتجاريا بحتا، في حين أن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي وتوفير للحماية والأمن للمناطق السياحية والأفراد.(1)
- ✓ **ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية:** تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلا من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، التي أثبتت أنها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات والصناعات، وهذا هو الإشكال المطروح في قانون الاستثمار الجزائري، حيث نجده يقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، وبالتالي فهي تفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس مثلا يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر بصفة ايجابية على الاستثمارات السياحية.(2)

ثانيا ـ سبل ترقية القطاع السياحي في الجزائر: رغم السياسات التي تتبعها الدولة الجزائرية بغرض النهوض بالسياحة إلاّ أنّها غير كافية والدّليل على ذلك نسبة المداخيل السنوية من السياحة، بالإضافة إلى كون أنّ أغلبية الجزائريين يفضّلون التنقّل خارج الوطن خاصّة إلى تونس بغرض السياحة، وهذا وإن دلّ على شيء يدلّ على أنّ القطاع السياحي في الجزائر لم يستفد من الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر وبالتالي لم يكتسب ميزة التميّز التي تجعله يتميّز عن الدوّل الأخرى في هذا المجال، ولذلك ومن أجل اكتساب هذه الميزة في هذا القطاع وجب:(3)

- ✓ **ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية** الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية مع التوجه نحو السياحة الداخلية.
- ✓ **الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي** لتحقق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضاً تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية.
- ✓ **تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السواح** أو البضائع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث...الخ. وهذا بدوره يخفض من أسعار الإقامة في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى. وكذلك تبسيط وتخفيض الإجراءات الجمركية على حاجات السواح التي يجلبونها معهم لغرض الاستعمال وليس البيع مثل أجهزة كاميرات الفيديو. أو التلفون النقال أو بعض أجهزة التصوير ..
- ✓ **نشر الوعي السياحي** بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف:

(1) : عيساني عبد الفتاح، **القطاع السياحي في الجزائر: مشاكل ومقترحات ، رؤية تخطيطية للاستثمار السياحي لترقية قطاع السياحة في الجزائر** ، على الرابط: http://diae.net/29851

(2) : شعبان فرج، مريم دباغي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، ملتقى وطني حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة-، يومي 27 و28 سبتمبر 2015، ص 10.

(3) : حميمدات صالح، قميحة فيصل، **تنافسية القطاع السياحي الجزائري**، ص-ص: 14– 15.

- نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن معاملة السائحين؛
- توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة ومستوى النظافة في المناطق السياحية؛
- حماية التراث الوطني من كل ما يتعرض له من سرقة وتدهور؛
- تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة على جميع المستويات.

✓ **تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق :**

- وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق.
- تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
- وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطاً وواضحا وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعاً للازدواج والروتين والفساد في الإدارة.

✓ **تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع:** إن احتلال الجزائر لمرتبة متدنية فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي يدل على تخلف الأطر التنظيمية والرقابية على مستوى هذا القطاع وبالتالي بروزها كعراقيل تساهم في الحد من رقيه وتطور مساهمته في النشاط الاقتصادي، حيث يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير وما لذلك من تفضيل للسياح الأجانب لوجهات سياحية في بلدان أخرى ذات تسهيلات أفضل، كما يتعين عليها وتماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط إجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الاستثمارية أمام القطاع الخاص بما يعزز من تطور الخدمات المقدمة.

✓ **إتباع سياسة ترويجية فعالة:** يتعين على الجزائر وقصد التعريف بتراثها السياحي وقدراتها في هذا المجال إتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج، ونظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر على المستوى الأمني، يجب بإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأجانب حول مدى توفر السلامة والأمن فيها اعتبارهما عاملين جد مؤثرين على توافد السياح لأي بلد. وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على تطوير الإستراتيجيات التسويقية والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية للتعريف بالتراث السياحي الجزائري ومختلف الخدمات والحوافز الموفرة للسياح المتوافدين عليها. [1]

✓ **الإسراع بتطوير مستوى الخدمات** والوصول إلى الجودة العالمية من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.

(1) : فارس فضيل، مرابط محمد، **واقع قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة مؤشرات التنافسية الدولية وآليات تطويره في ظل برنامج SDAT 2025**، الملتقى الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، يومي 09 و10 نوفمبر 2016، ص 17 .

- ✓ **تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي** بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة.
- ✓ **تطوير المنتج السياحي** وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من الاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.
- ✓ **الإسراع بتطوير مستوى الخدمات والوصول إلى الجودة العالمية** من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.
- ✓ **إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص** والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي و تطوير أكثر للوكالات السياحية والأسفار عن طريق رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.
- ✓ **تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي** بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة.[1]
- ✓ **الاستفادة من تجارب الدول** التي استطاعت أن تنمي قطاعها السياحي وتصبح من أهم الوجهات السياحية ومن أهمها تجربة تونس و المغرب هذا لما تمتلكانه من مقومات طبيعية وحضارية وثقافية مشتركة و متشابهة.

(1) : عيساني عبد الفتاح: **القطاع السياحي في الجزائر: مشاكل ومقترحات**، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، http://diae.net/29851

خلاصة الفصل :

إن الاعتماد على القطاعات الاقتصادية المنتجة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي يسهم بشكل كبير في جعل النمو الاقتصادي نمو عادل، من جانب كونه يفعل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، كالزراعة والصناعة والطاقات المتجدة وحتى السياحة، إلا أن استراتيجية الاقتصاد الوطني متزال تعتمد على استزاف الثروة البترولية والغازية على حساب التصنيع والزراعة، والطاقة المتجددة، الأمر الذي يجعل من مهمة التنويع الاقتصادي أمرا صعبا ومنه فإن مهمة نجاح التنويع الاقتصادي عن طريق تفعيل القطاعات الاقتصادية سالفة الذكر لتحفيز التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر دخلها و هذا عن طريق الاهتمام بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتفعيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو الاقتصادي والتوجه نحو استغلال الطاقات الطاقة المتجددة واستدامتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ مع الاهتمام بالقطاع السياحي كضرورة حتمية باعتباره موردا إضافيا وكبديل لخلق الثروة خاصة العملة الصعبة إن أحسن استغلاله، على ان لا يعتمد على هذه القطاعات بشكل منفرد لكنه يمكن الاهتمام بقطاع بنسبة أكبر على قطاع آخر وهذا لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد. وهذا خاصّة مع الثروات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر في هذه المجالات بالإضافة إلى محدودية عطاء قطاع المحروقات ذي الأفاق المغلقة. ولهذا يجب إعادة النظر في هذه السياسات ووضع استراتيجيات قائمة على أسس علمية تهدف إلى تحقيق التميّز في هذه القطاعات، وذلك من أجل خلق قواعد قادرة على المنافسة وهذا بأخذ بعين الاعتبار جميع الخصائص والظروف المحلية والدولية، .

الخاتمة العامة

- الخاتمة؛
- النتائج ؛ واختبار صحة الفرضيات ؛
- التوصيات ؛
- آفاق الدراسة .

الخاتمة :

صفوة القول، ومن خلال ما سبق التطرق إليه سلفا نقول أن أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية تكمل من كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد مستدام يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة. وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن الجزائر سعت لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي عند التوجه إلى اقتصاد السوق بأخف الأضرار وهذا بالاعتماد على مورد وحيد هو النفط لتمويل تنميتها الاقتصادية على مر قرابة الستة عقود من العمل الإنمائي والتوجهات المعلنة بشأن تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية لا يزال الاقتصاد الجزائري يتسم بالهشاشة والضعف كونه ما يزال يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل. فالاعتماد الشديد للاقتصاد الوطني على النفط يعكس الفشل الشديد في تنويع الاقتصاد، رغم أن الحكومة كانت ولا زالت تنادي بهذا التنويع، ورغم محاولاتها للقيام بجملة من التدابير والسياسات لتنويع الاقتصاد الوطني، إلا أن الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي والزراعي بصفة خاصة يعكس درجة فشل هذه السياسات. تلك الوضعية التي تجعله على خط المواجهة أمام إشكاليتين رئيسيتين، وهما مخاطر الصدمات الخارجية في ظل هشاشة التوازنات الداخلية والخارجية، بالإضافة إل تحدي الانخراط في مشروع الشراكة العالمي لإرساء التنمية المستدامة، وما يطرحه هذا التوجه من مكاسب ومخاطر عميقة جراء ما تتضمنه فلسفة التنمية المستدامة.

كل ذلك يستدعى مراجعة السياسات الاقتصادية، وانتهاج استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة اقتصادية ومؤسسية، لرفع مساهمة القطاعات والفروع والأنشطة البديلة في الاقتصاد الوطني، عن طريق سياسات اقتصادية جديدة للتنويع الاقتصادي الأفقي والرأسي، الذي ينمى الروابط الأمامية والخلفية بين جميع القطاعات، بما يساهم في التخلص التدريجي من مصدر الدخل الوحيد للثروة. وهذا عن طريق الإقتداء باستراتيجيات التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي والسبق التنموي، للخروج من حلقة التخلف، مثلما هو الحال في العديد من التجارب العالمية الناجحة كالنمور الآسيوية، وكوريا الجنوبية وتركيا وماليزيا، والنرويج...، الأمر الذي يتطلب الاستفادة منها في صياغة إستراتيجية شاملة أو جزئية لتنويع الاقتصاد الجزائري، وتنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات ومصادر الدخل، وإحلال الواردات، في إطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية، واستشراف الأفاق المستقبلية المرتبطة باقتصاديات الموارد، واقتصاديات الطاقة التقليدية وغير التقليدية والمتجددة.

النتائـــج :

- ✓ إن اختيار إستراتيجية التنويع الاقتصادي لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.
- ✓ يحتل البترول مكانة هامة في الاقتصاد الوطني إذ يعتبر بمثابة مورد استراتيجي تعتمد عليه الدولة لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وعليه فالبترول يعتبر نعمة وليست نقمة إلا حد ما، كونه خلص الجزائر في الكثير من المحطات من مشاكل كبيرة خاصة المديونية الخارجية.

- ✓ إن الإسراف في الاعتماد على قطاع المحروقات كليا في تمويل التنمية الاقتصادية منذ الثمانينات وبقائه المحرك الأساسي لمعدلات النمو في الجزائر. حتم على مخططات التنمية في الجزائر أن تصبح رهينة لتقلباته التي تحدث في أسواق النفط العالمية. ما كبد الجزائر خسائر اقتصادية كبيرة جراء الانخفاضات الكبيرة لعوائده وقد بدا ذلك جليا من خلال الأزمات النفطية التي عرفتها الجزائر على منذ الأزمة النفطية لسنة **1986** وصولا إلى الأزمة الأخيرة لسنة **2014** التي أثرت بشكل سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.
- ✓ يتضح مما سبق أن عجز القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، السياحة، الطاقة المتجددة) في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات.
- ✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل **98 %** من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
- ✓ على الرغم من ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات في بعض الأحيان من إجمالي الصادرات، إلا أن قيمها تسجل انخفاضات خاصة في ظل انهيار أسعار النفط، وبالتالي لا توجد أي دلائل على التخلص- ولو في الوقت القريب- من التبعية للنفط بالنظر لهامشية هذه الصادرات، حيث لا تتعدى **02 %** في أحسن الاحوال.
- ✓ إن تنويع الاقتصاد أمر لابد منه في ظل الاعتماد الكلي على الصادرات من المحروقات، فمن خلال دراستنا رأينا أن الجزائر تتأثر بالأزمات التي يشهدها سوق النفط وتمتد آثارها إلى جميع القطاعات والمستويات، وهذا ما كشفته أزمة النفطية **1986** وكذا أزمة **2014** وما خلفته من أثار وخيمة على مختلف المتغيرات الاقتصادية وحتى الاجتماعية في الجزائر
- ✓ رغم الإصلاحات المعتمدة والبرامج الكبرى ذات المخصصات المالية الضخمة التي فاقت قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري فقد انعكست بالسلب على النمو والتنمية في الجزائر بسبب اختلال توزيعها على القطاعات الإنتاجية.وهذا **ما يبرهن صحة الفرضيات التالية:**
  - **يعتبر النفط سلعة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.**
  - **إن غياب التخطيط الاستراتيجي واعتماد البرامج التنموية على الجباية البترولية جعل الجزائر تبقى بعيدة عن مطلب التنويع الاقتصادي.**
- ✓ إن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من أثار الأزمة النفطية الحالية هي إجراءات ناجحة في الأجل القصير فقط كون أن هوامش الوقائية للسياسة المالية و المتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات قد نفذ خلال مدة قصيرة كونه فقط أكثر من **90** مليار دولار خلال ثلاثة سنوات فقط اي حوالي النصف بعد أن سجل قرابة **180** مليا دولار سنة **2014**
- ✓ جملة التدابير التي انتهجتها الجزائر لا تعبر عن الإرادة الحقيقية للخروج من الأزمة وأقل ما يقال عنها أنها سطحية، فضلا عن كونها مؤقتة ولا تصلح في المدى القصير أو حتى الطويل. بالإضافة إلى أن إجراء خفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة هي إجراءات لها أثار اجتماعية وخيمة خاصة على الفئة الفقيرة ومحدودة الدخل.

- ✓ إن البرنامج الاقتصادي للنمو الجديد الذي أطلقته الجزائر لحكومة الجزائرية بناء على سيناريوهات مستقبلية لا يمكن أن يكون ناجعا ولن يصمد أمام التحديات التي لا تزال تواجه الاقتصاد إقليميا ودوليا، مما يعني إنها سياسة غير متوازنة اقتصاديا و لم تكن مطلوبة حتى اجتماعيا.وهذا ما يبرهن **خطأ الفرضية التالية:**

- **تعبر جملة التدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014 دائمة وتصلح في المدى الطويل.**

- ✓ عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع السبب إلى أن مناخ الاستثماري في الجزائر ما يزال غير مؤهل بسبب كثرة الإجراءات والقيود الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية التي تحد من عملية الاستثمار.
- ✓ بالنظر إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية فإن هذه الأخيرة تكاد تنعدم كونها لا تساهم إلا بنسبة **01 %** ما يعطي انطباع عن ضعف سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر رغم سعي الدولة الجزائرية إلى تطوير آلياته.
- ✓ إن الإفراط في تبني الكثير من السياسات الاقتصادية غير ناجحة في الوقت الحالي والمثبطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كالإفراط في تبني القاعدة **51/49** من قانون الاستثمار خاصة في القطاعات المنتجة والتي لا تضر بالقطاعات الإستراتيجية أو أمن الوطن. و هو يبرهن **صحة الفرضية التالية:**

- **لا يساهم مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التمسك بالقاعدة 49/51.**

- ✓ تتميز التجارة الخارجية في الجزائر بأنها لا تخرج عن النمط العام للتجارة الخارجية للدول النامية من حيث تركز صادراتها في المواد الأولية يسيطر فيه النفط على النسبة الغالبة(97%) من الصادرات وبعض المنتوجات الزراعية ذات الميزة التنافسية التي لا تتعدى (02 %) في أحسن الأحوال. ما يؤكد اختلال العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والواردات وتدهور المنافسة الأجنبية للبلاد. ما يبرهن **صحة الفرضية التالية:**

- **ضعف التجارة الخارجية يجعل من خيار الانفتاح على التجارة الدولية تحديا لتنويع الصادرات خارج محروقات.**

- ✓ يعتبر التصنيع محرك أساسي في توفير الكثير من الحاجيات الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي، وتحسين إنتاجيته من حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة.
- ✓ يعمل القطاع الزراعي على تخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في فترات الأزمات كما ويعتبر إستراتيجية فعالة في التأثير على باقي القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية عموما.
- ✓ في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية تمتلك الجزائر عدة مزايا نسبية في مختمف القطاعات الإنتاجية خاصة القطاع الزراعي والصناعي التحويلي ما يمكنيا من بناء اقتصاد صلب ومتنوع المداخيل إضافة إلى دخل قطاع المحروقات وقطاع السياحة والخدمات. **وهو ما يبرهن صحة الفرضية التالية:**

- **يعتبر كل من قطاع الصناعة والفلاحة من أفضل القطاعات البديلة لتحقيق التنويع الاقتصادي.**

التوصيات و الاقتراحات: إن الطبيعة الريعية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المطبقة لمورد النفط جعلت منه مرتعا للأزمات والمخاطر المرتبطة بهذا المورد من انخفاض في الأسعار، إمكانية النضوب... وغيرها، فأصبح بذلك هذا الاقتصاد رهينا بمدى تذبذبات عائدات النفط وتحركاتها سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل التنويع الاقتصادي عن طريق إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، فضلا عن عملية التنسيق بين هاته القطاعات بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. وعليه فإن محاولة الجزائر للخروج من مأزق اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط وتنويع القاعدة الاقتصادية. لن يكون بالأمر السهل خلال الفترة القادمة كون أن مواجهة تراجع أسعار النفط في المدى المنظور تتطلب معالجات غير تقليدية ومنه فإن فلسفة التنويع والخروج من وطأة الاقتصاد الريعي تتطلب التأكيد على مفاهيم اقتصادية واجتماعية واضحة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة المتواضعة يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ ينبغي على الجزائر أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي وأن تبتعد عن القطاع الريعي تدريجيا في بناء اقتصادها الوطني خاصة على المدى الطويل كونه بتميز بالدرجة الأولى أنه مورد طبيعي قابل للنضوب وبالدرجة الثانية أنه يتعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق الدولية مما يعرض برامج التنمية في الجزائر للخطر. وعليه يجب والاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة ومتجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- ✓ ضرورة العودة إلى التخطيط الإستراتيجي للتنمية مع وجود تعديل عميق في طبيعته وفنيات ممارسته فالتحولات لا تلغي التخطيط ولا تعني غياب الدولة بل إن تجارب الدول المختلفة تؤكد وتثبت أهمية دور الدولة في العملية التنموية.
- ✓ يتطلب بناء اقتصاد مستدام وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية.
- ✓ توسيع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وإشراكه في إنجاز المشاريع المقترحة لتنويع القاعدة الاقتصادية خاصة إذا كانت هذه المشاريع تحملا مخاطر اقتصادية معينة، فالقطاع الخاص أكثر حرصا من القطاع العام على تفادي المخاطر وبذلك نتمكن من حماية المال العام ومخاطر توريطه في مشاريع ذات مخاطر عالية. خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع المتعلقة بتطوير الهياكل السياحية والترفيهية ذات الطابع الخدمي. وذلك يستلزم وضع نظام ضرائبي عادل ومحفز من أجل تعزيز إيرادات الخزينة العامة بما يمكن الدولة من مواجهة الأعباء الأساسية، ومنها التعليم والرعاية الصحية والأمن، وتطوير البنية التحتية.
- ✓ الاستفادة من دروس التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الفاشلة فتجنب السياسات التي تسببت في فشلها. وعليه يمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية الناجحة في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي. والاستفادة من تجربة هولندا الفاشلة بعد اكتشاف حقول الغاز سنة **1959** (المرض الهولندي) واعتمادها عليه ما أدى إلى اضمحلال قطاعاتها الانتاجية خاصة قطاع التصنيع.

- ✓ تسخير إستراتيجية جديدة علمية وعملية ترتكز على محاور أساسية، تتمثل في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، و تحقيق المزيد من فرص ترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع النفط.
- ✓ يجب التركيز على اجتذاب الاستثمارات من حيث النوع لا من حيث النوع، إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الفلاحي والقطاع الزراعي. وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ تأمين احتياطات الصرف في ظل غياب معرفة توظيفها خاصة فيما يعرف بما يسمى بالصناديق السيادية أو استيراتيجية شراء المؤسسات التكنولوجية خاصة في وقت الأزمات المعاكسة خاصة في حالة توفر احتياطات كبيرة كما كانت في الجزائر سابقا؛
- ✓ العمل على رفع أسعار المنتجات الفلاحية المحلية بما يتناسب مع قدرة المواطنين وحمايتها من منافسة السلع الأجنبية على المدى القصير، وتقديم مختلف أنواع التمويل للفلاحين خاصة صيغ التمويل الاسلامي، وتوفير التأمين وخفض وإعفاء الفلاحين من مختلف الضرائب خاصة السلع المصدرة إلى الخارج وتوفير المكننة والتكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- ✓ إعادة التصنيع إلى البلاد من خلال حزمة من الصناعات خاصة الصناعات المستقبلية كاقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وصناعة وتكرير البترول وانتاج المشتقات البترولية داخل الوطن والعمل على انجاز بعض الهياكل الاستراتيجية كالطرق والسدود والجسور والمطارات والموانئ وتوفير العقار.
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم لمختلف فئات المجتمع تدريجيا وإعادة ضبطها مع الوظيفة والحالة الاجتماعية والاقتصادية لمختلف طبقات المجتمع، خاصة سكان المناطق الريفية والصحراوية.

آفاق الدراسة : وبناءً على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

- ✓ إشكالية التنويع الاقتصادي في ظل سيناريوهات النموذج الاقتصادي الجديد **2016 – 2030.**
- ✓ آليات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع في ظل تراجع أسعار النفط .
- ✓ تحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء التجربة النرويجية.
- ✓ إستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ دور المنتجات ذات المزايا النسبية في تنويع الاقتصادي وترقية الصادرات الوطنية في ظل تراجع أسعار النفط.
- ✓ دور التعاون الاقتصادي مع دول الجنوب كخيار استراتيجي لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ دور التكامل العربي في ترقية الصادرات العربية البينية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ بعث التكامل المغاربي لتحقيق التنويع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع :

I – المصادر:

أ- القرآن الكريم:

1. سورة يوسف، الآية **46**، **47**، **48**، **49**.
2. سورة الأنفال، الآية **60**.
3. سورة المائدة، الآية **48**.
4. سورة التوبة، الآية **34**.

ب- النصوص التشريعية و التنظيمية:

1. القانون رقم 16–09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ03 أوت 2016، **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 46.
2. الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 01 جمادي ثانية 1422، الموافق لـ 20 أكتوبر سنة 2001، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47.
3. **الأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتم للأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47.
4. **الأمر رقم 09 -01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق لـ يوليو 2009 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009**، الجريدة الرسمية، العدد 44.
5. **القانون رقم90–10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 ، المتعلق بالنقد و القرض**، الجريدة الرسمية، العدد16.
6. **المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني من عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد64.
7. **المرسوم التنفيذي رقم (145/02) المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص**، رقم (302/108)، الجريدة الرسمية، عدد 33.
8. **المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم**، الجريدة الرسمية، العدد، 15المادة 01. .
9. **المرسوم التنفيذي رقم 282/01، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 55، المادة 01.
10. **المرسوم التنفيذي رقم : 05 – 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد 64.
11. **الوضعية الشهرية لبنك الجزائر في 31 ديسمبر 2017**، الجريدة الرسمية، العدد 32، الجزائر ، 03 جوان 2018.
12. **المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر من المادة 02 – إلى المادة 07.
13. **المادة 212**، المؤرخة في ربيع الأول في عام 1438 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016، العدد77.
14. القانون رقم 14/16 المتضمن قانون الكمالية، المؤرخ في ربيع الأول في عام 1438 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016، لسنة الثالثة والخمسين، **الفصل الثالث، الحسابات الخاصة بالخزينة**، المادة 119، 120، 121 ، والتي تحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد77
15. قانون رقم 16-09 **المتعلق بترقية الاستثمار**، مؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية،العدد 46 .

II – المراجع :

أ – المراجع باللغة العربية:

أ – الكتب :

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة**، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2014.
2. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادي، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، ط01، القاهرة، مصر، 2014.
3. أحمد عارف العساف، **محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2011.
4. أحمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
5. أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط**، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة لسياسات، قطر،2015.
6. أسعد جواد كاظم، **التنمية البشرية المستدامة، ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2002.
7. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج - استراتيجيات)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
8. بشير محمد التيجاني، **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
9. بشير محمد موفق لطفي، **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

10. بيته ساندر، بيتر فاث، آنكا ليتز، **التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة**، ترجمة حسا الشمسي، مجموعة النيل العربية،القاهرة، مصر، 2014.

11. جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية: مفاهيم– نظريات– تطبيقات**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012.

12. جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986.

13. الجمعة علي بن محمد، **معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية**، مكتبة العبيكان، الرياض ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2000.

14. جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010.

15. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000.

16. حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط 2 ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

17. حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة**، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

18. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، ط 1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006.

19. خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.

20. خلف بن سليمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

21. ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر 2015، ص18.

22. الرادوي تيسير، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1985.

23. رؤوف محمد علي الأنصاري، **السياحة في العراق و دورها في التنمية والإعمار**، ط1 ، مطبعة هادي برس، لبنان، 2008.

24. الزميع علي، **التخطيط ودوره في التنمية، في واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، المعهد العربي للتخطيط، 2009.

25. زواوية حلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.

26. سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري- محاولتان من أجل التنمية (1962 – 1989، 1990 - 2005)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.

27. سمر رفقي الرحبي، **الإدارة السياحية الحديثة**، دار المناهل بالاشتراك مع الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014.

28. صفاء عبد الجبار الموسوي، شذى كاظم علوان، التقدم التقني في صناعة السياحة، ط1، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

29. صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، **التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

30. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

31. عبد الحق لعميري، **عشرية الفرصة الأخيرة- الاقتصاد الجزائري، الازدهار أو الانهيار؟** ترجمة: جناح مسعود، منشورات الشهاب، 2015.

32. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1999م.

33. عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الواقع و الآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

34. عبد الفتاح قنديل، **اقتصاديات التخطيط : الاعتبارات النظرية، القرارات الفنية، إجراءات التخطيط**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986.

35. عبد الكريم كاكي: **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان (بيروت)، 2013.

36. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2014.

37. عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتقان للنفط**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

38. عبيدة عبد السلام حسنات، **أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة** ، الأردن، 2016.

39. عثمان محمد غانم، **التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

40. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

41. عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1983.

42. العقاد مدحت محمود، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.

43. علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

44. علي لطفي، **التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1980.

45. عمرو محي الدين، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1975.

46. فرهاد محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1994م.

47. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

48. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2013.

49. قدي عبد المجيد، منور أو سرير، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

50. كاظم نزار الركابي، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

51. كمال سي محمد، **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

52. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

53. محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2009.

54. محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، الطبعة الثانية، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، 2010.

55. محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، 2010.

56. محمد دياب، صفاء عبد الجبار الموسوي، حسين منعم الطائي، **التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

57. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، مصر ، 2008.

58. محمد عبد العزيز عجيمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق(النظريات– الاستراتيجيات– التمويل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

59. محمد محروسي **إسماعيل**، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992

60. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

61. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.

62. محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **اقتصاديات التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1985.

63. مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007.

64. مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، ط02 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

65. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2008.

66. مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة : تحدياتها وآفاقها المستقبلية**، دار المناهل، ط1، الأردن، 2014.

67. منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، ط 1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، بالاشتراك مع مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

68. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006–2009.

69. نبيل إبراهيم الطائي، **قياس الإنتاجية والتغير التقني في قطاع الصناعات التحويلية مع إشارة إلى الصناعات الجلدية**، دار البداية للنشر، عمان،2011، ص 134.

70. نبيل مرزوق، **دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، 2005/12/06.

71. نعمة الله نجيب إبراهيم، أحمد منذور، **أحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.

72. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر ، 1996 .

73. هشام محمود الاقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

74. هوشيار معروف، **التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية**، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 90، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

75. وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لبعض نماذج التنمية**، مكتبة الحسن العصرية ،لبنان، 2010.

76. يترود موران، **الشركات متعددة الجنسيات: الاقتصادي السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر**، ترجمة جورج خوري، دار الفارس، عمان، الأردن، 2001.

77. يحي غني النجار، **دراسة في التخطيط الاقتصادي مع الإشارة إلى تجربة العراق**، منشورات دار الثقافة والفنون، بغداد، العراق،1987.

ب – أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير :

1. برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، 2009، ص 159.

2. بن عامر نبيل نبيل، **تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 – 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2014 – 2015، ص–ص: 189 – 190 .

3. بوعكاز إيمان، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 – 2011**، أطروحة دكتوراه شعبة اقتصاد مالي، 2015 ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر بـــ باتنة، ص209.

4. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.

5. تريكي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اختصاص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014.

6. تواتي بن علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014.

7. جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة الجزائر المغرب**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015.

8. حسينة بن يوسف، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص 122.

9. دبيش أحمد، **إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2010 – 2011 ، ص 201.

10. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييميه**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، الجزائر، 2005 / 2006.

11. سعودي محمد، **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية المدية -**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بـــ الشلف، دفعة 2007 ، ص 180.

12. صادق الهادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج –** خلال الفترة 2000 – 2012، مذكر ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بـــ سطيف، 2014.

13. صلاح الدين محمد تكين، **التخطيط الاقتصادي في الإسلام**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1191.

14. ضيف احمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر– 3، 2014- 2015، ص 221.

15. عبد الرزاق فوزي، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي- حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 .

16. عبد العزيز عبدوس، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010 – 2011، ص 303.

17. عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري- الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

18. عبيرات مقدم، **التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها وآفاقها**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، 1994 – 1995.

19. عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعة الصغيرة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع تسير، جامعة الجزائر، 1994 – 1995.

20. عثمانية رؤوف، **التخطيطي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

21. عجايبي خديجة، **الصناعة والعمران وآثارها على القطاع الزراعي- دراسة ميدانية بولاية عنابة من أجل تحقيق تنمية مستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

22. عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجستير في اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2005.

23. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر(1970 - 2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 – 2008.

24. عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.

25. عيجولي خالد، **انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**، دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2015.

26. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2011 – 2012.

27. قصري محمد عادل، **آفاق التكامل المغاربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسمطينة 02، 2018/2017، ص 322.

28. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 / 2013.

29. محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009.

30. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.

31. مختاري مصطفى، إشكالية السياسة المالية و التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 – 2016 ، **أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015 – 2016** ، ص **202 . (**بتصرف**)**

32. ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 – 2015**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016 – 2017.

33. نجاة مشمس، **فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2004.

34. نعامة مباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي– الجزائر نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016 – 2017.

35. نواكشت عماد، **واقع وآفاق الطاقة المتجدّدة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر،

باتنة، 2012.

36. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص-ص: 132– 133.

ج – مجلات و دوريات :

1. أحمد منير نجار، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، جامعة العربي بن المهيدي بـــ أم البواقي، ديسمبر 2015 .

2. أسماء حاجي، بن مو فق زروق، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، جوان 2017.

3. باراكش لونانجي وعساف رزين، **ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية**، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2001.

4. براهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009**، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 12، 2013.

5. بشير محمد موفق لطفي، **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

6. جابة أحمد، **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد14، 2015.

7. الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر – الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2016.

8. خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، الجزائر.

9. خيابة عبد الله، خيابة صهيب،كعوار أحمد، **تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ"- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10،2013.

10. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، تصدر عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، شلف، 2004 .

11. زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، العدد 07، 2012.

12. ساعو بادية، **القطاع الصناعي الجزائري (المشاكل والحلول)**، مجلة المعارف الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، بالبويرة، السنة 12، العدد 22، جوان 2017.

13. سعيداني رشيد، **أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017.

14. سليمان بلعور، **دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية**، مجلة الباحث، المركز الجامعي غرداية- الجزائر، العدد08، 2010.

15. سليمان كعوان، أحمد جابة، **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات، شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد العاشر،2012 .

16. سليمان ناصر، **السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث للمالية والمصرفية، العدد 101، السنة 26 - عدد02، المجلد 26، مصر، القاهرة، 2018، ص 21.

17. شليحي الطاهر، مزلف سعاد، **نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد01، العدد33، 2018.

18. صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير متوازن للفترة ما بين (2001-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد13، سنة 2013، ص 25.

19. طالبي محمد وساحل محمد، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد06، 2008.

20. عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد و الدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24 ، 2013.

21. عبد الحليم محيسن، **القطاع الصناعي والتنمية الصناعية**، مجلة رؤى اقتصادية، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تنطور، العدد 04، 01 مارس 2014.

22. عبد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية سنة 2003.

23. عبد القادر خليل،محمد مداحي، **فعالية التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية "دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة والإدارية- جامعة أم البواقي، العدد 01، 2014.

24. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية والمنهج الإسلامي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، الجزائر، 2011.

25. فوزية بوصفصاف، **تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد09، 2015.

26. فيصل بملولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو - متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح بـــ ورقلة ، 2012.

27. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر ببسكرة، جانفي 2005.

28. كسيرة سمير، عادل مستوي، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر – رؤية تحليلية مستقبلية آنية ومستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14 ، 2015.

29. كمال المنوفي، وآخرون، **الاستثمارات الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد**، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1775 ،ص 2002 .

30. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص66.

31. محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980 – 2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016.

32. محمد مداحي، **فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، ديسمبر2015.

33. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

34. مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، عدد 26، جامعة البليدة، الجزائر، جوان، 2010.

35. ممدوح عوض الخطيب، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت.

36. موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، ديسمبر 2016.

37. ميدون إلياس، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين الواقع و المأمول**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 08، 2013.

38. نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي و التنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006.

39. نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006.

40. هبال نور الدين، **قانون الاستثمار والبيئة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة تقييمية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 07، جامعة عباس لغرور بخنشلة، جانفي 2017.

41. هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي،2014.

42. بودرامة مصطفى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009، ص 197.

ج – تقارير:

1. الأمم المتحدة، **التقرير السنوي حول التنويع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا لسنة 2006**.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية** 2015.
3. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010، التطوير الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016.
5. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 40، ديسمبر 2017، ص26 .
6. بنك الجزائر، **وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**، أكتوبر2016، ص 45.
7. بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**، وثيقة خاصة، ص 02.
8. **تقارير صندوق النقد العربي**، من 2001 إلى 2010، 2016.
9. التقرير السنوي حول **التنويع**، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة ، لسنة 2006 .
10. تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، سبتمبر 2009، ص237
11. تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، جويلة 2018، ص143
12. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام (ons)**، نتائج 2013 – 2015، رقم 46، نشرة 2016.
13. **صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن، عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل**، واشنطن، 2015.
14. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر-فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه-** ، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة.
15. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
16. منتدى الأعمال الفلسطيني، **تقلبات أسعار النفط عالميا**، مركز الدراسات والأبحاث، 2015.
17. منشور وزارة الطاقة والمناجم، **برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية**، مارس 2011 ، الجزائر.
18. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي**، العدد 40 ، 2017.
19. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، جويلية 2017.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية**، جامعة الدول العربية،2017.

21. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016.
22. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016.
23. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 32 ، 2012
24. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 35 ، 2015
25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، المجلد رقم 36 ، 2016
26. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن العربي الغذائي**، جامعة الدول العربية،2016.
27. المنظمة العربية للسياحة، **تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015**، تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2015، الممكلة العربية السعودية، 2015 .
28. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، **تقرير عن الطاقة والتعاون العربي**، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،21-23 ديسمبر 2014.
29. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، النشرية الفصلية للسنة 34، العدد 02، أفريل 2016.
30. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **الملامح القطرية للدول العربية 2018 - الجزائر**، الكويت، 2018.
31. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، النشرية الفصلية للسنة 34، العدد 02، 2018.
32. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، الكويت، 2018.
33. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**" الجزائر، سبتمبر 2015، ص05.
34. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، الكتاب رقم 01.

ج – ملتقيات وندوات و أيام دراسية :

1. أبو بكر بوسالم محمد بن ذهيبة، فطيمة الزهرة عيسات، **تشخيص واقع السياحة كبديل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية - الجزائر نموذجا-**، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-، يومي 09 – 10 نوفمبر 2016.
2. باجي بن حسين، مهيز ابتسام، **البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد قراءة في التجربة النرويجية**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهايار أسعار االبترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، يومي: 25 – 26 أفريل 2017.
3. باهي موسى شعابنية سعاد، **التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط -عرض تجارب رائدة**، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهايار أسعار االبترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، يومي : 25 – 26 أفريل 2017.
4. بريش عبد القادر وآخرون، **التجربة التنموية الجزائرية مطلع الألفية الثالثة بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.
5. بن بوزيان محمد، قسميوري كفية: **الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017.
6. بن زعرور شكري، **ساطور رشيد، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية**، ملتقى دولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، 2016.
7. بن مو فق زروق، **التخطيط الإستراتيجي الإقليمي للاستثمار السياحي في الجزائر ما بين المعوقات والحلول**، الملتقى الوطني السابع حول : مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، يومي: 09 – 10 جافي 2017.
8. بوجمعة بلال، وافي ناجم، **واقع تمويل مشاريع البنية التحتية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي وآفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد**، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 05-06 نوفمبر 2017.
9. بوحرود فتيحة، **تنمية الصناعة السياحية كإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط**، المؤتمر الأول حول : السياسات الإستخراجية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تامين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.
10. بوشول السعيد، **انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له، جامعة المدية، 2015.
11. حجيرة عبد المنعم، لياس شوبار، **أعراض العلة الهولندية كعائق أمام تحقيق وثبة الإقلاع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند بـــ البويرة، يومي : 29 -30 نوفمبر 2016، ص 10.
12. خياري زعيش، **تحليل الانعكاسات الاقتصادية للأزمة النفطية والسياسات المتبعة لمواجهتها – حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017

13. خير الدين معطى الله، سامية بزازي، **البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 ــ 2014**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص11.

14. دايلي إلهام، **سبل تنويع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات في إطار النموذج الاقتصادي الجديد**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017.

15. راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط:الأسباب والنتائج**، مداخلة في إطار أشغال الورشة الثانية في المؤتمر الأول حول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015،ص2.

16. رزيق كمال، منصوري سيهام، **الطاقات المتجددة كمصدر بديل لقطاع المحروقات**، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017.

17. ريم قصوري، **تفعيل أداء القطاع الزراعي الجزائري لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي: 07 و08 مارس 2016.

18. زعيب شهرزاد، حلمي حكيمة، **القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر – بحث في حلول مشاكله وآليات تنميته**، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين احتياجات الدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف01، يومي: 07- 08 أفريل 2015.

19. ساحل محمد، **المنطقة الحرة في الجزائر بين الإلغاء ومقومات وإيجابيات الإحياء**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي: 25 – 26 ماي 2016، ص 13

20. سعودي عبد الصمد، **دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2001 – 2014**، ملتقى دولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، بالوادي يومي، ص 13 .

21. سعيد درويش، مقداد يسرى، **واقع تطوير الطاقة المتجددة في الجزائر استراتيجيات توجيه عوائد الطاقة الناضبة لتنمية عوائد الطاقة المتجددة بين التقييم والاستشراف**، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 22 أوت 1955بسكيكدة، يومي 11 – 12 نوفمبر 2014.

22. سماح ميهوب، **واقع وأفاق الطاقة الشمسية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 18و19نوفمبر2014.

23. شعبان فرج، مريم دباغي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، ملتقى وطني حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة-، يومي 27 و28 سبتمبر 2015.

24. شليحي الطاهر، فاتحي رضوان، بن مو فق زروق، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017.

25. صالح صالحي، **تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول: حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بـــ بشار، 21 أفريل 2004.

26. الصوفي أشرف، الدامي عبد المنعم، **القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري**، الملتقى الوطني حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهاير أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، يومي: 26/25 أفريل 2017.

27. طبابيبة سليمة، عناني ساسية، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

28. طوبجيني زين العابدين، **القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي في الجزائر، الأداء الاقتصادي والقيود، للفترة 1999 – 2017**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017.

29. العايب يسين، **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسمطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017، ص48.

30. عبد القادر بلخضر، آدم رحمون، **الأزمات النفطية ودورها في تحول إلى إقتصاد الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - أزمة 1986-1998-2008 نموذجا**، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017.

31. عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، بمعهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، يومي: 11 و12 ماي 2010.

32. عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، بمعهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، يومي: 11 و12 ماي 2010.

33. عدمان مريزق، **دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة - قراءة للواقع الجزائري**، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر2017.

34. عروب رتيبة وآخرون، **أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي: 23 و24 أفريل 2012.

35. عماري عمار، بوسعدة سعيدة، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبيل تفعيله في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأوراسي، الجزائر، 14و15نوفمبر، 2005.

36. عمر سليمان، **أثر متغيرات السوق الدولية والفواعل الدوليين في انهيار أسعار المحروقات 2014-2016**، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة- ، جامعة الأغواط، يومي : 10-11 أكتوبر 2017.

37. فارس فضيل، مرابط محمد، **واقع قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة مؤشرات التنافسية الدولية وآليات تطويره في ظل برنامج2025 SDAT**، الملتقى الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، يومي 09 و10 نوفمبر 2016.

38. فرح إلياس الهناني، **كريمة مباركي الزراعة كبديل لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري - الزراعة العضوية كمقترح لتنمية الصادرات في إطار الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقى الوطني الثاني حول:أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمـــار ثليجي الأغواط، يومي: 10،11 أكتوبر 2017، ص 08.

39. فريحة لندة، عزوز خديجة، **القطاع السياحي كخيار للتنويع من اجل تنمية مستدامة في الجزائر**، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2017.

40. قاشي يوسف، خلدون زينب، **الصناعة السياحية وأهميتها في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ملتقى دولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، 2016.

41. قطاف ليلى، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بـــ سطيف، يومي: 13 – 14 نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، ص-ص: 72- 73.

42. قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين أمين، **تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، أيام 11-12 مارس 2013.

43. كرمية التوفيق، **برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001–2015)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2015، يومي 11 –12 نوفمبر2015، جامعة البويرة.

44. كريم بودخدخ، محمد سلامنة، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15و16نوفمبر2011، ص10.

45. لسبع مريم ، **دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017، ص 09.

46. مجوبي خير الدين، **سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعية** ، يوم دراسي حول التحليل الموقع للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالة المنطقة برج بوعريريج، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج. 17-18ماي 2010، ص18.

47. محمد براق، عبد الحميد فيجل، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل -إشارة إلى تجربة الجزائر**، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، يومي 02- 03 نوفمبر 2016.

48. محمد يعقوبي، ناصف محمد، **الطاقات المتجددة كدعامة إستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 22 أوت 1955بسكيكدة، يومي 02 – 03 نوفمبر 2013.

49. مروان حايد، رشيد ازمور، **اثر اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية على إيرادات الميزانية العامة للجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول: ما بعد البترول - التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، يومي: 24-25 أفريل 2018.

50. مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015.

51. هواري أحلام، سدي علي، **وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الأورو متوسطية**، الملتقى الدولي الثاني حول: ما بعد البترول - التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، يومي: 24-25 أفريل 2018.

52. والي نادية، بوبكر مصطفى، **الطاقة المتجدّدة كإستراتيجية بديلة للنفط**، ملتقى وطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات

البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 10 و11 أكتوبر 2017.

53. وفاء شماني، سمية لوكريز، **تحقيق التنمية المستدامة بين إحلال الطاقات المتجددة والدور المأمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي7-8 مارس 2015.

2 – المراجع باللغة الأجنبية:

أ – الكتب :

1. Abdelkader Sid-Ahmed **, un projet pour l'Algérie,** éditions Publisud, Algérie, 1995
2. Ahmed Henni**, Economie de l'Algerie indépendante,** ENAG, Algerie, 1991.
3. Ahmed ben Bitour**, conférence sur le financement de l'économie Algérienne,** CUSTOMS and fiscal Maghreb institut , 1993.
4. B.N.Ghose, **Contemporary Issues in Development Economics** ; Routledge studies in Development Economics, Routledge, London, New York, 2001, p 4 .
5. Banqe Africaine De Development**, programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et energétique,** pacie, 2016, p 06.
6. banque d'Algérie**, Tendances monétaires et financières,** Algérie, au 4 trimestre, 2015.
7. Benissad hocine**, La Réforme Economique en Algérie,** 2 éme ed , O P U , Algérie, 1991.
8. Bertrand Blancheton **,Maxi Fiches De Sciences économiques,** 3ème édition, Collection Maxi fiches, Dunod France, 2016, p 218 .
9. Diana Conyers, **Rural Regional: Toward an Operational Theory,** Centre for Development Studies, University College of Swansea, Singleton Park, Swansea, Wales, United kingdom. 1985.
10. Dudly Seers, **The New Meaning Of Development,** International Development Review,1977.
11. Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE**, Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?,** The World Bank, Washington, 2010.
12. Fred Nickols**, Strategy Definitions & Meanings,** 2016.
13. Henri Paris, **Stratégie soviétique et chute du Pacte de Varsovie,** la clé de l'avenir, Publications de la Sorbonne, 1995.
14. Mouhoubi Salah, **l'Algérie à l'épreuve des reformes économiques,** OPU, Algérie, 1998.
15. John Classon**, An Introduction to Regional Palnning: concepts, theory, practice,** Hutchinson, London,1983.
16. Johnes.B, **Encyclopedia of International Political Economy,** Routledge.2001.
17. Keith Griffin**, stratégies de développement,** éd : Economica, Paris, 1989.
18. Le- Yin Z HANG, **Workshop On Economic Diversification,** Teheran. UNFCCC. Islamic Republic of Iran.18-19 October 2003.
19. M. L.Jhingan, **The Economics of Development And Planning,** Vrinda Publications (P) Ltd, 32nd Revised and Enlarged Edition, 1999.
20. M.L. Jhingan, **The Economics of Development and Planning**, Vrinda Publications, Revised and Enlarged Edition, 2005.
21. Matouk BELATTAF, **économie du développement**, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010 .
22. Khelaf Boudries, **Estimation de la production de l'hydrogène solaire au Sud Algérien, revue des énergies renouvelables,** CDER, numéro spéciale, décembre 2003.
23. Matouk BELATTAF**, économie du développement,** ed. office des publications universitaires (OPU), Alger,2010 .
24. Mohammed Hussain Suliman Abu Salih**, Strategic Planning for the Sudanese Economy: The missing Dimenison,** Khartoum, Currency Printing Press, 2002.
25. Mohammed Hussain Suliman Abu Salih, **Strategic Planning for the Sudanese Economy: The missing Dimenison**, Khartoum, Currency Printing Press, 2012.
26. Mohammed Hussein Suliman Abu Salih **,National Strategic Planning,** First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012.
27. samson kwalingana, **the short Run and long trade balance response tochange rate changes in malaxwi** , jornal of development and agricultural economics, vol 48, usa, 2012
28. **Ndjambou Paterne, Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, 2013.**

ب – المقالات :

1. Mario Cimoli, Giovanni Dosi, Richard Nelson, and Joseph E. Stiglitz**, Institutions and Policies Shaping Industrial Development: An Introductory Note,** 10/06/2009.
2. GIZ and UNIDO**, Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4, "Diversification– omestic and Export Dimensions",** on website: http://www.equip-project.org/tool-4- diversification-domestic-and-export-dimensions/ 24-25, 2015.
3. FEDERAL RESERVE BULLETIN**, The Herfindahl-Hirschman Index,** VOLUME 79, NUMBER 3, MARCH 1993.

ج.الملتقيات :

1. Neila. NEDJADI, Khaled. KHEBBACHE**, La problématique du développement durable à travers l'agenda 21: Concepts, priorités et perspectives,** Une conférence scientifique internationale sur le développement durable. L'efficacité et la facilité d'utilisation, Jours: de 7 à 8 Avril,2008, Université Setif .

ج – التقارير :

1. European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria,** 21/06/2016, p 03.
2. European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria,** 16/04/2018, p 03.
3. European Commission, **European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations:** Algeria, Available
4. Le rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements, **la stratégie de relance et développement industriels,** Algérie,2007.
5. World Travel & Tourism council, **THE AUTHORITY ON WORLD TRAVEL & TOURISM,** Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2016 – WORLD, London, United Kingdom, 2016.
6. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances**, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)**, Algérie , Juillet 2016.
7. The nine work Areas of the Nairobi work program**, Economic Diversification,** UNFCCC. 1999.
8. République algérienne démocratique et populaire , Ministère des finances, Direction générale des douanes**, Accord d'association conclu entre Algérie et l'union européenne.**
9. MRE, **Situation en matière de mobilisation de la ressource superficielle. Algérie ,** MRE, Février 2012.
10. ministère de l'industrie, **Le programme national des nouvelles zones industrielles**- De la petite et moyenne entreprise et de la promotion l'inversement, avril 2012.
11. European Union **, Policy, Countries and regions , Algeria, Association Agreement,** Posted on 30/11/2018.

3 – موقع ويب ووثائق إلكترونية:

1. http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989
2. http://en.envirocitiesmag.com/
3. http://www.andi.dz
4. http://www.arab-api.org/ar/
5. http://www.bna.dz/index.php/fr/
6. http://www.premier-ministre.gov.dz
7. http://www.strategy.sd/strplanning.html
8. http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=9&lcid=36298.
9. https://aawsat.com/home/article
10. https://www.arab-ency.com/ar
11. https://www.uneca.org/
12. www.unep.org
13. https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?toc_id=127637&filepath=/files/docs/publications/FRB/1990s/frb_031993.pdf&start_page=25
14. https://books.google.dz/books?id=b7889izuiKAC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false
15. http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803-1284336216058/FlagshipReport.pdf
16. http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf.
17. : http://www.equip-project.org/tool-4-

18. http://www.algex.dz/index.php/ar/
19. http://www.ons.dz/
20. http://carnegie-mec.org/2014/12/31/ar-pub-57674
21. http://www.aleqt.com/2017/10/04/article_1262231.html
22. http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises
23. http://www.marefa.org/index.php
24. http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions
25. https://www.afdb.org/en/news-and-events/afdb-approves-eur900-million-for-algerias-industrial-and-energy-support-programme-16309/.
26. http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2016.
27. http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf
28. https://pdfs.semanticscholar.org/faee/c20e6ecaba966bdf32d2bb5ed2a30bf0267b.pdf

الملاحق

الملحق رقم (01)

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

N° 1759 /MF/ 17 OCT. 2016 MINISTERE DES FINANCES

Monsieur **Akinwumi ADESINA**
Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement
Immeuble du Centre de Commerce International d'Abidjan CCIA
Avenue Jean-Paul II 01 BP 1387
Abidjan 01, Côte d'Ivoire

Lettre de politique de développement

Programme d'appui budgétaire à la Compétitivité Industrielle et Énergétique
PACIE Algérie

Monsieur le Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement

I. Contexte pays :

L'économie algérienne a connu un rétablissement des indicateurs macroéconomiques et financiers en 1998 suite à l'application du Programme d'Ajustement Structurel (PAS 1995-1998).

Suite à la stabilisation macroéconomique et financière à la fin de la décennie 1990, les pouvoirs publics ont engagé des programmes d'investissement publics à partir de 2001 (le Programme de soutien à la Relance Economique 2001-2004, le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance 2005-2009 et le Programme de Consolidation de la Croissance Economique 2010-2014).

Dans ce contexte d'engagement de programmes d'investissement, la croissance économique a connu une progression moyenne annuelle de 3,8% globalement et de 6,2% hors hydrocarbures sur la période 2000-2014.

La politique socioéconomique menée durant cette période a permis :

- La relance de la croissance économique par la dépense publique ;
- La réalisation d'importants programmes infrastructurels ;
- La sécurisation de la dépense publique ;
- La reconstitution des réserves de change ;
- La mise en œuvre de dispositifs d'emploi et d'investissement ;
- La stabilisation du chômage et de l'inflation.

A partir de 2015, un plan quinquennal (2015-2019) a été lancé. Ce plan de développement s'inscrit dans la poursuite des programmes visant l'encouragement de l'investissement, la promotion de l'emploi et l'amélioration du cadre de vie de la population.

Depuis le second semestre de l'année 2014, les ressources budgétaires, suite à la chute drastique des prix des hydrocarbures, enregistrent un recul important qui a rendu les équilibres budgétaires. à moyen terme insoutenables. À cet effet, le gouvernement a initié, en 2015, un ensemble d'actions visant l'optimisation des ressources financières et la rationalisation des dépenses, lesquelles actions se sont poursuivies en 2016 à travers la mise en oeuvre de mesures budgétaires et fiscales.

1/8

Source : Banqe Africaine De Development, programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et energétique, pacie, 2016, p 06.

الملحق رقم (02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES FINANCES
Direction Générale de la Prévision et des Politiques

وزارة المالية
المديرية العامة للتقدير و السياسات

BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT
BUREAU - ALGERIE
18 OCT. 2016
D Z

N° 421/M.F/D.G.P.P/2016.

Alger, le 17 Octobre 2016.

Pour action
cc: Eg
17/10/2016

MONSIEUR BOUBAKAR SIDIKI TRAORE
REPRESENTANT RESIDENT DE LA BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT A ALGER

Objet/ Demande d'Appui budgétaire.
PJ/ Une (01) Lettre de politique de développement relative au programme d'appui à la compétitivité industrielle et énergétique (PACIE).

Additionnellement à notre envoi du 08 août 2016, j'ai l'honneur de vous faire parvenir, ci-joint, la lettre de politique de développement relative au programme d'appui à la compétitivité industrielle et énergétique (PACIE) dument signée par Monsieur le Ministre des Finances, en vue de sa transmission à Monsieur le Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement,.

Je vous prie de croire, Monsieur le Représentant Résident, en l'expression de ma parfaite considération.

المدير العام للتقديرات والسياسات
إمضاء: سيدي محمد فرحتي

المصدر : بوجمعة بلال، وافي ناجم، **واقع تمويل مشاريع البنية التحتية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي وآفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد**، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 05-06 نوفمبر 2017، ص 14.

الملحق رقم (03)

19 جمادى الثانية عام 1439 هـ
7 مارس سنة 2018 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 15

11

مرسوم تنفيذي رقم 18-86 مؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1439 الموافق 5 مارس سنة 2018، يتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير المالية،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و143 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 45 مكرر منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-242 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1438 الموافق 15 غشت سنة 2017 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-243 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1438 الموافق 17 غشت سنة 2017 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدّل والمتمّم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والمالية والميزانية، الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، وذلك في أجل أقصاه خمس (5) سنوات، ابتداءً من أول يناير سنة 2018.

المادة 2 : يكلّف بنك الجزائر، بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة، طبقا للمادة الأولى أعلاه، بضمان متابعة وتقييم تنفيذ التدابير والأعمال المنصوص عليها في البرنامج الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يعتمد بنك الجزائر، في إطار المهمة المسندة إليه بموجب المادة 2 أعلاه، على لجنة تتكون من ممثليه وممثلي وزارة المالية.

المادة 4 : تكلّف هذه اللجنة بما يأتي :

– تقترح على وزير المالية وتعمل على اعتماد مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والبرنامج التقديري لإصدار سندات الدولة المترتبة على ذلك،

– تضمن متابعة إنجاز التدابير والأعمال الواردة في البرنامج المرفق،

– تضمن رصد النتائج في مجال إعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.

المادة 5 : يتم إعلام اللجنة، في أداء مهامها المحددة أعلاه كل ثلاثة (3) أشهر من طرف وزير المالية ، بالأعمال والتدابير المحققة والمتعلقة بإنجاز البرنامج المرفق.

المادة 6 : ترسل اللجنة إلى محافظ بنك الجزائر، كشفًا فصليا يبيّن ما يأتي:

– مدى تنفيذ التدابير والإصلاحات المحققة لإنجاز البرنامج المرفق،

– وضعية المعطيات المالية المتعلقة بخزينة الدولة والتوازنات الخارجية،

– مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بالرجوع إلى الأهداف المخولة.

المادة 7 : يرفع إلى رئيس الجمهورية تقرير، في كل سداسي من قبل محافظ بنك الجزائر، عن إنجاز الالتزامات المالية والنقدية، والأعمال والتدابير كما هو منصوص عليها في البرنامج، وكذا أثرها.

المادة 8 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 17 جمادى الثانية عام 1439 الموافق 5 مارس سنة 2018.

أحمد أويحيى

الملحق

أولا - بعنوان استعادة توازنات خزينة الدولة

1 - تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة وعصرنة مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية، وذلك من خلال :

أ) استكمال واصدار، خلال سنة 2018، مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية،

ب) اعتماد طريقة في تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية،

ج) الإدراج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لإطار للنفقات على المدى المتوسط الشامل 2019 - 2021،

د) وضع نظام مندمج لتسيير الميزانية يسمح بترشيد مسارات الميزانية والتعجيل بمعالجة النشاطات المرتبطة بالإنفاق.

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01، **المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر ، 07 مارس 2018 ص 11.

الملحق رقم (04)

إعلانات وبلاغات

بنك الجزائر

الوضعية الشهرية في 30 أبريل سنة 2018

	المبالغ (دج)
الأصول :	
– الذهب	1.143.112.486,06
– أموال بالعملة الصعبة	952.261.338.094,59
– حقوق السحب الخاصة	148.284.049.639,65
– الاتفاقات الدولية للدفع	442.323.609,89
– المساهمات وتوظيفات الأموال	9.653.876.711.303,76
– الاكتتاب في الهيئات المالية المتعددة الأطراف والجهوية	356.141.134.299,60
– الديون المترتبة على الدولة (القانون رقم 62–156 المؤرخ في 1962/12/31)	0,00
– الديون المترتبة على الخزينة العمومية (المادة 172 من قانون المالية لسنة 1993 والمادة 46 من الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 2003/8/26)	0,00
– الحساب الجاري المدين على الخزينة العمومية (المادة 46 من الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 2003/8/26)	0,00
– السندات المالية الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة :	3.885.000.000.000,00
* بموجب المادة 53 من الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 2003/8/26	300.000.000.000,00
* بموجب المادة 45 مكرر من نفس الأمر	3.585.000.000.000,00
– حسابات الصكوك البريدية	1.688.418.552,00
– السندات المعاد خصمها :	0,00
* العمومية	0,00
* الخاصة	0,00
– الأمانات (**) :	0,00
* العمومية	0,00
* الخاصة	0,00
– تسبيقات واعتمادات في الحسابات الجارية	0,00
– حسابات للتحصيل	0,00
– أصول ثابتة صافية	8.189.696.741,40
– بنود أخرى للأصول	69.549.756.331,63
المجموع	**15.076.576.541.058,58**
الخصوم :	
– الأوراق والقطع النقدية المتداولة	4.874.205.431.457,17
– الالتزامات الخارجية	293.250.962.232,69
– الاتفاقات الدولية للدفع	1.592.807.458,36
– مقابل التخصيصات لحقوق السحب الخاصة	198.722.579.219,55
– الحساب الجاري الدائن للخزينة العمومية	1.067.576.026.646,32
– حسابات البنوك والمؤسسات المالية	1.179.226.727.363,57
– استعادة السيولة (*)	300.000.000.000,00
– الرأسمال	500.000.000.000,00
– الاحتياطات	485.996.281.432,80
– مؤونات	1.500.000.000.000,00
– بنود أخرى للخصوم	4.676.005.725.248,12
المجموع	**15.076.576.541.058,58**

(*) يحتوي تسهيلات الودائع

(**) يحتوي عمليات السوق المفتوحة

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الوضعية الشهرية لبنك الجزائر في 31 جانفي 2018**، الجريدة الرسمية، العدد 35، الجزائر ، 13 جوان 2018 ص 28.